



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء - كلية التربية للعلوم الإنسانية  
قسم التاريخ

# صفقات تسليح الجيش العراقي 1958 - 1968 دراسة تاريخية

أطروحة مُقدّمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء  
تقدم بها الطالب

**علي صالح عباس منصور الحسناوي**

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الأستاذ الدكتور

**رحيم عبد الحسين عباس**



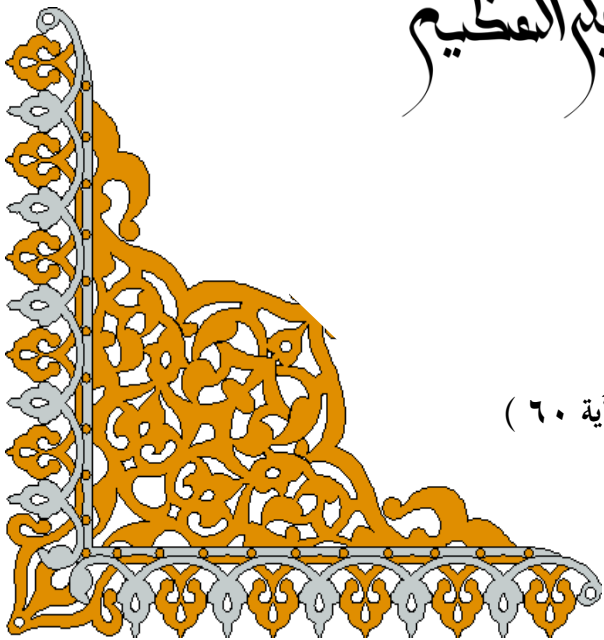
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ

عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا

تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلَمُونَ ﴾

صدق الله العظيم



سورة الأنفال ( الآية ٦٠ )

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة التقييم والمناقشة ، قد اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ ( صفقات تسليح الجيش العراقي 1958 - 1968 دراسة تاريخية ) المقدمة من قبل الطالب (علي صالح عباس منصور الحسناوي) وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير (جيد جداً حالاً) .



التوقيع

الأستاذ الدكتور

فلاح حسن كزار

عضواً

التاريخ: ٨ / ٧ / ٢٠٢٥



التوقيع

الأستاذ الدكتور

ياسين شهاب شكري

عضواً

التاريخ: ٦ / ١ / ٢٠٢٥



التوقيع

الأستاذ الدكتور

علي طاهر تركي

رئيساً

التاريخ: ٦ / ١ / ٢٠٢٥



التوقيع

الأستاذ الدكتور

رحيم عبد الحسين عباس

عضواً ومشرفاً

التاريخ: ١٩ / ١ / ٢٠٢٥



التوقيع

الأستاذ المساعد الدكتور

كاظم حسن جاسم

عضواً

التاريخ: ١١ / ١ / ٢٠٢٥



التوقيع


الأستاذ المساعد الدكتور

علاء عباس نعمة

عضواً

التاريخ: ٨ / ١ / ٢٠٢٥

صُدقت من قبل مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة كربلاء



التوقيع :

الاسم : أ.د هادي شندوخ حميد السعيدي

التاريخ: ١٩ / ١ / ٢٠٢٥

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

## إقرار المشرف

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة : ( صفقات تسليح الجيش العراقي 1958 – 1968 دراسة تاريخية ) المقدمة من لدن الطالب (علي صالح عباس منصور الحسناوي) كُتبت تحت إشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر .

التوقيع : 

المشرف : أ.د. رحيم عبد الحسين عباس

التاريخ : ١ / ١٠ / 2024

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. محمد مهدي علي الشبري

رئيس قسم التاريخ / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

التاريخ : ٨ / ١١ / 2024

## إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الأطروحة الموسومة : ( صفقات تسليح الجيش العراقي 1958 – 1968 دراسة تاريخية ) قد قُومَت لغوياً ، وصُحِّحَ ما ورد فيها من أغلاط لغوية وتعبيرية ، وبهذا صارت الأطروحة مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.



التوقيع :

الاسم : م. د ميثم عبد السادة شبلاوي

التاريخ : ٣٣ / ١١ / 2024

# أهداء

إلى:-

❑ خير مَنْ ائتزر وارتدى ، وخير مَنْ انتعل واحتفى ، وخير من طاف وسعى ، نبي الرحمة (عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم) .

❑ أظهُرُ وأشرفُ وأنبُلُ بني البشر ؛ الاحياء عند ربهم ؛ شهداء الوطن والعقيدة .

❑ أم العائلة بأسرها ، مَنْ تُكَلِّل بيتنا بعبق الذكريات ؛ جدتي التي تركتنا برحيلها في عتمة لا تنتهي .

❑ أسمى آيات العطاء البشري ، من أطبق عليهما الثرى فكان حائلاً بيبي وبينهما ؛ والديّ تولاهما الله بوافر رحمته .

❑ المرأة التي صنعت أيامي وعطرتها بالجمال ، تلك التي احتملت انشغالي وقلقي وإرهاقي ؛ رفيقة الدرب وشريكة الروح زوجتي العزيزة .

❑ مَنْ ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري ، نعمة الله التي عوضني بها ؛ ازهاري الفواحة :

مرتضى

مجتبى

جنى

(حفظهم الله)

أهدي ثمرة هذا الجهد .

أهدي

## شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تجلى للعقول بعظمته ، واحتجب عن الابصار بعزته ، واقتدر على الأشياء بقدرته  
والحمد لله فوق حمد الحامدين وشكر الشاكرين ، والحمد له على ما تفضل وأكرم وسدّد وأنعم ،  
والصلاة والسلام على خير خلقه من الأولين والآخرين محمد وآله وصحبه المنتجبين الغرّ الميامين  
ومن والاه إلى يوم الدين .

وبعد ، يسرني أن أعبر عن عميق امتناني وشكري لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور رحيم عبد  
الحسين عباس ؛ لتفضله بقبول الإشراف على أطروحتي ومتابعة تفاصيل كتابتها خطوة بخطوة بصبرٍ  
وأناة ونفسٍ طويل ، فكان لملاحظاته الدقيقة وآرائه السديدة ومتابعته المستمرة وعلمه الواسع الأثر  
الكبير في دعم مشروع البحث ، فجزاه الله خير الجزاء .

أتقدم بخالص الشكر وعميق الاحترام إلى أساتيذي في قسم التاريخ جميعاً رئاسةً وهيأةً تدريسية  
من دون استثناء ؛ لما قدموه لي من عون و مساعدة ، لاسيما أساتيذي في السنة التحضيرية ، إذ لم  
يبخلوا بمعلومة أو توجيه صحيح إلا وأفادوني به ، ليضيفوا لي من علمهم الواسع ما أثرى معرفتي  
وأغنى تجربتي الأكاديمية داعياً من الباري (ﷻ) أن يمدهم بالصحة والعافية ويجعلهم ذخراً وفخراً  
لكل طالب علم ، كما أتوجه بشكري الجزيل إلى زملائي الأعضاء في مرحلة الدكتوراه ، الذين كانت  
صحبتهم ودعمهم مصدر إلهام وتشجيع لي ، وأدعو الله تعالى أن يوفقتي وإياهم في مواصلة النشاطات  
الأكاديمية ، وأن يجعلنا دائماً على درب النجاح والتقدم .

ومن دواعي العرفان بالجميل أن أتقدم بوافر الثناء والتقدير إلى جناب الدكتور إبراهيم رسول  
حسين التدريسي في جامعة المثنى ، على ما أبداه من تعاون كبير و متميز ، إذ قدم دعماً سخياً عبر  
إتاحة مكتبته الثرية وتزويدي بمصادر دراسته في مرحلة الدكتوراه ، أسأل الله أن يجزيه خير الجزاء  
ويوفقه في مسيرته العلمية ويجعله مصدر إلهام ودعم لكل من يسعى للعلم والمعرفة .

ويُحْتَمَّ عليّ واجب الوفاء أن أقرّ بفضل العاملين في دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد ، ومكتبة الصحن الحيدري الشريف ، والمكتبة المركزية في محافظة كربلاء المقدسة ، ومكتبة الإمام الحسين (عليه السلام) في محافظة المثنى ؛ لما أبدوه من مساعدة في توفير المصادر اللازمة لهذه الدراسة كما يمتد شكري إلى العاملين في مكتبتي العتبتين الحسينية والعباسية المقدستين ، ومكتبة الروضة الكاظمية المطهرة ؛ لتعاونهم وحرصهم على تسهيل الوصول إلى بعض مصادر الدراسة ، ولا أنسى أن أعبّر عن امتناني لموظفي مكتبة كلية التربية (ابن رشد) ، والمكتبة المركزية لجامعة بغداد في الوزيرية ، ومكتبة كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ؛ لما قدموه من جهود طيبة في خدمة العلم .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى العاملين في مكتبة معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية العراقية ، ومكتبة جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا في بغداد ، لما أبدوه من مساعدة في الحصول على مصادر تخص هذه الدراسة ، كذلك أتقدم بوافر الشكر والتقدير للدكتور (ويلدون سي ماثيوس) (Weldon C. Matthews) ، المتخصص في تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة أوكلاند الأمريكية ، على ما أبداه من تعاون قيّم من خلال إتاحتته لي بعض البحوث والمصادر التي أسهمت في إثراء دراستي ، وقبل الختام أود أن أشكر العاملين في (المركز الدولي لخدمات الوثائق والأرشيف) لتعاونهم معي في تصوير الوثائق المتعلقة بدراستي من (الأرشيف الوطني البريطاني) في لندن ، والشكر الجزيل لكل من قدم لي يد المساعدة علمياً ومعنوياً ، وأدعو المولى عز وجل أن يوفق جميع العاملين والباحثين لما يحب ويرضى .





قائمة الرموز والمختصرات

| الرمز           | التسمية الصريحة للرمز   |
|-----------------|---|
| د . ك . و .     | دار الكتب والوثائق الوطنية  |
| F . R . U . S . | The Foreign Relations of the United States<br>(العلاقات الخارجية الامريكية) |
| C . I . A .     | The Central Intelligence Agency<br>(وكالة المخابرات المركزية الامريكية)     |
| F . O .         | Foreign Office<br>(وزارة الخارجية البريطانية)                               |
| F . O . C .     | Foreign and Commonwealth Office<br>(وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث)   |
| Vol .           | Volume<br>(المجلد)  |
| Op. Cit.        | Opere Citato<br>(المصدر السابق)   |
| P .             | Page<br>(الصفحة)  |
| بلا . مط .      | من دون مطبعة  |
| د . ت .         | من دون تاريخ  |
| د . م .         | من دون مكان   |
| مج .            | المجلد  |
| ط .             | الطبعة  |

## قائمة الجداول والمخططات

| الرقم | عنوان الجدول   | الصفحة  |
|-------|--|---------|
| 1     | الأسلحة الأساسية للجيش العراقي خلال العهد الملكي 1921 – 1958                                   | 52-49   |
| 2     | ميزانيات الدولة العراقية للسنوات المالية 1922 – 1957 ونسبة وزارة الدفاع منها                   | 58-56   |
| 3     | الأسلحة السوفيتية التي وُردت إلى العراق منذ الرابع عشر من تموز 1958 حتى الثامن من شباط 1963    | 96-95   |
| 4     | الأسلحة الغربية وُردت إلى العراق منذ الرابع عشر من تموز 1958 حتى الثامن من شباط 1963           | 127-126 |
| 5     | ميزانيات الجمهورية العراقية للسنوات 1958-1962 ونسبة وزارة الدفاع منها                          | 135     |
| 6     | أنواع الأسلحة والمعدات في الجيش العراقي بعد الرابع عشر من تموز 1958                            | 140-137 |
| 7     | الأسلحة التي وُردت إلى العراق من الاتحاد السوفيتي للمدة (8 شباط 1963 - 14 نيسان 1966)          | 165     |
| 8     | الأسلحة الأمريكية وُردت إلى العراق للمدة (8 شباط 1963 - 14 نيسان 1966)                         | 190     |
| 9     | الأسلحة والمعدات العسكرية البريطانية التي وُردت إلى العراق للمدة (8 شباط 1963 - 14 نيسان 1966) | 219-218 |
| 10    | ميزانيات الدولة العراقية للسنوات 1963-1965 ونسبة وزارة الدفاع منها                             | 221     |
| 11    | الأسلحة التي وُردت إلى العراق من الاتحاد السوفيتي (14 نيسان 1966 - 17 تموز 1968)               | 250     |
| 12    | الأسلحة والمعدات الأمريكية والبريطانية التي وُردت الى العراق (14 نيسان 1966-17 تموز 1968)      | 280     |
| 13    | الأسلحة الفرنسية التي وُردت إلى العراق (14 نيسان 1966 - 17 تموز 1968)                          | 297     |
| 14    | ميزانيات الدولة العراقية للسنوات 1966-1968 ونسبة وزارة الدفاع منها                             | 301     |

| الصفحة | عنوان المخطط   | الرقم |
|--------|--|-------|
| 59     | مخطط توضيحي لتساعد نسب ميزانية وزارة الدفاع وانخفاضها خلال الأعوام (1922-1931)   | 1     |
| 63     | مخطط توضيحي لتساعد نسب ميزانية وزارة الدفاع خلال الأعوام (1932-1957)             | 2     |
| 132    | مخطط توضيحي لتساعد نسب ميزانية وزارة الدفاع وانخفاضها خلال الأعوام (1958-1962)   | 3     |
| 221    | مخطط توضيحي لتساعد نسب ميزانية وزارة الدفاع وانخفاضها خلال الأعوام (1958 - 1965) | 4     |
| 302    | مخطط توضيحي لتساعد نسب ميزانية وزارة الدفاع وانخفاضها خلال الأعوام (1963 - 1968) | 5     |

# المحتويات

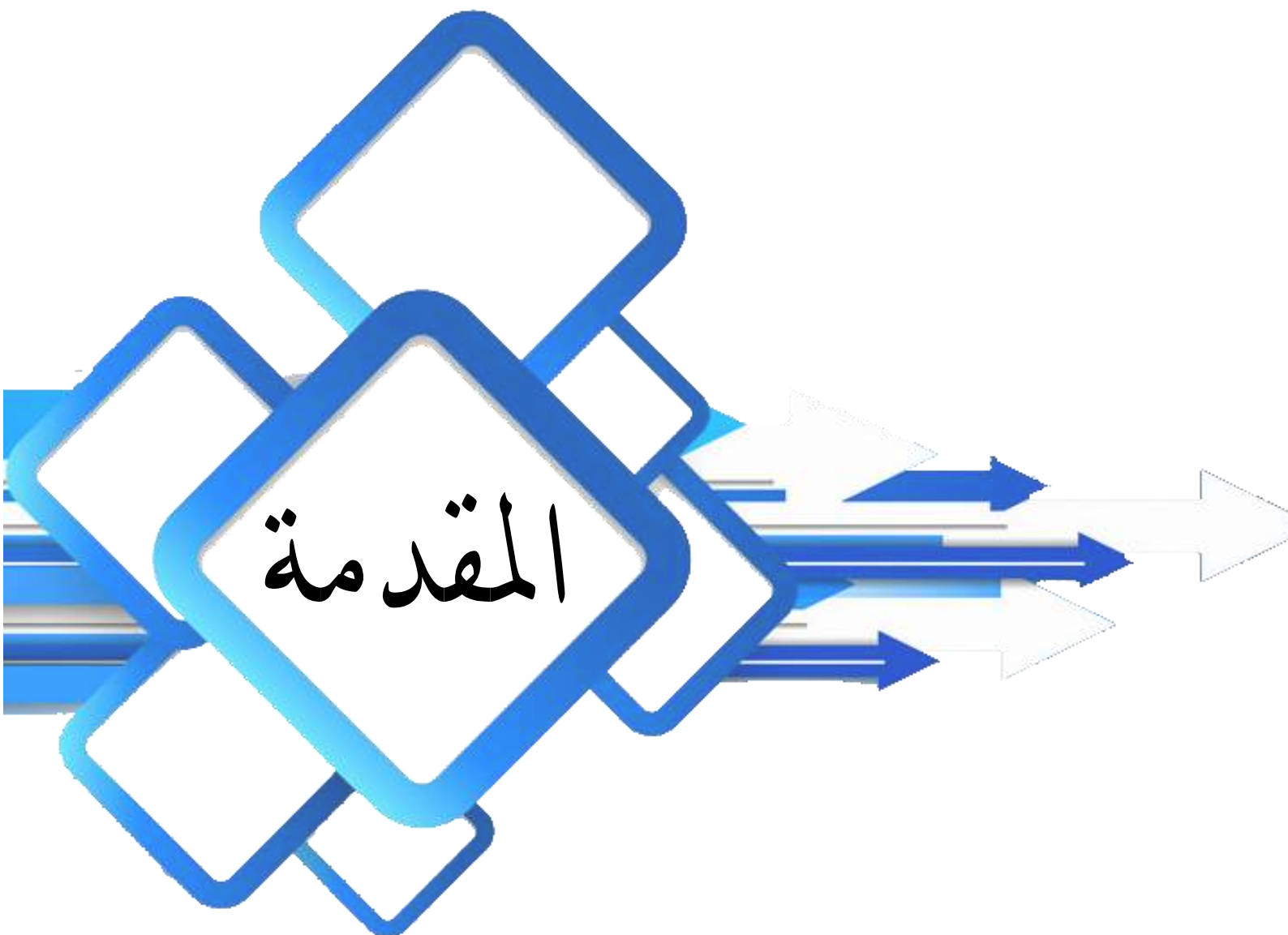
| الصفحة  | الموضوع  |
|---------|--|
| أ       | الآية القرآنية   |
| ب       | الإهداء  |
| ت - ث   | شكر و عرفان  |
| ج       | قائمة الرموز والمختصرات  |
| ح - خ   | قائمة الجداول والمخططات  |
| د - ز   | قائمة المحتويات  |
| 8-1     | المقدمة  |
| 63 - 9  | <b>الفصل الأول : تسليح الجيش العراقي 1921 - 1958</b>           |
| 32 - 9  | <b>المبحث الأول : تسليح الجيش العراقي 1921 – 1941</b>          |
| 12 - 9  | أولاً : تأسيس الجيش العراقي                                    |
| 20 - 12 | ثانياً : سياسة بريطانيا تجاه تسليح الجيش العراقي               |
| 32 - 20 | ثالثاً : سياسة الحكومة العراقية في تعزيز و تسليح الجيش العراقي |
| 54 - 33 | <b>المبحث الثاني : تسليح الجيش العراقي 1941 – 1958</b>         |

|           |   |
|-----------|---|
| 34 - 33   | اولاً : أثر الحرب العراقية – البريطانية عام 1941 على قدرات الجيش العراقي وتسليحه  |
| 46 - 35   | ثانياً : تسليح الجيش العراقي 1941 – 1955  |
| 54 - 46   | ثالثاً : تسليح الجيش العراقي 1955 - 1958  |
| 63 - 55   | المبحث الثالث : الإنفاق العسكري في العراق 1921-1958   |
| 140 - 64  | <b>الفصل الثاني : تسليح الجيش العراقي 1958 - 1963</b>   |
| 96 - 64   | المبحث الأول : تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي 1958 – 1963  |
| 67 - 64   | اولاً : تطور العلاقات العراقية - السوفيتية  |
| 96 - 67   | ثانياً : تطور الجيش العراقي وتغيير مصادر تسليحه الأساسية من الغرب الى الشرق   |
| 127 - 97  | المبحث الثاني : تسليح الجيش العراقي من الدول الغربية 1958 – 1963  |
| 101 - 97  | اولاً : موقف الدول الغربية من النظام الجمهوري في العراق   |
| 123 - 102 | ثانياً : سياسة الدول الغربية تجاه تسليح الجيش العراقي   |
| 127 - 124 | ثالثاً : محاولة ضم الكويت وأثرها على التسليح  |
| 140 - 128 | المبحث الثالث : تسليح الجيش العراقي من دول العالم الاخرى وسياسة الحكومة العراقية في دعم القدرات التسليحية للجيش العراقي 1958-1963 |
| 130 - 128 | اولاً : تسليح الجيش العراقي من دول العالم الأخرى 1958-1963  |
| 140 - 130 | ثانياً : التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في الميزانية العامة للدولة (1958 – 1963)   |

|           |  |
|-----------|--|
| 222 - 141 | <b>الفصل الثالث : تسليح الجيش العراقي 1963 - 1966</b>  |
| 165 - 141 | <b>المبحث الأول : تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي 1963 – 1966</b>  |
| 156 - 141 | اولاً : الأوضاع الداخلية وأثرها في سياسة تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي                                   |
| 165 - 157 | ثانياً : صفقات تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي   |
| 190 - 166 | <b>المبحث الثاني : تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الأمريكية 1963 – 1966</b>                               |
| 169 - 166 | اولاً : أثر الأوضاع الداخلية على تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الامريكية                                 |
| 185 - 169 | ثانياً : تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الامريكية   |
| 190 - 186 | ثالثاً : إقصاء حزب البعث (المحظور) عن السلطة في العراق وأثره على تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الامريكية |
| 222 - 191 | <b>المبحث الثالث : تسليح الجيش العراقي من بريطانيا 1963 – 1966</b>   |
| 207 - 191 | اولاً : التسليح من بريطانيا 8 شباط 1963 – 18 تشرين الثاني 1963   |
| 219 - 207 | ثانياً : التسليح من بريطانيا 18 تشرين الثاني 1963 – 14 نيسان 1966  |
| 222 - 219 | ثالثاً : التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في الميزانية العامة للدولة (1963-1965)                                    |
| 303 - 223 | <b>الفصل الرابع : تسليح الجيش العراقي 1966 - 1968</b>  |
| 280 - 223 | <b>المبحث الأول : تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي 1966-1968</b>  |

|           |   |
|-----------|---|
| 236 - 223 | اولاً : تسليح الجيش العراقي من الكتلة الشرقية (14 نيسان 1966 – 6 حزيران 1967)           |
| 251 - 236 | ثانياً : أثر حرب حزيران 1967 على تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي                |
| 280 - 252 | المبحث الثاني : تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا 1966 - 1968 |
| 263 - 252 | اولاً : صفقات الأسلحة الامريكية والبريطانية (14 نيسان 1966 – 6 حزيران 1967)             |
| 280 - 263 | ثانياً : استراتيجية الحكومة العراقية في تسليح الجيش العراقي بعد حرب حزيران 1967         |
| 303 - 281 | المبحث الثالث : تسليح الجيش العراقي من فرنسا 1966 – 1968                                |
| 286 - 281 | اولاً : تطور العلاقات السياسية العراقية - الفرنسية                                      |
| 298 - 286 | ثانياً : صفقات تسليح الجيش العراقي من فرنسا (1966 – 1968)                               |
| 303 - 298 | ثالثاً : التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في الميزانية العامة للدولة (1966-1968)         |
| 310 - 304 | الخاتمة   |
| 327 - 311 | الملاحق   |
| 381 - 328 | قائمة المصادر والمراجع  |
| Abstract  | A-D   |

# المقدمة





أدّت القوة العسكرية دوراً أساسياً وتاريخياً في تحقيق أهداف الحكومة العراقية من خلال حماية مصالح الدولة العليا وصون استقلالها الوطني ، ولضمان فعالية المؤسسة العسكرية في أداء مهامها بشكل فعال ؛ فمن الضروري أن تكون مزودة بأحدث الأسلحة والتقنيات المتطورة ، وهو ما يتطلب تحديثاً مستمراً للتجهيزات العسكرية وتوفير التدريب المناسب للجيش العراقي بما يعزز قدراته على مواجهة التهديدات المختلفة وضمان أمن البلاد واستقرارها .

جاء اختيار هذا العنوان : (صفقات تسليح الجيش العراقي 1958 – 1968 دراسة تاريخية) نظراً لأهمية الموضوع ونقص الدراسات الاكاديمية التي تطرقت لتاريخ المؤسسة العسكرية في العراق وموارد تسليحها ، لاسيما بعد أن وجدت أن المصادر المتاحة لم تغطِ تفاصيل الموضوع بشكل كافٍ ولم تحظَ بالبحث والتحليل اللازمين لتلبية أهمية الموضوع الفعلية فضلاً عن افتقارها للدقة المطلوبة وبخاصة وأن المدة موضوع الدراسة عدت أبرز المراحل التاريخية التي شهدت تغيرات كبيرة على عقيدة تسليح الجيش العراقي .

والحال هذه ، فما هي العوامل التي أثرت على تسليح الجيش العراقي ؟ وهل هي عوامل داخلية ام خارجية ؟ وهل كانت عوامل سياسية ام اقتصادية ؟ ام كل هذه العوامل مجتمعة ؟ وهل نجحت الحكومات العراقية المتعاقبة في تنويع مصادر تسليح جيشها ام لا ؟ وهل تخلصت من الضغوط السياسية الناتجة عن عقد صفقات التسليح لإثبات استقلالها السياسي ام لا ؟ ، كل تلك الأسئلة سنحاول بحثها وتحليلها والاجابة عليها بين ثنايا هذه الأطروحة .

مثلت السنة الأولى من هذه الدراسة تغيّر النظام السياسي في العراق من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري في الرابع عشر من تموز 1958 ، فيما مثل التاريخ الثاني من الدراسة حدثاً بارزاً في تاريخ العراق السياسي تجسد في انقلاب السابع عشر من تموز 1968 ، وقد اقتضت طبيعة موضوع الدراسة اتّباع وحدة الموضوع منهجاً للبحث مع مراعاة التسلسل الزمني ضمناً ، لنتبع الأحداث وتحليل المعطيات .

هدفت الأطروحة إلى تسليط الضوء على دور الحكومات العراقية في تطوير المؤسسة العسكرية ، وبخاصة ما تعلق بالجانب التسليحي فيها ، إذ استهدفت تحليل الصفقات العسكرية المبرمة بين العراق والدول الأخرى مع التركيز على حداثة الأسلحة وتطورها وفعاليتها فضلاً عن مناقشة الأسباب التي دفعت إلى عقد تلك الصفقات ودراسة نفقات التسليح في ميزانيات وزارة الدفاع العراقية وتتجلى أهمية الدراسة من خلال تقديم تحليل مفصل لقدرات الحكومة العراقية في مجال إبرام الاتفاقيات التسليحية مع تسليط الضوء على إمكانيات الحكومة في التنقل بين الخيارات المتاحة واختيار مصادر تسليح جيشها بما يتناسب مع احتياجاته الاستراتيجية والتكتيكية ، كما استعرضت الدراسة مدى استقلالية العراق في اتخاذ قرارات تسليح جيشه بعيداً عن التأثيرات الخارجية أو الضغوط من قوى معينة مع محاولة لتحليل قدرات الجيش العراقي في المدة موضوع البحث بالاستناد إلى تقييم أنواع الأسلحة والمعدات ومدى تطورهما ، كما تناولت الدراسة عمليات التفاوض والتعاون مع الدول المختلفة لتوريد الأسلحة مع تقييم قدرة الحكومة العراقية في إبرام اتفاقيات تسليحية جديدة علاوة على ذلك أبرزت الدراسة التحديات التي واجهت الحكومة العراقية في تحقيق تنوع مصادر تسليحها وضمان قدرتها على الاختيار بحرية ، فضلاً عن بحث التأثيرات السياسية والاقتصادية التي اثرت على قرارات التسليح .

فُسِّمَت الأطروحة على أربعة فصول ، تسبقها مقدمة ، وتُعقبها خاتمة ، وقائمة بالمصادر والملاحق ومخلصٌ باللغة الإنجليزية ، مَثَّلَ الفصل الأول مدخلاً وتمهيداً ضرورياً للدراسة ، وكان بعنوان (تسليح الجيش العراقي 1921-1958) ، وقد تألف من ثلاثة مباحث عكست جذور تسليح الجيش العراقي عبر حُقب مختلفة ، فكان المبحث الأول بعنوان (تسليح الجيش العراقي 1921-1941) أحاط بنشأة الجيش العراقي ومصادر تسليحه المبكرة ، وحاولنا فيه بتواضع تحليل التطورات التي شهدتها في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين بما في ذلك التحديات التي واجهها في مجال التسليح ، أما المبحث الثاني كان عنوانه (تسليح الجيش العراقي 1941-1958) وتناول تأثير الحرب ضد بريطانيا عام 1941 على تجهيزات الجيش العراقي و التغييرات التي طرأت على تسليحه كما ناقش أثر انضمام العراق إلى ميثاق (حلف) بغداد عام 1955 وكيف أثر ذلك على تشكيل سياسات التسليح في السنوات اللاحقة ، وكان المبحث الثالث بعنوان (الإنفاق العسكري في العراق 1921-1958) احاط بتطور ميزانية وزارة الدفاع العراقية منذ تأسيسها في عام 1921 حتى نهاية الحكم الملكي في عام 1958 .

حَمَلَ الفصل الثاني من الدراسة عنوان (تسليح الجيش العراقي 1958-1963) ، وركز على دراسة تسليح الجيش العراقي خلال العهد الجمهوري الأول ، إذ قُسم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة تتبعت التغيرات الكبيرة في سياسة التسليح خلال تلك المدة من التحول ، فضلاً عن التطورات الداخلية واندلاع النزاع المسلح ضد الكُرد وتأثيره على توجهات التسليح ، وتناول المبحث الأول تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي الذي شكّل تحولاً كبيراً في عقيدته التسليحية من المعسكر الغربي إلى المعسكر الشرقي للمرة الأولى ، إذ استعرض المبحث تفاصيل الصفقات العسكرية مع الاتحاد السوفيتي وتأثير ذلك التحول على استراتيجية الجيش العراقي ، أما المبحث الثاني فحُصص لدراسة تسليح الجيش العراقي من الدول الغربية في ظل التغيرات السياسية الناشئة بعد الرابع عشر من تموز 1958 ، إذ استمرت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتهما العسكرية مع العراق بوصفهما مصدرين ثانويين لتسليح الجيش العراقي ، أما المبحث الثالث فتطرق إلى تسليح الجيش العراقي دول العالم الأخرى ، إذ ناقش تنوع المصادر الأخرى التي اعتمد عليها العراق في تسليح جيشه ، كما ناقش المبحث موضوع التصنيع العسكري في العراق مستعرضاً جهود الحكومة العراقية في تطوير الصناعة العسكرية وأثر ذلك على تخصيصات وزارة الدفاع وميزانياتها .

كُرِّس الفصل الثالث لدراسة تسليح الجيش العراقي خلال المدة (1963-1966) ، وهي مدة شهدت اضطرابات داخلية في العراق تمثلت في النزاع ضد الكُرد في شمال العراق ، وقد دعت تلك الظروف الحكومة العراقية إلى تعزيز قدرات جيشها عبر إبرام المزيد من صفقات التسليح ، وتألّف الفصل من ثلاث مباحث ، فدرس المبحث الأول تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي وأستعرض استمرار اعتماد العراق على السلاح السوفيتي لتجهيز مؤسسته العسكرية ، إذ سلط الضوء على الصفقات التسليحية المتزايدة مع الاتحاد السوفيتي ، وبيان مدى مساهمتها في تلبية احتياجات الجيش العراقي خلال الاضطرابات في شمال العراق ، و ناقش المبحث الثاني تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الأمريكية ، و درس استراتيجيات الإدارة الأمريكية في الحفاظ على مصالحها في العراق عبر عقد اتفاقيات التسليح مع الحكومة العراقية لتنافس بذلك الدعم العسكري السوفيتي للعراق فضلاً عن ذلك درس المبحث الثالث تسليح الجيش العراقي من بريطانيا ، إذ تناول استمرار بريطانيا في تزويد الجيش العراقي بالأسلحة ، إذ حرصت بريطانيا ، بوصفها المورد الرئيس للأسلحة إلى العراق في عهود سابقة ، على عقد المزيد من الصفقات العسكرية مع الحكومة العراقية .

جاء الفصل الرابع من الدراسة بعنوان ( تسليح الجيش العراقي 1966-1968 ) ، و حاولنا فيه بتواضع تقديم تحليل يتسم بالعمق لسياسات تسليح الجيش العراقي خلال تلك المدة المهمة ، وتألف الفصل من ثلاث مباحث رئيسة ناقشت التغيرات الاستراتيجية في سياسة التسليح ، إذ أستعرض المبحث الأول تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي ، ويوضح هذا المبحث كيف تزايد التعاون العسكري مع المعسكر الشرقي واثّر ذلك على تعزيز قدرات الجيش العراقي ، وتناول المبحث الثاني تسليح الجيش العراقي من المعسكر الغربي ، فعلى الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في عام 1967 ، سعت الحكومة العراقية للحصول على المعدات العسكرية وقطع غيار الأسلحة الأمريكية والبريطانية عبر قنوات غير مباشرة ، إذ سلط هذا المبحث الضوء على استراتيجيات العراق في استخدام تجارة السلاح الدولية كوسيلة لتجاوز الحظر التجاري اما المبحث الثالث فدرس التعاون العسكري مع فرنسا ، إذ توجه العراق لأول مرة نحو تسليح جيشه من فرنسا ، وناقش المبحث العوامل التي ساهمت في تحسين العلاقات العراقية الفرنسية بما في ذلك الدوافع السياسية والاقتصادية ، كما أوضح المبحث كيف أثرت تلك العلاقة الجديدة على سياسات تسليح الجيش العراقي ، كما أستعرض تفاصيل الصفقات العسكرية المبرمة مع فرنسا ، وكيف ساعدت في تعزيز قدرات الجيش ، على حين ضمت الخاتمة أبرز الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة .

استقت الدراسة مادتها التاريخية من مجموعة متنوعة من المصادر ، كان في مقدمتها الوثائق غير المنشورة ، إذ اعتمد الباحث بشكل كبير على الوثائق الأجنبية ، وبخاصة وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) الموجودة في الأرشيف الوطني البريطاني في لندن ، وشكلت تلك الوثائق مصدراً أساسياً في الدراسة ، وذلك لأنها تعكس وجهة النظر البريطانية بوصفها إحدى المصادر الرئيسية لتسليح الجيش العراقي ، إذ زخرت تلك الوثائق بقدر هائل من المعلومات التي عكست دقائق وتفاصيل السياسة البريطانية تجاه تسليح الجيش العراقي ، مما جعلها من أهم المصادر التي أسهمت بتقديم رؤى جديدة حول الموضوع ، فضلاً عن ذلك استعانت الدراسة بوثائق وزارة الخارجية الأمريكية (Foreign Relations of the United States) المتاحة على الانترنت ، والتي تعد على جانب كبير من الأهمية وقد اعتمدت عليها الدراسة بشكل كبير ، وتكمن أهميتها في أنها تبين وجهة النظر الأمريكية بوصف الولايات المتحدة الأمريكية أحد مصادر تسليح الجيش العراقي علاوة على اهتمامها المباشر في متابعة مصادر تسليح الجيش العراقي بسبب تداعيات الحرب الباردة ، إذ أثرت تلك الوثائق الدراسة بكم هائل من المعلومات القيمة والتفاصيل المهمة التي أسهمت في تقديم صورة واضحة للسياسات الأمريكية المتعلقة بتسليح الجيش العراقي ، فضلاً عن ذلك

أستقت الدراسة من وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (The Central Intelligence Agency) التي أتاحت حديثاً على الإنترنت ، وقدمت تلك الوثائق معلومات وفيرة عن نشاطات الوكالة ، إذ شكلت مصدراً مهماً في بحث تفاصيل صفقات الأسلحة المختلفة مع الدول جميعها ، كما قدمت بعض تلك الوثائق معلومات دقيقة حول طبيعة الصفقات التسليحية وما تشمله من أسلحة ومعدات وقيمتها وأعداد كل منها ، وعلى الرغم من أهمية تلك الوثائق فقد استُخدمت بحذر شديد بعد مقارنتها بالوثائق الأخرى والمصادر المختلفة نظراً لأن بعض معلوماتها قد تكون محجوبة لسريتها أو غير مكتملة .

حاول الباحث - قدر جهده - أن يحصل على وثائق تعكس وجهة النظر السوفيتية بشأن التعاون العسكري مع العراق ، إذ إنه من غير الصائب الاعتماد على وجهة النظر الغربية وحدها في دراسة هذا الموضوع وترك الجانب السوفيتي مهماً ، ومع استعداد الباحث للسفر ، إلا إنه لم يتمكن من الوصول إلى جهة محددة في روسيا تحتفظ بأرشيف الوثائق المتعلقة بالعلاقات العسكرية بين الاتحاد السوفيتي والدول الأخرى باستثناء مكتبة واحدة ، وبعد مراسلة المكتبة وتقديم طلب لها للاطلاع على الوثائق تبين أن الوثائق محظورة نظراً لما تحتويه من معلومات حساسة تتعلق بالسياسة التسليحية للدول ، وفي ضوء ذلك اضطر الباحث إلى الاستعاضة عنها بالمصادر الوثائقية الأجنبية والعربية التي اعتمدت بشكل أساسي على الوثائق السوفيتية لتقديم رؤية حول وجهة النظر السوفيتية ، زيادة على ذلك تم الرجوع بدرجة أقل إلى الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد ، وعلى الرغم من محدوديتها إلا أنها أسهمت في تعزيز المادة الوثائقية للدراسة لاسيما في ما يتعلق بميزانيات وزارة الدفاع العراقية ، علاوة على ذلك رجعت الدراسة إلى مجموعة متفرقة من الوثائق غير المنشورة التي ساعدت في إثراء محتواها ووفرت معلومات إضافية قيمة حول بعض التفاصيل المتعلقة بالتسليح .

لم تقل الوثائق المنشورة أهمية عن سواها من الوثائق غير المنشورة ، إذ استمدت الدراسة منها تفاصيل ومعلومات قيمة لم تتوافر في غيرها من المصادر ، إذ شكلت المطبوعات الحكومية الصادرة عن الوزارات العراقية ، لاسيما سلسلة (تأريخ القوات العراقية المسلحة) التي أصدرتها وزارة الدفاع العراقية ، مصدراً هاماً بهذا السياق ، فضلاً عن ذلك أفادت الدراسة من المطبوعات الحكومية الأخرى الصادرة عن جهات حكومية مختلفة ، علاوة على ذلك أفادت الدراسة من إصدارات معهد (ستوكهولم) الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ، إذ يعد المعهد مؤسسة أكاديمية متخصصة في دراسة الإنفاق

العسكري لدول العالم وتجارة السلاح الدولية ، إذ تقدم قاعدة بيانات المعهد معلومات دقيقة عن صفقات التسليح الرئيسية وتفصيلها المالية .

استندت الدراسة أيضاً إلى مجموعة متنوعة من الصحف والمجلات العربية والأجنبية ، وتتبع أهمية الصحف من قدرتها على تتبع الأحداث وتحليلها والتفاعل معها بشكل مباشر ، وقد أولت الدراسة اهتماماً خاصاً بالصحف الأمريكية ، إذ أتيح للباحث الحصول على أرشيف من أعدادها المتعلقة بموضوع التسليح ، واكتسبت تلك الصحف أهمية خاصة نظراً لقربها من دوائر صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية مما منحها قدرة فريدة على تقديم رؤى دقيقة ومباشرة حول التطورات والتوجهات المتعلقة بالشؤون السياسية والعسكرية .

شكلت الكتب العربية والمعرّبة والأجنبية رافداً مهماً من مصادر هذه الدراسة ، إذ أسهمت بعمق في تحليل الموضوعات المتعلقة بالتسليح والعلاقات الدولية ، ومن الكتب المهمة التي اعتمدت عليها الدراسة ، تأتي كتب الدكتور سنان صادق حسين الزيدي ، لاسيما كتابيه (سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم 1958 – 1963) و (سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام عارف شباط 1963 – نيسان 1966) إذ عُدَّ هذان الكتابان من المصادر الوثائقية الرائدة التي تناولت العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية مما اثري الدراسة بالتحليل الدقيق حول الدور الأمريكي خلال مدة الدراسة ، كما كان لكتاب (The USSR and Iraq : The Soviet Quest For In Influence) للمؤلفين (Oles smolasky) و (Bettie M. swolasky) الأثر المهم في تعضيد الدراسة ، إذ عُدَّ من المصادر الوثائقية المهمة التي سلطت الضوء على التنافس السوفيتي - الأمريكي في العراق علاوة على ذلك اعتمدت الدراسة على مصادر أخرى تفاوتت في نسب استخدامها بحسب طبيعة الموضوع المعالج .

زيادة على ما تقدم ، تم الرجوع إلى مجموعة من الرسائل والاطروحات الأكاديمية العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وكان أبرزها أطروحة (تسليح الجيش العراقي 1968-1988) للباحث إبراهيم رسول حسين العامري ، التي قدمت تمهيداً مفيداً وأسهمت في إثراء الدراسة بمعلومات قيمة ، كما أدت مراجعتها دوراً مهماً في توجيه الباحث نحو مصادر دراسته ، كما كانت أطروحة (القوة الجوية ودورها في الاحداث العراقية والعربية 1958-1968) للباحث احمد علي

سبع الربيعي ، مرجعاً رصيناً ، إذ زودت الدراسة بمعلومات دقيقة في مجال القوة الجوية ، فضلاً عن ذلك تم الاستعانة برسالة الماجستير الموسومة : (التعاون العسكري بين العراق والاتحاد السوفيتي 1958 – 1979) للباحث قيس جعيول مسافر الشحمان ، واطروحة الدكتوراه المعنونة : (التعاون العسكري العراقي – الأمريكي وانعكاساته على الشؤون السياسية 1955-1967) للباحث احمد هادي حسين الجبوري ، وقد افاد الباحث من بعض المعلومات و بعض المصادر التي أعتَمَدَ عليها في هاتين الدراستين.

كانت كتب مذكرات السياسيين العراقيين والاجانب جزءاً مهماً من مصادر هذه الدراسة ؛ لأنها دونت من لَدُنْ أشخاص عاصروا الأحداث أو كانوا جزءاً منها مما أضفى عليها مصداقية في عرض الوقائع ، كما استعان الباحث بعدد من الموسوعات في توثيق هوامش الأطروحة وتعريف الشخصيات السياسية والعسكرية ذات الصلة بالموضوع ، ومن بين تلك الموسوعات جاءت (موسوعة السياسة العراقية) للمؤلف حسن لطيف الزبيدي ، و(موسوعة السياسة) للمؤلف عبد الوهاب الكيالي كما رفدت البحوث والمقالات المنشورة الاطروحة بمعلومات مهمة ، وكان من ابرزها البحث الموسوم : (The Kennedy Administration and Arms Transfers to Ba'athist Iraq) للمؤلف (Weldon C. Matthews) ، وتناول هذا البحث سياسة إدارة الرئيس الأمريكي (جون كينيدي) في مجال نقل الأسلحة إلى العراق مستعرضاً تأثير تلك السياسات على العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية .

واجه الباحث صعوبات عديدة في مسار إعداد هذه الدراسة ، كان في مقدمتها شحة الوثائق العراقية التي تتعلق بالموضوع التي تعكس وجهة نظر الحكومة العراقية خلال مدة الدراسة ، ويعزى ذلك إلى تعليمات حكومية سابقة قضت بإتلاف الأوراق الرسمية المتعلقة بالتسليح وتفاصيل الصفقات العسكرية ، نظراً لحساسيتها وتأثيرها المباشر على الأمن الوطني ؛ لما تكشفه تلك الوثائق ما يمتلكه الدولة من إمكانات عسكرية علاوة على ذلك واجهت الباحث تحديات إضافية تتعلق بصعوبة الوصول إلى الشخصيات التي شغلت المناصب الرسمية السياسية والعسكرية خلال مدة الدراسة وذلك لوفاء أغلبهم مما حال دون الحصول على شهاداتهم ومعلوماتهم الشخصية حول هذا الموضوع .

وختاماً أمل أن أكون قد وفقت في تقديم هذا الجهد المتواضع الذي لا شك انه نتاج بشري قد يشوبه الخطأ إلى جانب الصواب ، وهو بكل تأكيد بحاجة إلى ملاحظات وتصويبات أساتيذي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة متمثلة برئيسها وعضائها المحترمين ، راجياً من الله العلي القدير أن يوفقني للإفادة من ملاحظاتهم القيمة لتزيد الأطروحة رصانةً وعمقاً ، وان تُعطي إضافة جديدة إلى الدراسات الأكاديمية في مجال التاريخ العسكري شاكراً لهم جهودهم الطيبة في قراءة هذه الدراسة وتصويبها ، وأسأل الله التوفيق لهم ولي في هذا المسعى .

الباحث



# الفصل الاول

## تسليح الجيش العراقي 1921 - 1958

- ◆ المبحث الأول : تسليح الجيش العراقي 1921 – 1941
- ◆ المبحث الثاني : تسليح الجيش العراقي 1941 – 1958
- ◆ المبحث الثالث : الانفاق العسكري في العراق 1921-1958

## المبحث الأول

### تسليح الجيش العراقي 1921 - 1941

#### أولاً : تأسيس الجيش العراقي

تشكّلت الحكومة العراقية المؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الأول 1920 برئاسة عبد الرحمن النقيب<sup>(1)</sup> واختير جعفر العسكري<sup>(2)</sup> أول وزير للدفاع فيها إذ أبدى الوزير رغبة في التحاق رفاقه من الضباط العراقيين للعمل معه<sup>(3)</sup>، فعُقد اجتماع في مقر وزارة الدفاع الواقع في الشارع الأكبر في بغداد المعروف بجادة بغداد (شارع الرشيد)، وترأس الاجتماع جعفر العسكري وإلى جانبه المستشار البريطاني لوزارة الدفاع (الميجر أيدي) (Eadi)<sup>(4)</sup>، وناقش الاجتماع مجموعة من القضايا بدءاً بتوحيد زي الضباط والجنود، وتحديد الرتب والعلامات المميزة وصولاً إلى الرواتب والتسميات العسكرية باللغة العربية، إذ كان الضباط العراقيون يستخدمون المصطلحات التركية التي تعلموها خلال خدمتهم في الجيش العثماني، كما جرى تقسيم المقر العام للجيش على أربعة دوائر رئيسية وهي الحركات، والإدارة، واللوازم والطبابة فضلاً عن ديوان وزارة الدفاع الذي ضم (أمانة السر)<sup>(5)</sup>.

- (1) عبد الرحمن النقيب (1841-1927): ولد في بغداد عام 1841 ويتصل نسبه بالشيخ عبد القادر الكيلاني، وهو نقيب أشرف بغداد ومن علمائها ومؤرخيها، اختاره المندوب السامي البريطاني (برسي كوكس) رئيساً للحكومة العراقية المؤقتة عام 1920، كما أُختير رئيساً للوزراء مرة ثانية للمدة (10 أيلول 1921 - 19 آب 1922)، ومرة ثالثة خلال المدة (30 أيلول 1922 - 16 تشرين الثاني 1922)، توفي في 13 حزيران 1927. ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وآراءه السياسية، المكتبة العالمية، بغداد، 1984.
- (2) جعفر العسكري (1885-1936): ولد في بغداد عام 1885 وأكمل دراسته الابتدائية والرشدية والعسكرية، ثم سافر إلى إسطنبول وتخرج في المدرسة الحربية برتبة ملازم ثانٍ، انضم إلى جيش الحجاز وعمل مفتشاً في الجيش العربي في سورية، ثم عاد إلى بغداد وعين أول وزير للدفاع في الحكومة العراقية المؤقتة عام 1920، قُتل في انقلاب بكر صدقي عام 1936. ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام 1936، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1987؛ توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، بلا. مط، لندن، 1987، ص ص 43-48.
- (3) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج 2، دار الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، 1989، ص ص 375-377.
- (4) عُيّن الميجر (أيدي) مستشاراً بريطانياً في وزارة الدفاع العراقية في كانون الثاني 1921. ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة المرقمة 1431/311، آذار 1923، الموظفون الأجانب، وثيقة رقم 12.
- (5) وزارة الدفاع، تأريخ القوات العراقية المسلحة، ج 1، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، 1985، ص 186؛ عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921 - 1958: دفاعاً عن ثورة 14 تموز، ط 2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005، ص 133.

أسست نواة الجيش العراقي في السادس من كانون الثاني 1921 من عشرة ضباط عراقيين ممن كانوا يعملون في جيش الحجاز العربي ، والذين قاتلوا ضد الدولة العثمانية بعد إعلان الثورة العربية (1) عام 1916 تحت قيادة الأمير فيصل بن الحسين (2) ، وبدأت تلك النواة بالنمو تدريجياً مع انضمام مزيد من الضباط العراقيين الذين كانوا مع الأمير فيصل في الحجاز فضلاً عن الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني سابقاً وبقوا في العراق حتى بلغ عددهم (519) ضابطاً (3) .

كانت مسألة تأسيس جيش عراقي قادر على حفظ النظام والأمن الداخلي من أبرز القضايا التي أقرت في مؤتمر الشرق الأوسط الذي انعقد في القاهرة بين الثاني عشر والثالث

(1) الثورة العربية : هي ثورة مسلحة اندلعت ضد القوات العثمانية المتواجدة في الحجاز حينما اطلق الشريف حسين بن علي شرارتها في 10 حزيران 1916 في مكة المكرمة وانتشرت في جدة والطائف والمدينة وامتدت حتى وصلت إلى بلاد الشام فأنتهت السيطرة العثمانية فيها ، وهدفت الثورة إلى طرد العثمانيين وإقامة دولة عربية ، إذ تمكن الأمير فيصل بن الشريف حسين وبمساعدة ثوار العشائر من تحقيق انتصارات عسكرية على العثمانيين على مختلف جبهات القتال الممتدة من المدينة المنورة حتى سورية ، وعلى إثر ذلك انسحبت القوات العثمانية من دمشق عام 1918 وبعدها أعلن العثمانيون عن تنازلهم عن أملاكهم في نجد والعراق ومصر وبلاد الشام والحجاز . ينظر : امين سعيد ، الثورة العربية الكبرى تاريخ مفصل للقضية العربية في ربع قرن ، مج1، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2015 ؛ فاضل حسين ، الفكر السياسي في العراق 1914 - 1958 ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، الكويت ، 1984 ، ص ص46-50 .

(2) الأمير فيصل بن الحسين (1883-1933) : وهو فيصل بن الحسين شريف مكة ، ولد عام 1883 في الحجاز وترعرع فيها و درس العلوم الدينية والعربية واللغة التركية في اسطنبول على أيدي أساتيد بارعين ، انتخب نائباً في مجلس المبعوثان في اسطنبول عام 1913 تولى قيادة الجيش الشمالي بعد قيام الثورة العربية ، وفي 22 تشرين الثاني عام 1918 سافر إلى باريس لتمثيل والده في مؤتمر السلام ، و في عام 1920 صار ملكاً على سورية وبعد خسارة معركة ميسلون في 24 تموز 1920 واحتلال الفرنسيين لسورية سافر إلى ايطاليا ثم بريطانيا بعدها حضر مؤتمر القاهرة بدعوة من بريطانيا إذ رُشح ملكاً على العراق ، وفي آذار 1921 صودق على ترشيحه وتوج ملكاً في 23 آب 1921 ، توفي في سويسرا في ظروف غامضة في 8 ايلول 1933 . ينظر : علاء جاسم محمد الحربي ، فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق 1883 - 1933 ، مطبعة الخلود ، بغداد ، 1990 ، ص ص 13-18 ؛ محمد مظفر الادهمي ، الملك فيصل الأول حياته السياسية وظروف مماته الغامضة - دراسة وثائقية ، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2019 ، ص ص 8-12 .

(3) تزايدت أعداد الضباط الملتحقين بالجيش العراقي وأنشئت مدرسة تدريب الضباط الأقدمين في نيسان 1921 لتؤمن حاجة الجيش العراقي من الضباط ولترفع مستوى ضباطه القدماء فُعِين المقدم الركن محمد أمين زكي أمراً لها . ينظر : رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 - 1941 ، ط2 ، دار واسط للنشر ، بغداد ، 1982 ، ص ص 36-37 ؛ إبراهيم خليل احمد وآخرون ، تاريخ العراق المعاصر ، دار اقرأ للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2014 ، ص 100.

والعشرين من آذار 1921 برئاسة وزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرشل (Winston Churchill) (1) ، وبحضور المندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس (Percy Cox) (2) ووزير الدفاع جعفر العسكري ، إذ اتفق على استخدام الوسائل السياسية لتأمين المصالح البريطانية في العراق بهدف تقليص النفقات البريطانية في هذا البلد (3).

بدأ تسجيل المتطوعين للانضمام إلى الفوج الأول من الجيش العراقي في الحادي والعشرين من حزيران 1921 ، وفي الثامن والعشرين من تموز 1921 شكّل فوج الإمام موسى الكاظم عليه السلام ، وكان مقره في مدينة الكاظمية ضمن خان الكابولي ، وتلاه تشكيل الفوج الثاني في العاشر من آب من العام نفسه ، وبذلك التشكيلات بلغ تعداد الجيش قرابة أربعة آلاف متطوع فضلاً عن ذلك شكّلت كتيبة الخيالة الأولى التي كان من بين تشكيلاتها الحرس الملكي (4).

كان الهدف الاساسي من تأسيس الجيش العراقي من قبل الجانب البريطاني هو خلق جهاز عسكري ضعيف تنحصر مهامه في الحفاظ على الأمن الداخلي ، إذ كانت تلك الاستراتيجية تهدف إلى تخفيف العبء الاقتصادي عن الحكومة البريطانية ليتسنى لها تقليص عدد قواتها في العراق تدريجياً كلما ازداد حجم الجيش العراقي ، ليتم بعدها حجب القوات البرية البريطانية بالكامل

(1) ونستون تشرشل (1874-1965) : ولد عام 1874 في مدينة أكسفورد شاير ، وشارك في حرب البوير والحملة البريطانية على السودان ، وتولى مناصب عديدة منها وكيل وزير المستعمرات ، انضم إلى حزب الاحرار وتولى منصب وزير المستعمرات البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم نصب وزيراً للبحرية عام 1939 ثم تولى رئاسة الوزراء في 1 ايار 1940 حتى 5 تموز 1945 حينما فاز حزب العمال بالانتخابات ، توفي عام 1965 . ينظر : محمد يوسف إبراهيم القرشي ، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2005 .

(2) برسي كوكس (1864-1937) : هو ضابط بريطاني ولد عام 1864 في منطقة (هيرون بيت) في بريطانيا من أبوين يهوديين ، تخرج في الكلية الملكية البريطانية العسكرية وعين بعد تخرجه في حكومة الهند البريطانية عام 1898 وتقلد فيها وظائف عدة ، ساهم في رسم السياسة البريطانية في الوطن العربي بعد انهيار الدولة العثمانية ، وقد شغل منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ، رافق الحملة العسكرية البريطانية أثناء احتلالها العراق عام 1914 وعُين حاكماً على العراق ، وفي تشرين الثاني 1920 كُلف بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة . ينظر : منتهى عذاب زويب ، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1864 - 1923 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1995 .

(3) رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 - 1941 ، ص ص 30-32 .

(4) وزارة الدفاع ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 189.

والاستعاضة عنها بالقوات الجوية<sup>(1)</sup> علاوة على ذلك كانت الحكومة البريطانية ترى في إنشاء جيش عراقي وسيلة لكسب عدد من الضباط العراقيين العاطلين عن العمل الذين يؤلفون قوة محتملة تهدد الاستقرار في حال اندلاع ثورات جديدة ، وبذلك كان الجيش العراقي أداة لتقليل الضغط المحتمل من جهة ، ولتسهيل السياسات البريطانية من جهة أخرى ، ومهما يكن من أمر خصصت الحكومة العراقية خلال عام 1921 مبلغاً مقداره (55 لك روبية)<sup>(2)</sup> ما يعادل حوالي (413,534) دينار عراقي لدعم الجيش العراقي<sup>(3)</sup> ، إذ كانت تلك الأموال جزءاً من الجهود الرامية إلى بناء وتجهيز القوات المسلحة العراقية بما يتماشى مع الأهداف البريطانية .

### ثانياً : سياسة بريطانيا تجاه تسليح الجيش العراقي .

فرضت بريطانيا على الحكومة العراقية أن يكون تسليح الجيش العراقي وتدريبه من قبل بريطانيا حصراً ، وذلك وفقاً للمادة السابعة من معاهدة التحالف بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية لعام 1922 التي تضمنت التزام بريطانيا بتقديم الإمدادات والمساعدات اللازمة للقوات العراقية ، ثم لحق ذلك التوقيع على الاتفاقية العسكرية في عام 1924 وحددت هدفها في تمكين العراق من تحمل المسؤولية الكاملة عن أمنه الداخلي والخارجي بعد مرور أربع سنوات من تاريخ الاتفاقية ، كما تضمنت الاتفاقية تحديد شكل المساعدة البريطانية في تلك المعاهدة ، إذ شملت تدريب ضباط الجيش العراقي ، وتجهيز الجيش بالأسلحة والذخائر فضلاً عن تزويده بضباط بريطانيين لسد احتياجاته ، وفي مقابل ذلك احتفظت بريطانيا بالحق في تفتيش الجيش العراقي من لدن قائد القوات البريطانية ، واستشارة المندوب السامي في حركاته وتوزيعه فضلاً عن التشاور في مسائل الأمن الداخلي والدفاع الخارجي<sup>(4)</sup> .

(1) شكري محمود نديم ، عرض تاريخي للسياسة البريطانية تجاه العراق (1914-1959) ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 2 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 ، ص 25.

(2) الروبية : هي عملة هندية مصنوعة من معدن الفضة أستخدمت في العراق بعد الاحتلال البريطاني حتى صدور العملة الوطنية (الدينار العراقي) بموجب قانون رقم (44) في 19 نيسان 1931 ، وقد ارتبطت الروبية بالجنيه الأسترليني وكان اتباع العراق للروبية الهندية هو بمثابة اتباعه للجنيه الأسترليني ولكن بطريقة غير مباشرة والروبية تساوي (75) فلساً و (للك روبية) يساوي 100 ألف روبية . ينظر : سعد كاظم حسن ، تاريخ النقود العراقية 1921 - 1958 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 1998 ، ص 43-47 ؛ عبد الرحمن الجليلي ، النظام النقدي في العراق ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، 1946 ، ص ص 95-97 .

(3) وزارة الدفاع ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 190 .

(4) رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 - 1941 ، ص ص 34

اعتمدت الحكومة العراقية في تسليح الجيش على بريطانيا إذ تركزت جهودها في تزويده بالأسلحة المستعملة والصالحة للاستخدام بسبب ضعف الإمكانيات المادية للدولة العراقية الفتية ، كما اعتمد الجيش العراقي في تجهيزاته الشخصية وعتاده والملابس العسكرية على الجانب البريطاني أيضاً<sup>(1)</sup> ، وهكذا يبدو أن العراق كان مجبراً على تسليح جيشه وتدريبه من بريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة وصاحبة الوصاية عليه ؛ لذا كان موقف أصحاب القرار والساسة في الحكومة العراقية ضعيفاً ، إذ لم يكن باستطاعتهم تغيير مصدر السلاح أو المعدات من دون موافقة الجانب البريطاني وذلك لأن مقدرات العراق بما في ذلك الموارد المالية والإمدادات العسكرية كانت تحت سيطرة بريطانيا مما أعطى الأخيرة القدرة على التأثير المباشر في سياسات الجيش العراقي وتجهيزاته<sup>(2)</sup> .

عقدت الحكومة العراقية في عام 1927 صفقة لشراء (8236) قنبلة يعود تصنيعها إلى عام 1916 ، لكن سرعان ما تعرض ثلث تلك القنابل للتلف عند وصولها مما أثار استياء وزير الدفاع جعفر العسكري الذي انتقد المفتش العام البريطاني الجنرال (آي سي ديلي) (Ac. Daily) الذي كان قد أبدى رأياً إيجابياً بشأن صلاحية القنابل للاستعمال قبل الشراء<sup>(3)</sup> ، وعلى إثر ذلك قررت الحكومة العراقية إنشاء معمل صغير لإنتاج (خراطيش) الأسلحة الخفيفة ؛ وعلى الرغم من معارضة الجانب البريطاني لتلك الخطوة إلا أن وزارة الدفاع أصرت على إنشاء المعمل ، وحصلت الموافقة عليه من لدن مجلس الوزراء<sup>(4)</sup> ، وفي الإطار نفسه حصل الجيش العراقي على كمية من الأسلحة المستخدمة من الجيش البريطاني كالبندقية انفيلد (Enfield)<sup>(5)</sup> عيار (7.7 ملم) ، والمدفع الرشاش لويس (سلاح

(1) رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 - 1941 ، ص ص72-74 .

(2) إبراهيم رسول حسين العامري ، تسليح الجيش العراقي 1968-1988 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2022 ، ص 9 .

(3) د.ك.و. ، الملفة 32110/72 ، العتاد للجيش العراقي ، الوثيقة رقم 3 و 4 و 5 .

(4) بدأ المعمل بالإنتاج وتسلمت المذاخر في كانون الأول 1934 (97,000) إطلاقاً ، وبذلك تخلص العراق من مشاكل شراء الأعنة البريطانية وطريقة خزنها فضلاً عن الاقتصاد في تكاليف تلك الأعنة . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 4 ، ص 38 .

(5) البندقية (Enfield) : هي من أشهر البنادق المستخدمة في منتصف القرن التاسع عشر ، ويتم حشوها عن طريق الفوهة ، تم استخدامها لأول مرة عام 1895 وكانت سلاحاً أساسياً للجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى واثبتت كفاءتها في ميادين القتال ، ويمكنها إطلاق حوالي 20 - 30 طلقة في الدقيقة باستخدام آلية الترباس . ينظر :

Major E. G. B. Reynolds , The Lee-Enfield Rifle, Herbert Jenkins Ltd , London , 1990 , P.P. 17 - 19 .

لويس (Lewis gun) (1) ، ورشاشات فيكرز (Vickers) (2) ، كما تم شراء بعض حيوانات العمل الزائدة عن حاجة الجيش البريطاني (3) .

ازداد اهتمام الحكومة العراقية بشكل ملحوظ بمسألة تسليح الجيش العراقي خلال تلك المرحلة لاسيما في مجال سلاح المدفعية وصنوفها المختلفة ، وبذلك صارت قضية التسليح موضوعاً رئيساً في برامج الوزارات العراقية المتعاقبة ، وأخذت حيزاً كبيراً في خطب الملك فيصل الأول ، وفي ذلك الصدد أعرب مجلس النواب عن اهتمامه البالغ بتسليح الجيش ففي عام 1929 وعلى الرغم من تخفيض ميزانية الدفاع من خمسة عشر مليون روبية إلى ثلاث عشر مليون روبية طالب النواب بأن لا يكون التخفيض على حساب التسليح (4) ، ويرجع سبب ذلك التخفيض إلى الارتباك المالي للحكومة العراقية نتيجة هبوط قيمة الواردات الزراعية في عام 1929 ، مما أحدث عجزاً في ميزانية الدولة العراقية التي تأثرت سريعاً بالأزمة الاقتصادية العالمية (5) .

(1) رشاش (Lewis Gun) : هو رشاش خفيف استخدم على نطاق واسع في الحرب العالمية الأولى والثانية ، تم تصميمه من قبل الملازم نوح لويس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1911 ، ولكنه اكتسب شهرة كبيرة بعد اعتماده وتطويره من قبل بريطانيا ، وهو من أوائل المدافع الرشاشة التي اثبتت فعاليتها في ميادين القتال بسبب تصميمه المبتكر ووزنه الخفيف نسبياً مقارنة بالأسلحة الرشاشة ، ويحمل السلاح 47 طلقة ، ويتم تبريده عن طريق الهواء . ينظر :

Chuck Wills, The Illustrated History Of Guns From First Firearms To Semiautomatic Weapons , Jupiterimages Corporation , Alabama, 2006 , P.204.

(2) رشاش (Vickers) : هو من اشهر الأسلحة النارية الثقيلة المستخدمة في القرن العشرين ، تم تطويره بواسطة شركة فيكرز المحدودة في بريطانيا ، وعُدّ الرشاش الأساسي للجيش البريطاني منذ عام 1912 حتى أوائل خمسينيات القرن الماضي ، يعتمد السلاح على الماء في تبريده مما يسمح له بإطلاق النار المستمر دون ارتفاع درجة حرارته ، تتكون ذخيرته من شريط طويل مكون من 250 طلقة من عيار (7.7) ملم ، ويزن السلاح حوالي 30 كغم مع نظام التبريد . ينظر : Ibid, P.205 .

(3) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 1 ، ص 199 .

(4) أسامة كاظم مغتاض الغراوي ، المؤسسة العسكرية والأمنية في مناقشات مجلس النواب 1925 - 1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2013 ، ص ص 50 - 51 ؛ رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 - 1941 ، ص 75 .

(5) بشرى عاشور الخزرجي ، الاقتصاد العراقي بين ازمة الكساد 1929 - 1932 والازمة المالية العالمية 2008 (الأثار والمعالجات) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 22 ، السنة 2009 ، ص 5 ؛ مشتاق طالب حسين الخفاجي ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2001 ، ص ص 32-38 .

وَقَعَّت الحكومة العراقية عقداً مع الحكومة البريطانية لشراء أربع طائرات من نوع (جيبس موث) (Gips Moth) (1) ، وطائرة واحدة نوع (بيس موث) (Pyss Moth) (2) ، وقد تسلم الوزير العراقي المفوض في لندن تلك الطائرات في الخامس عشر من آذار 1931 وسط احتفال رسمي ، وتزامن ذلك مع تخرج عدد من الطيارين العراقيين الذين تلقوا تدريبهم في كليات الطيران البريطانية ووصلت تلك الطائرات إلى العراق بقيادة الطيارين العراقيين في الثاني والعشرين من نيسان 1931 إذ مثل ذلك التاريخ ولادة القوة الجوية العراقية وكانت تلك الطائرات قد شكلت أول رف (3) طائرات في القوة الجوية العراقية (4) ، وعلى الرغم من تلك الخطوة المهمة ، واجهت القوة الجوية العراقية تحديات حالت دون تطورها ؛ بسبب تولي قيادتها من قبل قادة عسكريين من الصنف الأخرى في الجيش مما عرقل نمو تلك القوة بشكل فعال نتيجة لعدم امتلاكهم المعرفة الكافية بالطيران (5) ، ولعل ذلك بسبب عدم وجود أصناف عسكرية متخصصة في مجال القوة الجوية آنذاك .

تعاقبت الحكومة العراقية مع الحكومة البريطانية في أواخر عام 1931 على شراء أربع طائرات أخرى من طراز (جيبس موث) (Gips Moth) إذ وصلت تلك الطائرات إلى العراق بعد تجميعها في إحدى القواعد العسكرية البريطانية في مصر في السابع والعشرين من كانون الثاني 1932 ، وكان في استقبالها عدد كبير من العسكريين والمدنيين ، وبوصول تلك الطائرات صار العراق يمتلك ثمان طائرات (Gipsy Moth) (6) ، وفي أوائل عام 1932 وبتوجيه من الحكومة البريطانية اشترت الحكومة العراقية ثلاث طائرات أخرى من النوع نفسه ، وقد وصلت الطائرات إلى بغداد في العشرين من نيسان 1932 (7) .

- 
- (1) الطائرة (Gips Moth) : هي طائرة تدريب ذات جناحين ، هيكلها من الخشب المغلف بالقماش ، ذات محرك واحد بقوة (120) حصاناً ، تبلغ سرعتها القصوى 85 ميل في الساعة ، وأقصى ارتفاع لها هو (130,000) قدم ويبلغ مدى طيرانها (250) ميلاً . ينظر : وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج 21 ، ص 54 .
  - (2) الطائرة (Pyss Moth) : هي طائرة مواصلات تحمل شخصين مع الطيار ذات جناح علوي واحد ، وهي مشابهة لطائرة (Gips Moth) في المميزات الأخرى . ينظر : المصدر نفسه ، ص 55 .
  - (3) الرف : هو اصغر وحدة جوية تنظيمية من سلاح الجو ، ويتكون الرف من (3-5) طائرات من نوع واحد ويكون مخصصاً لمهمة واحدة (قتال جوي ، قصف ، استطلاع ، نقل ) وتكون طائراته في مطار واحد . ينظر : هيثم الايوي وآخرون ، الموسوعة العسكرية ، ج 3 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1980 ، ص 63 - 64 .
  - (4) وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج 17 ، ص 55 - 57 .
  - (5) رحيم عبد الحسين عباس ، محمود سلمان ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام 1941 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1999 ، ص 90 .
  - (6) كانت إحدى الطائرات قد تحطمت في فلسطين بسبب رداءة الأحوال الجوية وكان يقودها الملازم الطيار مجد الدين عبد الرحمن النقيب . ينظر : وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج 17 ، ص 59 .
  - (7) وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج 17 ، ص 59 .



استلمت وزارة الدفاع العراقية بعض الطائرات التي تركها الجيش البريطاني بعد انسحابه الجزئي من العراق عقب دخوله عصبة الأمم في الثالث من تشرين الأول 1932 إذ شملت عملية الانسحاب تسليم ثلاث عشرة طائرة للحكومة العراقية ، تسعة منها نوع (Gips Moth) وأربع طائرات من نوع (Pyss Moth) <sup>(1)</sup> ، وقد مثل ذلك الاستلام خطوة مهمة في تطوير سلاح الجو العراقي ، إذ أسهمت تلك الطائرات في تحسين القدرة التشغيلية والتكتيكية للقوة الجوية في العراق .

اتجه العراق نحو تطوير صناعته العسكرية محلياً متجنباً الاعتماد الكامل على السلاح البريطاني بسبب القيود والمماطلات التي كان يفرضها الجانب البريطاني مما دفع العراق للبحث عن استقلالية أكبر في توفير احتياجاته العسكرية ، ففي الثامن من كانون الثاني 1933 طلب وزير الدفاع رشيد الخوجة <sup>(2)</sup> من رئيس الوزراء رصد مبلغ مالي مقداره سبعة وعشرون ألفاً وخمسمائة دينار عراقي من الميزانية العامة للدولة العراقية للعام نفسه ، وذلك لإنشاء معمل لصناعة الذخائر الحربية و لغرض تمويل شراء الآلات وتدريب الكوادر على تصنيع الذخائر فضلاً عن أجور ثلاثة خبراء و أجور المواد والعمل اللازمة لإنتاج ما يقارب مليون طلقة ، وأختير مبنى وزارة الدفاع كموقع لإنشاء المعمل <sup>(3)</sup> ، ويبدو أن اختيار مبنى وزارة الدفاع موقعاً لإنشاء المعمل نظراً للحصانة التي يتمتع بها الموقع فضلاً عن أن المعمل كان بسيطاً ولا يتطلب مساحة واسعة .

(1) رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 - 1941 ، ص ص 60 - 61 .

(2) رشيد الخوجة (1884-1962) : ولد في بغداد عام 1884 واكمل دراسته الابتدائية والرشدية والاعدادية العسكرية فيها ثم التحق بالمدرسة الحربية في استانبول عام 1900 ثم واصل تعليمه في كلية أركان الحرب وتخرج فيها برتبة نقيب عام 1906 وقد شارك بالعديد من المعارك مع الدولة العثمانية وتقلد مناصب إدارية عدة منها متصرفاً للواء بغداد عام 1920 و متصرفاً للواء الموصل عام 1922 ، عين وزيراً للدفاع في وزارة ناجي شوكت كما أنتخب رئيساً للمجلس النيابي في تشرين الثاني 1933 ، و في حكومة جميل المدفعي الثالثة عين وزيراً للدفاع كما عين في المنصب نفسه في وزارة المدفعي الرابعة ، توفي في عام 1962 . ينظر : رائد راشد محمد الحياني ، رشيد طه الخوجة ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق المعاصر حتى عام 1941 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، 2004 .

(3) بدأ المعمل بتصنيع الأعتدة فعلياً في أواخر عام 1935 ، إذ انتج خمس عشرة ألف خرطوش عيار (7,7 ملم) تقريباً وحوالي مليوني إطلاقة حية وخمسين ألف طلقة تدريب (خُلْب) تقريباً . ينظر : معن فيصل القيسي ، وزارة الدفاع العراقية 1920 - 1958 دراسة تاريخية ، دار البيارق ، بغداد ، 2020 ، ص ص 363-364 .

حصل العراق في عام 1933 بعد مفاوضات حادة مع الجانب البريطاني على ثمان طائرات نوع (دراغون) (Dragon) (1) ، إذ وصل عدد من الطيارين العراقيين في السابع والعشرين من آذار من العام نفسه إلى العاصمة البريطانية لندن لقيادة تلك الطائرات إلى بغداد حيث وصلت الطائرات في الثالث عشر من أيار 1933 ، وبذلك شكّل السرب (2) الثاني للنقل والمواصلات ، ومما هو جدير بالذكر أن تلك الطائرات كانت مدنية في الأصل ، ومزودة بمحركين ، وتستوعب حمولة خمسة أشخاص ، وتبلغ سرعتها (90) ميلاً في الساعة ، وقد أجريت تعديلات عليها لتصير طائرات قتالية بعد أن أضيف إليها حاملات قنابل تحت الأجنحة ، وتركيب مدفع رشاش عليها (3) .

قدم رئيس أركان الجيش العميد طه الهاشمي (4) في السابع من أيلول 1933 مقترحاً شاملاً لتطوير القوة الجوية العراقية إدراكاً منه لأهميتها في حماية السيادة الوطنية ودعم الجيش ، وقد حظي ذلك المقترح بدعم قوي من شقيقه ياسين الهاشمي (5) الذي كان يشغل منصب وزير المالية في حكومة

(1) الطائرة (Dragon) : هي طائرة نقل ذات جناحين مزودة بمحركين من طراز (جيسي) لها القدرة على حمل 5 ركاب و يتكون هيكلها من انابيب معدنية مغلقة بقماش خاص مطلي بالدهان ، وتبلغ سرعتها القصوى 90 ميلاً في الساعة ، بمدى طيران يصل إلى (350) ميلاً . ينظر : وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج 17 ، ص 62 .  
(2) السرب : هو عبارة عن وحدة جوية تتألف من (3-5) رفوف ، يضم كل رف نوعاً واحداً إذا كان السرب سرباً قتالياً ، أو رفوفاً من أنواع مختلفة إذا كان سرباً لأغراض النقل. ينظر : هيثم الايوبي وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص 63 - 64 .

(3) علوان حسون العبوسي ، القدرات والادوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترة 1931 - 2003 ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص ص 47-48 .

(4) طه الهاشمي (1884-1961) : ولد في بغداد 1888 ، اكمل دراسته الإعدادية والعسكرية فيها ، ودخل المدرسة العسكرية في استانبول وتخرج فيها ضابطاً برتبة ملازم ثانٍ عام 1906 ، شارك مع العثمانيين في محاربة البريطانيين التحق في آذار 1920 بحكومة الملك فيصل في سورية وعين مديراً للأمن العام ، وعين مديراً للمعارف عام 1927 وشغل منصب رئاسة أركان الجيش العراقي خلال المدة (1929 - 1936) ، وفي عام 1939 عين وزيراً للدفاع في وزارة نوري السعيد الثالثة وبقي في المنصب حتى شباط 1941 حينما أختير رئيساً للوزراء ، توفي في لندن عام 1961 . ينظر : يحيى كاظم حمود المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1989 ؛ خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي 1921 - 1958 ، ج 1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2012 ، ص ص 367-368 .

(5) ياسين الهاشمي : ولد في بغداد عام 1882 في محلة البارودية ، درس في الكتاتيب ثم انتقل إلى المدرسة الرشدية العسكرية ثم التحق بالكلية العسكرية في استانبول عام 1899 وتخرج فيها ضابطاً برتبة ملازم ثانٍ عام 1902 ، ثم اكمل دراسته العسكرية في كلية الأركان ، تولى مناصب عسكرية عديدة في الجيش العثماني وشارك مع الأمير فيصل في الثورة العربية الكبرى عام 1916 ، عاد إلى العراق حين قيام الحكم الوطني ، اختير وزيراً للمواصلات والاشغال العامة في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى عام 1922 ، شكل حزباً سياسياً عرف بـ (حزب الشعب) وشكل وزارته الأولى في عام 1924 ، وفي عام 1935 شكل وزارته الثانية والتي انتهت على اثر انقلاب بكر صدقي في 29 تشرين الأول 1936 . ينظر : سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي واثره في تاريخ العراق المعاصر 1922 - 1936 ، دار دجلة ، عمان ، 2012 .

رشيد عالي الكيلاني (1) الأولى (20 آذار 1933 - 9 أيلول 1933) ، إذ أدى ياسين الهاشمي دوراً محورياً في دفع المشروع عبر مناقشاته في مجلس النواب مسلطاً الضوء على ضرورة تحديث الجيش وتزويده بالأسلحة المتطورة ، وبعد جولات عديدة من المفاوضات المكثفة مع الجانب البريطاني تمكنت وزارة الدفاع العراقية من التوصل إلى اتفاق لشراء اثنتي عشرة طائرة نوع (أوداكس) (Audax) (2) بريطانية الصنع ، وقد مثلت تلك الطائرات المتطورة في ذلك الوقت خطوة مهمة نحو بناء قوة جوية متطورة ، وفي الثلاثين من أيلول 1934 حلقت تلك الطائرات للمرة الأولى في سماء بغداد وأطلق عليها اسم نسر (Nisr) لتعكس روح القوة والشموخ التي كانت تسعى القيادة العراقية إلى تجسيدها من خلال جيشها (3) .

حاولت الحكومة العراقية تلبية بعض احتياجات جيشها من الأسلحة والذخيرة من خلال الاعتماد على الصناعة المحلية ، إذ بدأت الصناعة الحربية في العراق عام 1934 وكانت البداية بسيطة رُكِّزَ فيها على صناعة الأدوات الاحتياطية ، كترباس البندقية (انفيلد) ، وصنع الذخيرة عيار (7,7 ملم) ، وقد تأثرت تلك الصناعة بعوامل عديدة ، أبرزها الحاجة إلى تأمين الاحتياجات الدفاعية الأساسية للدولة وفقاً للظروف المتاحة والامكانات المتوفرة ؛ ونتيجة لذلك صار لوزارة الدفاع معامل لصناعة العتاد والذخيرة ، وورشٌ لتصليح السيارات والطائرات مما مكن العراق من رفد جيشه

(1) رشيد عالي الكيلاني : ولد في بغداد عام 1892 وتلقى تعليمه في مدارسها ثم انتمى إلى مدرسة الحقوق وتخرج فيها عام 1914 ، تقلد مناصب عدة منها وزيراً للعدلية في وزارة ياسين الهاشمي الأولى في آب 1924 ، وفي حزيران 1925 عُيِّن وزيراً للداخلية وفي تموز من العام نفسه عين رئيساً لمجلس النواب ، أختير رئيساً للوزراء لأربع مرات إذ كانت وزارته الأولى من 8 آذار 1933 حتى 9 أيلول 1933 ، وخلال مدة حكم الملك غازي شكل وزارته الثانية في 9 أيلول 1933 حتى 28 تشرين الأول 1933 ، كما ألف وزارته الثالثة في 31 آذار 1940 حتى 30 كانون الثاني 1941 ، وفي نيسان 1941 ألف حكومة الدفاع الوطني ، قاد حركة مايس التي عرفت باسمه وبعدها هرب إلى إيران ثم إلى تركيا وألمانيا ثم إلى السعودية ، وعاد إلى العراق في عام 1958 وأتهم بالقيام بمؤامرة ضد نظام عبد الكريم قاسم فاعتقل على إثر ذلك لثلاث سنوات ، توفي في 28 آب 1965 في بيروت . ينظر : قيس جواد علي الغريبي ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1941 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1989 .

(2) الطائرة (Audax) : وهي طائرة ذات جناحين معدنية الهيكل مزودة بمحرك واحد تبلغ قوته (450) حصاناً ، تبلغ سرعتها القصوى (135) ميل في الساعة ، بمدى طيران يصل إلى (450) ميلاً ، وتُسلح الطائرة برشاشة (فيكرز) امامية فضلاً عن امكانياتها حمل 16 قنبلة زنة (20) رطل أو قنبلتين زنة (112) رطلاً ، و 8 قنابل زنة (20) رطلاً . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة العراقية ، ج 17 ، ص 63 .

(3) د.ك.و. ، ملف رقم 311/1613 ، وثيقة رقم 49 ؛ قحطان حميد كاظم العنبيكي ، القوة الجوية العراقية مرحلة التأسيس واستحداث التشكيلات ومهام العمل التعرضي 22 نيسان 1931-1939 ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، المجلد 2 ، العدد 102 ، السنة 2012 ، ص 73 .

بالذخيرة الضرورية من دون الاعتماد على الذخيرة البريطانية الخفيفة (1) ، وفي العام نفسه قام العراق بشراء (64) رشاشة نوع (Vickers Berthier) (2) ، لكن تبين لاحقاً أن تلك الرشاشات كانت مستعملة مما أثار جدلاً كبيراً و نقاشاً حاداً في البرلمان العراقي ، وعلى إثر ذلك طالب النواب بشراء الأسلحة الحديثة والجديدة فقط لضمان فاعلية الجيش وتجهيزاته (3) ، ويبدو أن وزارة الدفاع لم تكن على دراية بالحالة الفعلية للأسلحة في وقت الشراء ، مما يشير إلى ضعف الرقابة العسكرية أو نقص الخبرة لدى المسؤولين عن صفقات الأسلحة آنذاك .

كانت بريطانيا تتبع سياسة واضحة تهدف إلى الحد من قدرات الجيش العراقي وتطويره ، وذلك خوفاً على مصالحها الاستراتيجية ومستقبل وجودها في العراق ، إذ كانت الحكومة البريطانية تدرك أن تعزيز القوة العسكرية العراقية قد يؤدي إلى تعزيز استقلال العراق وتقليص النفوذ البريطاني في المنطقة ؛ ولذلك عمدت بريطانيا إلى وضع عديد من العقبات أمام تطوير الجيش العراقي ، ومن بينها تقليص ميزانية وزارة الدفاع بشكل ممنهج مما حال دون تمكين العراق من الحصول على الأسلحة الحديثة والمتطورة التي كان بحاجة إليها لتعزيز قدراته القتالية ، ولم تكف بريطانيا بذلك فقط ، بل وضعت شروطاً صارمة على نوعية التسليح وتوقيته الذي يمكن للعراق الحصول عليه مما جعل العراق يعتمد بشكل كامل على بريطانيا في الحصول على المعدات العسكرية (4) ، وقد أدت تلك السياسة إلى عرقلة جهود القيادات العراقية التي سعت لبناء جيش قوي ومجهز بأحدث الأسلحة ، وقد أثر ذلك التأخير في تطوير الجيش كما انعكس سلباً على جاهزيته لمواجهة التحديات الإقليمية والدفاع عن سيادة العراق في مرحلة كانت تموج بالاضطرابات السياسية .

(1) حميد نفل النداوي ، استراتيجية التصنيع العسكري العربي وأفاق تطورها ، دار الحكمة ، بغداد ، 1988 ، ص355.

(2) رشاش (Vickers Berthier) : مدفع رشاش خفيف تم تطويره عام 1907 ، ويجمع هذا السلاح بين تصميم رشاش فيكرز البريطاني الصنع وبين البنادق الفرنسية التقليدية ، ويتميز بوزنه المناسب الذي جعله سهل الحمل مقارنة بالرشاشات الثقيلة ، ويعمل بنظام الضغط الغازي مما يتيح له القدرة على إطلاق النار بشكل مستمر وبسرعة عالية ، ويستخدم شريط ذخيرة عيار (7,7 ملم) مما يسهل عملية إعادة التعبئة ، استخدمته القوات البريطانية في مختلف البيئات القتالية . ينظر :

Edward C. Ezell, Small Arms of the World, Stackpole Books, Pennsylvania, 1983, P.165.

(3) وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج3 ، ص27 .

(4) إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص 12 .

طرحت حكومة ياسين الهاشمي الثانية (17 آذار 1935 - 29 تشرين الأول 1936) برنامجاً حكومياً ركز على تعزيز الوحدة الوطنية وتقوية مؤسسات الدولة لاسيما وزارة الدفاع ، وأثمرت تلك الجهود عن إصدار الإرادة الملكية رقم (237) التي أقرت قانون الدفاع الوطني<sup>(1)</sup> (التجنيد الاجباري) رقم (9) في الثاني عشر من حزيران 1935 ، وقد تضمن القانون تحديد مدة الخدمة العسكرية وسن المكلفين بها ، و استدعت أول دفعة من المجندين الالزاميين في كانون الثاني عام 1936<sup>(2)</sup> ، وفي إطار تعزيز قدرات الجيش توسعت مفاصل وزارة الدفاع العراقية بشكل ملحوظ مقارنة بالوزارات الأخرى ، وذلك لاستيعاب النمو الكبير في عدد أفراد الجيش ، كما أقر التوجه إلى تأسيس المعامل العسكرية الصغيرة لتسد بعض احتياجات الجيش العراقي مما استلزم تخصيص مبالغ مالية لهذا الغرض<sup>(3)</sup> ، ونتيجة لتلك الجهود ازدادت نسبة المبالغ المخصصة لوزارة الدفاع في الموازنات المالية للأعوام اللاحقة بعد أن كانت تلك النسبة لا تزيد عن 25 ٪ في أحسن الأحوال ، كما سيتبين ذلك لاحقاً مع ضرورة الالتفات إلى وجود انخفاض في التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في بعض السنوات لظروف معينة ، سيشار إليها في محلها ، لكن كانت الزيادة في التخصيصات المالية لوزارة الدفاع هي السمة البارزة في الموازنات العامة للدولة العراقية إبان العهد الملكي إجمالاً.

### ثالثاً : سياسة الحكومة العراقية في تعزيز و تسليح الجيش العراقي

سعت الحكومة العراقية جاهدة إلى كسر طوق الاحتكار البريطاني لتسليح الجيش العراقي ، والبحث عن مصادر جديدة لتزويده بالأسلحة والمعدات العسكرية ، وفي ذلك السياق ادى (فريتز غروبا) (Fritz Grobba) المفوض الألماني في العراق دوراً رئيساً في توسيع الخيارات أمام العراق إذ وجه دعوة إلى رئيس أركان الجيش طه الهاشمي لزيارة ألمانيا ، وقد استجاب الأخير للدعوة وزار ألمانيا في الثامن والعشرين من أيلول 1936 برفقة قائد القوة الجوية المقدم (محمد علي جواد) في محاولة لتعزيز العلاقات العسكرية مع ألمانيا والاطلاع على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا

(1) ساهم قانون الدفاع الوطني بتعزيز دور الجيش وإحداث تطورٍ في إمكاناته البشرية و القتالية إذ نص على الزام كل عراقي أكمل التاسعة عشر من عمره بالخدمة في الجيش مدة عشر سنوات وفي ثلاثة أدوار وهي خدمة العلم مدتها سنتان و دور الاحتياط الأول مدته اربع سنوات و الاحتياط الثاني ومدته اربع سنوات ايضاً ، ومما تجدر الإشارة إليه أن ميزانية وزارة الدفاع قد ارتفعت بشكل ملحوظ ، فضلاً عن زيادة اعداد افراد الجيش العراقي من 1200 جندي إلى 43400 جندي في نهاية عام 1938 . للمزيد من التفاصيل ينظر : ماريان حسن مغتاط ، التجنيد في العراق 1869 - 1935 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص ص 135-138.

(2) إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص 13 .

(3) عقيل الناصري ، المصدر السابق ، ص 217 .

الألمانية في مجال التسليح ، إذ زار الوفد العراقي مصنع (راين ميتال فابريك) (Ryan Metal Faprk) في العاصمة برلين واطلع على المدافع الألمانية المتطورة المضادة للطائرات والدبابات وعملية تصنيعها ، كما زار الوفد معمل (هنشيل) (Henchel) وهو من المعامل الحديثة والعصرية المتخصصة في تصنيع المعدات العسكرية ، كما أتاحت للوفد العراقي الفرصة للاطلاع على صناعة الطائرات الحربية الألمانية الحديثة مما أثار اهتمام القيادة العراقية بتلك التقنيات وغادر الوفد ألمانيا في الأول من تشرين الأول 1936 ، وعلى الرغم من الطموحات الكبيرة التي حملتها تلك الزيارة لفتح أبواب التعاون العسكري مع ألمانيا وكسر الاعتماد على الامدادات البريطانية إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة ، ولم تقدم حكومة ياسين الهاشمي أي تفاصيل علنية عن مخرجات الزيارة (1) ، ويعتقد أن فشلها قد يكون مرتبطاً بالتطورات السياسية المتسارعة آنذاك ، والتي شهدت انقلاباً عسكرياً أطاح بحكومة ياسين الهاشمي في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1936 ، مما أوقف أي جهود لتعزيز العلاقات العسكرية مع ألمانيا ، كما أن سيطرة السفير البريطاني على مفاصل القرار وتدخلاته حالت دون شك في تنامي التعاون بين العراق وألمانيا عسكرياً .

شهدت القوة الجوية العراقية تطوراً ملحوظاً في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية إذ تبنت الحكومة خطاً طموحاً لمضاعفة حجم القوة الجوية مما عكس التزامها بتعزيز قدرات الدفاع الوطني وتوسيع نطاقها لضمان الأمن الوطني كما شمل التطور الأسطول النهري أيضاً ، إذ زود بأربع سفن صغيرة وسفينة كبيرة واحدة مما ساهم في تعزيز قدرته على حماية السواحل العراقية ، فضلاً عن ذلك شهدت وزارة الدفاع زيادة ملحوظة في مخصصاتها المالية التي استخدمت بشكل أساسي لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية (2) ، ولاشك أن الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته المملكة العراقية ابان دخول تعديل الاتفاقية النفطية لعام 1931 مع بريطانيا حيز التنفيذ قد ساهم بشكل كبير في انعاش الميزانية وسمح بتخصيص موارد أكبر للتسليح (3) .

(1) جودة جلال كامل عبد اللطيف التكريتي ، التنافس البريطاني - الألماني في العراق 1933 - 1945 ، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، 2004 ، صص 79-81 ؛ وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 4 ، ص 103 .

(2) إبراهيم خليل احمد و جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، المؤسسة اللبنانية للكتاب الاكاديمي ، بيروت ، 2014 ، ص 86 ؛ فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، المكتبة العصرية ، بغداد ، 2006 ، ص 107 .

(3) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 - 1952 ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1980 ، ص 209 .

بعد الانقلاب الذي قاده الفريق بكر صدقي (1) في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1936 طلبت الحكومة العراقية من الحكومة البريطانية تزويد الجيش العراقي بالسلاح والمعدات العسكرية الحديثة إذ كانت الحكومة العراقية ترغب في توسيع قوتها الجوية بتشكيل ثلاثة أسراب جديدة ، وهي سرب مقاتل ، وسرب قاصف ، وسرب للتدريب الوقائي والأمن الداخلي ، وكان ذلك التوسع مدفوعاً بالأوضاع المتوترة مع ايران بسبب النزاعات الحدودية التي كانت تستدعي تحديث الجيش وتعزيزه بالأسلحة المتطورة غير أن الحكومة البريطانية ترددت في تلبية ذلك الطلب معللة ذلك بحاجة الجيش البريطاني إلى الاسلحة ولا يوجد لديها فائض يمكن تصديره (2) ، وقد مثل ذلك الموقف البريطاني عائقاً أمام خطط الحكومة العراقية لتحديث جيشها ، وعلى إثر ذلك بدأت الحكومة العراقية تبحث عن بدائل لتوريد الأسلحة فاتجهت نحو ألمانيا وإيطاليا كخيارات جديدة لتزويدها بالسلاح والمعدات العسكرية ، وذلك في محاولة لكسر احتكار بريطانيا المفروض عليها والمنصوص في معاهدة عام 1930 (3) الموقعة بين الجانبين العراقي والبريطاني ، وبموجب تلك المعاهدة كان العراق ملزماً بشراء الأسلحة من بريطانيا فقط إلا إذا اعتذرت بريطانيا أو امتنعت عن ذلك عندها يمكن للعراق التعاقد مع أية دولة أخرى لتوريد الأسلحة (4) ، ومهما يكن من أمر فقد مثل التوجه نحو ألمانيا وإيطاليا رغبة العراق في تنويع مصادر تسليحه وكسر القيود التي فرضتها معاهدة 1930 مما يعزز استقلالية قراراته العسكرية ويقلل من الاعتماد على بريطانيا .

(1) بكر صدقي (1890-1937) : هو ضابط عراقي ولد في كركوك عام 1890 واكمل دراسته في الإعدادية العسكرية ثم تابع تعليمه في المدرسة الحربية بإستانبول وتخرج فيها ضابطاً في الجيش العثماني برتبة ملازم ثانٍ ، وانضم إلى الجيش العراقي عند تأسيسه في 6 كانون الثاني 1921 ، وقد تقلد مناصب عسكرية عدة حتى وصل إلى قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي ، قاد في 29 تشرين الأول 1936 انقلاباً عسكرياً نصب نفسه رئيس أركان الجيش ، وأغتيل في 11 آب 1937 في مدينة الموصل . ينظر : صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب سنة 1936 واحداثه ونتائجه ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1973 ، ص ص 27-29 ؛ باقر امين الورد ، اعلام العراق الحديث 1869 - 1969 ، بلا. مط ، بغداد ، 1978 ، ص 168 .

(2) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ، ج 4 ، ط 7 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988 ، ص ص 268-269 .

(3) عُدت معاهدة 1930 من اهم المعاهدات المعقودة بين العراق وبريطانيا لأنها مهدت لإلغاء الانتداب على العراق وخلصت العراق من الأعباء المالية المتعلقة بوجود الموظفين والمستشارين والخبراء البريطانيين ، واعطت للحكومة العراقية الحرية في التمثيل الخارجي ، وقد مثل الجانب العراقي للتوقيع على الاتفاقية رئيس الوزراء ووزير الخارجية نوري السعيد والسير همفريز عن الجانب البريطاني . ينظر : د.ك.و. ، ملف رقم 1630 ، وثيقة رقم 89 و 92 ؛ احمد رفيع البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922 - 1932 ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980 ، ص ص 149-179 .

(4) حسين طعمه الشذر ، العلاقات العراقية الألمانية 1932 - 1941 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 1988 ، ص ص 99 - 100 ؛ محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 - 1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000 ، ص ص 43 - 45 .

أوكلت الحكومة العراقية مهمة شراء الأسلحة الألمانية والإيطالية إلى الفريق بكر صدقي ، وقد وافقت ألمانيا على تزويد العراق بالأسلحة من خلال صفقات أبرمتها وزارة الدفاع العراقية مع الشركات الألمانية عام 1937 تمخضت عن شراء أسلحة بقيمة خمسة ملايين مارك ألماني ، إذ وافقت شركة (راين ميتال فابريك) (Ryan Metal Fabrk) على تجهيز العراق بعشرين طائرة ، وخمس عشرة دبابة ، وثمانية عشر مدفعاً مضاداً للطائرات فضلاً عن ثمانية عشر ألف طلقة ، ومن جانب آخر اشترت وزارة الدفاع العراقية من شركة (أوتو وولف) (Auto Wolf) الألمانية (273) سيارة نوع فورد (Ford) ، وعشرة ملايين طلقة عتاد ، و أربع عشرة دبابة صغيرة من طراز (أنسالدو فيات) (Ansaldo Fiat) <sup>(1)</sup> مع (650) رشاشة ومجموعة من الأدوات الاحتياطية ، كما قدمت وزارة الدفاع عروضاً لممثلي ألمانيا وإيطاليا و تشيكوسلوفاكيا لشراء مزيد من الأسلحة ، فأبدت مصانع (تشيروب) (Cherb) الألمانية و (سكودا) (Scoda) التشيكوسلوفاكية موافقتها على تزويد العراق بالأسلحة الخفيفة والثقيلة إذ زودت الأخيرة الجيش العراقي بـ (20,000) بندقية و ثلاثة ملايين طلقة ، كما قامت الحكومة العراقية بشراء أربعة مدافع عيار (3,7) ملم من حكومة الهند البريطانية مع تجهيزاتها بقيمة (عشرة آلاف ومائة وواحد وثلاثون ديناراً) ديناراً عراقي <sup>(2)</sup> ، وقد عكست تلك التحركات استراتيجية العراق الطموح لتعزيز قدراته العسكرية وكسر الاحتكار البريطاني في تسليح الجيش مع سعيه لتحقيق تنوع في مصادر تسليحه وتحسين جهوزيته لمواجهة أي تهديد امني محتمل .

(1) الدبابة (Ansaldo Fiat) : هي دبابة إيطالية صغيرة الحجم تم انتاجها بواسطة شركة (انسالدو) الإيطالية التي كانت شريكاً مع شركة (فيات) في تطوير وتصنيع الدبابات خلال الحرب العالمية الثانية ، يتم تصنيع تلك الدبابة بدروع متوسطة بسمك يصل إلى (50 ملم) ، ويتم تزويدها بمدافع عيار (37 ملم) و (47 ملم) ، وهي ذات تصميم بسيط لكي يسهل عمليات التصنيع والصيانة ، وعلى الرغم من افتقار تلك الدبابة إلى القوة النارية والحماية الكافية مقارنة بنظيراتها ، إلا أن تصميمها الخفيف ساعدها على التنقل في الأراضي الوعرة . ينظر

Christopher F. Foss, World War II Tanks And Fighting Vehicles, Salamander Books Ltd, London, 1981 , P.P. 148-149.

(2) د.ك.و. ، الملفة المرقمة 311/1630 ، أيفاد العقيد حميد نصرة إلى جيكوسلوفاكياه لأتمام فحص الأسلحة والعتاد ، وثيقة رقم 136 ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، المصدر السابق ، ج4 ، ص49 ؛ عصام خليل محمد إبراهيم الصالحي ، العلاقات العراقية الإيطالية 1921 - 1943 ، أطروحة دكتوراه ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2008 ، ص ص161-162 .



كان الملك غازي (1) حريصاً على تنويع مصادر تسليح الجيش العراقي وعدم الاعتماد على بريطانيا بوصفها مصدراً وحيداً للأسلحة ، ففي نيسان 1937 وافق على اقتراح وزارة الدفاع بشراء عشرين طائرة نوع (سافويا) (Savoia) (2) إيطالية الصنع و أرسلت الوزارة عدداً من الطيارين إلى إيطاليا لاستلامها ، كما تعاقدت وزارة الدفاع على شراء سرب من طائرات (بريدا) (Breida) (3) القتالية إلى جانب عدد من المدافع والدبابات وقطع الغيار اللازمة لها فضلاً عن ذلك توجه العراق للتعاقّد مع إحدى الشركات الدنماركية لتوريد مدافع وخرطيش للجيش العراقي مما عكس توجه الحكومة نحو تنويع مصادر التسليح وتعزيز القدرات العسكرية (4) ، وفي سياق مشابه قامت الحكومة العراقية بتأجيل اجراءات صفقة شراء (5000) قنّاع مضاد للغازات السامة من بريطانيا واستبدالها بصفقة تسليح مع المانيا للحصول على مدافع مضادة للطائرات (5) .

ويبدو أن توجهات الملك غازي نحو تعزيز الجيش وتطوير تسليحه بأحدث الأسلحة المتاحة من دول مثل إيطاليا وألمانيا ساهمت في تصاعد التوتر بينه وبين الحكومة البريطانية إذ كانت الأخيرة ترى في تلك التحركات خروجاً عن نفوذها التقليدي في العراق لاسيما مع توجه العراق نحو التعاون العسكري مع قوى أوروبية منافسة لبريطانيا في ذلك الوقت .

(1) الملك غازي (1912-1939) : ولد الملك غازي بن الأمير فيصل بن الشريف حسين في مكة عام 1912 ، تعلم القراءة والكتابة على يد مشايخها ، غادر إلى الأردن عام 1924 ، وفي عام 1926 ابتعث للدراسة في مدرسة (هارو) في لندن بيد انه لم يكمل دراسته فيها ، دخل إلى المدرسة العسكرية الملكية في العراق عام 1928 وتخرج فيها عام 1933 برتبة ملازم ثانٍ ، وفي 5 حزيران 1933 سافر الملك فيصل الأول إلى لندن وشغل مكانه ولده وولي عهده الأمير غازي ، وفي 8 أيلول 1933 توج غازي ملكاً على العراق ، توفي في نيسان 1939 بحادث سير تعتقد بعض المصادر أنه حادث مفتعل . ينظر : لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939 ، دار اليقظة العربية ، بغداد ، 1987 ؛ جمال مصطفى مردان ، ملوك العراق ، المكتبة الشرقية ، بغداد ، د.ت ، ص ص 61-63 .

(2) الطائرة (Savoia) : هي طائرة قاصفة متوسطة إيطالية الصنع تحمل 3 أطنان من القنابل ، يبلغ مداها (10000) كم ، تبلغ سرعتها 220 ميلاً في الساعة ، وهي مزودة بمحركين قوة كل منهما (1050) حصاناً . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، المصدر السابق ، ج 17 ، ص 66 .

(3) الطائرة (Breida) : هي طائرة قاصفة متعددة المهام مزودة بمحرك واحد قوته (1050) حصاناً ، وتبلغ سرعتها القصوى 250 ميلاً في الساعة ، وهي مسلحة بمدفعين اماميين عيار (7,6) ملم ورشاشتين اماميتين عيار (7,6) ملم ، كما يمكنها حمل (20) قنبلة زنة (25) كغم . ينظر : المصدر نفسه ، ص 67 .

(4) د.ك.و. ، الملف المرقمة 311/1630 ، ايفاد طيارين إلى إيطاليا وثيقة رقم 27 ؛ لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص 151 .

(5) احمد سلطان عطية الخفاجي ، المؤسسة العسكرية في برامج الوزارات العراقية في العهد الملكي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2019 ، ص 135 .

وفي إطار سعي العراق لتعزيز قوته العسكرية وتنويع مصادر تسليحه وقع الوزير العراقي المفوض في روما مزاحم الباجه جي (1) عقوداً مهمة مع الشركات الإيطالية في الثاني عشر من حزيران 1937 ، وكانت من أبرزها الاتفاقية التي أبرمها مع الشركة الإيطالية (ارسننو بريدا) (Ernesto Breda) لشراء خمس عشرة طائرة مقاتلة مع قطع غيارها إلى جانب ذلك وقعت عقوداً أخرى تضمنت شراء خمسة عشرة دبابة نوع (نالديو) (Naldo) ، وسبع عشرة مدرعة خفيفة مع موادها الاحتياطية فضلاً عن خمس طائرات من نوع (سافويا) (Safoia) مع شراء عشرة كراسي ذاتية الحركة لاستخدامها منصات متحركة للرصد العسكري ، ووصلت تلك الأسلحة والمعدات إلى ميناء البصرة في بداية شهر تموز من العام نفسه (2) ، وفي الثالث من تموز 1937 وقع مزاحم الباجه جي عقداً مع شركة (بارير سابوريني) (Parer Suburini) الإيطالية لشراء (حظيرة طائرات) (3) كما وقع عقداً آخر مع شركة (أوناسو المتحدة) (Onaso United) الإيطالية لشراء سبع عشرة مدرعة خفيفة مرفقة بجميع ادواتها الاحتياطية ، كما أبرم عقداً ثالثاً مع شركة (ايدر التا فولانت) (Eder Alta Volante) الإيطالية المتخصصة في صناعة الطائرات لشراء خمس طائرات من نوع (سافويا) مع محركين إضافيين لضمان أداء مستمر وفعال لتلك الطائرات (4) ، وقد عكست تلك التحركات توجه العراق نحو بناء قوة عسكرية متطورة ومستقلة عن الهيمنة البريطانية في مجال التسليح ، وهو ما أدى إلى تعزيز قدراته الدفاعية وتوسيع شبكته من الموردين الدوليين ، لاسيما مع دول المحور مثل إيطاليا وألمانيا .

اهتمت الحكومة العراقية بتطوير الأسطول النهري والحقته بوزارة الدفاع ، وبحلول عام 1937 صار الأسطول النهري مكوناً من أربع سفن نهريّة مزودة بمدافع وأسلحة رشاشة ، وفي منتصف العام نفسه وافق مجلس الوزراء على شراء الباخرة الحربية (سانت بور) (Sant Boor) بمبلغ مقداره

- 
- (1) مزاحم الباجه جي (1890-1982) : ولد مزاحم الباجه جي عام 1890 ، أكمل دراسته الإعدادية في بغداد ثم أكمل الحقوق فيها ، أسس عام 1911 النادي الوطني العلمي ، وصار عضواً في المجلس التأسيسي العراقي عام 1924 ، عين وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة نوري السعيد الأولى عام 1930 ، وعين وزيراً مفوضاً في روما خلال المدة (1935 - 1939) وصار نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية في وزارة علي جودت الأيوبي الثانية ، توفي عام 1982 في مدينة جنيف السويسرية . ينظر : فهد أمسلم زغير ، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1934 - 1968 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 2012 ؛ عدنان الباجه جي ، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية ، مركز الوثائق والدراسات التاريخية ، لندن ، 1989 ، ص ص 176-182 .
- (2) عمر عادل طه لطيف الحياي ، القوة الجوية العراقية 1931-1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، جامعة ديالى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، 2014 ، ص ص 69-71 ؛ عقيل الناصري ، المصدر السابق ، ص 175 .
- (3) الحضيرة : هي جزء تعبوي من فرقة وعادة تكون نصف فرقة بالنسبة للسفن وطائرتين بالنسبة للطائرات . ينظر : محمد فتحي امين ، قاموس المصطلحات العسكرية ، ط 2 ، بلا. مط ، بغداد ، 1982 ، ص 178 .
- (4) فهد أمسلم زغير ، المصدر السابق ، ص ص 100-101 .

(55,000) دينار عراقي<sup>(1)</sup> ، ومن جانب آخر وجهت الحكومة البريطانية الدعوة لوزير الدفاع العراقي لزيارة بريطانيا بهدف زيارة بعض مصانع الطائرات ، فعرضت بريطانيا على الحكومة العراقية بيع طائرات (كلاديتور) (Gladiator)<sup>(2)</sup> ، التي كانت تعد من أحدث الطائرات القتالية في ذلك الوقت ، وفي عام 1938 وافق مجلس الوزراء على شراء عدد من الدبابات والمدافع البريطانية الصنع ، فضلاً عن كميات من الأعتدة والأسلحة المختلفة بمبلغ مقداره (250,000) دينار عراقي<sup>(3)</sup> وفي العام نفسه وافق مجلس الوزراء على شراء أسلحة وذخائر من شركة (رينتمال) (Raintmal) البريطانية بمبلغ (645,278) باوند استرليني<sup>(4)</sup> ، كما قامت وزارة الدفاع بشراء (15) طائرة نوع (ويستلاند ليساندر) (Westland Lysander)<sup>(5)</sup> البريطانية الصنع مع قطع غيارها<sup>(6)</sup> .

وما يُستنتج من تلك التحركات أن الحكومة البريطانية عدلت سياستها بشأن بيع الأسلحة إلى العراق لاسيما بعدما رأت أن العراق قد استثمر البند الخاص بالتسليح في معاهدة عام 1930 أنفة الذكر الذي يسمح للحكومة العراقية بشراء الأسلحة من مصادر أخرى في حال عدم قيام بريطانيا بتزويدها بالأسلحة المطلوبة ، ونتيجة لذلك كسرت الحكومة العراقية احتكار بريطانيا تسليح الجيش العراقي وعقدت صفقات تسليح مع ألمانيا وإيطاليا مما اضطر الحكومة البريطانية إلى التكيف مع الامر الواقع وبيع العراق أسلحة متطورة لتجنب فقدان نفوذها الكامل على تسليح الجيش العراقي .

(1) رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 - 1941 ، ص 69.  
(2) الطائرة (Gladiator) : هي طائرة مقاتلة ذات جناحين مزودة بمحرك واحد قوته (850) حصاناً ، وتبلغ سرعتها القصوى (210) ميل في الساعة ، وتُسَلح بـ 4 مدافع رشاشة أمامية مع 8 قنابل (20) رطلاً . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، المصدر السابق ، ج 17 ، ص 68.  
(3) حيدر غانم عبد الحسن ، موقف المجلس النيابي العراقي من السياسة العسكرية العراقية 1925 - 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2015 ، ص 127 ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 65 .

(4) رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي 1921 - 1941 ، ص 78 .  
(5) الطائرة (Westland Lysander) : هي طائرة خفيفة متعددة الأغراض ، تم تصميمها في ثلاثينيات القرن الماضي من قبل شركة (Westland) البريطانية ، استخدمت بشكل أساسي من قبل سلاح الجو الملكي البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية ، مصممة من جناحين عاليين مما يمنحها قدرة على الهبوط والإقلاع من ممرات قصيرة وهيكل الطائرة مصنوع من المعدن مع أجزاء من القماش مما يجعلها خفيفة ومناسبة للاستخدام في الظروف السيئة ، والطائرة مزودة بمدافع رشاشة في المقصورة الخلفية فضلاً عن قنابل خفيفة . ينظر :

David Mondey, Concise Guide To British Aircraft Of World War II, Temple Press, London, 1984, P.P 227-228 .

(6) عمر عادل طه لطيف الحيايي ، المصدر السابق ، ص 81 .

استمرت ألمانيا في تزويد العراق بالأسلحة استجابةً لطلبات وزارة الدفاع العراقية التي كانت تسعى لتعزيز قدرات الجيش العراقي من خلال الدعم العسكري الألماني ، ففي مطلع عام 1938 وصل وفد عسكري ألماني إلى بغداد بدعوة من وزارة الدفاع العراقية لتقييم الاحتياجات العسكرية للجيش العراقي ، وبالرغم من المعارضة البريطانية الشديدة لذلك التعاون تجاهلت الحكومة العراقية تلك الاعتراضات بسبب عدم وفاء بريطانيا بعودها المتعلقة بتزويد العراق بالأسلحة المطلوبة وفقاً للاتفاقيات السابقة ، وفي السياق نفسه وصلت أول دفعة من الأسلحة الألمانية إلى العراق و تضمنت (193) مدفعاً رشاشاً نوع (هوجكس) (Hugex) <sup>(1)</sup> وسبعة مدافع رشاشة نوع (سنت ايتين) (Saint-Étienne) <sup>(2)</sup> ، فضلاً عن (10,000) قنبلة يدوية ، و (1500) مخزن رشاش إذ بلغت قيمة تلك الأسلحة نحو مليوني مارك ألماني ، و أُنفق على دفعها من الحكومة العراقية على شكل أقساط سنوية ، ومن جانب آخر اتجهت الدعاية الألمانية لإقامة علاقات ودية مع ضباط الجيش العراقي و وزارة الدفاع لتأمين الأسلحة المختلفة <sup>(3)</sup> ، ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن العلاقات العراقية - الألمانية لم تقتصر على الجانب التسليحي بل اتسعت لتشمل جهوداً دبلوماسية ودعائية ألمانية لتعزيز علاقتها مع الجيش العراقي ووزارة الدفاع إذ استخدمت ألمانيا تلك العلاقات وسيلة لتأمين صفقات إضافية لتوريد الأسلحة المختلفة مستفيدة من استياء الحكومة العراقية من المماطلات البريطانية ، كما ساهمت تلك السياسة في تعزيز التعاون العسكري بين البلدين ودفعت العراق إلى تنويع مصادر تسليحه بعيداً عن الاعتماد الكلي على بريطانيا ، ويبدو أن التوجه العراقي نحو ألمانيا لم يكن مجرد تحدٍ للنفوذ البريطاني ، بل كان جزءاً من استراتيجية أوسع هدفت إلى تعزيز استقلالية العراق العسكرية .

(1) رشاش (Hugex) : هو سلاح رشاش تم انتاجه عام 1897 ، استخدم بشكل واسع في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، يعتمد على آلية التشغيل بواسطة الغاز ، له القدرة على اطلاق النار بسرعة تصل إلى 450 طلقة في الدقيقة مما جعله سلاحاً فعالاً في المعارك . ينظر :

Ian Baxter, Images Of War German Guns Of The Third Reich 1939-1945, Pen & Sword Military, South Yorkshire, 1988, P.243.

(2) رشاش (Saint-Étienne) : هو رشاش ألماني تم تصميمه عام 1907 و يعتمد على آلية التشغيل بواسطة الغاز ويستخدم ذخيرة من عيار (8 ملم) ، ويبلغ معدل اطلاق النار فيه حوالي (500) طلقة في الدقيقة ، وكان يُعد من الأسلحة الثقيلة نسبياً مما جعله مناسباً للاستخدام الثابت أو في المواقع الدفاعية . ينظر : Ibid, P.137.

(3) احمد كامل منصور ، الدعاية الالمانية في العراق دراسة تحليلية للأخبار والمقالات في صحف العقاب والبلاد والاستقلال للمدة من 1 - 4 - 1940 إلى 1 - 7 - 1941 ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة بغداد ، 2012 ، صص 114-115 .

استمرت الحكومة العراقية في جهودها لتعزيز الصناعة العسكرية المحلية وتطويرها استجابة لحاجة الجيش العراقي في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التسليح بالذخيرة ، وفي السياق نفسه وجه وزير الدفاع طه الهاشمي بتأسيس معمل لإنتاج عتاد المدافع بهدف دعم القدرات الدفاعية للجيش العراقي ، وخصص مبلغ (40,000) دينار عراقي من موازنة العام (1938-1939) لإنشاء ذلك المعمل مما عكس التزام الحكومة العراقية بتطوير بنية تحتية عسكرية مستقلة<sup>(1)</sup> ، وفي خطوة أخرى لتحديث القوات المسلحة قررت وزارة الدفاع في الأول من كانون الثاني 1939 شراء عشر طائرات بريطانية الصنع شملت طائرات من نوع (هوكر هرت) (Hawker Hart)<sup>(2)</sup> ، المصنعة لأغراض قتالية ، فضلاً عن طائرات (هوكر تمبست) (Hawker Tempest)<sup>(3)</sup> المستخدمة لأغراض تدريبية كما شملت الصفقة عدداً من طائرات (دراكون رابت) (Dragon Rapide)<sup>(4)</sup> المستخدمة للنقل والتحميل الجوي<sup>(5)</sup> ، وفي إطار تعزيز قدرات الدفاع الجوي العراقي قررت الحكومة العراقية في الثلاثين من كانون الثاني 1939 شراء (18) مدفعاً مضاداً للطائرات من عيار (20 ملم) التي عرفت بقدرتها على أداء مهام مزدوجة في التصدي للطائرات والدبابات على حد سواء ، ودُعمت تلك المدافع بـ (18,000) طلقة مما مكن العراق من تشكيل أول بطارية مدفعية<sup>(6)</sup> مقاومة للطائرات

(1) معن فيصل القيسي ، المصدر السابق ، ص 364 .

(2) الطائرة (Hawker Hart) : هي طائرة قاذفة خفيفة ثنائية السطح ، صممت في أواخر عشرينيات القرن الماضي من قبل شركة هوكر البريطانية ، وتم استخدامها من قبل سلاح الجو الملكي البريطاني ، وهي مزودة بمحرك شعاعي واحد ، وتبلغ سرعتها 296 كم/ساعة ، ويتم تسليحها بمدافع رشاشة وتستطيع حمل قنابل خفيفة . ينظر :

David Mondey, Op. Cit. , P.132.

(3) الطائرة (Hawker Tempest) : هي طائرة تدريبية بريطانية الصنع ، من انتاج مصانع شركة هوكر البريطانية مزودة بجناح واحد منخفض يساعد في تحسين قدرتها على المناورة والاستقرار مع جسم مصنوع من الألومنيوم لتوفير القوة والسرعة ، وتمتلك محرك واحد شعاعي من نوع (napier sabre) ، وتصل سرعتها إلى 700 كم \ ساعة . ينظر : Ibid, P.161.

(4) الطائرة (Dragon Rapide) : هي طائرة بريطانية خفيفة متعددة الاستخدامات من انتاج شركة (دي هافيلاند) تستخدم في الأساس لنقل الركاب والبضائع واشتهرت بمتانتها وسهولة تشغيلها ، وهي ذات تصميم تقليدي يشمل جناحين متوازيين فوق بعضهما ، مما ساهم في تحسين الثبات أثناء الطيران ، ومزودة بمحركين نوع (Gipsy Six) تبلغ سرعتها القصوى 250 كم / ساعة بمدى طيران يصل إلى 920 كم ، ولها القدرة على حمل 8 ركاب من غير الطاقم ، تم استخدامها خلال الحرب العالمية الثانية لنقل الشخصيات المهمة والمهام الخاصة ، كما استخدمت للتدريب على الطيران والمراقبة الجوية . ينظر :

Bill Gunston, The Encyclopedia Of World Air Power, The Hamlyn Publishing Group Limited, new York, 1981, P.156.

(5) معن فيصل القيسي ، المصدر السابق ، ص 371 .

(6) البطارية : هي وحدة نار فرعية من وحدات المدفعية والتي تتكون من عدد من المدافع أو أنظمة الأسلحة ، إلى جانب الطاقم والدعم اللوجستي ، وتستخدم البطاريات في العمليات العسكرية لتوفير النيران الثقيلة والدعم الأرضي للقوات البرية ، إذ ان لها دور كبير في المعارك من خلال قصف الأهداف المعادية وتدمير التحصينات . ينظر : مجموعة باحثين ، موسوعة المصطلحات الفنية العسكرية ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، دت ، ص 37.

والدبابات مما مثل نقلة نوعية في تطور القوات المسلحة العراقية لاسيما في مجال الدفاع الجوي (1).

اتبعت الحكومة العراقية سياسة تنويع مصادر تسليح الجيش بهدف تقليل الاعتماد الكلي على بريطانيا إلا أن التخلي النهائي عن المصادر البريطانية كان أمراً صعباً بسبب الروابط العسكرية والسياسية القائمة بين البلدين ؛ لذا حاولت الحكومة العراقية الموازنة بين عقد صفقات الأسلحة مع بريطانيا وبعض الدول الغربية الأخرى ، وانطلاقاً من تلك السياسة اتجهت أنظار الحكومة العراقية في ايار 1939 نحو الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر جديد لتزويد القوة الجوية العراقية بالطائرات الحديثة ، ونتيجة لذلك شكلت وزارة الدفاع العراقية لجنة تألفت من المقدم الطيار ناصر حسين الجنابي والنقيب الطيار مدحت عبد الرزاق ، و الملازم أول الطيار محمد رؤوف ؛ لإيفادهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التعاقد على شراء طائرات أمريكية الصنع ؛ إذ تعاقدت على شراء (15) طائرة نوع (دو غلاس نورثروب) (Douglas Northrop) (2) ، ووصلت تلك الطائرات إلى العراق بعد عام من إبرام العقد عبر البحر ولكنها كانت غير مسلحة ، ثم شحنت أسلحتها فيما بعد على متن سفينة أخرى ، ومع ذلك واجهت الحكومة العراقية مشكلة كبيرة عندما قامت البحرية البريطانية باحتجاز السفينة المحملة بالأسلحة في سنغافورة وهي في طريقها إلى العراق ، وكان ذلك الاحتجاز نتيجة لتوتر العلاقات بين العراق وبريطانيا آنذاك بسبب خلافات سياسية مع رئيس الوزراء العراقي رشيد عالي الكيلاني ، وبعد مفاوضات بين الحكومة العراقية والبريطانية تم الافراج عن السفينة المحملة بالأسلحة مما مكن الجيش العراقي من استكمال تجهيز الطائرات بالأسلحة والذخيرة المطلوبة (3) ، ومن خلال ما تقدم عُدت تلك الحادثة مثلاً على الصعوبات التي واجهتها الحكومة العراقية في تحقيق توازن دقيق بين استقلالية تسليح جيشها والضغط الخارجية لاسيما من القوى الاستعمارية الكبرى مثل بريطانيا ، ومع ذلك أكدت رغبة العراق في بناء قوة جوية مستقلة ومتطورة

(1) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج4 ، ص52 .

(2) الطائرة (Douglas Northrop) : هي طائرة أحادية السطح عالية الأداء تم انتاجها في ثلاثينيات القرن الماضي بواسطة شركة نورثروب الامريكية ، وكانت في بادئ الامر تستخدم للأغراض العلمية والمهام التجريبية ، تم تطويرها لتصبح طائرة متعددة المهام ، وهي ذات جناح منخفض مصنوعة من الالمنيوم مما منحها خفة الوزن مع الحفاظ على القوة الهيكلية ، وهي مزودة بمحرك واحد نوع (Wright Cyclone) بقوة دفع عالية . ينظر :

David Donald, The Complete Encyclopedia of World Aircraft, Barnes & Noble Books, new York, 1997, P.192.

(3) د.ك.و. ، الملفة المرقمة 1569/311 ، ايفاد ضباط طيارين 1939 ، وثيقة رقم 287 ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج17 ، ص 163 ؛ رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 - 1941 ، ص81 .

من خلال الإفادة من التقنيات الحديثة المتاحة في دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي بدأت تدخل بقوة على خط العلاقات الدولية في ذلك الوقت .

أبرمت الحكومة العراقية في تشرين الأول 1940 صفقة تسليحية مع الحكومة اليونانية تضمنت شراء ثلاثة ملايين طلقة بندقية إذ مثلت تلك الصفقة جزءاً من استراتيجية الحكومة العراقية نحو تنويع مصادر التسليح والحد من الاعتماد على بريطانيا وتوسيع شبكة العلاقات الدولية في مجال التسليح ، وإلى جانب ذلك استمرت الحكومة العراقية في التعاون مع بريطانيا في مجال الدعم اللوجستي والطبي للجيش إذ قامت بشراء لوازم طبية متنوعة فضلاً عن العلاجات والأدوية الخاصة بطبابة الجيش بمبلغ مقداره (10,281) دينار عراقي ، وفي الإطار نفسه وافق مجلس الوزراء على شراء مواد إنشائية للجيش العراقي من الهند بقيمة (60,000) دينار عراقي بهدف تحسين البنية التحتية العسكرية للجيش وتطوير قواعده العسكرية ، وفي خطوة أخرى لتعزيز الدفاع الجوي العراقي عقدت الحكومة في الرابع والعشرين من أيلول من العام نفسه صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تضمنت شراء (500) قذيفة مضادة للطائرات عيار (75 ملم) فضلاً عن (500) صاروخ مضاد للدروع مما يشير إلى اهتمام متزايد بتطوير أنظمة الدفاع الجوي وقدرات مكافحة الدروع (1) .

لقيت خطوات الحكومة العراقية واتجاهها نحو تنويع مصادر تسليح جيشها تأييداً واسعاً سواء على الصعيد الشعبي أم الرسمي لاسيما بعد رفض بريطانيا تزويد الجيش العراقي بالأسلحة في عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة (31 آذار 1940 - 30 كانون الثاني 1941) ، وعلى الرغم من العراقيل التي كانت تضعها بريطانيا في سبيل إضعافه شهد الجيش العراقي تطوراً ملموساً في مجال التسليح فضلاً عن زيادة عدد قواته بشكل ملحوظ مما مكنه من الاستعداد بشكل أفضل للتحديات المستقبلية ، ومع اندلاع الحرب العراقية البريطانية في الثاني من ايار 1941 كان الجيش العراقي يتألف من أربع فرق مشاة ، وبلغ عدد ضباطه (1800) ضابط ، فيما بلغ عدد ضباط الصف والجنود (45,000) ، وكانت القوة القتالية للجيش تتألف من (42) فوج مشاة ، و (21) بطارية مدفعية ، وأربع كتائب خيالة ، وخمسة أسراب من الطائرات فضلاً عن أربع بواخر نهربية ، كما بلغ الحد الأعلى للملتحقين بالخدمة العسكرية آنذاك حوالي (7500) جندي ، ومن الناحية الصناعية أسست الحكومة العراقية معامل محلية عدة لصناعة عتاد الأسلحة الخفيفة ، و معمل لصنع البنادق ، و معمل

(1) احمد سلطان عطية الخفاجي ، المصدر السابق ، ص 151 .

لصناعة قنابل المدفعية فضلاً عن ورش متكاملة لدعم صنوف الجيش في المجالات الآلية والفنية المختلفة (1).

وعلى الرغم من الضغوط والعراقيل البريطانية التي سعت إلى إضعاف الجيش العراقي ، نجحت الحكومة في تخصيص ميزانية كبيرة لتطوير قدراته العسكرية ؛ إذ خصصت مبلغ (1,567,250) دينار عراقي لشراء معدات عسكرية وأدوات احتياطية لطائرات الجيش العراقي من شركة (بريستول بلينهايم) (Bristol Blenheim) البريطانية مما ساهم في تعزيز القدرات الجوية للجيش العراقي (2) ، وعلى صعيد آخر عقدت الحكومة العراقية صفقة تسليح كبيرة مع فرنسا بقيمة (20) مليون فرنك تضمنت شراء خمسة ملايين طلقة بندقية ، وأربعة مدافع كبيرة عيار (7,5) ملم كما شملت الشحنات الثانية (15,000) بندقية ، وأربعة مدافع من العيار نفسه ، وأكثر من (30,000) قنبلة يدوية فضلاً عن (12) جهاز هاتف اتصال عسكري ، ونقلت تلك المعدات عبر الأراضي السورية باستخدام خط سكة حديد حلب - موصل (3).

مثلت الحرب العراقية - البريطانية (4) ، التي اندلعت في الثاني من أيار 1941 ، اختباراً حقيقياً لقدرات الجيش العراقي ، وخلال الحرب عمل قادة الجيش العراقي على تعزيز قدراتهم القتالية بالتعاون مع الحكومة العراقية التي أبرمت اتفاقيتين للتسليح مع كل من ألمانيا وفرنسا ، وفي العاشر من أيار 1941 اتفق الجانبان على تحديد كمية الأسلحة التي ستنقل إلى العراق إذ تقرر إرسال الدفعة الأولى من تلك الأسلحة في الثالث عشر من أيار عبر الأراضي التركية ثم عن طريق سكة حديد

(1) فاضل البراك ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941 ، الدار العربية للطباعة ، بغداد ، 1979 ، ص 218 ؛ رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 - 1941 ، ص 79 .

(2) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، الملف المرقمة 1632/311 ، الأسلحة والتجهيزات ، وثيقة رقم 5 .

(3) احمد سلطان عطية الخفاجي ، المصدر السابق ، ص 158 .

(4) وقعت الحرب في 2 أيار 1941 وهي جزء من الحرب العالمية الثانية إذ اندلعت الحرب بسبب ميل الحكومة العراقية نحو التحالف مع دول المحور بسبب نفوذ المانيا النازية في المنطقة آنذاك فضلاً عن رغبة عدد من الضباط الأحرار في التخلص من النفوذ البريطاني إذ عقد رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني وحكومته اتفاقية مع المانيا وإيطاليا مما أدى تصاعد التوتر بين العراق وبريطانيا التي كانت تحاول حماية مصالحها في المنطقة ، وبعد فشل المفاوضات بين العراق وبريطانيا قامت القوات البريطانية بشن غزو عسكري على العراق في أيار 1941 ، وكانت القوات البريطانية تتألف بشكل أساسي من الجيش البريطاني والقوات الهندية وقد استمرت المعارك في مناطق العراق المختلفة مدة أسبوعين مما أدى إلى انهيار القوات العراقية وبدأت بريطانيا في تنفيذ تدابير للسيطرة على العراق بشكل أكبر ، وبعد مدة من الاحتلال البريطاني المباشر استعاد العراق استقلاله في 26 حزيران 1941 بعد انسحاب القوات البريطانية . ينظر : وليد محمد سعيد الأعظمي ، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية 1941م ، دار واسط للدراسات والنشر ، بغداد ، 1986 ؛ فاضل البراك ، المصدر السابق ، ص 191 - 227 .



حلب - الموصل ، وقد تضمنت الشحنة (15,500) بندقية ، و (200) سلاحاً رشاشاً ، و (900) حزام من الذخيرة ، و (10,000) قذيفة فضلاً عن (5) ملايين طلقة بندقية ، وأربعة مدافع عيار (7,5 ملم) وعدد من قطع الغيار ، أما الدفعة الثانية من السلاح الفرنسي فقد وصلت إلى العراق في السادس والعشرين والثامن والعشرين من أيار (1) ، كما عقدت الحكومة العراقية صفقة تسليحية مع اليابان بقيمة (190,000) دينار عراقي تضمنت تجهيز الجيش العراقي بستة مدافع مضادة للطائرات عيار (3 انج) مع (6000) اطلاقاً مدفع فضلاً عن ست كشافات للضوء ، علاوة على ذلك عقدت الحكومة العراقية صفقة أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ مقداره (45,000) دينار عراقي (2) ، وفي السادس والعشرين من أيار من العام نفسه سافر وفد عراقي برئاسة اللواء الركن (إبراهيم حمدي الراوي) إلى إيطاليا بهدف شراء بعض الأسلحة والتجهيزات العسكرية اللازمة للجيش العراقي (3) .

ومما سبق يمكن القول أن المدة المحصورة بين عامي (1921-1941) قد شهدت تحديات كبيرة للجيش العراقي لاسيما في ظل الانتداب البريطاني الذي فرض قيوداً على تسليح الجيش وسعى إلى الحفاظ على نفوذه العسكري والسياسي في العراق والمنطقة عامة ، إذ كانت بريطانيا تهدف إلى إبقاء العراق تحت سيطرتها العسكرية عبر تقييد استيراد الأسلحة المتقدمة مما دفع الحكومة العراقية إلى البحث عن طرائق لتجاوز هذا الاحتكار البريطاني ، فبذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتنويع مصادر تسليح الجيش ، فتوجهت إلى بعض الدول الأوروبية التي تتطلع إلى تعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط من خلال تزويد دول المنطقة بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية ، وقد جاءت تلك المساعي في ظل ظروف سياسية متوترة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فعلى المستوى الداخلي كانت هناك اضطرابات سياسية تمثلت بالانقلابات العسكرية والصراعات بين القوى السياسية المتنافسة ، أما على الصعيد الخارجي فكان العالم يشهد تحولات كبرى نتيجة للصراعات الدولية التي كان من أبرزها اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من التحديات المستمرة ، تمكن العراق من تحقيق تقدم في بناء جيش حديث نسبياً ، إذ طُورت صنوف الجيش العراقي ، لاسيما القوة الجوية ، فضلاً عن توسيع القدرة القتالية للجيش إلا أن ذلك التطور بقي محدوداً بتأثير التوترات الإقليمية والدولية ، إذ كانت قرارات التسليح ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمواقف الدول الكبرى وتوازاناتها في المنطقة .

(1) ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية - الألمانية بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 70 ، السنة 2017 ، ص ص 15-16 .

(2) د.ك.و. ، الملف المرقمة 1631/311 ، تجهيزات الجيش العراقي ومعمل العتاد ، الوثيقة المرقمة 102/84 ؛ رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 - 1941 ، ص ص 84-58.

(3) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج4 ، ص 82.

## المبحث الثاني

### تسليح الجيش العراقي 1941 - 1958

اولاً : أثر الحرب العراقية - البريطانية عام 1941 على قدرات الجيش العراقي وتسليحه .

مثلت الحرب العراقية - البريطانية انتكاسة مدوية للجيش العراقي وتراجعاً كبيراً في قدراته العسكرية بشكل عام والقوة الجوية بشكل خاص ، إذ أدت احداث تلك الحرب إلى تكبدها خسائر فادحة في معظم القطعات الجوية والمعدات والطائرات مما أدى الى نقصٍ حادٍ في عدد الطائرات إذ كان لتفوق سلاح الجو البريطاني سبباً رئيساً في تلك الانتكاسة سواء من حيث العدد أم التسليح ، إلى جانب ضعف الخبرات العسكرية لدى قيادة القوات الجوية العراقية في مواجهة هجمات الطائرات البريطانية (1) ، ونتيجة لتلك الانتكاسة شهدت القوة الجوية العراقية تجميد العديد من أسرابها وإلغائها ، إذ جمد السرب الأول في الموصل بعد أن استولت القوات البريطانية على مطار الموصل ، كما تقلص السرب الثاني بشكل كبير بسبب تحطم معظم طائراته ، أما السرب الخامس فلم يبقَ لديه سوى خمس طائرات من نوع بريدا (Breida) مما أدى إلى الغاءه كاملاً ، كما ألغي السرب السادس الذي لم يبقَ لديه سوى طائرة واحدة متضررة نوع سافويا (Savoia) والتي تحطمت بشكل كامل أثناء الفحص الجوي فضلاً عن ذلك كان السرب السابع قد تعرض إلى خسائر كبيرة إذ تحطمت معظم طائراته ولم يبقَ لديه سوى تسع طائرات ، وفي ظل تلك الظروف قدم الجنرال البريطاني (رنتن) (Rentn) الذي كان يشغل منصب رئيس البعثة البريطانية والمفتش العام للجيش العراقي اقتراحات جذرية لإعادة هيكلة الجيش العراقي ، و تضمنت تلك الاقتراحات تقليص عدد فرق الجيش العراقي من أربع فرق إلى فرقتين اثنتين فضلاً عن احالة عدد كبير من الضباط إلى التقاعد ، و عدد آخر إلى المحاكم العسكرية الخاصة لمحاسبتهم على مشاركتهم خلال الحرب (2) ، وبناءً على ما سبق يمكن القول أن تلك المقترحات كانت في حقيقة الأمر هي إملاءات فرضتها بريطانيا بهدف إضعاف الجيش العراقي ومعاقبته ، كما يتضح أن تلك القرارات والإجراءات أثرت بشكل كبير على بنية الجيش ، وكانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ القوات المسلحة العراقية إذ صارت الحاجة ملحة لإعادة بناء الجيش والقوة الجوية العراقية وفقاً لأسس جديدة تلبى التحديات التي افرزتها تلك الحرب.

(1) رحيم عبد الحسين عباس ، المصدر السابق ، ص 124 .

(2) عبد الحميد كاظم حمادي الشكري ، العلاقات العراقية - البريطانية 1958 - 1963 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص13 ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج3 ، ص67 .

لاقت الإجراءات البريطانية الهادفة إلى تقليص وحدات الجيش العراقي قبولاً من الوصي عبد الإله (1) وبعض السياسيين العراقيين الذين وجدوا في ذلك وسيلة لتطهير الجيش من العناصر التي ترفض النفوذ البريطاني في العراق ، واستجابة لتلك التوصيات التي قدمها الجنرال (رنتن) شرعت الحكومة العراقية في تنفيذ خطة تقليص واسعة لوحدة الجيش إذ شملت تلك الخطة إلغاء وحدات عسكرية أساسية عديدة ، ومن بينها لواء المشاة السادس مع مقر الأفواج الثلاثة التابعة له فضلاً عن إلغاء لواء المشاة السابع ، و لواء المشاة الحادي عشر ، كما ألغيت ثلاثة فواج من لواء المشاة الثاني فضلاً عن إلغاء أفواج لواء المشاة التاسع الثلاثة ، وفي السياق نفسه ألغيت مقر الفرقة الرابعة والتشكيلات التابعة لها ، أما فيما يتعلق بالقوة الجوية ، فقد شهدت إجراءات تهدف إلى تقليصها أيضاً فحُض عدد طلاب مدرسة الطيران بشكل كبير ، وعدد طلاب الدورات إلى عشر طلاب فقط بعد أن كان عددهم ثلاثين طالباً في كل دورة ، وأعيد الطلاب الذين استبعدوا إلى صنوف الجيش الأخرى ليخدموا في قطاعات مختلفة (2) .

ويبدو أن مثل تلك الإجراءات لم تكن مجرد قرارات تنظيمية ، بل جاءت لتعكس الاستراتيجية البريطانية الرامية إلى الحد من قدرات الجيش العراقي بعد الحرب وضمان السيطرة على تطوره ، وعلى الرغم من تبرير تلك الإجراءات بأنها تهدف إلى تحسين كفاءة الجيش إلا انها أسهمت في إضعافه بشكل كبير مما أثر على قدرته على التعافي السريع أو الاستعداد لأي تحديات مستقبلية ، ومن الواضح أن تلك السياسة كانت جزءاً من خطط بريطانية لضمان هيمنتها السياسية والعسكرية على العراق من خلال تقليص الجيش وفرض قيود على قدراته بمختلف مفاصله بما في ذلك القوة الجوية التي كانت تعاني من نقص في الطائرات والمعدات أساساً .

(1) الوصي عبد الإله بن علي (1913-1958) : هو ابن الملك علي شقيق الملك فيصل الأول ، ولد بمدينة الطائف في الحجاز عام 1913 ، تلقى تعليمه في كلية فكتوريا في مدينة الإسكندرية بمصر ، وعين موظفاً في ديوان وزارة الخارجية العراقية ونُصب وصياً على عرش ابن أخته الملك فيصل الثاني في 4 نيسان 1939 ، أثر الوقوف إلى الجانب البريطاني إبان ثورة الجيش عليه ، فغادر بغداد في ليلة 1 نيسان 1941 ، وعاد إليها بمعاونة البريطانيين في 1 حزيران 1941 ، وفي عام 1943 عدل الدستور العراقي وجعل من نفسه ولياً للعهد ، قتل في صباح يوم 14 تموز 1958 مع الملك فيصل الثاني . للمزيد من التفاصيل ينظر : سلمان التكريتي ، الوصي عبد الإله بن علي يبحث عن عرش 1939-1953 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989 ، ص ص 39-43 ؛ غزوان محمود غناوي الزهيري ، الأمير عبد الإله بن علي الهاشمي الوصي على عرش العراق حياته ودوره السياسي ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017 ، ص ص 17-87 .

(2) مهند كاظم رشيد البديري ، الجيش العراقي تطوره واثره السياسي (1941-1958 م) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2011 ، ص ص 112 - 114 .

## ثانياً : تسليح الجيش العراقي 1941 - 1955 .

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران 1943 بشكل رسمي استعدادها لتزويد العراق بما يحتاجه من الأسلحة والمعدات العسكرية شريطة أن تكون الصفقات بشكل مباشر بين البلدين من دون تدخل أو وساطة من الحكومة البريطانية ، وكان العرض الأمريكي جزءاً من مساعي واشنطن لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية ، وبموجب تلك الاتفاقية حصل العراق على مجموعة من المعدات العسكرية الأمريكية الحديثة والمتطورة التي ساهمت في تحسين كفاءة الجيش العراقي ، ومن بين تلك المعدات جهاز أشعة أكس (X) لاستخدامه في فحص المعدات والمركبات العسكرية للتأكد من سلامتها والكشف عن أي تلف أو خلل قد يؤثر في اداؤها ، فضلاً عن استخدامه في الطبابة العسكرية لتشخيص الإصابات والكسور التي تصيب الجنود اثناء العمليات العسكرية (1) ، ويبدو أن تلك الخطوة الأمريكية لم تكن مجرد عملية تسليح ، بل كانت جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق وتقديم بديل للعراق عن الاعتماد الكامل على بريطانيا في مجالات التسليح والتكنولوجيا العسكرية .

سعت الحكومة العراقية بعد حرب عام 1941 مع بريطانيا إلى تعزيز قدرات سلاح الجو العراقي من خلال الحصول على طائرات جديدة من مصادر مختلفة غير أن جهود الحكومة العراقية واجهت كثيراً من العقبات إذ باءت جميع محاولاتها بالفشل نتيجة للظروف الدولية والصعوبات الاقتصادية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وفي ظل تلك الظروف وجدت الحكومة العراقية نفسها مضطرة للتوجه نحو خيارات أقل كفاءة من أجل دعم قدراتها الجوية إذ استطاعت الحصول على بعض طائرات (كلاديتور) (Gladiator) بريطانية الصنع القديمة والمتروكة في شمال افريقيا وكانت خارجة عن الخدمة وغير صالحة للاستخدام العسكري غير أن الحكومة فكرت في استخدامها قطع غيار لطائرات السرب الرابع المتبقية بعد حرب عام 1941 إذ كانت تلك الطائرات بحاجة ماسة إلى الدعم الفني والصيانة لتمديد عمرها التشغيلي ، وعلى الرغم من حصول الحكومة العراقية على تلك الطائرات إلا أن التحدي الأكبر كان في كيفية نقلها إلى العراق وإعادة تأهيلها للاستخدام ، وبعد جهود مستمرة ومفاوضات مطولة مع الحكومة البريطانية وافقت في نهاية المطاف على تسليم

(1) د.ك.و. ، ملفات وزارة الدفاع ، الملف المرقمة 4320/311 ، جهاز اشعة اكس 1950 ، وثيقة رقم 166/658 ؛ أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري ، العلاقات العراقية - الامريكية 1939 - 1945 ، مطبعة الرفاه ، بغداد ، 2006 ، ص257 .

خمس طائرات منها في القواعد الجوية البريطانية في مصر ، وعلى الرغم من حالتها المتهترئة كانت ذات قيمة رمزية في تعزيز القوة الجوية العراقية التي كانت في حالة ضعف كبيرة ، إذ قامت الحكومة العراقية بشرائها بمبلغ مقداره (500) دينار عراقي لكل طائرة ، وهو مبلغ عُدّ مرتفعاً في ظل الظروف الاقتصادية آنذاك ، لكنه كان ضرورياً لدعم القوة الجوية ، وفي أواخر أيار 1944 وصلت الطائرات الخمس إلى العراق جواً بعد إصلاحها في القواعد البريطانية (1) .

لم تول بريطانيا اهتماماً كافياً بتسليح الجيش العراقي بما يتناسب مع احتياجاته الفعلية قدر تركيز اهتمامها بالتخلص من مخزونات أسلحتها القديمة مقابل أثمان باهظة ، وبهذا الخصوص رغب الجانب البريطاني ببيع أسلحة جيشه المخزونة ، أو إعارتها مقابل مبالغ نقدية يُتفق عليها مسبقاً ونتيجة لذلك استمرت المفاوضات والمراسلات بين الجانبين حول تلك الصفقة إذ أشار أحد المسؤولين البريطانيين في آذار 1946 إلى فكرة إعارة الأسلحة المستعملة للعراق ، وقد حظيت تلك الفكرة بتأييد القادة العسكريين البريطانيين المتواجدين في العراق الذين برروا ذلك بأن العراق يقع في منطقة خطيرة نسبياً لاسيما من الجهة الشمالية ، ومن جانبها استحسنّت الحكومة العراقية تلك الفكرة معللة ذلك بأنها ستوفر لها سلاحاً بأسعار مخفضة وبشكل سريع من دون تأخير ، وفي السادس عشر من تموز 1946 عقد اجتماع بين الوصي على العرش الأمير عبد الإله و رئيس أركان الجيش البريطاني المارشال (برناند مونتغمري) (Bernard Montgomery) لمناقشة تلك القضية ، وخلال الاجتماع عبّر الوصي عن استيائه من فعالية تلك الأسلحة والمعدات التي زود الجيش العراقي بها ووصفها بأنها قديمة وعديمة الفائدة ، كما طالب الجانب البريطاني بتوفير الأسلحة والمعدات الحديثة التي تلبّي احتياجات البلاد الدفاعية (2) ، وعلى الرغم من تلك المطالبات استمرت المماطلة من الجانب البريطاني ، ففي أيلول 1947 غادر بغداد وفد عسكري عراقي برئاسة وزير الدفاع إلى لندن لمواصلة المفاوضات حول تزويد العراق بأسلحة جديدة غير أن الجانب البريطاني اخذ يماطل في الاستجابة

(1) قحطان حميد كاظم العنبيكي ، القوة الجوية العراقية 1931 - 1958 دراسة في نشأتها وتطور تشكيلاتها ومهامها التعبوية ، المطبعة المركزية لجامعة ديالى ، ديالى ، 2013 ، ص 59 ؛ رنا عبد حماد حمادي الجنابي ، تطور المؤسسة العسكرية العراقية خلال العهد الجمهوري الأول 1958 - 1963 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة تكريت ، 2021 ، ص 44 .

(2) بشار فتحي جاسم العكيدي ، صراع النفوذ البريطاني والامريكي في العراق 1939 - 1958 دراسة تاريخية سياسية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 . ص 144 ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 3 ، ص 192-196 ؛ معن فيصل القيسي ، المصدر السابق ، ص 368 .

الكاملة لتلبية طلبات الوفد العراقي مما حال دون استحداث صنف الهندسة الآلية في الجيش العراقي في الوقت المناسب (1) .

عرضت الولايات المتحدة الامريكية مطلع أيلول 1947 من خلال سفيرها في العراق (دوراز) (Doraz) تقديم مساعدات عسكرية إلى الجيش العراقي ، وقد جاء ذلك العرض بناءً على اقتراح قدمه السفير إلى الوصي عبد الاله ، بهدف تزويد الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة وقد رحب الوصي بهذا العرض ، فأرسلت مجموعة من المعدات العسكرية شملت طائرتين من نوع (هارفارد) (Harvard) (2) التي كانت تستخدم لأغراض التدريب والمهام الاستطلاعية فضلاً عن (300) سلاح رشاش نوع (تومي) (Tommy Gun) (3) ، كما رُوِّدَ الجيش بـ (36) مركبة عسكرية نوع جيب (Jeep) ، و (7000) قنبلة يدوية علاوة على ذلك تضمنت الشحنة (50) قطعة سلاح رشاش من الفئة المتوسطة فضلاً عن معدات اتصال وأجهزة لاسلكية وملابس عسكرية (4) ، وقد مثل ذلك التعاون العسكري بداية مرحلة جديدة من العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية إذ سعت الأخيرة إلى توسيع نفوذها في منطقة الشرق الاوسط من خلال تقديم الدعم العسكري للعراق إذ جاء ذلك في إطار استراتيجيتها الاوسع للحد من النفوذ البريطاني المتراجع في المنطقة لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن جانب آخر رأى العراق في تلك المساعدات فرصة لتعزيز قدراته العسكرية وتنويع مصادر تسليحه بعيداً عن الاعتماد الكامل على بريطانيا التي كانت تماطل في تلبية احتياجاته الدفاعية .

(1) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج4 ، ص142 .

(2) الطائرة (Harvard) : هي طائرة تدريب متقدم أمريكية الصنع ذات جناح واحد ، تحتوي مقعدين احدهما للمدرب والآخر للمتدرب ، مزودة بمحرك واحد بقوة 450 حصاناً ، وتبلغ سرعتها القصوى 150 ميل في الساعة بمدى طيران يصل إلى 350 ميلاً ، وهي مسلحة برشاشة امامية واحدة من عيار (303) ملم ، وتحمل 8 قنابل من عيار (20) رطلاً . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 75 .

(3) سلاح (Tommy Gun) : هو مدفع رشاش تم تصميمه في الولايات المتحدة الامريكية مطلع القرن الماضي ، ويتميز بتصميمه الفريد الذي يتضمن هيكلًا خشبياً ومعدناً ، ويكون مزوداً بمخزن دائري تبلغ سعته 50 طلقة ، ويعمل بمعدل اطلاق نار مرتفع ، إذ يمكن أن يطلق ما بين 600 - 1200 طلقة في الدقيقة ، استخدمته الولايات المتحدة الامريكية في الحرب العالمية الثانية في تسليح قواتها ، واشتهر السلاح اكثر بجرائم العصابات مما زاد في شعبيته و رمزيته في الثقافة الشعبية . ينظر :

Martin Pegler, The Thompson Submachine Gun, Osprey Publishing Ltd, Oxford, 2010, P.7-23.

(4) وصلت تلك المساعدات إلى ميناء البصرة قادمة من قاعدة نابولي الجوية الامريكية في إيطاليا في تشرين الثاني 1947 . ينظر : بسام شبيب محمد ، العلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية 1945 - 1958 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2015 ، ص58 .

ربطت بريطانيا الاقتصاد العراقي باقتصادها ضمن ما يُعرف بـ (المنطقة الإسترلينية) (1) ، وهي منطقة مالية كان العراق جزءاً منها ، وقد فرض ذلك الربط قيوداً صارمة على قدرة العراق في التصرف بأمواله ، إذ كانت عائقاً كبيراً أمام الوفد العراقي الذي توجه إلى أوروبا عام 1948 ، برئاسة قائد القوة الجوية العقيد الطيار الركن سامي فتاح بهدف شراء الاسلحة غير أن السلطات البريطانية رفضت تحويل الأموال اللازمة لإتمام صفقات الاسلحة المطلوبة مما حال دون تحقيق أهداف الوفد ، ومن المعروف أن العراق حينها كان يودع جميع عائداته النقدية في الصندوق الخاص بالمنطقة الإسترلينية إذ تسجل الأموال في بنك إنكلترا بالباوند الإسترليني ، وكانت الحكومة العراقية ملزمة بالحصول على موافقة بريطانيا لسحب أي جزء من تلك الأموال ، وقد أدى ذلك النظام إلى تقييد حرية العراق المالية وجعل من الصعب على الحكومة العراقية تنفيذ صفقات تسليح مع دول أخرى ، وفي محاولة لمعالجة ذلك الوضع قام رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي بالتواصل مع السفير البريطاني في بغداد بهدف حل ذلك الموضوع فضلاً عن الحصول على عتاد طائرات (فيوري) (Fury) (2) التي كانت بريطانيا قد باعتها إلى العراق وقبضت ثمنها مع تكاليف شحن العتاد ، ومع ذلك رفض السفير البريطاني تلبية الطلب بحجة الحظر المفروض على بيع الأسلحة والعتاد للدول التي كانت في حالة حرب مع الكيان الصهيوني آنذاك ، وقد شمل ذلك الحظر حتى الأسلحة التي كانت بريطانيا قد باعتها مسبقاً وقبضت ثمنها وتعهدت بتسليمها ، وعلى الرغم من أن العراق كان يتوقع أن يستلم العتاد من مخازن القواعد البريطانية في الحبانية والشعبية إلا أن السفير البريطاني نفى وجود أي عتاد من هذا النوع في تلك القواعد ، وفي وقت لاحق علمت السلطات العراقية أن بريطانيا قد باعت ذلك النوع من العتاد إلى تركيا وقامت بشحنه من القاعدتين العراقيتين آنفتي الذكر مما اثار استياءً كبيراً لدى الحكومة العراقية (3) ، وفي ظل تلك السياسات البريطانية التي فرضت قيوداً صارمة على العراق

(1) المنطقة الإسترلينية : هي تجمع اقتصادي لعدد من الدول التي توافقت على استخدام الجنيه الإسترليني البريطاني بوصفه عملة أساسية للتداول في داخل هذه المنطقة ، و تُموّل هذه العملات بناءً على سعر صرف ثابت مقابل الجنيه الإسترليني وتلتزم الدول بحفظ جزء من احتياطاتها الذهبية في بنك إنكلترا الذي يعد البنك المركزي ، ومنطقة الإسترليني تشمل بريطانيا ومجموعة دول الكومنولث باستثناء كندا ، واختيارياً انضمت إليها دول أخرى مثل إيرلندا والعراق والكويت والأردن وليبيا وجمهورية جنوب أفريقيا كما شملت المحميات والأقاليم الواقعة تحت الوصاية البريطانية ويمكن الانضمام إلى المنطقة اختياريّاً : ينظر : احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط 3 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968 ، ص 1233 .

(2) الطائرة (Fury) : هي قاصفة مقاتلة ذات جناح واحد مزودة بمحرك واحد قوته (2040) حصاناً ، ذات مقعد واحد ، وتبلغ سرعتها القصوى 590 كم/ ساعة ، بمدى 1000 ميل ، تتسلح الطائرة بـ 4 مدافع امامية عيار 20 ملم ولها القدرة على حمل قنبلتين من زنة (1000) رطل ، و 8 صواريخ جو - ارض من زنة 60 رطلاً . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 72 .

(3) علاء جاسم الحربي ، العلاقات العراقية - البريطانية 1945 - 1958 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 160-161 .

تعقدت الجهود العراقية الرامية إلى تعزيز قدراته العسكرية ، ووجدت الحكومة العراقية نفسها في موقف ضعيف إذ عجزت عن تأمين الأسلحة التي كانت بأمر الحاجة إليها لحماية أراضيها وضمأن أمنها ، وأظهرت تلك الأحداث مدى تأثير السياسة البريطانية في التحكم بالموارد العراقية سواء على الصعيد الاقتصادي أم العسكري ، مما أعاق العراق في اتخاذ القرارات المستقلة لتسليح جيشه .

كانت حرب فلسطين عام 1948 محكاً لتطبيق بريطانيا المعاهدة العراقية - البريطانية والإيفاء ببنودها لاسيما ان طلبات العراق من السلاح والعتاد كانت متراكمة في الدوائر البريطانية طوال سنوات الحرب العالمية الثانية في وقت تزايد حاجة الجيش العراقي إلى صرف تلك الطلبات ، وفي سبيل الإسراع بتجهيز تلك الطلبات من لدن الجانب البريطاني عقد في التاسع والعشرين من أيار 1948 اجتماعاً هاماً في وزارة الخارجية العراقية ، حضره وزير الدفاع ، ورئيس أركان الجيش و السفير البريطاني ، وقد شدد الجانب العراقي على صرف الطلبات العسكرية المتراكمة لاسيما اعتدة الطائرات ، وعجلات النقل الآلية فضلاً عن ذخائر المدافع من عيارات (25) رطلاً ، و (17) رطلاً ، و (6) أرطال كما وبحث الامتناع المستمر من لدن مستودعات القوة الجوية البريطانية في الحبانية من تجهيز القوة الجوية العراقية باحتياجاتها العسكرية الضرورية ، وفي ذلك السياق وعد السفير البريطاني بمخاطبة حكومته وحثها على الإسراع بالموافقة على صرف الطلبات ، لكن على العكس من التوقعات العراقية ، فبدلاً من صرف تلك المعدات العسكرية المتعاقد عليها أصدرت الحكومة البريطانية في الثاني من حزيران 1948 قراراً برفض حظر شامل على تزويد العراق بأي نوع من الأسلحة أو العتاد بغض النظر عن التعاقدات السابقة ، وكان ذلك القرار بمثابة صدمة للعراق وأظهر بوضوح انحياز بريطانيا إلى الكيان الصهيوني إذ لم يشمل ذلك الحظر بل استمرت بريطانيا في تزويده بالأسلحة والذخائر (1) .

من خلال ما تقدم يتضح أن القرار البريطاني في حظر الأسلحة كان من أجل دعم التفوق العسكري الصهيوني على حساب الدول العربية بشكل عام ، والعراق بشكل خاص فضلاً عن عرقلة جهود العراق في تجهيز جيشه للدفاع عن فلسطين ، وهو ما أكد سوء نية بريطانيا وعدم التزامها بالمعاهدة العراقية - البريطانية ، وزاد من التوتر بين البلدين إذ أدرك العراق حجم التأثير السلبي لبريطانيا على قدراته العسكرية في ذلك الوقت الحرج .

(1) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج3 ، ص ص226-227.



كانت المماثلة والتسوية هما السمتان البارزتان للموقف البريطاني إزاء مطالبات الحكومة العراقية للجانب البريطاني بتسليح الجيش العراقي بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت الحجة الرئيسية التي ساقها الجانب البريطاني هي أن العراق غير معرض بصورة جدية لخطر حرب خارجية ، ومن ثم لا حاجة ملحة لتزويده بالأسلحة ، وفي آب 1950 عقد اجتماع بين وزير الخارجية توفيق السويدي والسفير الأمريكي ، والقائم بالأعمال البريطاني في العراق لمناقشة تلك المسألة ، ومن خلال محضر الاجتماع تبين أن السفير الأمريكي قدم تصنيفاً للمناطق التي تعد معرضة لخطر الحرب مستنداً إلى أهميتها وأسبقية الدفاع عنها من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، والمثير في الأمر أن العراق لم يدرج ضمن تلك المناطق ذات الأهمية الدفاعية مما جعل ذلك التصنيف وسيلة فعالة لمنع الحكومة العراقية من المطالبة بالأسلحة التي كانت تراها ضرورية لتعزيز قدرات جيشها (1) .

ويبدو أن ذلك التصنيف كان جزءاً من استراتيجية أوسع لإبقاء العراق في موقع ضعيف عسكرياً بعد أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من الحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي داخل البلاد كما عكس ذلك الموقف البريطاني والامريكي مدى تهميش احتياجات العراق الأمنية في وقت كان الجيش العراقي بأمس الحاجة إلى التزود بالأسلحة الحديثة في ظل الظروف المتوترة في المنطقة كما يظهر مما سبق أن الموقف البريطاني تجاه تسليح الجيش العراقي اتسم بالتناقض حسب ظروف تلك المرحلة ، فتارة نرى الجانب البريطاني يطالب العراق بتسليح جيشه بأسلحة مستعملة وقديمة بحجة مواجهة المخاطر الخارجية المحتملة ، وتارة أخرى نراه يرفض تزويد العراق بالأسلحة الحديثة والمتطورة بحجة عدم تعرضه لأي أخطار حقيقية ، ويمكن تفسير ذلك التناقض بأن بريطانيا كانت تسعى إلى إبقاء الجيش العراقي معتمداً على أسلحتها مما يضمن استمرار ارتباط العراق بها عسكرياً فضلاً عن ذلك كانت تستهدف انعاش صناعاتها الدفاعية من خلال تصريف مخزونها المتراكم من الأسلحة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانعدام الحاجة لذلك الكم الكبير منها .

طلبت وزارة الدفاع في الخامس والعشرين من أيلول 1950 الحكومة العراقية بضرورة معالجة النقص الحاصل في تجهيزات الجيش من الأسلحة والعتاد ، وعقد الصفقات التسليحية مع

(1) صالح صائب الجبوري ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1958 : مذكرات الفريق اول ركن صالح صائب الجبوري ، منتدى المعارف ، بيروت ، 2012 ، ص ص 285-286 .

مختلف الدول لتفادي النقص في المعدات العسكرية ، وفي ذلك السياق قامت الحكومة العراقية باتخاذ خطوات فعالة لتلبية الاحتياجات العسكرية ، ففي مطلع عام 1951 قامت بشراء ثلاث طائرات (هليكوبتر) بريطانية الصنع وادخلت الخدمة في الجيش العراقي (1) ، فضلاً عن ذلك شهد العام نفسه شحن العراق (38) طائرة مستعملة من بريطانيا خدمت خلال الحرب العالمية الثانية علاوة على شراء (18) طائرة نفثة نوع (فيمباير) (Vampire) (2) ، و (14) طائرة نوع (فنوم) (Venom) (3) ، و (15) طائرة نوع (هنتر) (Hunter) إلى جانب (5) طائرات أمريكية الصنع نوع (سيبر) (Sabre) من طراز (F-86) (4) ، وقد مثلت تلك الطائرات إضافة مهمة للترسانة الجوية العراقية مما عزز قدرتها على الدفاع الجوي (5) .

اتجه العراق للاعتماد على جهوده لتطوير صناعته العسكرية المحلية ، نتيجة للصعوبات التي واجهت العراق في استيراد الأسلحة الأجنبية ، ففي عام 1952 شكّلت مديرية الإنتاج ضمن تشكيلات وزارة الدفاع العراقية ، وهو ما عدّ تطوراً هاماً في مجال الصناعة العسكرية العراقية إذ كانت مهمتها تطوير الأسلحة والعتاد وتصنيعه محلياً ، مما ساهم في تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية (6) ، وتزامن إنشاء مديرية الإنتاج مع افتتاح معمل العتاد الثقيل للمدفعية في مدينة المسيب جنوب بغداد إذ كان الهدف منه تحقيق التكامل مع مصنع السلاح والعتاد الخفيف الموجود في المنطقة نفسها ، وعلى

(1) د.ك.و. ، ملفات وزارة الدفاع ، الملف المرقمة 311/4320 ، كلفة طلبات الجيش 1952 ، وثيقة رقم د/297/3/26 ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج17 ، ص72 .

(2) الطائرة (Vampire) : هي طائرة مقاتلة ذات مقعد واحد وجناح واحد وانبوبين لمجموعة الذيل ، وهي مزودة بمحرك نفث قدرته 3600 رطل ، وسرعتها القصوى 450 عقدة ، اما اسلحتها فهي 4 مدافع 20 ملم قنبلتين 1000 رطلاً أو 8 صواريخ جو-ارض . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج17 ، ص77 .

(3) الطائرة (Venom) : هي طائرة مقاتلة بريطانية من انتاج شركة (دي هافيلاند) ، تم انتاجها مطلع خمسينات القرن الماضي ، وهي مزودة بمحركين نوع (Ghost) وتصل سرعتها القصوى حوالي 1000 كم/ساعة مما جعلها من الطائرات السريعة آنذاك ، وتتسلح بمجموعة متنوعة من الأسلحة بما في ذلك المدافع الرشاشة والقناب والصواريخ . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج17 ، ص32 .

(4) الطائرة (F-86) : هي طائرة مقاتلة نفثة أحادية المحرك ، من انتاج شركة (North American Aviation) الأمريكية ، وتعد من ابرز الطائرات المقاتلة في خمسينيات القرن الماضي إذ حققت شهرة واسعة بسبب أدائها المتفوق في القتال الجوي ، وتتميز بتصميمها الانسيابي وذيلها المنخفض ، مما يمنحها سرعة والقدرة العالية على المناورة ، وهي من الطائرات القادرة على الوصول إلى سرعات تتجاوز (1 ماخ) مما جعلها من أولى الطائرات المقاتلة التي تجاوزت حاجز الصوت ، وهي مزودة بمدافع رشاشة وصواريخ جو - جو مما جعلها فعالة في المعارك الجوية ، واستخدمت بشكل رئيس خلال الحرب الكورية (1950-1953) إذ واجهت مقاتلات (ميغ-15) السوفيتية . ينظر :

Bill Gunston, Op. Cit. , P.217 .

(5) K.R Singh , The Persian Gulf : Arms and Arms Control , The Strategic and Defense Center , Canberra , 1981 , P. 41 .

(6) عبد الرحيم طه الأحمد ، التصنيع العسكري ودوره في بلورة القرار السياسي المستقل ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1987 ، ص80 .

الرغم من التحديات والعراقيل الداخلية والخارجية التي واجهت إكمال بناء المعمل بدأت عمليات الإنتاج في نهاية المطاف إذ بدأ المعمل بإنتاج مجموعة متنوعة من الأسلحة وركز بشكل خاص على الأسلحة الخفيفة والبنادق الخاصة بصنف المشاة ، وقد ساعد ذلك التطور في الصناعة العسكرية المحلية في تعزيز القدرات الدفاعية للعراق وساهم في تأمين جزء من احتياجات الجيش من الأسلحة والعتاد (1) .

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في تعزيز التعاون العسكري مع العراق من خلال عقد اتفاقية اطلق عليها اسم (برنامج المساعدات الدفاعية المتبادلة) التي تضمنت تقديم المساعدات العسكرية للعراق بهدف تعزيز قدراته الدفاعية وتعزيز التعاون العسكري بين البلدين (2) فضلاً عن ذلك قدمت الولايات المتحدة الامريكية دعماً في بناء أول ميناء عسكري في البصرة مما ساهم في تطوير البنية التحتية العسكرية للعراق وتعزيز قدرته على الدفاع البحري ، وجاء ذلك التعاون عقب مفاتحة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) (3) الذي زار بغداد في السابع والعشرين من أيار 1953 ، وناقش خلال الزيارة مع المسؤولين العراقيين سبل تعزيز التعاون العسكري بين البلدين ، كما شهدت الزيارة توقيع الاتفاقية وتفعيل برنامج المساعدات الدفاعية المتبادلة (4) ، ويتضح من خلال ذلك أن الدور المتنامي للولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق بشكل عام والجيش العراقي بشكل خاص قد جاء ضمن إطار سياسة ملء الفراغ التي بدأت خطواتها الفعلية مع بدايات العقد الخامس من القرن الماضي .

(1) حسين مكي خماس ، من أيام العراق الملكي - مذكرات اللواء الركن حسين مكي خماس ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017 ، ص 398 .

(2) F. R. U. S , 1952–1954, The Near and Middle East, Vol. IX, Part 2 , No. 1404 Editorial Note , P 1664.

(3) جون فوستر دالاس (1888-1959) : سياسي امريكي ولد عام 1888 في مدينة واشنطن ، تخرج في كلية الحقوق ليكون محامياً ، عمل مستشاراً للسياسة الخارجية الامريكية و مستشاراً في مجلس الصناعات الحربية خلال الحرب العالمية الأولى ومستشاراً في مؤتمر باريس للسلام عام 1919 ، وأنتخب وزيراً للخارجية في عهد الرئيس الأمريكي داويت ايزنهاور ، وقد سعى في منصبه لبناء تحالفات الحرب الباردة وتعزيزها واهمها منظمة حلف شمال الأطلسي توفي في حزيران عام 1959 . ينظر : كرار حسين علي العكيلي ، جون فوستر دالاس ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية 1953 – 1959 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2023 .

(4) إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص 21 .

كانت مسألة تجهيز العراق بالأسلحة الحديثة من أبرز المسائل التي اهتم بها رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي (1) بعد تسنمه منصب رئاسة الوزراء في السابع عشر من أيلول 1953 لاسيما وأنه كان ميالاً للإدارة الأمريكية أكثر من البريطانية مما دفعه إلى السعي لتحسين التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي إحدى اللقاءات التي جمعتة بالسفير الأمريكي (بيري) (Berry) في بغداد أعرب عن استيائه من تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتفضيلها لدول أخرى في المنطقة ، وأوضح عن تطلعه إلى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين لاسيما في مجالات الدفاع العسكري والتنمية (2) ، وفي ضوء ذلك الاجتماع وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على توريد أسلحة جديدة إلى العراق شريطة عدم استخدامها ضد الكيان الصهيوني بيد أن الحكومة العراقية رفضت ذلك الشرط مما اضطر الإدارة الأمريكية إلى الموافقة على تجهيز الأسلحة وفقاً لرغبة الجانب العراقي من دون قيد أو شرط (3) ، ويتضح أن رفض الحكومة العراقية للشرط المتعلق بعدم استخدام الأسلحة ضد الكيان الصهيوني قد عبّر عن موقف قومي من القضية الفلسطينية ، فعلى الرغم من حاجتهم للأسلحة الأمريكية فضلت القيادة العراقية الحفاظ على سيادتها ورفض أي شروط قد تمس بمواقفها الوطنية أو القومية .

عقد في واشنطن في السادس والعشرين من شباط 1954 اجتماع مهم ضم عدداً من ممثلي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة موضوع المساعدات العسكرية المقدمة للعراق ، وحظي ذلك الاجتماع بأهمية خاصة نظراً لأبعاده الاستراتيجية في تحديد شكل الدعم العسكري الذي يمكن تقديمه للعراق في ظل تزايد التوترات الإقليمية والدولية ، وخلال الاجتماع توصل الطرفان إلى

(1) محمد فاضل الجمالي (1903-1997) : ولد في مدينة الكاظمية ببغداد عام 1903 من أسرة دينية ، تلقى تعليمه الأولي في مدارس بغداد ، دخل دورة لأعداد المعلمين في عام 1918 ابان الاحتلال البريطاني للعراق ، سافر إلى بيروت في عام 1922 للدراسة في الجامعة الأمريكية نال فيها شهادة البكالوريوس في التربية ، استطاع اكمال دراسته في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1939 ، وفي عام 1934 حصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة ، وفي 28 حزيران 1934 عين مديراً عاماً للمعارف في بغداد ، ثم عين وزيراً للخارجية في وزارة ارشد العمري ، وصار رئيساً لمجلس النواب في عام 1952 ورئيساً للوزراء في عام 1953 ، اعتقل في 14 تموز 1958 وحكم عليه بالإعدام غير انه اطلق سراحه في 14 تموز 1961 ، توفي في 24 أيار 1997 في تونس . ينظر : رحيم كاظم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام 1958 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2012 ؛ حميد المطبوعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج 2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995 ، ص 212 .

(2) F. R. U. S , 1952-1954, The Near and Middle East, Vol. IX, Part 2 , No. 1381 Memorandum of Conversation, by the Ambassador in Iraq (Berry) ,P2334.

(3) صبري فالح الحمدي ، العلاقات الأمريكية - العراقية في ضوء مناقشات مجلس النواب 1945 - 1958 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011 ، ص184 ؛ عصام شريف التكريتي ، العراق في الوثائق الأمريكية من 1952 - 1954 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995 ، ص43 .

اصدار مذكرة تفاهم شاملة بذلك الشأن تضمنت بنود رئيسية عدة ، كان من ابرزها التأكيد على ضرورة التنسيق والتخطيط المشترك بين الجانبين فيما يتعلق بتصدير الأسلحة من حيث نوعها ومعداتها ، وشددت المذكرة على أن تكون الأسلحة مكتملة لتلك التي يعتمد عليها الجيش العراقي بالفعل التي كان معظمها من مصادر بريطانية (1) ، ويبدو أن ذلك الاجتماع التنسيقي كان لضمان استمرارية القدرة العسكرية العراقية وتجديدها ، دون التسبب بإرباك قوات الجيش أو تعقيد عمليات الصيانة والتدريب لاسيما ان الجيش العراقي كان يعتمد بشكل كبير على النظم العسكرية البريطانية ؛ لذا كان من الضروري أن تكون هذه الأسلحة الجديدة متوافقة مع الأسلحة البريطانية السابقة لتجنب أي تعارض قد يؤثر على جاهزية الجيش العراقي ، ومن ناحية أخرى عكست تلك المذكرة اهتمام القوى العظمى آنذاك بتوجيه العراق ودعمه عسكرياً ، جزءاً من استراتيجياتها الاوسع للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وضمان عدم انجراف العراق نحو النفوذ السوفيتي .

عقدت الحكومة العراقية مع نظيرتها الامريكية (اتفاقية الأمن المتبادل) في الحادي عشر من نيسان 1954 ، وبموجبها أعلنت الولايات المتحدة الامريكية موافقتها على تقديم مساعدات عسكرية للعراق من دون فرض أي شروط مسبقة إذ تضمنت تسليح الجيش العراقي بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية إلى جانب تقديم مساعدات اقتصادية تهدف إلى دعم العراق في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية لاسيما في وقت تصاعد المد الشيوعي في المنطقة ، وفي ذلك السياق كانت السياسة الامريكية قلقة من النشاط المتزايد للحزب الشيوعي العراقي (2) الذي عدته تهديداً لاستقرار السياسي في البلاد ؛ لذا وجدت واشنطن في تسليح الجيش العراقي وسيلة لمواجهة ذلك التهديد المتنامي ، كما تضمنت الاتفاقية بنداً شدد على التزام العراق بعدم الاعتداء على أية دولة ، وهو ما عكس توجهاً

(1) F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , Memorandum Of Understanding Concerning The Provision Of Military Aid To Iraq By The Government Of The United States.

(2) الحزب الشيوعي العراقي : تأسس الحزب الشيوعي العراقي نتيجة لاندماج الخلايا الماركسية في بغداد والبصرة والناصرية في تنظيم واحد مشترك في 31 آذار 1934 على يد كل من عاصم فليح و قاسم حسن و مهدي هاشم وآخرين ، وقد ابتدأ الحزب عمله السري تحت مسمى ( جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار ) وبعد مدة غُيّر اسمه إلى ( الحزب الشيوعي العراقي ) وقد قدم نفسه على انه حزب الطبقة العاملة ، و اتخذ من المبادئ الماركسية اللينينية اساساً نظرياً له ، وقد مارس دوراً بارزاً في الساحة السياسية العراقية ، إذ كان له مواقفه الخاصة من الاحداث السياسية وقد تعرض الحزب الشيوعي إلى انشقاقات عدة وتصدعات كان اهمها انشقاق ايلول 1967 الذي شق الحزب الشيوعي إلى جناحين وهما اللجنة المركزية والقيادة المركزية . ينظر : مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي 1935 - 1949 ( دراسة تاريخية ) ، تموز للطباعة والنشر ، دمشق ، 2013 ؛ سيف عدنان أرحيم القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية 1949 - 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2010 ، ص ص 8-18 .

امريكياً للحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومنع أي تصادم غير مرغوب به في المنطقة لاسيما مع الكيان الصهيوني (1) ، وفي اطار تنفيذ بنود تلك الاتفاقية بادرت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم دفعات من المساعدات العسكرية للعراق ، إذ أرسلت عدداً من الشاحنات العسكرية بحمولة تصل إلى (2 طن) فضلاً عن الغام مضادة للدروع ، وذخائر خاصة بالدبابات من عيار (75 ملم) ، وقد كانت تلك الاتفاقية جزءاً من استراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية في دعم حلفائها في مواجهة المد الشيوعي مما جعل العراق واحداً من المحاور المهمة في تلك المرحلة (2).

وجهت الولايات المتحدة الامريكية في أواخر شهر حزيران 1954 دعوة رسمية إلى وزارة الدفاع العراقية لزيارتها وذلك في اطار تعزيز التعاون العسكري بين البلدين ، وبدورها استجابت الوزارة لتلك الدعوة بأرسال وفدٍ عسكري رفيع المستوى ترأسه رئيس أركان الجيش العراقي اللواء (محمد رفيق عارف) ، ومدير التجهيزات العسكرية العميد الركن (عباس علي غالب) ، وقُوبل الوفد بترحاب كبير وخصصت له طائرة نقل خاصة ليتمكن من زيارة عدد من المصانع والمؤسسات العسكرية الامريكية ، واستغرقت الزيارة ثلاثة أسابيع زار خلالها الوفد العراقي مصنع شركة (كرايسلر) (Chrysler) للسيارات فضلاً عن زيارة مدارس الجيش الأمريكي للاطلاع على نظام التدريب العسكري هناك ، وابدى المسؤولون الامريكيون خلال الزيارة استعدادهم لتلبية احتياجات الجيش العراقي من الأسلحة والمعدات اللازمة ، وأعرب الوفد عن رغبته في شراء دبابات نوع (سنتوريون) (Centurion) (3) ، وطائرات نفاثة من نوع (فيمباير) (Vampire) ، و (فيوري) (Fury) ، وكانت تلك الدبابات والطائرات بريطانية الصنع ، وقد وافقت الولايات المتحدة الامريكية على تسهيل شراء تلك المعدات من بريطانيا وفقاً لاتفاقية الأمن المتبادل ، وقدمتها كمساعدات عسكرية للعراق ، وقد تلا ذلك توقيع صفقة تسليحية في تشرين الثاني 1954 شملت شراء (15) طائرة تدريب

(1) بشار فتحي جاسم العكدي ، المصدر السابق ، ص 93 .

(2) F. R. U. S , 1952–1954, The Near and Middle East, Vol. IX, Part 2 , No. 1382 The Secretary of Defense (Lovett) to the Secretary of State , P2336.

(3) الدبابة (Centurion) : هي دبابة قتال رئيسية طورت في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وتعد واحدة من افضل الدبابات في التاريخ ، وتتميز بتصميم يسمح لها بالتعامل مع مختلف نواع التضاريس مع هيكل مدرع لتحمل الضربات ، وتتسلح الدبابة بمدفع (105 ملم) مما يمنحها قدرة نارية فعالة ضد الدبابات والمعدات الثقيلة ، وتتميز بسرعة تصل إلى 35 كم/ ساعة ، وهي مزودة بأنظمة رؤية متقدمة وأجهزة استشعار لتزويد الطاقم بمعلومات افضل خلال المعارك . ينظر :

Bill Munro, The Centurion Tank, The Crowood Press, Hampshire, 2005, P.P. 9-25.

نوع (بروفست) (1) (Provost) (2) ، ومن الجدير بالذكر أن الباحث لم يتمكن من تحديد السبب الذي دفع العراق إلى طلب تلك الأسلحة البريطانية عبر الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من التوجه مباشرة إلى بريطانيا ، وربما يعود ذلك إلى اعتبارات سياسية أو اقتصادية نظراً لارتباط العراق باتفاقية الأمن المتبادل بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية .

### ثالثاً : تسليح الجيش العراقي 1955-1958.

انضم العراق في الرابع والعشرين من شباط 1955 بشكل رسمي إلى ميثاق بغداد (3) ، وهو تحالف عسكري تأسس بمبادرة من الدول الغربية ، وبذلك أعلنت الحكومة العراقية بشكل رسمي انحيازها إلى المعسكر الغربي ، وكان لذلك الانضمام تأثير كبير على تطور الجيش العراقي لاسيما في مجال التسليح (4) إذ شهد الجيش العراقي بعد انضمامه للميثاق قفزة نوعية في تجهيزاته العسكرية وزودت الولايات المتحدة الأمريكية الفرق الأولى والثالثة والرابعة من الجيش العراقي بمعدات واسلحة متكاملة فضلاً عن ذلك قامت بريطانيا بتسليم الحكومة العراقية القواعد العسكرية البريطانية في الأراضي العراقية باستثناء قاعدة الحبانية التي ظلت تحت السيطرة البريطانية ، وفي إطار تعزيز ذلك التعاون العسكري وُقعت اتفاقية للمساعدات العسكرية والاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه ، وبموجب تلك الاتفاقية قدمت الإدارة الأمريكية دعماً كبيراً للعراق من خلال تزويده بال سلاح والعتاد (5) ، وقد تضمنت تلك المساعدات تسليم (175) دبابة أمريكية وبريطانية الصنع ، كان منها (110) دبابة نوع (سنتوريون) (Centurion) البريطانية المتطورة ، و (40)

(1) الطائرة (Provost) : طائرة تدريب بجناح واحد ، ذات مقعدين متجاورين مزودة بمحرك تبلغ قوته 450 حصان وتبلغ سرعتها القصوى 150 ميلاً ، بمدى يصل إلى 300 ميل ، وهي مزودة برشاشة امامية واحدة عيار (0,303) عقدة وتستطيع حمل 8 قنابر ، ينظر : المصدر نفسه ، ص 76.

(2) بسام شبيب محمد ، المصدر السابق ، ص 162-163 ؛ حيدر غانم عبد الحسن ، المصدر السابق ، ص 132 .

(3) ميثاق بغداد : حلف دفاعي عقد في بغداد في 24 شباط 1955 يهدف إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين الدول الأعضاء وهي كل من بريطانيا و العراق و ايران وباكستان و تركيا ، فضلاً عن التصدي للتهديد الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي في بلدان الشرق الأوسط . ينظر : جهاد مجيد محيي الدين ، حلف بغداد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1970 ، ص ص 137 - 175 ؛ وثام شاكر غني عطره ، موقف الأقطار العربية من ميثاق بغداد 1955 - 1958 ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2002 ، ص 21 .

(4) فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 - 1958 ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981 ، ص 250.

(5) صفاء عبد الوهاب المبارك ، العلاقات العراقية الأمريكية 1930 - 1962 ، مجلة كلية التربية ، جامعة البصرة ، العدد 7 ، السنة 1982 ، ص 184 ؛ محمود علي الداود ، تقويم العلاقات الأمريكية مع الوطن العربي 1952-1958 ، دراسة تاريخية ، مجلة دراسات تاريخية ، بغداد ، العدد 15 ، السنة 2002 ، ص 48.

دبابة نوع (تشافي) (Chaffee) من طراز (M24) <sup>(1)</sup> أمريكية الصنع ، ولم يقتصر الامر على تعزيز القوات البرية للجيش العراقي فقط ، بل شمل ايضاً الاسطول البحري ، فعلى الرغم من عدم امتلاك العراق لقوة بحرية كافية قدمت البحرية البريطانية المتمركزة في قاعدة البحرين دعماً للأسطول البحري لحماية السواحل العراقية وتعزيز قدراتها الدفاعية في الخليج العربي <sup>(2)</sup> .

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن انضمام العراق إلى ميثاق بغداد كان له نتائج سياسية وعسكرية مهمة إذ ساهم بتعزيز العلاقات العسكرية مع الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا مما أدى إلى تدفق مزيد من المعدات العسكرية وتحقيق تطور ملموس في بنية الجيش العراقي وتجهيزاته .

أرسلت الولايات المتحدة الامريكية في تشرين الأول 1955 دفعة جديدة من المعدات العسكرية لتعزيز قدرات الجيش العراقي ، وذلك في اطار التزاماتها بدعم العراق بعد انضمامه إلى ميثاق بغداد وشملت تلك المساعدات تقديم عشر دبابات نوع (سنتوريون) (Centurion) بريطانية الصنع كانت قد اشترتها من بريطانيا مسبقاً وخصصتها لدعم الجيش العراقي ، فضلاً عن ذلك زود العراق بعشر مدافع من عيار (120 ملم ) مع (1000) قذيفة عتاد للأغراض التدريبية <sup>(3)</sup> .

أرسلت الحكومة العراقية في عام 1956 بعثة مكونة من (200) طيار عراقي إلى الولايات المتحدة الامريكية لتلقي دورات تدريبية متكاملة في مجال القوة الجوية مدة عامين ، وبانضمام هؤلاء الطيارين ارتفع عدد الطلاب العراقيين الذين يدرسون في الولايات المتحدة الامريكية إلى (280) طالباً ، وهو ما عكس التزام الحكومة العراقية بتطوير قدراتها الجوية ، ثم التحق بهم (40) طياراً مما ساهم في تعزيز القوة الجوية العراقية بشكل ملحوظ <sup>(4)</sup> ، وفي اطار تعزيز العلاقات الثنائية

(1) الدبابة (Chaffee M24) : هي دبابة أمريكية خفيفة ، دخلت الخدمة أواخر عام 1944 ، واطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى الجنرال (ادنا تشافي) ، وتعد من الدبابات الناجحة إذ تم تصميمها بحجم صغير ووزن خفيف مما جعلها مناسبة للعمليات في المناطق الحضرية والمناطق الضيقة ، وهي مجهزة بمدفع عيار (75 ملم) المضاد للدبابات الخفيفة والمعدات المدرعة آنذاك ، وتصل سرعتها إلى حوالي 56 كم/ساعة مما يمنحها قدرة تنقل جيدة على الطرق ، كما تمتلك نظام تعليق جيد يسمح لها بالتكيف مع أنواع مختلفة من التضاريس . ينظر :

Christopher F. Foss, Op. Cit. , P.P. 134- 135.

(2) K.R Singh , Op. Cit. , p. 42 .

(3) بشار فتحي جاسم ، المصدر السابق ، ص96.

(4) F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , telegram To Washington No. 248 , January 16, 1958.



وتوسيع نطاق التعاون التقني والعلمي اهدت الولايات المتحدة الامريكية في الرابع والعشرين من آذار 1957 مختبراً للطاقة الذرية تعبيراً عن اهمية استخدامها وضمن الجهود الدولية لاستخدام الطاقة الذرية بشكل آمن ومسؤول مما فتح آفاقاً جديدة للعراق في ذلك المجال الناشئ فضلاً عن ذلك قدمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات فنية متعددة للعراق بلغت قيمتها الاجمالية حوالي عشرة ملايين دولار<sup>(1)</sup> ، وقد ساهمت تلك المبادرات في تعزيز الشراكة بين العراق والولايات المتحدة في خمسينات القرن الماضي وتوفير أساس قوي للتعاون في مجالات الدفاع والتكنولوجيا العسكرية .

تسلم العراق في أيار 1957 خمس طائرات مقاتلة من طراز (هوكر هنتر) (Hawker Hunter)<sup>(2)</sup> بريطانية الصنع ، والتي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية كجزء من دعمها العسكري للعراق ، وجاءت تلك المساعدات ضمن اطار مواجهة التهديدات الشيوعية المتزايدة داخلياً وخارجياً إذ شكلت ضغوط النشاط الشيوعي في المنطقة دافعاً للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها للإسراع في تعزيز قوة الجيش العراقي ، إذ كان الهدف من تلك المساعدات ضمان استقرار العراق وتأمينه داخلياً وخارجياً ، تماشياً مع ما نصت عليه بنود ميثاق بغداد الذي كان يهدف إلى حماية المنطقة من التهديدات الشيوعية ، ، وفي الخامس عشر من تشرين الأول 1957 حصل العراق على دفعة جديدة من المساعدات العسكرية من خلال برنامج المساعدات الامريكية ، و شملت (18) مدفعاً ثقيلاً من عيار (90 ملم) ، وتم تشكيل كتيبة مقاومة الطائرات الثقيلة منها ، كما تضمنت المساعدات تسليم مدافع مضادة للدبابات من عيار (106 ملم) ، مما وفر دعماً كبيراً في تعزيز قدرات الجيش في مواجهة التهديدات البرية و الجوية<sup>(3)</sup> .

شهدت بغداد قبيل تغيير النظام السياسي العراقي في الرابع عشر من تموز 1958 وصول ست طائرات أمريكية محملة بالمعدات العسكرية ، و تزامن ذلك الحدث مع استمرار الولايات المتحدة الامريكية في تقديم الدعم للجيش العراقي في مجالات متعددة لاسيما في مجال التدريب العسكري ، وفي ذلك السياق أرسلت الحكومة العراقية أول ضابط عراقي ، وهو المهندس خليل إبراهيم حسين ،

(1) صفاء عبد الوهاب المبارك ، المصدر السابق ، صص 172 - 173 .

(2) الطائرة (Hawker Hunter) : هي طائرة مقاتلة ذات مقعد واحد مزودة بمحرك نفاث قدرته 1500 رطلا ، وسرعتها (84%) من سرعة الصوت ، وتستطيع أن تجتاز الحاجز الصوتي في اثناء الانقضاض ، تُسلح بـ 4 مدافع عيار 30 ملم ، مع قنبرتين (1000) رطل ، أو 24 صاروخ جو - ارض . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج17 ، ص78.

(3) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج4 ، ص189 ؛ بسام شبيب محمد ، المصدر السابق ، ص233.

إلى مدرسة الحروب الكيماوية في الولايات المتحدة الأمريكية لتلقي التدريب هناك (1) ، ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تلاه ارسال العديد من الوفود العسكرية لأغراض التدريب والتأهيل في مختلف المجالات العسكرية مما عزز العلاقات بين البلدين (2) ، وهكذا أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في تسليح الجيش العراقي مما جعلها مصدراً رئيساً في تزويده بالأسلحة والمعدات إلى مستوى يمكن القول معه أن الأسلحة الأساسية التي كان يعتمد عليها الجيش العراقي خلال العهد الملكي 1921-1958 ، كانت تأتي في الغالب من مصدرين رئيسيين هما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكما مبين في الجدول الآتي :

### جدول رقم (1)

#### الأسلحة الأساسية للجيش العراقي خلال العهد الملكي 1921 – 1958 (3)

| الصفحة       | رقم | نوع السلاح | الشركة                        | بلد الصنع | تاريخ الصنع |
|--------------|-----|------------|-------------------------------|-----------|-------------|
| القوة الجوية | 1   | Pyss Moth  | De Havilland Aircraft Company | بريطانيا  | 1929        |
|              | 2   | Gips Moth  | De Havilland Aircraft Company | بريطانيا  | 1925        |
|              | 3   | Dragon     | De Havilland Aircraft Company | بريطانيا  | 1932        |
|              | 4   | Audax      | Hawker Aircraft Limited       | بريطانيا  | 1931        |
|              | 5   | Savoia     | Savoia-Marchetti              | ايطاليا   | 1924        |

(1) إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص 25 .

(2) F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 103 , January 16, 1958 .

(3) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : وزارة الدفاع ، الجيش العراقي الذكرى الستون 6 كانون الثاني 1921 – 1981 ، ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1981 ، ص 184-185 ؛ رنا عبد حماد حمادي الجنابي ، المصدر السابق ، ص ص 131-132 ؛ وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 4 ، ص 101 ؛ وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 3 ، ص 63 ؛ موسوعة عالم الأسلحة المصورة ، السلاح الخفيف : المسدسات والبنادق والرشاشات ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 2006 ، ص ص 18 – 165 ؛

Christopher F. Foss, Op. Cit. , P.P. 134- 135 ; Bill Munro, Op. Cit. , P.25 ; Bill Gunston, Op. Cit. , P.217 ; Martin Pegler, Op. Cit. , P.23 ; David Donald, Op. Cit. , P.192 ; Edward C. Ezell, Op. Cit. , P.165.

| التاريخ | تاريخ الصنع | بلد الصنع                  | الشركة                        | نوع السلاح                     | رقم | الصفحة |        |
|---------|-------------|----------------------------|-------------------------------|--------------------------------|-----|--------|--------|
| 1937    |             | ايطاليا                    | Breida                        | Breida                         | 6   |        |        |
| 1934    |             | بريطانيا                   | Bristol Aeroplane Company     | Gladiator                      | 7   |        |        |
| 1936    |             | بريطانيا                   | Westland Aircraft Company     | Westland Lysander              | 8   |        |        |
| 1928    |             | بريطانيا                   | Hawker Aircraft Limited       | Hawker Hart                    | 9   |        |        |
| 1943    |             | بريطانيا                   | Hawker Aircraft Limited       | Hawker Tempest                 | 10  |        |        |
| 1934    |             | بريطانيا                   | De Havilland Dragon Rapide    | Dragon Rapide                  | 11  |        |        |
| 1942    |             | الولايات المتحدة الأمريكية | Douglas Aircraft Company      | Douglas Northrop               | 12  |        |        |
| 1937    |             | الولايات المتحدة الأمريكية | North American Aviation       | Harvard                        | 13  |        |        |
| 1937    |             | بريطانيا                   | Hawker Aircraft Limited       | Fury                           | 14  |        |        |
| 1943    |             | بريطانيا                   | De Havilland Aircraft Company | Vampire                        | 15  |        |        |
| 1950    |             | بريطانيا                   | De Havilland Aircraft Company | Venom                          | 16  |        |        |
| 1947    |             | الولايات المتحدة الأمريكية | North American Aviation       | F-86                           | 17  |        |        |
| 1950    |             | بريطانيا                   | Vickers-Armstrongs            | Provost                        | 18  |        |        |
| 1951    |             | بريطانيا                   | Hawker Aircraft Limited       | Hawker Hunter                  | 19  |        |        |
| 1941    |             | بريطانيا                   | Vauxhall Motors               | دبابة تشرشل (Churchill tank)   | 1   |        | الدروع |
| 1940    |             | ايطاليا                    | FIAT Group                    | آنسالدو فيات (Ansaldo Fiat)    | 2   |        |        |
| 1945    |             | بريطانيا                   | Leyland Motors                | سنتوريون (Centurion)           | 3   |        |        |
| 1945    |             | الولايات المتحدة الأمريكية | Cadillac                      | تشافي (Chaffee M-24)           | 4   |        |        |
| -       |             | الولايات المتحدة الأمريكية | General Motors                | مدرعة نوع شيفروليه (Chevrolet) | 5   |        |        |

| الصفحة         | رقم              | نوع السلاح                               | الشركة                      | بلد الصنع                  | تاريخ الصنع |
|----------------|------------------|--|-----------------------------|----------------------------|-------------|
| التصميم والنقل | 6                | مدرعة دايملر (Daimler)                   | The Daimler Company Limited | بريطانيا                   | 1940        |
|                | 1                | مركبة عسكرية فورد (Ford)                 | Auto Wolf                   | الولايات المتحدة الأمريكية | 1937        |
|                | 2                | شاحنة حمل ريو (Reo - M35)                | REO Motor Car               | الولايات المتحدة الأمريكية | 1950        |
|                | 3                | مركبة شيفروليه صالون (Chevrolet salon)   | General Motors              | الولايات المتحدة الأمريكية | 1941        |
|                | 4                | سيارة جيب ويليز (Jeep willys)            | Jeep Motors                 | الولايات المتحدة الأمريكية | 1943        |
| المشاة         | 5                | مركبة جيب بينتام (Jeep Bantam)           | Jeep Motors                 | الولايات المتحدة الأمريكية | 1941        |
|                | 1                | رشاش فيكرز (Vickers)                     | Vickers Company             | بريطانيا                   | 1918        |
|                | 2                | رشاشة نوع فيكرز برثر (Vickers Berthier)  | Vickers Company             | بريطانيا                   | 1916        |
|                | 3                | (سلاح لويس) (Lewis gun)                  | Birmingham Small Arms       | بريطانيا                   | 1914        |
|                | 4                | البندقية انفيلد (Enfield)                | Royal Small Arms Factory    | بريطانيا                   | 1895        |
|                | 5                | رشاش تومي (Tommy)                        | Auto - Ordnance Corporation | الولايات المتحدة الأمريكية | 1938        |
|                | 6                | رشاش هوجكس                               | -                           | المانيا                    | 1942        |
|                | 7                | سلاح استن (Sten gun)                     | Royal Small Arms Factory    | بريطانيا                   | 1941        |
| المضخية        | 8                | مسدس ويبلي (Webley Revolver)             | -                           | بريطانيا                   | 1887        |
|                | 1                | مدفع ثقيل عيار (90 ملم)                  | -                           | الولايات المتحدة الأمريكية | -           |
|                | 2                | مدفع عيار (2.75 ملم)                     | -                           | بريطانيا                   | -           |
|                | 3                | مدفع 3.70 عقدة (صحراوي)                  | -                           | بريطانيا                   | -           |
|                | 4                | مدفع رشاش (برن) (Bren light machine gun) | Royal Small Arms Factory    | بريطانيا                   | 1930        |
| 5              | مدفع 18 رطل جبلي | -  | بريطانيا                    | -                          |             |

| التاريخ | بلد الصنع                  | الشركة                             | نوع السلاح                      | رقم | الصفحة |         |
|---------|----------------------------|------------------------------------|---------------------------------|-----|--------|---------|
| 1945    | الولايات المتحدة الأمريكية | --                                 | مدفع هاوتزر (Howitzer-M115)     | 6   |        |         |
| 1934    | السويد                     | Bofors Defense Industries          | مدفع بوفورز (Bofors-40M)        | 7   |        |         |
| -       | بريطانيا                   | -                                  | رشاشة 90 ملم مشاغلة جوية        | 8   |        |         |
| 1919    | الولايات المتحدة الأمريكية | Buffalo Arms Corporation           | رشاش براوننج (Browning)         | 9   |        |         |
| -       | المانيا                    | -                                  | مدفع 20 ملم مقاومة طائرات       | 10  |        |         |
| -       | بريطانيا                   | -                                  | رشاش بيزا عيار 7.92 ملم (Bieza) | 11  |        |         |
| -       | بريطانيا                   | -                                  | جهاز راديو GRC                  | 1   |        | المخبرة |
| -       | بريطانيا                   | -                                  | جهاز لاسلكي TFR (قصير المدى)    | 2   |        |         |
| 1948    | بريطانيا                   | Standard Telephones and Cables Ltd | جهاز (STR.9-X) ذو التردد العالي | 3   |        |         |

ومن خلال استعراض الجدول السابق يبدو جلياً أن الغالبية العظمى من الأسلحة والمعدات العسكرية الأساسية التي استخدمها الجيش العراقي خلال العهد الملكي (1921 – 1958) كانت من منشأ بريطاني و أمريكي مما يشير إلى اعتماد العراق الكبير على التسليح الغربي خلال تلك المدة ولم يلاحظ أي وجود لأسلحة أو معدات ذات صناعة شرقية باستثناء بعض الأسلحة التي تم توريدها من تشيكوسلوفاكيا والتي كانت في ذلك الوقت دولة مستقلة ، مما يعزز فكرة أن العراق كان ملتزماً بتوجه غربي واضح في تسليحه خلال تلك المرحلة فضلاً عن ذلك يتضح من الجدول أن كثيراً من الأسلحة التي حصل عليها الجيش العراقي لم تكن تواكب التطورات التكنولوجية العسكرية في ذلك الوقت ، إذ كان عديد منها قديماً نسبياً عند تاريخ استخدامه مما يعني أن الجيش العراقي كان يعتمد على أسلحة لم تكن بالضرورة على مستوى الأسلحة الأكثر تطوراً التي كانت تستخدمها الجيوش العالمية خلال تلك المرحلة .

أرسلت الحكومة البريطانية مطلع عام 1958 عشر طائرات مقاتلة نوع (هنتر) (Hunter VI) <sup>(1)</sup> إلى العراق مما رفع العدد الإجمالي من ذلك الطراز في القوة الجوية العراقية إلى (15) طائرة <sup>(2)</sup> ، وإلى جانب ذلك استجابت الحكومة البريطانية لطلب العراق بشأن تزويده بمجموعة إضافية من الأسلحة والمعدات العسكرية بقيمة بلغت (30,000) جنيه إسترليني ، وقد شمل ذلك الدعم تسليم (1000) بندقية نوع (Lee-Enfield Rifle) من طراز (MK-4) <sup>(3)</sup> ، و (197) رشاشة خفيفة نوع (Bren gun) <sup>(4)</sup> و (70) مدفع هاون عيار (2 و 3 عقدة) فضلاً عن (600) مسدس استغاثة (مسدس ضوئي) ، وكانت تلك الأسلحة في الأصل مستعملة ، فتم تنظيفها وتجهيزها بناءً على توجيهات الحكومة البريطانية قبل شحنها وتسليمها إلى العراق في غضون أسبوعين <sup>(5)</sup> .

بدأت العلاقات غير المتكافئة بين العراق وبريطانيا تتدهور في منتصف القرن العشرين ، ويعود ذلك جزئياً إلى تصلب الموقف البريطاني إزاء مسألة تسليح الجيش العراقي بالأسلحة الحديثة والمتطورة وموقف بريطانيا من القضية الفلسطينية <sup>(6)</sup> ، ولعل ذلك التوتر صار واضحاً عندما اشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى استياء الحكومة البريطانية من الامدادات العسكرية الامريكية للعراق

(1) الطائرة (Hunter VI) : هي طائرة اعتراضية قاذفة ومقاتلة بريطانية الصنع ، تم تطويرها في خمسينيات القرن الماضي ، وتمتلك محرك واحد نوع (روز رايس) ، وسرعتها القصوى حوالي (1,150) كم / ساعة ، ويتم تسليحها بمدافع رشاشة وصواريخ (جو-ارض) وعدد من القنابل . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج17 ، ص79.

(2) F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , telegram To Washington No. 248 , January 16, 1958.

(3) البندقية (MK-4) : هي بندقية ذات تراس بريطانية الصنع اشتهرت في الحرب العالمية الثانية ، ويتم تعبئتها بواسطة مخزن من 10 طلقات عيار (7.7 ملم) بمدى فعال يصل إلى 500 متر تقريباً ، ووزنها حوالي (4 كغم) ، تميزت تلك البندقية بالموثوقية والدقة وسرعة التلقيم . ينظر :

E.G.B. Reynolds, The Lee- Enfield Rifle, Herbert Jenkins, London, 1960, P.P.64-65.

(4) رشاش (Bren Gun) : هو مدفع رشاش خفيف بريطاني الصنع ، تم تصميمه في الأصل استناداً إلى تصميم بندقية تشيكوسلوفاكية إذ تم انتاجه تحت هذا الاسم الذي يجمع من اسم مدينة (برنو) التشيكية و (انفيلد) البريطانية ، وهو بوزن 10 كغم ، ويتم تعبئته بمخزن من 30 طلقة من عيار (7.7 ملم) ، ومعدل الاطلاق حوالي 500 - 520 طلقة في الدقيقة بمدى فعال يصل إلى 550 متر ، ويكون نظام التبريد فيه عن طريق الهواء ، ويعد من المدافع الرشاشة الدقيقة إلى حد كبير بسبب معدل الاطلاق البطيء نسبياً مقارنة ببعض المدافع الرشاشة الأخرى . ينظر :

Neil Grant, The Bren Gun, Osprey Publishing, Oxford, 2013 , P.P. 7-25.

(5) F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 102 of January 22 , 1958.

(6) علاء جاسم محمد الحربي ، العلاقات العراقية - البريطانية 1945 - 1958 ، ص162 .

في خمسينات القرن الماضي التي كانت تحصل من دون مشورة مسبقة مع الحكومة البريطانية (1) ، وفي السياق نفسه كشفت وثيقة أخرى عن قلق الجانب البريطاني من أن التحول المفاجئ نحو الطائرات الامريكية في القوة الجوية العراقية قد يؤدي إلى فوضى ، لأن الجانب العراقي لا يمتلك الموارد اللازمة للتعامل مع تلك التغييرات (2) ، ويبدو أن البريطانيين كانوا يخشون من أن يحل الامريكيون محلهم بوصفهم موردين أساسيين للأسلحة و الطائرات المقاتلة إلى العراق ، وهو ما أشار اليه صراحة أحد تقارير وزارة الخارجية البريطانية إذ جاء في ذلك الخصوص ما نصه : ((أن قلقنا الرئيسي يكمن في أن يحل الامريكيون محلنا كموردين للطائرات المقاتلة إلى العراق...)) (3) ، وفي ظل الصراع على النفوذ بين القوى الغربية في العراق بدأ تنظيم خلايا الضباط الاحرار بالتخطيط لإنهاء السيطرة البريطانية على العراق وإسقاط النظام الملكي الموالي لها ، و توجت تلك الجهود في قيام النظام الجمهوري في العراق في الرابع عشر من تموز 1958 الذي وضع حداً للهيمنة البريطانية واسبس لحقبة جديدة في تاريخ العراق (4) .

(1) F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 118 , January 17, 1958

(2) F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , letter From Mr. Unwin To F.J Stephens Esq Of Defense , No. V1195/7/0 , January 17, 1958.

(3) F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , V1195/14 , U.S./U.K. Arms Supplies For Iraq , January 21, 1958 , P 1.

(4) علاء جاسم محمد الحربي ، العلاقات العراقية - البريطانية 1945 - 1958 ، ص 162 .

### المبحث الثالث

## الإنفاق العسكري في العراق 1921-1958

عُرّف الإنفاق العسكري على أنه المبالغ التي تخصصها الدولة عبر وزارة الدفاع أو الجهات الحكومية الأخرى لدعم قواتها المسلحة ، ويتضمن شراء الاسلحة والمعدات العسكرية ، ونفقات الصيانة والإصلاحات ، والانشاءات العسكرية فضلاً عن تكاليف التجنيد والتدريب وبرامج المساعدات العسكرية ، إلى جانب رواتب ومخصصات العسكريين ، إذ مثل الإنفاق العسكري مقياساً لحجم الموارد المالية التي تستثمرها الدولة في نشاطها العسكري ، وانعكاساً لالتزامها بتطوير قدراتها الدفاعية والتعامل مع التهديدات الأمنية والتحالفات الدولية فضلاً عن التحديات السياسية والاقتصادية<sup>(1)</sup> ، ولفهم حجم الإنفاق العسكري في العراق خلال العهد الملكي (1921-1958) لابد من تحليل مخصصات ميزانية وزارة الدفاع ونسبتها من الميزانية العامة للدولة ، لاسيما في حقبة الخمسينات من القرن الماضي التي شهدت زيادة ملحوظة في عدد الاتفاقيات العسكرية التي أبرمها العراق مما انعكس على زيادة التخصيصات المالية للمؤسسة العسكرية العراقية خلال تلك الحقبة ؛ لذا صار من الضروري تقديم صورة واضحة وتحليل شامل لحصة وزارة الدفاع من الميزانية العامة للدولة العراقية بدءاً من اول ميزانية وضعت للسنة المالية 1922-1923 حتى ميزانية عام 1957 ، وذلك من خلال الجدول الآتي :

(1) بيتر ستالنهيام وآخرون ، الإنفاق العسكري : التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ، ترجمة عمر أيوب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص 390 .



## جدول رقم (2)

ميزانيات الدولة العراقية للسنوات المالية 1922 - 1957 ونسبة وزارة الدفاع منها (1)

| السنة المالية | المبلغ الكلي | العملة  | ميزانية وزارة الدفاع | النسبة من الموازنة العامة |
|---------------|--------------|---------|----------------------|---------------------------|
| 1923 - 1922   | 54402034     | الروبية | 9184531              | ٪ 16.8                    |
| 1924          | 57559040     | الروبية | 11825980             | ٪ 20.5                    |
| 1925          | 53920665     | الروبية | 14134404             | ٪ 26.2                    |
| 1926          | 54962620     | الروبية | 12782540             | ٪ 23.2                    |

(1) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 33 ، 1 آذار 1923 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة 1924 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1924 ، ص 132 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة 1925 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1925 ، ص 68 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 445 ، 17 حزيران 1926 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، 549 ، 31 أيار 1927 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة 1928 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1928 ، ص 143 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة 1929 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1929 ، ص 156 ؛ وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1930 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1931 ، ص 34 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 963 ، 31 آذار 1931 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1932 ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، 1932 ، ص 74 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 1267 ، 1 تموز 1933 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 1353 ، 3 أيار 1934 ؛ وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1935 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1937 ، ص 18-19 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 1501 ، 1 نيسان 1936 ؛ وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1937 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1939 ، ص 24 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 1632 ، 4 أيار 1938 ؛ وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1939 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1941 ، ص 25 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 1793 ، 29 نيسان 1940 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1941 ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، 1941 ، ص 129 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1942 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1942 ، ص 103 ؛ وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1943 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1945 ، ص 24 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1944 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1944 ، ص 78 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1945 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1945 ، ص 191 ؛ وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1946 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1947 ، ص 27 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 2491 ، 13 تموز 1947 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 2716 ، 28 آذار 1949 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 2743 ، 1 حزيران 1949 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 2839 ، 31 أيار 1950 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 2979 ، 31 أيار 1951 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 27 آذار 1952 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1952 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1952 ، ص 58 ؛ وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1953 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1955 ، ص 34 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 3553 ، 29 شباط 1955 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 3560 ، 7 شباط 1955 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 3775 ، 12 آذار 1956 ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 3965 ، 30 آذار 1957 .

| السنة المالية | المبلغ الكلي | العملة          | ميزانية وزارة الدفاع | النسبة من الموازنة العامة |
|---------------|--------------|-----------------|----------------------|---------------------------|
| 1927          | 55749330     | الروبية         | 13096790             | ٪ 23.5                    |
| 1928          | 57529721     | الروبية         | 14444354             | ٪ 25.1                    |
| 1929          | 58542084     | الروبية         | 13000000             | ٪ 22.2                    |
| 1930          | 53257830     | الروبية         | 10843245             | ٪ 20.4                    |
| 1931          | 47894200     | الروبية         | 9960400              | ٪ 20.8                    |
| 1932          | 3571442      | الدينار العراقي | 880962               | ٪ 24.7                    |
| 1933          | 3764904      | الدينار العراقي | 862670               | ٪ 22.9                    |
| 1934          | 3813197      | الدينار العراقي | 880080               | ٪ 23.1                    |
| 1935          | 4494496      | الدينار العراقي | 990820               | ٪ 22                      |
| 1936          | 4727335      | الدينار العراقي | 1190820              | ٪ 25.2                    |
| 1937          | 5318885      | الدينار العراقي | 1400820              | ٪ 26.3                    |
| 1938          | 5469113      | الدينار العراقي | 1554300              | ٪ 28.4                    |
| 1939          | 5994632      | الدينار العراقي | 1684600              | ٪ 28.1                    |
| 1940          | 6666780      | الدينار العراقي | 2100000              | ٪ 31.5                    |
| 1941          | 6657760      | الدينار العراقي | 2134330              | ٪ 32                      |
| 1942          | 7627633      | الدينار العراقي | 2308520              | ٪ 30.2                    |
| 1943          | 12297547     | الدينار العراقي | 2914860              | ٪ 23.7                    |
| 1944          | 13749800     | الدينار العراقي | 3687770              | ٪ 26.8                    |
| 1945          | 18073470     | الدينار العراقي | 3056840              | ٪ 16.9                    |
| 1946          | 20447700     | الدينار العراقي | 4121710              | ٪ 20.2                    |
| 1947          | 21610000     | الدينار العراقي | 4906870              | ٪ 22.7                    |
| 1948          | 25969000     | الدينار العراقي | 5492900              | ٪ 21.2                    |
| 1949          | 25000000     | الدينار العراقي | 5625000              | ٪ 22.5                    |
| 1950          | 24095300     | الدينار العراقي | 6983075              | ٪ 29                      |
| 1951          | 29099822     | الدينار العراقي | 8220500              | ٪ 28.3                    |
| 1952          | 35914141     | الدينار العراقي | 8204000              | ٪ 22.8                    |

| النسبة من الموازنة العامة | ميزانية وزارة الدفاع | العملة          | المبلغ الكلي | السنة المالية |
|---------------------------|----------------------|-----------------|--------------|---------------|
| 22.9%                     | 10993440             | الدينار العراقي | 48001205     | 1953          |
| 29.8%                     | 17164750             | الدينار العراقي | 57609370     | 1954          |
| 29%                       | 14943750             | الدينار العراقي | 51546010     | 1955          |
| 29.3%                     | 19333485             | الدينار العراقي | 66032455     | 1956          |
| 30.5%                     | 21530130             | الدينار العراقي | 70693430     | 1957          |

يتضح من الجدول السابق أن نسبة وزارة الدفاع من الميزانية العامة للدولة كانت في تصاعد مستمر منذ تأسيس الدولة العراقية وصدور أول ميزانية لها في عام 1922 حتى ميزانية عام 1928 وقد عكس ذلك التصاعد اهتمام الحكومة العراقية وأعضاء مجلس النواب العراقي بتركيز الجهود على بناء جيش قوي قادر على حماية أراضيه وتعزيز قدرته التسليحية من خلال زيادة التخصيصات المالية لوزارة الدفاع غير أن الازمة الاقتصادية العالمية قد القت بظلالها على أوضاع العراق الاقتصادية بعد عام 1928 مما دفع الحكومة العراقية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات المالية لمواجهة تداعياتها ، ومن بين تلك الإجراءات تقليص نفقات الوزارات ومنها وزارة الدفاع ، وذلك كجزء من سياسة تفشفية أوسع ، كما شملت خفض رواتب الموظفين الحكوميين وضغط النفقات على الخدمات غير المنتجة مثل القوات المسلحة محاولة لتقليل الأعباء المالية على الدولة وتعزيز قدراتها على التعامل مع الازمات الاقتصادية (1) .

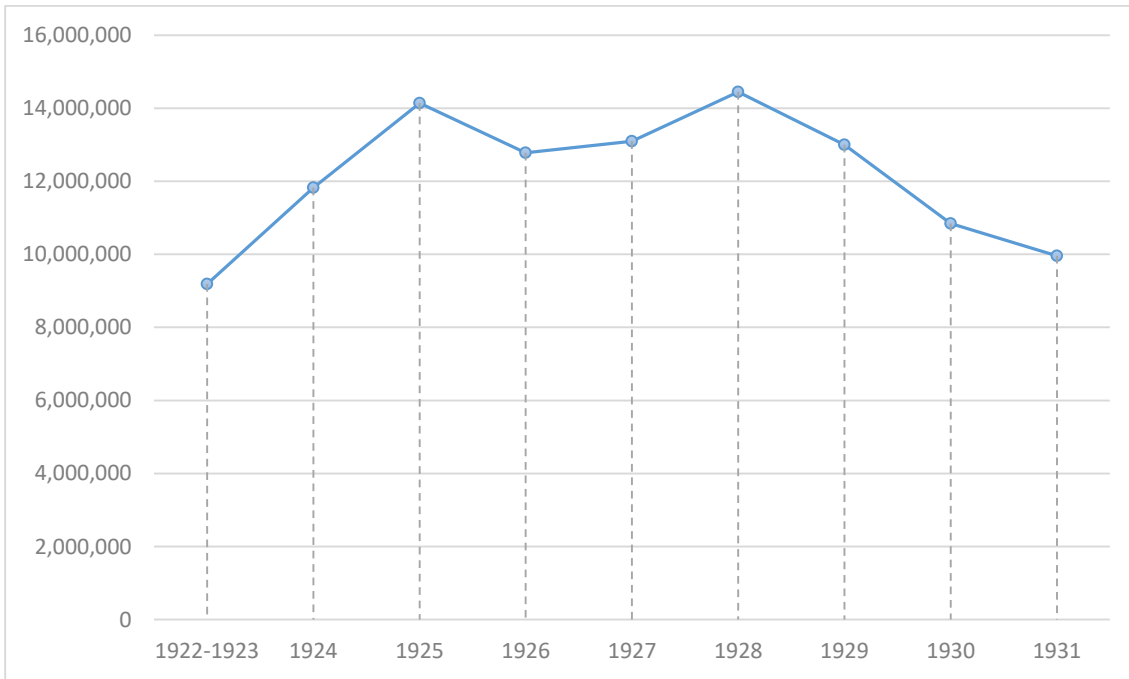
شكلت نسبة وزارة الدفاع من الميزانية العامة للدولة العراقية لسنة 1928 حوالي ربع الميزانية ، وهو ما اثار استياء بعض أعضاء مجلس النواب العراقي الذين وجدوا أن ذلك التوزيع المالي لم يكن متناسباً مع احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى إذ ادى ذلك التباين في تخصيص الأموال إلى دعوات لإعادة النظر في توزيع الميزانية بشكل أكثر توازناً ، وفي ميزانيتي عامي 1929 و 1930 خُفضت التخصيصات المالية لوزارة الدفاع بنسبة (3%) و (2%) على التوالي إذ جاء ذلك التخفيض جزءاً من جهود الحكومة لمواجهة تأثيرات الازمة الاقتصادية العالمية وتعزيز

(1) حسن غانم عبد ردن الحسناوي ، الميزانية العامة في مناقشات مجلس النواب العراقي 1933 - 1939 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2018 ، ص 38.

القدرة المالية للدولة في ظل تلك الظروف الصعبة (1) ، والمخطط التالي يوضح تقلب مخصصات وزارة الدفاع من حيث الارتفاع والانخفاض خلال الأعوام (1921-1931) .

### مخطط رقم (1)

مخطط توضيحي لتساعد نسب ميزانية وزارة الدفاع وانخفاضها خلال الأعوام (1921-1931) (2)



شهد العراق تحسناً ملحوظاً في الأوضاع الاقتصادية عام 1932 ، وذلك بفضل عوامل رئيسية عدة تمثلت بزوال الانتداب البريطاني والاعتراف بالعراق دولة مستقلة فضلاً عن تحسن أسعار الحاصلات الزراعية وارتفاعها علاوة على انتعاش التبادل التجاري ، وبدءاً من ذلك العام صارت الميزانية العامة للدولة تُنظم على أساس العملة الوطنية (الدينار العراقي) ، وهو ما ساعد في تنظيم الشؤون المالية بشكل أفضل ، وفي ذلك السياق احتلت وزارة الدفاع النسبة الأعلى من ميزانية ذلك

(1) كان جعفر أبو التمن النائب عن مدينة بغداد قد انتقد صرف ربع مبالغ ميزانية البلاد على الجيش معللاً ذلك بأن الجيش ليس له القدرة على رد عشائر البادية ، وقد ايده في ذلك النائب رضا الشبيبي بادعائه أن سياسة الدولة المالية غير متزنة . ينظر : حسن غانم عبد ردن الحسناوي ، المصدر السابق ، ص 32 .  
(2) المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) .

العام ، وهو ما تزامن مع حدوث توترات داخلية في شمال العراق اثرت على الوضع الأمني الداخلي في العراق (1) .

اولت الحكومة اهتماماً بالغاً بوزارة الدفاع في ميزانيتها عامي 1933 و 1934 إذ خصصت لها مبالغ مالية كبيرة لتعزيز قدرات الجيش في تلك الأوضاع الإقليمية والدولية المتقلبة ، وهو ما اثار ردود أفعال متباينة في مجلس النواب بين مؤيد ومعارض ، وفي ميزانية عام 1935 زادت المخصصات المالية لوزارة الدفاع مقارنةً بالسنة السابقة نتيجة لمطالبات العديد من النواب بتوسيع الجيش وزيادة صنوفه ، وقد أشار جعفر العسكري إلى ضرورة مرافقة التوسيع في صنوف الجيش بتوسيع موازٍ في الأسلحة والمعدات العسكرية الضرورية التي كان من الصعب الحصول عليها في ذلك الوقت فضلاً عن ذلك طالب بعض النواب بتأسيس معامل للأسلحة لتعزيز قدرات الجيش وتعويض النقص في التجهيزات العسكري ، ونتيجة لتلك التطورات بدأت نسبة تخصيصات وزارة الدفاع في الميزانية العامة بالارتفاع نسبياً ، وهو ما عكس زيادة الاهتمام بتعزيز القدرات الدفاعية للجيش العراقي (2) .

اخذت نسبة وزارة الدفاع من الميزانية العامة بالانخفاض والتذبذب تدريجياً في السنوات اللاحقة نتيجة للعجز المالي الذي أصاب العديد من الدول جراء ظروف الحرب العالمية الثانية ، كما ساهمت حالة عدم الاستقرار السياسي وسرعة تبدل الوزارات العراقية في ضعف السياسة الاقتصادية والتخطيط علاوة على ذلك تسببت ظروف تلك المرحلة في تشكيل دوائر ووزارات جديدة اقتضتها ظروف تلك المرحلة ومنها وزارة التموين التي كانت ضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها العراق خلال تلك المدة إذ اخذت تلك الوزارات والدوائر المستحدثة نسبة كبيرة من الميزانية المالية للدولة العراقية (3) .

شهدت ميزانية عام 1941 زيادة ملحوظة في الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الدفاع مقارنةً بالسنوات السابقة التي شهدت انخفاضاً في التخصيصات ، و جاءت تلك الزيادة نتيجة الحاجة

(1) علاء علي جبارة المالكي ، النظام الإداري في العراق 1939 - 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2016 ، ص 176 .

(2) حسن غانم عبد ردن الحساوي ، المصدر السابق ، ص 96 .

(3) رعد الحمداني ، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 356 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص 112 ؛ حسن غانم عبد ردن الحساوي ، المصدر السابق ، ص 32 - 33 .

الملحة لتموين الجيش العراقي في ظل الظروف الصعبة التي فرضتها الحرب العالمية الثانية فضلاً عن المتغيرات الدولية في تلك المرحلة ، لذا كان من الضروري توسيع تشكيلات القوات المسلحة بما في ذلك القوة الجوية بشكل خاص لضمان فعالية الدفاع الوطني وتلبية متطلبات الأمن الداخلي ، ومع ذلك لم تستمر الزيادة في تخصيصات وزارة الدفاع على نفس الوتيرة ، ففي عام 1942 واجهت الحكومة عجزاً في ميزانية ذلك العام كان من الصعب معالجته بسبب تأثيرات الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد العراقي إذ تسببت تلك الحرب في ارتفاع الأسعار وانخفاض إيرادات الجمارك نتيجة لتوقف شبه كامل أصاب حركة الاستيراد التي تأثرت باضطراب طرق المواصلات البحرية بسبب العمليات العسكرية ، ولمواجهة ذلك العجز لجأت الحكومة إلى إيقاف المشاريع الجديدة غير الضرورية ، و تخفيض تخصيصات عدد من الوزارات بما في ذلك وزارة الدفاع (1) .

خففت الحكومة العراقية تخصيصات وزارة الدفاع في ميزانية السنة المالية 1943 بنسبة (3%) مقارنة بالسنة المالية السابقة ، وجاء ذلك التخفيض في اطار سياسة الحكومة الاقتصادية لتقليص النفقات قدر الامكان بسبب ظروف الحرب الأنفة الذكر ، لاسيما بعد اعلان العراق دخوله الحرب ضد دول المحور بناءً على الإرادة الملكية الصادرة في التاسع والعشرين كانون الثاني 1943 (2) ، وفي عام 1945 تأخر اصدار قانون الميزانية العامة للسنة المذكورة فأستمر في تخصيصات وزارة الدفاع ضمن تلك الميزانية ، ومع ذلك لم تشمل النسب المخصصة لوزارة الدفاع في الميزانيات المؤقتة لشهري نيسان و أيار من نفس العام إذ شكلت نسبة وزارة الدفاع فيها حوالي (20%) من الميزانية المؤقتة وبمبلغ مقداره (592,240) دينار عراقي (3) كما بلغت نسبة وزارة الدفاع في الميزانية المؤقتة لشهر حزيران حوالي (20%) ايضاً ، وبمبلغ مقداره (296,120) دينار عراقي (4) ، علاوة على ذلك وافق مجلس الوزراء في الثالث عشر من تشرين الأول 1945 على إضافة مبلغ مالي مقداره (702,000) دينار عراقي لوزارة الدفاع فقط (5) ، ويبدو أن الحكومة اضافت ذلك المبلغ لتحسين تجهيزات الجيش العراقي وتعزيزه استعداداً لمواجهة الحركات المناهضة للحكومة آنذاك لاسيما الحركة الكردية في شمال العراق .

(1) علاء علي جبارة المالكي ، المصدر السابق ، ص 143 .

(2) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 6 ، ص 110 .

(3) صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 2268 ، 28 آذار 1945 .

(4) المصدر نفسه ، العدد 2285 ، 31 حزيران 1945 .

(5) وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1945 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1946 ، ص ص 404 -

قامت الحكومة العراقية بزيادة نسبة تخصيصات وزارة الدفاع في الميزانية العامة لعام 1946 استجابة لمطالبات العديد من أعضاء مجلس النواب إذ شدد هؤلاء النواب على أهمية رفع مستوى الجيش العراقي من خلال تجهيزه بالمعدات والأسلحة الحديثة، وذلك لتعزيز قدراته الدفاعية وتحديث قواته المسلحة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، و عكست تلك الزيادة رؤية الحكومة في تحسين جاهزية الجيش العراقي لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة، إذ تضمنت تعزيز مختلف القطاعات العسكرية بما في ذلك القوات البرية والجوية (1).

كانت الزيادة في نسبة تخصيصات وزارة الدفاع للسنوات التي تلت عام 1946 تسيير ببطء ملحوظ وذلك نتيجة التضخم الكبير في نفقات الدولة والاهتمام بتطوير بعض الدوائر الحكومية القديمة وتوسيعها، وكان من بين تلك الجهود تشكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، وتوسيع دوائر الشرطة والمعارف مما استدعى تخصيص موارد إضافية لتلك القطاعات، وإلى جانب ذلك كانت عوائد العراق النفطية محدودة إذ بقيت شركات النفط الأجنبية مسيطرة على عمليات إنتاج النفط وتصديره مما اثر سلباً على الاقتصاد الوطني، و تفاقم الوضع مع اغلاق أنبوب نفط حيفا عام 1948، وهو الحدث الذي تزامن مع مشاركة العراق في الحرب العربية ضد الكيان الصهيوني، إذ أدى ذلك الاغلاق إلى خسائر مالية كبيرة للعراق شكلت ضربة قاسية لعائداته النفطية وتسبب في أزمة اقتصادية كبيرة (2).

طرأت تغيرات كبيرة على ميزانية الدولة العراقية في مرحلة الخمسينات من القرن الماضي بفضل التحسن الملحوظ في الأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة العراقية لاسيما بعد توقيع الحكومة اتفاقية مناصفة الأرباح (3) مع شركات النفط العاملة في العراق التي أسهمت في زيادة الإيرادات النفطية وتوفير موارد إضافية للميزانية، وفي ضوء تلك التحولات يظهر المخطط التالي ارتفاع مخصصات وزارة الدفاع خلال الأعوام (1932-1957).

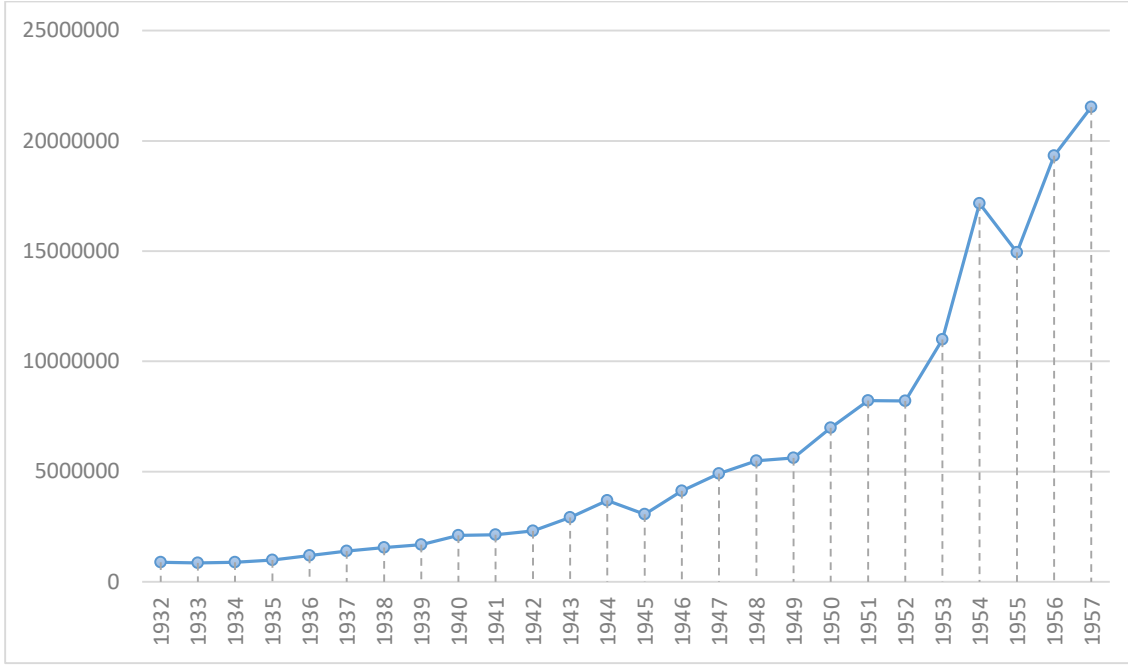
(1) أسامة كاظم مغتاض الغراوي، المصدر السابق، ص 56.

(2) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945 - 1958، بلا. مط، بغداد، 2009، ص 183.

(3) اتفاقية مناصفة الأرباح: هي اتفاقية عقدت بين الحكومة العراقية وممثلي شركات نفط العراق و نفط الموصل و نفط البصرة في 13 اب 1951، وقد توصلت الأطراف بعد مفاوضات طويلة إلى عقد اتفاقية تتضمن أن يستوفي العراق 50% من أرباح الشركات الثلاث قبل حسم الضرائب الأجنبية على أن لا تقل حصة الحكومة في كل سنة عن مبلغ يساوي 25% من صافي انتاج شركتي نفط العراق و نفط الموصل وعن 33% من صافي انتاج شركة نفط البصرة. ينظر: حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد، بغداد، 1979، ص 175 - 177.

## مخطط رقم (2)

مخطط توضيحي لتصاعد نسب ميزانية وزارة الدفاع خلال الأعوام (1932-1957) (1)



كان لاتفاقية مناصفة الأرباح أثر كبير على زيادة إيرادات الدولة وقد انعكس ذلك على حصة وزارة الدفاع من الميزانية العامة إذ أصبحت الحصة الأعلى مقارنة بالوزارات الاخرى طوال مدة العهد الملكي باستثناء عامي 1948 و 1949 إذ كانت المخصصات الطارئة التي اقترتها الحكومة لمعالجة التضخم المالي والمجاعة والاستياء الشعبي أعلى من ميزانية وزارة الدفاع التي بلغت نسبتها من الميزانية في العامين المذكورين (21%) و (22%) على التوالي ، في حين بلغت نسبة المخصصات الطارئة (22%) و (23%) على التوالي ، واذا ما علمنا أن مخصصات المصروفات الطارئة الأنفة الذكر لم تقتصر على وزارة واحدة بل شملت الوزارات المختلفة ، فسيتضح أن وزارة الدفاع قد بقيت هي الأعلى من بين الوزارات جميعها من ناحية التخصيص على الاطلاق ، وذلك ما عكس مدى اهتمام الحكومات العراقية خلال العهد الملكي بالجيش وتسليحه ، ومع ذلك يثار السؤال المهم : هل استمر هذا الاهتمام الكبير بالجيش في حكومات العهد الجمهوري التي تلت سقوط النظام الملكي ؟ ، هذا ما سنحاول بحثه وتخليط الضوء عليه في الفصول القادمة من هذه الدراسة .

(1) المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) .



## الفصل الثاني

### تسليح الجيش العراقي 1958 - 1963

- ◆ المبحث الأول : تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي 1958 - 1963
- ◆ المبحث الثاني : تسليح الجيش العراقي من الدول الغربية 1958 - 1963
- ◆ المبحث الثالث : تسليح الجيش العراقي من الدول الأخرى وسياسة الحكومة العراقية في دعم القدرات التسليحية للجيش العراقي 1958-1963

## المبحث الأول

### تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي 1958 - 1963

أولاً : تطور العلاقات العراقية - السوفيتية .

لم يكن العراق يرتبط بعلاقات مع الاتحاد السوفيتي (1) حتى أيار 1941 حينما بدأ التفكير بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي نظراً لتدهور العلاقات مع بريطانيا ولضمان أحد المنافذ المهمة لتوريد الأسلحة للعراق ، إذ فكر رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني في إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي بوصفه خياراً استراتيجياً ، فأصدر تعليماته للسفير العراقي في أنقرة بالتواصل مع نظيره السوفيتي وإبلاغه برغبة العراق في تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين مقابل صدور بيان رسمي من الاتحاد السوفيتي يعلن فيه تأييده لاستقلال البلدان العربية ، غير أن تلك الخطوة لم يكتب لها النجاح نظراً لارتباط العراق الوثيق بالدول الغربية في تلك الحقبة ولاسيما مع بريطانيا فضلاً عن انشغال الاتحاد السوفيتي بمشاكله الداخلية التي كانت قائمة آنذاك التي حالت دون التفرع الكامل للتعامل مع العراق أو تقديم الدعم الذي كان يأمله ، ومن ثم استمر العراق آنذاك ضمن إطار العلاقات الغربية ، ولم يتمكن من إقامة علاقات قوية أو مستدامة مع الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت (2) .

دفع التحالف بين بريطانيا و الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية إلى فسخ المجال أمام العراق لإقامة علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والعراق ، إذ شجعت بريطانيا الحكومة العراقية على اتخاذ خطوة نحو تأسيس علاقة دبلوماسية مع السوفييت ، ونتيجة لذلك وافق مجلس الوزراء في الثالث والعشرين من آب 1944 على إقامة العلاقات الرسمية بين البلدين التي مثلت

(1) تأسس الاتحاد السوفيتي (اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية) في 30 كانون الاول 1922 في المؤتمر العام للسوفييت في موسكو ، وجاء تأسيسه كخطوة تاريخية نحو توحيد جمهوريات اشتراكية عدة تحت راية نظام سياسي واحد بقيادة الحزب الشيوعي الذي هيمن على السلطة في اعقاب الثورة البلشفية عام 1917 ، و بلغ عدد الجمهوريات المنضمة إليه (15) جمهورية سوفييتية اشتراكية . ينظر : بونوماريوف ، القاموس السياسي ، ط 3 ، ترجمة عبد الرزاق الصافي ، دار الفارابي ، بغداد ، 1976 ، ص ص 11 - 13 .

(2) عبد المناف شكر جاسم ، العلاقات العراقية السوفيتية 1944 - 8 شباط 1963 ، مديرية مطبعة الحكم المحلي ، بغداد ، 1980 ، ص ص 49-51 .

تحولاً في سياسة العراق الخارجية وسط التغيرات الكبيرة التي أحدثتها الحرب (1) ، إلا أن تلك العلاقات الدبلوماسية لم يكتب لها الاستمرار مدة طويلة ، فمع انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945 بدأت التحالفات التي شكلتها الحرب بالتفكك ، وكان أبرزها التحالف البريطاني - السوفيتي ، وبدلاً من الحفاظ على ذلك التعاون أعادت بريطانيا ترتيب أوراقها في المنطقة ، إذ سعت إلى تشكيل تحالفات جديدة تخدم مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط ، وكان من أبرزها (ميثاق بغداد) ، الذي تأسس عام 1955 كجزء من السياسة الغربية لاحتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة ، وهو ما دفع الحكومة العراقية للتفكير بأن الحفاظ على التحالف مع الغرب وبريطانيا على وجه الخصوص ، يمثل أولوية استراتيجية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية ، وفي ظل تلك الظروف قررت الحكومة العراقية قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في الرابع عشر من كانون الثاني 1955 تمهيداً للانضمام إلى ميثاق بغداد (2) .

اعترف الاتحاد السوفيتي رسمياً بالحكومة العراقية الجديدة في السادس عشر من تموز 1958 وذلك بعد يومين من الإعلان عن قيام النظام الجمهوري في العراق ، وفي إطار ذلك الاعتراف ابدى السوفييت رغبتهم في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (3) معتقدين بأن الفرصة باتت سانحة لإبعاد العراق عن المعسكر الغربي وكسبه نحو المعسكر الشرقي (4) ، وفي ضوء الموقف السوفيتي وافق مجلس الوزراء العراقي على استئناف العلاقات وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين ، ووصل السفير السوفيتي (غريغوري زايتريف) (Grigory Zaitsev) (5) إلى بغداد ، في التاسع من

(1) Установление дипломатических отношений между Советским Союзом и Ираком «Правда», 13 сентября 1944 г. Международные документы периода Великой Отечественной войны. Вып. IV. 1944 г. Ч. 2 (июль-декабрь). — М., 1945.

(2) عبد المناف شكر جاسم ، المصدر السابق ، ص ص 55 - 59 .

(3) صحيفة الجمهورية ، (بغداد) ، العدد 2 ، 18 تموز 1958 .

(4) رسم الاتحاد السوفيتي آنذاك سياسة خاصة تجاه العراق للوقوف بوجه محاولات التدخل العسكري الأمريكي والبريطاني والتركي في العراق كما طالب مجلس الامن بالوقوف ضد التدخلات الخارجية في العراق ، كما اعلن عزمه على ارسال قواته البرية والجوية والبحرية للوقوف ضد أي تدخل خارجي في العراق ، وكان هدفه من ذلك التوجه كسب الحكومة العراقية وابعاد النفوذ الغربي عنها . ينظر :

Aslihan Anlar , Russian Foreign Policy Towards Iraq In The Post-Cold War Era , The Graduate School Of Social Sciences Of Middle East , Technical University , 2006 , P.11.

(5) غريغوري زايتريف (1902-1990) : ولد في موسكو عام 1902 ، ودرس في المعهد الاقتصادي ومعهد العلوم الشرقية في موسكو وتخرج فيه عام 1933 ، عُين في القسم الشرقي بوزارة الخارجية ، اشترك في العديد من المؤتمرات الاقتصادية وعمل في التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي ، عمل سفيراً للاتحاد السوفيتي في العراق منذ عام 1958 حتى عام 1961 ، توفي عام 1990 ينظر : سلسلة وثائق وكر الجاسوسية (47-49) ، الاتحاد السوفيتي (1-3) الشرق العدائي ، منشورات الوكالة العالمية ، بيروت ، 1991 ، ص 29 .

أب 1958 برفقة أربعة عشر دبلوماسياً ومساعدتهم ، وقدم أوراق اعتماده إلى رئيس مجلس السيادة (1) محمد نجيب الربيعي (2) ليكون أول سفير سوفيتي في العراق ، وفي المقابل عُيّن عبد الوهاب محمود (3) سفيراً للجمهورية العراقية في موسكو مما أسس لعلاقات دبلوماسية جديدة بين البلدين (4) و أعرب الاتحاد السوفيتي عن ترحيبه بالسياسة الخارجية التي انتهجها النظام الجمهوري الجديد في العراق والقائمة على أساس مبدأ الحياد بين المعسكرين الشرقي والغربي (5) ، وفي الاطار نفسه كانت الدول الاشتراكية في مقدمة الدول التي اعترفت بالنظام الجمهوري الجديد في العراق ، وهو ما دعا الحكومة العراقية إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع مجموعة من الدول الاشتراكية منها (جمهورية الصين الشعبية ، ويوغسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا ، وألبانيا ، وهنغاريا ، وجمهورية كوبا) ، كما سارعت تلك الدول إلى افتتاح سفارات لها في بغداد مما عزز مكانة العراق على الساحة الدولية في تلك المرحلة (6) .

(1) مجلس السيادة : شكّل في 14 تموز 1958 ليقوم بمهام رئاسة الدولة والحكومة الجديدة ، وذلك خلافاً لرغبة أكثرية أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار الذين كانوا يرغبون بتشكيل مجلس قيادة الثورة ، وقد تشكل المجلس برئاسة محمد نجيب الربيعي وعضوية كل من خالد النقشبندي و محمد مهدي كبة ، وقد حُلّ المجلس عقب الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في 8 شباط 1963 . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط 2 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2013 ، ص 523 .

(2) محمد نجيب الربيعي (1904-1965) : من مواليد بغداد عام 1904 ، تخرج في الكلية العسكرية عام 1927 ، ثم ابتعث إلى لندن للتدريب وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق في عام 1957 ، وعُيّن سفيراً في السعودية ثم أختير رئيساً لمجلس السيادة بعد 14 تموز 1958 وهو هيئة رئاسية مؤقتة هدفها التهيئة لانتخابات رئاسة الجمهورية و بقي في هذا المنصب حتى انقلاب عام 1963 ، توفي في عام 1965 . ينظر : كريم مراد عاتي ، نجيب الربيعي ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى قيام ثورة 8 شباط 1963 ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2001 .

(3) عبد الوهاب محمود (1909-1972) : ولد في البصرة عام 1909 ، تلقى تعليمه الاولي والثانوي في البصرة وبغداد ، تخرج في كلية الحقوق عام 1932 ، وعمل في المحاماة لمدة من الزمن ، وعين وزيراً للمالية في وزارة توفيق السويدي الثانية (23 شباط - 30 أيار 1946) ، وصار نقيباً للمحامين عام 1953 ، وعُيّن سفيراً للعراق في الاتحاد السوفيتي في 28 كانون الأول 1958 وبأشر مهامه في كانون الثاني 1959 ، توفي في عام 1972 . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 408 .

(4) تأخرت الحكومة العراقية في تعيين سفير لها في الاتحاد السوفيتي مما أثار استغراب السفير السوفيتي في بغداد متسائلاً عن سبب ذلك ، فقررت الحكومة العراقية تعيين السيد عبد الوهاب محمود سفيراً للعراق في الاتحاد السوفيتي في 28 كانون الاول 1958 . ينظر : عبد المناف شكر جاسم ، المصدر السابق ، ص 105 .

(5) ريسان عامر عبد الله ، العلاقات العراقية - السوفيتية 1958 - 1963 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2010 ، ص ص 23-24 .

(6) قحطان احمد سلمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2008 ، ص ص 407-408 ؛ صحيفة الجمهورية ، العدد 13 ، 27 تموز 1958 .

شهدت العلاقات السياسية بعد الرابع عشر من تموز 1958 بين العراق والاتحاد السوفيتي خاصة ، والعلاقات مع دول المعسكر الاشتراكي عامة ، تطوراً ملحوظاً في المجالات المختلفة ، لاسيما في مجالات التعاون الفني والاقتصادي (1) ، إذ سعى العراق بعد قيام النظام الجمهوري إلى تنويع مصادر دعمه وتعاونه الدولي مع التركيز على تطوير البلاد وتحقيق استقلالها الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد الحصري على الشركات الغربية ، وكانت تلك الخطوة جزءاً من استراتيجية عراقية هدفت إلى بناء قدرات اقتصادية وطنية تعتمد على التعاون مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى التي كانت تقدم عروضاً مغرية للعراق بعيداً عن الشركات الغربية التي كان يُنظر إليها كأداة للنفوذ الغربي والسيطرة على الاقتصاد العراقي (2) ، وبذلك صار العراق إحدى الدول التي سعت إلى اتباع سياسة الحياد الايجابي مستفيداً من علاقاته مع كلا المعسكرين الشرقي والغربي ، إلا أن تركيزه الأكبر على إقامة علاقات وثيقة مع الدول الاشتراكية سعياً لتحقيق أهدافه الوطنية في تلك المرحلة التاريخية الحاسمة .

#### ثانياً : تطور الجيش العراقي وتغيير مصادر تسليحه الأساسية من الغرب إلى الشرق .

أولت الحكومة العراقية الجديدة بعد الرابع عشر من تموز 1958 اهتماماً واضحاً بتطوير الجيش وإعادة هيكلته ، وعدته الدعامة الأساسية لضمان استقرار النظام الجمهوري الجديد إذ شهدت المؤسسة العسكرية تغييرات واسعة النطاق في النظم العسكرية شملت جوانب عدة ، تسليحاً وصنوفاً وخططاً وتشكيلات ، ولعل استحداث مقر قيادة القوات المسلحة هو ما عكس توجهاً نحو تنظيم الجيش بشكل أكثر كفاءة وتنسيقاً إلا أن التغيير الأكثر تأثيراً تمثل في تكريس السلطة العسكرية

(1) عقدت الجمهورية العراقية اتفاقيات فنية واقتصادية عدة مع البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي بعد 14 تموز 1958 وتوجت بعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني في 16 آذار 1959 ، وكان الهدف منها الحصول على المساعدة السوفيتية لإقامة المشاريع الاقتصادية في حقول التعدين والصناعات الكيماوية وبناء المعامل والمكائن ومجالات النقل والمواصلات. ينظر : وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية ، ج5 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1964 ، ص217 - 233 ؛ عبد المناف شكر جاسم ، المصدر السابق ، صص129 - 136 .

(2) عبد الله شاتي عيهول ، تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1995 ، صص91-92 .

والمدينة في يد عبد الكريم قاسم (1) بوصفه رئيساً للوزراء ، والقائد العام للقوات المسلحة ، ووزير الدفاع وكالة ، وبذلك احتكر عبد الكريم قاسم السلطة التنفيذية والعسكرية بشكل كامل مما عزز قبضته على مقاليد الحكم وجعل منه الشخصية الأكثر نفوذاً في البلاد (2) .

كان الجانب العسكري من الجوانب التي اهتم بها النظام الجمهوري الجديد ادراكاً منه لأهمية الجيش في تثبيت أركانه وحماية أمنه من الاخطار الخارجية في ظل ضعف المؤسسة العسكرية العراقية وافتقارها إلى الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة نتيجة تقاعس الدول الغربية عن تزويد العراق بما يحتاجه من تجهيزات دفاعية متطورة (3) ، وعلى الرغم من ادراك القيادة العراقية لصعوبة عملية تغيير أسلحة الجيش العراقي وما يتطلبه ذلك من وقت طويل للتدريب على المعدات الجديدة ، فإن الركون إلى الدول الغربية لم يكن خياراً سهلاً إذ كانت تلك الدول تفرض شروطاً وقيوداً سياسية صارمة على صفقات الأسلحة مما جعل التعاون معها مكلفاً من الناحية السيادية والسياسية (4) ، وفي ذلك السياق توجهت الحكومة العراقية نحو الاتحاد السوفيتي كبديل استراتيجي للحصول على الدعم العسكري لاسيما وأن الأخير تبني سياسة تهدف إلى كسب دول العالم الثالث من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية إذ عُدّ السوفييت في ذلك الوقت من بين اكبر مُصدّري الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الدول النامية (5) ، ويبدو أن التوجه نحو الاتحاد السوفيتي لم يكن

(1) عبد الكريم قاسم (1914-1963) : هو عبد الكريم قاسم محمد بكر الزبيدي ، ولد في محلة المهديّة ببغداد في 21 تشرين الثاني 1914 ، انتقلت عائلته إلى مدينة الصويرة ، وفي عام 1921 دخل مدرسة الصويرة الابتدائية واكمل دراسته الابتدائية في المدرسة المأمونية ببغداد بعد عودة عائلته إليها ، دخل المدرسة الثانوية المركزية عام 1927 وتخرج فيها عام 1931 ، عين معلماً للغة الإنجليزية في مدرسة الشامية الابتدائية في لواء الديوانية ، دخل الكلية العسكرية عام 1932 وتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ عام 1934 ، ثم دخل كلية الأركان عام 1941 ، التحق بدورة الضباط القدامى في مدرسة كبار الضباط في ديفاريز (إنكلترا) عام 1950 ، انضم إلى تنظيم الضباط الاحرار عام 1956 ، قاد القوات التي قضت على النظام الملكي في العراق واعلنت الجمهورية في 14 تموز 1958 فصار قائداً عاماً للقوات المسلحة ورئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ، نفذ فيه حكم الإعدام من دون محاكمة في 9 شباط 1963 على يد عدد من الانقلابيين من البعثيين والضباط القوميين . ينظر : فائق عبد الهادي صالح ، عبد الكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري في العراق 1958-1963 ، أطروحة دكتوراه ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، جامعة بغداد ، 2003 ؛ احمد فوزي ، عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة ، مكتبة التراث والمعاصرة ، بغداد ، 1988 ، ص 16 - 134 ؛ جمال مصطفى مردان ، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، المكتبة الشارقة ، بغداد ، 1989 ، ص 8 - 82 ؛ عقيل الناصري ، عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة الذاتية ، ج3 ، ط 2 ، دار الحصاد للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2015 ، ص 235 .

(2) Francis Fukuyama , The Soviet Union And Iraq Since 1968 , The Rand Corporation  
رنا عيد حماد حمادي الجنابي ، المصدر السابق ، ص 54 ؛ 11 - 12 ، P.P. 1980 , California ,

(3) الجمهورية العراقية ، ثورة 14 تموز في عامها الأول ، مطابع دار الاخبار ، بغداد ، 1959 ، ص 35-36.

(4) قحطان احمد سلمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص 403 .

(5) G. A. do Espirito Santo , Soviet Action In The Third World , National Defense University , Washington , 1987 , P. 38 .

مجرد خطوة لتطوير الجيش العراقي فحسب ، بل كان جزءاً من استراتيجية أوسع تبناها العراق لتعزيز استقلاله عن النفوذ الغربي وتنويع مصادر دعمه العسكري والاقتصادي .

أبدت الحكومة العراقية رغبتها في توسيع تشكيلات الجيش العراقي وتعزيز قدراته العسكرية مما دفع دائرة الأركان العامة في وزارة الدفاع إلى وضع خطة شاملة لإعادة تنظيم الجيش العراقي ، وفي ذلك السياق كشفت إحدى الوثائق البريطانية في الرابع والعشرين من آب 1958 عن مغادرة وفد عسكري عراقي ضم ستة عشر ضابطاً و ممثلين عن الحكومة إلى موسكو في مهمة عسكرية للتفاوض على شراء مجموعة من الأسلحة والمعدات شملت مدافع مضادة للطائرات ، وكميات كبيرة من الرشاشات والبنادق الآلية الحديثة فضلاً عن معدات الرادار (1) ، فيما ذكرت وثيقة أخرى أن العراق أجرى مفاوضات مع الجانب السوفيتي في الثامن من أيلول من العام نفسه بشأن توريد دبابات نوع (IS-III) (2) ، فضلاً عن طائرات مقاتلة نوع (ميغ) (MiG) (3) ، وفي الاطار نفسه لم يقتصر التعاون العسكري على الجوانب المادية فقط ، بل شمل تعزيز الكفاءة التدريبية والتنظيمية للجيش العراقي ، إذ توجه وفد آخر من سبعة عشر ضابطاً يمثلون صنوف الجيش العراقي المختلفة إلى القاهرة في العشرين من أيلول 1958 بهدف الاطلاع على النظم التدريبية والتنظيمية المعتمدة في جيش الجمهورية العربية المتحدة ، وخلال تلك الزيارة اطلع الوفد على الأسلحة السوفيتية التي تزود بها الجيش المصري ، كما درس اسس التعبئة والتنظيم المتبعة فيه مما اتاح للعراق الاستفادة من الخبرات العسكرية المتقدمة التي تميزت بها الجيوش العربية المدعومة من الاتحاد السوفيتي آنذاك (4) .

(1) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No: 1271 of 30 August , 1958 .

(2) الدبابة (IS-III) : هي دبابة ثقيلة سوفيتية الصنع ، وتعرف ايضاً باسم (جوزيف ستالين) ، تم تطويرها كجزء من سلسلة دبابات ثقيلة لتعزيز القوة النارية والتدريب خلال الحرب العالمية الثانية ، وتمتلك مدفع رئيس عيار (122 ملم) ويتميز بقوة اختراق عالية للمدركات الثقيلة ، فضلاً عن رشاشات عيار (7.62 ملم) ، وهي مزودة بمحرك ديزل بقوة 750 حصان ، وتصل سرعتها القصوى 43 كم/ساعة ، ووزنها حوالي 60 طناً . ينظر :

John Milsom, Russian Tanks 1900-1970 : The Complete Illustrated History Of Soviet Armored Theory And Design, Galahad Books, New York, 1971, P.125.

(3) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 69 Saving, Repeated Saving to Beirut, Moscow and POMEF , 9 September , 1958 .

(4) نوري عبد الحميد العاني و علاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 - 1968 ، ج 1 ، ط 2 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005 ، ص ص 315 - 316 .

وافق مجلس الوزراء العراقي في الرابع من تشرين الأول 1958 على ارسال لجنة عسكرية إلى موسكو تتألف من أربعة ضباط برئاسة معاون رئيس أركان الجيش العميد الركن شاکر محمود شكري<sup>(1)</sup> وعضوية كل من قائد القوة الجوية العقيد الطيار جلال جعفر الاوقاتي<sup>(2)</sup> ، ومدير الخطط العسكرية العقيد الركن طه الشيخ أحمد ، ومدير الحركات العسكرية المقدم الركن محمد مجيد ، وكانت المهمة الرئيسية لتلك اللجنة هي إجراء مفاوضات مع الجانب السوفيتي بشأن تزويد الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة ، وفي الوقت نفسه علم المصريون عن طريق الملحق العسكري في بغداد بأن وفداً عراقياً سيذهب إلى موسكو لشراء الأسلحة ، فبادر الملحق إلى زيارة مقر وزارة الدفاع وابلغهم بأن الحكومة المصرية على استعداد لتزويد العراق بقائمة تحتوي على أحدث الأسلحة السوفيتية المتاحة ، كما أوصى المصريون ملحقهم العسكري في موسكو بتجهيز قوائم مماثلة لتزويد الوفد العراقي بها ، غير أن تعليمات عبد الكريم قاسم كانت واضحة بعدم التواصل أو التعامل مع الجانب المصري بشأن الأسلحة ، وبناءً على تلك التعليمات وجد الوفد العراقي نفسه في موقف محير عند وصوله إلى موسكو إذ لم يكن لديهم المعرفة الكافية بالأسلحة السوفيتية ، وماذا سيطلبون من السوفييت ، وفي ظل ذلك الوضع تقدم المقدم الركن صبحي عبد الحميد<sup>(3)</sup> ، وكان أحد طلبة كلية الأركان الملكية في بريطانيا ، وكانت تلك الكلية قد زودت الطلاب بكتاب عنوانه : **(ملاحظات على الأسلحة السوفيتية) (Notes On The Soviet Arms)** ، فكان آنذاك يحتفظ بنسخة من ذلك

(1) شاکر محمود شكري (1912-2012) : ولد في بغداد عام 1912 ودخل الكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ في عام 1936 ، تخرج في كلية الأركان العراقية عام 1942 ، انضم إلى تنظيم الضباط الاحرار عام 1952 ، تقلد مناصب عديدة منها معاون رئيس اركان الجيش ، وقد عُين وزيراً للدفاع من عام 1966 حتى عام 1968 ، توفي عام 2012 . ينظر : محمد مجيد الدليمي ، وزير الدفاع شاکر محمود شكري دروس ومواقف ، مجلة أوراق من ذاكرة العراق ، بغداد ، العدد 82 ، السنة 2019 ، ص 18 .

(2) جلال جعفر الاوقاتي (1905-1963) : ولد في بغداد عام 1905 ، دخل المدرسة العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ في عام 1936 ، دخل مدرسة الطيران و كلية اركان الطيران في إنكلترا ، تولى مناصب عدة أهمها قائد القوة الجوية من 14 تموز 1958 حتى 8 شباط 1963 ، قتل في يوم 8 شباط 1963 . ينظر : وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 93 .

(3) صبحي عبد الحميد (1924-2010) : ولد في بغداد عام 1924 ، اكمل تعليمه الابتدائي والثانوي عام 1941 ، دخل الإعدادية المركزية وتخرج فيها ، التحق عام 1945 بالكلية العسكرية وتخرج فيها عام 1948 ، عين أمر فصيل في الحرس الملكي ثم نائب مساعد في الفوج نفسه ، دخل كلية الأركان عام 1953 ، التحق بكلية الأركان البريطانية في كامبرلي ، انتمى إلى تنظيم الضباط الاحرار عام 1952 ، عين ضابط اركان في وزارة الدفاع حتى عام 1959 ، عين مديراً للعمليات العسكرية في تشرين الثاني 1964 بعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم ، كان له دورٌ في الإطاحة بالبعثيين وميليشيا الحرس القومي ، عُين وزيراً للخارجية للمدة 1963 حتى تشرين الثاني 1964 حين أُعيد تعيينه وزيراً للداخلية حتى حزيران 1965 اثر خلافه مع عبد السلام عارف ، سافر إلى القاهرة عام 1969 لاجناً سياسياً وترك العمل السياسي عام 1972 ، عاد إلى العراق عام 2003 وتوفي عام 2010 . ينظر : علي كريم عباس سلمان العبيدي ، صبحي عبد الحميد ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1966 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2012 ؛ حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ج 3 ، ص 118 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 340 .



الكتاب ، فقام بتقديمها إلى العميد شاكر محمود شكري لاختيار أسلحة من ذلك الكتاب ، فوضعت إشارة على الأسلحة المراد شراؤها ، وأعتد الجانب السوفيتي طلبات الأسلحة المؤشر عليها<sup>(1)</sup> ، ومن خلال تلك التطورات يتضح أن عبد الكريم قاسم كان غير مطمئن لعرض الوساطة الذي تقدم بها المصريون ، وعلى الأرجح أن ذلك جاء نتيجة الخلاف المصري العراقي حول مسألة الوحدة الفورية وقضايا أخرى<sup>(2)</sup> ، كما أن تعليمات عبد الكريم قاسم قد اربكت الوفد العسكري العراقي الذي كان يفتقر إلى الخبرة والمعلومات الكافية حول الأسلحة السوفيتية ، وقد خلق ذلك الوضع حالة من الحيرة والتشويش بشأن مدى فعالية ارسال وفد بتلك المواصفات للتفاوض على شراء الأسلحة ، مما اثار تساؤلات حول مدى تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك .

استقبل الرئيس السوفيتي نيكيتا خروتشوف (Nikita Khrushchev)<sup>(3)</sup> في الثالث والعشرين من تشرين الأول 1958 الوفد العسكري العراقي بحضور وزير الدفاع السوفيتي روديون ماليونوفسكي (Rodion Malinovsky)<sup>(4)</sup> ، ورئيس أركان الجيش السوفيتي اندريه غريتشكو (Andrei Grechko)<sup>(5)</sup> ومعاونيه ، وخلال مدة إقامة الوفد في موسكو قام بزيارة معظم المعاهد

- 
- (1) نوري عبد الحميد العاني و علاء جاسم محمد الحربي ، المصدر السابق ، ج2، ص ص 388 - 389 .  
 (2) للمزيد من التفاصيل حول تلك الخلافات ينظر : عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1963-1958 ، مطبعة خاني ، دهوك ، 2007 ، ص ص 125-128 .  
 (3) نيكيتا خروتشوف (1894-1971) : ولد عام 1894 في مقاطعة كورسك الواقعة على الحدود الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا ، انضم إلى الحرس الأحمر عندما نشبت ثورة 1917 ، وصار عام 1928 سكرتيراً للجنة الحزب الشيوعي في كييف ، وانتخب عام 1937 عضواً في مجلس السوفييت الأعلى ، كما انتخب عام 1953 سكرتيراً للجنة المركزية ، وفي عام 1958 عين رئيساً لمجلس الوزراء ، وفي تشرين الأول 1964 نُحّي عن جميع مناصبه نتيجة تقرده في السلطة والإساءة إلى هيئة الاتحاد السوفيتي في أزمة الصواريخ الكوبية ، توفي في عام 1971 . ينظر : بسام العسلي ، خروتشوف : نيكيتا سرغيفيتش ، دار طلاس ، دمشق ، 1985 ، ص ص 12 - 152 ؛ الموسوعة الاشتراكية ، دار الكتب ، بيروت ، 1973 ، ص 162 .  
 (4) روديون ماليونوفسكي (1898-1967) : ولد في أوكرانيا عام 1898 ، اشترك في الحرب العالمية الأولى جندياً في الجيش الامبراطوري ، وانضم إلى الحزب الشيوعي عام 1926 ، تخرج في جامعة (امفي فرونزي) العسكرية عام 1930 ، عُين قائداً للجيش السادس ، ومارس دوراً مهماً في معركة ستالينجراد عام 1942 ، وصار عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام 1956 ، ثم عين وزيراً للدفاع عام 1957 ، توفي عام 1967 في موسكو . ينظر : موقع الموسوعة البريطانية (بريتانیکا) على الانترنت ، تاريخ الدخول للموقع 2023/5/13  
<https://www.britannica.com/biography/Rodion-Yakovlevich-Malinovsky>  
 (5) اندريه غريتشكو (1909-1989) : سياسي سوفيتي ولد في تموز 1909 في روسيا البيضاء لأبوين يعملان في الزراعة ، انضم إلى الحزب الشيوعي في 1931 ودرس في معهد أكاديمية علوم الاقتصاد في موسكو عام 1934 ، عمل مستشاراً في سفارة الاتحاد السوفيتي في الولايات المتحدة حتى 1946 ، وعُين سفيراً لبريطانيا عام 1952 ، وصار عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام 1956 وفي المكتب السياسي عام 1973 ، وشغل منصب قائد القوات البرية السوفيتية عام 1957 ، ثم عين وزيراً للدفاع عام 1967 ، تولى رئاسة اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس السوفييات الأعلى عام 1985 ، اعتزل من منصبه عام 1988 توفي في تموز 1989 . ينظر : مجلة ألف باء ، (بغداد) ، العدد 1085 ، تموز 1989 ، ص 16

والمصانع العسكرية السوفيتية ، واعرب الرئيس السوفيتي خروتشوف عن استعداد موسكو لدعم العراق على مختلف المستويات ، لاسيما في المجال التسليحي والعسكري ، وفي اطار ذلك التعاون عقدت اتفاقية مع الجانب السوفيتي لتزويد العراق بالأسلحة التي طلبها الوفد ، كما أجرى الوفد مناقشات مع المسؤولين السوفييت لإنشاء قوة بحرية عراقية في مياه الخليج العربي ، كما أُنق على إرسال مجموعة من الخبراء والضباط العسكريين السوفييت لتدريب الجيش العراقي على الأسلحة السوفيتية فضلاً عن ذلك تقرر ارسال فريق من الاستشاريين السوفييت بهدف إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وتحديثها (1) ، وقد عبر خروتشوف عن موقف بلاده تجاه الجمهورية العراقية الوليدة بقوله : (( لقد رحبنا بثورة العراق ... لأنها كانت نهاية طال انتظارها لأكثر العهود رجعية وإرهاباً )) (2) .

ويبدو أن خروتشوف كان يدرك أهمية العراق بوصفه دولة عربية مستقلة تمتلك قدرات اقتصادية كبيرة وموارد مهمة كالنفط ، كما كان دعمه للنظام الجديد يعكس محاولة لتقليل تأثير القوى الغربية على العراق ، وتعزيز نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة ، ومن الملفت للنظر أن البروتوكولات المعتادة تقتضي أن تُستقبل الوفود العسكرية من قبل نظرائهم العسكريين ، لكن استقبال رئيس الاتحاد السوفيتي مع كبار مساعديه لوفد عسكري من دولة ناشئة في العالم الثالث استقبالاً رسمياً وبحفاوة بالغة يعد أمراً غير معتاد عكس اهتمام السوفييت الكبير بإيجاد موطنٍ قدم جديد في المنطقة عن طريق دعم النظام العراقي الجديد ، وإلى جانب ذلك كانت الغاية من جلب الحكومة العراقية للخبراء العسكريين السوفييت هي تهيئة الجيش العراقي و تحويل أنظمتهم وأسلحتهم نحو الطراز الشرقي مما سيسهم في تعزيز قدرة العراق العسكرية وتحديث بنيته الدفاعية بما يتماشى مع المعايير السوفيتية .

وصل بغداد في الرابع من تشرين الثاني 1958 وفدٌ عسكريٌّ سوفييتيٌّ برئاسة رئيس أركان الجيش السوفيتي (اندرية غريتشكو) ، وتم التوقيع على الاتفاقية العسكرية بين العراق والاتحاد السوفيتي في قصر الزهور بتاريخ التاسع من الشهر نفسه ، وبحضور رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي و رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم (3) ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الشحنة الأولى من

(1) قيس جعيول مسافر الشحمانى ، التعاون العسكري بين العراق والاتحاد السوفيتي 1958 - 1979 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2019 ، ص 50 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 30 .

(2) خروشوف ، خروشوف يتذكر ، ترجمة إدوار كرانشو ، دار النهار ، بيروت ، 1971 ، ص 430 .

(3) قحطان احمد سلمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص 403-404 ؛ إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص 31 .

الأسلحة السوفيتية وصلت إلى ميناء البصرة قبل وصول الوفد السوفيتي وتوقيع الاتفاقية العسكرية وذلك في السابع والعشرين من تشرين الاول 1958 إذ كانت تلك الشحنة الاولى من الأسلحة السوفيتية التي وصلت إلى العراق (1) ، وهكذا تبرز تلك الاحداث مدى حرص الاتحاد السوفيتي على تسريع تقديم المساعدات العسكرية للعراق متقدماً بذلك على الدول الغربية ، إذ كان ذلك التحرك السريع يهدف إلى كسب العراق وضمه إلى دائرة النفوذ السوفيتي في محاولة واضحة لإبعاده عن التأثيرات الغربية فضلاً عن سعي السوفييت لتعزيز نفوذهم في المنطقة وإرساء قاعدة قوية لهم في الشرق الأوسط .

كانت الأسلحة التي استوردها العراق بموجب الاتفاقية العسكرية مع الاتحاد السوفيتي عام 1958 بلغت قيمتها (131) مليون دولار أمريكي على أن يتم تسديد المبلغ على شكل دفعات (2) ، وفي المقابل كانت الميزانية العامة لسنة 1958 التي أقرت بموجب القانون رقم (23) في السابع والعشرين من شباط من العام نفسه ، أي قبل الرابع عشر من تموز 1958 ، بلغت مخصصاتها الاجمالية للوزارات كافة (77,358,433) دينار عراقي ، وقد حُصص مبلغ (25,450,000) دينار عراقي كميزانية لوزارة الدفاع ، وقد مثل ذلك المبلغ حوالي ثلث الميزانية العامة ، كما خصصت وزارة الدفاع مبلغ (1,700,000) دينار عراقي لشراء الأسلحة والعتاد والتجهيزات الحربية فضلاً عن نفقات الشحن (3) .

وبإلقاء نظرة بسيطة على الأرقام الواردة في أعلاه يظهر جلياً ومن دون عناء البون الشاسع ما بين المبلغ المخصص للتسليح في ميزانية وزارة الدفاع لعام 1958 قبل إعلان النظام الجمهوري ، وبين المبلغ المخصص فقط لصفقة التسليح مع الاتحاد السوفيتي في السنة نفسها بعد اعلان الجمهورية ، فالمبلغ الأول لم يتجاوز نسبة (1.5 %) من مبلغ صفقة التسليح مع الاتحاد السوفيتي ، الامر الذي يعكس ومن دون موارد الاهتمام الكبير لحكومة عبد الكريم قاسم بتسليح الجيش ، ولعل ذلك مرده كما اسلفنا إلى رغبة الحكومة في توطيد اركان الحكم ، ومواجهة التحديات الخارجية ، مع الالتفات إلى أن من يمسك بزمام السلطة هم العسكر فليس غريباً أن يزداد اهتمامهم بالجيش وتسليحه .

(1) The Christian Science Monitor , (Boston) , 4 December , 1958.

(2) C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in Communist Economic and Military Aid to Iraq (Secret) , march 1972 , P. 19.

(3) د.ك.و. ، ملفة مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الدولة العراقية لسنة 1958 المالية ، الملفة المرقمة 32112 ، التسلسل 71 ، ص ص 73-78 .

اشتملت الاتفاقية العسكرية التي وقعتها الحكومة العراقية مع الاتحاد السوفيتي في التاسع من تشرين الثاني 1958 على مجموعة من الاسلحة الحديثة آنذاك ، إذ تضمنت (25) طائرة قاذفة قنابل ، (10) طائرات منها نوع (توبوليف) (Tupolev) من طراز (Tu-16) (1) و (15) من نوع (أليوشن) (Ilyushin) من طراز (II-28) (2) ، فضلاً عن (63) طائرة نوع (MiG) من بينها طراز (MiG-19) (3) التي كانت الأسرع والحدث في ذلك الوقت ، إلى جانب ذلك حصل العراق على (75) دبابة ، كانت (25) دبابة منها نوع (T-34) (4) ، و (25) دبابة نوع (T-54) (5) ، و (25) دبابة أخرى نوع (IS-III) (6) ، ولم تقتصر الصفقة على الطائرات

(1) الطائرة (Tu-16) : هي طائرة سوفيتية الصنع من انتاج عام 1954 ، وتعد من الطائرات القاصفة ، تمتلك محركين نفائين مداها 4800 كم بحمولتها القصوى ، يتم تسليحها بـ 7 مدافع رشاشة عيار 23 ملم و 6000 كغم من القنابل ، وسرعتها هي 992 كم/ساعة ، وتستخدم هذه الطائرة ايضاً كطائرة استطلاع وتشويش الكتروني . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، الطائرات الحربية المستخدمة في العالم ، سلسلة الثقافة العسكرية رقم 64 ، مديرية التطوير القتالي ، بغداد ، 1984 ، ص 66 .

(2) الطائرة (II-28) : هي طائرة قاصفة سوفيتية الصنع ، تمتلك محركين نفائين قوة كل منهما 2700 كغم وسرعتها القصوى 902 كم/ساعة ، وهي مجهزة بأربعة مدافع رشاشة عيار (23 ملم) اثنان في المقدمة واثنان في الخلف ، كما تستطيع حمل 3 اطنان من القنابل ، وتعد من أولى القاصفات التي صنعها الاتحاد السوفيتي عام 1948 وتستخدم ايضاً كطائرة استطلاع . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 24 .

(3) الطائرة (MiG-19) : هي طائرة مقاتلة هجومية سوفيتية الصنع ذات مقعد واحد ، مداها القتالي 685 كم وسرعتها القصوى 1452 كم/ساعة ، وتتملك محركين نفائين بقوة دفع (3300 كغم) باستخدام الحارق الخلفي ، وتسلح بثلاث مدافع رشاشة عيار (30 ملم) و (2) مقذوفة مسيرة جو- جو ، وصاروخين عيار (212 ملم) غير مسير ، فضلاً عن وعائين لصواريخ غير مسيرة تحت الجناحين وقنبلتين (250 كغم) . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 79 .

(4) الدبابة (T-34) : هي من ابرز الدبابات السوفيتية التي تم انتاجها خلال الحرب العالمية الثانية ، وهي من انتاج مصنع (خاركوف) للدبابات ، وتتميز بدرع مائل بسمك (45 ملم) والذي زاد من فعاليتها ضد قذائف العدو مقارنة بالدبابات الأخرى ، وتصل سرعتها إلى 53 كم/ساعة ، وتسلح الدبابة بمدفع عيار (76.2 ملم) مع رشاش عيار (7.62 ملم) ، وكان لتلك الدبابة دوراً رئيسياً في انتصار السوفييت خلال الحرب العالمية الثانية لاسيما في معركتي ستالينغراد و كورسك . ينظر : John Milsom, Op.Cit, P.107 .

(5) الدبابة (T-54) : هي دبابة سوفيتية متوسطة ، دخلت الخدمة لأول مرة عام 1947 وبدأ انتاجها بأعداد كبيرة خلال خمسينيات القرن الماضي ، إذ عدت من اكثر الدبابات انتاجاً على مستوى العالم كما شكلت العمود الفقري للقوات المدرعة السوفيتية ، وتزن الدبابة حوالي 36 طناً ، يبلغ طولها 9 متر (مع المدفع) وعرضها (3.5) متر ، ويكون تدريعها بسمك يصل إلى (120 ملم) ، تحتوي على مدفع رئيس عيار (100 ملم) ورشاشات متوسطة عيار (7.62 ملم) و (12.7 ملم) ، تبلغ سرعتها القصوى 50 كم/ساعة ، ويعمل محركها بالديزل وهو بقوة 520 حصاناً .

ينظر : Ibid, P.112 .

(6) الدبابة (JS-III) : وهي نسخة مطورة من دبابة (JS4) أنفة الذكر . ينظر : Ibid, P.125 .

والدبابات فقط بل شملت ايضاً (200) مركبة ناقلة للجنود ، و (12) زورق دورية (1) من طراز (P-6) (2) ، وقد تدفقت تلك الأسلحة المتطورة إلى العراق بشكل منتظم وفقاً للاتفاقية ، كما تم ارسال عدد من الضباط العراقيين إلى موسكو للتدريب على استخدام تلك الأسلحة ، وفي المقابل ارسل الاتحاد السوفيتي (200) خبيراً عسكرياً إلى العراق لذلك الغرض ، بينما لم يتجاوز عدد المستشارين الأمريكيين في العراق في ذلك الوقت تسعة اشخاص فقط (3) ، ومن الملاحظ أن كميات الأسلحة السوفيتية الأنفة الذكر كانت قد فاقت بشكل كبير ما حصل عليه العراق في اتفاقيات تسليحية سابقة مع بريطانيا أو الولايات المتحدة الامريكية ، و جاء ذلك التوجه نحو السوفييت نتيجة لفقدان العراق ثقته بالدول الغربية ، لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية اللتين لم تقدموا له ما يحتاجه من أسلحة حديثة ، فضلاً عن ذلك ادرك العراق والاتحاد السوفيتي أهمية التعاون بينهما ، فالجانب السوفيتي كان مدركاً لأهمية العراق الاستراتيجية في تعزيز نفوذه ومصالحه في الشرق الاوسط ، على حين سعى العراق إلى التخلص من التبعية الغربية التي قيدت سياسته الخارجية والاقتصادية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 .

(1) زورق دورية : هو عبارة عن قطع بحرية صغيرة مصممة للقيام بمهام الدورية في المياه الإقليمية وخارجها بهدف حماية ومراقبة المناطق الساحلية والبحرية الخاضعة لسيادة الدولة ، ويختلف زورق الدورية عن زورق الهجوم من حيث السرعة والتسليح ، ولزوارق الدورية عدة أنواع منها زورق الدورية الكبير وزورق الدورية الساحلية وزورق الهجوم السريع . ينظر : حازم حسن العلي ، الأسلحة البحرية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987 ، ص 121 - 124 .

(2) K.R. Singh , The Persian Gulf : Arms and Arms Control , The Strategic and Defense Center , Canberra , 1981 , P. 42 .

(3) The Washington Post , (Washington) , 29 January , 1959.

تلقي العراق في كانون الاول 1958 شحنة كبيرة من الأسلحة السوفيتية تضمنت طائرات مقاتلة نوع (ميغ) (MiG) من طراز (MiG-15) (1) و (MiG-17) (2) و (MiG-21) (3) ، فضلاً عن عدد من الطائرات التجارية والمروحيات (4) ، وفي السياق ذاته أحدثت صفقات الأسلحة السوفيتية اثراً ملموساً في الشارع العراقي و قوبلت بارتياح شعبي واسع إذ ارتبطت تلك الاسلحة بالقوة التسليحية المتنامية للجيش العراقي وبمرور الوقت صار العراق أحد ابرز مستوردي الأسلحة السوفيتية في المنطقة (5) ، ولضمان استيعاب التكنولوجيا العسكرية الجديدة استقدمت الحكومة العراقية عدداً كبيراً من الخبراء والاستشاريين والفنيين العسكريين السوفييت ، وخلال عامي 1958-1959 تجاوز عدد هؤلاء الخبراء اكثر من مئة شخص ، وبخاصة الخبراء والمتخصصين في مجال القوة الجوية ، وذلك لمواكبة التوسع في التسليح وتطوير القدرات الجوية للعراق (6) .

جرت مباحثات بين الحكومتين العراقية والسوفيتية في شباط 1959 تمحورت حول تزويد الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات العسكرية ، وخلال تلك المباحثات تعهد الجانب السوفيتي بتقديم

(1) الطائرة (MiG-15) : هي طائرة مقاتلة سوفيتية ، حلفت لأول مرة عام 1947 ودخلت الخدمة في عام 1949 ، وتحتوي على محركاً توربينياً تم تطويره في الاتحاد السوفيتي ، ويبلغ طولها 10 امتار وباع الجناحين 10 امتار ، تبلغ سرعتها القصوى 1.075 كم/ساعة بمدى يصل إلى 1.200 كم ، يتم تسليحها بمدفع رشاش عيار (37 ملم) و مدفعين رشاشين عيار (23 ملم) ، ويمكنها أيضاً حمل قنابل خفيفة أو صواريخ جو-ارض . ينظر : Bill Sweetman, Concise Guide To Soviet Military Aircraft, Temple Press, London, 1984, P.71

(2) الطائرة (MiG-17) : هي طائرة سوفيتية هجومية مقاتلة بمقعد واحد وهي من اكثر الطائرات السوفيتية مبيعاً في خمسينيات القرن الماضي ، وتأتي بمحرك نفاث واحد وسرعتها 1145 كم/ساعة بمدى قتالي يصل إلى 500 كم ، ويتم تسليحها بمدفع رشاش عيار (37 ملم) ومدفعين رشاش عيار (23 ملم) ، فضلاً عن أربعة اوعية من الصواريخ غير المسيرة أو (500 كغم) من القنابل يتم تثبيتها تحت الجناحين ، و حلفت الطائرة لأول مرة عام 1954 . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 198 ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 79.

(3) الطائرة (MiG-21) : هي طائرة مقاتلة اعتراضية سوفيتية الصنع بمقعد واحد وبمحرك نفاث واحد وسرعتها القصوى 2230 كم/ساعة ، وتعد من انجح الطائرات المقاتلة السوفيتية التي تم تحسينها وأكثرها مبيعاً آنذاك ، ويتم تسليحها وتجهيزها بمدفع رشاش عيار (23 ملم) مزدوج السبطانة وأربعة مقذوفات (جو- جو) مسيرة ، كما يمكن وضع اوعية صواريخ غير مسيرة بدلاً عن تلك المقذوفات بسعة 16 صاروخ عيار (57 ملم) لاستخدامها للهجوم الأرضي ، وهي ذات مدى قتالي مقداره (500 كم) ، وكان اول طيران لها عام 1955 . ينظر : مجلة الحرس الوطني ، (الرياض) ، العدد 79 ، السنة 1989 ، ص 41 ؛ صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 202 .

(4) The New York Times , (New York) , 4 December , 1958.

(5) مجلة أسرار ، (بغداد) ، العدد 11 ، السنة 2017 ، ص 13.

(6) Kenneth M. Pollack , Arabs at War : Military Effectiveness , 1948–1991 , University of Nebraska Press , 2002 , P.P.156-157 ؛ Chicago Tribune , (Chicago) , 29 March , 1959.

المساعدة الفنية وتجهيز القوة الجوية العراقية بالطائرات المقاتلة والهجومية الحديثة<sup>(1)</sup> ، وبناءً على تلك التفاهات وقعت الحكومة العراقية عقداً مع الاتحاد السوفيتي لاستيراد (62) طائرة قتالية وبسرعات تفوق سرعة الصوت بقيمة اجمالية بلغت (98) مليون دولار ، إذ تضمن العقد مجموعة متنوعة من الطائرات القتالية المتطورة آنذاك ، من بينها (16) طائرة من طراز (MiG-19) ، والتي كانت تعد من احدث المقاتلات السوفيتية في ذلك الوقت ، فضلاً عن (19) طائرة من طراز (MiG-15) ، و (17) طائرة من طراز (MiG-17) ، كما شمل العقد ايضاً (10) طائرات تدريب من طراز (MiG-15 UTI)<sup>(2)</sup> التي صُممت لتدريب الطيارين العراقيين على تشغيل المقاتلات السوفيتية الجديدة<sup>(3)</sup> ، ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن ذلك العقد لم يكن مجرد صفقة تسليح تقليدية ، بل مثل خطوة كبيرة نحو تعزيز التعاون العسكري بين العراق والاتحاد السوفيتي إذ ساهم هذا التعاون في تسريع عملية تحديث الجيش العراقي لاسيما في مجال القوة الجوية ، ومن جانب آخر عزز من مكانة العراق كأحد ابرز حلفاء السوفييت في المنطقة .

كان العراق آنذاك يدرس إمكانية التحول من الاعتماد على الطائرات المقاتلة البريطانية من طراز (هوكر هنتر) (Hawker Hunter) إلى الطائرات السوفيتية من طراز (ميغ) (MiG) لتعزيز قدراته العسكرية الجوية ، إذ جاء ذلك التوجه ضمن اطار استراتيجية أوسع لتقليل الاعتماد على المعدات الغربية والتوجه نحو التعاون مع الاتحاد السوفيتي في مجالات التسليح<sup>(4)</sup> ، وفي اوائل عام 1959 أُخذت خطوة عملية في ذلك الاتجاه من خلال اعادة تسليح السرب الخامس للقوة الجوية العراقية وتجهيزه بالكامل بطائرات (MiG-17) السوفيتية إذ كانت تلك الطائرات تتميز بأدائها العالي في القتال الجوي وقدرتها على تنفيذ المهام القتالية بفعالية مما جعلها خياراً مفضلاً لدى العديد من الدول الحليفة للاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت<sup>(5)</sup> ، ومما سبق يتضح أن ذلك التحول في سياسة

(1) Протокольная запись беседы. Прием Н.С. Хрущевым правительственной делегации Иракской Республики. 26 февраля 1959 г, Президиум ЦК КПСС. 1954-1964. Черновые протокольные записи заседаний. Стенограммы. Постановления. В 3 т. Т. 3. Постановления. 1959-1964.

(2) الطائرة (MiG-15 UTI) : هي نسخة تدريبية ذات مقعدين من الطائرة السوفيتية (MiG-15) وتم تصميمها لتدريب الطيارين على الطيران بالطائرات النفاثة ، وهي طائرة غير مسلحة . ينظر :

Bill Sweetman, Op.Cit, P.71.

(3) احمد علي سبع الربيعي ، القوة الجوية ودورها في الاحداث العراقية والعربية 1958-1968 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2021 ، ص ص 108-109 .

(4) The Washington Post , (Washington) , 4 February , 1959.

(5) وزارة الدفاع العراقية ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 149 .

التسليح لم يكن مجرد قرار فني أو عسكري ، بل كان يعكس تغيرات اعمق في السياسة الخارجية للعراق بعد قيام النظام الجمهوري ، إذ سعى النظام السياسي إلى تعزيز علاقاته مع الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي ، وهو ما انعكس بشكل مباشر على نوعية تسليح الجيش العراقي ومستواه .

كان الجيش العراقي مطلع عام 1959 يتألف من خمس فرق عسكرية ، و تم تجهيز الفرقة الخامسة الجديدة بالأسلحة السوفيتية التي كانت تتدفق على العراق بشكل مستمر ، وجاء ذلك التحول في الاعتماد على السلاح السوفيتي في سياق جهود الحكومة العراقية لتحديث قواتها المسلحة ، وفي الثاني من آذار 1959 ادلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بتصريح مهم عكس توجهات العراق الجديدة فيما يخص استقلالية قراره في مجال التسليح ، إذ قال بذلك الخصوص ما نصه : (( لقد فاتحنا دولاً كثيرة للحصول على الأسلحة ... اننا نشترى بالمبالغ والثروة التي تؤمن من هذا البلد ، اننا نشترى بتعب اليمين وبعرق الجبين كما يقولون ولسنا بحاجة بعد اليوم إلى الاستجداء ، لقد ضمنا لهذا الجيش أسلحة قوية ، متينة ، حديثة واصبحنا نتمكن من تأمين ما نريد ومن التعاون مع أية دولة كانت اجنبية ام عربية على أساس المنافع المتبادلة )) (1) ، ومن خلال ذلك التصريح يتضح أن عبد الكريم قاسم عبر عن فهمه العميق لسياسة الدول الغربية التي اتسمت بالتردد والمماطلة في مسألة تسليح الجيش العراقي إذ اراد من خلال تصريحه ارسال رسالة قوية إلى تلك الدول مفادها أن العراق لم يعد يعتمد على القوى الغربية بوصفها مصدراً وحيداً للأسلحة ، بل صار قادراً على تأمين احتياجاته العسكرية عبر التعاون مع دول أخرى مثل الاتحاد السوفيتي علاوة على ذلك عكس التصريح رؤيته الطموحة لتعزيز استقلالية العراق في صنع قراراته الاستراتيجية ، لاسيما في مجال الدفاع ، كما كان بمثابة ورقة ضغط على الدول الغربية لدفعها إلى التعامل بمرونة اكبر في مسألة توريد الأسلحة وقطع الغيار إلى العراق .

عقد الاتحاد السوفيتي مع الحكومة العراقية في السادس عشر من آذار 1959 اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي التي شملت تقديم قرض مالي مقداره (550) مليون روبل (2) ، (يعادل الروبل الواحد 0,222,168 غرام من الذهب الخالص) ، وخصص لشراء المعدات الصناعية من الاتحاد السوفيتي وبفائدة سنوية مقدارها (2.5%) يتم تسديدها بالدينار العراقي ، (يعادل الدينار العراقي الواحد

(1) الجمهورية العراقية ، مبادئ ثورة 14 تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ، مطبعة الحكومة ، 1959 ، ص 27 .

(2) أ. أ. اداميشين وآخرون ، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي 1945-1976 ، ج 2 ، دار التقدم ، موسكو ، 1980 ، ص 401 .



2,488,28 غرام من الذهب الخالص) ، ولمدة سبع سنوات ويسدد القرض من قبل الحكومة العراقية مع الفائدة المترتبة عليه وتقيد المبالغ القابلة بالدينار العراقي في حساب خاص يفتحه البنك المركزي العراقي بأسم دولة الاتحاد السوفيتي ، ويجري تحويل الروبلات إلى الدينار العراقية على أساس مقدار الذهب في كلتا العملتين يوم التسديد ، وعند تحويل الدينار العراقية إلى أية عملة قابلة للتحويل يجري تقييمها بتلك العملة على أساس مقدار الذهب في كل يوم منهما يوم التحويل<sup>(1)</sup> ، و جاء في مقدمة الاتفاقية : ((أن هذه الاتفاقية جاءت استناداً إلى العلاقات الودية القائمة بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي ورغبة كل منهما في تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني القائم على مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام التام للسيادة والكرامة الوطنية لكلا البلدين ...)) ، كما نصت الاتفاقية في حال قُلت نفقات تنفيذ الاتفاقية عن المبلغ المذكور فإن الاتحاد السوفيتي يتعهد بتنفيذ مشاريع إضافية بعد الاتفاق مع الحكومة العراقية ، وفي حال زيادة القرض فيسدد العراق المبلغ الزائد ببضائع عراقية<sup>(2)</sup> .

أعلن العراق انسحابه من ميثاق بغداد في الرابع والعشرين من آذار 1959<sup>(3)</sup> ، وعُدَّ قرار الانسحاب تحولاً استراتيجياً في السياسة الإقليمية ، إذ مثل زوالاً للخطر الغربي الذي هدد المصالح السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط ، كما ساهم في تعزيز نفوذ الاتحاد السوفيتي في العراق ، وزيادة فرص الحزب الشيوعي العراقي في تعزيز وجوده داخل البلاد<sup>(4)</sup> ، و تزامن ذلك الحدث مع اعلان الاتحاد السوفيتي استعداده لتقديم مبلغ مقداره (137) مليون دولار لدعم التنمية الاقتصادية والفنية في العراق ، إذ عكس ذلك العرض السخي رغبة السوفييت في تعزيز التعاون مع العراق في اطار سياستهم لإثبات النفوذ وتعزيز العلاقات مع الدول الناشئة في المنطقة<sup>(5)</sup> ، علاوة على ذلك شكل انسحاب العراق من ميثاق بغداد ضربة موجعة للوجود الاستعماري ، بما في ذلك القواعد العسكرية في الحبانية وبغداد ، مما ساهم في تقليص التواجد العسكري الغربي في المنطقة ، وفي الاطار نفسه قدم الاتحاد السوفيتي وممثلو دول ألمانيا الديمقراطية وهنغاريا وبولندا ، التهاني للزعيم عبد الكريم

(1) د.ك.و. ، مجلس السيادة ، الملفة المرقمة 411\325 ، الاتفاقيات بين العراق ودول العالم ، ص ص 99 - 100 .

(2) صحيفة الوقائع العراقية ، العدد 147 ، 29 آذار 1959 .

(3) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، العدد 127 ، 25 آذار 1959 .

(4) محمد جميل إبراهيم الشيلخي ، العلاقات العراقية - الروسية في عقد التسعينات ، أطروحة دكتوراه ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، 2002 ، ص 24 .

(5) Gary M. Boutz , Kenneth H. Williams , U.S. Relations With Iraq From The Mandate To Operation Iraqi Freedom , Air Force History And Museums Program , Washington , P. 25 .

قاسم بمناسبة انسحاب العراق من ذلك الميثاق ، وهو ما عكس دعمهم واعترافهم بالقرار العراقي الذي شكل خطوة هامة نحو تعزيز الاستقلال الوطني وتقليل النفوذ الغربي في المنطقة (1) .

وصلت إلى العراق في الثامن والعشرين من آذار 1959 ، وبعد أيام قليلة من انسحاب العراق من ميثاق بغداد شحنات من الأسلحة تضم (34) دبابة حديثة الصنع ، مما رفع إجمالي عدد الدبابات السوفيتية في العراق إلى (150) دبابة ، كان (100) دبابة منها نوع (T-34) الاقدم ، و (50) من نوع (T-54) الاحدث ، فضلاً عن عدد من المدافع السوفيتية كما رافق الشحنات فريق من الفنيين العسكريين السوفييت لتقديم الدعم الفني والتدريب اللازم للجيش العراقي ، وفي السياق نفسه صرح مسؤول عراقي بأن العراق قد يمتلك في المستقبل اسلحة نووية بدعم الاتحاد السوفيتي (2) ، و قبل ذلك التصريح بالدهشة والتشكيك من الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية كما أفادت بذلك صحيفة (نيويورك تايمز) الامريكية (3) ، ويبدو أن ذلك التصريح زاد من توتر الأوضاع الدولية واثار القلق بشأن التوسع المحتمل للنفوذ السوفيتي في المنطقة مما اسهم في تعميق الانقسامات بين القوى الكبرى في ذلك الوقت .

اجتمع عبد الكريم قاسم في السادس عشر من حزيران 1959 مع عدد من ضباط الجيش والشرطة ، و أشار إلى التغيير الكبير الذي طرأ على تسليح الجيش العراقي قائلاً : ((أن الأسلحة التي وصلت ، هي بين ايديكم أسلحة قوية ونحن نواصل السعي لجلب المزيد منها واحسن منها ، وقريباً ستكون معظم الأسلحة أو تسليح معظم قطعات الجيش بالأسلحة الحربية ... وسوف تكون لدينا الطائرات الحديثة ايضاً من القاصفة والمقاتلات وطائرات المواصلات والناقلات وكل هذه الأسلحة والطائرات لم تكونوا تحلمون بها في الماضي ... )) (4) ، ومن خلال ذلك التصريح اكد عبد الكريم قاسم التزامه بتحديث تسليح الجيش العراقي وتعزيز قدراته العسكرية مشيراً إلى أن تلك الأسلحة والطائرات المتطورة ستشكل نقلة نوعية في القوة العسكرية للعراق كما اظهر التزام الحكومة العراقية بالاستمرار في تحسين قواتها المسلحة وتجهيزها بأحدث المعدات المتاحة وذلك في اطار استراتيجيتها لتعزيز قدراتها الدفاعية .

(1) صالح عباس ناصر الطائي ، انسحاب العراق من حلف بغداد عام 1959 دراسة تحليلية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، المجلد 27 ، العدد 6 ، السنة 2019 ، ص 264 .

(2) Chicago Tribune , (Chicago) , 26 June, 1959.

(3) The New York Times , (New York) , 26 June, 1959 .

(4) الجمهورية العراقية ، مبادئ ثورة 14 تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ، مطبعة الحكومة ، 1959 ، ص 28-29.

وقع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في الثلاثين من أيلول 1959 اتفاقية التعاون لاستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية (1) مع سفير الاتحاد السوفيتي في بغداد (2) إذ جرى الاتفاق على انشاء مفاعل نووي للأبحاث عرف بـ (مفاعل 14 تموز) والذي يعمل بطاقة ابتدائية مقدارها (2 ميغا واط ذري) (3) ، و كان الهدف من ذلك المفاعل الاستفادة منه في المجالات الصناعية و الطبية والزراعية فضلاً عن أهميته في النواحي العسكرية (4) والسياسية (5) كما تضمن الاتفاق ارسال (375) طالباً عراقياً إلى موسكو لدراسة النظم والبرامج والتكنولوجيا الذرية والنووية الحديثة (6).

ذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) الامريكية في العاشر من تشرين الثاني 1959 بأن ميناء البصرة في العراق شهد تفريغ شحنة كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية قادمة من الاتحاد السوفيتي التي وصلت على متن خمسة عشر سفينة سوفيتية واكثر من مائة طائرة نقل عسكرية وتضمنت كميات كبيرة من الأسلحة المختلفة والمعدات العسكرية ، وكان من بينها طائرات نفثة ومركبات دفع رباعي نوع (BTR-152) ، واسلحة ثقيلة فضلاً عن كميات كبيرة من الذخيرة ، كما رافق تلك الشحنة عدد من المستشارين السوفييت لتقديم الدعم الفني والتدريب على استخدام تلك المعدات (7) ، وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني 1959 وصلت إلى ميناء البصرة سفينة سوفيتية

- 
- (1) كان مجلس الوزراء قد صادق في الثالث من كانون الثاني 1959 على تشكيل لجنة الطاقة الذرية للأغراض السلمية . ينظر : صحيفة الوقائع العراقية ، العدد 110 ، 15 كانون الثاني 1959.
- (2) الجمهورية العراقية ، مبادئ ثورة 14 تموز في خطاب ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم ، ج 2 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1960 ، ص 79.
- (3) همام عبد الخالق عبد الغفور و عبد الحلیم إبراهيم الحجاج ، استراتيجیة البرنامج النووي في العراق في اطار سياسات العلم والتكنولوجيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص 49 .
- (4) تتميز استخدامات الطاقة النووية في الجانب العسكري بطبيعة تأثيرها التدميري الواسع ، على عكس أسلحة الحرب التقليدية كالقنابل واعتدة الأسلحة الخفيفة ، ونظراً لطبيعة هذه الأسلحة ولطبيعة العواطف البشرية التي قد تؤدي إلى استخدامها غير المنطقي فإن القرار النهائي لهذا يخضع للسيطرة السياسية وليس لقادة الجيش ، وقد استخدمت الأسلحة النووية مرتين في التاريخ ، في هيروشيما وناكازاكي ، ولا تقتصر قابلية انتاج الأسلحة النووية على القوى العظمى فقط ، بل هناك كثير من البلدان التي لها إمكانية في انتاج الأسلحة النووية . ينظر : إل . دبليو . مكنوث ، الأسلحة النووية وتأثيراتها ، ترجمة سعد فرج عبد المسيح ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1988 ، ص 17.
- (5) نوري عبد الحميد العاني و علاء جاسم محمد الحربي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 473 .
- (6) تجدر الإشارة إلى أن تاريخ البرنامج النووي العراقي يعود إلى عام 1956 حينما تشكلت لجنة الطاقة الذرية العراقية بعد قيام لجنة الطاقة الذرية الامريكية بإهداء الدولة العراقية مفاعلاً نووياً للأبحاث بقدره (5 ميغا واط) وقد تم شحن المفاعل إلى العراق غير أن قيام النظام الجمهوري في 14 تموز 1958 قد حال دون اكماله ، إذ عدت الولايات المتحدة الامريكية العراق بلداً غير مستقر ، وعلى أساس ذلك أعطي المفاعل النووي إلى ايران . للمزيد من التفاصيل ينظر : علاء محمود التميمي ، الاثير النووي قصة القنبلة النووية العراقية ، أي - كتب للنشر ، لندن ، 2019 ، ص ص 31-32.

(7) The New York Times , (New York) , 10 November , 1959.

تحمل شحنة من المعدات العسكرية تضمنت ثلاث زوارق طوربيد<sup>(1)</sup> فضلاً عن ثلاث غواصات مطاردة و (12) زورق دورية طوربيد نوع (P-6) ، وذلك في اطار اتفاقية بين الجانبين لتطوير القوات النهرية العراقية وتسليحها<sup>(2)</sup> ، وفي السياق ذاته وقعت الحكومة العراقية مع الجانب السوفيتي اتفاقية لتعزيز مشاريع الصناعة الدفاعية ، لاسيما في مجال الدفاعات الجوية المضادة للطائرات ، ووقعت الاتفاقية في الثاني والعشرين من كانون الاول 1959<sup>(3)</sup> ، واسفرت عن ابرام صفقة تسليحية بين الطرفين بقيمة (50) مليون جنيه إسترليني لشراء منظومات دفاع جوي نوع (S-75 Dvina) ، كما الصفقة شملت شراء خمسة عشر طائرة تدريب نوع (Yakovlev) طراز (Yak-11)<sup>(4)</sup> و عدد من المركبات المصفحة مع تجهيزات عسكرية أخرى علاوة على ذلك تم الاتفاق على صفقة أخرى بقيمة (20) مليون جنيه إسترليني تضمنت شراء (250) مدمرة دبابات نوع (SU-100)<sup>(5)</sup> ، مع معدات عسكرية اضافية ، كما زود الاتحاد السوفيتي الجيش العراقي بقاعدة اطلاق صواريخ فضلاً عن طائرات (Tupolev) من طراز (Tu-16) ، وهي طائرة قاذفة قنابل تتميز بقدرتها على الطيران لمسافات طويلة وتسمى بطائرة (باجر) (Badger) احياناً<sup>(6)</sup> .

عزمت الحكومة العراقية في أواخر عام 1959 على تنفيذ خطة لتحديث وتغيير تسليح السرب الخامس من القوة الجوية وذلك عن طريق استبدال طائراته بطائرات حديثة من طراز (MiG-17) إذ كانت تلك الخطوة جزءاً من جهود الحكومة لتعزيز قدرات سلاح الجو وتحديث معداته كما نُقلت طائرات (MiG-15) الاقدم إلى كلية القوة الجوية لاستخدامها في برامج التدريب بهدف تدريب

(1) زورق طوربيد : هو زورق بحريّ صغير وسريع صمم خصيصاً ليكون مسلحاً بصواريخ الطوربيد بهدف مواجهة البوارج والسفن الكبيرة ، تم استخدامه في نطاق واسع خلال الحرب العالمية الثانية حيث اثبتت هذه الزوارق فاعليتها في اغراق السفن الكبيرة ، يتراوح طول زوارق الطوربيد بين (15-30) متر ، وتبلغ سرعتها القصوى بين (30-50) عقدة بحرية ، ويتم تسليحها بقاذفات الطوربيد و المدافع الرشاشة والصواريخ المضادة للسفن . ينظر :

Charles W. Domville-Fife , Submarines , Mines and Torpedoes in the War , Hodder and Stoughton , Toronto , 2016 , P.160.

(2) The Washington Post , (Washington) , 3 December , 1959.

(3) صحيفة الوقائع العراقية ، العدد 278 ، 27 كانون الأول 1959 .

(4) الطائرة (Yak-11) : طائرة تدريب عسكرية سوفيتية الصنع ، تم انتاجها في أواخر اربعينيات القرن الماضي ، تتميز بتصميمها الانسيابي وجناح منخفض ومقصورة طيران مزدوجة تسهل تدريب الطيارين ، وتحتوي على محرك واحد بقوة (700 حصان) وتبلغ سرعتها القصوى 460 كم/ساعة بمدى يصل إلى 1250 كم . ينظر :

Bill Sweetman, Op.Cit, P.75.

(5) مدمرة دبابات (SU-100) : مدفع ذاتي الحركة سوفيتي الصنع وهو على شكل دبابة ، ويتم تسليحها بمدفع عيار (100 ملم) ، ويبلغ سمك الدروع (75 ملم) وسرعتها القصوى 48 كم/ساعة . ينظر :

John Milsom, Op.Cit, P.146.

(6) وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج17 ، ص80 ؛ قيس جعيول مسافر الشحماني ، المصدر السابق ، ص 56 .

الطيارين الجديد وتطوير مهاراتهم على الطائرات النفاثة ، وفي مطلع عام 1960 شهدت القوة الجوية مزيداً من عمليات إعادة التسليح إذ جُهِز السرب الثاني بطائرات سميتية<sup>(1)</sup> من طراز (Mi-4)<sup>(2)</sup> التي كان لها دورٌ مهمٌ في عمليات النقل الجوي والامداد والدعم الميداني ، كما تم تسليح السرب الثامن بطائرات قاذفة من طراز (Ilyushin-28) التي اضافت قيمة استراتيجية للقوة الجوية العراقية ؛ لما لها من قدرة على قصف الأهداف الأرضية بدقة وتنفيذ المهام الاستطلاعية ، اما السرب الثالث فقد جُهِز بطائرات النقل نوع (Antonov) من طراز (A.N-12)<sup>(3)</sup> التي تتميز بقدرتها الكبيرة على حمل الجنود والمعدات العسكرية الثقيلة إذ ساهمت تلك الطائرات في تعزيز قدرات النقل الجوي للقوات العراقية مما مكنها من تنفيذ عمليات نقل سريعة وفعالة للعتاد والافراد عبر مسافات طويلة<sup>(4)</sup> ، ومن خلال تحليل تلك التطورات يظهر أن الحكومة العراقية كانت تسعى إلى بناء قوة جوية متكاملة ومتطورة لتحسين القدرات الدفاعية والهجومية للعراق فضلاً عن تمكين الجيش من التعامل مع التحديات المستقبلية الداخلية والخارجية بكفاءة عالية .

احتلت نفقات تسليح الجيش العراقي الأولوية في مجال الانفاق في ميزانية عام 1960 ، وذلك ايماناً من الحكومة بضرورة تقويته وضمان جاهزيته لمواجهة أي تهديدات وذلك في اطار سياسة الحياد التي انتهجها العراق آنذاك إذ بلغت ميزانية وزارة الدفاع لعام 1960 مبلغاً مقداره (36,534,800) دينار عراقي من اجمالي ميزانية الدولة التي قدرت بـ (115,267,911) دينار عراقي ما يعني أن وزارة الدفاع استحوذت على نسبة تزيد على (29%) من اجمالي ميزانية

(1) الطائرات السميتية : شكلت الطائرات السميتية صنفاً قتالياً أساسياً و دوراً مهماً في تقديم الاسناد الناري للقوات البرية فضلاً عن قيامها بالقتال الجوي تجاه طائرات العدو ، كما لها أهمية كبيرة في مجالات متعددة كالمراقبة والاستطلاع والبحث والإنقاذ . ينظر : حارث لطفي الوفي ، الحرب البرية الجوية عام 2000 ، سلسلة بحوث عسكرية (38) ، مديرية التطوير القتالي ، المطابع العسكرية ، بغداد ، 1989 ، ص 153 ؛ هاني محمود شهاب ، قيمة الطائرات السميتية في الحرب الحديثة ، المجلة العسكرية ، (بغداد) ، العدد الأول ، كانون الثاني 1980 ، ص ص 149-153.

(2) الطائرة (Mi-4) : هي طائرة سميتية متوسطة للنقل والوصول ، تحتوي على محركين وسرعتها 260 كم/ساعة بمدى قتالي 500 كم ، تتسلح تلك الطائرة برشاشة عيار (12,7 ملم) و ستة اوعية صواريخ تحتوي على 192 صاروخاً غير مسير لضرب الأهداف الأرضية ، فضلاً عن أربعة مقذوفات مسيرة لمقاتلة الدروع ، وتعد من اكثر السميتيات السوفيتية انتشاراً في العالم . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 178 .

(3) الطائرة (An-12) : هي طائرة نقل ضخمة ذات جناح واحد ومزودة بأربع محركات توربينية سرعتها 240 ميل/ساعة وتستطيع حمل 15 طن من الحمولات المختلفة كنقل المظليين والجنود والمعدات العسكرية ومدائها 3000 كم . ينظر : وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج17 ، ص 80 .

(4) علوان حسون العبوسي ، المصدر السابق ، ص 58 .

الدولة (1) ، وعكست تلك النسبة الكبيرة التوجه الاستراتيجي الذي وضع القدرات العسكرية في مقدمة اولويات الانفاق ، وذلك بهدف تحديث الجيش وتسليحه عبر شراء معدات عسكرية متطورة ، إلى جانب تعزيز البنية التحتية للجيش وتطوير قدراته برأ وجواً وبحراً علاوة على تمويل برامج التدريب العسكري .

أبرم العراق مع الاتحاد السوفيتي مطلع عام 1960 صفقة لشراء طائرات خاصة بالسرب الثاني من الطائرات المروحية ، وذلك في اطار تعزيز قدرات سلاح الجو العراقي ، كما زود الاتحاد السوفيتي العراق بطائرات (إليوشن) من طراز (II-28) ، فضلاً عن عدد من الطائرات السمتية من طراز (Mi-1) (2) كما شملت الصفقة تزويد العراق بطائرات نقل نوع (Antonov) ، ومن جانب آخر تقدمت رئاسة اركان الجيش العراقي في مطلع شباط من العام نفسه بطلب إلى الاتحاد السوفيتي لتزويد القوة البحرية بمدفعية ساحلية عيار (130 ملم) غير أن الجانب السوفيتي رفض الطلب ، مبرراً بأن ذلك النوع من المدفعية صار قديماً وتم إيقاف استخدامه واستُبدل بتكنولوجيا احدث ، وهي الصواريخ الساحلية (3) .

ومن خلال ذلك الرفض يمكن القول أن السوفييت اظهروا حرصهم على تزويد العراق بأسلحة حديثة ومتطورة تتماشى مع احدث التقنيات في مجال الدفاع ، وعلى النقيض من ذلك كانت بريطانيا لاتزال تزود العراق بأسلحة قديمة نسبياً مما جعل الاتحاد السوفيتي يظهر شريكاً اكثر فاعلية وحدثة في مجال التسليح ، ومن جانب آخر بدا واضحاً أن الاتحاد السوفيتي كان يسعى من خلال تلك الصفقات إلى تحقيق هدفين أساسيين ، الأول هو توسيع نفوذه في المنطقة عبر توطيد علاقاته العسكرية مع العراق الذي كان يُعد في ذلك الوقت دولة محورية في الشرق الأوسط ، والثاني هو تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية .

(1) د.ك.و. ، ملفه مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1960 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 73 ، ص 76 .

(2) الطائرة (Mi-1) : طائرة مروحية سوفيتية خفيفة متعددة الاستخدامات ، دخلت الخدمة عام 1948 وهي مصممة لمهام الاستطلاع والنقل الخفيف والاسعاف الجوي والتدريب ، تبلغ سرعتها القصوى حوالي 185 كم/ساعة بمدى طيران يصل إلى 430 كم . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 63 .

(3) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 21 ، ص 86 .

وَقَّعت الحكومة العراقية مع الاتحاد السوفيتي في الخامس من شباط 1960 اتفاقية لتزويد الجيش العراقي بالأسلحة والمواد الفنية (1) ، وتضمنت تزويد الجيش بـ (31) طائرة متعددة الاستخدامات ، تسع منها طائرات مروحية من طراز (Mi-4) ، و (14) طائرة نقل من طراز (AN-2) (2) ، و ثمان طائرات نقل أخرى من طراز (AN-12) (3) ، أما في مجال الاسلحة البحرية حصل العراق على (12) زورق طوربيد من طراز (183) فضلاً عن ثلاث سفن مقاومة للغواصات مع عدد من الزوارق الاخرى المساعدة لأغراض النقل علاوة على زورق كبير لجمع الطوربيد ، وعجلة لنقل الطوربيد للقاعدة البحرية ، كما جهزت القاعدة البحرية العراقية بـ (36) طوربيد قتال من النوعين (39) (4) و (53) (5) ، وفي السابع من آذار 1960 طلبت وزارة الدفاع تعزيزات إضافية من السوفييت شملت (12) زورق طوربيد من طراز (183) (6) ، وثلاث سفن مضادة للغواصات من طراز (201) (7) ، وعدد من زوارق خاصة صغيرة ، فضلاً عن تجهيزات بحرية مختلفة واعتدة ومواد احتياطية متنوعة (8) ، ومن خلال ما تقدم يتضح أن الحكومة العراقية سعت لتعزيز قدراتها العسكرية بشكل كامل ، فبعد أن ضمنت تطور القوة الجوية العراقية عبر رفدها بطائرات حديثة ومتطورة ، اتجهت نحو بناء قوة بحرية في الخليج العربي لحماية السواحل العراقية وتعزيز مكانة

(1) د.ك.و. ، مجلس السيادة ، الملف المرقمة 411/325 ، الاتفاقيات بين العراق ودول العالم ، ص ص 53 - 55.  
(2) الطائرة (AN-2) : هي طائرة نقل ذات جناحين مزودة بمحرك واحد وسرعتها 150 ميل في الساعة وتستطيع نقل 10 اشخاص ، وتستخدم لاختبارات المظليين . ينظر : وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 80.

(3) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص 110-111.

(4) طوربيد (39) : هو طوربيد قتال سوفيتي تم تطويره في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي ، وهو مضاد للسفن السطحية ويبلغ طوله 7 امتار بمدى يصل إلى حوالي (10-12) كم بسرعة (30-40) عقدة ، ويحمل رأساً حريبياً بوزن 300 كغم ، ويعمل على وقود سائل مزيج بين من الكيروسين والاكسجين لضمان الدفع ، وكان هذا الطوربيد يعتمد على توجيه مباشر دون أنظمة توجيه متقدمة مثل التوجيه الصوتي أو السونار . ينظر :

Jürg Meister, Soviet Warships Of The Second World War, Macdonald And Jane's, London, 1993, P.72.

(5) طوربيد (53) : هو طوربيد سوفيتي تم تطويره في خمسينيات القرن الماضي ، ويعد من الطوربيدات الهجومية وتم تصميمه لمهاجمة السفن السطحية مثل حاملات الطائرات والطرادات ، ويبلغ طوله (7.5) متر ، وقطره (533 ملم) ، ويبلغ مدى الطوربيد 19 كم بسرعة 45 عقدة ، ويعتمد على التوجيه النشط باستخدام السونار (الصوتي) أو تتبع الأثر الحركي للسفن (الفقاعات) ، ويحمل رأساً تفجيرياً بوزن يصل إلى 450 كغم . ينظر : Ibid, P.P.72-73.  
(6) زورق طوربيد (183) : هو زورق طوربيد سريع مسلح بطوربيد من عيار (533ملم) ، تصل سرعته إلى 81 كم/ساعة ، وغد بذلك اسرع الزوارق آنذاك ، يبلغ طوله 25 متر وعرضه 6 امتار ، ويتسلح بطوربيدان نوع (53) ومدفعان مضادان للطائرات عيار (25 ملم) . ينظر : Ibid, P.213.

(7) سفينة (201) : هي سفينة سوفيتية مضادة للغواصات ، كما يتم استخدامها في مهام حراسة السواحل والدوريات ، يبلغ طولها 45 متر وعرضها 7 امتار ، وسرعتها تصل إلى 25 عقدة (46كم/ساعة) ، وهي مسلحة بمدافع خفيفة مضادة للطائرات و طوربيدات مضادة للغواصات ، ويتألف طاقمها عادة من حوالي 40-50 بحاراً . ينظر : Ibid, P.165.

(8) وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 21 ، ص ص 79 - 87 .

العراق الإقليمية وزيادة قدرته على مواجهة التهديدات البحرية فضلاً عن حماية مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية في مياه الخليج العربي .

زار نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي انستانس ميكويان (Anstans Mecoyn) العراق في الثامن من نيسان 1960 لحضور افتتاح المعرض الصناعي السوفيتي (1) ، إلى جانب ذلك كانت زيارته تهدف إلى محاولة تخفيف حدة التوترات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين العراقيين (2) ، وبذلك الصدد أعربت صحيفة (برافدا) السوفيتية عن املها في أن تسهم زيارة ميكويان في تعزيز علاقات الصداقة بين العراق والاتحاد السوفيتي (3) ، وفي الوقت نفسه قدم الاتحاد السوفيتي قرصاً مالياً مقداره (180) مليون روبل للحكومة العراقية ، مما يعكس الدعم الاقتصادي السوفيتي للعراق (4) فضلاً عن ذلك أرسلت مجموعة من الخبراء العسكريين ضمن اطار اتفاقيات التعاون العسكري لتشخيص نقاط الضعف في المؤسسة العسكرية بشكل عام والقوة الجوية بشكل خاص إذ قام الخبراء السوفييت بنصب تقنيات الرادارات (5) السوفيتية الحديثة ضمن القواعد الجوية العراقية ، كما قاموا

(1) أفتتح معرض الصناعات السوفيتية في بغداد في 10 نيسان 1960 حيث ألقى ميكويان خطاباً في حفل الافتتاح اشار فيه إلى ازدهار الإنتاج الصناعي تحت حكم الاتحاد السوفيتي بتضاعفه بما يزيد عن 40 مرة ، كما أشار أيضاً إلى تطور التجارة وتوسيع التعاون مع البلدان الأخرى ، كما دعا إلى تعزيز علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفيتي والعراق وتحسينها. ينظر : نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، المصدر السابق، ج 2، ص 207.

(2) شاب الفتر العلاقات العراقية – السوفيتية آنذاك بسبب محاولة عبد الكريم قاسم تقويض النشاط الشيوعي في العراق لاسيما بعد احداث عام 1959 في الموصل وكركوك فضلاً عن زيادة الخلافات السياسية بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين ، إذ كان يميل نحو القومية العربية بينما كان الشيوعيون يدعون إلى سياسة اشتراكية ذات طابع عالمي ، و دفعت تلك الظروف لزيارة مكويان لتهدئة الاوضاع إذ مثلت زيارته حدثاً مهماً بوصفها اول زيارة لشخصية سوفيتية رفيعة المستوى إلى الوطن العربي آنذاك . ينظر : المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 100 .

(3) نقلاً عن : عمار فاضل حمزة ، العلاقات العراقية – السوفيتية 1968-1972 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1998 ، ص 18.

(4) المصدر نفسه ، ص 18 .

(5) يمكن استخدام تلك الرادارات لكشف الأهداف الأرضية والجوية المتحركة ، ومن مميزاتا انها لا تتأثر بالظلام والدخان والضباب ، وهناك أنواع من الرادارات منها الرادار النبضي والرادار ذو الموجة المستمرة و رادار المراقبة ارض-جو ، فضلاً عن رادارات المراقبة الأرضية . ينظر : مديرية التطوير القتالي ، مكافحة المراقبة في الميدان بمستوى الوحدة ، سلسلة الثقافة العسكرية العامة (116) ، المطابع العسكرية ، بغداد ، 1987 ، ص ص 34-36 .



بتركيب صواريخ متحركة (أرض - جو) (1) نوع (سام) (SAM) (2) فضلاً عن انشائهم منظومة متكاملة للدفاع الجوي في المواقع المهمة في العراق (3).

شهدت العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي فتوراً ملحوظاً في أواخر عام 1960 و بداية عام 1961 ، غير أن ذلك الفتور لم يصل إلى حد القطيعة التامة بين البلدين (4) ، ففي أيلول 1960 هاجمت إذاعة موسكو صحيفة (الثورة) ، الناطقة باسم الحكومة العراقية ؛ بسبب مواقفها التي وُصفت بأنها معادية للاتحاد السوفيتي ، كما اشارت الإذاعة إلى أن الحكومة العراقية اتخذت إجراءات قاسية ضد الشيوعيين العراقيين ادت إلى اعتقال عدد كبير منهم وزجهم في السجون ، وعلى الرغم من تلك الانتقادات تجنبت وسائل الإعلام السوفيتية توجيه اللوم بشكل مباشر إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ؛ بل نسبوا تلك السياسات إلى التأثيرات اليمينية داخل الحكومة العراقية (5) ، ولعل ذلك الفتور اثر بشكل واضح على التعاون العسكري بين العراق والاتحاد السوفيتي ، إذ لم تُبرم أية صفقات تسليحية جديدة خلال تلك المدة ، ومع ذلك لم يكن ذلك الفتور كافياً لإنهاء العلاقات بين البلدين بشكل كامل ، إذ استمر التواصل الدبلوماسي بينهما ، وان كان بوتيرة اقل مما كان عليه في السابق ، وربما ذلك يشير إلى حرص الجانبين على عدم تصعيد الخلافات إلى مستوى القطيعة التامة حفاظاً على المصالح المشتركة والاعتبارات الاستراتيجية التي كانت تجمعهما .

شهدت القوة الجوية مطلع عام 1961 تطوراً ملحوظاً مع تشكيل السرب التاسع ، وذلك في اطار اتفاقيات التسليح المبرمة بين العراق والاتحاد السوفيتي ، وبموجب تلك الاتفاقيات زُود ذلك السرب بطائرات (MiG-19) التي كانت تُعد من الطائرات الحديثة والمتطورة آنذاك (6) ، ومما سبق يبدو جلياً أن الحكومة العراقية في عهد عبد الكريم قاسم اولت اهتماماً كبيراً بتطوير الجيش العراقي

(1) صواريخ (ارض - جو) : تستخدم هذه الصواريخ لمشاغلة الاهداف الجوية على الارتفاعات الواطئة والمتوسطة والعالية لغرض تكامل الدفاعات واحكام غلق الثغرات في تغطية الارتفاعات ويتراوح مداها بين (11-20) كيلو متر على الارتفاعات المتوسطة والمنخفضة بحسب نوع الصواريخ ، وحوالي (30-40) كيلو متر للارتفاعات العالية . ينظر : لطفي حمدي الدباع ، الدفاع الجوي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987 ، ص 161 .

(2) صاروخ (SAM) : هو من الصواريخ التعبوية الموجهة ، وهي تعمل في مدى اقصر وذات اكتفاء ذاتي ، أي أن لها وسائلها الخاصة من الرادار لاكتشاف الأهداف وتتبعها والتوجيه اليها . ينظر : هلال عبد الرحيم ، القذائف الموجهة في الحرب الحديثة ، مجلة القوة الجوية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، العدد 4 ، السنة 1972 ، ص 116 .

(3) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 112.

(4) Oles M. Smolansky , the soviet Union and the Arab East under Khrushchev , Associated University Presses , 1974 , P .117

(5) جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي ، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في العراق 1958 - 1968 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2012 ، ص ص 156 - 157 .

(6) The Christian Science Monitor , (Boston) , 7 March , 1961.

بصنوفه العسكرية المختلفة ، إلا انها ركزت امكاناتها بشكل خاص على تحديث القوة الجوية العراقية وتطويرها حيث جرى تزويدها بالطائرات الحديثة ، وعكس الاهتمام بتسليح ذلك الصنف العسكري وتحديثه إدراك عبد الكريم قاسم أهمية سلاح الطيران في تحقيق أهدافه الاستراتيجية سواء على صعيد حماية البلاد أم على صعيد تحقيق الطموحات التوسعية ، ومن ابرز تلك الطموحات مسألة ضم الكويت إلى العراق ، ففي الخامس والعشرين من حزيران 1961 عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في وزارة الدفاع اثار فيه موضوع تبعية الكويت إلى العراق بوصفها أراضي عراقية مستنداً إلى أسس تاريخية تثبت أحقية العراق بالأراضي الكويتية<sup>(1)</sup> ، و أدى ذلك الإعلان إلى استقطاب اهتمام المجتمع الدولي إذ عُرضت القضية على مجلس الأمن الدولي لمناقشتها ، وفي سياق الدعم الدولي نال مسعى عبد الكريم قاسم تأييد الاتحاد السوفيتي الذي كان في ذلك الوقت حليفاً استراتيجياً للعراق إذ دعم السوفييت موقف العراق في مجلس الأمن مما عزز موقف الحكومة العراقية وزاد من ثقتها في قدرتها على المطالبة بضم الكويت إلى اراضيها<sup>(2)</sup> .

عقدت الحكومة العراقية اتفاقية تسليح جديدة مع موسكو في الرابع عشر من تشرين الأول 1961 بقيمة (113) مليون دولار امريكي ، و تميزت الاتفاقية بإدراج مجموعة جديدة من الاسلحة الحديثة التي لم يسبق التعاقد عليها في الاتفاقيات السابقة ، إلى جانب تقديم تسهيلات مالية كبيرة من خلال بيع الأسلحة بأقساط ميسرة تمتد إلى عشر سنوات بفائدة مقدارها (2.5٪) إذ احتسبت قيمة الطائرات والدبابات بثلاث قيمتها الفعلية<sup>(3)</sup> ، وتضمنت تلك الاتفاقية توريد (16) طائرة مقاتلة من طراز (MiG-21F)<sup>(4)</sup> التي عُدت من احدث الطائرات السوفيتية وأكثرها تطوراً في ذلك الوقت<sup>(5)</sup> كما شملت الاتفاقية ايضاً استيراد مجموعة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة مثل المسدس

(1) وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، ج 2 ، مطبعة الرواد ، بغداد ، 1961 ، ص ص 24 - 25 ؛ ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1979 ، 352 .

(2) حسن العلوي ، اسوار الطين في عقدة الكويت وايدولوجية الضم ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1990 ، ص ص 80 - 81 .

(3) قدم الاتحاد السوفيتي ايضاً قرضاً بمبلغ يعادل (55) مليون دينار عراقي وفائدة سنوية قدرها (2.5٪) لأغراض المساعدة الفنية والعسكرية ينظر : الجمهورية العراقية ، ثورة 14 تموز في عامها الأول ، ص 295 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص ص 40 - 41 .

(4) الطائرة (MiG-21F) : هي نسخة مطورة من طائرات (MiG-21) ، وتعد من اكثر الطائرات الاعتراضية شهرة مقارنة بالإصدارات السابقة ، وتصل سرعتها القصوى إلى (2 ماخ) ، وكانت اول رحلة لها عام 1959 ، ويتم تسليحها بمدفع واحد عيار (30 ملم) وصواريخ (K-13) وهي صواريخ موجهة بالأشعة تحت الحمراء ، فضلاً عن إمكانية حملها صواريخ جو- جو ، وهي مزودة برادار بسيط من طراز (RP-21) . ينظر :

Bill Sweerman, Op.Cit, P.88.

(5) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 113.

(ماكروف) (Makarov) (1) ، والسلاح الرشاش (ديكتريوف) (Degytaryov) (2) ، وهو أول سلاح رشاش صنع في الاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن ذلك عززت قوات الجيش العراقي بالبندقية الآلية (كلاشكوف) (Kalashnikov) (3) عيار (7,62) التي كانت بنوعين (بأخمص ومن بدونه) وكذلك البندقية النصف آلية (سيمينوفا) (Simonova) (4) فضلاً عن الرشاش الثقيل (دوشكا) (Dushka) (5) ، الذي كان يستخدم في معالجة الأهداف الأرضية وعُدّ سلاحاً فعالاً ضد الطائرات وفي اطار تحسين القدرات اللوجستية للجيش العراقي رُود بعدد من العجلات العسكرية نوع (واز) (UAZ) لأغراض القيادة والنقل والحمل ، فضلاً عن شاحنات عسكرية اخرى من نوع (زيل) (ZIL) ، التي تعد من الشاحنات العسكرية المتعددة الاستخدامات مما عزز قدرة الجيش على التحرك السريع ونقل المعدات بشكل اكثر فاعلية (6) ، والملاحظ أن الأسلحة الأنفة الذكر اغلبها كانت تعتمد على التعبئة الآلية إذ اخذت المصانع السوفيتية منذ أواخر خمسينات القرن الماضي بإنتاج الأسلحة

(1) المسدس (Makarov) : هو مسدس نصف أوتوماتيكي سوفيتي تم تصميمه في أواخر اربعينيات القرن الماضي ويعرف ايضاً باسم (Pistolet Makarova) وسُمي على اسم مصممه (نيكولاي فيودوروفيتش مكاروف) ، وهو من عيار (9×18 ملم) ، مزود بمخزن سعته 8 طلقات ، ووزنه 730 غرام ، وعُدّ المسدس الشخصي القياسي للقوات السوفيتية والدول الحليفة للاتحاد السوفيتي لمدة طويلة . ينظر :

S. A. Tyushkevich, The Soviet Armed Forces: A History of Their Organizational Development, (Translated by the CIS Multilingual Section), Moscow, 1978, P.421.

(2) السلاح الرشاش (Degytaryov) : وهو رشاش سوفيتي خفيف دخل الخدمة عام 1928 واستخدم على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الثانية ، وهو من تصميم المهندس والمصمم العسكري السوفيتي (Vasily Degytaryov) ، وهو بعيار (7.62×54 ملم) ، وسعة مخزنه (47 طلقة) في مخزن دائري ، ووزنه يصل إلى 9 كغم ، ويتميز ببساطة التصميم مما جعله سلاحاً مفضلاً لدى الجنود السوفييت . ينظر :

(3) البندقية (Kalashnikov) : وهي من اكثر الأسلحة الهجومية شهرة وانتشاراً في التاريخ ، وتم انتاجها وتطويرها منذ أواخر اربعينيات القرن الماضي ، وهي من تصميم المهندس العسكري السوفيتي (ميخائيل تيموفيفيتش كلاشنيكوف) ، وهي بإصدارات عدة تتميز ببساطة التصميم وسهولة الاستخدام ، وهي بعيار (7.62×39 ملم) وسعة مخزنها 30 طلقة بمدى فعال 400 متر ، ويبلغ وزنها حوالي 4 كغم . ينظر :

John Walter, Kalashnikov: Machine Pistols, Assault Rifles and Machine-guns, 1945 to the Present, Greenhill Books, London, 1999, P.P.13-27.

(4) البندقية (Simonova) : بندقية نصف آلية سوفيتية الصنع من تصميم المهندس السوفيتي (سيرغي غافريلوفيتش سيمينوف) ، وهي من عيار (39×62 ملم) وسعة مخزنها 10 طلقات يتم تعبئتها يدوياً باستخدام مشط ، وتتميز ببساطتها مما جعلها شائعة لدى الدول الحليفة للاتحاد السوفيتي . ينظر : S. A. Tyushkevich, Op.Cit, P.421.

(5) الرشاش (Dushka) : مدفع رشاش ثقيل سوفيتي الصنع تم انتاجه عام 1938 ، من عيار (12.7×108 ملم) ، ويبلغ طوله مترين ، ووزنه حوالي 150 كغم مع القاعدة ، ويكون فيه معدل الاطلاق حوالي 600 طلقة في الدقيقة ، ويعمل باستخدام حزام ذخيرة يتسع لـ 50 طلقة ، وتم استخدام هذا السلاح على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، إذ كان جزءاً أساسياً من الدفاع الجوي المضاد للطائرات على ارتفاعات منخفضة . ينظر :

Ibid,P.267.

(6) رنا عبد حماد حمادي الجنابي ، المصدر السابق ، ص130 .

الآلية بشكل مكثف لاسيما تلك المخصصة لقوات المشاة (1) ، ومهما يكن من امر فقد استفاد العراق بشكل كبير من ذلك التوجه في تعزيز قدراته العسكرية لاسيما في ضوء توتر العلاقات مع الكويت عقب مطالباته بضمها إلى اراضيها .

أبرمت الحكومة العراقية سلسلة اتفاقيات أخرى مع الاتحاد السوفيتي لتزويد الجيش العراقي بأنواع الأسلحة المختلفة مما ساهم بشكل ملحوظ في زيادة تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية السوفيتية إلى العراق ، وعقب تلك الاتفاقية أرسلت وزارة الدفاع العراقية بعثة عسكرية إلى موسكو لتلقي التدريبات اللازمة على استخدام الأسلحة التي حصل التقاعد عليها ، وصادق اعضاء مجلس السيادة في بغداد على الاتفاقية في السابع والعشرين من الشهر نفسه ، وهو ما يدل على أهمية ذلك التعاون بالنسبة للحكومة العراقية آنذاك (2) ، وفي أواخر عام 1961 شهدت القوة الجوية العراقية نقلة نوعية بتشكيل السرب العاشر الذي جُهِز بطائرات قاصفة بعيدة المدى من طراز (Tu-16) ، و تزامن ذلك مع استلام القوة الجوية العراقية (26) طائرة قاذفة قنابل من نوع (Tupolev) من طراز (Tu-95) (3) ، إلى جانب (76) طائرة مقاتلة من طراز (MiG-21) الحاملة لصواريخ (جو- أرض) و صواريخ (جو - جو) ، مما رفع من مستوى القدرات الهجومية والدفاعية للقوة الجوية العراقية بشكل كبير (4) .

تميزت المدة الممتدة بين عامي (1958 و 1961) بالتطورات التقنية والتكنولوجية الكبيرة التي شهدتها الاتحاد السوفيتي مما انعكس بشكل واضح على قدراته العسكرية ، و تزامن ذلك التطور مع تصاعد سباق التسلح بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية الذي كان من ابرز سماته التنافس على التفوق العسكري والسياسي على الساحة الدولية (5) ، وفي ذلك السياق سعى الاتحاد

(1) عامر احمد بكر ، قتال المشاة ، مجلة مختارات عسكرية ، (بغداد) ، العدد 3 ، السنة 1980 ، ص ص 168 - 169 .

(2) عبد الحميد عبد الجليل احمد شلبي ، العلاقات السياسية بين مصر والعراق 1951 - 1963 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2000 ، ص 423 ؛ إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص 32 .

(3) الطائرة (Tupolev Tu-95) : هي طائرة قاصفة بعيدة المدى سوفيتية الصنع تتكون قوتها الدافعة من أربع محركات مروحية وسرعتها القصوى 805 كم/ساعة ، وتنتسج الطائرة بثلاث مجموعات ثنائية من المدافع الرشاشة عيار (23 ملم) و (11340) كغم من القنابل ، فضلاً عن مقنوفة واحدة مسيرة (جو-ارض) للمديات المتوسطة ، كما تحتوي على معدات استطلاع صورية و رادار ، وتعد من اضخم القاصفات السوفيتية بشكل عام . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 74 .

(4) قيس جعيول مسافر الشحمانى ، المصدر السابق ، ص 57 .

(5) اياد طارق خضير العلوانى ، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية 1956 - 1964 ، دار سردم للنشر ، السليمانية ، 2016 ، ص 117 .

السوفيتي إلى تطوير علاقاته التسليحية مع عدد من الدول ومن بينها العراق ، وذلك لأهداف عدة على المستويين السياسي والاقتصادي ، فعلى الصعيد السياسي كان هدف الاتحاد السوفيتي من تقديم المساعدات العسكرية توسيع دائرة نفوذه في مناطق جديدة وكسر احتكار القوى الغربية فيها ، إلى جانب ذلك سعى الاتحاد السوفيتي إلى زيادة هيئته ومكانته في المنطقة مما يساهم في ترسيخ وجوده بوصفه قوة عظمى منافسة للغرب ، أما من الناحية الاقتصادية فكان تقديم المساعدات العسكرية وسيلة لجلب العملات الصعبة إلى الاتحاد السوفيتي وهو امر كان بالغ الأهمية في تلك المرحلة ، وفي قبال ذلك كانت الدول المستفيدة من تلك المساعدات بما في ذلك العراق تسعى إلى تنويع مصادر تسليحها للتخلص من هيمنة القوى الغربية التي كانت تمارس ضغوطاً على تلك الدول من خلال التحكم في تدفق الأسلحة ، وأما العراق فكانت تلك السياسة جزءاً من توجهه لتعزيز استقلاله الوطني وتحقيق الإرادة في اتخاذ القرارات السيادية ، إذ كان هدف الحكومة العراقية هو كسر احتكار الغرب لسوق الأسلحة وضمان حصولها على أسلحة متقدمة من مصادر متنوعة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية والأمنية<sup>(1)</sup> ، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الخلافات التي نشأت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي حول موضوع الوحدة العربية<sup>(2)</sup> دفعت السوفييت إلى التفكير في تعزيز علاقاتهم مع بغداد لتكوين ثقل سياسي موازن للقاهرة ، وكانت تلك الاستراتيجية تهدف إلى ضمان استمرار الوجود السوفيتي في الشرق الأوسط من خلال بناء تحالفات جيدة وضمان تأثير أكبر في المنطقة بعيداً عن الاعتماد الكامل على دول مثل مصر<sup>(3)</sup> ، ومن خلال تلك السياسات ، يمكن القول أن الاتحاد السوفيتي نجح في تعزيز علاقاته مع العراق ، فيما استفاد الأخير من تلك العلاقات في تنويع مصادره التسليحية وتطوير قدراته العسكرية بما يتماشى مع توجهاته الوطنية ومصالحه الاستراتيجية .

(1) مظفر نذير الطالب و علي حسين علي ، استراتيجيات القوى العظمى في الخليج العربي 1940 - 1980 - دراسة في الاطار النظري والتطبيقي ، مطبعة الزمان ، بغداد ، 1988 ، ص ص 85 - 86 .

(2) لم يكن الاتحاد السوفيتي متحمساً للوحدة العربية بين مصر وسورية وكانت بداية التبدل في موقفه من الجمهورية العربية المتحدة لاسيما بعد حل الحزب الشيوعي في سورية واختفاء رؤسائه وعدم مشاركتهم السياسية ، وقد وجد السوفييت في قيام النظام الجديد في العراق عام 1958 الفرصة ليحتل فيه الشيوعيون المرتبطون بالسياسة السوفيتية مكاناً بارزاً يمكنه من الحصول على قاعدة للضغط على الجمهورية العربية المتحدة عند لزوم الامر ، وفي ذلك الوقت كانت الجمهورية العربية تتهم الشيوعيين العرب باضعاف القومية العربية وزرع بذور التفرقة بين صفوفها . ينظر : اباد طارق خضير العلواني ، المصدر السابق ، ص 158 - 161 .

(3) هيلين كارير دانكوس ، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط 1955 - 1975 ، ط 2 ، ترجمة عبد الله إسكندر ، دار الكلمة العربية ، بيروت ، 1983 ، ص 176 .

انعكس التطور الكبير في تسليح الجيش على المعدات العسكرية المختلفة بما في ذلك أجهزة الاتصالات العسكرية إذ شهد صنف المخابرة العسكرية تطوراً ملحوظاً من خلال تزويده بأجهزة لاسلكية سوفيتية الصنع ذات ترددات مختلفة (بعيدة المدى وقريبة المدى) حيث أسثورد (104) جهاز لاسلكي بعيد المدى ، و (105) جهاز لاسلكي قصير المدى لتمكين قوات الجيش العراقي من تحقيق اتصالات فعالة سواء في المناطق البعيدة ام القريبة مما ساعد على تعزيز التنسيق والتواصل بين الوحدات العسكرية في الظروف الميدانية المختلفة فضلاً عن الأجهزة اللاسلكية أسثورد عدد من اجهزة الاتصالات لصنف المخابرة ، ومنها جهاز الهاتف الميداني (Ta-57) ، و الهاتف (Ta-58) اللذان تميزا بقدرتهما على العمل في البيئات الصعبة وتحمل الظروف الميدانية القاسية ، ولم يقتصر ذلك التطور على القوات البرية فقط ، بل شمل ايضاً صنف المخابرة في القوة الجوية والقوة البحرية حيث تم تجهيزهما بأحدث اجهزة الاتصال السوفيتية المتطورة التي أسهمت كثيراً بتحسين قدرات الاتصال والتنسيق بين الوحدات الجوية والبحرية (1) .

وقعت الحكومة العراقية في السابع من كانون الثاني 1962 اتفاقية تسليحية جديدة مع الاتحاد السوفيتي للحصول على مزيد من الطائرات المقاتلة الحديثة فضلاً عن بعض المركبات المدرعة و المراكب البحرية الخفيفة (2) ، وفي الرابع عشر من أيار 1962 وصلت إلى ميناء الفاو ثلاث سفن سوفيتية مقاومة للغواصات وذلك في اطار تعزيز البحرية العراقية (3) كما استمر تدفق الأسلحة والمعدات السوفيتية إلى العراق بوتيرة متسارعة إذ وصلت طائرات نفاثة ودبابات حديثة ومعدات حربية متقدمة (4) ، ومن الملفت للنظر أن قيمة تلك الأسلحة بصنوفها المختلفة كانت اقل بـ (20%) مقارنة بالأسلحة البريطانية المشابهة مما جعل الاعتماد على السوفييت خياراً اكثر فاعلية من الناحية الاقتصادية (5) .

شهدت بغداد في الرابع عشر من تموز 1962 ، استعراضاً عسكرياً بمناسبة الذكرى الرابعة لقيام الجمهورية العراقية ، وتميز بعرض مجموعة من الأسلحة والمعدات العسكرية السوفيتية ، بما في ذلك الدبابات والمدافع وصواريخ (الكاتيوشا) (Katyusha) ، كما حلقت في سماء بغداد طائرات

(1) وزارة الدفاع ، الجيش العراقي الذكرى الستون 6 كانون الثاني 1921 - 1981 ، ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1981 ، ص181-182 ؛ رنا عبد حماد حمادي الجنابي ، المصدر السابق ، صص118-119 .

(2) The Washington Post , (Washington) , 8 January , 1962 .

(3) وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج21 ، ص 91 ..

(4) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص41.

(5) Geoffrey Lamb , valeriana Kallab , Military Expenditure and Economic Development , world bank discussion , Washington , P. 91.

مقاتلة من نوع (MiG) و (Ilyushin) ، مما اظهر بوضوح التوجه الجديد للعراق في تلك المدة نحو تعزيز تسليح جيشه بالاعتماد على المعسكر الشرقي (1) ، وفي أيلول 1962 دعا القادة السوفييت عدد من نظرائهم من القادة العسكريين العراقيين إلى حضور مناورات الجيش السوفيتي مما ساهم في تعميق التعاون العسكري بين البلدين ، و ترأس الوفد العسكري العراقي اللواء الركن علي غالب عزيز الذي شهد عن قرب القدرات العسكرية السوفيتية الحديثة ، وفي الشهر نفسه وقع العراق اتفاقية جديدة مع الاتحاد السوفيتي لإنشاء قاعدة صواريخ عراقية بإدارة مشتركة بين الخبراء السوفييت والعراقيين وهو ما شكل خطوة استراتيجية لتعزيز القدرات الدفاعية والهجومية للعراق في المنطقة (2) ، ومع ذلك التدفق الهائل للأسلحة والمعدات السوفيتية صار العراق يتمتع بقدرات عسكرية قوية وراجحة لاسيما في منطقة الخليج العربي إذ اسهم ذلك التعزيز المستمر للجيش العراقي براً وجواً وبحراً بتحويل العراق إلى قوة إقليمية بارزة قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية (3) .

تعقدت الحكومة العراقية في مطلع كانون الأول 1962 مع حكومة الاتحاد السوفيتي على تزويدها بسفينة لمكافحة الحرائق مع الكادر المخصص لتشغيلها وادارتها ، كما تم الاتفاق على تجهيز القاعدة البحرية العراقية بمعمل صيانة المحركات الرئيسية وتصليحها والمساعدة للسفن وزوارق الطوربيد من الطراز (183) ، إلى جانب انشاء ورشة متخصصة لصيانة الأسلحة وأدائها ، لاسيما الطوربيدات ، كما اشتمل العقد توفير أجهزة تأمين الاتصالات البحرية وكادر متخصص في ادارتها ، وفي اطار تعزيز القدرات الفنية والتقنية للبحرية العراقية أرسلت الحكومة العراقية في كانون الاول 1962 مجموعة من الغواصين العراقيين إلى الاتحاد السوفيتي لغرض التدريب ، وذلك ضمن برنامج لتطوير مهارات افراد القوات البحرية ، كما تم الاتفاق مع الجانب السوفيتي ايضاً على تجهيز القوات البحرية بالمعدات العسكرية التي شملت بدلات الغوص وأجهزته ، فضلاً عن ارسال عدد من المراتب وضباط الصف إلى الاتحاد السوفيتي للتدريب على جهاز الغوص (ABM) أو ما يسمى بـ (حجرة الضغط العالي) ، ولم يتوقف التعاون عند ذلك الحد ، بل شمل ايضاً تجهيز قوة الضفادع البشرية والصاعقة البحرية بالبدلات الخاصة وبعض الأجهزة والمعدات التقنية

(1) Chicago Tribune , (Chicago) , 15 July , 1962.

(2) قيس جعيول مسافر الشحمانى ، المصدر السابق ، ص59.

(3) Steven J. Rosen , On Weaning Iraq Away From Moscow , The Rand Corporation , California , 1980 , P. 1 .

الضرورية<sup>(1)</sup> ، وفي الشهر نفسه عززت الحكومة العراقية من قدراتها الجوية بإنشاء السرب الحادي عشر الذي سُلح بطائرات نوع (MiG-21) في الثالث عشر من كانون الأول 1962 ، وكان مقر السرب في معسكر الرشيد ببغداد<sup>(2)</sup> ، و ساهمت تلك التطورات بتعزيز القوة الجوية العراقية ، إلى جانب القوة البحرية التي بدأت تتطور بشكل ملحوظ بدعم من الاتحاد السوفيتي ، وبناءً على ما تم ذكره يمكن القول أن تلك الجهود عكست التزام العراق بتطوير جيشه بمختلف صنوفه مع التركيز على تحديث القوة البحرية والجوية في أن واحد للارتقاء بمكانتهما العسكرية على المستويين الإقليمي والدولي .

تصدر العراق هرم الدول المستوردة للأسلحة من الاتحاد السوفيتي خلال المدة (1958-1963) وفقاً لقاعدة بيانات الانفاق العسكري لدول العالم الصادرة عن (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام) والموثقة لصفقات الأسلحة الرئيسية وقيمتها النقدية<sup>(3)</sup> ، وخلال تلك المدة استخدم عبد الكريم قاسم عائدات النفط العراقي لتحديث الجيش العراقي وتطويره بأنواع الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة المختلفة ، ولم يقتصر التعاون العسكري بين العراق والاتحاد السوفيتي على استيراد الأسلحة فحسب ، بل شمل جوانب أخرى مثل التدريب والتأهيل العسكري للجنود والضباط العراقيين فضلاً عن تطوير الصناعات العسكرية المحلية إذ ارسل الاتحاد السوفيتي خبراء ومدربين لتدريب الجيش العراقي على استخدام المعدات الحديثة كما ساهم في تعزيز قدرات العراق في مجال صناعة الأسلحة من خلال توفير المعرفة التقنية والخبرات العلمية<sup>(4)</sup> .

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن التعاون العسكري بين العراق والاتحاد السوفيتي كان جزءاً من استراتيجية العراق لتعزيز استقلاله السياسي والعسكري ، والتخلص من الاعتماد الكامل على الغرب الذي كان يهيمن على توريد الأسلحة في المنطقة إذ نجح العراق بتحقيق توازن بين القوى العظمى من خلال تنويع مصادر تسليحه مما مكنه من تعزيز موقفه السياسي على الساحة الدولية ،

(1) وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج21 ، ص84-85 ؛ قيس جعيول مسافر الشحمانى ، المصدر السابق ، ص53 .

(2) وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج17 ، ص179 .

(3) تقدم قاعدة بيانات الانفاق العسكري الصفقات الرئيسية فقط وقيمتها المالية بعملة البلد المحلية وبعملته الدولار الأمريكي ، و للاطلاع على قيمة الصفقات التسليحية بين العراق ودول العالم ينظر إلى : قاعدة بيانات الانفاق العسكري لدول العالم التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، تاريخ الدخول : 4 تموز 2024 :

<https://milex.sipri.org/sipri>

(4) Oles smolasky, Bettie M. swolasky, The USSR and Iraq , the soviet quest for in influence, Duke university press, London, 1991 , P. 37 .



وعلى الرغم من التعاون الواسع خلال المدة السابقة إلا أن المصادر والوثائق التاريخية التي امكنا الاطلاع عليها لم تُشر إلى وجود اتفاقيات تسليحية جديدة بين العراق والاتحاد السوفيتي مطلع عام 1963 قبل وقوع انقلاب الثامن من شباط من ذلك العام ، ولعل ذلك يُعزى إلى التوترات السياسية الداخلية التي شهدتها العراق نتيجة الانقسامات بين الأطراف السياسية بما في ذلك القوميين والبعثيين والشيوعيين كما يُحتمل أن الحكومة العراقية في ذلك الوقت أكملت بعض أهدافها الرئيسية فيما يخص تسليح الجيش العراقي خلال السنوات السابقة ؛ لذا لم تكن هناك حاجة لإبرام صفقات جديدة والجدول التالي يُبين الأسلحة التي استوردها العراق من الاتحاد السوفيتي منذ الرابع عشر من تموز 1958 حتى الثامن من شباط 1963.

**جدول رقم (3)**  
**الأسلحة السوفيتية التي وُرِدَت إلى العراق منذ الرابع عشر من تموز 1958 حتى الثامن من شباط 1963<sup>(1)</sup>**

| ت | الاسم     | الفئة        | العدد |
|---|-----------|--------------|-------|
| 1 | MiG-21    | طائرة مقاتلة | 76    |
| 2 | MiG-21F   | طائرة مقاتلة | 12    |
| 3 | MiG-19    | طائرة مقاتلة | 17    |
| 4 | MiG-17    | طائرة مقاتلة | 17    |
| 5 | MiG-15    | طائرة مقاتلة | 19    |
| 6 | MiG-15UTI | طائرة تدريب  | 10    |
| 7 | Mi-1      | مروحية خفيفة | 4     |

(1) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : قاعدة بيانات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (SIPRI) عبر الموقع الالكتروني : <https://armstransfers.sipri.org/ArmsTransfe> ، تاريخ الدخول للموقع 2024/6/22 ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة العراقية ، ج17 ، ص 179 ؛ احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 113 ؛ رنا عبد حماد حمادي الجنابي ، المصدر السابق ، ص 118-119 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 41 ؛

The New York Times , (New York) , 10 November , 1959 ؛ Chicago Tribune , (Chicago) , 26 June , 1959 ؛ The New York Times , (New York) , 26 June , 1959.

|     |                 |                 |    |
|-----|-----------------|-----------------|----|
| 9   | مروحية          | Mi-4            | 8  |
| 8   | طائرة نقل       | An-12           | 9  |
| 14  | طائرة نقل خفيفة | An-2            | 10 |
| 15  | طائرة قاصفة     | Il-28           | 11 |
| 15  | طائرة تدريب     | Yak-11          | 12 |
| 10  | طائرة قاذفة     | Tu-16           | 13 |
| 26  | طائرة قاذفة     | Tu-95           | 14 |
| 250 | دبابة ثقيلة     | T-54            | 15 |
| 125 | دبابة           | T-34            | 16 |
| 25  | دبابة           | JS-III          | 17 |
| 250 | مدمرة دبابات    | Su-100          | 18 |
| 200 | ناقلة جنود      | BTR-152         | 19 |
| 250 | سلاح مدفعية     | D-1 (152mm)     | 20 |
| 250 | سلاح مدفعية     | M-30 (122mm)    | 21 |
| 36  | زورق دورية      | P-6             | 22 |
| 12  | زورق طوربيد     | Project-183     | 23 |
| 480 | صاروخ ارض - جو  | SAM             | 24 |
| 900 | صاروخ جو - جو   | SRAAM           | 25 |
| 20  | منظومة دفاع جوي | S-75 Dvina      | 26 |
| 6   | -               | مطاردة غواصات   | 27 |
| 36  | -               | طوربيد نوع (39) | 28 |
|     | -               | طوربيد نوع (36) | 30 |

## المبحث الثاني

### تسليح الجيش العراقي من الدول الغربية 1958 - 1963

أولاً : موقف الدول الغربية من النظام الجمهوري في العراق .

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بالذهول والقلق الشديد إثر تغيير النظام العراقي في الرابع عشر من تموز 1958 إذ كان النظام الملكي السابق من أكثر الأنظمة العربية ولاءً لواشنطن في المنطقة ، ووصفه الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور (Dwight Eisenhower) <sup>(1)</sup> بأنه : ((**حصن الاستقرار والتقدم في المنطقة**)) <sup>(2)</sup> مما يعكس أهميته بالنسبة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وفور تلقيه نبأ إعلان الجمهورية في العراق ، عقد ايزنهاور اجتماعاً طارئاً مع كبار المسؤولين في إدارته ضم وزير الدفاع ، ووزير الخارجية ، ومستشاري الأمن القومي ، ورئيس وكالة المخابرات المركزية (C.I.A.) ، وناقشوا خلال الاجتماع سبل الرد على التغيير المفاجئ في النظام العراقي ، وتدارس التدابير التي يجب على الإدارة الأمريكية اتخاذها لمواجهة تأثيرات تلك التطورات على سياستها في المنطقة <sup>(3)</sup> ، ومن الواضح أن واشنطن كانت تشعر بقلق بالغ من ميل أو انحياز النظام الجمهوري الجديد نحو الاتحاد السوفيتي أو تبنيه سياسات مناوئة للغرب مما يشكل تهديداً لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة لاسيما فيما يتعلق بالنفط والاحتواء السوفيتي ، وعلى الرغم من ذلك اختارت الولايات المتحدة الأمريكية عدم التدخل العسكري المباشر واكتفت بمراقبة الوضع

(1) دوايت ايزنهاور (1890-1969) : هو الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في ولاية تكساس عام 1890 ، شارك في الحرب العالمية الثانية متدرجاً بالمناصب حتى وصل إلى رتبة جنرال ، انيطت به مهمة احتلال افريقيا الشمالية عام 1943 ، كما كان من إنجازاته قيادة عمليات الانزال على مقاطعة نورماندي شمال فرنسا واحتلالها ، عُين عام 1950 قائداً للقوات المسلحة في أوروبا ، شغل منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1953 حتى عام 1961 ، وركز في سياسته على احتواء النفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة ، كما عرف بسياسة الاحتواء للحد من انتشار الشيوعية ، وكان مناصراً للدبلوماسية الحذرة في التعامل مع الازمات الدولية ، توفي عام 1969 . ينظر :

Joann P. Krieg , Dwight D. Eisenhower, Soldier, President, States Man, Greenwood Press , New York , 1987 .

(2) ايزنهاور ، مذكرات ايزنهاور ، ترجمة هيوبرت يونغمان ، دار احياء التراث ، بيروت ، 1969 ، ص ص 110 - 111 .

(3) احمد هادي حسين الجبوري ، التعاون العسكري العراقي - الأمريكي وانعكاساته على الشؤون السياسية 1955-1967 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة سامراء ، 2022 ، ص 104 .

عن كذب مع السعي للحفاظ على نفوذها في المنطقة من خلال دعم حلفائها الاخرين مثل الأردن ولبنان (1) .

عقب اعلان الجمهورية العراقية التي أطاحت بالنظام الملكي في الرابع عشر من تموز 1958 التقى رئيس الوزراء العراقي الجديد عبد الكريم قاسم بالسفير الأمريكي والدمار غلمن (waldemar J. Gallman) (2) في اليوم التالي لقيام النظام الجمهوري ، واثناء اللقاء قدم عبد الكريم قاسم تأكيدات واضحة بشأن التزام النظام الجمهوري الجديد بضمان سلامة المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم داخل العراق ، كما ابدى رغبة العراق في الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول الغربية وعدم تعريض مصالحها للخطر ، وفي اليوم نفسه عقد عبد الكريم قاسم اجتماعاً مع السفير البريطاني في بغداد (مايكل رايت) (Michael Wright) ، بحضور نائبه عبد السلام عارف (3) ، وخلال الاجتماع تم بحث القضايا التي كانت تشكل مصدر قلق للحكومة البريطانية لاسيما في ظل التغييرات السياسية الكبيرة في العراق ، كما طمأن عبد الكريم قاسم السفير البريطاني بتأكيداته على أن الحكومة العراقية الجديدة تسعى للحفاظ على علاقات ودية مع الدول الغربية ، مشيراً أن السياسة العراقية ستتركز على المصالح العليا للبلاد دون الاضرار بالتفاهم مع الغرب ، وفي السابع عشر

(1) عبد الله شاتي عبهول ، موقف الولايات المتحدة الامريكية المباشر من ثورة 14 تموز 1958 في العراق "دراسة وثائقية" ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 2 ، السنة 2007 ، ص 506-509.

(2) ولدمار غلمن (1899-1981) : دبلوماسي امريكي ولد عام 1899 ولاية كنساس الامريكية ، تلقى تعليمه الثانوي والجامعي في الولايات المتحدة الامريكية ، صار موظفاً في وزارة الخارجية وتدرج بالمناصب حتى صار سفيراً لبلاده في بغداد في 2 تموز 1954 حتى 14 كانون الأول 1958 ، شغل منصب المدير العام للسلك الدبلوماسي ، توفي عام 1981 في واشنطن . ينظر : موقع وزارة الخارجية الامريكية على الانترنت ، تاريخ الدخول 18\4\2023.

(3) عبد السلام محمد عارف (1921-1966) : ولد في الكرخ ببغداد في 21 آذار 1921 ينتمي إلى عشيرة جميلة اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في بغداد ، التحق بالكلية العسكرية عام 1937 ، ساهم في حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 كما اشترك في حرب 1948 في فلسطين ، خطط ونفذ مع عبد الكريم قاسم للقيام بتغيير النظام الملكي في العراق في 14 تموز 1958 ، صار رئيساً للجمهورية في 8 شباط 1963 ، توفي في 13 نيسان 1966 على اثر سقوط طائرة الهليكوبتر التي كانت تقله في ظروف غامضة . ينظر : ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966 ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 ؛ احمد فوزي ، عبد السلام محمد عارف - سيرته محاكمته مصرعه ، الدار العربية ، بغداد ، 1989 ، ص 5 - 16 .

من تموز من العام نفسه التقى السفير الأمريكي بوزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد (1) ، الذي اعرب عن رغبة الحكومة العراقية الجديدة في الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول الغربية ، مشدداً على أن النظام العراقي الجديد سيسعى إلى التعاون الدولي بما يتوافق مع مصلحة العراق ويعزز استقراره على الساحة الدولية (2) ، ومن الواضح أن تلك الاجتماعات كانت جزءاً من جهود القيادة العراقية الجديدة في طمأنة القوى الغربية بأنها لن تتخذ مواقف عدائية تجاه مصالحهم رغم التحولات الثورية التي شهدتها البلاد .

ارتكزت السياسة الامريكية في تلك المرحلة على مجموعة من الأسس المهمة ، ابرزها نشر الديمقراطية ، واحتواء النفوذ السوفيتي المتنامي ، وتقويض الشيوعية ، إلى جانب ضمان السيطرة على احتياطيات النفط الهائلة في منطقة الشرق الأوسط (3) ، ومن هذا المنطلق ، ونظراً لما يتمتع به العراق من امكانات اقتصادية كبيرة واهمية استراتيجية حيوية في المنطقة ، لم تكن الولايات المتحدة الامريكية على استعداد للتخلي عنه أو التفريط به ، بل حرصت على إبقاء العراق ضمن دائرة نفوذها على حين كانت القيادة العراقية تحاول السير بحذر لتحقيق التوازن بين مصالحها الوطنية وتجنب الصدام مع القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

بعث السفير الأمريكي في العراق (والدمار غلمن) ببرقية إلى وزارة الخارجية الامريكية في التاسع عشر من تموز 1958 يحث فيها على ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات العسكرية السابقة مع العراق إذ ركزت نصيحته على أهمية دراسة إمكانية تقديم المساعدات العسكرية للنظام الجديد في العراق مشيراً إلى أن إيقافها قد يؤدي إلى تدهور العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية

(1) عبد الجبار الجومرد (1909-1971) : ولد في الموصل عام 1909 واكمل دراسته الثانوية فيها ، تخرج في دار المعلمين العالي عام 1929 ، التحق بكلية الحقوق إلا انه فصل منها بسبب نشاطه السياسي ، وقد سافر إلى فرنسا ليكمل دراسته وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون ، وفي عام 1946 عمل خبيراً قانونياً في جامعة الدول العربية ، صار أول وزير للخارجية في العراق بعد 14 تموز 1958 وعمل بنشاط من اجل توثيق علاقات العراق مع دول العالم والحصول على الاعتراف الدولي بالجمهورية العراقية ، استقال من الوزارة احتجاجاً على سياسة عبد الكريم قاسم وقمعه للتيار القومي فبقي بعيداً عن السياسة حتى وفاته عام 1971 . ينظر : عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي ، شركة المعرفة ، بغداد ، 1991 .

(2) Bryan Robert Gibson , U.S. Foreign Policy , Iraq , and the Cold War 1958 – 1975 , The London School Of Economics and Political Science , London , 2013 , P. 24 .

(3) Ayana Lindsey , Soft Weapon: Cold War-Era American Propaganda In The Middle East (1947-1979) , Spelman College , Georgia , 2016 , P. 24 .

وقد يدفع النظام الجديد في العراق إلى البحث عن دعم من الاتحاد السوفيتي (1) ، ومع ذلك يبدو أن نصائح السفير الأمريكي لم تلقَ اهتماماً كبيراً من واشنطن إذ قامت وزارة الدفاع الأمريكية في التاسع والعشرين من تموز 1958 بتعليق شحنه من الأسلحة كانت في طريقها إلى العراق (2) ، و جاءت تلك الخطوة في وقت حساس إذ عقدت الدول الاعضاء في ميثاق بغداد اجتماعاً في اليوم نفسه لبحث التطورات السياسية والعسكرية في العراق حيث حضر الاجتماع جميع الدول الأعضاء في الميثاق باستثناء العراق وتركز النقاش حول مسألة الاعتراف بالنظام العراقي الجديد بقيادة عبد الكريم قاسم فضلاً عن إعادة تقييم الاتفاقيات العسكرية ومواثيق الأسلحة المرتبطة بالعراق (3) ، ويتضح مما تقدم أن الاجتماع الأنف الذكر عكس بوضوح قلق الدول الأعضاء في ميثاق بغداد من التغييرات الجيوسياسية في المنطقة لاسيما في ظل احتمالات التقارب بين النظام العراقي الجديد والاتحاد السوفيتي بعد تراجع الدعم العسكري الأمريكي ، ويبدو أن تلك التغييرات اثار مخاوف كبيرة لدى الدول الغربية وحلفائها في المنطقة من أن يؤثر ذلك التقارب على ميزان القوى الإقليمي ويؤدي إلى توسع النفوذ السوفيتي في المنطقة على حساب المصالح الغربية مما يهدد استقرار التحالفات الأمنية والسياسية القائمة .

أرسلت وزارة الخارجية البريطانية في الثلاثين من تموز 1958 برقية إلى سفيرها في بغداد توجهه فيها بالاعتراف بالنظام الجديد في العراق ، وبناءً على ذلك أعلنت بريطانيا اعترافها الرسمي بالجمهورية العراقية في الأول من آب من العام نفسه ؛ لتكون من أوائل الدول الكبرى التي اتخذت تلك الخطوة ، وقد عقب ذلك اعتراف دول أوروبية أخرى بالنظام الجمهوري الجديد إذ أعلنت كل من بلجيكا و سويسرا وكندا وفنلندا والنرويج والنمسا اعترافها الرسمي ، وكان لذلك الاعتراف الدولي أثر كبير في تعزيز شرعية النظام الجديد على الساحة الدولية وجعله يحظى بمزيد من الدعم السياسي والدبلوماسي (4) .

(1) F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No. 124 , Baghdad , 19 July, 1958 , P.327 . (See Appendix No. 1)

(2) Los Angeles Times , (Los Angeles) , 30 July , 1958.

(3) The Christian Science Monitor , (Boston) , 30 July, 1958.

(4) صحيفة الجمهورية ، العدد 17 ، 3 اب 1958 .

كانت بريطانيا مستعدة لبيع الأسلحة إلى العراق على الرغم من ادراكها نية عبد الكريم قاسم اخراج العراق من ميثاق بغداد ، وعكست تلك الخطوة رغبة بريطانيا في الحفاظ على نفوذها العسكري والسياسي في العراق حتى في ظل المتغيرات الجذرية التي طرأت على النظام السياسي بعد الرابع عشر من تموز 1958 ، ولم تقتصر الاستراتيجية البريطانية على بيع الأسلحة فقط ، بل قررت ايضاً إبقاء المستشارين البريطانيين في قواعدها العسكرية في الحبانية وبغداد الذين يقدر عددهم بنحو (600) شخص (1) ، وفي ذلك الصدد أعلنت بريطانيا عن استعدادها لتزويد العراق ببعض المعدات العسكرية بموجب الاتفاقيات العسكرية التي كانت قد ابرمت في العهد الملكي ، إذ كانت تلك المعدات جزءاً من التزامات قديمة (2) ، ويبدو أن بريطانيا ارادت من خلال اظهار استمرار تعاونها مع النظام الجديد الحفاظ على علاقات مستقرة مع العراق على الرغم من التحولات السياسية إذ لم ترغب في خسارة العراق بوصفه حليفاً استراتيجياً لاسيما في ظل التنافس الدولي بين القوى الكبرى على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن ذلك لم ترغب بريطانيا في خسارة العراق بوصفه مستورداً نشطاً لصناعاتها العسكرية لاسيما وانها كانت تورد الأسلحة القديمة والمستخدمة في بعض الأحيان .

أعلنت الولايات المتحدة الامريكية في الثاني من آب 1958 اعترافها الرسمي بالنظام الجمهوري الجديد في العراق ، وجاء ذلك الاعتراف في اطار تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على الرغم من التحولات السياسية الجذرية ، و قدم السفير الأمريكي في العراق (والدمار غلمن) أوراق اعتماده إلى وزارة الخارجية العراقية في خطوة رسمية تعكس رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على علاقاتها مع العراق ، وبحسب ما اشارت اليه صحيفة (نيويورك تايمز) الامريكية فإن ذلك الاعتراف جاء نتيجة تأكيدات قادة النظام الجمهوري الجديد على احترام ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الدولية الأخرى (3) ، و رافق الاعتراف الامريكي اطلاق سراح اثنين من العسكريين الأمريكيين (المارينز) الذين اعتقلتهم السلطات العراقية تزامناً مع تغيير النظام الملكي ، و اشار الإفراج عن الجنود الأمريكيين إلى رغبة الحكومة العراقية الجديدة في تجنب التصعيد مع الولايات المتحدة الامريكية وحرصها على بناء علاقات جيدة مع الدول الغربية (4) .

(1) The Washington Post , (Washington) , 26 March , 1959.

(2) سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم 1958 - 1963 ، دار المرتضى للنشر ، بغداد ، 2013 ، ص 316 .

(3) The New York Times , (New York) , 3 August , 1958.

(4) Chicago Tribune , (Chicago) , 3 August , 1958.

## ثانياً : سياسة الدول الغربية تجاه تسليح الجيش العراقي

قررت وزارة الخارجية الامريكية في الرابع من آب 1958 تعليق المساعدات العسكرية إلى العراق بما في ذلك المشورة العسكرية التي كان يقدمها الضباط الامريكيون المتواجدون في قاعدتي الحبانية وبغداد ، وبناءً على ذلك او عزت الخارجية الامريكية بسحب هؤلاء الضباط من العراق (1) وفي الوقت نفسه كانت الحكومة العراقية قبل الرابع عشر من تموز 1958 قد أبرمت عقداً مع الولايات المتحدة الامريكية لتوريد عدد من الأسلحة والذخائر بقيمة (9) ملايين دولار إلا أنه بعد التغيير السياسي في العراق وافق الجانب الأمريكي على تسليم بعض شحنات قطع الغيار والأسلحة الخفيفة فقط ولم يوافق على تسليم المواد الأخرى التي حصل التعاقد عليها مسبقاً ، ومن بين تلك المواد التي عُلق تسليمها (10) طائرات من طراز (F-86) ، و (39) عجلة مدرعة (2) تحمل مدفع عيار (76 ملم) ، و سلاحين رشاش عيار (30 ملم) فضلاً عن (54) مدفعاً حديثاً مضاداً للطائرات عيار (40 ملم) ، و (93) مدفع هاون عيار (42 ملم) (3) ، وقد علق السفير الأمريكي والدمار غلمن على تلك الصفقة بالقول أن الامدادات العسكرية الامريكية للعراق ستقتصر على الأسلحة الخفيفة والدراجات النارية لرجال الشرطة بينما ستخضع المعدات العسكرية الأخرى من الأسلحة الثقيلة لمزيد من النقاش بين الحكومتين (4) .

(1) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 2633 of 27 September , 1958 .

(2) اشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى أن المركبات المدرعة الـ (39) تم الاتفاق على تصنيعها في بريطانيا بموجب عقد بين الجانبين الأمريكي والبريطاني لتسليمها إلى الحكومة العراقية ، غير أن تغيير النظام الملكي في العراق قد حال دون إتمام تلك الصفقة ، وعلى الرغم من جهوزية (7) مركبات من النوع المذكور إلا أن الحكومة الأمريكية أبلغت الجانب البريطاني بإيقاف انتاج بقية المركبات ، كما كانت تدرس تكلفة الغاء عقدها مع بريطانيا . ينظر :

F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , EQ11959/10 , SUB. Iraqi military , From D.L. Haviland To G. Wheeler , Esq. C.H. , Ministry of Defence, 10 October , 1958 .

(3) F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII , Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Rountree) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Murphy) , No. 141 , Washington, 16 October , 1958 , P.349 .

(4) نصير محمود شكر الجبوري ، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء 1958 - 1963 ، دار ضفاف للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2012 ، ص 125 .



امتنعت وزارة الخارجية البريطانية في الحادي عشر من اب 1958 عن تزويد العراق بالمركبات العسكرية من نوع (بوجي) (Pogie) فضلاً عن امتناعها عن توفير بعض قطع الغيار للمركبات من النوع نفسه التي كانت موجودة بالفعل في العراق (1) ، وفي الجانب نفسه اشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى رفض الجانب البريطاني تزويد القوة الجوية العراقية بـ (2,500) غالون (11365 لتر) من وقود الطائرات ، وعزت ذلك إلى تغيير النظام في العراق ، فيما اوضحت الوثيقة أن تلك الكمية من الوقود كانت متوفرة بالفعل في قاعدة الحبانية (2) ، وبناءً على تلك المواقف يبدو أن بريطانيا اتبعت نفس النهج الذي اتبعته الولايات المتحدة الامريكية في تعاملها مع العراق بعد التغيير السياسي إذ سار الجانبان ضمن سياسة متشابهة تتعلق بتوريد الأسلحة والمعدات ، حيث تم تعليق أو تقليص العديد من الصفقات العسكرية مما يعكس التوجه المشترك بين الدولتين في التعامل مع الوضع الجديد في العراق .

وصلت شحنة من المعدات العسكرية الامريكية إلى ميناء البصرة على متن سفينتين امريكيتين في العشرين من آب 1958 ، و كانت تلك الأسلحة قد حصل التعاقد عليها قبل الرابع عشر من تموز 1958 (3) ، ورافق ذلك اعلان عبد الكريم قاسم رغبة بلاده في الحصول على المساعدات العسكرية الامريكية مؤكداً على أن العراق صديق لجميع الدول ، وفي السياق نفسه وجهت وزارة الخارجية الامريكية في الثاني والعشرين من الشهر نفسه سفيرها في العراق (والدمار غلمن) بمفاتيح الحكومة العراقية بشأن استعداد الولايات المتحدة الامريكية لتزويد العراق بالأسلحة وفقاً لبرنامج المساعدات الامريكية آنف الذكر ، كما وجهت بإعادة مناهج التدريب على طائرات ذات الطراز (F-86) بناءً على تقييم البعثة العسكرية الامريكية العاملة في العراق (4) ، وفي السياق نفسه وصلت إلى العراق (6) طائرات للتدريب مصحوبة بطواقمها المُدرّبة ، وعلى الرغم من استعداد الطيارين لبدء التدريبات لم يتم الحصول على الموافقة اللازمة من الجانب العراقي ، مما أدى إلى عودة الطيارين إلى الولايات المتحدة الامريكية وبقاء الطائرات في العراق من دون استخدام (5) .

(1) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From Miss Hutchinson Washington To Mr. Davies B.O.T , 22 August , 1958.

(2) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From P.Brightling To D.F. Ballantyne , Esq. , Foreign Office , EQ1195/5 , 10 September , 1958.

(3) The New York Times , (New York) , 21 August , 1958.

(4) سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 316 - 317 .

(5) قحطان احمد سلمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص 384 .

لمس الجانب الأمريكي المشاعر الايجابية التي ابدتها النظام الجديد في العراق ، والتي عكست رغبته في التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية على أساس مستقل مع التأكيد على احترام الالتزامات والعقود السابقة ، لاسيما تلك المتعلقة بالتسليح ، وجاء ذلك في ظل بروز اتجاه داخلي في العراق معادي للولايات المتحدة الامريكية ناتج عن مشاعر الغضب الشعبي بسبب دعم واشنطن للكيان الصهيوني (1) ، وفي المقابل سعى الامريكيون إلى استغلال تلك الأجواء الإيجابية لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية في المنطقة إذ رأوا في التعاون العسكري فرصة لتقويض النفوذ السوفيتي المتنامي في العراق ، والذي بدأ يؤثر على موازين القوى الداخلية ، لاسيما مع توثيق العلاقات بين بغداد وموسكو في مجالات التسليح والتعاون العسكري ، لذا حرصت واشنطن على المشاركة في تزويد الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات العسكرية على أمل تعزيز علاقاتها مع الحكومة العراقية الجديدة وابعادها عن المعسكر السوفيتي (2) ، ويبدو أن التوجه الأمريكي كان جزءاً من سياسة أوسع في الشرق الأوسط إذ حاولت الولايات المتحدة كبح النفوذ السوفيتي عبر دعم حكومات المنطقة بالأسلحة والمساعدات الاقتصادية مع الحفاظ على توازن بين مصالحها في المنطقة وبين التعامل مع المشاعر المعادية التي تزايدت بسبب سياستها تجاه الكيان الصهيوني .

خولت الإدارة الأمريكية في العاشر من أيلول 1958 سفيرها في بغداد بمفاتيح رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بشأن رغبة الجانب الأمريكي بالمضي بتعهداته السابقة مع العراق بشأن التدريب على طائرات (F-86) بعد أن أوقفت الحكومة العراقية ذلك التدريب ، إذ أوضح السفير أن وجود الكادر التدريبي من دون أن تكون له مهام محددة كان امراً غير مرغوب به ، وذلك لحاجة الحكومة الامريكية لهم في مكان آخر من العالم (3) ، علاوة على ذلك كُلف السفير (غلمن) بإبداء رغبة حكومته الجادة في الالتزام بتنفيذ تعهداتها السابقة تجاه العراق ، كما تم توجيهه للاستفسار من عبد الكريم قاسم حول كيفية الاستمرار في اشكال التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية في ظل الممارسات التي واجهها الدبلوماسيون الأمريكيون في العراق ، وشدت الخارجية الامريكية على (غلمن) بعدم إثارة أي موضوع يتعلق بالمساعدة العسكرية خلال عام 1959 ما لم يُثار من قبل رئيس الوزراء

(1) F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, Memorandum From the Director of Intelligence and Research (Gumming) to Secretary of State Dulles , No. 133 , 22 August , 1959 , P. 336. (See Appendix No. 2) .

(2) The Christian Science Monitor , (Boston) , 12 November, 1958.

(3) F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No 135 , Washington, 10 September , 1958 , P. 339 .

العراقي ، وفي حال طلب ذلك فمن الضروري التأكيد على حل المشكلات العالقة بين الجانبين بشكل مثمر مع الحرص على تجاوز أية قضايا قد تعرقل العلاقات بين البلدين (1) .

استثمرت الحكومة العراقية رغبة الولايات المتحدة الامريكية في تقوية علاقتها بالنظام الجديد من خلال السعي للحصول على الأسلحة الامريكية ، و كلفت قائد العمليات العسكرية العقيد فريد ضياء محمد ، بالتواصل مع البعثة الاستشارية الامريكية في بغداد ، و ارسل العقيد فريد برسالة سرية إلى البعثة استفسر فيها عن منهج المساعدات العسكرية الامريكية وإمكانية تسليم الجانب الامريكي للأسلحة والمعدات (2) ، ومن جهة اخرى او عزت وزارة الخارجية الامريكية إلى سفيرها في العراق بضرورة لقاء رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لمعرفة موقفه ازاء الاتفاقيات التسليحية التي ابرمت قبل عام 1958 ، ومناقشة استكمال تسليم شحنة الاسلحة المتواجدة في البحر علاوة على بحث موضوع المساعدات العسكرية المستقبلية كما طلبت وزارة الخارجية الامريكية من السفير ابلاغ الجانب العراقي بموافقة الولايات المتحدة الامريكية على تسليم شحنة الأسلحة المعلقة التي حصل التعاقد عليها قبل قيام النظام الجمهوري ، و التقى الطرفان في الخامس عشر من أيلول 1958 إذ ابغ عبد الكريم قاسم السفير الأمريكي بعدم إمامه الكامل بالاتفاقيات العسكرية السابقة و وعد بدراستها كما ابدى رغبة حكومته في استمرار المساعدات العسكرية الفعالة على حد وصفه (3) ، وفي مقابل ذلك اكد السفير الامريكي لرئيس الوزراء انه من المستحسن التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الدفعات المستقبلية من الأسلحة (4) ، ويبدو من خلال ذلك أن عبد الكريم قاسم كان يتجنب اتخاذ موقف حاسم بالقبول أو الرفض لكي لا يُصنّف على أحد المعسكرين المتنافسين (الشرقي و الغربي) ، اما فيما يخص ادعاء عبد الكريم قاسم بعدم إمامه بالاتفاقيات التسليحية السابقة ، فالراجح أن ذلك غير دقيق نظراً لان عبد الكريم قاسم كان ضابطاً عسكرياً ذا خبرة ، ومن المفترض أن يكون على دراية بتفاصيل تلك الاتفاقيات .

(1) سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 318 - 319 .

(2) المصدر نفسه ، ص 318 .

(3) F. R. U. S. , 1958-1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII , 141. Memorandum From The Assistant Secretary Of State For Near Eastern And South Asian Affairs (Rountree) To The Deputy Under Secretary Of State For Political Affairs (Murphy) , Washington, 16 October , 1958 , P.349.

(4) سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 319 .

وفي السياق نفسه اشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى أن السفير الأمريكي (غلن) أوصى بأن استئناف توريد الأسلحة والمواد العسكرية إلى العراق ينبغي أن يقتصر على الأسلحة التي حصل التعاقد عليها قبل الرابع عشر من تموز 1958 كما شدد السفير على أن أية مساعدة إضافية للجانب العراقي ينبغي أن تُقدم بشكل تدريجي للغاية حيث تستغرق وقتاً طويلاً حتى يتضح توجه النظام الجديد في العراق (1) ، ومن خلال تلك الوثيقة يمكن القول : أن توصية السفير الأمريكي بالاققتصار على إرسال الأسلحة التي حصل التعاقد عليها في النظام الملكي عكست رغبة واشنطن في تقليل المخاطر المرتبطة بإمكانية تغيير المواقف السياسية للنظام العراقي الجديد ، وضمان عدم استخدام الأسلحة المقدمة في أي صراعات قد تؤدي إلى توترات إضافية مع القوى الأخرى في المنطقة .

كان للتطورات السياسية الداخلية المتمثلة بالخلاف الذي نشب بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف و إعفاء الأخير من جميع مناصبه في الثلاثين من أيلول 1958 ، سبباً في انشغال عبد الكريم قاسم وتأخره في الرد على السفير الأمريكي بشأن اتفاقية المساعدات العسكرية ، وفي ظل تلك الظروف اتصل السفير الامريكي بوزير الإرشاد محمد صديق شنشل (2) لبحث الموضوع وابلغه باستعداد حكومته لتجهيز الجيش العراقي بالأسلحة ، و استفسر محمد صديق شنشل من السفير حول ما اذا كانت واشنطن تفرض أي شروط على الحكومة العراقية بعدم التعاون مع الاتحاد السوفيتي في حال تجهيز الاسلحة ، ونفى السفير ذلك موضحاً أن واشنطن ليس لديها أي مطالب أو شروط في ذلك الصدد ، ومهما يكن من امر قدم محمد صديق شنشل مذكرة إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم تفيد بما دار في اللقاء مع السفير الأمريكي ، فكان رد عبد الكريم قاسم على المذكرة بأنه لا يثق بنوايا الامريكيين وانه سيهمل الموضوع (3) ، ويعكس لنا ذلك الرد مشاعر القلق والشك التي كان يكنها عبد

(1) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 2536 of 18 September , 1958.

(2) محمد صديق شنشل (1910-1990) : ولد عام 1910 في الموصل و انتقل مع عائلته إلى بغداد وتلقى تعليمه فيها ، دخل كلية الحقوق ولم يكمل دراسته فيها فانتقل إلى الدراسة في معهد الحقوق في دمشق وتخرج فيه عام 1933 اكمل دراسته في الاقتصاد السياسي بجامعة باريس ، انضم إلى نادي المثني بن حارثة الشيباني ، وُرِّج في السجن ابان حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 ، اطلق سراحه بعدها وساهم بتأسيس حزب الاستقلال ثم صار سكرتيراً للحزب ، وعين وزيراً للإرشاد في حكومة عبد الكريم قاسم في 14 تموز 1958 ، قدم استقالته من منصبه في 7 شباط 1959. ينظر : سمير عبد الرسول عبد الله العبيدي ، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1959 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1997 .

(3) مجلة أسرار ، (بغداد) ، العدد 5 ، السنة 2017 ، ص 21 ؛ سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص321 .

الكريم قاسم تجاه السياسات الامريكية فضلاً عن تفضيله التريث في التعامل مع أي مقترحات قد تأتي من واشنطن ، لاسيما في ظل الظروف السياسية المضطربة التي كانت تمر بها البلاد .

أجرى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في الثاني عشر من تشرين الأول 1958 ، مقابلة صحفية مع اذاعة البث الوطني الأمريكي و تناولت المقابلة مواضيع حساسة عديدة تتعلق بالسياسات الخارجية للعراق ، و رداً على سؤال طرحه أحد الصحفيين حول موقف الحكومة العراقية من قبول المساعدات العسكرية غير المشروطة من الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الامريكية اوضح عبد الكريم قاسم أن العراق هو دولة مستقلة وذات سيادة ، ولا يرغب أن يكون تابعاً لأي من القوى الكبرى ، وعلى ذلك الأساس يسعى العراق للحصول على الأسلحة من جميع الدول الصديقة (1).

اثارت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي ابرمها العراق مع الاتحاد السوفيتي حفيظة الولايات المتحدة الامريكية ، ففي السادس عشر من تشرين الأول 1958 عقد مجلس الأمن القومي اجتماعاً لمناقشة التطورات العالمية المهمة التي تؤثر على أمن الولايات المتحدة الامريكية ، وكان من بينها تطورات الوضع في العراق ، وخلال الاجتماع أشار مدير وكالة المخابرات المركزية (ألين دالاس) (Allen Dulles) (2) إلى أن النظام العراقي الجديد قد ابرم اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي ، وشرع في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الموقعة مع السوفييت في وقت سابق (3) ، و اثار التحرك العراقي نحو التعاون مع السوفييت مخاوف حلفاء واشنطن ، لاسيما بريطانيا التي رأت أن التقارب العراقي - السوفيتي قد يؤدي إلى توسع نفوذ السوفييت في المنطقة إذ عبرت بريطانيا عن خشيتها من أن يؤدي ذلك النفوذ المتزايد إلى تأسيس دولة شيوعية في العراق مما قد يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الغربية في الشرق الاوسط ، ولم تتوقف مخاوف بريطانيا عند ذلك الحد إذ اعتقدت ايضاً أن السوفييت يطمحون إلى تحقيق اهداف استراتيجية أخرى في المنطقة بما في ذلك السيطرة على

(1) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From Baghdad to Foreign Office, Sir Michael Wright, Telegram No.95 , EQ1195/15 , 16 October , 1958 . (See Appendix No. 3).

(2) أدلى ألين دالاس بشهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ أعرب فيها عن اعتقاده بأن الشيوعية في العراق أصبحت امراً خطيراً وأن الوضع في العراق يعد من أخطر الاوضاع في العالم. ينظر : ثامر برد مهدي الحديثي ، الأوضاع الداخلية في العراق 1958 - 1963 وموقف الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا منها ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2000 ، ص ص 82 - 83 .

(3) F. R. U. S. , 1958-1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, Editorial Note , No. 140 , P.838 .

مصادر الطاقة ومحاولة قطع امدادات النفط عن الدول الغربية (1) ، ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن تلك التحليلات الامريكية والبريطانية كانت تعبر عن مخاوف الغرب من تنامي نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط إذ كانت المنطقة آنذاك تمثل ساحة صراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ؛ ولذا كانت أية خطوة عراقية نحو تعزيز العلاقات مع السوفييت تثير ردود فعل قوية ؛ نظراً لأهمية العراق بوصفه موقعاً استراتيجياً ودولة غنية بالنفط يمكن أن تؤثر كثيراً على ميزان القوى في المنطقة .

كان تأخر عبد الكريم قاسم في الرد على المقترحات الأمريكية قد اثار استياء مسؤولي الإدارة الامريكية لاسيما العاملين في وزارة الخارجية إذ طلبوا من السفير (غلن) في السابع عشر من تشرين الأول 1958 تقديم تفسير رسمي لعدم استجابة الحكومة العراقية لتلك المقترحات المتعلقة بتزويد العراق بالأسلحة (2) ، ومن جانب آخر طلب الملحق العسكري في السفارة العراقية في لندن من الحكومة البريطانية في السابع عشر من تشرين الأول 1958 تزويد العراق بـ (600) قطعة سلاح رشاش من طراز (Bren) فضلاً عن (3.5) مليون طلقة ذخيرة (قتال أوتوماتيكي) ، وعدد من الدبابات والطائرات والمدافع المضادة للطائرات والدبابات ، وأحيل الطلب من الجانب البريطاني إلى لجنة تنسيق الأسلحة في الشرق الأدنى في واشنطن لإبداء رأيها به (3) ، وفي السياق نفسه طلب المستشارون البريطانيون في قاعدة الحبانية في العشرين من تشرين الأول 1958 الأذن من وزارة الطيران البريطانية لبيع (19) مدفعاً آلياً مضاداً للطائرات من نوع (Bofors L.60) (4) للجيش العراقي ، إذ وصفت إحدى وثائق الخارجية البريطانية تلك المدافع بانها قديمة وترجع صناعتها إلى عام 1934 وفي حال عدم قبول الحكومة العراقية بهذا العرض سيتم إتلافها وبيعها كخردة معدنية

(1) عبد الحميد كاظم حمادي الشكري ، المصدر السابق ، ص 160 .

(2) سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 321 .

(3) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Request from Iraqi Military Attaché : Bern Machine guns , EQ1195/13 , 27 October , 1958 .

(4) المدفع (Bofors L.60) : مدفع مضاد للطائرات عيار (40 ملم) تم تطويره في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي من قبل شركة (Bofors) البريطانية وتم اعتماده في نطاق واسع من قبل العديد من الدول خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، ويبلغ طوله (2.35 متر) ومعدل الاطلاق (120) طلقة في الدقيقة ، ويبلغ وزنه (2000) كغم ، ويعد جزءاً من الترسانة العسكرية في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الامريكية . ينظر :

Chris Bishop, The Encyclopedia of Weapons of World War II, Sterling Publishing Company, new York, 2002, P.512

على حد وصف الوثيقة (1) ، ومهما يكن من امر فقد صدرت الأوامر لاحقاً إلى البعثة البريطانية في الحبانية بإتلاف تلك المدافع لعدم القدرة على اخلائها في حال انسحابهم من القاعدة وعدم تمكين العراقيين من الحصول عليها واستخدامها (2) .

جاء رد السفير الأمريكي (غلن) على طلب خارجية بلاده بشأن التأخير في رد الحكومة العراقية على المقترحات المتعلقة بالمساعدات العراقية في الحادي والعشرين من تشرين الأول 1958 إذ أوضح في رسالته أن حكومة عبد الكريم قاسم متخوفة من الالتزام مجدداً باتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت تلك الاتفاقيات قديمة أم جديدة ، وبذلك الشأن عبر السفير عن امله بإمكانية التوصل إلى صيغة جديدة تتيح للعراق الاستفادة من المساعدات الأمريكية من دون أن تشعر الحكومة العراقية بانها ملزمة باتفاقيات قد تؤثر على سيادتها أو تضعها في موقف محرج امام الجمهور أو القوى الدولية الاخرى (3) ، ومن خلال ذلك الموقف يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة على الحفاظ على قنوات الاتصال مع العراق على الرغم من الصعوبات التي تواجهها في بناء علاقة عسكرية معه لاسيما في ظل تغيير التوجهات السياسية العراقية نحو تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفيتي كما سعت واشنطن إلى تقديم المساعدات بطريقة مرنة لا تُلزم العراق باتخاذ مواقف صريحة قد تؤثر على سياسته الخارجية ، مما يعكس ذلك النهج مدى تعقيد الوضع السياسي آنذاك .

طلبت الحكومة العراقية في السادس والعشرين من تشرين الاول 1958 من الجانب الأمريكي تزويدها بـ (200) جهاز للكشف عن الألغام فضلاً عن شراء عدد من قطع غيار وبعض المعدات بقيمة مليون دولار امريكي ، وحصلت التوصية بالموافقة على تلك الطلبات (4) ، ووفقاً لما ورد في إحدى وثائق وكالة المخابرات المركزية (C.I.A.) ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك

(1) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , R.A.F. Reserve Holding Detachment at Habbaniya To Offer Iraqi Government Surplus Bofors Guns , EQ1195/16 , 20 October , 1958 .

(2) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From W.I. Combs To Foreign Office , Arms For Iraq , EQ1195/16(B) , 25 November, 1958 .

(3) F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, telegram from Baghdad , 21 October , 1958 , Washington , P.843.

(4) F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, Memorandum From the Director of Intelligence and Research (Cumming) to Secretary of State Dulles , No.142 , 5 November ,1958 Washington , P.392.

استعداد الاتحاد السوفيتي لتلبية طلبات الجانب العراقي وفقاً لشروط واحكام بسيطة سواء من حيث قيمة تلك الأسلحة أم مدة تسديد اثمانها ؛ لذا أوصت الوكالة بالموافقة على تلبية الطلبات العراقية (1) كما تقدمت الحكومة العراقية بطلب شراء (30,000) لغم ، فضلاً عن زوارق هجومية واستطلاعية وجسور عائمة للدبابات من بريطانيا ، وبدورها أبلغت بريطانيا الملحق العسكري العراقي بعدم توفر تلك المعدات وارسلت قائمة بالموردين الآخرين المحتملين للأسلحة والمعدات المطلوبة (2) ، ولعل ذلك الموقف البريطاني كان متأثراً بتوصيات وكالة المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A.) التي نصحت بعدم المجازفة بإرسال الأسلحة إلى العراق بسبب عدم استقرار الوضع الداخلي فيه ، كما اشارت الوكالة إلى وجود مؤامرات محتملة للإطاحة بعبد الكريم قاسم في المستقبل القريب ، على حد وصف إحدى وثائقها (3) ، وعليه يمكن القول أن ذلك الموقف يعكس مدى تأثير العوامل السياسية والاستخباراتية على قرارات تسليح العراق في تلك المدة إذ كانت القوى الغربية تتعامل بحذر مع النظام العراقي الجديد في ظل المخاوف من تغيير النظام أو تحالفاته .

عرضت طلبات العراق للأسلحة على مجلس الأمن القومي الأمريكي في اجتماعه المرقم (395) في الثاني والعشرين من كانون الأول 1958 إذ كان الشعور السائد بين أعضاء المجلس هو عدم تلبية طلبات حكومة عبد الكريم قاسم إلا بعد أن يصبح موقفها أكثر وضوحاً تجاه الغرب (4) ومن جانب آخر كان البريطانيون يتبعون نهجاً مختلفاً ، ففي السابع والعشرين من كانون الأول 1958 أرسلوا مذكرة إلى (لجنة تنسيق الأسلحة في الشرق الأدنى) بواشنطن أبدوا فيها استعدادهم لتلبية طلبات الحكومة العراقية وتوريد السلع العسكرية المطلوبة بهدف كسب ود النظام العراقي الجديد إذ جاء فيها ما نصه : (( أن من مصلحتنا أن نكون قريبين قدر الإمكان في توريد المعدات غير الثقيلة للعراقيين فإن ذلك سوف يساعدنا لمواجهة تأثيرات بيعنا للأسلحة إلى إسرائيل وذلك الانطباع

(1) C.I.A. , Periodic Requirements List (PrI) Ussr (1 January- 30 April 1959) , Guide No. 164 , 1959 , P. 22 .

(2) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Eastern Department letter EQ 1195/13 [of October 27: Arms for Iraq , 5 December, 1958 .

(3) CIA , Central Intelligence Bulletin (4. December 1958) , Guide No. C 60 , 1958 , P.5.

(4) F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, “NSC Consideration of United States Policy Toward Iraq”, Mem. From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Rountree) to Acting Secretary of State Dillon, Washington, 22 December , 1958, P. 371.



المستمد عن عملياتنا تلك...)) (1) ، وبناءً على ذلك وافقت بريطانيا على تزويد العراق بالأسلحة المطلوبة بما فيها المدافع المضادة للدبابات ، ولكن من عيار (9 ملم) فقط (2) ، ويبدو أن البريطانيين أرادوا تحقيق هدفين في آن واحد ، فمن ناحية قدموا المساعدات العسكرية من الأسلحة الخفيفة فقط لإثبات حسن نواياهم للحكومة العراقية بوصفهم موردين رئيسيين للأسلحة ، ومن ناحية أخرى جاءت تلك الخطوة محاولةً منهم لتخفيف حدة الاستنكار العربي تجاههم بسبب بيعهم للأسلحة للكيان الصهيوني (3) ، وبذلك الأسلوب المزدوج حاولت بريطانيا الموازنة بين الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وعدم تصعيد التوتر مع الدول العربية ، وفي الوقت نفسه كانت تسعى لإبعاد العراق عن الاعتماد الكامل على السوفييت .

وصل السفير الأمريكي (جون جيرنيغان) (John D. Jernegan) إلى بغداد في الخامس عشر من كانون الثاني 1959 ، وفي الثامن عشر من الشهر نفسه عقد اجتماعاً مع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم إذ تناول النقاش عديداً من المواضيع كان أبرزها المساعدات العسكرية الأمريكية ، وخلال الاجتماع لمس السفير الأمريكي امتعاض عبد الكريم قاسم من تأخر تجهيز العراق بالأسلحة الثقيلة ، فضلاً عن استيائه من تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية حينما أعادت عدداً من السفن المحملة بالأسلحة والمعدات التي كانت متجهة إلى ميناء البصرة ، و أرسل السفير تقريراً مفصلاً عن مضمون ما جرى في الاجتماع إلى وزارة الخارجية الأمريكية (4) .

طلب عبد الكريم قاسم في كانون الثاني 1959 من السفير البريطاني في العراق تزويده بدبابات وقاصفات قنابل ، ومدافع ثقيلة لمقاومة الطائرات ، ومن وجهة نظر السفير البريطاني كان لذلك الطلب دافعان محتملان ؛ أما أن عبد الكريم قاسم أراد اختبار موقف بريطانيا السياسي تجاه العراق أو أنه أراد تقليل الاعتماد على الأسلحة السوفيتية ، ومهما كانت مبررات عبد الكريم قاسم لطلب السلاح من بريطانيا ، فقد كان للأخيرة ايضاً مبرراتها للموافقة على الطلب إذ لم ترغب بريطانيا في أن يعتمد العراق بالكامل على الاتحاد السوفيتي ، وفي الوقت نفسه حرصاً منها على استمرار

(1) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Arms For Iraq , EQ1195/13(B) , 28 December , 1958 .

(2) Ibid .

(3) كان الكيان الصهيوني في أيلول 1958 قد تلقى كميات كبيرة من الأسلحة المختلفة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وقد اثار ذلك ردود فعل عربية اتسمت بالشجب والاستنكار . ينظر :

The New York Times , (New York) , 23 September , 1958.

(4) سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 328 .

مصالحها في العراق ، وذلك ما بينه بوضوح السفير البريطاني بقوله : (( لم يكن بوسعنا أن نرفض بيع الأسلحة له ... كانت لدينا مصالح في العراق وكان علينا أن نحميها )) ، وبناءً على ذلك اقترح السفير على حكومته الاستجابة لطلبات عبد الكريم قاسم ؛ فوافق مجلس الوزراء البريطاني على تزويد العراق بدبابات وطائرات حديثة إلا أن تنفيذ ذلك الالتزام كان متوقفاً أن يستغرق عاماً مع الاحتفاظ بحق التراجع عن الالتزام إذا سارت الأمور بشكل يتعارض مع سياستهم (1).

اتسمت سياسة بريطانيا في تزويد الحكومة العراقية بالسلح بالحذر والمماطلة ، وذلك لمعرفة نتائج التطورات السياسية للنظام الجديد ومدى ملائمتها لمصالحها في العراق كما كانت تخشى من أن تتسرب الأسلحة والذخائر إلى الثوار الجزائريين والعُمانيين (2) مما قد يؤثر سلباً على استقرار المنطقة ويهدد مصالحها الاستراتيجية ، وبناءً على ذلك استجابت بريطانيا لعدد محدود من طلبات الأسلحة وتجنببت بشكل خاص بيع الأسلحة الخفيفة وعتادها التي يحتاجها هؤلاء الثوار (3) ، و اثبتت الاحداث التالية صحة المخاوف البريطانية ، ففي الحادي عشر من شباط 1959 صرح عبد الكريم قاسم بأن العراق يقدم دعماً عسكرياً للثوار الجزائريين ، مشيراً إلى أن العراق يرسل طائرة اسبوعياً إلى الجزائر محملة بأنواع مختلفة من الاسلحة (4) .

كشفت بريطانيا في التاسع عشر من شباط 1959 عن رغبتها بأرسال دفعة جديدة من الاسلحة إلى العراق فضلاً عن تقديم دعم لوجستي (5) خاص لتسهيل استخدام تلك الأسلحة البريطانية الموجودة فعلاً ضمن ترسانة الجيش العراقي ، و تمت الإشارة إلى أن عملية تسليم الأسلحة ستتم خارج اطار

(1) همفري تريفلين و سام فول ، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين ، ترجمة خليل إبراهيم حسين الزوبعي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2003 ، ص ص 34 - 36 .

(2) شهدت عُمان واحدة من ابرز الانتفاضات التي كانت جزءاً من الحركات الثورية التي واجهت الحكم المركزي للسلطان وهي ثورة الجبل الأخضر (1954-1959) ضد السلطان سعيد بن تيمور ، وقد وقفت بريطانيا إلى جانبه وقمعت الثوار العمانيين بالطائرات والمدفعية الثقيلة . للمزيد من التفاصيل ينظر : علي بن محمد بن ناصر الريامي ، حرب الجبل الأخضر (1957-1959م) ، ط 4 ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، الشارقة ، 2018 .

(3) نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 242 .

(4) The New York Times , (New York) , 13 February, 1959.

(5) اللوجستية : هي علم إدارة تدفق البضائع والطاقة والمعلومات والموارد الأخرى كالمنتجات والخدمات من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك ، ومن غير الممكن اجراء أية عملية تصدير أو استيراد من دون وجود دعم لوجستي ، وتتضمن اللوجستيات تجميع المعلومات والنقل و الجرد والتخزين و التغليف . ينظر : سامي عوض ، معجم المصطلحات العسكرية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 413 .

ميثاق بغداد (1) ، وكانت دفعة الأسلحة تلك تشمل دبابات من نوع (Chieftain) (2) وطائرات من نوع (Comet) (3) ، وقد أبدت بريطانيا استعدادها الكامل لتزويد العراق بما يحتاجه من معدات واسلحة إضافية (4) ، ومع ذلك لم يُظهر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم اهتماماً كبيراً بشراء الأسلحة البريطانية ؛ بسبب ارتفاع كلفتها ، فعلى سبيل المثال كانت الدبابة السوفيتية تُباع بسعر عشرة آلاف دينار عراقي بينما كان سعر الدبابة البريطانية ذات المواصفات المشابهة يزيد عنها بعشرة اضعاف وكان كل ما يصبو اليه عبد الكريم قاسم في ذلك الوقت هو تأمين الأدوات الاحتياطية للأسلحة البريطانية التي كان الجيش العراقي يعتمد عليها قبل سقوط النظام الملكي في العراق التي توقفت امداداتها بعد قيام النظام الجمهوري (5) .

بدأت بريطانيا تتوجس خيفة من تنامي العلاقات العراقية السوفيتية خشية على مصالحها في العراق والمنطقة بشكل عام ، الأمر الذي دفع رئيس وزراء بريطانيا هارولد ماكميلان (Harold Macmillan) (6) إلى القيام بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفيتي في الحادي والعشرين من شباط 1959 بهدف اقناع السوفييت باحترام مصالح بريطانيا في الشرق الاوسط وتجنب أي تدخل قد يؤثر سلباً على نفوذها في المنطقة ، وفي المقابل كانت بريطانيا مستعدة لتفهم مصالح الاتحاد السوفيتي في المنطقة محاولةً لإيجاد نوع من التوازن بين القوتين الكبيرتين (7) ، إلا أن الزيارة

(1) The Washington Post , (Washington) , 20 February , 1959 ؛ The New York Times , (New York) , 20 February , 1959.

(2) الدبابة (Chieftain) : دبابة قتال رئيسية بريطانية الصنع ، تم استخدامها من قبل الجيش البريطاني خلال الحرب الباردة ، وهي متسلحة بمدفع عيار (120 ملم) وتستخدم قذائف (L11) شديدة الفعالية ضد الدبابات والاهداف المدرعة كما تتمتع بدروع محسنة ومتطورة لحمايتها ضد القذائف المضادة للدروع ، وتبلغ سرعتها 40 كم / ساعة مما جعلها ابناً مقارنة ببعض الدبابات الأخرى . ينظر :

Pat Ware, Images Of War British Tanks 1945 To The Present Day, Pen & Sword Books Ltd, South Yorkshire, 2012, P.P.69-72.

(3) الطائرة (Comet) : هي طائرة نقل بريطانية الصنع ، وهي من انتاج شركة (De Havilland) ودخلت الخدمة لأول مرة عام 1952 ، وتتميز بأجنحة متوسطة الارتفاع وجسم مصنوع من الالمنيوم ، وهي مزودة بأربعة محركات من نوع (Ghost) ، وتستطيع الطائرات الوصول إلى سرعات تصل إلى (500) ميل في الساعة ، كما يمكنها الطيران إلى ارتفاعات تصل إلى 35 ألف قدم . ينظر :

David Mondey, Op.Cit., P.85.

(4) قيس جعيول مسافر الشحمانى ، المصدر السابق ، ص 69.

(5) ينظر هامش رقم (10) في : همفري تريفليان وسام فول ، المصدر السابق ، ص 36 .

(6) هارولد ماكميلان (1894-1986) : هو سياسي بريطاني ولد عام 1894 ، صار سفيراً لبريطانيا في الجزائر عام 1955 ، عين وزيراً للحرب عام 1954 ثم وزيراً للخارجية عام 1955 ، وفي عام 1956 صار رئيساً للوزراء . ينظر : ايميري هيوز ، ماكميلان شخصية سياسية ، ترجمة حسين الحوت ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1963 ؛ عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 666.

(7) عبد الحميد كاظم حمادي الشكري ، المصدر السابق ، ص ص 159-160.

لم تحقق النجاح المرجو منها إذ جاء الرد السوفيتي واضحاً وصريحاً ، ففي الخامس والعشرين من شباط أدلى (خروتشوف) بتصريح علني يؤكد فيه رفضه للمقترحات البريطانية ، وأوضح أن علاقات الاتحاد السوفيتي مع العراق جيدة ومبنية على أساس الاحترام المتبادل ، وانه سيواصل تقديم دعمه الكامل للعراق في مساعيه لتحقيق التحرر الوطني والاستقلال عن أي نفوذ (1) ، ويبدو أن التصريح السوفيتي اظهر فشل جهود (ماكميلان) في تهدئة المخاوف البريطانية وضمن مصالح بلاده مما زاد من توتر العلاقات بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي في ظل تنافسهما على النفوذ في الشرق الأوسط خلال تلك المرحلة الحرجة .

أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية (جون بروفومو) (John Profumo) امام مجلس العموم البريطاني في الثاني من آذار 1959 أن الحكومة البريطانية قررت تلبية جزءا من طلبات العراق للحصول على الاسلحة بينما لا تزال بعض الطلبات قيد الدراسة ، كما اكد استمرار تقديم المواد الاحتياطية وقطع الغيار ومواد الصيانة للأسلحة البريطانية الموجودة في العراق (2) ، وتزامن الإعلان عن ذلك مع توتر العلاقات بين الحكومة العراقية و الجمهورية العربية المتحدة على اثر حركة الشواف (3) في الثامن من آذار 1959 ، وظهر التوتر إلى السطح بوضوح عندما شن الرئيس المصري جمال عبد الناصر (4) ، في الحادي عشر من آذار 1959 هجوماً علنياً على سياسة عبد الكريم قاسم والأحزاب الشيوعية في الوطن العربي ، كما ندد بالشيوعية الدولية ، مما اثار توتراً

(1) احمد مريح المنصراوي ، إبراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق 1919-2004 ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، 2014 ، ص 136 ؛ نوري عبد الحميد العاني و علاء جاسم الحربي ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 224.

(2) قحطان احمد سلمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص 374 .  
(3) وقعت حركة الشواف في الثامن من آذار 1959 في الموصل وكانت نتيجة للتوترات السياسية والاجتماعية ، إذ اندلعت مظاهرات احتجاجية ضد حكومة عبد الكريم قاسم مما أدى إلى اشتباكات بين القوات الحكومية وبعض الفئات الشعبية نتج عنها سقوط ضحايا واعتقالات ، وعكست تلك الأحداث الانقسامات بين الشيوعيين والقوميين في العراق. للمزيد من التفاصيل ينظر : خليل إبراهيم حسين ، ثورة الشواف في الموصل 1959 ، ج 1 ، منشورات مكتبة بشار ، دم ، دبت .

(4) جمال عبد الناصر(1918-1970) : ولد في الإسكندرية عام 1918 ، التحق بالكلية الحربية عام 1937 و تخرج فيها ضابطاً ، تم تعيينه في فرق المشاة بأسبوط عام 1938 ، التحق بعد ذلك للعمل في السودان ، وعُين مدرساً بالكلية الحربية ، اشترك في حرب فلسطين عام 1948 ، انضم الى جماعة الضباط الاحرار وقادهم لثورة تموز (يوليو) 1952 ، تقلد منصب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية عام 1953 ، كما تولى منصب رئيس الوزراء في عام 1954 وفي عام 1956 انتُخب رئيساً للجمهورية من الشعب المصري ، كان له دورٌ بارزٌ على الصعيد العربي والإقليمي والدولي لا سيما قيادته لحركة عدم الانحياز ، توفي في عام 1970 إثر تعرضه لنوبة قلبية في القاهرة . ينظر : بئينة عبد الرحمن ياسين التكريتي ، جمال عبد الناصر دراسة تاريخية نشأة وتطور الفكر الناصري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1998 ؛ احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط 3 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968 ، ص ص 291 - 294 ؛

اضافياً في المنطقة (1) ، إلى جانب ذلك شنت الصحف المصرية هجوماً لاذعاً على الحكومة العراقية والشيوعيين العراقيين على وجه الخصوص ، مما زاد من تعميق الخلافات بين بغداد والقاهرة (2) ، وفي ظل تلك الأوضاع المعقدة ارسل السفير البريطاني في بغداد برقية سرية إلى وزارة الخارجية البريطانية جاء فيها ما نصه : (( إن وضع قاسم سيء جداً وليس أمامه فرصة مؤكدة للمحافظة على مركزه ، ومن المحتمل أن تزيد قوة المعارضة ضده ... ينبغي علينا أن نجهز قاسم بالأسلحة التي طلبها وإذا لم يعمل قاسم على اجراء تغيير فإن الجيش هو القوة الوحيدة التي قد تكون قادرة على تغيير الوضع... )) ، وفي السادس عشر من آذار 1959 قام السفير البريطاني بزيارة عبد الكريم قاسم وأكد له دعم الحكومة البريطانية واستعدادها لتلبية طلبات العراق من الأسلحة التي طلبها (3) ، وكانت تلك الخطوة جزءاً من الجهود البريطانية لتعزيز علاقاتها مع الحكومة العراقية في وقت كانت تواجه فيه ضغوطاً داخلية وخارجية مع سعي بريطانيا إلى الحفاظ على نفوذها في العراق وسط تصاعد التأثير السوفيتي والتوترات الإقليمية .

ازدادت مخاوف إدارة الولايات المتحدة الامريكية بعد أحداث حركة الشواف في الموصل و الاعتقالات العشوائية التي قامت بها الحكومة العراقية من احتمال انجراف العراق نحو نظام شيوعي (4) إذ دفعت تلك المخاوف الإدارة الامريكية إلى إعادة تقييم سياستها تجاه العراق لا سيما في الجانب العسكري ، فالأوضاع في العراق بدت غير مستقرة ، واي دعم غير مدروس قد يؤدي إلى تعزيز نفوذ التيارات اليسارية ، وعلى رأسها الشيوعيين ، وهو ما كان يقلق واشنطن في ظل المنافسة العالمية بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وفي ذلك السياق قدم السفير الأمريكي في العراق (جيرنيغان) توصياته إلى وزارة خارجية بلاده حول كيفية التعامل مع العراق في تلك المرحلة الحساسة ، إذ اقترح السفير الأمريكي تجنب الولايات المتحدة الامريكية اثاره موضوع تسليح الجيش العراقي لأنها ستكون ذات تأثير سلبي من وجهة نظره ، كما اقترح أنه في حال موافقة الجانب البريطاني على تجهيز العراق بالسلح عدم ارسال الولايات المتحدة الامريكية سوى المعدات التجارية من قطع الغيار والذخيرة التي تستخدم في الجيش العراقي (5) ، ومما سبق عكست تلك المواقف الامريكية القلق العميق من تأثير الشيوعية الدولية في منطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد

(1) احمد عبد الكريم ، أضواء على تجربة الوحدة ، مطبعة الأهالي ، دمشق ، 1991 ، ص 175 .

(2) صحيفة الاهرام ، (القاهرة) ، العدد 26309 ، 15 أيار 1959 .

(3) مقتبس من : خليل إبراهيم حسين الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية 1958 - 1959 ، ج 3 ، دار الحكمة ، بغداد ، 2000 ، ص 156 .

(4) The New York Times , (New York) , 29 April, 1959.

(5) سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 329 - 330 .

تزايد النفوذ السوفيتي في العراق منذ الرابع عشر من تموز 1958 ، وظهور قوى يسارية داخل العراق تدعو إلى التعاون مع الاتحاد السوفيتي ؛ لذا سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى اتباع نهج حذر يهدف إلى الحفاظ على نفوذها في العراق مع محاولة عدم اثاره مزيد من التوترات أو دفع البلاد نحو تحالف أعمق مع المعسكر الشرقي .

أثارت مذكرة السفير الأمريكي في العراق نقاشات واسعة داخل وزارة الخارجية الامريكية والحكومة الامريكية بشكل عام ، و خلصت تلك المناقشات المطولة إلى القبول بمقترحاته إذ قررت الإدارة الامريكية ابلاغ الحكومة العراقية بأنها لا تعزم تزويد العراق بالسلاح إلى حد أكثر من بيع قطع الغيار للأسلحة الامريكية المستخدمة في الجيش العراقي ، إذ جاء القرار جزءاً من السياسة الامريكية الحذرة تجاه العراق في تلك المرحلة نظراً للتوترات السياسية والتصاعد المحتمل لنفوذ الشيوعيين العراقيين داخل الحكومة العراقية ، وعلى الرغم من ذلك القرار المحدود حرصت الإدارة الامريكية على طمأنة الحكومة العراقية بأنها ليست معزولة عن إمكانية الحصول على المعدات العسكرية من الدول الغربية الاخرى ، و أشارت إلى أن العراق لا يزال بإمكانه الاعتماد على بريطانيا بوصفها مصدراً رئيساً لتوريد الأسلحة ، في ظل استعداد البريطانيين في ذلك الوقت لتزويد العراق ببعض المعدات العسكرية ، إلا أن الحقيقة كانت أكثر تعقيداً مما يُظهر ، فعلى الرغم من اشارات البريطانيين إلى استعدادهم لبيع الأسلحة إلى العراق ، لم يتخذوا قراراً نهائياً في ذلك الشأن من دون التشاور المسبق مع الجانب الأمريكي (1) ، ويبدو أن التعاون بين الحليفين الغربيين يعكس حرصهما المشترك على التحكم في مستوى تسليح الجيش العراقي لاسيما في ظل المخاوف من التحولات السياسية في البلاد وتزايد النفوذ السوفيتي ، فكل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا كانتا تتجنبان تقديم أي دعم عسكري قد يستخدم لتعزيز القوى اليسارية أو الشيوعية في العراق ، لكنهما في الوقت نفسه لم يرغبوا في التخلي تماماً عن العراق ، أو تركه ينزلق بالكامل نحو التحالف مع الاتحاد السوفيتي ، بل سعياً للحفاظ على نوع من التوازن في علاقتهما مع الحكومة العراقية .

أعلن العراق انسحابه من ميثاق بغداد في الرابع والعشرين من آذار 1959 ، وجاء الإعلان على لسان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم خلال مؤتمر صحفي عقده في وزارة الدفاع وصرح قائلاً : ((خرجنا من ميثاق بغداد وتخلصنا من آخر ورقة من أوراق الاستعمار)) مما عكس توجه العراق في تلك المرحلة نحو التحرر من أي التزامات ترتبط بالسياسات الاستعمارية الغربية ،

(1) سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 330 - 331 .

والابتعاد عن النفوذ الغربي في المنطقة (1) ، ولم يقتصر الأمر على الانسحاب من ميثاق بغداد ، بل أعلن أيضاً انسحاب العراق من الاتفاقية الثنائية الموقعة مع بريطانيا في السادس من نيسان 1955 ، وبموجب ذلك تم التوصل إلى اتفاق في الثلاثين من آذار 1959 بين العراق وبريطانيا لسحب القوات البريطانية من قاعدة الحبانية (2) ، وفي السياق ذاته أرسلت وزارة الخارجية العراقية مذكرة إلى السفير الأمريكي ابلاغته فيها بقرار الحكومة العراقية إلغاء جميع الاتفاقيات المعقودة مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال العهد الملكي ، وأوضحت الحكومة العراقية أن إلغاء الاتفاقيات يأتي في إطار الإجراءات التي اتخذتها لتصفية العلاقات السابقة بهدف تحقيق سياسة الحياد الإيجابي التي تبناها العراق في تلك المرحلة (3) ، ويمكن أن يُعزى تأخر عبد الكريم قاسم في اتخاذ قرار الانسحاب من ميثاق بغداد إلى انشغاله بتعزيز سلطته كما كان يرى بعض الفائدة في عدم الإعلان الفوري عن الانسحاب من الميثاق ، وهو ما أكده السفير الأمريكي (4) ، ويبدو أيضاً أن عبد الكريم قاسم كان يخطط لتنفيذ انسحاب العراق من ميثاق بغداد بشكل تدريجي ومدروس ؛ وذلك لتجنب إعطاء أية ذريعة للدول المشتركة في الميثاق مثل بريطانيا وتركيا للقيام بتدخل عسكري في العراق ، ومن خلال تلك الخطوة حاول عبد الكريم قاسم أن يُظهر للعالم أن العراق يسير نحو استقلال سياسي حقيقي بعيداً عن أي تحالفات عسكرية قد تمثل تهديداً للسيادة الوطنية ، وفي الوقت نفسه يحافظ على استقرار البلاد في ظل التوترات الإقليمية والدولية .

بدأت القوات البريطانية المتواجدة في قاعدة الحبانية بمغادرة العراق في السادس من نيسان 1959 (5) إلا أن ذلك لم يقف عائقاً أمام استمرار تزويد بريطانيا للعراق بالأسلحة ، بل على العكس تماماً ، فقد كانت السياسة الخارجية البريطانية تؤكد ضرورة استمرار تزويد العراق بالأسلحة ، على الرغم من اعتراض بعض أعضاء حزب العمال في مجلس العموم البريطاني الذي قدم في الحادي عشر من أيار 1959 اعتراضاً إلى رئيس الوزراء البريطاني على توريد الأسلحة إلى العراق

(1) صحيفة الثورة ، العدد 127 ، 25 آذار 1959 .

(2) المصدر نفسه ، العدد 132 ، 31 آذار 1959 .

(3) الغت الحكومة العراقية اتفاقية المساعدات العسكرية بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية المعقودة في 21 نيسان 1954 ، فضلاً عن إلغاء الاتفاقية الخاصة بالتصرف بالمعدات والذخيرة التي تجهزها الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في 5 تموز 1955 ، كما الغت اتفاقية المساعدات الاقتصادية بين الحكومتين . ينظر : صحيفة اتحاد الشعب ، (بغداد) ، العدد 109 ، 3 حزيران 1959 ؛ ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 336 .

(4) علاء موسى كاظم نورس ، المصدر السابق ، ص 92 .

(5) غادرت آخر مجموعة من القوات البريطانية الأراضي العراقية عن طريق ميناء البصرة في الحادي والثلاثين من أيار 1959 . ينظر : قحطان احمد سلمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص 374 - 386 .

معللين أن تلك السياسة تتسم بـ ((الفتنة والإرباك)) وتسهم في تقوية دولة شيوعية بأسلحة بريطانية على حد وصفهم ، وهو ما دعا وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية إلى الرد على المعارضين بتأكيد على ضرورة استمرار تزويد العراق بالأسلحة بقوله : (( اننا يجب أن نستمر في امداد هذا البلد بالسلح وان نبذل قصارى جهدنا للسماح للجنرال قاسم بالحفاظ على المسار المستقل الذي يقول انه يرغب في اتخاذه )) ، كما طمأن الوزير البريطاني أعضاء حزب العمال بأن بريطانيا ستؤجل تسليم الاسلحة لمدة عام لبيان طبيعة نظام عبد الكريم قاسم مشيراً إلى انه إذا ثبت أن النظام يتبنى سياسة شيوعية ؛ فإن الحكومة البريطانية ستقوم بإلغاء ترخيص تصدير الأسلحة إلى العراق (1) ، ومما تجدر الإشارة إليه أن القرار البريطاني المتعلق بتصدير تلك الأسلحة كان بموافقة كل من ايران وتركيا والأردن بوصف أن تلك الدول مجاورة للعراق فضلاً عن الموافقة المسبقة للولايات المتحدة الأمريكية ، فيما ابدى الكويت و لبنان والكيان الصهيوني اعتراضهم على ذلك القرار مشيرين إلى أن ذلك قد يؤدي إلى عرقلة التقارب الذي يسعى إليه الغرب مع الجمهورية العربية المتحدة ، وفي الاطار نفسه شجبت الاذاعات والصحف المصرية القرار البريطاني ، وعدت تلك الخطوة (( مكيدة امبريالية ضد القومية العربية )) وخطراً على حدود الجمهورية العربية المتحدة التي تجاور العراق من جهة سورية (2) .

ناقش الملحق العسكري البريطاني في بغداد في الحادي عشر من ايار 1959 قائمة مشتريات من الأسلحة البريطانية الصنع مع رئيس هيئة الأركان العامة للجيش العراقي احمد صالح العبيدي (3) وبحضور رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي ابلغ الملحق العسكري برغبته في مواصلة الحصول على الامدادات العسكرية البريطانية ، وجرى الاتفاق على تزويد العراق بمجموعة من الاسلحة المتوسطة فضلاً عن طائرات ودبابات جديدة ، وطلب الجانب العراقي تسديد (20 %) من قيمة تلك الأسلحة عند تسليمها مع تقسيط المبالغ المتبقية على اربع سنوات كل سنة يتم دفع نسبة (20%) من

(1) The Christian Science Monitor , (Boston) , 12 May, 1959 ؛ The Washington Post , (Washington) , 12 May , 1959.

(2) The New York Times , (New York) , 12 May , 1959.

(3) احمد صالح العبيدي (1912-1968) : أحد الضباط الاحرار ، ولد في بغداد عام 1912 ، التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها عام 1934 ، اكمل دراسته في الاكاديميات العسكرية في بريطانيا وتخرج في كلية الأركان عام 1941 ، تسلم منصب رئيس اركان الجيش العراقي في 14 تموز 1958 وبقي في هذا المنصب حتى انقلاب 8 شباط 1963 ، تم ايداعه السجن اثر ذلك الانقلاب من دون أن توجه له اي تهمة ، اعتزل العمل العسكري حتى وفاته في عام 1968 . ينظر : محسن حسن خصباك البديري ، احمد صالح العبيدي ونشاطه العسكري والسياسي في العراق 1912 - 1968 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2013 .



اجمالي المبلغ ، كما طلب الجانب العراقي التسليم المبكر للأسلحة (1) ، وتضمن الاتفاق توريد طائرات ودبابات بريطانية بقيمة اجمالية بلغت (30) مليون دولار (2) ، واثناء تلك المناقشات اشار البريطانيون إلى تأثير الشيوعيين في الحكومة العراقية ، ووفقاً لما ورد في إحدى الوثائق البريطانية إذ جاء في ذلك الخصوص ما نصه : (( لَمَحْنَا إِلَى قَاسِمٍ أَن الشَّيْوعِيِّينَ يَقُولُونَ أَنه اصْبَحَ الآنَ تحت سيطرتنا... )) (3) ، ويبدو أن تلك التطورات اثارت اهتمام الساسة الأمريكيين الذين وصفوا قرار بريطانيا ببيع أسلحة للعراق بمثابة مقامرة محفوفة بالمخاطر محذرة من أن فشل تلك السياسة قد يؤدي إلى تسليح دولة سوفيتية جديدة (4) .

اثارت صفقات التسليح بين العراق و بريطانيا حفيفة الجمهورية العربية المتحدة إذ لم يكن جمال عبد الناصر راضياً عن سياسة بريطانيا في تصدير الأسلحة إلى نظام عبد الكريم قاسم في العراق ، وابلغ المسؤولين البريطانيين بأن لذلك تداعيات خطيرة على المنطقة ، وذلك بحسب ما اشارت اليه إحدى الوثائق البريطانية (5) ، ويبدو أن جمال عبد الناصر كان يدرك رغبة عبد الكريم قاسم في توسيع نفوذ العراق من خلال ضم الكويت إلى الأراضي العراقية من خلال استيراد تلك الأسلحة ، وربما كان تصرف جمال عبد الناصر بدفع من امير الكويت ، فقد اظهرت إحدى الوثائق البريطانية أن حاكم الكويت كان ممتناً جداً لدعم جمال عبد الناصر إلى حد الانبهار على حد تعبير الوثيقة (6) ، فيما ذكرت صحيفة (واشنطن بوست) الامريكية أن استمرار تدفق الأسلحة البريطانية إلى العراق سيزيد من حدة الخلافات بين بريطانيا والجمهورية العربية المتحدة (7) .

(1) F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, Addressed to Foreign Office telegram No.545 of 12 May, 13 May, 1959 .

(2) Chicago Tribune , (Chicago) , May 15 , 1959 , P.1.

(3) F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, Addressed to Foreign Office telegram No. 556 of 13 May, 13 May , 1959 .

(4) The Washington Post , (Washington) , 13 May, 1959.

(5) F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, Outward Telegram from Commonwealth Relations Office No. 645, 14 May, 1959.

(6) F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, From Geneva (United Kingdom Delegation To Meeting Of Foreign Ministers) To Foreign Office , No. 27 Codel , 13 May , 1959 .

(7) The Washington Post , (Washington) , 14 May, 1959.

شنت الصحافة الامريكية موجة من الانتقادات لسياسة بريطانيا تجاه العراق ، إذ نشرت صحيفة (واشنطن بوست) في عددها الصادر في السابع عشر من أيار 1959 مقالاً بعنوان : ((بريطانيا تقامر بالأسلحة في العراق)) تضمن نقداً لاذعاً للسياسة البريطانية بشأن الأسلحة المقدمة للعراق مبينةً أن البريطانيين بعد كل هزائمهم واهانتهم في الشرق الأوسط يقدمون تلك الأسلحة إلى النظام السياسي الذي انهى حياة اصدقائهم المقربين ، ذلك النظام الذي يتفاخر علناً بخروجه من ميثاق بغداد (1) .

كان البريطانيون على استعداد لتزويد العراق بمجموعة متنوعة من الأسلحة ، لإظهار صداقتهم للنظام الجديد وخوفاً من ارتماؤه بأحضان السوفييت واعتماده الكامل على الأسلحة السوفيتية إذ كان ذلك الاستعداد مدفوعاً بالخوف من أن يتحول العراق إلى محور تأييد للاتحاد السوفيتي مما قد يؤثر سلباً على المصالح البريطانية في المنطقة (2) ، وهو ما اشارت اليه بوضوح إحدى الوثائق البريطانية المؤرخة في العشرين من أيار 1959 ، التي اكدت على ضرورة كسب نظام عبد الكريم قاسم لضمان عدم تحوله بالكامل إلى الاعتماد على السوفييت ، كما تضمنت الوثيقة تفاصيل عن الصفقة المقترحة ، التي شملت تزويد العراق بـ (48) دبابة نوع سنثوريون (Centurion) حديثة الصنع و (20) طائرة قاذفة للقنابل من نوع (كانبيررا) (3) (Canberra) (4) ، فضلاً عن (24) مدفعاً مضاداً للطائرات نوع (هاوتزر) (Howitzer) عيار (5.5 عقدة) ، و قدرت القيمة المالية لهذه الصفقة بـ (14) مليون جنيه إسترليني ، ما يعادل حوالي (40) مليون دولار امريكي (5) .

(1) The New York Times , (New York) , 17 May, 1959.

(2) Chicago Tribune , (Chicago) , 12 May , 1959 ؛ Los Angeles Times , (Los Angeles) , 9 May , 1959.

(3) احبط قائد القوة الجوية العراقية جلال الاوقاتي صفقة شراء طائرات (كانبيررا) ؛ وذلك لعدم وجود الرادار في تلك الطائرات وخروجها عن الخدمة في بريطانيا ؛ لذلك اكتفت الحكومة العراقية بالأدوات الاحتياطية والعتاد للأسلحة البريطانية ينظر : قحطان احمد سلمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص 375 .

(4) الطائرة (Canberra) : هي طائرة قاصفة خفيفة بريطانية الصنع ذات ثلاث مقاعد و تمتلك محركين نفائين وسرعتها 930 كم/ساعة ، وتتسلح الطائرة بـ (2720 كغم) من القنابل حمولة داخل البدن فضلاً عن (900 كغم) من القنابل حمولة خارجية تحت البدن مع اوعية صواريخ تحت الجناحين ، ومداهما القتالي يقدر بـ (2000 كم) ، وكان اول طيران لها عام 1949 وهي من انتاج شركة (English Electric Company). ينظر : صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 158 .

(5) F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963 , From Foreign Office To Geneva (United Kingdom Delegation To The Meeting Of Foreign Ministers , 20 may , 1959 . (See Appendix No. 4).

أرسلت وزارة الخارجية العراقية في الحادي والثلاثين من أيار 1959 مذكرة إلى السفير الأمريكي في العراق تضمنت إلغاء اتفاقية الأمن المتبادل ، واتفاقية تقديم المساعدات العسكرية بين البلدين ، وأوضحت الخارجية العراقية في مذكرتها أن ذلك القرار لا يعني توجهاً غير ودي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، بل إن الحكومة العراقية ترغب في نمو علاقات الصداقة بين البلدين على أساس التفاهم المشترك والتعاون المثمر (1) ، ومن جانب آخر أبدت الحكومة البريطانية مرونة أكثر تجاه طلبات الأسلحة المقدمة من العراق ، ولعل ذلك بدافع الخوف على خسارة مصالحها في العراق ، إذ استجابت الحكومة البريطانية لطلبات العراق بالموافقة على ترخيص شركة (English Electric Company) لتزويد العراق بعدد من الطائرات مما يعكس التزام بريطانيا بتعزيز شراكتها العسكرية مع العراق في مواجهة التغيرات السياسية والاقليمية (2) .

طلبت الحكومة العراقية في الثالث عشر من حزيران 1959 من وكيل شركة (Crossley Motors) البريطانية في بغداد تزويدها بـ (60) مركبة عسكرية مصفحة من نوع (Alvis Saladin) (3) ، وذلك في إطار دعم الشرطة المحلية والجيش العراقي ، وحصلت الموافقة على ذلك الطلب وحصل الاتفاق على تسليم المركبات خلال عام واحد (4) ، وفي الثاني من تشرين الثاني 1959 طلبت الحكومة العراقية من الحكومة البريطانية تزويدها برسومات ومخططات لإقامة مصنع لإنتاج ذخائر من عيار (9 ملم) ، إذ اشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى أن العراقيين بإمكانهم الحصول على تلك الرسومات والمخططات من إيطاليا بسهولة فضلاً عن المعدات من تشيكوسلوفاكيا وذلك في حال رفض الجانب البريطاني تلبية الطلب (5) ، وفي الثاني والعشرين من كانون الأول 1959 طلب عبد الكريم قاسم من السفير البريطاني ببغداد تجهيز العراق بالدبابات والمدافع ومدافع مقاومة الطائرات فضلاً عن الأسلحة الخفيفة ، وأوضح انه يرغب بأن تبقى بريطانيا واحدة من

(1) The Washington Post , (Washington) , 2 June, 1959.

(2) قحطان احمد سليمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص 374 - 386 .

(3) المركبة (Alvis Saladin) : مركبة استطلاع مدرعة بريطانية الصنع ، وتتميز بهيكل سداسي العجلات مما يمنحها القدرة العالية على المناورة في مختلف التضاريس ، وهي مزودة بمدفع رئيس عيار (76 ملم) ومدفع رشاش متحد المحور من عيار (7.62 ملم) ، تمتلك محرك بقوة 170 حصان بسرعة 72 كم/ساعة . ينظر :

Major Michael Norman, The Saladin Armoured Car, American AFVs Of World War III, Vol. 4 , Profile Publication Ltd. , P.P.3-5.

(4) F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, Supply Of Armoured Cars To Iraq , 6 July , 1959 .

(5) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From Brightling Air Ministry To D.H. Ballentyne , Esq , Foreign Office , EQ1195/16(A) , 5 November , 1959 .

مصادر السلاح الرئيسة للجيش العراقي ، وبذلك الخصوص اعتقد السفير البريطاني أن طلب عبد الكريم قاسم عكس رغبته في عدم الاعتماد الكلي على السوفييت فضلاً عن انه كان يهدف ايضاً إلى اختبار موقف بريطانيا السياسي تجاه حكومته ، وبناءً على ذلك أوصى السفير البريطاني بقبول طلبات عبد الكريم قاسم مما يعكس رغبة بريطانيا في الحفاظ على دورها كمورد رئيسي للأسلحة إلى العراق وتعزيز علاقاتها العسكرية مع الحكومة العراقية (1) .

شهدت العلاقات العراقية - الامريكية في اوائل عام 1960 تطوراً ملحوظاً ، ففي الرابع والعشرين من آذار 1960 دعا وزير الخارجية الامريكية (كريستيان هيرتر) (Christian Herter) (2) في اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى استثمار تحسن العلاقات الدبلوماسية مع العراق من خلال إبداء تقديم المساعدة العسكرية كما اقترح وزير الخارجية توفير فرص تدريب للضباط العراقيين في الولايات المتحدة الامريكية فضلاً عن دراسة المطالب العراقية الأساسية المتعلقة بشراء كميات محددة من المعدات العسكرية وقطع الغيار ، ويبدو أن مقترحات وزير الخارجية قد واجهت معارضة من المسؤولين الأمريكيين ؛ نظراً لاعتماد عبد الكريم قاسم على المعسكر الاشتراكي في الحصول على الأسلحة ، ويبدو أن ذلك الموقف كان بتأثير وكالة المخابرات المركزية التي كان لها دورٌ مؤثرٌ على الدوائر المعنية بتجهيز الأسلحة إلى العراق ولكن مع تسنم الرئيس الامريكي جون كيندي (John F. Kennedy) (3) الإدارة الامريكية في العشرين من كانون الثاني 1961 ، استجابت الحكومة الامريكية آنذاك لطلب العراق بالسماح لوفد عسكري بزيارة

(1) قحطان احمد سلمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص 374 .

(2) كريستيان هيرتر (1895-1961) : ولد في فرنسا عام 1895 وتلقى تعليمه هناك ، انتقلت عائلته إلى الولايات المتحدة الامريكية واكمل دراسته في جامعة هارفارد وتخرج فيها عام 1915 ، شغل مناصب عدة في السلك الدبلوماسي ، اصبح عام 1939 رئيساً لمجلس النواب في ولاية ماساتشوستس ، وحصل على مقعد في الكونغرس الأمريكي ، ثم اصبح حاكماً لولاية ماساتشوستس عام 1953 ، عُين وزيراً للخارجية في 22 نيسان 1959 وبقي في المنصب حتى 20 كانون الثاني 1961 ، توفي عام 1966 . ينظر : موقع وزارة الخارجية الامريكية على الانترنت ، تاريخ الدخول 2023\5\9 .

<https://history.state.gov/departmenthistory/people/herter-christian-archibald>.

(3) جون كيندي (1917-1963) : هو الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية ولد عام 1917 في ولاية ماساتشوستس ، وتتلذ منذ صغره على التعاليم الكاثوليكية ، كان ابوه جوزيف كيندي من الأثرياء في مجال التجارة وصناعة السينما ، كما عمل ابوه سفيراً للولايات المتحدة الامريكية في بريطانيا ، حصل جون كيندي على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد عام 1940 ، انضم إلى القوة البحرية الامريكية عام 1941 ، شارك في الحرب العالمية الثانية ضد القوات اليابانية وأصيب اثر ذلك بجروح ، انتخب عن الحزب الديمقراطي في ولاية ماساتشوستس لعضوية مجلس النواب من عام 1947 حتى عام 1953 حينما صار عضواً في مجلس الشيوخ ، انتخب عام 1960 رئيساً للإدارة الامريكية بعد أن رُشح عن الحزب الديمقراطي ، اغتيل في مدينة دالاس في 22 تشرين الثاني 1963 . ينظر : امينة داخل شلش التميمي ، جون كيندي وسياسته تجاه قضايا المشرق العربي 1961-1963 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2008 .

المنشآت العسكرية الامريكية والاطلاع على احدث التطورات التكنولوجية في المجال العسكري ، وفي أواخر شباط 1961 وصل وفد عراقي رفيع المستوى إلى الولايات المتحدة الامريكية ضم معاون الحاكم العسكري العقيد الركن سعدون المدفعي ، ومدير الاستخبارات العسكرية العقيد محسن الرفيعي وحظيَّ الوفد باستقبال وحفاوة بالغين ، إذ استغرقت الزيارة أسبوعين زار الوفد خلالها منشآت عسكرية أمريكية مختلفة ، ومن بين هذه المنشآت كان مركز القوات المدرعة الامريكية في ولاية (كنتاكي) ، ومركز وحدات الصواريخ الامريكية في ولاية (ديترويت) فضلاً عن حضورهم بعض المناورات العسكرية التي شملت مختلف أنواع الأسلحة والتقنيات الحديثة (1) ، ومن خلال ما تقدم يمكن القول : أن تلك الزيارة قد مثلت بداية جديدة في العلاقات العسكرية بين البلدين ، ولكنها لم تغير بشكل جذري اعتماد العراق على السوفييت في مجال التسليح .

بعد إنهاء الوفد العراقي زيارته للولايات المتحدة الامريكية قدمت الحكومة العراقية طلباً لشراء (200) مركبة ناقلة جنود أمريكية الصنع ، و ابدى الجانب الامريكي موافقته على الطلب ومع ذلك عندما طلب العراق شراء صواريخ مضادة للطائرات واجه الطلب رفضاً قاطعاً من الولايات المتحدة الامريكية ، و بررت واشنطن الرفض بأن امتلاك العراق لتلك الصواريخ يشكل تهديداً لأمن الكيان الصهيوني مما يعكس حساسية العلاقة الامريكية مع الصهاينة في سياق الصراع العربي - الصهيوني وتأثيرها على سياسات تصدير الأسلحة الامريكية في المنطقة (2) ، وعلى الرغم من ذلك ، لم يتوقف التعاون العسكري بين العراق والولايات المتحدة إذ وافقت الحكومة الامريكية على طلب آخر للحكومة العراقية يتمثل في شراء (500) شاحنة عسكرية إذ كانت الصفقة جزءاً من الجهود المستمرة لتطوير البنية التحتية العسكرية العراقية وتعزيز قدرتها اللوجستية (3) ، ومن خلال ما تقدم يظهر أن ذلك التعاون المحدود عكس موقفاً امريكياً معقداً تجاه العراق في تلك المرحلة ، إذ كان هناك رغبة في تعزيز العلاقات من دون تعريض التوازن العسكري الإقليمي للخطر لاسيما فيما يتعلق بالكيان الصهيوني الذي كان يعد حجر الزاوية في السياسة الامريكية في الشرق الأوسط .

(1) محمود جوار العكلي ، 14 تموز ثورة وانحراف ، دار الجواهري ، بغداد ، 2013 ، ص 106 ؛ سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 337 - 338 .

(2) سالم إسماعيل مصطفى العاني ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في العهد العارفي 1963 - 1968 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ، 2012 ، ص 194 - 195 .

(3) F. R. U. S. , 1961-1963, Vol. XVII, Near East, 1961-1962 , No. 303 , Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , Washington , 20 June , 1962 , P.743 .

### ثالثاً : محاولة ضم الكويت وأثرها على التسليح .

أثارت تصريحات عبد الكريم قاسم بشأن رغبته لضم الكويت في حزيران 1961 أزمة إقليمية ودولية جديدة لحكومته ، إذ كان عبد الكريم قاسم عازماً على استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك الهدف مما أدى إلى استنفار القوى الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا اللتين أعربتا عن قلقهما البالغ من تداعيات ذلك التحرك على استقرار المنطقة ومصالحهما الاستراتيجية ، إذ جاءت تصريحات عبد الكريم قاسم في وقت كانت فيه القوى الغربية تسعى لتعزيز علاقتها مع دول الخليج الغنية بالنفط ؛ ولذلك كان ضم الكويت إلى العراق يمثل تهديداً مباشراً لتلك المصالح (1) ، وبذلك الصدد كشفت إحدى الوثائق الامريكية في التاسع والعشرين من كانون الأول 1961 تحليلاً للوضع السياسي في العراق اشارت فيه إلى حالة عدم الاستقرار التي يعيشها البلد كما ذكرت الوثيقة أن عبد الكريم قاسم كان مُصرّاً على ضم الكويت وان ذلك التحرك قد يقود إلى كارثة سياسية إقليمية ، إذ كان من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى صدام مباشر مع القوى الغربية ، ووفقاً للوثيقة كان ضم الكويت سيؤدي إلى دمج إنتاج النفط الكويتي مع شركة نفط العراق مما كان سيمنح عبد الكريم قاسم نفوذاً كبيراً على سوق النفط العالمي ، وذلك بدوره سيعزز من موقفه الإقليمي ويزيد من قدرته على تحدي المصالح الاقتصادية الغربية في المنطقة علاوة على ذلك كانت القوى الغربية تشعر بالقلق ازاء العلاقات القوية بين عبد الكريم قاسم والاتحاد السوفيتي ، إذ كانت موسكو تدعمه بالسلاح وتؤيد سياساته المعادية للغرب (2) وبناءً على ما تقدم يظهر أن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا كانتا تخشيان من أن تؤدي تلك التطورات إلى تغيير موازين القوى في منطقة الخليج العربي التي كانت تتمتع بأهمية استراتيجية كبرى بسبب ثرواتها النفطية وموقعها الجغرافي الحيوي.

وقفت الحكومتان البريطانية والامريكية بكامل ثقلمهما السياسي والعسكري إلى جانب الكويت لمواجهة مطالب عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى الأراضي العراقية ، وفي ذلك السياق خطت بريطانيا لنشر قواتها على الحدود بين العراق والكويت بهدف تعزيز الحماية وضمن الاستقرار في المنطقة (3) فضلاً عن ذلك استجابت العديد من الدول العربية بما في ذلك المملكة العربية السعودية و

(1) كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين - الكتاب السادس ، دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل ، 2013 ، ص 309 .

(2) F. R. U. S. , 1961-1963, Vol. XVII, Near East, 1961-1962 , No. 156 , Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , Washington, 29 December , 1961. , P.379 .

(3) حسن نوري حسين ، أزمة الكويت واشكالية العلاقة مع العراق ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2016 ، ص 154.

الجمهورية العربية المتحدة والسودان والأردن من خلال ارسال قوات عسكرية إلى الكويت لحماية حدودها من أي تهديد محتمل<sup>(1)</sup> ، ومن جانب آخر تريتت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بإرسال أي أسلحة أو ذخائر إلى العراق في ذلك الوقت الحساس ، خوفاً من احتمال استخدامها في تنفيذ تهديداته ضد الكويت ، وبسبب تلك المخاوف تركزت الجهود السياسية والعسكرية على تجنب تصعيد الوضع وتعزيز الجهود الدبلوماسية لحل هذه المشكلة<sup>(2)</sup> .

بعث وزير الخارجية الأمريكي دين راسك (Dean Rusk)<sup>(3)</sup> برقية إلى السفارة الأمريكية في بغداد في السادس من تموز 1962 ، أوضح فيها أن الإدارة الأمريكية وبعد دراسة مستفيضة للموضع الأمني في الشرق الأوسط قررت تجهيز بعض الدول بأسلحة دفاعية وبكميات محدودة مع التأكيد على أن تلك الدول يجب أن تكون خارج (الصراع العربي - الإسرائيلي)<sup>(4)</sup> ، وان ذلك ينطبق على الطلب العراقي لشراء أسلحة مضادة للطائرات ، على الرغم من كون تلك الأسلحة دفاعية لا هجومية إلا أن الإدارة الأمريكية كانت حذرة للغاية بشأن تقديم مثل تلك الأسلحة إذ امتنعت عن تزويد أي دولة بأسلحة متطورة خوفاً من أن تدخل تلك الأسلحة في الصراعات الدائرة في المنطقة ، إلى جانب ذلك لم توافق الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد أي من تلك الدول بصواريخ (أرض - جو) الأمريكية المتقدمة ، والسبب في ذلك يعود إلى الطبيعة السرية لتلك الصواريخ إذ كانت تُعد تكنولوجيا حساسة للغاية لا يمكن تسليمها إلى دولة اجنبية لاسيما في ظل وجود عدم توافق سياسي تام بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الدول<sup>(5)</sup> ، ومما تجدر له الإشارة هنا أن المصادر و الوثائق التاريخية لم تذكر لنا أي معلومات حول عمليات توريد الأسلحة إلى العراق حتى الثامن من شباط 1963 ، ويُحتمل أن يكون ذلك مرتبباً بتخوف الدول الغربية من إمكانية استخدام العراق تلك الأسلحة

(1) مقدم عبد الحسن الفياض و مروة عبد الجبار مطلق ، الانزال البريطاني في الكويت عام 1961 م وتداعياته ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، المجلد 23 ، العدد 2 ، السنة 2023 ، ص 194 .

(2) Mike D. Goodwin , The Iraq – Kuwait Crisis of 1961 : A Lesson in Interregional politics and Economics, Master thesis, University of Washington , 1991 , P.P. 25-26.

(3) دين راسك (1909-1994) : ولد في مقاطعة شيروكي في ولاية جورجينا عام 1909 ، حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من كلية ديفيدسون عام 1931 ، اكمل دراسته العليا بكلية سانت جونز في جامعة أكسفورد وتخرج فيها عام 1934 ، والتحق بالجيش الأمريكي برتبة نقيب عام 1940 ، تدرج في المناصب حتى صار نائب رئيس الأركان في قسم العمليات التابعة لهيئة الأركان العامة لوزارة الحرب ، عمل عام 1946 مساعداً لرئيس قسم شؤون الامن الدولي في وزارة الخارجية البريطانية ، شغل منصب وزير الخارجية عام 1961 حتى عام 1969 ، توفي عام 1994 . ينظر : هناء سامي طالب محمد ، دين راسك ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية (1961-1969) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، 2021 .

(4) Jeffrey S. Milstein , Soviet And American Influences On The Arab – Israeli Arms Race : A Quantitative Analysis , The Conference On The Middle East Conflict Of The Peace Research Society , Massachusetts, 1970 , P. 7 .

(5) سنان صادق حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 339 - 340 .

في اطار أي محاولات لضم الكويت ، إذ كان ذلك الأمر موضع قلق بالغ لدى القوى الغربية لاسيما في ظل التوترات الإقليمية المتصاعدة آنذاك والطموحات التوسعية التي كانت تلوح في الأفق وبذلك فإن تلك المخاوف دفعت تلك الدول إلى تبني سياسات أكثر تحفظاً تجاه توريد الأسلحة الى العراق .

كان التحول الجوهرى في تسليح الجيش العراقي يعكس التحول الاستراتيجى للعراق من المعسكر الغربى إلى المعسكر الشرقى وخلال تلك المرحلة شهد الجيش العراقي توسعاً كبيراً في صنوفه ومعداته العسكرية ، إذ تدفقت الأسلحة السوفيتية إلى العراق بأسعار منخفضة نسبياً نتيجة للتنافس الحاد بين المعسكرين الشرقى والغربى خلال تلك الحقبة ، وعلى الرغم من أن العراق اعتمد بشكل رئيس على السلاح السوفيتى إلا أنه لم يقطع علاقاته تماماً مع مصادر التسليح الغربية مما أتاح له الحفاظ على تنوع في مصادر الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية (1) ، والجدول الآتى يبين الأسلحة الغربية التي تم توريدها إلى العراق خلال المدة 1963-1958.

#### جدول رقم (4)

الأسلحة الغربية التي وردت إلى العراق منذ الرابع عشر من تموز 1958 حتى الثامن من شباط 1963 (2)

| ت | الاسم          | الفئة            | العدد | المصدر                     |
|---|----------------|------------------|-------|----------------------------|
| 1 | F-86           | طائرة تدريبية    | 6     | الولايات المتحدة الامريكية |
| 2 | رشاش (Bren)    | مدفع رشاش        | 600   | بريطانيا                   |
| 3 | جهاز كشف الغام | المعدات العسكرية | 200   | الولايات المتحدة الامريكية |

(1) The Washington Post , (Washington) , 15 July, 1962.

(2) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : قاعدة بيانات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولى (SIPRI) عبر الموقع الالكترونى : <https://armstransfers.sipri.org/ArmsTransfe> ، تاريخ الدخول للموقع 2024/6/22 ؛ وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج17 ، ص 179 ؛

F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, Supply Of Armoured Cars To Iraq , 6 July , 1959 ؛ F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Request from Iraqi Military Attaché : Bern Machine guns , EQ1195/13 , 27 October , 1958 ؛ F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963 , From Foreign Office To Geneva (United Kingdom Delegation To The Meeting Of Foreign Ministers , 20 may , 1959.



|    |                   |              |     |                            |
|----|-------------------|--------------|-----|----------------------------|
| 4  | مدفع عيار (9 ملم) | المدفعية     | -   | بريطانيا                   |
| 5  | Chieftain         | دبابة        | -   | بريطانيا                   |
| 6  | Comet             | طائرة نقل    | -   | بريطانيا                   |
| 7  | Centurion         | دبابة        | 48  | بريطانيا                   |
| 8  | Canberra          | طائرة قاذفة  | 20  | بريطانيا                   |
| 9  | Howitzer          | مدفع         | 24  | بريطانيا                   |
| 10 | Alvis Saladin     | مركبة عسكرية | 60  | بريطانيا                   |
| 11 | ناقلة جنود        | مركبة مدرعة  | 200 | الولايات المتحدة الامريكية |
| 12 | شاحنة عسكرية      | مركبة عسكرية | 500 | الولايات المتحدة الامريكية |

ومن خلال ما تقدم يمكن القول : أن ذلك التحول لم يكن مجرد تغيير في مصادر التسليح ، بل كان جزءاً من تحول اعمق في السياسة الخارجية للعراق ، إذ تبنى النظام العراقي سياسات تتماشى بشكل اكبر مع الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي ، ونتيجة لذلك التحول أفاد العراق بشكل كبير من تدفق الأسلحة السوفيتية المتطورة التي كانت متاحة بسهولة وبأسعار منخفضة نسبياً مقارنة بنظيراتها الغربية ، الامر الذي منح العراق مرونة اكبر بتعزيز قدراته العسكرية وتوسيع نطاق دفاعاته من دون الاعتماد الكلي على مصدر تسليحي واحد أو على القوى الغربية بشكل خاص ، كما يمكن القول ايضاً : أن تلك المرحلة شهدت فتوراً واضحاً في العلاقات العسكرية بين العراق والدول الغربية ، وهو ما عكس التحول التدريجي في التوجهات السياسية والعسكرية للعراق نحو المعسكر الشرقي والذي ارتبط بالتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة خلال تلك المدة بما في ذلك التنافس الشديد بين المعسكرين الشرقي والغربي علاوة على ذلك فإن توتر العلاقات مع الدول الغربية لم يكن مجرد نتيجة للتوجه نحو الكتلة الشرقية ، بل كان ايضاً انعكاساً لخيارات العراق في مواجهة الضغوط الغربية المستمرة لتقييد طموحاته الإقليمية والعسكرية إذ سعى العراق إلى إيجاد بدائل استراتيجية عبر تحالفاته الجديدة مع الاتحاد السوفيتي الذي لم يوفر له المساعدات العسكرية فقط ، بل قدم ايضاً الدعم السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية مما عزز من مكانة العراق على الساحتين الإقليمية والدولية في تلك المرحلة .

### المبحث الثالث

## تسليح الجيش العراقي من دول العالم الأخرى وسياسة الحكومة العراقية في دعم

### القدرات التسليحية للجيش العراقي 1963-1958

#### أولاً : تسليح الجيش العراقي من دول العالم الأخرى 1958 - 1963

اتجهت الجمهورية العراقية الوليدة إلى توثيق علاقاتها مع الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك بعد تجاهل النظام الملكي السابق لتلك العلاقات ، وكان أولى الخطوات التي اتخذها النظام الجمهوري الجديد هو الاعتراف الرسمي بالجمهورية العربية المتحدة ، الامر الذي لاقى ترحيباً من الرئيس جمال عبد الناصر ، وفي المقابل أعلنت الجمهورية العربية المتحدة اعترافها الفوري بالجمهورية العراقية في اليوم الثاني لقيامها ، كما تمت مبادلة السفراء بين البلدين مما ساهم بتعزيز الروابط الدبلوماسية والعسكرية بين الجانبين ، إذ كان لذلك الاعتراف من الجمهورية العربية المتحدة أثراً معنوياً كبيراً على النظام العراقي الجديد وأضفى شرعية ودعمًا خارجياً مهماً له ، وفي اطار ذلك التعاون سافر وفد عراقي رفيع المستوى في مساء الثامن عشر من تموز 1958 إلى دمشق برئاسة العقيد الركن عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالةً ، وضم الوفد عدداً من الوزراء وكبار ضباط الجيش العراقي إذ تم خلال الزيارة عقد اجتماعات عدة مع الرئيس جمال عبد الناصر تمخض عنها الإعلان عن اتفاقية في المجال العسكري والاقتصادي والفني عرفت باتفاقية (التعاون المتبادل) أو (اتفاق الأحرار) في التاسع عشر من تموز 1958 ، ونصت الاتفاقية على تقديم الدعم المتبادل المشترك في قضايا الدفاع إذ تعهدت الجمهورية العربية المتحدة بتقديم دعم عسكري فوري للعراق (1) .

وضمن اطار تعزيز التعاون العسكري مع العراق أرسلت الجمهورية العربية المتحدة كتبية مدفعية مضادة للطائرات من سورية فضلاً عن سرب من طائرات (ميغ) (MiG) السوفيتية (2) إلى قاعدة الحبانية الجوية في العراق إذ كان ذلك الدعم جزءاً من اتفاقية التعاون المتبادل الموقعة بين

(1) صحيفة الزمان ، العدد 485 ، (بغداد) ، 20 تموز 1958 ؛ نوري عبد الحميد العاني و علاء جاسم محمد الحربي ، المصدر السابق ، ص 98.

(2) كانت الجمهورية العربية المتحدة عقدت اتفاقية تسليحية مع الاتحاد السوفيتي في أيار 1955 ، و مثلت تلك اول صفقة تسليحية يقوم بها الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط ، و تم في تلك الصفقة توريد عدد من طائرات (ميغ) السوفيتية الصنع و الطائرات القاذفات (اليوشن) ودبابات من طراز (ستالين) فضلاً عن غيرها من الأسلحة . ينظر : عبد الناصر ناصر حميدي ، المؤسسة العسكرية في الجمهورية العربية المتحدة 1958 - 1961 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2020 ، ص ص 298 - 299 .

البلدين التي هدفت إلى تعزيز القدرات الدفاعية للنظام الجمهوري العراقي الناشئ<sup>(1)</sup> ، كما قدمت مصر (30,000) ألف قطعة سلاح رشاش محلي الصنع من طراز (بور سعيد) فضلاً عن عدد كبير من البنادق ، والقنابل ، والالغام المضادة للدروع ، وعدد من المركبات العسكرية ، إضافة إلى كمية كبيرة من المتفجرات والأسلحة المتنوعة ، كما أرسلت بعثات عسكرية لغرض تدريب الجيش العراقي على كيفية استخدام الأسلحة الجديدة التي رُودوا بها ، ورافق ذلك تأكيد الرئيس جمال عبد الناصر دعمه للنظام الجديد في العراق مؤكداً أن مخازن الأسلحة والمعدات في الجمهورية العربية المتحدة كافة تحت تصرف الجيش العراقي<sup>(2)</sup> ، وهكذا ساهم التعاون العسكري واللوجستي مع الجمهورية العربية المتحدة في تعزيز استقرار النظام الجمهوري في العراق ، وأعطى إشارات واضحة بأن العراق يحظى بدعم قوي من إحدى القوى الإقليمية في المنطقة مما ساهم في ترسيخ أركان الحكومة الجديدة ومساعدتها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

قدم الجيش العربي السوري في التاسع والعشرين من آب 1958 الدعم للجيش العراقي عبر تزويده بالأسلحة ، إذ قام بشحن كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر التشيكوسلوفاكية الصنع الفائضة عن حاجة الجيش العربي السوري كجزء من تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين ، وفي مقابل ذلك الدعم قام العراق بتصدير النفط إلى سورية<sup>(3)</sup> ، وفي السياق ذاته بادرت مصر بإرسال باخرة محملة بالأسلحة إلى ميناء اللاذقية حيث نُقلت تلك الأسلحة إلى الأراضي العراقية ، ولم يتوقف الدعم عند ذلك الحد ، إذ أبلغت الحكومة المصرية نظيرتها العراقية انها ستقوم بإرسال باخرة أخرى محملة بالمزيد من الأسلحة في وقت لاحق<sup>(4)</sup> .

قامت تشيكوسلوفاكيا في 25 آذار 1959 بإرسال شحنة كبيرة من الأسلحة إلى العراق تضمنت حوالي (20,000) ألف مسدس آلي فضلاً عن مجموعة متنوعة من الأسلحة والعتاد العسكري شملت مدافع مضادة للطائرات خفيفة ومتوسطة إلى جانب عدد من قطع الغيار المهمة والأسلحة الصغيرة

(1) نصير محمود شكر الجبوري ، المصدر السابق ، ص ص 48 - 49 ؛ قحطان احمد سلمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص 76 .

(2) إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص 27 ؛ مجلة آفاق عربية ، (بغداد) ، العدد 3 ، السنة 1998 ، ص 103 .

(3) The New York Times , (New York) , 30 August, 1958.

(4) إبراهيم هاشم معضد ، وزارة الخارجية العراقية 1958 - 1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2011 ، ص 49 .

فضلاً عن عدد من مدافع الهاون ومركبات نقل عسكرية (1) ، ولم يتمكن الباحث من تحديد ما إذا كانت تلك الأسلحة جزءاً من صفقة عسكرية بمقابل مادي ، أو انها كانت مساعدات عسكرية مقدمة بشكل مجاني ، ومع ذلك ففي كلتا الحالتين جاء ذلك الدعم في اطار تعزيز العلاقات الوثيقة بين العراق وتشيكوسلوفاكيا إحدى الدول الاشتراكية التي كانت تسعى إلى توطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط .

زار وفد عسكري عراقي جمهورية الصين الشعبية في أيلول 1960 وحصل خلالها توقيع عدد من الاتفاقيات الهامة بين البلدين كجزء من تعزيز العلاقات الثنائية كما أهدت الحكومة الصينية لوزارة الدفاع العراقية عدداً من معدات النقل والمواصلات وأجهزة الاتصالات كما شملت تلك التبرعات ست سيارات اسعاف ، وست سيارات إطفاء ، وشاحنتين ، وعشرين جهاز اتصال لاسلكي (2) ، وفي سياق تعزيز التعاون العسكري مع الدول الاشتراكية اوفدت وزارة الدفاع العراقية في الخامس عشر من تشرين الثاني 1962 وفداً رفيع المستوى إلى بلغاريا ضم اللواء عبد القادر عزت والزعيم عبد الحميد السبع ، والرئيس الأول الركن عدنان احمد الجبوري ، إذ جاءت تلك الزيارة استجابة لدعوة موجهة من الحكومة البلغارية لحضور معرض (بلوفديف) للصناعات العسكرية الذي استمر مدة خمس عشرة يوماً ، وكان الهدف من الزيارة الاطلاع على احدث التقنيات والمعدات العسكرية المعروضة وبحث سبل تعزيز التعاون العسكري بين العراق وبلغاريا في اطار العلاقات المتنامية مع الكتلة الاشتراكية في ذلك الوقت (3) .

### ثانياً : التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في الميزانية العامة للدولة (1958 – 1963)

بدأت الحكومة العراقية بعد الرابع عشر من تموز 1958 باتخاذ خطوات جادة للدخول في مجال الصناعات العسكرية بالتعاون مع الشركات السوفيتية ، وذلك ضمن رؤيتها الاستراتيجية لتعزيز القدرات الدفاعية للبلاد وتقليل الاعتماد على الدول الأجنبية في تسليح الجيش ، إذ شملت تلك

(1) The Washington Post , (Washington) , 29 March, 1959 ؛ Los Angeles Times , (Los Angeles) , 29 March , 1959.

(2) Avery Goldstein , Advisor , From Beijing To Baghdad Stability And Decision-Making In Sino-Iraqi Relations 1958-2012 , University of Pennsylvania , 2013 , P. 27 .

(3) نصير محمود شكر الجبوري ، المصدر السابق ، ص 160.

الجهود وضع الخطوط العريضة لمشاريع إنتاجية طُمّوح هدفت إلى بناء صناعة عسكرية محلية قادرة على تلبية احتياجات القوات المسلحة العراقية ، ومن بين تلك المشاريع :

أ- مشروع (8333) لإنتاج الأسلحة الخفيفة في منطقة المسيب ، إذ ركز المشروع على تصنيع البندقية الآلية (كلاشكوف) .

ب- مشروع (8334) لتصنيع الذخائر الخفيفة في منطقة أبو غريب ، إذ حُصص ذلك المشروع لإنتاج الذخائر من عيار (7,62 ملم) .

ج - مشروع (8338) لإنتاج العتاد الثقيل في منطقة الإسكندرية ، وحُصص المشروع لإنتاج أحد عشر نوعاً من أعتدة الطائرات ومقاومة الطائرات وعتدة المدفعية لغاية عيار (122 ملم) .

د- مشروع (8340) لإقامة ميادين للرمي والفحوصات لكافة أنواع الأعتدة المُنتجة (1) .

وعلى الرغم من توفر الإرادة السياسية والتصور الاستراتيجي الوطني لتلك المشاريع إلا أنها لم تكتمل ، إذ أغلقت جميعها تقريباً بحلول عام 1962 وذلك لأسباب عدة أهمها عدم وضوح العلاقات السياسية آنذاك مع الجهات المنفذة للمشاريع فضلاً عن أن تلك المشاريع كان ينقصها صناعة الصمامات والمواد الكيماوية المتفجرة والدافعة (2) ، وعلى الرغم من تدفق الأسلحة السوفيتية إلى العراق ، فإن ذلك لم يمنع الحكومة العراقية من اتخاذ إجراءات احترازية إزاء التبدلات المحتملة في العلاقات الدولية وما يتبعها من تغيير في موقف البلد المجهز فقد يؤدي بشكل من الأشكال إلى حرمان حصول العراق على الأسلحة والمعدات العسكرية المطلوبة في الوقت المحدد لحماية أمنه القومي واستعداده الدفاعي ؛ لذا حاولت الحكومة العراقية بناء قدرة تصنيع عسكري محلي لتعزيز اكتفائها الذاتي في هذا المجال غير أن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح لأسباب فنية ولوجستية ، إلى جانب التقلبات السياسية والدولية التي اثرت على سير تلك المشاريع .

اتجهت أنظار الحكومة العراقية نحو استثمار وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة وتوزيعها بشكل مدروس لتحقيق النهضة الاقتصادية ، و عكست الميزانيات العامة بعد الرابع عشر من تموز 1958 فلسفة الحكومة الجديدة وأهدافها التي اتبعت نهجاً ثورياً في التخطيط الاقتصادي (3) كما ادت العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية دوراً محورياً في تحديد أولويات الإنفاق العام لاسيما فيما يتعلق بالقطاع العسكري خلال المدة 1958 - 1963 ، ففي تلك المرحلة سعت الحكومة إلى بناء

(1) مهدي عبد الله ، التصنيع الحربي العربي ، (سري) ، كلية الحرب ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، ص 94 - 95 .

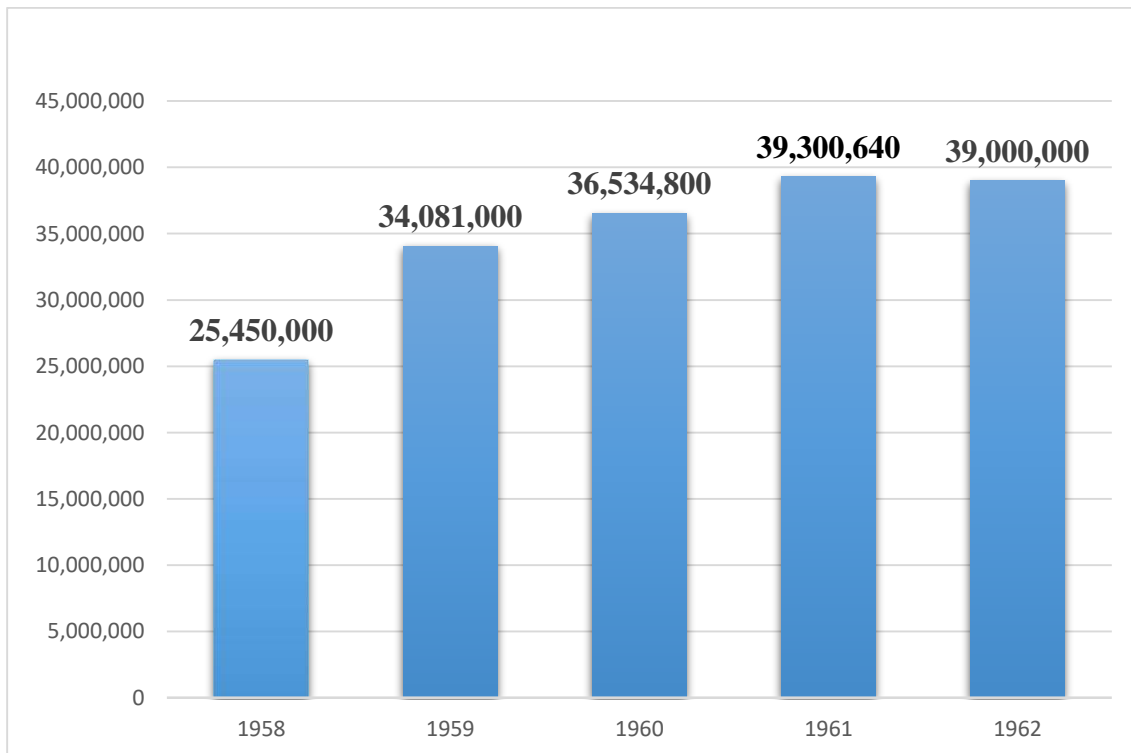
(2) المصدر نفسه ، ص 94 - 95 .

(3) مجلة المالية ، (بغداد) ، العدد 3 ، السنة 1976 ، ص 79 .

قوة عسكرية عصرية قادرة على الدفاع عن سيادة البلاد ومصالحها ، وهو ما تطلب موارد مالية ضخمة ، ولتحقيق ذلك الهدف اتخذت الحكومة إجراءات عديدة لدعم ذلك القطاع بما في ذلك استثمار الزيادة الملحوظة في عائدات النفط إذ مثلت تلك الزيادة عاملاً أساسياً في تمويل الخطط الطموح للإنفاق العسكري ، إذ وظفت الحكومة تلك العوائد لتعزيز القوة الدفاعية والتسليح وتطوير البنية التحتية العسكرية (1) ، والمخطط الآتي يوضح ارتفاع وانخفاض نسبة ميزانية وزارة الدفاع من الميزانية العامة للدولة .

### مخطط رقم (3)

مخطط توضيحي لتساعد نسب ميزانية وزارة الدفاع وانخفاضها خلال الأعوام (1958-1962) (2)



(1) طارق احمد بكر ، العلاقة بين الدفاع الوطني والتنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة عن العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1977 ، ص 526 .  
 (2) المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5) .

ومن خلال المخطط السابق يُلاحظ أن اعتمادات عام 1958 المالية شهدت زيادة ملحوظة مقارنة باعتمادات السنة المالية التي سبقتها (1) إذ كانت الميزانية العامة لسنة 1958 تم إقرارها في نيسان 1958 اي قبل الرابع عشر من تموز 1958 ، وبلغت الميزانية الاجمالية لذلك العام (77,358,433) دينار ، خصص منها مبلغ (25,450,000) دينار لصالح وزارة الدفاع (2) كما لحق ذلك إضافة مبلغ مقداره (2,750,000) دينار إلى ميزانية وزارة الدفاع ليكون اجمالي المبلغ المخصص لها اكبر من التخمينات الاصلية الواردة في ميزانية عام 1958 ، وذلك بهدف تغطية نفقات وزارة الدفاع المتزايدة واحتياجاتها لاسيما تعزيز القدرات العسكرية والتسليحية للجيش العراقي (3) إذ جاء ذلك التوجه ضمن الاستعدادات العسكرية الضرورية لتأمين الحماية للنظام الجمهوري الوليد ، وهو ما يتطلب وجود قوة عسكرية قادرة على الدفاع عن البلاد ومصالحها الإقليمية والدولية ، فبناء ترسانة عسكرية قوية عُدَّ أمراً مهماً لضمان الاستقرار والأمن في ظل التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط آنذاك .

فُدرت استفادة العراق من الأسلحة والمعونة الاقتصادية من الاتحاد السوفيتي لعام 1958 بـ (237) مليون دولار امريكي (4) ، ومع تزايد العلاقات بين البلدين خلال السنوات اللاحقة ارتفعت تلك القيمة لتصل إلى (800) مليون دولار بحلول عام 1963 (5) ، ومن الجانب الآخر قدمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات عسكرية للعراق بلغت قيمتها (40) مليون دولار خلال عامي 1958 و 1959 فقط (6) ، وفي حقيقة الامر فإن تلك الأرقام عكست تنافس القوى العالمية لتعزيز نفوذها في العراق ، إذ سعى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية لتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري ولم يكن ذلك التنافس مقتصرأ على الأسلحة والمساعدات الاقتصادية فقط ، بل كان يعبر عن صراع أكبر على النفوذ والسيطرة في منطقة الشرق الأوسط لاسيما في ظل التغيرات السياسية الكبيرة التي شهدتها العراق بعد الرابع عشر من تموز 1958 .

(1) كانت الميزانية العامة لسنة 1957 بمبلغ اجمالي قدره (70693430) دينار عراقي ، وخصص من هذا المبلغ (21530130) دينار عراقي حصة وزارة الدفاع ، وبنسبة (30%) من الميزانية العامة للسنة المذكورة . ينظر : صحيفة الوقائع العراقية ، العدد 3965 ، 30 آذار 1957

(2) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفه مديرية الميزانية العامة ، قانون الميزانية الدولية العراقية للسنة 1958 المالية ، الملفة المرقمة 32112 ، التسلسل 76 ، ص73.

(3) وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1958 ، القسم الأول ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1959 ، ص 193 - 194 .

(4) The Washington Post , (Washington) ,29 March, 1959.

(5) قحطان احمد سلمان الحمداني ، المصدر السابق ، ص 404 .

(6) The Washington Post , (Washington) , 24 July, 1959.

توجهت الحكومة نحو رفع قدرات الجيش العراقي وإمكاناته استجابة لتنفيذ أهداف الحكم الجمهوري في اول ميزانية له ، إذ رفعت الحكومة تخصيصاتها المالية لوزارة الدفاع في ميزانية عام 1959 المالية إلى (34,081,000) دينار عراقي من المبلغ الإجمالي لميزانية الجمهورية العراقية لعام 1959 البالغ (104,010,880) دينار عراقي ، وبذلك فإن ميزانية وزارة الدفاع قد شكلت أكثر من (32%) من المبلغ الإجمالي لميزانية ذلك العام (1) ، وقد عكس ذلك التركيز على القطاع العسكري الأهمية التي أولتها الحكومة للجيش بوصفه ركيزة أساسية في ترسيخ النظام الجمهوري وتعزيز الاستقرار الداخلي والدفاع عن البلاد ، وفي الوقت ذاته دعمت العلاقات المتنامية بين العراق والاتحاد السوفيتي ذلك التوجه العسكري ، إذ قدم الاتحاد السوفيتي قرصاً مالياً كبيراً للعراق بقيمة (100) مليون دولار بهدف زيادة القدرة التسلحية للجيش العراقي (2) .

صدر قانون الميزانية العامة رقم (58) لسنة 1960 المالية في الثلاثين من نيسان ومثلت تلك الميزانية قفزة نوعية في تاريخ ميزانيات العراق إذ سجلت رقماً قياسياً في حجم الإنفاق ، وقد سعت الحكومة العراقية في تلك الميزانية إلى إعطاء الأولوية لتغطية نفقات الدفاع الوطني والإدارة والأمن وذلك من خلال تقوية الجيش العراقي وتسليحه في اطار سياسة حيادية في العلاقات الدولية وعدم الدخول في أحلاف المعسكرين الغربي والشرقي (3) ، و جاءت تلك السياسة لتحقيق استقلالية العراق في اتخاذ قراراته بعيداً عن الضغوط الدولية مع التركيز على تعزيز قدراته الذاتية من دون الانخراط في تحالفات عسكرية قد تجر البلاد إلى صراعات عالمية .

شهدت ميزانية العراق عام 1961 زيادة كبيرة في التخصيصات المالية مقارنة بالسنة السابقة مع تصدر الانفاق العسكري للمشهد ، إذ خصصت الحكومة مبلغ مقداره (39,000,640) دينار عراقي لوزارة الدفاع من أصل إجمالي الميزانية العامة البالغة (120,735,000) دينار عراقي (4) مما يعني أن أكثر من (30%) من إجمالي الميزانية كان موجهاً لتسليح الجيش وتعزيز

(1) د.ك.و.، ملف مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1959 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 72 ، ص 70 .

(2) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص 19.

(3) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، ملف مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1960 المالية ؛ الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 71 ، ص ص 1-12 .

(4) كانت الإيرادات العامة في موازنة عام 1961 قد بلغت (112000000) دينار ، وقد اضيف إليها مبلغ (160000) دينار ، وقد كانت تلك الزيادة في الإيرادات نتيجة لاستلام القسم الأكبر من القسط المستحق على شركات النفط ، فضلاً عن الزيادة الحاصلة من رسوم الكمارك والمكوس . ينظر : د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1961 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 311 ، ص 1.



قدراته ، وكانت تلك النسبة هي الأعلى التي حصلت عليها وزارة الدفاع خلال الأعوام (1958-1962) مما جعل ميزانية عام 1961 تُوصف بأنها تسليحية بامتياز ؛ نظراً لزيادة الاهتمام ببناء قوة عسكرية قادرة على حماية سيادة العراق في ظل الظروف الإقليمية والدولية المتغيرة .  
وفي ميزانية عام 1962 رصدت الحكومة العراقية مبلغ (39) مليون دينار عراقي إلى وزارة الدفاع ، للإيفاء بمتطلبات بناء جيش وطني على أسس حديثة وتسليحه من مختلف المناشئ العالمية ، وبلغ إجمالي الميزانية العامة لذلك العام (127,003,945) دينار عراقي مما يعني أن حصة وزارة الدفاع شكلت حوالي (30.7%) من إجمالي الميزانية (1) ، وهكذا انعكس نهج الحكومة العراقية بوضوح في الميزانيات السنوية للأعوام 1958 - 1962 إذ شهدت زيادة ملحوظة في حجم الإنفاق الحكومي الموجه نحو القطاع العسكري كما هو موضح في الجدول التالي :

#### جدول رقم (5)

ميزانيات الجمهورية العراقية للسنوات 1958-1962 ونسبة وزارة الدفاع منها (2) .

| السنة المالية | المبلغ الكلي | العملة          | ميزانية وزارة الدفاع | النسبة من الموازنة العامة |
|---------------|--------------|-----------------|----------------------|---------------------------|
| 1958          | 77,358,433   | الدينار العراقي | 25,450,000           | 32.9%                     |
| 1959          | 104,010,880  | الدينار العراقي | 34,081,000           | 32.8%                     |
| 1960          | 116,151,918  | الدينار العراقي | 36,534,800           | 31.5%                     |
| 1961          | 120,735,000  | الدينار العراقي | 39,300,640           | 32.6%                     |
| 1962          | 127,003,945  | الدينار العراقي | 39,000,000           | 30.7%                     |

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1962 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 314 ، ص 1 .

(2) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، ملف مديرية الميزانية العامة ، قانون الميزانية العامة للدولة العراقية لسنة 1958 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 76 ، ص 73 ؛ د.ك.و.، ملف مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1959 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 72 ، ص 70 ؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، ملف مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1960 المالية ؛ الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 71 ، ص 1- 12 ؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1961 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 311 ، ص 1 ؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1962 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 314 ، ص 1 .

يتضح مما سبق أن قيام النظام الجمهوري في العراق مثل نقطة تحول في مصادر تجهيز الأسلحة من أسلوب الاعتماد على الغرب لاسيما برنامج المساعدات العسكرية الامريكية والبريطانية إلى أسلوب شراء الأسلحة من المعسكر الشرقي وعلى وجه الخصوص من الاتحاد السوفيتي ، وكان ذلك التحول مدفوعاً برغبة الحكومة العراقية في تنويع مصادر الأسلحة لأسباب أمنية و اقتصادية من خلال الحصول على الأسلحة الجيدة بأقل تكلفة أو لأسباب عسكرية تنظيمية ، ومن خلال مقارنة نسب الإنفاق العسكري بين العهد الملكي والنظام الجمهوري نجد أن مجموع ما أنفق على وزارة الدفاع العراقية من الميزانية العامة للدولة العراقية خلال العهد الملكي للمدة 1922-1957 قد بلغ (151,100,020) دينار عراقي وذلك بعد تحويل مبالغ موازنات الأعوام 1922-1931 من الروبية الهندية إلى الدينار العراقي ، إذ كانت تشكل نسبة لم تتجاوز الـ (30%) من الميزانية العامة خلال الأعوام المذكورة آنفاً ، وفي المقابل نلاحظ أن مخصصات وزارة الدفاع في الميزانية العامة للدولة تخطت الـ (30%) خلال الأعوام (1958-1962) ، مع ضرورة الالتفات إلى أن حجم ميزانيات الأعوام المذكورة ازداد أيضاً بالمقارنة مع موازنات الدولة العراقية في العهد الملكي ، وبعبارة أخرى فإن مخصصات وزارة الدفاع في العهد الجمهوري الأول (1958-1963) ازدادت بالنسبة المئوية وبحجم المبالغ المخصصة في الميزانيات العامة للدولة مقارنة بالعهد الملكي (1921-1958) ، وبلغت الأرقام نجد أن مجموع مخصصات وزارة الدفاع العراقية خلال الأعوام (1958-1962) بلغ (177,116,440) دينار عراقي وهو يشكل نسبة (115.42%) من مجموع ما خصص لوزارة الدفاع منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حتى عام 1957 ، ذلك مع استثناء مبالغ المساعدات والقروض في العهدين الملكي والجمهوري إذ لم تُضمن في الموازنات العامة للدولة ، وتُظهر تلك الأرقام بوضوح مدى الاهتمام المتزايد الذي أولاه النظام الجمهوري الأول بالجيش تحت قيادة ضباط الجيش الذين كانوا يشعرون بتهديدات خارجية ويسعون لتثبيت اركان حكمهم وتعزيز استقلاليتهم الوطنية ؛ ولهذا السبب عملوا على تعزيز قدرة القوات المسلحة وتنويع مصادر تسليحها ، و عكس ذلك التوجه رغبة الحكومة في تأمين استقرار البلاد وتحقيق استقلال القرار الوطني من خلال تعزيز القدرات الدفاعية وتنويع مصادر الأسلحة بعيداً عن الاعتماد على جهة واحدة .

ومهما يكن من امر يمكن القول : إن تسليح الجيش العراقي خلال العهد الجمهوري الأول 1958-1963 قد طغى عليه طابع التسليح السوفيتي ، إذ كانت تلك الأسلحة جزءاً أساسياً في بناء قدرات الجيش العراقي وتعزيزها خلال تلك الحقبة ، والجدول التالي يمثل أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية التي أُعتمدت في تسليح الجيش العراقي خلال المدة المذكورة .

### جدول رقم (6)

أنواع الأسلحة والمعدات في الجيش العراقي بعد الرابع عشر من تموز 1958<sup>(1)</sup>

| الصفحة | رقم | نوع السلاح           | الشركة                  | المنشأ  | تاريخ الصنع |
|--------|-----|----------------------|-------------------------|---------|-------------|
| الدروع | 1   | دبابة تي - 54 (T-54) | Kharkiv Morozov Machine | سوفييتي | 1946        |
|        | 2   | دبابة تي - 55 (T-55) | Kharkiv Morozov Machine | سوفييتي | 1948        |
|        | 3   | دبابة تي - 34 (T-34) | Kharkiv Morozov Machine | سوفييتي | 1943        |
|        | 4   | دبابة JS-III         | -                       | سوفييتي | 1946        |
|        | 5   | مدمرة دبابات Su-100  | Uralvagonzavod          | سوفييتي | 1944        |
|        | 6   | دبابة Chieftain      | Vickers Armstrongs      | بريطاني | 1956        |
|        | 7   | دبابة Centurion      | Vickers Armstrongs      | بريطاني | 1945        |

(1) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : وزارة الدفاع ، الجيش العراقي الذكرى الستون 6 كانون الثاني 1921 - 1981 ، ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1981 ، ص184-185 ؛ رنا عيد حماد حمادي الجنابي ، المصدر السابق ، ص ص 131-132 ؛ وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج4 ، ص101 ؛ وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج3 ، ص63 ؛ قاعدة بيانات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (SIPRI) عبر الموقع الالكتروني : <https://armstransfers.sipri.org/ArmsTransfe> ، تاريخ الدخول للموقع 2024/6/22 ؛ وزارة الدفاع ، تأريخ القوات المسلحة العراقية ، ج17 ، ص 179 ؛

F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, Supply Of Armoured Cars To Iraq , 6 July , 1959 ؛ F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Request from Iraqi Military Attaché : Bern Machine guns , EQ1195/13 , 27 October , 1958 ؛ F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963 , From Foreign Office To Geneva (United Kingdom Delegation To The Meeting Of Foreign Ministers , 20 may , 1959 ؛ The New York Times , (New York) , 10 November , 1959 ؛ Chicago Tribune , (Chicago) , 26 June, 1959 ؛ The New York Times , (New York) , 26 June, 1959.

| الصفحة         | رقم | نوع السلاح                               | الشركة                       | المنشأ  | تاريخ الصنع |
|----------------|-----|--|------------------------------|---------|-------------|
| التعمير والنقل | 1   | عجلة واز حمل (UAZ-452)                   | Ulyanovsky Avtomobilny Zavod | سوفيتي  | 1962        |
|                | 2   | عجلة واز قيادة (UAZ-469)                 | Ulyanovsky Avtomobilny Zavod | سوفيتي  | 1961        |
|                | 3   | عجلة غاز 61 قيادة (GAZ-61)               | Gorky Automobile Plant       | سوفيتي  | 1940        |
|                | 4   | عجلة غاز 63 قيادة (GAZ-63)               | Gorky Automobile Plant       | سوفيتي  | 1948        |
|                | 5   | عجلة غاز 63 حمل (GAZ-63)                 | Gorky Automobile Plant       | سوفيتي  | 1937        |
|                | 6   | عجلة حمل زيل (ZIL-130)                   | Zavod Imeni Likhachyova      | سوفيتي  | 1956        |
|                | 7   | مركبة Alvis Saladin                      | Crossley Motors              | بريطاني | 1958        |
|                | 8   | ناقلة جنود BTR-152                       | Zavod Imeni Likhachyova      | سوفيتي  | 1950        |
| المشاة         | 1   | البندقية الآلية كلاشنكوف<br>Kalashnikova | Kalashnikov Concern          | سوفيتي  | 1949        |
|                | 2   | المسدس ماكاروف<br>(Makarov pistol)       | -                            | سوفيتي  | 1951        |
|                | 3   | رشاش ديكتاريوف (Degtyaryov)              | Vasily Degtyaryov            | سوفيتي  | 1928        |
|                | 4   | رشاش (Bren)                              | Royal Small Arms Factory     | بريطاني | 1935        |
|                | 5   | البندقية النصف آلية سمونفا<br>(Simonova) | -                            | سوفيتي  | 1949        |
|                | 6   | رشاش دوشكا (Dushka)                      | Tula Arms Plant              | سوفيتي  | 1938        |
| المدفعية       | 1   | مدفع سوفيتي (122 ملم)                    | -                            | سوفيتي  | -           |
|                | 2   | مدفع (25 رطل) جبلي مسحوب                 | -                            | سوفيتي  | -           |
|                | 3   | مدفع سوفيتي (75 ملم)                     | -                            | سوفيتي  | -           |
|                | 4   | مدفع D-1 (152mm)                         | -                            | سوفيتي  | 1943        |
|                | 5   | مدفع M-30 (122mm)                        | -                            | سوفيتي  | 1943        |
|                | 6   | مدفع Howitzer                            | Rock Island Arsenal          | امريكي  | 1942        |

| الصفحة       | رقم | نوع السلاح                           | الشركة                      | المنشأ  | تاريخ الصنع |
|--------------|-----|--------------------------------------|-----------------------------|---------|-------------|
|              | 7   | مدفع عيار (9 ملم)                    | -                           | سوفييتي | -           |
| الدفاع الجوي | 1   | رشاش دوشكا (Dushka)                  | Tula Arms Plant             | سوفييتي | 1938        |
|              | 2   | رشاش مزدوج السبطانة<br>نوع (GSh-23)  | -                           | سوفييتي | 1961        |
|              | 3   | مدفع سوفييتي (37 ملم)                | -                           | سوفييتي | 1946        |
|              | 4   | مدفع (37 ملم)<br>(Nudelman N-37)     | -                           | سوفييتي | 1946        |
|              | 5   | صاروخ ارض - جو SAM                   | KBM Kolomna                 | سوفييتي | 1950        |
|              | 6   | صاروخ جو - جو SRAAM                  | KBM Kolomna                 | سوفييتي | 1952        |
|              | 7   | منظومة الدفاع الجوي S-75 Dvina       | NPO Lavochkin               | سوفييتي | 1957        |
| المخابرة     | 1   | هاتف عسكري ميداني (تا-57)<br>(TA-57) | Radiopribor                 | سوفييتي | 1957        |
|              | 2   | هاتف عسكري ميداني (تا-58)<br>(TA-58) | Radiopribor                 | سوفييتي | 1959        |
|              | 3   | جهاز لاسلكي (104) بعيد المدى         | -                           | سوفييتي | -           |
|              | 4   | جهاز لاسلكي (105) قصير المدى         | -                           | سوفييتي | -           |
|              | 5   | جهاز لاسلكي (106) متوسط المدى        | -                           | سوفييتي | -           |
| الطائرات     | 1   | MiG-21                               | Mikoyan and Gurevich        | سوفييتي | 1955        |
|              | 2   | MiG-21F                              | Mikoyan and Gurevich        | سوفييتي | 1959        |
|              | 3   | MiG-19                               | Mikoyan and Gurevich        | سوفييتي | 1955        |
|              | 4   | MiG-17                               | Mikoyan and Gurevich        | سوفييتي | 1954        |
|              | 5   | MiG-15                               | Mikoyan and Gurevich        | سوفييتي | 1947        |
|              | 6   | MiG-15UTI                            | Mikoyan and Gurevich        | سوفييتي | 1947        |
|              | 7   | Mi-1                                 | Mil Moscow Helicopter Plant | سوفييتي | 1948        |

| الصفحة          | رقم | نوع السلاح              | الشركة                      | المنشأ  | تاريخ الصنع |
|-----------------|-----|-------------------------|-----------------------------|---------|-------------|
|                 | 8   | Mi-4                    | Mil Moscow Helicopter Plant | سوفيتي  | 1953        |
|                 | 9   | An-12                   | Antonov                     | سوفيتي  | 1957        |
|                 | 10  | An-2                    | Antonov                     | سوفيتي  | 1947        |
|                 | 11  | Il-28                   | Ilyushin                    | سوفيتي  | 1948        |
|                 | 12  | Yak-11                  | Yakovlev                    | سوفيتي  | 1946        |
|                 | 13  | Tu-16                   | Tupolev                     | سوفيتي  | 1954        |
|                 | 14  | Tu-95                   | Tupolev                     | سوفيتي  | 1956        |
|                 | 15  | F-86                    | North American Aviation     | امريكي  | 1949        |
|                 | 16  | Comet                   | De Havilland                | بريطاني | 1952        |
|                 | 17  | Canberra                | English Electric Company    | بريطاني | 1949        |
| الأسلحة البحرية | 1   | زورق دورية P-6          | Project "Bolshevik"         | سوفيتي  | 1949        |
|                 | 2   | زورق طوربيد Project-183 | -                           | سوفيتي  | -           |
|                 | 3   | مطاردة غواصات           | -                           | سوفيتي  | -           |
|                 | 4   | طوربيد نوع (39)         | -                           | سوفيتي  | 1938        |
|                 | 5   | طوربيد نوع (36)         | -                           | سوفيتي  | 1936        |

# الفصل الثالث

## تسليح الجيش العراقي 1963 - 1966

- ◆ المبحث الأول : تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي 1963-1966
- ◆ المبحث الثاني : تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الامريكية 1963 - 1966
- ◆ المبحث الثالث : تسليح الجيش العراقي من بريطانيا 1963 - 1966

## المبحث الأول

### تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي

1963 - 1966

أولاً : الأوضاع الداخلية واثرها في سياسة تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي

قام حزب البعث (المحظور) (1) في الثامن من شباط 1963 بالاشتراك مع بعض الضباط القوميين بتنفيذ انقلاب على حكومة عبد الكريم قاسم مما أدى إلى اسقاطها ومقتله مع عدد من الشخصيات السياسية في التاسع من الشهر نفسه (2) ، وشكل ما عرف بـ

(1) حزب البعث العربي الاشتراكي (المحظور) : تأسس حزب البعث (المحظور) في عام 1947 في سورية ، وهو حزب قومي تأسس على يد ميشيل عفلق و صلاح الدين البيطار ، وفتح له فروع عدة في الدول العربية ومنها العراق وفي اواخر الاربعينات استطاع الحزب أن يجد له في العراق بعض المؤيدين ، واخذ يمارس نشاطه السياسي بشكل سري لغاية 8 شباط 1963 حيث استطاع السيطرة على حكم العراق ولأول مرة ، لكن سرعان ما دب الخلاف بينه وبين عبد السلام عارف رئيس الجمهورية وانتهى به الحال إلى التشرذم والانشقاق بين صفوفه لينقسم على نفسه على جناحين ، الجناح الاول (اليساري) وهو الذي يوالي حزب البعث في سورية وتزعمه فؤاد شاکر مصطفى ، والجناح الثاني (اليمني) وهو على خلاف مع حزب البعث في سورية وقد تزعمه احمد حسن البكر وصادم حسين وظل ذلك الجناح مالياً لميشيل عفلق الذي طرد من سورية إثر الانقلاب الذي نفذه الضباط السوريون اليساريون في حزب البعث السوري في 23 شباط 1966 ، واستطاع حزب البعث (الجناح اليمني) من السيطرة على السلطة في العراق في 17 تموز 1968 حتى 9 نيسان 2003 عندما احتلت القوات الامريكية العراق لينتهي بذلك حكم حزب البعث في العراق ، لذا فإن اي ذكر لـ (حزب البعث) في هذه الأطروحة من دون تحديد الجناح يُعنى به الجناح اليمني لحزب البعث العربي الاشتراكي (المحظور) والمتمثل بجناح احمد حسن البكر وصادم حسين التركيتي ، كما سنكتفي بالإشارة إلى (حزب البعث العربي الاشتراكي) بتسمية (حزب البعث) إختصاراً لذا أقتضى التنويه . ينظر : هادي حسن ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام 1958 ، ط 2 ، مطبعة معهد الثقافة العمالية ، بغداد ، 1984 ؛ مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، مطبعة امير ، قم ، 1997 ، ص ص 277-286 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 115-117

(2) ذكرت كثير من المصادر أن انقلاب 8 شباط 1963 كان بدعم من وكالة المخابرات الامريكية (C.I.A.) نتيجة تضرر المصالح الامريكية من سياسة عبد الكريم قاسم الذي فسح المجال امام السوفييت والحزب الشيوعي العراقي في ممارسة نشاطهم في العراق ، إلى جانب ذلك كان لبريطانيا دوراً بارزاً في دعم انقلاب شباط 1963 ؛ لان المصالح البريطانية تضررت هي الاخرى من سياسة عبد الكريم قاسم ، فخرج العراق من ميثاق بغداد في 24 آذار 1959 ومن الكتلة الإسترلينية في 5 تموز من العام نفسه علاوة على اصدار قانون رقم (80) الذي مثل خطوة جريئة هدفت إلى تقليص سيطرة شركات النفط الأجنبية على الموارد النفطية العراقية فضلاً عن خروج العراق من دائرة النفوذ البريطاني وتوجهه نحو الاتحاد السوفيتي في تسليح الجيش العراقي بعد أن كان الجيش العراقي سوقاً تقليدية للسلاح البريطاني ، وهذه كلها سياسات أدت إلى تضرر المصالح الغربية عموماً والمصالح البريطانية على وجه الخصوص . للمزيد من التفاصيل ينظر : طارق مجيد تقي ، السياسة البريطانية تجاه العراق 1963 - 1966 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص ص 49 - 54 ؛ وليم زيمان ، التدخل السري للولايات المتحدة في العراق خلال الفترة 1958-1963 ، ترجمة عبد الجليل البديري ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2015 ، ص ص 94-106 ؛

Con Coughlin, Saddam: His Rise and Fall, HarperCollins, new York, 2005, P.39.



(المجلس الوطني لقيادة الثورة) (1) الذي شكل الحكومة الجديدة برئاسة أحمد حسن البكر (2) و عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية (3) .

أكد البيان الأول للانقلاب على الهوية القومية العربية ، و وعد الشعب العراقي بالعمل لاستكمال الوحدة العربية وتحقيق الكفاح العربي ضد الاستعمار ، وفي السياسة الخارجية اعلن البيان التمسك بمبادئ الأمم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية وتدعيم السلام العالمي ومكافحة الاستعمار بانتهاج سياسة عدم الانحياز فضلاً عن تشجيع الحركات الوطنية المعادية للاستعمار ودعمها (4) ، كما أراد قادة الانقلاب تطمين دول العالم وتثبيت اركان حكومتهم ، فقد نشطت الأجهزة الدبلوماسية العراقية في شرح السياسة الخارجية للحكومة العراقية ، كما أولت أجهزة الإعلام الناطقة باسم الحكومة اهتماماً كبيراً في شرح تلك السياسة تجاه القضايا العربية والدولية (5).

(1) صحيفة الجمهورية ، العدد 1 ، 12 شباط 1963 .

(2) أحمد حسن البكر (1914-1982) : ولد في تكريت عام 1914 ، دخل دار المعلمين وتخرج فيها معلماً في عام 1932 ، التحق بالكلية العسكرية عام 1938 وتدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد عام 1958 وصار عضواً في حزب البعث (المحظور) في لجنة عسكرية خططت للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم ، وفي 8 شباط 1963 صار رئيساً للوزراء وعضو قيادة قطرية في حزب البعث (المحظور) ، وبعد انقلاب عبد السلام عارف في 18 تشرين الثاني 1963 عين نائباً لرئيس الجمهورية من دون اي صلاحيات ، فاستقال من المنصب ، وفي عام 1964 اعتقل مع مجموعة من البعثيين بسبب تخطيطهم للقيام بانقلاب ضد عبد السلام عارف ، واستطاع بعد حوالي اربع سنوات المشاركة في انقلاب 17 تموز 1968 على حكم عبد الرحمن عارف ، وبعد الانقلاب تولى منصب رئاسة الجمهورية واستمر بالحكم لغاية 16 تموز 1979 ، إذ أطاح به نائبه صدام حسين حين أجبره على الاستقالة بعد أن تمت تصفية عائلته ، توفي في عام 1982. ينظر : طالب الحسن ، حكومة القرية ، ج 1 ، دار اور للطباعة والنشر ، بيروت ، 2002 ، ص 192 ؛ علي صالح عباس الحسناوي ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1973 - 1979 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، 2017 ، ص ص 204-206 ؛ حسن السعيد ، نواظير الغرب - صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948 - 1968 ، ط 2 ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2015 ، ص ص 696 - 697.

(3) ضمت الحكومة الجديدة شخصيات سياسية من البعثيين والقوميين ابرزهم احمد حسن البكر رئيساً لمجلس الوزراء و علي صالح السعدي نائباً له ووزيراً للداخلية ، وصالح مهدي عماش وزيراً للدفاع ، طالب حسين الشيبب وزيراً للخارجية ، عبد الستار عبد اللطيف وزيراً للمواصلات ، عزت مصطفى وزيراً للصحة ، مهدي الدولعي وزيراً للعدل ، محمود شيت خطاب وزيراً للبلديات ، بابا علي وزيراً للزراعة ، عبد العزيز الوتاري وزيراً للنقط ، احمد عبد الستار الجواري وزيراً للتربية والتعليم ، صالح كبة وزيراً للمالية ، عبد الستار علي الحسيني وزيراً للإسكان ، شكري صالح زكي وزيراً للتجارة ، سعدون حمادي وزيراً للإصلاح الزراعي ، حميد خلخال وزيراً للشؤون الاجتماعية ، مسارع الراوي وزيراً للإرشاد ، عبد الكريم العلي وزيراً للتخطيط ، ناجي طالب وزيراً للصناعة ، فؤاد عارف وزيراً للدولة ، حازم جواد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية . ينظر : صحيفة الجماهير ، (بغداد) ، العدد 1 ، 12 شباط 1963.

(4) صحيفة الوقائع العراقية ، العدد 771 ، 18 شباط 1963 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 59.

(5) Karol R. Sorby, The 14th Ramadan Coup In Iraq, Asian And African Studies, Institute Of Oriental Studies, Slovak Academy Of Sciences , 2008, P.176.

فوجئ الاتحاد السوفيتي بانقلاب الثامن من شباط 1963 في العراق ، إذ مثل الانقلاب نكسة حقيقية للسياسة السوفيتية في العراق والمنطقة ، فعلى الرغم من توتر علاقة موسكو مع عبد الكريم قاسم في نهاية عهده إلا أن العراق كان يمثل لها ثقلاً سياسياً مالياً في المنطقة كما كان الحزب الشيوعي العراقي من أكبر الأحزاب الشيوعية وأكثرها قوة في منطقة الشرق الأوسط ، و بناءً على ذلك كان الاتحاد السوفيتي يضع كثيراً من الآمال على العراق بوصفه حليفاً استراتيجياً له في المنطقة (1) .

اجتمع وزير الخارجية العراقي طالب شبيب (2) في الحادي عشر من شباط 1963 مع رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية وشرح لهم سياسة العراق على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وعلى صعيد العلاقات مع الاتحاد السوفيتي أكد وزير الخارجية على احترام حكومته للاتفاقيات التي عقدها النظام السابق وأنه لا فرق بين اتفاقية معقودة مع الاتحاد السوفيتي أو غيره من الدول (3) ، وتكرر ذلك التأكيد على لسان وزير الدولة حازم جواد (4) الذي أشار إلى أن علاقة العراق بالدول جميعاً تقوم على أساس المنفعة المتبادلة والتمسك بسياسة عدم الانحياز (5) ، ويبدو أن قادة الانقلاب أرادوا من خلال ذلك البيان طمأنة دول العالم من خلال اظهار الحرص على حفظ الأمن والاستقرار مع التأكيد

(1) سارة محمود عبد الحليم محمود الشيخ ، التنافس الأمريكي - السوفيتي على العراق 1958 - 1990 ، أطروحة دكتوراه ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس ، 2011 ، ص 128 .  
 (2) طالب شبيب (1934-1997) : ولد في مدينة الحلة في 22 آذار 1934 ، اكمل دراسته الثانوية في كلية الملك فيصل الأولى والثانوية الشرقية في بغداد عام 1951 ، درس الهندسة والاقتصاد في جامعة لندن ، عمل ضابط احتياط في الجيش العراقي وتسرح في 15 نيسان 1959 قبل انتهاء مدة خدمة الاحتياط ، نفي إلى القاهرة لأسباب سياسية وعمل هناك في الصحافة حتى عام 1963 حينما عُين وزيراً للخارجية في حكومة حزب البعث (المحظور) ، كما عمل ممثلاً لمدير مكتب الجامعة العربية ثم سفيراً للعراق في دول عديدة حتى تقاعده في عام 1977 ، توفي عام 1997 . ينظر : امير كريم عبد العالي الربيعي ، طالب شبيب ودوره السياسي في العراق 1934 - 1963 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، 2017 ؛ جاسم محمد حسن الدوري ، دراسة توثيقية عن وزارة الخارجية العراقية ، بلا.مط ، بغداد ، 2001 ، ص ص 90 - 91 .

(3) The New York Times , (New York) , 13 February, 1963

(4) حازم جواد (1936- د.ت ) : هو عضو قيادة قطر العراق لحزب البعث (المحظور) ، ولد في الناصرية عام 1936 لعائلة قريبة من فؤاد الركابي أحد زعماء البعث ، انضم لحزب البعث (المحظور) عام 1952 وقاد خلايا الحزب بعد هروب فؤاد الركابي ، كان من قادة انقلاب 8 شباط 1963 الذي أطاح بنظام عبد الكريم قاسم ، صار وزير الدولة لشؤون الرئاسة ثم وزيراً لشؤون الداخلية ، اقبل من منصبه في 16 تشرين الثاني 1963 من قبل العسكريين البعثيين وغادر العراق على اثرها ، وعاد في 8 شباط 1964 لكن عبد السلام عارف ارغمه على المغادرة إلى القاهرة حيث وضع تحت الإقامة الجبرية هناك حتى عام 1979 ، انتقل بعدها للإقامة في لندن وبقي فيها . ينظر: حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 204 .

(5) صحيفة الجماهير ، العدد 4 ، 14 شباط 1963 .

على الالتزام بالقوانين الدولية والاتفاقيات والتعهد بالحفاظ على العلاقات الدولية فضلاً عن إضفاء الشرعية على حكمهم .

كان الاتحاد السوفيتي في علاقته مع العراق امام مفترق طرق إما أن يترك العراق ليقع فريسة للغرب ويخسر بذلك ما تبقى من نفوذه ومصالحه فيه ، أو أن يعترف بالنظام الجديد ويدافع عن مصالحه ونفوذه بكل الطرق الممكنة (1) ، وبالنتيجة قرر السوفييت اتباع سياسة مزدوجة إزاء العراق تمثلت بإقامة علاقات سياسية رسمية تهدف إلى الاستمرار في التواصل معه وعدم خسارته نهائياً لصالح دول الغرب مع حماية الحزب الشيوعي العراقي فضلاً عن سياسة أخرى دعائية الهدف منها مهاجمة النظام العراقي إعلامياً وإظهار عيوبه والعمل على إسقاطه والتخلص منه في أقرب وقت ممكن (2) .

اعترف الاتحاد السوفيتي في الحادي عشر من شباط 1963 بالحكومة العراقية الجديدة وذلك أثناء لقاء السفير السوفيتي ببغداد ميخائيل باكوفليو (Mikhail Bacofleew) مع وزير الخارجية العراقي طالب حسين شبيب (3) كما عززت الحكومة السوفيتية موقفها من التغييرات التي حصلت في العراق بتصريح المتحدث الرسمي باسم الحكومة السوفيتية (فلاديمير جلوفوف) (Vladimir Glowvov) في التاسع عشر من شباط 1963 الذي أكد أن الاتحاد السوفيتي سيواصل تقديم المساعدات العسكرية للعراق طبقاً للاتفاقيات القائمة بين البلدين ، و تزامن ذلك مع عودة ما يقارب (155) خبيراً عسكرياً سوفيتياً إلى أعمالهم في العراق بناءً على طلب الحكومة العراقية بعد توقف العمل منذ وقوع الانقلاب (4) ، ويتضح مما تقدم أن الاتحاد السوفيتي حرص على إبقاء العلاقات الجيدة مع العراق وعدم إفساح المجال للدول الغربية بأخذ مكانه في العراق أو توسيع نفوذها فيه .

مثل وصول حزب البعث (المحظور) إلى السلطة نقطة تحول في العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والعراق ، إذ أصاب الفتور العلاقات العراقية السوفيتية بعد مدة من انقلاب الثامن من شباط 1963 ، وذلك نتيجة للتنكيل الدموي والمجازر وعمليات التصفية التي لحقت بالشيوعيين العراقيين على يد

(1) Aslihan Anlar, Op.Cit, P.38.

(2) سارة محمود عبد الحليم محمود الشيخ ، المصدر السابق ، ص 129 .

(3) صحيفة الجماهير ، العدد 3 ، 12 شباط 1963 .

(4) علي كريم سعيد ، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1999 ، ص 287 ؛ قيس جعيول مسافر الشحمانى ، المصدر السابق ، ص 86 .

حكومة حزب البعث (المحظور) و مليشيا (1) الحرس القومي (2) إذ عمدت الحكومة إلى إبعادهم عن صفوف الجيش والشرطة والمناصب الحكومية الرسمية وساعدتها في ذلك وكالة المخابرات الامريكية (C.I.A.) (3) إذ كانت ترسل في الأيام الأولى للانقلاب قوائم بأسماء الضباط الشيوعيين في الجيش العراقي (4) ، وتبع تلك الاحداث قيام الصحف السوفيتية بشن حملة اعلامية كبيرة ضد الحكومة العراقية الجديدة جراء تأزم الوضع الداخلي في العراق واجراءاتها القمعية والتعسفية ضد الشيوعيين العراقيين (5).

(1) الميليشيا : هي قوات غير نظامية أو تنظيم مسلح مدرب للدفاع عن المدن في زمن الحرب بأسلوب حرب العصابات ويكون بإمرة القوات المسلحة في بعض حالات الطوارئ ، وقد تكون ميليشيات وطنية أو طائفية أو سياسية تشكل لدعم حزب أو زعيم سياسي معين . ينظر : محمد فتحي امين ، المصدر السابق ، ص 158 .  
(2) شكل البعثيون ميليشيا الحرس القومي كدعامة لسلطتهم التي عُهد إليها تصفية الشيوعيين للحد من نشاطهم ، فأخذت تمارس شتى انواع التعذيب ضد الشيوعيين ، وبحلول 8 شباط 1963 صار كل بعثي حارساً قومياً إذ نزلوا إلى الشوارع بأسلحتهم واحتلوا مراكز الشرطة والمواقع المهمة في البلاد لتهيئة استلام السلطة من قبل البعثيين . للمزيد من التفاصيل ينظر : فايز الخفاجي ، الحرس القومي ودوره الدموي في العراق ، دار سطور ، بغداد ، 2016 .  
(3) ذكرت بعض المصادر أن وكالة المخابرات الامريكية كان لها اذاعة سرية في الكويت كانت تذيع أسماء الشيوعيين وعنواناتهم في الأيام الأولى لانقلاب 8 شباط 1963 ، وكان يدير تلك الاذاعة وكيل مدير المخابرات الامريكية (وليام ماكهيل) الذي استطاع الحصول على أسماء الشيوعيين من أحد الضباط العراقيين بمساعدة الملحق العسكري الأمريكي (ليكلاند) الذي كان يعمل في السفارة الامريكية ببغداد ، و قدرت اعداد الشيوعيين المعتقلين آنذاك بأكثر من (5000) شخص وتم اعدام معظمهم. للمزيد من التفاصيل ينظر : يفجينى بريماكوف ، الكواليس السرية للشرق الأوسط ، ترجمة نبيل رشوان ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2016 ، ص 91 ؛ ياسر عبد الحسين ، مئة عام من السياسة الخارجية للعراق 1921-2021 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2021 ، ص 372 ؛ محمد جوار العكيلي ، المصدر السابق ، ص 123 .

(4) شعر الشيوعيون بخطر كبير من النظام الجديد ، فعلى الرغم من القيود التي فرضها عليهم عبد الكريم قاسم إلا انهم ساندوه في يوم 8 شباط 1963 لأن استيلاء البعثيين والقوميين من وجهة نظرهم سيقضي على التيار الشيوعي في العراق ، وعلى أساس ذلك اصدر الشيوعيين بياناً دعوا فيه انصارهم إلى مهاجمة مخافر الشرطة والاستيلاء على السلاح لخوض المعركة ضد انصار الوحدة العربية ، غير أن الشيوعيين لم يتمكنوا من تغيير شيء . ينظر : خير الدين حسيب ، العراق من الاحتلال إلى التحرير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 235 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 63 - 65 .

(5) شهدت تلك المدة حملات إعلامية متبادلة بين الجانبين إذ هاجمت الصحف السوفيتية الناطقة باسم الحكومة السوفيتية والحزب الشيوعي السوفيتي سياسة الحكومة العراقية الداخلية ، وتطورت تلك الأوضاع إلى اصدار تصريحات متبادلة بين المسؤولين الحكوميين في كلتا الدولتين اجبت الشارع السوفيتي والعراقي على حد سواء كما تعرضت السفارة العراقية في موسكو إلى اعتداء من الطلبة الشيوعيين السوفييت اسفر عن حدوث بعض الاضرار في بناية السفارة وهو ما استدعى قيام الحكومة العراقية بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى السفارة السوفيتية في بغداد في 16 آذار 1963 ضد تلك الأفعال التي تتنافى مع الأعراف الدبلوماسية . ينظر : صحيفة الحرية ، (بغداد) ، العدد 1692 ، 20 شباط 1963 ؛ صحيفة الجماهير ، العدد 37 ، 18 آذار 1963 ؛ صحيفة الحرية ، العدد 1713 ، 18 آذار 1963 .

أبدت موسكو استياءها مما يتعرض له الشيوعيون العراقيون من مذابح وعمليات قتل و اضطهاد ، ففي الحادي والعشرين من شباط 1963 أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بياناً رسمياً استنكرت فيه العنف الدموي الذي طال الشيوعيين في العراق ، وقد رد وزير الخارجية العراقي طالب شبيب على تلك الاتهامات بأن النظام الجديد لا يحارب الشيوعية كأيدلوجية وإنما يسعى للتخلص من الذين أيدوا نظام عبد الكريم قاسم واستمروا في معارضتهم لحكومة حزب البعث (المحظور) <sup>(1)</sup> ، ومن جانب آخر حاولت الحكومة العراقية تحسين صورتها داخلياً وخارجياً فأخذت تنادي بالوحدة العربية ، وهو من أهداف الانقلاب التي أعلنتها ، وعلى إثر ذلك دخلت كطرف مع مصر وسورية في مباحثات الوحدة الثلاثية والتي انتهت بتوقيع ميثاق القاهرة في السابع عشر من نيسان 1963 على أن تكون هناك مدة انتقالية يتم خلالها تطبيق الميثاق والتمهيد لإعلان الوحدة رسمياً بين البلدان الثلاث ، أما بالنسبة لموقف الاتحاد السوفيتي فقد تابع تلك المباحثات بقلق وعارض قيام تلك الوحدة بوصفها أداة للسيطرة الاستعمارية على الشرق الأوسط غير انه لم يعلن عن موقفه رسمياً تجاهها <sup>(2)</sup> .

شنت وسائل الإعلام السوفيتية حملة واسعة ضد الحكومة العراقية بسبب موقفها من الحزب الشيوعي العراقي والإجراءات القاسية التي اتخذت ضد الشيوعيين وقياداتهم ، لاسيما بعد إعدام سكرتير الحزب الشيوعي العراقي سلام عادل <sup>(3)</sup> وآخرون ، كما دعت إلى إيقاف المساعدات التي تُقدم إلى العراق رداً على تلك الممارسات <sup>(4)</sup> ، و نتج عن ذلك بالفعل توقف توريد الأسلحة إلى العراق إذ أوقف الاتحاد السوفيتي شحنه من الأسلحة السوفيتية كانت متجهة على متن إحدى السفن إلى العراق <sup>(5)</sup> ، و ترتب على ذلك أيضاً قرار الحكومة العراقية إلغاء عقود عسكرية مهمة مع الجانب السوفيتي مثل شبكة الصواريخ (أرض - جو) التي كانت مخصصة للدفاع عن العاصمة بغداد ،

(1) John Robertson, Iraq : A History, Oneworld Publications, London, 2015, P.532.

(2) سارة محمود عبد الحليم محمود الشيخ ، المصدر السابق ، ص 129 .

(3) سلام عادل (1922-1963) : ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1922 ، والتحق بدار المعلمين في المدينة نفسها عام 1940 ، انضم إلى الحزب الشيوعي العراقي عام 1943 وتقلد مناصب مختلفة في الحزب حتى صار سكرتير اللجنة المركزية للحزب عام 1955 ، أُعدم على يد البعثيين في انقلاب 8 شباط 1963. ينظر : شيماء ياس خضير خلف العامري ، سلام عادل ودوره السياسي في العراق 1922-1963 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، 2012 .

(4) C.I.A. , The Soviet Role In The Arab World, (National Intelligence Estimate, No. 11-6-63) , 24 April, 1963, P.5.

(5) Francis Fukuyama, Op.Cit., P.25.

وتأثرت الحكومة العراقية بشكل سلبي لإصدارها ذلك القرار الذي كبدها خسائر مالية كبيرة ، إذ كان الهدف من تلك الصفقة تقوية قدرات جيشه الدفاعية (1) .

اكتسبت تأكيدات قائد القوة الجوية حردان التكريتي (2) مصداقية أكبر عند وكالة المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A.) فيما يتعلق برغبته في عدم الاعتماد على المساعدة الفنية السوفيتية في الجيش العراقي ، وبهذا الصدد اشارت إحدى وثائق الوكالة في ايار 1963 إلى أن الحكومة العراقية ألغت مشروع صواريخ أرض - جو (SAM) السوفيتية غرب بغداد ، بسبب تدهور العلاقات العراقية السوفيتية ، وبذلك انتفت الحاجة لوجود (110) من الفنيين السوفييت المعينين في ذلك المشروع (3) ، وفي الاطار نفسه قرر مجلس الوزراء العراقي سحب جميع الطلبة المبتعثين للدراسة في الاتحاد السوفيتي (4) ، ومن خلال ذلك نرى بوضوح تدهور العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي إذ كان إلغاء العقود العسكرية المبرمة مع الاتحاد السوفيتي قراراً صعباً وذا نتائج وخيمة على العراق كما ساهم في زيادة التوتر في العلاقات بين الجانبين فضلاً عن تأثير القرار بشكل سلبي على قدرة العراق في الدفاع عن نفسه ، علاوة على ذلك الخسائر المالية الكبيرة التي لحقت بالعراق بعد إلغاء تلك الصفقة .

(1) صبحي عبد الحميد ، العراق في سنوات الستينات 1960 - 1968 ، مكتبة الدار العربية للعلوم ، بغداد ، 2010 ، ص ص 37-38 ؛ إبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص 34 .

(2) حردان التكريتي (1925-1971) : ولد حردان في تكريت عام 1925 ، وفي عام 1946 دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها عام 1949 ، ثم التحق بدورة لأركان القوة الجوية في المملكة المتحدة ، انتمى إلى حزب البعث (المحظور) عام 1961 ولعب دوراً بارزاً في انقلاب 8 شباط 1963 ، كان موالياً لعبد السلام عارف إذ ساعده بالإطاحة بالبعثيين المدنيين وأدى دوراً بارزاً في حكومة عبد السلام عارف وتدرج بالعديد من المناصب الحكومية ، شارك بانقلاب 17 تموز 1968 وعين نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع ، ثم صار في عام 1970 نائباً لرئيس الجمهورية إلا انه ابعد عن جميع تلك المناصب وعين سفيراً في اسبانيا وذلك بسبب مخاوف احمد حسن البكر وصادم حسين من تعاطف نفوذه بين صفوف الجيش ، ففضل الإقامة بدولة الكويت التي اغتيل فيها في 30 آذار 1971 ، بعد أن فقد زوجته بحالة تسمم وهي متجهة في الطائرة إلى الجزائر و اتهم حردان حينها اجندات تابعة لأحمد حسن البكر وصادم في تصفية زوجته. ينظر : هاتف الثلج ، حردان التكريتي قائد اغتيال غدرًا ، دار سطور للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2016 ؛ حردان التكريتي ، مذكرات سياسي عراقي كنا عصابة من اللصوص والقتلة خلف مليشيات صدام للإعدام ، دراسة احمد رائف ، مطابع الزهراء للأعلام العربي ، القاهرة ، دبت ، ص ص 37-38 .

(3) C.I.A. , The President's Intelligence Checklist, (7 May 1963), (Release : 16 September, 2015) , P. 4 .

(4) مجموعة باحثين ، العراق وقائع واحداث : عرض زمني لأبرز الوقائع والاحداث التاريخية 1958-1968 ، الكتاب الثاني ، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، بغداد ، 2009 ، ص 140 .

كان لتباطئ السوفييت في تزويد العراق بالأسلحة من خلال صفقات الأسلحة المعقودة في وقت سابق اثرٌ في توجه الحكومة العراقية نحو الجمهورية العربية المتحدة ، إذ طلب وزير الدفاع صالح مهدي عماش (1) اثناء لقائه الرئيس المصري جمال عبد الناصر (2) تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة والذخيرة وقطع الغيار للأسلحة السوفيتية ، فضلاً عن طلبات بعشرات آلاف القطع من رشاش بور سعيد (3) .

نشرت صحيفة (واشنطن بوست) الامريكية في الخامس والعشرين من أيار 1963 مقالاً بعنوان : (( العراق يخفف علاقاته العسكرية مع السوفييت )) ، إذ جاء في المقال أن العراق استدعى جميع الطلاب العراقيين الذي يدرسون في كليات الطيران السوفيتية وتم ارسالهم إلى بريطانيا غير أن الصحيفة ألمحت إلى أن العراق لا يستطيع قطع جميع اتصالاته العسكرية مع الاتحاد السوفيتي فوراً في الوقت الحالي ، إذ أن بعض الأسلحة السوفيتية التي طلبها مسبقاً من المتوقع أن تصل في وقت قريب ، ومن المتوقع أن يبقى الفنيون والعسكريون السوفييت مدة من الوقت لتهيئة تلك الأسلحة وصيانتها (4) .

وصل العراق في التاسع والعشرين من أيار 1963 نائب وزير النقل السوفيتي (بودجو فاروف) (Budgo varov) مبعوثاً من الرئيس السوفيتي خروتشوف ، وعقد لقاء مع رئيس الوزراء احمد حسن البكر بحضور السفير السوفيتي ببغداد كما التقى بعدد من المسؤولين في الحكومة العراقية

(1) صالح مهدي عماش (1925-1971) : ولد بالقرب من مدينة بلد عام 1925 ، وعُين بعد تخرجه في الكلية العسكرية ضابطاً في مديرية الاستخبارات العسكرية ، ثم اختير معاوناً للملحق العسكري للسفارة العراقية في واشنطن انضم إلى حزب البعث (المحظور) في عام 1952 وبعدها إلى حركة الضباط الاحرار عام 1956 إلا انه كان محط ريبية وقلق من عبد الكريم قاسم ، عُين وزيراً للدفاع في الحكومة التي شكلت عقب انقلاب 8 شباط 1963 ، و عُرف عنه بكونه من الضباط البعثيين الديمويين حيث نفذت وبأمر منه مجزرة الرشيد ضد الضباط الشيوعيين ، وارتكب مجزرة اخرى بحق السجناء الشيوعيين المعتقلين في معتقل قصر النهاية ، عُين وزيراً للداخلية عام 1968 وأنشأ جهازاً خاصاً اسماه (شرطة الآداب) ويهدف إلى مكافحة التبرج في الجامعات ودوائر الدولة ، عين فيما بعد نائباً لرئيس الجمهورية ، إلى أن تم استبعاده كسفير للعراق في الاتحاد السوفيتي ، وفي 28 ايلول 1971 توفي في ظروف يشوبها الغموض . ينظر : عبد المناف شكر الندوي ، صالح مهدي عماش صفحات من سيرته السياسية والعسكرية والدبلوماسية ، مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2020 ، ص ص 32 - 79 ؛ جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية : العراق 1958 - 2002 ، ط 2 ، الرسوم للصحافة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2015 ، ص ص 50 - 57 .

(2) رحب الرئيس جمال عبد الناصر بأنقلاب 8 شباط 1963 و اوعز إلى وسائل الاعلام السمعية والبصرية للوقوف مع النظام الجديد كما ارسل برقية إلى عبد السلام عارف يهنئه فيها بنجاح الانقلاب . ينظر : جمال مصطفى مردان ، عبد الناصر والعراق ، المكتبة الشرقية ، القاهرة ، 1990 ، ص 159 .

(3) علي كريم سعيد ، المصدر السابق ، ص 258 .

(4) The Washington Post , (Washington) , 25 May, 1963.

واكد لهم أن الاتحاد السوفيتي على اتم الاستعداد التام لتقديم أية مساعدات يطلبها العراق وفي المجالات المختلفة (1).

كان من جملة الأمور التي نوقشت في تلك اللقاءات موضوع شحنه الأسلحة التي اوقفها السوفييت وهي في طريقها إلى العراق ، وكانت حجة الجانب السوفيتي في ايقافها هو أن العراق كان مديناً للاتحاد السوفيتي بمبلغ مقداره (8) مليون دولار اثمان تلك الأسلحة غير أن وزير الخارجية العراقي طالب شبيب فَنَدَ ذلك الادعاء مؤكداً أن جزءاً من تلك الديون قد دُفعت وسيسدد العراق الدفعات المتبقية بعد استلام تلك الاسلحة ، وعند مواجهة نائب وزير النقل السوفيتي بذلك ابدى استعدادة لتسليم تلك الشحنات من الأسلحة (2).

أكدت الحكومة العراقية انها ستواصل علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الاتحاد السوفيتي ففي العاشر من حزيران 1963 استقبل رئيس الوزراء احمد حسن البكر السفير السوفيتي في بغداد ميخائيل باكوفليو وابلغه بضرورة تنفيذ صفقات الأسلحة المعقودة بين الحكومة العراقية وحكومة بلاده إذ كان المقرر أن تصل شحنات الأسلحة إلى العراق قبل الثامن من شباط 1963 غير أن الاتحاد السوفيتي أوقف شحن الأسلحة حتى دفع العراق للديون المستحقة عليه ، واعد وزير الخارجية طالب شبيب تأكيده للسفير السوفيتي بأن العراق دفع جزءاً من مبلغ الصفقة وانه ملتزم بتسديد المبالغ المتبقية بحسب المواعيد التي اتفق عليها (3) ، ويبدو أن الاتحاد السوفيتي اراد تخفيف حدة التوتر بين الطرفين خوفاً من ارتداء العراق في أحضان الدول الغربية فضلاً عن رغبة الحكومة العراقية في الحفاظ على علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي لحاجة العراق إلى الأسلحة السوفيتية لتعزيز قدراته الدفاعية .

ما إن انتهت الازمة بين حكومة حزب البعث (المحظور) و الحزب الشيوعي العراقي حتى بدأت تظهر مشكلة الكُرد على المشهد السياسي العراقي ، إذ بدأ الكُرد في المطالبة بحقوقهم التي سبق وان وعدتهم الحكومة بتحقيقها فور وقوع الانقلاب ، فتقدموا بمذكرة إلى الحكومة العراقية كأساس للتفاوض معها احتوت على مطالبهم التي كان من أهمها منحهم الحكم الذاتي واشراك عدد منهم في

(1) قيس جعيول مسافر الشحمانى ، المصدر السابق ، ص 92 .

(2) علي كريم سعيد ، المصدر السابق ، ص 287 .

(3) قيس جعيول مسافر الشحمانى ، المصدر السابق ، ص ص 87-88.



الوزارة ، فضلاً عن تعيين نائب رئيس الجمهورية من الكُرد (1) ، كما طالبوا بأن يتم اختيار افراد الجيش في مناطقهم من بينهم ، وان يتسلحوا بأحدث الأسلحة ويخصص لهم نصف إيرادات النفط المستخرج من أراضيهم ، أو تخصص لهم حصة متناسبة مع عدد السكان من جميع الرسوم والواردات الخاصة بالنفط في العراق بأكملها (2) غير أن الحكومة العراقية وجدت مغالاة في تلك المطالب فأبدت جملة من الاعتراضات عليها ، لأن ذلك سيؤدي من وجهة نظرها إلى خلق كيان دولة مستقلة داخل العراق لها سياستها الخارجية والعسكرية والاقتصادية المنفصلة عن السياسة العراقية (3) ، لذلك اندلع القتال بين الكُرد والحكومة العراقية في العاشر من حزيران 1963 (4) .

وقف السوفييت إلى جانب الحركة الكردية ؛ وذلك لعنائهم الشديد لحكومة حزب البعث (المحظور) ؛ بسبب قمعها للشيوعيين العراقيين وميولها نحو الدول الغربية إذ أبدت وسائل الاعلام السوفيتية تعاطفاً كبيراً مع مطالب الحركة الكردية ، وفي العشرين من حزيران 1963 اعلن الاتحاد السوفيتي انه سيوقف مساعداته العسكرية للعراق اذا ما استمرت العمليات القتالية التي يقوم بها الجيش العراقي ضد الكُرد كما دعت الصحف السوفيتية إلى ضرورة دعم الكُرد بالسلاح والمال وفي الجانب السياسي ارسل وزير الخارجية السوفيتي (اندرية غروميكو) مذكرات رسمية إلى حكومات ايران وتركيا وسورية (5) حذر فيها من الاشتراك في القتال ضد الكُرد (6) ، ويبدو أن الاتحاد السوفيتي أراد من خلال تعاطفه مع الحركة الكردية عقد تحالف بين الحزب الشيوعي العراقي المنهار وقادة الحركة الكردية للوقوف بوجه الحكومة العراقية ، إذ كان السوفييت يسعون إلى اضعاف حكومة

(1) Oles smolasky, Bettie M. swolasky, Op.Cit., P.64 ؛ The Christian Science Monitor , (Boston) , 11 June , 1963.

(2) للاطلاع على تفاصيل المطالب الكردية والمفاوضات بين الكُرد والحكومة العراقية ينظر : محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط 2 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1966 ، ص ص 308 - 334 ؛ محمود رزوق احمد ، الحركة الكردية في العراق : دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918-1968 ، دار المعزز للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص 199.

(3) علي كريم سعيد ، المصدر السابق ، ص 252 .

(4) عمار علي السمر ، شمال العراق 1958-1975 دراسة سياسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012 ، ص 267 .

(5) ذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) في السابع والعشرين من حزيران 1963 أن الحكومة العراقية استعانت بـ (11) طائرة نوع (هنتر) التابعة للقوات الجوية السورية لضرب الأهداف الكردية في شمال العراق بعد أن أعيد طلاؤها بالعلم العراقي وكان ذلك التعاون وفقاً للاتفاقية العسكرية التي عقدتها حكومة حزب البعث (المحظور) في سورية مع نظيرتها في العراق . ينظر : The New York Times , (New York) , 27 June, 1963.

(6) Ali Tauqeer Sheikh, Persian Gulf In The Soviet Perceptions : A Case Study Of The Ba'thist Iraq Esbachiserceptions: (1968-1975) , Doctoral Thesis, Department Of International Relations, Australian National University, 1987 , P.P. 69-71.

حزب البعث (المحظور) وتوسيع نفوذهم في المنطقة ، وأسهمت السياسة السوفيتية تجاه الكُرد في تقوية حركتهم ، وزيادة التوتر في المنطقة .

اندفعت الحكومة العراقية مضطرة بعد الفتن الذي شاب علاقتها بالاتحاد السوفيتي إلى البحث عن مصادر أخرى للسلاح وقطع الغيار التي يحتاجها الجيش العراقي في عملياته القتالية ضد الحركة الكُردية في شمال العراق ، ووقع اختيارها على تشيكوسلوفاكيا إحدى دول المعسكر الاشتراكي ، إذ حصل التعاقد معها على شراء (20) طائرة نوع (MiG-21F) ، و (75) طائرة نوع (Delfin) من طراز (L-29) <sup>(1)</sup> فضلاً عن (50) دبابة نوع (T-54) و (5000) قطعة سلاح وبعض قطع الغيار لطائرات (MiG-15) و (MiG-17) <sup>(2)</sup> .

هاجمت صحيفة (برافدا) حكومة حزب البعث (المحظور) في الثاني والعشرين من حزيران 1963 ، وذلك لاستئناف العمليات القتالية ضد الكُرد متهمه إياها بالحصول على دعم امريكي - بريطاني في حربها ضد الكُرد ، كما كتبت الصحيفة مقالاً حذرت فيه الحكومة العراقية من أن الاتحاد السوفيتي قد يسحب مساعداته للحكومة العراقية اذا استمرت في قمعها للحركة الكُردية <sup>(3)</sup> ، وفي السياق ذاته أشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى أن إحدى الطائرات السوفيتية أسقطت امدادات عسكرية للكُرد في الشمال في أواخر حزيران 1963 <sup>(4)</sup> ، ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيراً من الشيوعيين العراقيين اتخذوا من المناطق الكُردية في شمال العراق ملاذاً لهم ، بسبب الإجراءات القمعية التي قامت بها حكومة حزب البعث (المحظور) وميلشيا الحرس القومي ، إذ رأى الشيوعيون أن مصلحتهم تقتضي التحالف مع الكُرد لتحقيق نظام وطني ديمقراطي <sup>(5)</sup> فضلاً عن ذلك كانت منظمات الحزب الشيوعي العراقي تمزقت في جميع انحاء العراق ولم يبقَ إلا لجنة الفرع الكُردية

(1) الطائرة (L-29) : طائرة تدريب نفائة خفيفة من انتاج شركة (Aero Vodochody) التشيكوسلوفاكية ، وتعد من أولى الطائرات النفائة التي دخلت الخدمة في أوائل ستينيات القرن الماضي ، وهي مصممة لتدريب الطيارين باستخدام المحركات النفائة قبل الانتقال إلى الطائرات المقاتلة المتقدمة ، وتحتوي على مقعدين ومحرك نفاث واحد ، وتكون سرعتها حوالي 800 كم/ساعة بمدى يصل إلى 1200 كم وبارتفاع اقصى يصل إلى 12500 متر . ينظر : الموقع الرسمي للشركة المصنعة للطائرة على الانترنت ، تاريخ الدخول للموقع 2024/7/22 :

<https://www.aero.cz>

(2) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 264 .

(3) نقلاً عن : جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي ، المصدر السابق ، ص 215 .

(4) F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, Eq. 1201/23, 27 July, 1963.

(5) Johan Franzen, Red Star Over Iraq : Iraqi Communism Before Saddam, Columbia University press, New York , 2011, P.136.

التي كانت بمثابة منظمة احتياط للجنة المركزية في حال غيابها ؛ لذا وجد الشيوعيون أن من مصلحتهم الالتحاق بالحركة الكردية المسلحة (1) ، ومع تطور تلك العلاقة وتوطدها احتلت عناصر شيوعية كردية المراكز القيادية البارزة في الحزب الشيوعي العراقي ، إذ صار عزيز محمد (2) سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (3) .

صرح وزير الدفاع صالح مهدي عمّاش في الثاني من تموز 1963 أن العراق رفض عرضاً من الولايات المتحدة الأمريكية لتوريد مساعدات عسكرية ، لاشتراطها عدم استخدام تلك الأسلحة ضد الكرد ، وأوضح الوزير أن الحكومة العراقية ابطلت الجانب الأمريكي أنها على استعداد لشراء الأسلحة من أي مصدر نقداً ومن دون قيد أو شروط يتم فرضها ، وعند سؤال وزير الدفاع عن رغبة العراق في حصر مشتريات الأسلحة من الاتحاد السوفيتي أجاب الوزير أن العراق سيشتري الأسلحة من أي مصدر (4) ، ويبدو أن وزير الدفاع أراد من خلال ذلك التصريح الضغط على الجانب السوفيتي لكي يدفعه للاستجابة لإمداد العراق بقطع الغيار للطائرات السوفيتية التي انقطعت بعد الثامن من شباط 1963 ، فضلاً عن رغبة الوزير بإبصال فكرة مفادها حرص العراق على تنويع مصادر أسلحته وعدم الاعتماد على مصدر واحد .

(1) علي محسن مهدي ، الوثائق التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي النضالية ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، 2015 ، ص 36 ؛ صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، دار الفرات ، بيروت ، 1993 ، ص 118 .

(2) عزيز محمد (1924-2017) : ولد عام 1924 في إحدى قرى أربيل ، وينحدر من عائلة فلاحية بسيطة ، تلقى تعليمه الديني مبكراً على يد جده والد امه لمدة بسيطة ، وفي عام 1938 دخل المدرسة الابتدائية وتخرج فيها ولم يواصل دراسته الثانوية ، وفي عام 1941 كانت بدايات نشاطه السياسي إذ انتمى لجمعية هبوا ( الأمل ) وصار عضواً فيها ، ثم التحق بصفوف حزب شورش ( الثورة ) الذي كان آنذاك يطرح بعض المفاهيم الماركسية ، وفي عام 1945 انتمى للحزب الشيوعي العراقي ، أعتقل بعد ذلك وأطلق سراحه بعد 14 تموز 1958 ، صار سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي لغاية عام 1993 . ينظر : سيف عدنان ارحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي مسيرة ونضال ، مكتبة الوان ، بغداد ، 2015 ، ص ص 7 - 108 .

(3) سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج 5 ، دار المرصاد ، بيروت ، دت ، ص 75 .  
(4) The Christian Science Monitor , (Boston) , 3 July , 1963.

حاول الملا مصطفى البارزاني (1) شرح القضية الكردية للرأي العام العالمي والدول الكبرى والأمم المتحدة ، وذلك بهدف دفع تلك القوى للضغط على الحكومة العراقية لحل المشاكل العالقة مع الكرد بالطرق السلمية كما طالبهم بمنع تزويد حكومة حزب البعث (المحظور) بالأسلحة التي تستخدم في العمليات القتالية ضدهم ، لكن القوى الغربية لم تكن تتجاوب مع تلك المطالب ، وذلك رعاية لمصالحها الخاصة وعلاقتها السياسية مع العراق (2) ، فأتجه صوب الكيان الصهيوني ؛ لكونه يرتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ؛ لذا طلب من الصهاينة دعم حركته بالأسلحة والمعدات العسكرية ؛ ونتيجة لذلك قام جهاز الاستخبارات الصهيوني (الموساد) بتهيئة قائمة بالأسلحة التي طلبها الوفد الكردي ليتم ارسالها عبر الأراضي الإيرانية بمساعدة جهاز الاستخبارات الإيرانية (السافاك) وبذلك بدأت عمليات ارسال الأسلحة منذ تموز 1963 (3) وسميت تلك العمليات بـ (أثينا) وشملت مدافع بعيدة المدى وراجمات صواريخ فضلاً عن أسلحة خفيفة أخرى (4) ، ورافق ذلك دعم كرد إيران للملا مصطفى البارزاني بالأموال والسلاح (5) ، ومن الواضح أن الدعم الصهيوني للحركة الكردية جاء بهدف إضعاف الحكومة العراقية وإشغالها بالمشاكل الداخلية ، فضلاً عن سعي الكيان لإفشال مشروع الوحدة الثلاثية علاوة على تأجيج الصراعات العرقية والقومية في البلدان العربية لزعة استقرارها .

(1) الملا مصطفى البرزاني (1904-1979) : ولد الملا مصطفى البارزاني عام 1904 في قرية بارزان شمال العراق ، وتلقى تعليمه الديني في قريته ، قاد عام 1943 حركة مسلحة ضد الحكومة إلا أنها قد فشلت ؛ لذلك اضطر للجوء إلى إيران عام 1945 ، ومن ثم إلى الاتحاد السوفيتي عام 1947 إلا أنه عاد إلى العراق بعد 14 تموز 1958 وتمكن في حزيران 1966 من إبرام اتفاق مع الحكومة للحصول على الحكم الذاتي للأكراد إلا أنه لم ينفذ ، وفي حكومة البعث الثانية أبرم اتفاقاً معها في آذار عام 1970 إلا أنه لم ينفذ هو الآخر ، لذلك شن حركة مسلحة في شمال العراق إلا أنها فشلت ؛ بسبب قطع الامدادات العسكرية التي كان شاه إيران يرسلها إليه ، مرض وتوفي عام 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية . ينظر : احمد مريح المنصرأوي الركابي ، الملا مصطفى البرزاني في ضوء الوثائق السرية الأمريكية والعراقية عام 1969 ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، مج 22 ، العدد 2 ، السنة 2021 ، ص ص 321 - 336 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 584 - 586 .

(2) مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية (ثورة أيلول 1961-1975) ، ج 3 ، مطبعة وزارة التربية ، أربيل ، 2002 ، ص ص 377-380.

(3) Kaveh Moravej, The Savak And The Cold War: Counter-Intelligence And Foreign Intelligence (1957-1968), Doctoral Thesis, School Of Languages, Linguistics And Cultures/Middle Eastern Studies, University Of Manchester, 2011, P.P 62-63.

(4) شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ودول الجوار ، ترجمة بدر عقيلي ، دار الجبل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ، 1997 ، ص 90 .

(5) Karol R. Sorby, Iraq 1963: The Short Rule Of The Ba'th, Asian And African Studies, Institute Of Oriental Studies, Slovak Academy Of Sciences , 2009, P.28.

أعلنت مجموعة عسكرية في الثالث من تموز 1963 عن القيام بمحاولة انقلابية يقودها عدد من الشيوعيين العسكريين وعلى رأسهم نائب عريف حسن سريع<sup>(1)</sup> إذ تمكن وجماعته من السيطرة على بعض المواقع المهمة داخل معسكر الرشيد ، واستطاعوا اعتقال عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين غير أن قطعات الجيش استطاعت التحرك بسرعة وأفشلت المحاولة الانقلابية ، ونتيجة لتلك الاوضاع اتهمت الحكومة العراقية الاتحاد السوفيتي بالوقوف وراء المحاولة بادعائها أن لديها أدلة على أن المُدربين السوفييت ساعدوا في التخطيط لتلك المحاولة الانقلابية الفاشلة<sup>(2)</sup> غير أن حكومة الاتحاد السوفيتي هرعت فور علمها بوقوع المحاولة الانقلابية إلى نفي التهمة عنها وعن الحزب الشيوعي العراقي مؤكدةً أن ليس لها يد في تلك الاضطرابات ، وان المحاولة الانقلابية تلك كانت بسبب عدم اقتناع الجماهير بتصرفات السلطات البعثية<sup>(3)</sup> ، ويبدو مما تقدم أن الاتحاد السوفيتي كان يريد نفي التهمة عنه وعن الحزب الشيوعي في محاولة منه لمنع الحكومة العراقية من الانتقام ممن تبقى من الشيوعيين العراقيين ، فضلاً عن عدم إعطاءها الفرصة لقطع علاقاتها الدبلوماسية معها .

كان من نتائج المحاولة الانقلابية أن أقدمت الحكومة العراقية في الثاني والعشرين من تموز 1963 على طرد مجموعة من الدبلوماسيين الأجانب العاملين في العراق بتهمة التجسس لصالح

(1) حسن سريع (1940-1963) : ولد في مدينة شتاة في قضاء عين التمر التابع لمحافظة كربلاء المقدسة و تلقى تعليمه الابتدائي فيها ، تطوع بعدها بمدرسة قطع المعادن المهنية في معسكر الرشيد ببغداد وصار معلماً فيها ثم تم ترقيته إلى رتبة نائب عريف ، قام هو وزملاؤه من الشيوعيين بقيادة مجموعة أطلق عليها (القيادة الثورية للجهبة الشعبية) لإسقاط حكومة حزب البعث (المحظور) ، وفي فجر 3 تموز 1963 اتجه مع زملائه صوب كتيبة الهندسة بمعسكر الرشيد وتمكنوا من السيطرة عليها ، ثم تمكنوا من السيطرة على اغلب أجزاء المعسكر بما يحتويه من دبابات وطائرات ومدركات ، كما اعتقلوا عدداً من الضباط الموالين لحكومة حزب البعث (المحظور) ، وقد استطاعوا تجهيز بعض الطائرات بالوقود وكانوا بانتظار الطيارين الشيوعيين المعتقلين ، إذ كانت الخطة تقضي بأطلاق سراحهم من سجن رقم (1) في المعسكر نفسه غير أن فشل قائد الدبابة الوحيدة التي هاجمت السجن في انجاز مهمته قد عرقل سير الخطة ، وبعد انكشاف امر المحاولة الانقلابية توجه عبد السلام عارف إلى قيادة كتيبة دبابات القصر الجمهوري وهاجم المعسكر ونجح في السيطرة على المعسكر واعتقال المشاركين في المحاولة الانقلابية وحُكّم عليهم جميعاً بالإعدام ونفذ في أواخر تموز 1963 . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 233.

(2) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج 6 ، ط 2 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005 ، ص ص 264 – 269 ؛ رحيم عبد الحسين عباس ، الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (1968-1972) الحزب الشيوعي وحزب البعث نموذجاً ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج 12 ، العدد 2 ، السنة 2014 ، ص 147 ؛ محمود جوار العكيلي ، المصدر السابق ، ص ص 146 – 150.

(3) Oles smolasky, Bettie M. swolasky, Op.Cit., P.234.

الاتحاد السوفيتي (1) ، كما زجت العشرات من الشيوعيين العراقيين في السجون والمعتقلات ومارس البعثيون معهم مختلف اساليب التعذيب والاضطهاد (2) ، ومن جانب آخر اشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى أن الحكومة العراقية استدعت الكوادر العراقية التي كانت تتدرب في الاتحاد السوفيتي وارسلتهم إلى بريطانيا للتدريب فيها بدلاً من الاتحاد السوفيتي كرد فعل على المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها عدد من الشيوعيين (3) ، ومن جانب آخر اشارت وثيقة أخرى إلى زيادة الدعم السوفيتي للحركة الكردية ، إذ كان السوفييت يزودونهم بكميات صغيرة من الأسلحة والذخيرة التي كان يتم نقلها على ظهور (الحيوانات) ، وكان بعض تلك الأسلحة من البنادق تم تصنيعها في تشيكوسلوفاكيا (4) ، ومن الواضح أن ذلك الدعم كان يأتي ضمن سياسة الاتحاد السوفيتي في دعم حركات التحرر في جميع انحاء العالم فضلاً عن سعيه لتوسيع نفوذه في مناطق شمال العراق .

أدرك الاتحاد السوفيتي أهمية الحفاظ على العلاقات مع العراق ، فعمدت الحكومة السوفيتية إلى تغيير موقفها تدريجياً في مطلع أيلول 1963 لاسيما بعد توقف الحملات الإعلامية المتبادلة (5) وبهذا الصدد اشارت برقية بريطانية موجهة من السفير البريطاني ببغداد إلى خارجية بلاده مفادها أن وزير الدفاع العراقي أبلغ أحد زملائه من القادة العسكريين العراقيين أن موسكو غيرت سياستها تجاه العراق وبدأت متعاونة فيما يخص توريد قطع الغيار والأسلحة إلى العراق مرة أخرى (6) ، وعلقت وزارة الخارجية البريطانية على ذلك التوجه بكونه يتناسب مع التغيير التدريجي مؤخراً في سياستهم وتخليهم عن دعم الكرد ، وربما يكون السوفييت متخوفين من انهم قد يمنحون الحكومة الصينية فرصة كبيرة للتقارب مع الحكومة العراقية ، لاسيما بعد زيارة بعثة النفط الصينية إلى بغداد فضلاً عن أن الحكومة العراقية كانت تصرح دائماً أن انتقادهم للشيوعية لا يشمل التيار الشيوعي

(1) صحيفة الجمهورية ، العدد 548 ، 23 تموز 1963 .

(2) حازم صاغية ، بعث العراق : سلطة صدام قياماً وحطاماً ، دار الساقي ، بيروت ، 2003 ، ص 31 .

(3) F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, Eq. 1201/21, 13 July, 1963.

(4) F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, Eq. 1201/24, 10 August, 1963.

(5) صحيفة الطليعة ، (بغداد) ، العدد 1817 ، 30 أيلول 1963 .

(6) F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, (News Letter No.37), Eq. 1201/26, 14 September, 1963.

في الصين (1) بأي حال من الأحوال (2) ، ومهما يكن من امر كان ذلك التغيير خطوة مهمة ساعدت على تحسين العلاقات بين الجانبين وعودتها إلى طبيعتها فضلاً عن تقوية العراق عسكرياً من خلال امداده بقطع الغيار للأسلحة والمعدات السوفيتية في العراق .

وجه عبد السلام عارف ضربة قاسية لحزب البعث (المحظور) أزاحته عن السلطة في الثامن عشر من تشرين الثاني 1963 ، وقد بدأت الأمور تسير نحو انفراج العلاقات العراقية السوفيتية ، إذ بعثت السفارة العراقية في موسكو بتقرير تشير فيه إلى أن المسؤولين السوفيت يظنون أن التطورات الأخيرة في العراق ستؤدي إلى تهيئة الأجواء لصالح تطوير العلاقات بين البلدين وان السوفيت مستعدون للمباشرة بالعمل في المشاريع التي قامت حكومة حزب البعث (المحظور) بإيقافها (3) ، ويبدو أن السوفيت شعروا بالارتياح بسبب إقصاء البعثيين عن الحكم في العراق ، وقرار الحكومة العراقية بحل الحرس القومي وما فعلوه ضمن مدة حكمهم من الاعتقالات العشوائية وعمليات التصفية ضد الشيوعيين العراقيين .

(1) شهدت العلاقات العراقية الصينية بعد انقلاب 8 شباط 1963 تطوراً ملحوظاً إذ بدأ عبد السلام عارف أكثر ميولاً للقيادة الصينية ومؤيداً قوياً لحركة عدم الانحياز ومحايداً تجاه التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، كما حصل عبد السلام عارف على دعم الحزب الشيوعي الصيني لسياسته في تأميم المؤسسات الصناعية وتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي مع البلدان الأخرى فضلاً عن استنكار حكومة جمهورية الصين الشعبية لمواقف المعارضين في داخل العراق لاسيما الموالين للاتحاد السوفيتي من الحزب الشيوعي العراقي ، ورغبت الحكومة الصينية لتحويل العراق إلى مسرح للتنافس الصيني - السوفيتي وكانت تأمل تعزيز علاقاتها مع الحكومة العراقية ومنع أي نفوذ سوفيتي في العراق . ينظر : اميرة قادر سمو و سعيد خديده علو ، موقف جمهورية الصين الشعبية من التطورات الداخلية في العراق 1958-1968 ، المجلة الاكاديمية ، جامعة نوروز ، المجلد 12 ، العدد 1 ، السنة 2023 ، ص 176 .

(2) F.O. , 371-170487, Confidential Foreign Office,S.W.I., (Eq. 1201/26), 27 September, 1963.

(3) الحزب الشيوعي العراقي ، الانهيار ، الشركة الوطنية للطباعة والنشر ، نيقوسيا ، 1985 ، ص 96 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 107 - 108 .

## ثانياً : صفقات تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي

كانت الإجراءات التي اتخذتها وزارة طاهر يحيى<sup>(1)</sup> الأولى (21 تشرين الثاني 1963 - 17 حزيران 1964) ، لاسيما قرارها بحل الحرس القومي سيء الصيت شكلت مؤشراً لارتفاع مستوى ارتياح لموسكو كما أبدى السوفييت ارتياحهم لبرنامج الحكومة الجديدة الذي أعلنه طاهر يحيى في السادس والعشرين من تشرين الثاني 1963 ووصفوه بأنه أكثر البرامج الحكومية وضوحاً منذ تغيير النظام الملكي في تموز 1958<sup>(2)</sup> .

وبعد الانفراج الحاصل في العلاقات العراقية - السوفيتية عقدت الحكومة العراقية في التاسع والعشرين من كانون الأول 1963 اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي لتطوير القوة الجوية العراقية ، وقد تضمنت الاتفاقية تسع وعشرين مادة تناولت الإمدادات التي يمكن أن يقدمها الجانب السوفيتي للجانب العراقي في مجال القوة الجوية ، وتزامن ذلك مع تعيين عارف عبد الرزاق<sup>(3)</sup> قائداً للقوة الجوية العراقية الذي بذل جهوداً للحصول على منظومة رادارات وطائرات حديثة<sup>(4)</sup> .

(1) طاهر يحيى (1914-1986) : ولد في تكريت عام 1914 ، أكمل دراسته الابتدائية في سامراء والمتوسطة في بغداد ، دخل الكلية العسكرية عام 1933 وتخرج فيها في أواخر 1935 ، صار بعد قيام الجمهورية في العراق عام 1958 مديراً عاماً للشرطة ، انتمى إلى حزب البعث (المحظور) عام 1962 وساهم في الإطاحة بعبد الكريم قاسم ، شارك مع عبد السلام عارف في السيطرة على الحكم وابعاد البعثيين في 18 تشرين الثاني 1963 ، تولى رئاسة الوزراء بين عامي 1963-1965 ، أطيح به مع عبد الرحمن عارف عام 1968 وصودرت أمواله المنقولة وغير المنقولة ، توفي في السجن في عام 1986 . ينظر : جمال صبحي طالب ، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1968 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة تكريت ، 2015 .

(2) جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي ، المصدر السابق ، ص 222 .

(3) عارف عبد الرزاق (1921-2007) : ولد عام 1921 في مدينة كبيسة التابعة للواء الدليم ، أكمل دراسته المتوسطة في بغداد عام 1939 ، تخرج في الكلية العسكرية عام 1943 ، التحق بالقوة الجوية العراقية وتم إيفاده إلى الكلية البريطانية للطيران وتخرج فيها عام 1945 ، درس في كلية الأركان بين عامي 1951-1952 ، عمل منذ عام 1958 أمراً لقاعدة الحباينة الجوية ، أُعتقل بتهمة الانتماء لحركة عبد الوهاب الشواف عام 1959 ، أُعيد إلى الخدمة في العام نفسه ، أُعيد تعيينه قائداً لقاعدة الحباينة الجوية عام 1962 ، أدى دوراً بارزاً في تسهيل سيطرة البعثيين على الحكم والقضاء على عبد الكريم قاسم في شباط 1963 ، عينه عبد السلام عارف قائداً للقوة الجوية لكنه لم يستمر في المنصب أكثر من شهر ، أُختير وزيراً للزراعة في وزارة طاهر يحيى (1963-1964) ، نُصب رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وقائداً للقوة الجوية في أيلول 1965 ، قاد محاولتين انقلابيتين فاشلتين كانت الأولى بعد توليه منصب رئيس الوزراء في 14 أيلول 1965 ، والثانية في حزيران 1966 بعد مصرع عبد السلام عارف وتولي أخيه عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية ، اعتقل على اثر ذلك واطلق سراحه بعد عام واحد ، اعتزل العمل السياسي وتوفي عام 2007 في بريطانيا . ينظر : ميثاق حبيب حسين علي المحمدي ، عارف عبد الرزاق ودوره العسكري والسياسي في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الأنبار ، 2012 .

(4) نهاد طالب عويد جبير الحميداوي ، العلاقات العراقية - السوفيتية 1972 - 1980 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2014 ، ص 43 .



تبدلت سياسة الاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بتوريد الأسلحة للعراق بعد اقضاء حزب البعث (المحظور) من الحكم وانتهاء الازمة بين عبد السلام عارف و الملا مصطفى البارزاني في العاشر من شباط 1964 إثر اتفاقهما على وقف الحرب ، إذ أعاد السوفييت ارسال إمداداتهم العسكرية المتوقفة للعراق على الرغم من معارضة الحزب الشيوعي العراقي لذلك ، إذ كان غير راضٍ عن حكومة عبد السلام عارف ؛ لما شهدته مدة حكمه الأولى من عمليات اضطهاد وتعذيب وتصفية ضد الشيوعيين (1) .

شهدت العلاقات العراقية - السوفيتية تحسناً ملحوظاً في النصف الأول من عام 1964 ، ففي الثامن عشر من أيار 1964 التقى الرئيس السوفيتي خروتشوف بالرئيس العراقي عبد السلام عارف والوفد المرافق له اثناء حضورهم حفل افتتاح السد العالي في مصر ، و اظهر اللقاء رغبة الطرفين في تحسين العلاقات بينهما وتخفيف التوتر الذي شهدته المرحلة السابقة ، وفي الجانب التسليحي ابدى خروتشوف استعداداه لمساعدة العراق في تسليح جيشه بالأسلحة السوفيتية ، إذ قال بذلك الخصوص ما نصه : ((إن التعاون في مجال التسليح والخبراء سيستمر معكم وإنما سنقدم المعونة العسكرية لكم بموجب الاتفاقيات الخاصة)) (2) ، كما التقى وزير الخارجية العراقي صبحي عبد الحميد مع نظيره السوفيتي اندريه غريشكو وبحث الطرفان المواضيع المختلفة لاسيما موضوع المساعدات العسكرية (3) ، ومن الواضح أن الاتحاد السوفيتي كان راغباً بالحفاظ على مصالحه في العراق فضلاً عن قلقه من تنامي النفوذ الأمريكي والبريطاني في العراق.

دعا الرئيس السوفيتي خروتشوف الحكومة العراقية في مطلع حزيران 1964 إلى إرسال وفد عسكري لغرض استئناف التعاون العسكري بين البلدين وفقاً للاتفاقيات السابقة المعقودة مع حكومة عبد الكريم قاسم ، وتلبية لدعوة الرئيس السوفيتي غادر بغداد وفد عسكري كبير في الحادي عشر من حزيران من العام نفسه برئاسة اللواء عبد الرحمن عارف (4) رئيس اركان الجيش وكالة ، ورئيس الشؤون المالية في وزارة الدفاع العميد حسن صبري ، وقائد القوة الجوية العراقية العميد منير

(1) عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص 289 .

(2) مقتبس من : علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 153-154.

(3) قيس جعيول مسافر الشحماني ، المصدر السابق ، ص 88.

(4) عبد الرحمن عارف ( 1916 - 2007 ) : ولد في الرمادي عام 1916 وتخرج في الكلية العسكرية عام 1937 برتبة ملازم ثان ، انضم إلى مجموعة الضباط الاحرار وشارك بتغيير النظام الملكي إلى النظام الجمهوري في 14 تموز 1958 ، وقد تسلم زمام الحكم في العراق بعد وفاة أخيه عبد السلام عارف بحادث اودى بحياته ، و عُرف =

حلمي<sup>(1)</sup> إلى جانب عدد من كبار الضباط العراقيين ، وخلال تلك الزيارة التقى الوفد بالرئيس السوفيتي خروتشوف الذي استقبلهم بحفاوة مشدداً على عمق العلاقات التاريخية والتعاون الوثيق بين البلدين كما اعرب عن استعداد الاتحاد السوفيتي لدعم العراق في المجالات المختلفة لاسيما الجانب العسكري إذ وعد بتلبية طلبات الوفد كافة لتعزيز القدرات الدفاعية للعراق كما لفت الانتباه إلى التحديات الداخلية التي يواجهها العراق وعلى وجه الخصوص القضية الكردية ، مشدداً على ضرورة حلها بطريقة عادلة وسلمية تضمن حقوق الأطراف جميعها<sup>(2)</sup> ، ولعل في ذلك إشارة واضحة إلى عدم موافقته على استخدام الأسلحة السوفيتية في العمليات العسكرية ضد الكرد ، وعلى أي حال استمرت زيارة الوفد سبعة أيام تم التوقيع خلالها على اتفاقية تسليحية جديدة مع ثلاث ملاحق أخرى<sup>(3)</sup> ، وعلق عبد السلام عارف على زيارة الوفد العراقي إلى الاتحاد السوفيتي بأنها زيارة تتعلق بالقضايا العسكرية بالدرجة الأولى مع مراعاة العمل بالاتفاقيات العسكرية السابقة فضلاً عن أنها تهدف إلى تحسين العلاقات بين البلدين وفقاً لسياسة الحكومة الجديدة تجاه الدول الأخرى<sup>(4)</sup> .

شهدت العلاقات العراقية - السوفيتية في أواخر حزيران 1964 تحسناً ملحوظاً وأسهمت الزيارة الأنفة الذكر بعودة الامدادات العسكرية السوفيتية إلى العراق<sup>(5)</sup> إذ طلبت الحكومة العراقية

=عنه عدم تمتعه بالخبرة الكافية للعمل السياسي وتهاونه ، الامر الذي ادى إلى انقلاب البعثيين عليه في 17 تموز 1968 وأجبروه على التنازل عن الحكم و نفيه إلى تركيا التي بقي فيها حتى عام 1980 ثم عاد إلى العراق واعتزل العمل السياسي ، توفي في الاردن في 24 آب 2007 . ينظر : زينب عبد الحسن محمود الزهيري ، عبد الرحمن عارف ( حياته ودوره السياسي في العراق للفترة 1916 - 2007 ) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 2010 ؛ علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص 10 - 12 .

(1) منير حلمي (1914 - د.ت) : ولد في بغداد عام 1914 ، تطوع في القوة الجوية العراقية في نيسان 1932 ، دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها عام 1940 ، دخل كلية هندسة الطيران في إنكلترا ، شغل العديد من المناصب أهمها أمر الجناح الفني للقاعدة الجوية في بغداد ، ثم أمراً لتلك القاعدة ، ثم مديراً لشعبة الميرة والتجهيز الجوي ، ثم قائداً للقوة الجوية في أيلول 1965 حتى أيلول 1966 ، أُحيل الى التقاعد في شباط 1968 ، ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 95 .

(2) Запись беседы Н.С. Хрущева с иракской военной делегацией. 11 июня 1964 г, Президиум ЦК КПСС. 1954-1964. Черновые протокольные записи заседаний. Стенограммы. Постановления. В 3 т. Т. 3. Постановления. 1959-1964.

(3) صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق - البداية للتنظيم الاشراف ، ط 2 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1994 ، ص 134 ؛ مظفر نذير الطالب و علي حسين علي ، المصدر السابق ، ص 83 .

(4) صحيفة الجمهورية ، (بغداد) ، العدد 126 ، 7 تموز 1964 .

(5) Rachel Schmidt , Global Arms Exports To Iraq 1960-1990, Rand's National Defense Research Institute, Santa Monica, 1991, P.6.

عدداً من طائرات (MiG) بطرازات متنوعة ، وطائرات نفثة نوع (TU-124) <sup>(1)</sup> بقيمة (199) مليون دولار ، فضلاً عن (50) دبابة نوع (T-34) مع مركبات مدرعة بقيمة (65) مليون دولار و أسلحة مدفعية متنوعة بقيمة (10) مليون دولار علاوة على ذلك منظومات دفاع جوي نوع (SON-9) <sup>(2)</sup> بقيمة (36) مليون دولار <sup>(3)</sup> ، ومما سبق يلاحظ أن تلك الأسلحة قد تزامن وصولها في ذروة العمليات القتالية بين الجيش العراقي والحركة الكردية ، وهو ما يدل على أن مصالح السوفييت تأتي في المرتبة الأولى حتى وإن كان ذلك على حساب موقفها من الحركة الكردية .

حظيت زيارة الوفد العسكري العراقي إلى الاتحاد السوفيتي باهتمام المسؤولين السياسيين من كلا البلدين ، ففي التاسع من تموز صرح عدد من المسؤولين العراقيين أن زيارة اللواء عبد الرحمن عارف إلى الاتحاد السوفيتي هدفت إلى شراء الأسلحة للجيش العراقي ، فضلاً عن تعزيز قدرات القوة الجوية العراقية من خلال شراء الطائرات السوفيتية الحديثة <sup>(4)</sup> ، وهكذا نرى جلياً رغبة الحكومة العراقية بتعزيز قدرات الجيش العراقي عموماً ، والقوة الجوية على وجه الخصوص من خلال حصول العراق على أسلحة متقدمة من الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي انعكس على تحسن العلاقات السياسية بين الجانبين .

كان من الخطوات التي اتخذها عبد السلام عارف لضمان استقرار حكومته هو البحث عن حل للمشكلة الكردية ، فبعد التوصل مع الملا مصطفى البرزاني إلى قرار يقضي بوقف إطلاق النار بين الجانبين على أن تبدأ مرحلة من المفاوضات للتوصل لحل سلمي للمشكلة الكردية إلا أنه في حقيقة الأمر كان الإعلان أداة تكتيكية لالتقاط الانفاس بين الجانبين والاستعداد للقتال من

(1) الطائرة (TU-124) : هي طائرة نقل سوفيتية ذات جناح واحد ومزودة بمحركين نفثيين ، سرعتها 580 ميل/ساعة ، وتستطيع نقل 80 راكب . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 132 .  
(2) منظومة الدفاع الجوي (SON-9) : منظومة دفاع جوي طورت من قبل الاتحاد السوفيتي في أوائل ستينيات القرن الماضي ، وكان الهدف منها توفير الحماية ضد الطائرات المعادية على ارتفاعات منخفضة ومتوسطة ، وتعد المنظومة جزءاً من منظومات الدفاع الجوي ذات المدى المتوسط ، وهي تعتمد على صواريخ (ارض - جو) ذات مدى متوسط بمدى يصل إلى (25-35 كم) وبارتفاع يستهدف 18 كم ، كما يمكنها اعتراض الطائرات التي تطير بسرعات تصل إلى (1.5 ماخ) ، فضلاً عن استهدافها لأهداف عدة في وقت واحد . ينظر :

Kenneth R. Whiting, Soviet Air Power, 1917-1976, Documentary Research Study, Air University, Alabama, 1976, P.176.

(3) قيس جعيول مسافر الشحمان ، المصدر السابق ، ص 95 .

(4) صحيفة الجمهورية ، (بغداد) ، العدد 128 ، 9 تموز 1964 .

جديد (1) ، ففي الحادي عشر من تشرين الثاني 1964 وجه الملا مصطفى البرزاني مذكرة إلى رئيس الجمهورية بعنوان (( إيضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق )) ، وقد نسف في تلك المذكرة كل ما تم الاتفاق عليه مسبقاً مع الحكومة العراقية (2) ، وفي السياق ذاته أبدى الاتحاد السوفيتي رغبته في المساعدة لحل الأمور العالقة بين الحكومة العراقية وقادة الحركة الكردية من خلال الوسائل السلمية ، وتجنب اللجوء إلى العمليات القتالية ، و جاءت تلك الرغبة ضمن جهود الاتحاد السوفيتي لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وذلك من خلال تشجيع الحوار والتفاوض بين الأطراف المتنازعة (3) .

وصلت في نيسان 1965 الباخرة السوفيتية (ديمتري بوجارسكي) المخصصة لنقل المعدات العسكرية إلى ميناء البصرة (4) وهي تحمل مجموعة من المعدات والأسلحة التي تم الاتفاق عليها اثناء زيارة عبد الرحمن عارف إلى موسكو (5) ، كما تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي والتي تضمنت إقامة عدد من المشاريع في العراق (6) ، ويبدو أن الاتحاد السوفيتي كان متخوفاً من تنامي النفوذ الأمريكي والبريطاني بعد أن قام الجانبين آنفي الذكر بتزويد العراق بعدد من الطائرات والمعدات العسكرية .

غادر وفد عسكري عراقي إلى موسكو في العشرين من أيلول 1965 ، برئاسة اللواء الركن علي غالب عزيز معاون رئيس أركان الجيش ، و استمرت زيارة الوفد سبعة أيام زار فيها وحدات الجيش السوفيتي والأكاديميات العسكرية السوفيتية (7) ، وأسهمت تلك الزيارة بعقد صفقة تسليحية اشترى العراق بموجبها (40) طائرة نوع (MiG-21) وذلك لتسليح السرب السابع عشر للقوة

(1) Edith and E.F. Penrose, Iraq International relationship and national development , A.Benn study, London , 1978 , P.P. 326-327.

(2) عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص 304.

(3) اليكسي فاسلييف ، روسيا في الشرقين الأدنى والاطوسط من الرسولية إلى البرجماتية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1997 ، ص 85.

(4) سبقت السفينة السوفيتية سفينتان تحملان شحنة من الأسلحة السوفيتية إلى ميناء البصرة قامت الجمهورية العربية بأرسالها في شباط 1965 ، إذ شملت تلك الشحنة أسلحة بأنواع مختلفة مع أسلحة كيميائية واقنعة واقية للغازات ، كما بعثت خمسة آلاف جندي إلى العراق مع عدد من الفنيين وخبراء الحرب في الأراضي الجبلية ، فضلاً عن ارسالهم (50) طائرة هليكوبتر لعمليات الانزال في المناطق الجبلية . ينظر : امين هويدي ، كنت سفيراً في العراق 1963-1965 : الفرص الضائعة للوحدة العربية ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2017 ، ص 235.

(5) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 128 .

(6) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 186.

(7) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 128 .

الجوية ، وقد بلغت قيمة تلك الطائرات (127) مليون دولار فضلاً عن عدداً من الأسلحة والاعتدة المتنوعة ، وفي العام نفسه استورد العراق من الاتحاد السوفيتي (65) صاروخ (ارض - ارض) ذو مدى (300 كيلومتر) والذي يعرف بصاروخ (SS-1) (1) سوفيتي الصنع (2) ، ويبدو أن تلك الصواريخ تم توريدها خصيصاً لضرب معازل الحركة الكردية في شمال العراق ؛ للمدى العالي لتلك الصواريخ فضلاً عن دقة إصابتها للأهداف علاوة على قدرات طائرات (MiG) على ضرب الأهداف الأرضية والتحصينات بدقة.

وصل في أواخر تشرين الأول 1965 (128) صاروخ (جو - جو) من طراز (SAM-2) وذلك بموجب اتفاقية تسليحية بين الجانبين ، وهي من الصواريخ المتطورة والمستخدمة لتسليح طائرات (MiG-21) وكان يتم توجيهه بواسطة الأشعة تحت الحمراء و كانت أجهزة المخابرات الغربية تحاول معرفة أسراره ، إذ اطلقت عليه اسم (ATOLL) ، وفي الاطار نفسه وصلت أربع بطاريات من صواريخ (ارض - جو) سوفيتية الصنع وتحتوي كل بطارية على ستة صواريخ (3) ، و تزامن ذلك مع افتتاح رئيس الجمهورية عبد السلام عارف نصب هيكل المفاعل النووي في مشروع (14 تموز) الذري الذي يجهزه الاتحاد السوفيتي (4) .

صرح عبد السلام عارف في السادس من كانون الثاني 1966 أثناء احتفالية أقيمت بمناسبة تأسيس الجيش أن الحكومة الإيرانية زودت الكرد بالأسلحة وسمحت لهم باستخدام الأراضي الإيرانية قاعدة للهجمات على مواقع الجيش العراقي (5) ، وفي السياق ذاته اعلن عبد السلام عارف أن العراق

(1) الصاروخ (SS-1) : صاروخ (ارض-ارض) سوفيتي الصنع ويسمى غربياً بـ (R-1) ، ويعد اول صاروخ سوفيتي (باليستي) بعيدة المدى ، وهو نسخة سوفيتية من الصاروخ الألماني (V-2) الذي تم تطويره في أواخر الحرب العالمية الثانية ، ويصل مداه إلى (300 كم) ، وتصل سرعة الصاروخ إلى حوالي (5000) كم/ساعة ، ويستطيع أن يصل إلى ارتفاع 84 كم ، وكان يستخدم نظام توجيه بسيط يعتمد على توجيه مسار داخلي ويحتاج إلى بعض الضبط اليدوي لضمان الدقة . ينظر : مجلة (global security - الامن العالمي) على الانترنت ، تاريخ الدخول : 2024/3/22.

<https://www.globalsecurity.org/wmd/world/russia/r-1.htm>

(2) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 183 ؛ قيس جعيول مسافر الشحمان ، المصدر السابق ، ص 95 .

(3) C.I.A. , Subject: Soviet Missiles For Iraq, Central Intelligence Agency Office Of Current Intelligence, No.3244/62b, 13 December 1965 , P.P. 1-3.

(4) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 187.

(5) Sait Ertürk, Reintegration Of The Iraqi Military In Post Conflict era, Master Thesis, Naval Postgraduate School, 2005, P.46.

تسلم شحنة من الأسلحة السوفيتية الحديثة مؤخراً<sup>(1)</sup> كما ذكرت وسائل الاعلام العراقية خبراً مفاده أن وفداً عسكرياً سيزور الاتحاد السوفيتي و تشيكوسلوفاكيا وكوريا الشمالية في السابع من كانون الثاني 1966<sup>(2)</sup>.

غادر بغداد وفد عسكري إلى موسكو في الثاني عشر من نيسان 1966 تلبية لدعوة رئيس أركان الجيش والقوات المسلحة السوفيتية زاخروف (zakhroov) ، و تميزت تلك الزيارة بكونها الأهم من بين زيارات الوفود العسكرية العراقية إلى موسكو من حيث حجم الوفد العسكري والمدة التي قضاها ، إذ كان يرأس الوفد رئيس أركان الجيش العراقي وكالة اللواء عبد الرحمن عارف وبرفقة قائد القوة الجوية العراقية اللواء منير حلمي و قائد القوة البحرية الفريق سيف الدين صدقي وحظيت زيارة الوفد العراقي باهتمام كبار المسؤولين السوفييت إذ استقبل الوفد رئيس أركان الجيش والقوات المسلحة السوفيتية زاخروف وكبار الضباط السوفييت ، فضلاً عن رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السوفيتية شانشيورين (Shanshioren) و السفير السوفيتي في بغداد فاسيلي نيكوفليف (Vasily Nikovlev) مع السفير العراقي في موسكو محسن حسين الحبيب والملحق العسكري في السفارة العراقية بموسكو العقيد طاهر عبد الله الحمداني<sup>(3)</sup>.

كان الهدف من الزيارة شراء أسلحة جديدة وتأمين قطع الغيار للأسلحة السوفيتية الموجودة في العراق فضلاً عن شراء عدد من الدبابات وتحسين منظومة الدفاع الجوي<sup>(4)</sup> ، وفي الرابع عشر من نيسان 1966 قطع اللواء عبد الرحمن عارف زيارته إلى موسكو عائداً إلى بغداد ؛ بسبب الحادث الذي أودى بحياة أخيه عبد السلام عارف<sup>(5)</sup> غير أن الوفد العراقي بقي في موسكو لمواصلة المحادثات ، وذلك ما يؤكد أهمية تلك الزيارة على المستوى العسكري والتسليحي للجيش العراقي<sup>(6)</sup>.

(1) The New York Times , (New York ) , 6 January, 1966.

(2) The New York Times , (New York ) , 7 January, 1966.

(3) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 129 .

(4) الدفاع الجوي : هي عملية تأمين حماية الأهداف الحيوية من التهديد الجوي المعادي وذلك بإسقاط الطائرات المعيرة أو ابعادها وذلك بتعاون كافة اسلحة الدفاع الجوي قبل أن تقوم الطائرات المعادية بإفلات صواريخها وقنابلها وتشمل عناصر الدفاع الجوي مجموعة من منظومات المراقبة والاتصالات وأجهزة التشويش والرادارات فضلاً عن الأسلحة المتمثلة بالطائرات وما تحمله من الأسلحة الرشاشة والصواريخ إلى جانب المضادات الأرضية من مدافع وصواريخ مضادة للطائرات. ينظر : حسين علي سمير الدليمي ، دور أسلحة م/ط في الدفاع الجوي ، سلسلة بحوث عسكرية رقم (73) ، مديرية التطوير القتالي ، بغداد ، 1987 ، ص ص 12 - 17 .

(5) The Washington Post , (Washington) , 15 April, 1966.

(6) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 129.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن قضية التسليح من الاتحاد السوفيتي ارتبطت بشكل وثيق بالسياسات الداخلية للحكومة العراقية ، لاسيما فيما يتعلق بالشيوخيين العراقيين والحركة الكردية ، إذ اتسمت تلك المدة بتذبذب العلاقات والتوتر في بعض الأحيان ، كما أن دعم الاتحاد السوفيتي للحركة الكردية كان له اثر في خيارات الحكومة العراقية لتوريد السلاح كما خلق حالة من عدم الاستقرار في العلاقات الثنائية بين الطرفين ، والجدول الآتي يبين الأسلحة السوفيتية التي وردت إلى العراق منذ الثامن من شباط 1963 حتى الرابع عشر من نيسان 1966 .

### جدول رقم (7)

الأسلحة التي وردت إلى العراق من الاتحاد السوفيتي للمدة (8 شباط 1963 - 14 نيسان 1966) (1)

| العدد | الفئة                          | الاسم                    | ت  |
|-------|--------------------------------|--------------------------|----|
| 20    | طائرة مقاتلة                   | MiG-21F                  | 1  |
| 50    | دبابة                          | T-54                     | 2  |
| 75    | طائرة نفاثة تدريبية            | L-29                     | 3  |
| 5000  | -                              | أسلحة متنوعة             | 4  |
| 40    | طائرة مقاتلة                   | MiG-21                   | 5  |
| 50    | دبابة                          | T-34                     | 6  |
| 3     | طائرة نقل                      | TU-124                   | 7  |
| 6     | مروحية                         | Mi-4                     | 8  |
| 65    | صاروخ ذو مدى متوسط             | SS-1                     | 9  |
| 128   | صاروخ جو - جو                  | SAM-2                    | 10 |
| 4     | (كل بطارية تحتوي على 6 صواريخ) | بطارية صواريخ (ارض - جو) | 11 |

(1) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : قاعدة بيانات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (SIPRI) عبر الموقع الالكتروني : <https://armstransfers.sipri.org/ArmsTransfe> ، تاريخ الدخول للموقع 2024/4/3 ؛ احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 264 ؛ قيس جعيول مسافر الشحمانى ، المصدر السابق ، ص 95 ؛ وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 183 ؛

C.I.A. , Subject: Soviet Missiles For Iraq, Central Intelligence Agency Office Of Current Intelligence, No.3244/62b, 13 December 1965 , P.P. 1-3.



## المبحث الثاني

### تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الامريكية 1963 - 1966

اولاً : اثر الأوضاع الداخلية على تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الامريكية

أبدت الإدارة الامريكية ارتياحاً بالغاً حينما اعتلى حزب البعث (المحظور) السلطة في الثامن من شباط 1963 ، إذ ذكرت إحدى الوثائق الامريكية أن الحكومة العراقية الجديدة ستكون بأي شكل من الأشكال أفضل من نظام عبد الكريم قاسم ، كما اشارت إلى تبليغ القائم بالأعمال الأمريكي ببغداد (1) روي ميلبورن (Roy Melbourne) بإبداء ترحيب الولايات المتحدة الامريكية وتهانيتها لمجلس قيادة الثورة (2) فضلاً عن ذلك اشارت وثيقة أخرى إلى أن الحكومة العراقية الجديدة ترغب بإقامة علاقات ودية مع الولايات المتحدة الامريكية ، وبذلك ينبغي على الأخيرة أن تكون صديقة وداعمة لتلك الدولة مع تجنب أي تدخل في شؤونها الداخلية أو خلق انطباعاً بأن النظام الجديد جاء بدعم امريكي (3) ، وبذلك الصدد ذكرت الوثيقة ما نصه : ((يجب علينا أن نكون حريصين على تجنب خلق الانطباع بأننا أنجبنا النظام الحالي و إننا نحاول الآن أن نكون له بمنزلة الأبوين)) (4) ، كما اشارت الوثيقة إلى أن سياسة التسليح تجاه العراق في الوقت الحالي يجب أن تكون محدودة (5).

(1) كان عبد الكريم قاسم في أواخر حكمه خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية إلى مستوى القائم بالأعمال ، وذلك بعد طرد السفير الأمريكي في العراق على خلفية تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية . ينظر :

Gary M. Boutz , Kenneth H. Williams, Op.Cit., P.21 .

(2) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From Secretary of State Rusk to President Kennedy , SUB: Request for Contingency Authority to Recognize the New Iraqi Regime , No.154 , Washington, 9 February , 1963, P.344. (See Appendix No. 5).

(3) تذكر كثير من المصادر أن انقلاب 8 شباط 1963 كان من تدبير عناصر حزب البعث (المحظور) وأجهزة المخابرات الامريكية (C.I.A.) ، وبذلك الصدد ذكر القيادي في حزب البعث (المحظور) علي صالح السعدي بأنهم جاؤوا إلى الحكم في العراق بقطار امريكي . ينظر : جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص 23.

(4) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , No.157 , Washington, 13 February , 1963, P.555.

(5) Ibid , P.556.

ويبدو أن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالعراق آنذاك مثل حلقة من حلقات الحرب الباردة (1) ؛ وذلك لتراجع النفوذ السوفيتي في العراق ذلك النفوذ الذي شكل مصدر خطر للولايات المتحدة الامريكية ومصالحها في الشرق الأوسط ، فاتخذت سياسة قائمة على التغلغل الرأسمالي وإغراق العراق في ديون طويلة الاجل بغية استمرار تدفق النفط اليها والحفاظ على مصالح شركاتها النفطية فضلاً عن العمل على استبدال الاعتماد على الاتحاد السوفيتي بوصفه الراعي الرئيس للتسليح في العراق بعد الرابع عشر من تموز 1958 ، علاوة على ذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى تحويل السياسة الخارجية للحكومة العراقية نحو التوجه للغرب بعد أن أعلنت الأخيرة سياسة عدم الانحياز .

كان للطريقة القاسية التي تعاملت بها الحكومة العراقية مع الشيوعيين أوائل عام 1963 اثراً واضحاً على العلاقات العراقية - السوفيتية (2) ، إذ لاقت تلك الطريقة من التعامل القاسي تأييداً من الولايات المتحدة الامريكية التي رغبت في الوقت نفسه بتعزيز موقف حكومة حزب البعث (المحظور) المناهض للشيوعية من خلال الاستجابة الفورية لطلباتها من الأسلحة والمعدات العسكرية وبما يتفق مع التزاماتها وأهدافها الإقليمية في المنطقة (3) ، ومن جانب آخر جاءت تلك الرغبة ايضاً لتحقيق التوازن التجاري الأمريكي ، إذ سعت الإدارة الامريكية إلى تقليل العجز في الميزان التجاري الأمريكي فشكّلت إدارة الرئيس (كينيدي) في وزارة الدفاع (البنتاغون) فريقاً لمبيعات الاسلحة من المدنيين والضباط العسكريين في الخدمة الفعلية الذين سعوا بشغف بالتعاون مع الصناعات الدفاعية الامريكية لتحقيق مبيعات للمعدات العسكرية إلى الدول الاجنبية لتعويض تكاليف برامج المساعدة

(1) الحرب الباردة : برزت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حقبة من التوتر السياسي والعسكري والاقتصادي والايديولوجي بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي إلا أن ذلك التوتر لم يصل إلى مستوى المواجهة المباشرة أو القتال المسلح بين الطرفين إلا أنه شمل صراعات سياسية واقتصادية مستمرة ، وتدخلات في شؤون الدول الأخرى ، وقد سعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى تعزيز نفوذهما العالمي وتوسيع نطاق تأثيرهما باستخدام استراتيجيات متنوعة شملت تطوير التحالفات الدولية ودعم الأنظمة الحكومية إضافة إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ينظر : ايناس سعدي عبد الله ، الحرب الباردة : دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية ، آشوربانيبال للكتاب ، بغداد ، 2015 ، ص ص 21-64 ؛ روبرت جيه ماكمان ، الحرب الباردة : مقدمة قصيرة جداً ، ترجمة محمد فتحي خضر ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، 2014 ، ص ص 25-41 .

(2) Chicago Tribune , (Chicago) , February 13 , 1963 .

(3) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara, No.184 , Washington, 9 March, 1963, P.P.621-622.

العسكرية ؛ لمواجهة العجز المتزايد في ميزان المدفوعات الأمريكي (1) ، وخلاصة القول أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مبيعات الأسلحة إلى العراق خلال تلك المرحلة كانت تتعلق بسعيها لتقليل العجز في الميزان التجاري الأمريكي فضلاً عن سعيها لإبعاد العراق عن النفوذ السوفيتي .

اندفعت الدول الغربية لتحل محل الاتحاد السوفيتي في توريد الأسلحة للعراق ، وبذلك الصدد طلب الرئيس كينيدي بيان رأي وزير خارجيته دين راسك في الثامن عشر من شباط 1963 عن الخطط التي يجب وضعها في حال قيام الاتحاد السوفيتي بقطع مساعداته العسكرية عن العراق بقوله: (( ما الذي نخطط للقيام به في العراق إذا قطع الروس مساعداتهم ، فهل نخطط لتقديم أي عروض لهم ؟ )) (2) ، ورداً على ذلك ابدى روبرت كومر (Robert Komer) أحد موظفي مجلس الأمن القومي الأمريكي في العشرين من شباط 1963 رأيه حول الموضوع بأن محلي المجلس المذكور يتوقعون أن تنهي موسكو مساعداتها للعراق ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى لإيجاد فرصة لإظهار الدعم للنظام الجديد في العراق إذا قام السوفييت بقطع المساعدات عنه متسائلاً في الوقت نفسه عن مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية وتخطيطها لتقديم عروض للحكومة العراقية من الأسلحة والمعدات العسكرية مضيفاً بأن الحكومة العراقية قد جنت مبلغاً يقدر بـ (266) مليون دولار من عائدات النفط لعام 1962 ، وهو ما يفهم ضمناً إمكانية العراق المالية في شراء الأسلحة والمعدات منهم ، لكنه أشار إلى أنه من الأفضل أن يبادر الجانب العراقي نفسه بتقديم طلب لشراء السلاح (3) ، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه بعث وزير الخارجية الأمريكي (دين راسك) بمذكرة إلى الرئيس الأمريكي كينيدي توقع فيها أن تقوم الحكومة العراقية بتقديم قائمة بطلباتها من الأسلحة الأمريكية وأنه يجب على الإدارة الأمريكية أن تحدد كميات الأسلحة العسكرية المطلوبة وصنوفها ، وفي الوقت نفسه لم يخف وزير الخارجية تخوفه من أن ذلك سيثير حفيظة (اسرائيل)

(1) Weldon C. Matthews, The Kennedy Administration and Arms Transfers to Ba'athist Iraq, Journal Of Diplomatic History, Vol. 43, Issue 3, June 2019, P.471.

(2) Papers of John F. Kennedy, Memorandum To The Secretary Of State, Presidential Papers, National Security Files, Iraq, 1961-1963, National Security Files. Robert W. Komer Files. Iraq, 1961-1963, box 117A, JFKNSF-426-004, 18 February. (See Appendix No. 6).

(3) F. R. U. S. , 1961-1963, Vol. XVIII, Near East, 1962-1963 , Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Kennedy , No.159 , Washington, 20 February , 1963, P.559.

التي ستبدي قلقها بشأن توازن القوى في المنطقة (1) ، ومما تقدم يبدو جلياً سعي الولايات المتحدة الامريكية لملء الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفيتي في العراق بعد قطع مساعداته العسكرية فضلاً عن سعيه لتعزيز موقف النظام الجديد عن طريق الدعم بالسلاح وإن كان ذلك يضر بعلاقتها مع الكيان الصهيوني .

### ثانياً : تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الامريكية

قام وزير الخارجية العراقي طالب شبيب بإخطار القائم بالأعمال الامريكي روي ميلبورن في الرابع من آذار 1963 بأن العراق تعاقد مع الاتحاد السوفيتي قبل انقلاب الثامن من شباط 1963 على شراء (10) طائرات مروحية للنقل العسكري غير انه شكك في احتمالية إيفاء السوفييت بتسليمها في الوقت المحدد ؛ بسبب تدهور العلاقات بين الجانبين ؛ نظراً لسياسة حكومة حزب البعث (المحظور) تجاه الشيوعيين والحركة الكردية في شمال العراق كما أوضح أن القيادة العسكرية العراقية تعد تلك المروحيات ضرورية لتسليح القوة الجوية ، وعلى ذلك الأساس سأل (ميلبورن) وزارة خارجيته ما إذا كانت الإدارة الامريكية تمتلك طائرات مماثلة للنماذج السوفيتية وبالإمكان تسليمها قريباً ، وفي اليوم التالي التقى وكيل قائد القوة الجوية العراقية العميد منير حلمي بالملحق العسكري الأمريكي ببغداد العقيد فريد نيومان (Fred Newman) وأوضح له أن العراق طلب من الجانب الأمريكي شراء طائرات مروحية مسلحة يمكنها حمل (30) جندياً فضلاً عن خمس طائرات أخرى من طراز (F-86) ، و أبدى (ميلبورن) ترحيبه باستئناف العلاقات العسكرية بين الجانبين ، إذ أرسل مذكرة لوزارة الخارجية الامريكية جاء فيها ما نصه : (( قد يكون هذا أول انفتاح حقيقي للعلاقات العسكرية منذ أربعة أعوام ونصف مع مسؤولي القوة الجوية العراقية )) ، كما حثها للموافقة على تزويد العراق بالأسلحة والمعدات العسكرية والتدريب اللازم لها وأشار أن المضي بذلك قد يقوض النفوذ السوفيتي في العراق ، لاسيما بعد أن لمس الملحق العسكري الأمريكي رغبة قائد القوة الجوية العراقية حردان التكريتي والحكومة العراقية بأن تصير الولايات المتحدة الامريكية مورداً رئيساً للأسلحة ، وأنه من المحتمل أن يقوم ذلك بفتح الطريق لمبيعات أسلحة أخرى في

(1) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From Secretary of State Rusk to President Kennedy, No.161 , Washington, 22 February , 1963, P.563.

المستقبل (1) ، ويبدو أن سياسة الحكومة العراقية الجديدة تجاه الشيوعيين لقيت اهتماماً وترحيباً من الدوائر الأمريكية لاسيما بعد اقضاء العناصر الشيوعية من الجيش والقوة الجوية.

كان دعم الإدارة الأمريكية للحكومة العراقية الجديدة المناهضة للشيوعية جاء نتيجة إدراكها أن مهمتها بالتصدي للشيوعية في المنطقة أكبر من حرصها على عدم إثارة حفيظة الكيان الصهيوني ودعماً لتلك السياسة اوصت هيئة الأركان المشتركة بمذكرة في التاسع من آذار 1963 أفادت بضرورة الاستجابة لطلبات الحكومة العراقية بشأن بيع المعدات العسكرية لها ، وقبول تدريب بعض الضباط العراقيين في المدارس العسكرية الأمريكية ؛ لكون ذلك يخدم أهداف حكومة واشنطن في المنطقة (2) ، وقابلت ذلك رغبة حكومة حزب البعث (المحظور) بالتعاون مع الجانب الأمريكي لتعزيز قواتها العسكرية لاسيما بعد موقف واشنطن الإيجابي من انقلاب الثامن من شباط 1963 فضلاً عن أن الجيش العراقي كان يعتمد أساساً على الأسلحة والمعدات الأمريكية الصنع قبل خروجه من ميثاق بغداد (3) .

بدأت حكومة حزب البعث (المحظور) تعد العدة لتسليح الجيش العراقي استعداداً لمقاتلة الكرد إذا ما اضطرها الوضع لذلك ؛ ونظراً لتدهور علاقتها مع الاتحاد السوفيتي بعد أن قام الأخير بتجميد إرسال باقي صفقات الأسلحة المبرمة مسبقاً ؛ لذا اتجهت الحكومة العراقية نحو الولايات المتحدة الأمريكية طلباً للسلاح ، وعلى الرغم من إدراك الأخيرة أن الموافقة على طلب الحكومة العراقية يعد فرصة حقيقية لتوثيق علاقتها بالحكومة العراقية على حساب الاتحاد السوفيتي ولجذبها أكثر نحو الغرب ودفعها لقطع علاقاتها بموسكو غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق على الطلب العراقي على الفور ، بل بدأت مشاورات مكثفة لدراسة مدى جدوى منح السلاح للعراق في ذلك التوقيت ومدى الإيجابيات والسلبيات التي سوف تعود عليها وعلى سياستها في المنطقة إذا ما وافقت على ذلك الطلب ، إذ اشارت إحدى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن تلك الصفقة ستكون بداية لاعتماد الحكومة العراقية على الغرب في امدادها بالعتاد العسكري ، وما سوف يترتب

(1) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Editorial Note, No.176 , Washington, 4 March , 1963, P.604.

(2) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara, No.184, Washington, 9 March, 1963, P.P.621-622.

(3) سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبد السلام عارف شباط 1963 - نيسان 1966 ، مكتبة مصر ، بغداد ، 2009 ، ص 175 .

على ذلك من توطيد علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعودتها مورداً رئيساً في تسليح الجيش العراقي كما كان عليه الحال قبل خروج العراق من ميثاق بغداد إلا أن تزويد العراق بالأسلحة وتعزيز قوة الجيش العراقي سوف يثير قلق الدول المجاورة له مثل إيران<sup>(1)</sup> و تركيا ، علاوة على ذلك إن الأردن سوف تعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية ببيع كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والمتطورة إلى العراق تمييزاً له عنهم فضلاً عن اعتراض الكيان الصهيوني خوفاً من استخدام العراق لتلك الأسلحة لشن هجوم ضده<sup>(2)</sup> .

أشارت إحدى وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي في الثاني من نيسان 1963 إلى أن الحكومة العراقية طلبت من الجانب الأمريكي تزويدها بالأسلحة ، إذ أكدت أن على الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة النظام العراقي الجديد قدر الإمكان من دون الدخول في برنامج مساعدات كبير جديد غير مبرر ؛ ونتيجة لذلك وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على بيع (12) طائرة نقل مروحية من طراز (Sikorsky H-34)<sup>(3)</sup> طلبها الجانب العراقي سابقاً بقيمة (15) مليون دولار فضلاً عن الموافقة على بيع (40) دبابة خفيفة نوع (M24 Chaffee)<sup>(4)</sup> كما توقع الأمريكيون أن الغاية المتوخاة من شراء تلك الأسلحة هي لإخماد التمرد الكردي ، إذ اشارت إحدى وثائق الخارجية الأمريكية إلى أن بيع تلك المعدات العسكرية للحكومة العراقية أمرٌ قد يعترض عليه الكرد الذين كانوا تقدموا بطلب المساعدة من الحكومة الأمريكية إلا انها لم توافق ، إذ كانت الاخيرة تريد الضغط

(1) ركزت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك على دعم إيران بالأسلحة والمعدات لكي تؤدي دوراً استراتيجياً وإقليمياً في أمن منطقة الخليج ، إذ عمدت إلى تقوية إيران لمنع أي اعتداء محتمل عليها من الاتحاد السوفيتي فضلاً عن استمرار تزويد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالنفط الإيراني ومساعدتها في جهودها لإيجاد استقرار سياسي وتطوير اقتصادي وتعاون إقليمي في منطقة الشرق الأوسط . ينظر : حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالأسلحة في منطقتي الخليج (الفارسي) والبحر الأحمر في الماضي والحاضر والمستقبل ، مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطن ، 1977 ، ص 186 .

(2) سالم إسماعيل مصطفى العاني ، المصدر السابق ، ص 195 ؛ سارة محمود عبد الحليم محمود الشيخ ، المصدر السابق ، ص 141 .

(3) الطائرة (Sikorsky H-34) : طائرة مروحية نقل عسكرية متعددة المهام من إنتاج شركة Sikorsky (Aircraft Corporation) الأمريكية ، دخلت الخدمة لأول مرة عام 1957 ، ويمكنها حمل 12 جندياً أو حمولات تصل إلى (2 طن) ، ويصل مداها إلى 600 كم بسرعة تصل إلى 220 كم/ساعة . ينظر :

Bill Gunston, Op.Cit, P.321.

(4) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From Harold H. Saunders of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), No.204 , Washington, 2 April, 1963, P.662.

على الكُرد لتسوية مشاكلهم مع الحكومة العراقية الجديدة خوفاً من التدخل السوفيتي أو الإيراني في المنطقة (1) ، وفي الاطار نفسه اشارت وثيقة أخرى إلى أن الموافقة على صفقة التسليح الأنفة الذكر اشترطت في بادئ الامر الوصول إلى اتفاق سريع مع الكُرد إلا انها سرعان ما أدركت أن ذلك الشرط قد يلغي الصفقة برمتها ؛ لأن طلب الحكومة العراقي للسلاح آنذاك هو لقتال الكُرد في الشمال ، وعلى أساس ذلك استبعدت الولايات المتحدة الامريكية ذلك الشرط تماماً (2) ، ومن خلال ما تقدم نرى أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تسعى لدعم النظام العراقي الجديد ، ولكنها كانت متحفظة بدايةً بشأن التدخل في الصراع الكُرد مع الحكومة العراقية إلا أنها سرعان ما أدركت أهمية علاقتها مع العراق من خلال تلبية احتياجاته فضلاً عن تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى على حساب أي شيء آخر.

أبدى قائد القوة الجوية العراقية حردان التكريتي رغبته بزيارة مصنع الطائرات المروحية (سيكورسكي) (Sikorsky) في ولاية (كونيتيكت) الامريكية ، وجاء ذلك على لسان الملحق العسكري الأمريكي في بغداد (فريد نيومان) الذي أوصى خارجية بلاده بتوجيه دعوة رسمية لقائد القوة الجوية العراقية لزيارة المصنع كما أوضح الملحق العسكري أن التكريتي كان يرى أن تلك الرحلة تمثل بحسب وجهة نظره ((صفحة للسوفييت ورداً على شراء قائد سلاح الجو العراقي السابق جلال الاوقاتى لمعدات عسكرية خلال زيارته روسيا في خريف عام 1961)) ، وأوصى (فريد نيومان) بتعزيز مكانة حردان التكريتي لدى الحكومة العراقية من خلال تزويده بالأسلحة الامريكية ؛ لأن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى إزالة النفوذ السوفيتي في العراق ، ووافق الجانب الأمريكي في منتصف نيسان 1963 على توجيه الدعوة إلى حردان التكريتي ، إذ دعاه رئيس أركان القوات الجوية الامريكية (كورتى سليمان) إلا أن التكريتي اعتذر عن تلبية الدعوة ؛ بسبب تأزم المفاوضات بين الحكومة العراقية والكُرد آنذاك (3) ، ويبدو أن توجيه الدعوة إلى حردان التكريتي

(1) كان الملا مصطفى البارزاني بعث برسالة إلى السفارة الامريكية ببغداد بوساطة جلال الطالباني رئيس الوفد الكُرد في بغداد للمفاوضات مع الحكومة العراقية ، وعرض فيها الصداقة على الولايات المتحدة الامريكية وطلب منهم المساعدة ودعمهم للحركة الكُردية ، كما طلب مقابلة ممثل من الولايات المتحدة الامريكية ، ورداً على تلك الرسالة اجابت السفارة الامريكية انها تعد العمليات القتالية في شمال العراق شأنها داخلياً وليس باستطاعتها مساعدة الكُرد ؛ لأن ذلك يتنافى مع سياستها الرامية إلى إقامة علاقات طيبة مع الحكومة العراقية . ينظر :

F. R. U. S. , 1961-1963, Vol. XVIII, Near East, 1962-1963 , Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq, No.208 , Washington, 5 April, 1963, P.669.

(2) F. R. U. S. , 1961-1963, Vol. XVIII, Near East, 1962-1963 , Circular Telegram From the Department of State to Certain Posts , No.217 , Washington, 19 April, 1963, P. 693.

(3) وليم زيمان ، المصدر السابق ، ص 95 ؛ Weldon C. Matthews, Op.Cit, P.471

جاء نتيجة لسياسته تجاه الشيوعيين ، إذ قام بإقصائهم عن القوة الجوية العراقية والجيش العراقي فضلاً عن مواقفه الراضية للتواجد السوفيتي في المنطقة علاوة على ذلك ميوله نحو تسليح الجيش العراقي من الدول الغربية والاستغناء عن المساعدة العسكرية السوفيتية (1) .

وافقت الحكومة الامريكية على الطلب العراقي ادراكاً منها بأن الوضع في العراق يختلف تماماً عن الدول العربية الأخرى ، فعلى الرغم من امتلاكه حوالي (350) دبابة سوفيتية ثقيلة طراز (T-54) إلا أن قدرة تلك الدبابات على شن هجوم خارج البلاد محدود للغاية لاسيما مع الكيان الصهيوني البعيد عن الحدود العراقية ، فضلاً عن قلة المعدات العسكرية وافتقارها للقدرة اللوجستية علاوة على انشغال الحكومة بمشاكل أمنها الداخلي فكل ذلك جعل الإدارة الامريكية تأخذ بنظر الاعتبار حاجة الحكومة العراقية الحقيقية للسلاح والموافقة على طلباتها ، وعلى الرغم من أن الموظفين الامريكيين في وزارتي الخارجية والدفاع قد اتفقوا في اعتقادهم بأن توفير المعدات العسكرية للعراق وسيلة مهمة لتقليل النفوذ السوفيتي هناك ، كما ارادت وزارة الدفاع منح العراق فرصة تفويض مطلقة للأسلحة الامريكية ، غير أن المسؤولين في الخارجية الامريكية أوصوا حكومة واشنطن بضرورة تحديد سياستها في بيع الأسلحة للعراق وفقاً للنقاط التالية وكما جاء في إحدى وثائق وزارة الخارجية الامريكية :

- 1- يجب أن تكون الموافقة على طلب الكميات المعقولة من الأسلحة الصغيرة مثل البنادق الرشاشة لكن ذلك لا يمنع النظر في طلبات الأسلحة الثقيلة ولكن بأعداد محدودة .
- 2- لا مانع من بيع اعداد مقبولة من طائرات النقل والطائرات الهجومية الحديثة والزوارق والسفن إلى العراق .
- 3- يكون البيع على شكل صفقات مدفوعة نقداً .
- 4- لا يباع أي سلاح بشكل سري إلى العراق .
- 5- رفض منح بريطانيا موقعها السابق في صدارة الموردين للأسلحة إلى العراق ، لكن في الوقت نفسه لا نعترض في حال سعي الحكومة العراقية لاستبدال معداتها واسلحتها السوفيتية بأعداد مقبولة من الأسلحة البريطانية .
- 6- استمرار بيع قطع الغيار الاحتياطية والعتاد للأسلحة الامريكية المستخدمة من الجيش العراقي.

(1) Weldon C. Matthews, Op.Cit, P.470.



7- ضرورة التشاور مع الحكومتين الإيرانية والتركية قبل التوصل إلى اتفاقيات بشأن بيع الأسلحة إلى العراق فضلاً عن ضرورة إعلام الحكومتين البريطانية والفرنسية عن أساسيات تلك السياسة (1).

أشارت الوثيقة أيضاً إلى ضرورة إبلاغ السفارة الأمريكية في بغداد بإخطار الحكومة العراقية بشكل غير رسمي بتلك النقاط التي حددتها الإدارة الأمريكية مع إعلامهم بأن حكومة واشنطن مستمرة بسياستها في تجنبها أن تصير مورداً رئيساً للأسلحة ضمن (الصراع العربي - الصهيوني) (2)، وفي الوقت نفسه أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن التزامها ببيع الأسلحة للعراق يتفق وسياستها التي تسمح ببيع الأسلحة لأهداف دفاعية ولتحقيق الأمن الداخلي فقط (3)، ومن خلال ما تقدم نجد أن سياسة الولايات المتحدة آنذاك كانت تسعى لتحسين العلاقات مع العراق خاصة بعد انسحابه من ميثاق بغداد فضلاً عن سعيها لتحقيق توازن بين دعم النظام العراقي الجديد ومنع زعزعة استقرار المنطقة علاوة على خشيتها من هيمنة الاتحاد السوفيتي في المنطقة؛ لذلك سعت إلى تقليل اعتماد العراق على السلاح السوفيتي.

أجرت الإدارة الأمريكية اتصالات مع الحكومتين البريطانية والفرنسية بشأن رغبتها بتوريد الأسلحة إلى العراق كما أجرت مشاورات مع حلفائها الإيرانيين والأتراك لمعرفة آرائهم قبل إبرام أية اتفاقية تسليحية مع العراق، وبعد موافقة جميع الأطراف السابقة الذكر، تم تبليغ الحكومة العراقية بالشروط الأمريكية لمدتها بالأسلحة، فوافقت الحكومة العراقية على تلك الشروط ووفقاً لذلك مدت واشنطن العراق بـ (500) شاحنة نوع (Reo) و (40) دبابة خفيفة و (12) ناقلة دبابات فضلاً عن

(1) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Circular Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No.216 , Washington, 18 April, 1963, P.P. 690-691.

(2) Ibid, P.691.

(3) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President’s Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , No.276 , Washington, 19 June, 1963, P. 828.

(15) طائرة مروحية نوع (Sikorsky H-19) <sup>(1)</sup> مقابل دفع اثمان تلك الأسلحة نقداً <sup>(2)</sup> ، ومن خلال نظرة سريعة إلى تلك الأسلحة يتبين انها أسلحة تخصصية طلبت خصيصاً للاحتياجات الأمنية الداخلية فضلاً عن الحاجة إليها في المشاركة في العمليات القتالية ضد الكُرد في الأراضي الجبلية في شمال العراق .

قام مندوب شركة (نورثروب) (Northrop) الامريكية لصناعة الطائرات العقيد المتقاعد من القوة الجوية الامريكية (باتريك تيمبرليك) بزيارة إلى (اندر و كيلجور) وهو أحد المسؤولين في الخارجية الامريكية في السابع والعشرين من نيسان 1963 ، وابلغه بأن الشركة تلقت تقارير تفيد بأن العراق يسعى للحصول على معدات عسكرية أمريكية متسائلاً عن رأي الخارجية الامريكية بشأن بيع طائرات من طراز (F-5A) التي تصنعها الشركة ، وابلغه الأخير أن وزارة الخارجية ستعارض بيع الأسلحة للعراق ؛ لأن الكيان الصهيوني سيطلب بالمثل مما يؤدي إلى تصعيد سباق التسلح الإقليمي كما أن العلاقة بين الحكومة العراقية والحركة الكردية باتت هشة مما يؤدي إلى تجدد الصراع وتعريض المنطقة للخطر في ظل وجود تلك الاسلحة <sup>(3)</sup> .

حاولت الولايات المتحدة الامريكية إنهاء حالة التوتر بين الحكومة العراقية والكُرد في شمال العراق ، وذلك بعد ادراكها أن الحرب ستشكل أمراً خطيراً للغاية لاسيما مع اعتقادها أن حكومة حزب البعث (المحظور) غير قادرة على النجاح في التعامل مع التمرد الكُردي في ظل وجود الامدادات العسكرية والمادية من الاتحاد السوفيتي كما طلبت من وكالة المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A.) مراقبة المنطقة الكردية بشكل دقيق ورصد التطورات التي تطرأ عليها ، وكان أكثر ما تخشاه واشنطن هو تدخل الاتحاد السوفيتي ومساندته للكُرد وامدادهم بالمال والسلاح مما يفسح المجال للسوفييت لزيادة نفوذهم داخل الأراضي العراقية ؛ لذا حاولت الولايات المتحدة

(1) الطائرة (Sikorsky H-19) : طائرة مروحية أمريكية متعددة المهام ، دخلت الخدمة لأول مرة عام 1951 ، استخدمت لأغراض متعددة بما في ذلك نقل القوات والاحلاء الطبي والدعم اللوجستي ، ويتكون طاقمها من شخصين ويمكنها حمل 12 جندياً أو 2500 كغم من الحمولة ، ويصل مداها إلى 600 كم ، وتبلغ سرعتها القصوى حوالي 180 كم/ساعة . ينظر : Bill Gunston, Op.Cit, P.321.

(2) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Circular Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No.216 , Washington, 18 April, 1963, P. 692.

(3) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From the Board of National Estimates, Central Intelligence Agency, to Director of Central Intelligence McCone, No.179 , Washington, 28 April, 1963, P.610 ؛ Weldon C.Matthews, Op.Cit, P.476.

الامريكية منع وقوع القتال المسلح بين الطرفين (1) ، وفي منتصف أيار 1963 عمدت إلى اشراك العراق في إحدى اللجان المشتركة في الإدارة الامريكية التي تهدف إلى دعم استراتيجيات مكافحة التمرد للدول المتعاونة مع الولايات المتحدة الامريكية في الحرب الباردة ، ومثل ذلك التزام الولايات المتحدة بدعم الحكومة العراقية لتكون قادرة على الصمود في وجه أي تحدي لسلامتها (2) ، ومن خلال ما تقدم نرى بشكل واضح أن الولايات المتحدة الامريكية ادت دوراً مهماً في حل التوتر بين الحكومة والكرد اعتقاداً منها أن الحكومة العراقية غير قادرة على هزيمة الحركة الكردية بمفردها من دون دعم لاسيما أن الكرد كانوا يتلقون الدعم من الاتحاد السوفيتي وهو ما شكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة .

استغلت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا موقف الحكومة العراقية الحرج بعد قطع المساعدات العسكرية السوفيتية ؛ بسبب سياستها تجاه الشيوعيين العراقيين والحركة الكردية في شمال العراق لاسيما بعد أن كان الاتحاد السوفيتي يمد الكرد بالأسلحة والمعدات ، فتوجهت حكومة حزب البعث (المحظور) نحو تجهيز الجيش العراقي بأسلحة بريطانية فضلاً عن مفاتيح الجانب الأمريكي لغرض إعادة الصفقات التسليحية العسكرية الامريكية ، و تزامن ذلك مع تحول أزمة المفاوضات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (3) والحكومة العراقية إلى حرب مفتوحة بحلول العاشر من حزيران 1963 ؛ ولذا حثَّ القائم بالأعمال الأمريكي ببغداد حكومته على الاستجابة لمطالب العراق بالحصول على أسلحة ومعدات عسكرية كما شدد على أهمية دعم الولايات المتحدة الامريكية للجيش العراقي ، ومهما يكن من امر فقد وصلت أولى دفعات الأسلحة الامريكية إلى ميناء البصرة في الثامن والعشرين من حزيران 1963 ، وقدرت بـ (400 طن) شملت اعداداً كبيرة ومتنوعة من الأسلحة ، ويبدو أن ذلك أثار الجانب السوفيتي الذي عارض صفقة الأسلحة مما أدى إلى الإيعاز بسحب الفنيين السوفييت العاملين في العراق فوراً (4) .

(1) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum for the Record, No.251 , Washington, 16 May, 1963, P.769.

(2) Weldon C. Matthews, Op.Cit, P.477.

(3) تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني بشكل سري في آب 1946 ، وذلك بعد فشل الحركة المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني بين عامي 1943 - 1945 ، وتم انتخاب البارزاني رئيساً للحزب ، وكان من اهم اهدافه اقامة الحكم الذاتي للكرد ، وانضم اليه اعضاء من احزاب كردية اخرى كانت ضعيفة ومشتتة ليكوّن بذلك اكبر الاحزاب الكردية واهمها . ينظر : حسن ظاظا ، العراق - دراسة في تاريخه السياسي 1908 - 2005 ، دار الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2007 ، ص 180 ؛ عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958 ، بغداد ، 1989 ، ص ص 155-177 .

(4) مهيفان محمد حسين رشيد البامرني ، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكوردية التحريرية في كوردستان الجنوبية 1945-1968 دراسة تاريخية تحليلية ، مطبعة خاني ، دهوك ، 2008 ، ص 239 ؛ قيس جعيول مسافر الشحماني ، المصدر السابق ، ص 87 .

وافقت الإدارة الأمريكية على منح العراق كميات محدودة من الأسلحة الخفيفة والمدافع الثقيلة ومركبات النقل وأعداد من طائرات النقل وبعض معدات الاتصال والمعدات الهندسية ، على أن تُسدد تكلفتها بالعملة الصعبة ، و تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية بيع أية كميات كبيرة من المعدات العسكرية الثقيلة والأسلحة المتطورة والطائرات المقاتلة والسفن الحربية ، كما أشارت إحدى الوثائق الأمريكية في أواخر حزيران 1963 إلى أن الإدارة الأمريكية دعمت العراق بمبلغ مقداره (100,000) دولار خلال عام 1963 فقط لتدريب الضباط العراقيين في المدارس العسكرية الأمريكية ، فضلاً عن ذلك أشارت الوثيقة إلى أن الإدارة الأمريكية قامت بعد طلب من الحكومة العراقية بإصلاح خمس طائرات من طراز (F-86) تم استلامها قبل عام 1958 كانت متوقفة عن العمل فضلاً عن اصلاح (13) مدفع (هاوتزر) عيار (8 بوصة) ، وكانت عمليات الصيانة تلك بشكل مجاني (1) .

طلب العراق من الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر حزيران 1963 إمدادات عسكرية طائرة شملت أسلحة وقنابل النابالم (Napalm) (2) ؛ وذلك نتيجة لاندلاع القتال في الشمال ، ولإقناع الجانب الأمريكي بالصفقة عرض مدير الأمن العام اللواء جميل صبري البياتي تزويد السفارة الأمريكية بدبابة سوفيتية من طراز (T-54) فضلاً عن بعض الأدلة الفنية للمعدات العسكرية السوفيتية الموجودة في العراق ، وكانت وجهة النظر الأمريكية بشأن الأسلحة التي طلبها العراق بأن استخدامها سيدمر القرى لكنه يدفع الكرد بالضرورة إلى الاستسلام ، في الوقت نفسه كان الرئيس كينيدي من المتحمسين لتقديم المساعدة لحكومة حزب البعث (المحظور) لإنهاء الحركة الكردية بأي شكل (3) ، ومهما يكن من امر فقد جرى اتفاق سري بين السفير الأمريكي الجديد روبرت سي سترونغ

(1) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol.XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President’s Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , No.276 , Washington, 19 June, 1963, P. 828.

(2) النابالم : هو سلاح حارق يتكون من سائل هلامي شديد الاشتعال يلتصق بالأسطح التي يلامسها ويستخدم لإحداث حروق شديدة وواسعة النطاق ، تم حظر استخدام النابالم دولياً في المناطق المأهولة بالسكان بموجب اتفاقية دولية عام 1969 ، وذلك بسبب بشاعة اصاباته ، إذ يعده بعض الخبراء العسكريين من اشكال الأسلحة الكيميائية ، كما يزداد تأثير النابالم على المناطق المشجرة والبيئات والغابات حيث يقوم هذا السلاح بحرق كل ما يقع في طريقه . ينظر : مجلة القوة الجوية ، (بغداد) ، العدد 4 ، تموز 1972 ، ص 49 .

(3) Brandon Wolfe Hunnicutt, The End Of The Concessionary Regime: Oil And American Power In Iraq 1958-1972, Doctoral Thesis, Department Of History, Stanford University, 2011, P.118.

(Robert C. Strong) (1) ووزير الدفاع العراقي صالح مهدي عمّاش على إرسال الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من قنابل (النابالم) من دون مقابل لاستخدامها في الحرب ضد الكُرد غير أن رئيس الأركان طاهر يحيى أمر قوات الجيش بعدم استهداف القرى الكردية عند استخدام تلك القنابل ضد المقاتلين الكُرد (2) ، ومما سبق يبدو جلياً أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعم حكومة حزب البعث (المحظور) ضد الحركة الكردية وبأي شكل من الأشكال حتى وان استخدمت أسلحة فتاكة مثل قنابل النابالم (3) ، وقد ساعد ذلك على قمع الكُرد لكنه أدى إلى تفاقم الصراع بين الحكومة وقادة الحركة الكردية .

كانت جهود وزارة الدفاع الأمريكية لبيع الأسلحة إلى العراق منسجمة مع اعتقاد هيئة الأركان المشتركة بأن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تحل محل الاتحاد السوفيتي كمورد رئيس للأسلحة إلى العراق ، وفي المقابل أظهر المتخصصون في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية وعياً أكبر بالتوترات الإقليمية والحساسية القومية العربية ، وعلى الرغم من أن هؤلاء المسؤولين أيدوا تزويد العراق بالمعدات العسكرية إلا أنهم كانوا يخشون أن يؤدي نقل بعض أنواع الأسلحة الهجومية إلى العراق إلى سباق تسلح إقليمي ، وبالتالي قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتقييد وزارة الدفاع والشركات المصنعة للمعدات العسكرية الأمريكية في تقييد شحنات الأسلحة إلى العراق ، ومع ذلك حينما اختلف وزيراً الخارجية والدفاع حول مبيعات المعدات العسكرية سمح مسؤولون رفيعو المستوى في الإدارة الأمريكية بشكل سري لوكالة المخابرات المركزية (C.I.A.) بتسليم الأسلحة سراً إلى العراق ، وكانت تشمل قنابل النابالم التي عارض كبار مسؤولي وزارة الخارجية والسفير الأمريكي في بغداد تقديمها (4) .

كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بتزويد الحكومة العراقية بالأسلحة والمعدات العسكرية مبنية على خطط مجلس الأمن القومي الأمريكي ، إذ كانت وجهة نظر أعضاء

(1) وصل السفير الأمريكي (روبرت سترونغ) بغداد في 2 تموز 1963 لاستلام مهامه ، و تسلم أوراق اعتماده عبد السلام عارف واعرب الطرفان عن الرغبة بإقامة علاقات صادقة ودية بين الحكومتين . ينظر : مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 146 .

(2) سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبد السلام عارف شباط 1963 - نيسان 1966 ، ص 183 .

(3) اشارت إحدى الوثائق البريطانية آنذاك إلى أن اسبانيا و سويسرا ارسلتا عدد من قنابل (النابالم) إلى القوة الجوية العراقية لاستخدامها في الحرب ضد الكُرد ، كما بعثت باكستان بحوالي عشرين ألف قذيفة مدفع عيار (5,5) ، فضلاً عن خمسين ألف قذيفة مدفعية جبلية تزن (25) رطلاً . ينظر :

F.O. , 371-170490, From Baghdad To Foreign Office , No.1224/21C, 15 July, 1963.

(4) Weldon C. Matthews, Op.Cit, P.471.

المجلس تدعم وجود حكومة عراقية مسلحة جيداً ؛ لان ذلك سيمكنها من إرساء الأمن الداخلي ووضع العراق على طريق التنمية السياسية والاقتصادية التي بدورها ستحقق من خلال الرعاية العسكرية وبهذا الصدد كان سيمبسون (Simpson) وهو أحد مخططي الأمن القومي الامريكي يرى أن التقدم نحو التنمية الوطنية في العراق يتطلب ما أسماه بـ ((دولة مكافحة التمرد)) ، أي دولة تتمحور وظائفها الرئيسية حول الجهود المبذولة لتعزيز (الاستقرار قصير المدى) كشرط مسبق لـ (التحديث طويل المدى) ، فيما رأى آخرون أن الولايات المتحدة الامريكية يجب أن تستمر بمساعدة الحكومة العراقية في الحصول على الأسلحة ما دام الكرد يحصلون على الدعم السوفيتي (1) غير أن الخارجية الامريكية كانت تطمح إلى إيجاد حل للمشكلة الكردية مع الحكومة العراقية ؛ لأن الفشل في إيجاد حل سياسي لا ينفع سوى السوفييت والشيوعيين العراقيين (2) ، ومما تقدم يبدو أن المسؤولين الأمريكيين كانوا مُجبرين على دعم الحكومة العراقية ضد الحركة الكردية ، إذ تمثلت وجهة نظرهم بأن النظام البعثي كان يحمل الوعد بالتطور إلى نظام مستقر إذا استطاع التغلب على المشكلة الكردية ، ومن جانب آخر فإذا استمر التمرد الكردي فلن يؤدي ذلك إلى إضعاف الحكومة العراقية فحسب ؛ بل سيمتد إلى تركيا وايران ومن ثم سيهدد المصالح الامريكية في تلك الدولتين .

أعلنت الحكومة العراقية بدء العمليات القتالية ضد الكرد في العاشر من تموز 1963 (3) ، وحاولت الولايات المتحدة الامريكية استغلال الحرب في الشمال أشد استغلال ممكن لاسيما بعد تدهور العلاقات العراقية السوفيتية ، إذ كانت واشنطن تدرك جيداً أن الحكومة العراقية كلما ابتعدت عن الاتحاد السوفيتي فإن ذلك يعني اقترابها من الغرب ؛ لذا وقفت حكومة واشنطن إلى جانب الحكومة العراقية ، وأبدت مساعدتها اقتصادياً وعسكرياً بهدف قطعها لعلاقتها مع الاتحاد السوفيتي وبهذا الصدد حاولت الولايات المتحدة الامريكية استغلال الحرب في شمال العراق لتحقيق أهدافها السياسية ، واستغلال حاجة العراق للسلاح ، ومساومته للحصول على أسرار عسكرية خاصة بالاتحاد السوفيتي ، فمع استمرار الحرب في الشمال وامام حاجة الجيش العراقي للذخيرة الخاصة بالطائرات والدبابات طلب وزير الدفاع صالح مهدي عمّاش و مدير الأمن العامة جميل صبري البياتي من مساعد الملحق العسكري في السفارة الامريكية ببغداد (وليم ليكلاند) (William Lakeland) أن تمد الولايات المتحدة الامريكية العراق بـ (300) بطارية دبابة ، و

(1) Brandon Wolfe Hunnicutt, Op.Cit, P.119.

(2) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol.XVIII, Near East, 1962–1963 , Circular Airgram From the Department of State to Certain Posts, No.174 , Washington, 2 March, 1963, P.593.

(3) امين سامي الغمراوي ، قصة الاكراد في شمال العراق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1967 ، ص 397.

(1000) صاروخ (جو - أرض) ، كما تم عقد صفقة لتزويد العراق بما يلزمه من الأسلحة والأعتدة مقابل أن تحصل على دبابة سوفيتية واحدة نوع (T-54) ، وهي أحدث دبابة من نوعها كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع لمعرفة اسرارها ، وكان العراق الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك دبابة من ذلك النوع آنذاك ، فضلاً عن دراسة طائرة (MiG-21) <sup>(1)</sup> ومعرفة خصائصها الفنية وقد وافق صالح مهدي عمّاش على تلك الصفقة شريطة أن يقوم الأمريكيون بشحن البطاريات والأعتدة أولاً <sup>(2)</sup> .

شكّلت تلك الصفقة حرباً في المعلومات الاستخباراتية التي أطلق عليها المسؤولون الأمريكيون اسم (SOVMAT) ، ففي مذكرة إلى مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى (فيليب تالبوت) اعرب كل من (روجر ديفيز) و (كاثرين براكن) رئيساً مكتب اليونان وتركيا وإيران عن دعمهما لمواصلة الصفقة لكنهما لم يكونا متأكدين من أن العراقيين مستعدون للمضي قدماً في الصفقة أو لرغبتهم في إتمامها ، وكان هذا التبادل شرطاً أساسياً للعرض الثاني الذي تضمن مقايضة مكونات (النابالم) و صواريخ (جو - أرض) والقنابل اليدوية الانشطارية مقابل الحصول على أدلة صواريخ (أرض - جو) من طراز (SAM-2) السوفيتية ، وينطوي ذلك الاقتراح أيضاً على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد العراق بالذخائر والمعدات العسكرية على أساس منتظم لإخماد الحركة الكردية ، وفي وقت لاحق أوصى الطرفان بالحصول على صواريخ (SAM-2) إذ كان من الممكن

(1) انشغلت الدوائر الغربية بأعلى مستوياتها بضرورة الحصول على تلك الطائرة بأي شكل للاطلاع على مواصفاتها وتفكيك اسرارها ، وكان الكيان الصهيوني في مقدمة تلك الدوائر إذ رغب في أن يقدم خدمة غير مطروقة للدوائر العسكرية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ؛ لكي تنعكس آثار دراسة تلك الطائرة إيجاباً على صناعة الطائرات الأمريكية المماثلة ، وبما يعطيه التفوق في القتال الجوي أو المهام الأرضية المناطة به إذ شكّل الكيان الصهيوني خلية عمل ضخمة لذلك الغرض برئاسة مدير جهاز الموساد (مثير عاميت) ، وكانت أولى المحاولات قد جرت في عام 1965 مع الضباط العراقيين الذين التحقوا بدورة تدريبية ثلاثة أشهر في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان الهدف الأول لهم (النقيب حامد عبد المنعم) الذي فوجئ بالأمر لكنه رفض ، وخشية من أن يُخبر الحكومة العراقية جرى تصفيته أثناء دعوة عشاء أقيمت في نهاية الدورة عن طريق بندقية صيد ، وتكرر الموضوع مع أحد ضباط الدورة التالية وهو (النقيب شاكر محمود يوسف) الذي جذبته إحدى الأمريكيات العاملات في مجال الطيران وهي (كروثر هلكر) ودعاها إلى العراق ، ومكثت معه بضعة أشهر حتى فاتحته في الموضوع ، وطلبت منه الهروب بطائرة (ميغ-21) نحو الكيان الصهيوني لكنه رفض طلبها وامرها بالعودة إلى بلدها خوفاً من انكشاف مهمتها اغتالته في الشقة التي استأجرها لها وغادرت في أول طائرة إلى خارج العراق ، ثم تكررت محاولة أخرى مع (النقيب محمد غلوب) قائد طائرة (ميغ-21) في قاعدة كركوك الذي كان في إجازة إلى ألمانيا الغربية ، و تورط في علاقة مشبوهة مع إحدى عميلات الموساد (فدائيات نجمة داود) إذ عرفته على رؤسائها الذين طلبوا منه الهروب بطائرة (ميغ-21) نحو الكيان مقابل مليون دولار توضع باسمه في إحدى بنوك سويسرا ، وحاول محمد غلوب خداعهم لكنهم كشفوا أمره واغتالوه في إحدى القطارات في 11 شباط 1966 . ينظر : حميد حمد السعدون ، عنقايد النار ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، 2011 ، ص ص 136-138.

(2) علي كريم سعيد ، المصدر السابق ، ص ص 273 - 274 .

القيام بذلك من دون مخاطر كبيرة على صورة الولايات المتحدة الامريكية ، وهكذا بدأ المسؤولون الامريكيون يفكرون في الحصول على صاروخ فعلي بدلاً من مجرد كتيبات لنظام ذلك الصاروخ (1).

وصلت البطاريات المطلوبة إلى بغداد ودخلت الخدمة فور وصولها ، وبعدها بدأ (وليم ليكلاند) يلح على تنفيذ الشق الثاني من الصفقة والخاصة بتسليمه الدبابة الحديثة والطائرة والبروتوكول الخاص بهما ، وما إن علم مجلس قيادة الثورة ببند تلك الصفقة حتى أبدى انزعاجه الشديد لما سوف يترتب عليها من إفشاء لأسرار عسكرية خاصة بالاتحاد السوفيتي ومدى انعكاس ذلك على سمعة العراق الدولية ، وبذلك سيفقد العراق ثقة موسكو ، وسيظهر كدولة عميلة تتجسس على الاتحاد السوفيتي لصالح واشنطن ، كما أن ذلك من شأنه أن يغلق كل الطرائق الممكنة لتحسين العلاقات معه فضلاً عن أن ذلك التصرف سيجعل من واشنطن تفقد ثقتها هي الأخرى بالعراق ، ولن تفكر بمنحه أي سلاح حديث ومتطور ، وعلى أساس ذلك أبلغ وزير الخارجية العراقي طالب شبيب السفير الأمريكي ببغداد بكل ذلك معلناً رفض حكومته تنفيذ الجزء الثاني المتعلق بالصفقة كما طلب منه إبعاد (وليم ليكلاند) من العراق خلال 72 ساعة ، وبذلك تنصل العراق من تلك الصفقة المشبوهة (2) ، وجسدت تلك الصفقة مثلاً صارخاً للحرب الباردة في منطقة الشرق الأوسط ، إذ حاولت الولايات المتحدة الامريكية الإفادة من حاجة الحكومة العراقية للأسلحة والحصول على أسرار الأسلحة السوفيتية لتحقيق أهدافها العسكرية والاستراتيجية غير أن المخاوف العراقية من تأثير تلك الحرب الاستخبارية على سمعة العراق الدولية جعلت العراق ينسحب من الصفقة .

أطلقت وكالة المخابرات المركزية (C.I.A.) في أواسط تموز 1963 برنامجاً سرياً لتوريد الأسلحة إلى العراق ، وقد أخطرت وزارة الدفاع بوجود البرنامج لكن من دون الإفصاح عن تفاصيله الدقيقة بما في ذلك نوعية الأسلحة التي تم ارسالها ، و طلبت الوكالة من وزارة الدفاع تأجيل ردودها

(1) تجدر الإشارة إلى أن الصاروخ (SAM-2) السوفيتي كان قد استخدم لإسقاط إحدى طائرات التجسس الامريكية فوق (كوبا) خلال أزمة الصواريخ الكوبية . ينظر :

Weldon C. Matthews, Op.Cit, P.480.

(2) حاولت الولايات المتحدة الامريكية مرة ثانية الحصول على اسرار عسكرية سوفيتية وذلك عن طريق تاجر عراقي معروف دعا إلى بيته بعض من أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط ذوي النفوذ في الجيش وعرفهم على صديق امريكي له الذي عرض وساطته لدى الإدارة الامريكية لتلبية احتياجات الجيش العراقي من الاسلحة والمعدات مقابل اطلاع الخبراء الامريكان على منظومة صواريخ سام (SAM) السوفيتية في معسكر التاجي إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل ايضاً . ينظر : هاني الفكيكي ، اوكار الهزيمة - تجربتي في حزب البعث العربي الاشتراكي ، ط 2 ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، 1997 ، ص 299 ؛ علي كريم سعيد ، المصدر السابق ، ص ص 274-275 .



على طلبات الأسلحة من الحكومة العراقية إلى حين اكتمال عملية الوكالة ، و بقيت تلك العملية سرية إلى حد كبير حتى على كبار مسؤولي وزارة الدفاع ، وبعد ثلاثة عشر عاماً ذكر (بروس أوديل) وهو ضابط سابق في الوكالة المذكورة آنفاً ، عن دوره في شحنات الأسلحة السرية التي قامت بها الوكالة بما في ذلك الدبابات والذخيرة والبنادق التي كانت تنقل عبر اسطول من طائرات النقل من قاعدة (دوفر) الجوية في ولاية (ديلاوير) الامريكية إلى مهبط طائرات مجهول في العراق واستمر ذلك الضابط في تلك المهمة حتى شهر آب 1963 كجزء من عملية استمرت ثلاثة اشهر تم فيها نقل مختلف أنواع الأسلحة بما فيها قنابل (النابالم) ، إذ قدر عدد تلك القنابل بـ (1000) قنبلة (1) ، ويبدو أن مسؤولي السفارة الامريكية لم يكونوا على علم بالبرنامج السري لوكالة المخابرات المركزية الامريكية ، إذ كان تصورهم أن حكومة بلادهم لم تستجب بشكل كافٍ لطلبات الحكومة العراقية ، ويعتقد أن الحكومة العراقية ايضاً تكتمت على ذلك البرنامج لكي لا تنقطع عنهم المساعدات السوفيتية أو البريطانية .

شهدت تلك المدة ازدياد حاجة الجيش العراقي للأسلحة والمعدات نتيجة استمرار الحرب ضد الكُرد ، إذ تقدمت الحكومة العراقية بمذكرة إلى الإدارة الامريكية في الثامن عشر من تموز 1963 تطلب فيها (29) فئة من المعدات والذخائر العسكرية من مخزونات وزارة الدفاع الامريكية بما في ذلك (5000) قذيفة (هاوترز) (Howitzer) عيار (75 ملم) وعدد من دبابات (M-41) فضلاً عن ناقلات للدبابات ، وفي أواخر تموز 1963 صارت حاجة العراق إلى الطائرات المروحية مُلحة للغاية لدرجة أن حردان التكريتي سأل الملحق الجوي في السفارة الامريكية (فريد نيومان) عما إذا كان بإمكان العراق استعارة ست طائرات هليكوبتر أمريكية لمدة (60) يوماً ، وتزامن ذلك مع محاصرة عدد من وحدات الجيش العراقي من قبل الكُرد واستسلامها لعدم إمدادها بالذخيرة بسرعة فضلاً عن تحطم أربع طائرات هليكوبتر من طراز (Mi-4) السوفيتية ؛ بسبب زيادة في الحمولة وعطل المحرك نتيجة التحليق بارتفاعات عالية ، فضلاً عن عدم قدرة الطائرات المروحية السوفيتية الأخرى على الإقلاع ؛ بسبب حاجتها لقطع الغيار التي رفض السوفييت إمدادهم بها ، ووسط تلك الاوضاع وافقت الخارجية الامريكية على بيع قذائف (هاوترز) إلى العراق ، وأخطرت وحدة شؤون الأمن الدولي في إدارة الشرق الأدنى بأن الحكومة العراقية أودعت (403,000) دولار كدفعة أولى عن الأسلحة التي استوردتها مسبقاً (2) .

(1) Weldon C. Matthews, Op.Cit, P.481.

(2) Ibid, P.P. 481-482.

لمست الدوائر الرسمية الامريكية بعض الدلائل على انتهاج الاتحاد السوفيتي سياسة المماثلة بشأن تزويد الجيش العراقي بالسلح لأسباب تتعلق بموقف السوفييت من الحرب ضد الكرد ، إذ اشارت إحدى الوثائق الامريكية إلى أن ذلك الموقف للاتحاد السوفيتي يمثل دليلاً واضحاً على انحسار نفوذه في الشرق الأوسط ، وفي الوقت نفسه يمثل فرصة جيدة لإنهاء نفوذه بشكل كلي في العراق ، وبذلك الصدد بعث عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي (روبرت كומר) برقية إلى وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا (Robert McNamara) في الخامس عشر من آب 1963 دعا فيها الإدارة الامريكية إلى انتهاج سياسة تهدف لجعل العراق ينظر إلى الغرب بوصفه مصدراً رئيساً للأسلحة بدلاً عن المعسكر الشرقي مع مراعاة عدم إثارة حفيظة (إسرائيل) ، كما اشارت الوثيقة إلى أن استجابة الولايات المتحدة الامريكية لطلبات الحكومة العراقية من الأسلحة كان لتحقيق اهداف عدة أهمها ((**إخماد الثورة الكردية**)) بحسب وصف الوثيقة ، و ارتأت الإدارة الامريكية بيع تلك الأسلحة بطريقة الدفع بالأجل ؛ لما يشكله الدفع نقداً من عبء على خزينة الدولة العراقية ؛ بسبب ارتفاع تكاليف العمليات العسكرية في الشمال (1) .

طلبت وزارة الخارجية العراقية من الملحق العسكري الأمريكي ببغداد في التاسع عشر من آب 1963 شراء عدد من المروحيات و صواريخ (جو - ارض) ، فضلاً عن إقامة دورات تدريبية للطيارين العراقيين و فنيي الرادارات ، غير أن الجانب الأمريكي لم يوافق على ذلك الطلب خوفاً من استخدام تلك الصواريخ في العمليات القتالية ضد الكرد ، غير أن مسؤولين أمريكيين آخرين سعوا بالتنسيق مع مدير المبيعات الدولية لطائرات (كامان) (Kaman) الامريكية بيتر فيغل (peter Feigl) من اجل التعاقد مع عقيد القوة الجوية وليام تايلور (William Taylor) ممثل مبيعات (ISA) في واشنطن بشأن إمكانية إيجاد فرص بيع طائرات مروحية إلى العراق (2) .

(1) F. R. U. S. , 1961-1963, Vol.XVIII, Near East, 1962-1963 , Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara, No.311 , Washington, 15 August, 1963, P.P 915-917.

(2) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 257.

وصلت انباء إلى الخارجية الامريكية في أواخر أيلول 1963 مفادها أن قائد القوة الجوية حردان التكريتي كان موجوداً في لندن لإجراء مفاوضات بشأن شراء (12) طائرة هليكوبتر من شركة (ويستلاند) طراز (ويسكس) (1) بعد أن لمس تأخر الجانب الأمريكي في ذلك الامر عند طلبه لطائرات هليكوبتر أمريكية ، فأتجه صوب بريطانيا بحثاً عن مطلبه غير أن الجانب الأمريكي سرعان ما تدارك الامر عن طريق إرسال وفد إلى بغداد في الثامن من تشرين الأول 1963 للترويج للمعدات العسكرية لشركتي (كامان) و (سيكورسكي) الامريكيتين غير أن الصفقة العراقية قد حصلت بالفعل مع الجانب البريطاني على توريد عدد من الطائرات المروحية البريطانية من طراز (ويسكس) بيد أن الاتفاقية تضمنت شرط التصديق عليها خلال (21) يوماً مما اعطى الحكومة العراقية أسبوعاً آخر لتأكيد الاتفاقية قبل انتهاء صلاحية العرض البريطاني ، فنتجت عن ذلك فرصة تمكن الشركات الامريكية من التغلب على الشركات البريطانية لتحقيق تلك المبيعات ، و تزامن ذلك مع طلب نائب وزير الدفاع الأمريكي من وزير الخزانة الامريكية ديلون (Dillon) منح قرض بقيمة (5,000,000) دولار للعراق لشراء (12) طائرة هليكوبتر أمريكية الصنع ، ورجحت وزارة الخارجية الامريكية أن تكون تلك الطائرات من نوع (سيكورسكي) ذات الطراز (H-34) كما قامت وزارة الخارجية الامريكية بالترويج لتلك الطائرة على انها ذات فعالية عالية في المهام الهجومية ورافق ذلك تأكيد السفير الأمريكي (سترونغ) على ضرورة تقديم عروض انتمانية جديدة للعراق بسرعة خشية من أن يصبح حردان التكريتي مشككاً في التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية (2) .

سعت وزارة الخزانة الامريكية مع بنك التصدير والاستيراد لتمويل قرض بيع المروحيات البالغ (4,000,000) دولار (3) ، وبعث عضو المجلس القومي الأمريكي روبرت كومر بمذكرة إلى الرئيس الأمريكي كينيدي في الحادي والعشرين من تشرين الأول 1963 موضحاً أن التمويل ممكن

(1) اشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى رغبة وزير الدفاع حردان التكريتي لشراء (12) طائرة هليكوبتر بريطانية الصنع من طراز (Gnome Wessex) ، غير أن الخارجية البريطانية لم توفر لهم سوى (6) طائرات من ذلك النوع . ينظر :

F.O. , 371-170490, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, (EQ1224/22), 19 June, 1963 .

احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 258 ؛ Weldon C. Matthews, Op.Cit, P.481 (2)  
 (3) كانت الولايات المتحدة الامريكية في بادئ الامر تحت العراقيين للحصول على قرض كبير من الكويت لكون ذلك يخدم المصالح الامريكية بشكل مزدوج من حيث توفير الأموال الامريكية و تقليل الضغط العراقي على مصالحتها النفطية في الكويت . ينظر :

F. R. U. S. , 1961-1963, Vol.XVIII, Near East, 1962-1963, Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Kennedy, No.293 , Washington, 10 July, 1963, P.876.

لخطف الاتفاق من البريطانيين ، و تزامن ذلك مع تشديد الملحق العسكري الأمريكي في بغداد على ضرورة تقديم عروض سريعة إلى العراق بعد أن صارت الحكومة العراقية تشكك في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى ذلك الأساس صدرت الموافقة على ذلك القرض بمدة سداد ثلاث سنوات بفائدة مقدارها (8٪) (1) .

علمت السفارة الأمريكية أن (تشارلز هوستلر) الممثل الدولي لشركة (دو غلاس للطيران) الأمريكية كان في طريقه إلى بغداد من دون علم وزارة الخارجية الأمريكية ، وكان الغرض من الزيارة لبيع طائرات هجوم أرضي نوع (سكاي هوك) (Skyhawk) من طراز (A4E) ، و اتصلت السفارة بمسؤولي وزارة الخارجية في واشنطن الذين بدورهم اتصلوا بشركة دو غلاس التي أعادت مندوبها قبل وصوله ، إذ كان السفير الأمريكي سترونغ من أشد المعارضين لبيع طائرات (سكاي هوك) إلى العراق على الرغم من إلحاح مكتب مفاوضات الخدمات اللوجستية الدولية التابع لوحدة شؤون الأمن الدولي (ISA) على بيع تلك الطائرات إلى العراق ، ومن جانب آخر قام الأمريكيون بترتيب زيارة فريق عراقي عسكري إلى قاعدة الظهران الأمريكية في المملكة العربية السعودية لتفقد مروحية من طراز (Kaman H-43) ، وبعد يومين أخبر الملحق العسكري العراقي منير حلمي بأنه لا توجد فرصة للشركات الأمريكية للحصول على صفقة الطائرات ، وقال أن العراق تسلم ست طائرات هليكوبتر من طراز (Mi-4) مؤخراً من الاتحاد السوفيتي بعد قيامهم بتجميعها واختبارها بالفعل (2) ، ومن الواضح آنذاك أن العلاقات العراقية السوفيتية بدأت بالتحسن ، ويبدو أن الحكومة العراقية كانت تستخدم صفقاتها مع الجانب البريطاني والأمريكي كورقة ضغط على السوفييت ، فضلاً عن الاختلاف الشاسع في اثمان الطائرات الأمريكية بالنسبة للطائرات السوفيتية التي كانت الارخص ثمناً.

(1) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص 259 - 260 .

(2) F. R. U. S. , 1961-1963, Vol.XVIII, Near East, 1962-1963, Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara , No.383 , Washington, 7 November, 1963, P.1091.

ثالثاً : إقصاء حزب البعث (المحظور) عن السلطة في العراق وأثره على تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الأمريكية .

مثلاً إقصاء حزب البعث (المحظور) من السلطة في الثامن عشر من تشرين الثاني 1963 نكسة حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية ولمصالحها في العراق ، إذ كان حزب البعث (المحظور) ميالاً للسياسة الأمريكية كما أن عبد السلام عارف كان معروفاً بميوله القومية والعربية لاسيما أن بيانات حكومته قد أكدت توجهه الواضح نحو توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ومصر ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعارض الانقلاب أو تويده ، إذ أشارت إحدى الوثائق الأمريكية إلى أن الإدارة الأمريكية أرسلت مذكرة إلى سفيرها في بغداد تبلغه بعدم إبداء أي تصريح حول الانقلاب ؛ لأنه من وجهة نظرها لم يؤدي إلى تغيير جذري في السلطة في العراق ، إذ أن عبد السلام عارف كان رئيساً للجمهورية ولازال رئيساً (1) ، ويبدو أن تخوف الدوائر الأمريكية من انقلاب الثامن عشر من تشرين الثاني 1963 كان نتيجة لتحسن العلاقات العراقية والسوفيتية في وقت سابق من الانقلاب فضلاً عن استئناف تدفق الأسلحة السوفيتية إلى العراق .

قدمت الحكومة العراقية أواخر تشرين الثاني 1963 إلى مدير مكتب مفاوضات الخدمات اللوجستية الدولية التابع لوحدة شؤون الأمن الدولي الأمريكي (ISA) قائمة بالمعدات العسكرية التي ترغب بشرائها ، و تضمنت (200) ناقلة جند مدرعة من طراز (M-113) و (100) شاحنة فضلاً عن ثلاث مدافع (هاوترز) عيار (8 بوصة) ، وبعد مدة وجيزة اتصلت شركة (FMC Corporation) المصنعة لناقلات الجند آنفة الذكر بالملحق العسكري في بغداد (جيمس ويلسون) وطلبت منه تحديد موعد لممثليها لتقديم عروض البيع للمسؤولين العراقيين ، إذ كانت الشركة تطمح في أن يكون العراق سوقاً لمنتجاتها ، وأثمرت جهود الشركة في حزيران 1964 بحصول وزارة الدفاع الأمريكية على عقد تسليح مع الحكومة العراقية بقيمة (10,700,000) دولار ودفعت الأخيرة نسبة (10٪) دفعة أولى للعقد فضلاً عن (20٪) مقابل معدات من مخزونات وزارة الدفاع الأمريكية (2) ، ومما تجدر الإشارة إليه أن العراق اشترى في أواخر عام 1964 عدداً من الطائرات بقيمة (199) مليون دولار فضلاً عن منظومة للدفاع الجوي بقيمة (36) مليون دولار

(1) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol.XVIII, Near East, 1962–1963, Memorandum From the Deputy Director of the Defense Intelligence Agency (Quinn) to Secretary of Defense McNamara , No.363 , Washington, 18 November, 1963, P.P.769-770.

(2) Weldon C. Matthews, Op.Cit, P.490.

مع شراء عدد من المركبات المدرعة بقيمة (65) مليون دولار ، فضلاً عن (10) مليون دولار لشراء أسلحة المدفعية (1).

كشفت تقرير لوزارة الدفاع البريطانية في الثامن عشر من آذار 1965 عن عزم الحكومة العراقية على تجهيز الجيش العراقي بعدد من طائرات (نورثروب) الامريكية من طراز (Tiger F-5) (2) ، وجاء في التقرير تقييم لقدرات القوة الجوية العراقية ، إذ أشار إلى أن امتلاك الجيش العراقي لهكذا نوع من الطائرات سيحسن من قدراتهم الجوية للسيطرة على الأراضي العراقية (3) ، ومن جانب آخر التقى السفير الأمريكي ببغداد وزير الخارجية العراقي ناجي طالب (4) في التاسع والعشرين من نيسان 1965 وأبلغه بقرب وصول ناقلات جند مدرعة من طراز (M-113) أمريكية الصنع والتي تعد من المعدات المتطورة وذات مواصفات تقنية وقاتالية متطورة لم يستخدمها الجيش العراقي من قبل (5) .

كان هناك تفاعل بين استراتيجية الحرب الباردة لإدارة الرئيس الامريكي كينيدي ومصالح الشركات الامريكية ، فعلى الرغم من أن بيع طائرات هليكوبتر بقيمة (5) مليون دولار لم يكن له تأثير فعال في التقليل من عجز ميزان المدفوعات الأمريكي البالغ (2.9) مليار دولار إلا أن البيع كان له مردود مالي مهم لشركة تصنيع الطائرات الامريكية ، وعلى سبيل المثال حققت شركة (FMC) إيرادات بقيمة (8) مليون دولار من صفقة لشراء ناقلات جند مدرعة ، ونتج عن الاتفاقية

(1) قيس جعيول مسافر الشحمانى ، المصدر السابق ، ص ص 94- 95 .

(2) الطائرة (Tiger F-5) : هي طائرة مقاتلة متسللة أمريكية الصنع ، كان أول طيران لها في عام 1959 ، وتبلغ سرعتها القصوى (1,380 كم/ساعة) بمدى (1,400 كم) ، وبوزن إجمالي يقدر بـ 180 طن ، يمكن تسليحها بصواريخ جو - ارض و مدفعين رشاشين عيار (20 ملم) ، وتعد تلك الطائرة من الطائرات التجارية التي بيع منها كثيراً إلى دول العالم ، لكنها لم تستخدم بشكل فعال في القوة الجوية الامريكية نفسها . ينظر : مجلة الجديد في العلم العسكري وفن الحرب ، بغداد ، العدد 2 ، كانون الأول 1986 ، ص 105 .

(3) F.O. , 371-180832, supply of F5A aircrafts to Iraq, (Eq.1224/9) , 18 March, 1965.

(4) ناجي طالب (1917-2012) : ولد في الناصرية عام 1917 ، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة فيها والثانوية في بغداد ، التحق بكلية الحقوق لكنه تركها ودخل الكلية العسكرية عام 1963 وتخرج فيها عام 1938 ، ثم التحق بالكلية العسكرية البريطانية عام 1939 وكلية الأركان البريطانية عام 1950 ، انتمى عام 1956 إلى تنظيم الضباط الاحرار ، عُين وزيراً للشؤون الاجتماعية عام 1958 ثم عُين وزيراً للصناعة عام 1963 ثم وزيراً للخارجية عام 1964 حتى 1966 إذ أسندت رئاسة الوزراء إليه في ذلك العام ، وأعتقل في 17 تموز 1968 واطلق سراحه بعدها وتوفي عام 2012 . ينظر : حيدر حنون علي العتاي ، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1968 ، دار الثقافة والنشر الكردية ، بغداد ، 2012 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 616 .

(5) سنان صادق حسين الزبيدي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبد السلام عارف شباط 1963 - نيسان 1966 ، ص 188 .

ايضاً بيع معدات عسكرية فائضة عن الحاجة الامريكية بقيمة مليوني دولار ، إذ شكلت تلك الصفقة والاسعار المخفضة التي تم تحقيقها من خلال دمج الطلبات الامريكية والعراقية والأجنبية الأخرى لمركبات شركة (FMC) المدرعة صفقة مغرية لوزارة الدفاع الامريكية ؛ لأن التزام الولايات المتحدة الامريكية المتزايد في فيتنام كان يضغط على ميزانية المساعدات العسكرية (1) .

شكلت الحكومة العراقية في الحادي عشر من أيلول 1965 مجلس الدفاع الوطني وتألّف من رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للمجلس ورئيس الوزراء نائباً له فضلاً عن عضوية وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية ورئيس أركان الجيش وقائد القوة الجوية وقائد القوة البحرية علاوة على الأعضاء غير الدائمين من وزير الاقتصاد والمواصلات والتخطيط وقادة الفرق ومعاوني رئيس أركان الجيش وقائد موقع بغداد وكان من مهام المجلس المذكور تحديد السياسة التسليحية للجيش العراقي (2) ، ومن الجدير بالذكر أنه لم تبرم أية صفقات للتسليح مع الولايات المتحدة الامريكية منذ تشكيل مجلس الدفاع الوطني وحتى مصرع عبد السلام عارف في نيسان 1966 بحسب المصادر والوثائق المتاحة ، ويبدو أن هذا الانقطاع في العلاقات التسليحية يعود إلى عوامل عدة لعل ابرزها فقدان الحليف السياسي الرئيس للولايات المتحدة الامريكية داخل الحكومة العراقية والمتمثل في حزب البعث (المحظور) بعد اقصاءه من السلطة ، إذ كان الأخير يتمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية مما كان يسهل التعاون بين البلدين في المجالات العسكرية والدبلوماسية ، ومع اقصاء البعثيين من المشهد السياسي تبدلت موازين القوى داخل الحكومة العراقية مما أدى إلى تغيير في التوجهات السياسية والعلاقات الدولية للعراق تحت قيادة عبد السلام عارف ، فضلاً عن ذلك من المحتمل أن حكومة عبد السلام عارف اتبعت نهجاً أكثر استقلالية في سياستها الخارجية مع ميلها لتعزيز التعاون مع دول أخرى أو الكتل السياسية التي تتماشى مع مصالحها الوطنية الجديدة بعيداً عن النفوذ الأمريكي ، إذ أن ذلك التغيير في التوجهات قد يكون جزءاً من مساعي الحكومة العراقية لتقليل الاعتماد على الغرب في التسليح والبحث عن بدائل أخرى قد تكون أكثر توافقاً مع رؤيتها الوطنية والسياسية في تلك المرحلة .

(1) Weldon C. Matthews, Op.Cit, P.491.

(2) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 198.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (1963 - 1966) قد اذت دوراً مهماً في تحقيق أهداف استراتيجية عدة في العراق ، إذ ساهمت تلك السياسة في تقليص نفوذ الاتحاد السوفيتي داخل العراق ، إذ كان العراق يشهد تقلبات سياسية وتحولات في التحالفات الدولية مما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة للحد من تأثير السوفييت في المنطقة كما أسهمت تلك السياسة في الحد من نشاط الحركة الكردية التي كانت تسعى للحصول على دعم خارجي لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية وبالتالي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفويض تلك الجهود من خلال دعم الحكومة العراقية ، فضلاً عن ذلك كانت الولايات المتحدة تسعى لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال تسهيل مبيعات الأسلحة الأمريكية وذلك ما سمح للشركات الأمريكية بالإفادة من الصفقات العسكرية مع العراق ، إذ لم تكن تلك المبيعات مجرد صفقات تجارية بل كانت جزءاً من استراتيجية أكبر لتعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال العلاقات العسكرية والتعاون الأمني ، علاوة على ذلك كانت الولايات المتحدة تسعى للحصول على معلومات استخباراتية حساسة حول التكنولوجيا العسكرية السوفيتية التي وصلت إلى العراق من خلال صفقات التسليح بين العراق والاتحاد السوفيتي ، إذ كانت تلك المعلومات ذات أهمية كبيرة في سياق الحرب الباردة و كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى دائماً لفهم التطورات التكنولوجية السوفيتية ومراقبة مدى انتشارها وتأثيرها في دول العالم الثالث ، وبذلك يمكن أن نستنتج أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المدة كانت متعددة الأبعاد ، إذ استهدفت تحقيق أهداف سياسية عسكرية اقتصادية واستخباراتية في إطار الصراع المستمر بين المعسكرين الغربي والشرقي على النفوذ في الشرق الأوسط ، والجدول الآتي يبين نوع وكميات الأسلحة الأمريكية التي وردت إلى العراق منذ الثامن من شباط 1963 حتى الرابع عشر من نيسان 1966 .



جدول رقم (8)

الأسلحة الأمريكية وردت إلى العراق للمدة (8 شباط 1963 - 14 نيسان 1966) (1)

| ت  | الاسم                    | الفئة                            | العدد                                     |
|----|--------------------------|----------------------------------|---|
| 1  | Sikorsky H-34            | طائرة نقل مروحية                 | 12  |
| 2  | Sikorsky H-19            | طائرة مروحية                     | 15  |
| 3  | M24 Chaffee              | دبابة خفيفة                      | 80  |
| 4  | M-41                     | دبابة                            | -   |
| 5  | شاحنة (Reo)              | مركبة عسكرية                     | 500                                       |
| 6  | ناقلة دبابات             | مركبات عسكرية ثقيلة              | 12  |
| 7  | بطارية دبابة             | (تتكون البطارية من 3-5<br>دبابة) | 300                                       |
| 8  | صاروخ (جو-ارض)           | صاروخ                            | 1000                                      |
| 9  | مادة النابالم            | مواد كيميائية                    | 1000<br>(اقل تقدير)                       |
| 10 | مدفع Howitzer            | مدفع                             | 3   |
| 11 | قذيفة Howitzer           | ذخيرة                            | 5000                                      |
| 12 | بطارية صواريخ (ارض - جو) | -                                | 4<br>(كل بطارية<br>تحتوي على 6<br>صواريخ) |
| 13 | M-113                    | ناقلة جنود مدرعة                 | 200                                       |
| 14 | شاحنة عسكرية             | مركبات                           | 100                                       |

(1) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : قاعدة بيانات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (SIPRI) عبر الموقع الالكتروني : <https://armstransfers.sipri.org/ArmsTransfe> ، تاريخ الدخول للموقع 2024/4/3 ؛ احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 264 ؛ قيس جعيول مسافر الشحمانى ، المصدر السابق ، ص 95 ؛ وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 183 ؛

C.I.A. , Subject: Soviet Missiles For Iraq, Central Intelligence Agency Office Of Current Intelligence, No.3244/62b, 13 December 1965 , P.P. 1-3.

### المبحث الثالث

## تسليح الجيش العراقي من بريطانيا

1966 - 1963

أولاً : التسليح من بريطانيا 8 شباط 1963 - 18 تشرين الثاني 1963 .

أعلنت بريطانيا اعترافها بحكومة حزب البعث (المحظور) في الحادي عشر من شباط 1963 إذ اتصل السفير البريطاني (روجر ألن) (Roger Allen) <sup>(1)</sup> بوزير الخارجية العراقي طالب شبيب وأخبره باعتراف حكومته بالنظام الجديد ، وأوضح السفير رغبة حكومته بإقامة علاقات طيبة بين البلدين <sup>(2)</sup> .

وبعد اعتراف بريطانيا بالحكام الجدد في العراق طلب مدير الحركات العسكرية اللواء حردان التكريتي في الأول من نيسان 1963 من الملحق العسكري البريطاني تزويد الجيش العراقي بـ (10000) إطلاقة ذخيرة من عيار (5.5) بوصة فضلاً عن (250) مركبة ناقلة جنود نوع (ساراسن) (Saracen) <sup>(3)</sup> من شركة (Alvis) البريطانية ، وجاء في إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية بذلك الشأن أن المركبات مخصصة للاستخدام في المناطق الجبلية ؛ لأنها ذات قيمة كبيرة في عمليات فتح الطرق في تلك المناطق كما اشارت الوثيقة إلى أن الملحق العسكري البريطاني لمس رغبة القادة العسكريين العراقيين في تحويل تسليح الجيش العراقي نحو الغرب ، وبذلك الصدد أبلغ الملحق العسكري خارجية بلاده بما نصه : (( إن من المهم أن يتحول الجيش العراقي الآن قدر الإمكان من المعدات والتدريب السوفيتي إلى الغرب على الرغم من التكلفة في

(1) روجر ألن (1909-1972) : دبلوماسي بريطاني ، درس القانون واصبح محامياً عام 1937 ، تم تعيينه في وزارة الخارجية البريطانية ثم موظفاً في موسكو ، اصبح نائباً للمفوض السامي البريطاني في المانيا الغربية عام 1954 ، عُين سفيراً في اليونان خلال الأعوام (1957-1961) ثم سفيراً في العراق (1961-1965) ، وفي عام 1965 تسنم منصب وكيل وزير الخارجية للشرق الأوسط وافريقيا ، ثم سفيراً في تركيا منذ عام 1967 حتى عام 1969 ، توفي عام 1972 . ينظر : (Oxford Dictionary of National Biography) (موقع قاموس أكسفورد للسيرة الوطنية) ، تاريخ الدخول : 2023/1/16 .  
<https://www.oxforddnb.com> .

(2) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص 50.

(3) ناقلة جنود (سراسن) : ناقلة اشخاص مدرعة بريطانية مدولبة ذات ستة دواليب ولها قابلية حركة جيدة في الأراضي الوعرة والجبلية ، تبلغ سرعتها 69 كم/س ، مسلحة برشاش عيار (0,30) ملم و سلاح رشاش آخر عيار (7,62) ملم ، صممت الناقلة عام 1948 و تم انتاجها عام 1955 . ينظر : عامر احمد بكر الهاشمي ، كراسة تطور ناقلات الأشخاص المدرعة وعجلات قتال المشاة ، سلسلة الثقافة العسكرية العامة رقم (128) ، مطبعة مديرية التطوير القتالي ، بغداد ، 1988 ، ص 151.

الظروف المالية الحالية ، اشعر أن الحاجة إلى تعزيز وتشجيع الاتجاه المناهض للشيوعية في العراق امرٌ مهمٌ للغاية ، وان فرصة إعادة القوات المسلحة العراقية تدريجياً من اعتمادها على الروس تستحق المجازفة ولذلك أوصي بأن نقوم بتوريد هذه الأسلحة ...<sup>(1)</sup> ، وفي الاطار نفسه ابلغ قائد القوة الجوية العراقية الملحق الجوي البريطاني بأنه لا يريد مزيداً من المدربين والفنيين من الاتحاد السوفيتي ، وان الموجودين حالياً سيعودون إلى ديارهم بمجرد أن يكون العراقيون مؤهلين للقيام بعملهم ، وطلب الجانب العراقي توفير دورات تدريبية للضباط العراقيين في بريطانيا<sup>(2)</sup> .

ذكر الملحق العسكري في السفارة البريطانية ببغداد أن مدير الحركات العسكرية في وزارة الدفاع العراقية ابلغه بتلقي عرضٍ سخي من الولايات المتحدة الامريكية لتدريب عدد من الضباط العراقيين إلا أنه فضل التعامل مع المدربين والفنيين البريطانيين<sup>(3)</sup> ؛ لذا طلب الملحق العسكري البريطاني توفير خمسة مدربي طيران بريطانيين على وجه السرعة لتدريب الطيارين العراقيين ، اما بخصوص التسليح ؛ فطلب الجانب العراقي ست طائرات نوع (هوكر هنتر) (Hawker Hunter)<sup>(4)</sup> مع طائرتين للتدريب من النوع نفسه على أن يتم تخفيض اسعارها و تسديد اثمانها على مدى عامين ، وعللت إحدى وثائق الخارجية البريطانية أن ذلك من شأنه أن يشجع العراقيين على طلب طائرات أخرى فضلاً عن طلب صواريخ تلك الطائرات بشكل أسرع ، وجاء في الوثيقة ايضاً أن قائد القوة الجوية العراقية حردان التكريتي ابلغ في وقت سابق الملحق الجوي البريطاني انه يريد قطع الاتصالات مع السوفييت في الجانب التدريبي بشكل تام ؛ وذلك لعدم قيام الاكاديميات السوفيتية بالتدريب بشكل جيد على حد زعم الوثيقة ، و ذكر قائد القوة الجوية العراقية للملحق الجوي البريطاني ما نصه : (( إن المتدربين في الاتحاد السوفيتي تم تدريبهم على مستوى أدنى مما كانوا عليه في المملكة المتحدة ، وإنهم فقدوا شخصيتهم أثناء التدريب وتعرضوا للتلفين

(1) F.O. , PREM 11- 4319 , Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.355, 2 April, 1963. (See Appendix No. 7).

(2) F.O. , PREM 11- 4319 , Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.355, 2 April, 1963.

(3) اشارت الوثيقة إلى أن الجانب البريطاني سعى للحصول على مبلغ (6000) جنيه إسترليني عن كل متدرب من العراقيين ، بعد أن كان المبلغ في عهد عبد الكريم قاسم لا يتجاوز (5000) جنيه إسترليني . ينظر :

F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.356, 2 April, 1963.

(4) الطائرة (هوكر هنتر) : هي طائرة مقاتلة ذات مقعد واحد وذات جناح واحد مزودة بمحرك واحد قوته 9500 رطل ، وسرعتها الافقية 86% من سرعة الصوت في إمكانها اجتياز الجدار الصوتي عند الانقضاض ، ويتم تسليحها بـ 4 مدافع عيار (30 ملم) وتستطيع حمل مدخرات حربية مختلفة من قنابر وصواريخ جو- ارض . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 157.

السياسي بينما اكتسب المتدربون في المملكة المتحدة شخصية متميزة ...)) ، وأوصى الملحق العسكري بأهمية الموافقة على طلبات الأسلحة المقدمة من الجانب العراقي قائلاً : ((إن إنفاق مبلغ بسيط نسبياً من المال والجهد يُمكننا الآن من استعادة الكثير من النفوذ في المنطقة ... وإذا شجعنا توجه القوة الجوية العراقية نحونا فمن غير المرجح أن يختفي ذلك التوجه حتى لو حدثت تغييرات في الحكومة ، وحتى الامريكيون ليس لديهم نفس الأساس الذي لدينا للبناء عليه ، ومن ناحية أخرى إذا لم تُلب هذه الطلبات فقد يضطر قادة القوة الجوية إلى الحفاظ على بعض الروابط مع الاتحاد السوفيتي وهذا يساعده في نهاية المطاف على استعادة بعض نفوذه )) (1) .

ومما تقدم تبدو بوضوح الرغبة الجامحة لدى قائد القوة الجوية حردان التكريتي البعثي المقرب من عبد السلام عارف في تعزيز العلاقات العسكرية أو التسليحية مع بريطانيا على حساب الاتحاد السوفيتي ، ولعل لتلك الرغبة أسباباً تتعلق بمساندة البريطانيين لحزب البعث (المحظور) في الانقلاب على عبد الكريم قاسم ، وذلك يعني أن حردان كان من ضمن الخط البريطاني داخل انقلابي الثامن من شباط 1963 بلحاظ أن الانقلابيين كانوا قد تلقوا الدعم من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية معاً ، وعلى الرغم من اشتراك البريطانيين والامريكيين بوحدة الهدف المتمثل في إسقاط حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، لكنهما افترقا في تحقيق مصالحهما الخاصة في العراق ، ولربما ذلك يُفسر لنا جانباً من التنافس المحموم بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في العراق .

كان لإمتعاض الاتحاد السوفيتي من الممارسات العنيفة التي مورست ضد الشيوعيين العراقيين أثراً كبيراً على طبيعة العلاقات العراقية - السوفيتية كما كانت حكومة حزب البعث (المحظور) ترى أن نظام عبد الكريم قاسم كان يعتمد بشكل أساسي على كوادر الحزب الشيوعي العراقي الموالي للاتحاد السوفيتي ، وهو ما جعلها تتواصل مع الجانب البريطاني للتفاوض على شراء الاسلحة ، وبذلك الصدد وافقت الحكومة البريطانية على طلبات الجانب العراقي لشراء الأسلحة بشكل مبدئي في العاشر من نيسان 1963 إذ وافقت على بيع (250) مركبة ناقلة للجنود فضلاً عن (24) طائرة (هوكر هنتر) مع ذخيرة مدفعية متوسطة المدى ، و بلغت قيمة الصفقة تلك مبلغ (6,000,000) جنيه إسترليني (2) ، وبذلك الصدد ذكرت إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية

(1) F.O. , PREM 11- 4319 , Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.363, 2 April, 1963

(2) F.O. , 371-170479, Telegram From Foreign Office To Embassy Amman , No.1192/21(EQ) , 10 April , 1963 .

ما نصه : ((على الرغم من تخوفنا من استخدام تلك الأسلحة ضد الكويت إلا أنه من الأفضل أن يحصل العراقيون على هذه الأسلحة من بريطانيا وليس من مكان آخر...)) (1) غير أن هناك صعوبات اعترضت تلك الصفقة ، فعلى الرغم من إمكانية توريد الطائرات في غضون (9-12) شهر تقريباً إلا أن عملية تسليم (250) ناقلة جنود تتطلب تجهيزها مدة ثلاثة سنوات من قبل الشركة المصنعة ، وهو ما دعا البريطانيين إلى الإسراع بتجهيز تلك الطلبات من خلال السحب من مخزونات أسلحة وزارة الدفاع وسلاح الجو الملكي البريطاني وذلك سعياً منهم لإتمام تلك الصفقة وإدراكاً منهم لحاجة الجيش العراقي لاستخدامها ضد الكُرد ، وهو ما أشارت إليه بوضوح إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية بما نصه : (( من المعتقد أن العراقيين يريدون هذه المعدات للعمليات العسكرية ضد الكُرد ، وقد لا يكونون مستعدين لقبول التأخير في تسليمها ...)) (2) ، وفي الإطار نفسه تضمن الاتفاق تزويد العراق بـ (2000) صاروخاً (جو-أرض) كدفعة أولى من العدد الكلي المتفق عليه والبالغ (20,000) صاروخاً على أن يُشحن العدد المتبقي منها تباعاً خلال مدة (18) شهراً ، غير أن الجانب البريطاني قرر تسليم (500) صاروخاً فقط بدلاً من (2000) كدفعة أولى ، و (22) طائرة مقاتلة نوع (هوكر هنتر) بدلاً من (24) طائرة التي أُنفق عليها مع ارسال عدد من الفنيين كمدرسين لتلك الطائرات غير أن الجانب البريطاني لم يلتزم بالاتفاق آنف الذكر ، إذ اوصت الخارجية البريطانية بتزويد العراق بست طائرات فقط بدلاً من ثمان طائرات كدفعة أولى عكس ما جاء في الاتفاق ، وربما يعود ذلك إلى خشية البريطانيين من استخدام تلك المعدات العسكرية لشن هجوم على الكويت ، وبذلك الصدد أشار السفير البريطاني في العراق (روجر ألن) بمذكرة بعثها إلى خارجية بلاده في الخامس عشر من أيار 1963 إلى انه تلقى تأكيدات من وزير الخارجية العراقي بنوايا العراق السلمية تجاه الكويت (3) .

(1) F.O. , PREM 11- 4319 , Memorandum submitted to the Prime Minister, No.374, 10 April, 1963.

(2) Ibid.

(3) أكد وزير الخارجية العراقي طالب شبيب للسفير البريطاني انه صرح لوسائل الاعلام العراقية في مؤتمر صحفي عقد في 10 أيار 1963 حول صفقة الأسلحة تلك وعبر عن نوايا العراق السلمية مع الكويت وعدم استخدام تلك الأسلحة مستقبلاً لتهديد الكويت أو شن هجوماً ضدها ، غير أن السفير البريطاني حين راجع وقائع ذلك المؤتمر الصحفي لم يجد تلك النقطة ، وهو ما جعله يطلب من طالب شبيب التأكيد على تلك النقطة في الاذاعة العراقية لطمأنة الكويتيين إلا أن الوزير ابلغه بان الإلحاح في تلك النقطة وإعطاء تأكيدات كثيرة بهذا الشأن قد يثير الشكوك حول مصداقية الجانب العراقي . ينظر :

F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.521, 15 May, 1963.

التقى قائد القوة الجوية العراقية حردان التكريتي برفقة مدير الإمدادات العسكرية منير حلمي في الحادي والعشرين من أيار 1963 مندوباً عن شركة (Hawker Siddeley) البريطانية والملحق العسكري البريطاني ، وأبلغهما أن وزير الدفاع العراقي يرغب بربط القوة الجوية العراقية بالمصادر البريطانية من حيث الطائرات والمعدات والتدريب بشكل لا رجعة فيه كما بين لهم أنه في حال انتقال القوة الجوية العراقية إلى الأسلحة والمعدات البريطانية بالكامل فإن ذلك قد يكون وسيلة لإقناع مصر بالتخلي عن المساعدات السوفيتية ، وفي الاطار نفسه أشار حردان التكريتي إلى أن الاتحاد السوفيتي لازال يتوودد للحكومة العراقية على الرغم من خسارة نفوذه لديها ، وبذلك الصدد قال ما نصه : ((على الرغم من قبول السوفييت لخسارتهم المعركة السياسية في العراق إلا انهم مازالوا حريصين على تزويد العراق بالأسلحة ، فعلى سبيل المثال عرضوا مؤخراً سربين من طائرات (MiG-21) بأسعار مخفضة ، إلا أننا نرغب في أن تكون بريطانيا مستعدة للمساعدة في بناء القوة الجوية العراقية من خلال تزويدها بما تحتاج ، وإلا فلن يكون هناك بديل حقيقي سوى استئناف العلاقات مع الاتحاد السوفيتي...))<sup>(1)</sup> ، وفي الشأن نفسه عبر حردان التكريتي عن امتنانه للمساعدة المقدمة من الجانب البريطاني كما ألمح إلى سخاء الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بأمدادها للطائرات المروحية الامريكية كما طلب من الجانب البريطاني تزويد الجيش العراقي بطائرات هليكوبتر بريطانية<sup>(2)</sup> ، وفي الثالث والعشرين من الشهر نفسه عُرضَ ما تم التداول به على رئيس الوزراء البريطاني حيث أبدى دعمه لطلبات الحكومة العراقية ، وذلك ما أكدته إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية بما نصه : (( اطلع رئيس مجلس الوزراء على برقية بغداد رقم 522 بتاريخ 21 أيار بشأن بيع الأسلحة إلى القوة الجوية العراقية وأعرب رئيس الوزراء عن أمله في أن يتم الدفع بهذه المسألة إلى الامام بقوة ))<sup>(3)</sup> ، ومما سبق يبدو واضحاً أن هناك دوافع سياسية كانت وراء رغبة العراق بربط تسليح الجيش العراقي بالمصادر البريطانية ، إذ كانت الحكومة العراقية راغبة في التقارب مع الغرب على حساب الاتحاد السوفيتي الراعي الحقيقي للحزب الشيوعي العراقي الذي عُدَّ عدواً تقليدياً للبعثيين ذلك من ناحية ، ومن ناحية أخرى يمكن أن نُعد ذلك التوجه نوعاً من رد الجميل للغرب عموماً وبريطانياً خصوصاً التي ساندت حزب البعث (المحظور) ودعمته في الوصول إلى السلطة والقضاء على حكم عبد الكريم قاسم الذي تضررت مصالح بريطانيا بسبب السياسات التي انتهجها وبخاصة في المجال الاقتصادي .

(1) F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.552, 21 May, 1963.

(2) Ibid .

(3) F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential Foreign Office, PT-7/ Iraq, 23 May, 1963.

كان لموافقة الجانب البريطاني بإمداد الحكومة العراقية بـ (8) طائرات (هوكر هنتر) سبباً في تشجيعها على التقدم بطلب آخر لشراء (16) طائرة أخرى من النوع نفسه ، وقد أبدى الجانب البريطاني موافقته بعد التفاوض على شروط الصفقة (1) غير أن البريطانيين أبدوا خشيتهم من تقديم طلبات مماثلة لشراء ذلك النوع من الطائرات من الأردنيين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها فضلاً عن إيران والكيان الصهيوني ، ومن جانب آخر اشارت إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية إلى أن وزارة الطيران البريطانية وافقت على تدريب (50) من الطيارين والملاحين العاملين في القوة الجوية العراقية فضلاً عن قبول (20) آخرين في خريف عام 1963 (2) .

أثارت صفقة طائرات (هوكر هنتر) غضب الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي ، إذ اخبر ممثل الحزب أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في بيروت أن تلك الطائرات كانت أكثر فعالية من طائرات (MiG) السوفيتية في الهجوم الأرضي (3) ، ومن الواضح هنا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان متخوفاً من استخدام تلك الطائرات لقصف معقل الحركة الكردية في الشمال فضلاً عن قلقه من زيادة قدرات الجيش العراقي وتأثيره في حصول الكرد على مزيد من الحقوق .

التقى رئيس الوزراء العراقي أحمد حسن البكر السفير البريطاني ببغداد في الحادي والعشرين من حزيران 1963 وعبر عن أسفه لتأجيل زيارته إلى لندن كما أبدى شكره للحكومة البريطانية للمساعدات التي قدمتها للجيش العراقي مثيراً مسألة توفير سرب جديد من طائرات (هوكر هنتر) فضلاً عن الطائرات الثمانية التي تم طلبها مسبقاً كما طلب مساعدة الحكومة البريطانية فيما يخص شروط الدفع وتقسيط أثمان تلك الأسلحة على مدة تتراوح بين (4-5) سنوات كما تم التطرق إلى ضرورة تزويد القوة الجوية بصواريخ وذخيرة عيار (30 ملم) التي تستخدم للطائرات البريطانية ، فضلاً عن ذلك طلب من السفير البريطاني (3000) صاروخاً زنة 12 رطل و (8000) صاروخاً زنة 18 رطل و (1000) صاروخاً زنة 25 رطل فضلاً عن (8000) صاروخاً زنة 60 رطلاً ، وبشأن نقل تلك الكميات الكبيرة من الصواريخ اقترح أحمد حسن البكر نقلها جواً بمساعدة

(1)The New York Times , (New York ) , 25 May , 1963.

(2) F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential Foreign Office,S.W.I., PT-7/ Iraq, 30 May, 1963.

(3) Weldon C. Matthews, Op.Cit, P.479.

القوات الجوية البريطانية (1) غير أن الجانب البريطاني عدّ ذلك أمراً غير مرغوب به ؛ وذلك لان توفير جسر جوي بريطاني لنقل تلك الصواريخ قد يؤدي إلى تورط بريطانيا بشكل مباشر في القضية الكردية ؛ لذا اقترحت الخارجية البريطانية استئجار طائرات شحن مدنية لذلك الغرض (2) .

ردت وزارة الخارجية البريطانية على طلبات الأسلحة التي قدمها رئيس الوزراء العراقي عن طريق سفيرها ببغداد في التاسع والعشرين من حزيران 1963 مُبدية استعدادها لتوريد (2000) صاروخاً في الوقت الحالي غير أنها غير قادرة على توفير كل الصواريخ التي طلبها الجانب العراقي (3) إذ أن قسماً منها يحتاج تصنيعها مدة (18) شهراً ، و اقترح الجانب البريطاني تزويد الجيش العراقي بصواريخ أخرى خارقة للدروع فضلاً عن رؤوس صواريخ شديدة الانفجار خلال أربعة أشهر (4) ، و أشارت إحدى وثائق الخارجية البريطانية إلى ضرورة إقامة علاقات جيدة مع الحكومة العراقية وقادة الجيش العراقي ؛ لأن الفشل في تلبية الطلبات العراقية قد يؤثر على المفاوضات النفطية الجارية مع شركة (I.P.C.) ، وبذلك الشأن ذكرت الوثيقة ما نصه : (( نحن ندرك أن توريد هذه الأسلحة سوف يعد عملاً عدائياً من قبل الكرد على الرغم من أن موقفهم يتأثر بلا شك بإمداداتنا الأخرى من الأسلحة ... إننا نريد أن نتجنب الظهور وكأننا نشترك في الصراع الداخلي في العراق ومن ناحية أخرى فإن مصلحتنا الأساسية هي إقامة علاقات جيدة مع الحكومة العراقية وقواتها المسلحة...)) (5) ، كما تم ابلاغ السفير البريطاني بالتحدث مع وزير الدفاع العراقي حول الطلبات الأخيرة بانها ستقتصر على (500) صاروخ شديد الانفجار من نوع واحد ، وذلك نتيجة لالتزامات الحكومة البريطانية تجاه البلدان الأخرى فإنهم يعانون من نقص شديد في الصواريخ ، كما أبلغه موافقة الجانب البريطاني على تسليح القوة الجوية العراقية بـ (16) طائرة

(1) F.O. , 371-170490, Telegram No.1038: Arms for Iraqi Air Force, (Eq.1224/19), 21 June, 1963.

(2) F.O. , 371-170490, Transport of Aircraft Rockets to Iraq , (Eq.1224/28), 23 June, 1963.

(3) استغرب الجانب البريطاني من إلحاح القادة العراقيين على تزويدهم بكميات كبيرة من الصواريخ بشكل عاجل على حين أن الطائرات التي تحمل تلك الصواريخ لم يتم تسليمها إلا بعد 9 أشهر ، وليس على دفعة واحدة ، وعلل ذلك الملحق العسكري البريطاني أن العراقيين يمتلكون ناقلات مدرعة لها نفس الذخيرة التي تُعد الأكثر فاعلية في الحرب ضد الكرد . ينظر :

F.O. , 371-170490, Supply of Jet Provost Trainers to Iraq, (Eq.1224/23), 11 June, 1963.

(4) F.O. , 371-170490, Aircraft Rocket for Iraq, (Eq.1224/24), 28 June, 1963.

(5) F.O. , 371-170490, Confidential From Foreign Office To Baghdad, (Eq.1224/21), 29 June, 1963.



(هوكر هنتر) فضلاً عن ثلاث طائرات أخرى نوع (Vampire) (1) ، ومن الواضح أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تأمل الحد من قدرات الحكومة العراقية القتالية حتى يتم تسوية القضية الكردية بشكل سلمي غير أنها في الوقت نفسه كانت ترغب بضمان استمرار تدفق النفط العراقي ومنع الاتحاد السوفيتي من زيادة نفوذه في العراق .

وجهدت حكومة حزب البعث (المحظور) انتقاداً لسياسة بريطانيا في منحها (500) صاروخاً فقط من مجموع ما طلبته ، وجاء ذلك الانتقاد أثناء الاجتماع الذي عقد مع مندوبي مبيعات شركة (هوكرز) في الخامس من تموز 1963 ، وهو ما اعطى انطباعاً قوياً لتلك الشركة بان صفقة الطائرات المزمع عقدها قد تنهار إذا فشلت الشركة في توفير ذخيرة تلك الطائرات ، وبهذا الصدد ، وفيما يتعلق بشروط الدفعة الثانية من طائرات (هنتر) تقدمت الحكومة العراقية بمقترح لسداد قيمة الصفقة وعلى مدى أربع سنوات وعلى النحو التالي : (10٪ يتم دفعها اثناء العقد ، 40٪ في نيسان 1964 ، 30٪ في نيسان 1965 ، 20٪ في نيسان 1966) ، ووافقت شركة (هوكرز) على ذلك المقترح مع إعادة ترتيب طفيفة للنسب وبحسب التالي ( 10٪ يتم دفعها في الوقت الحالي مع ثلاث دفعات بنسبة 30٪ ولمدة ثلاث سنوات ابتداءً من نيسان 1964) (2) كما وافقت وزارة الطيران البريطانية على تخفيض قيمة طائرات (هوكر هنتر) بخصم (6000) جنيه إسترليني عن كل طائرة من ذلك النوع وللصفقة الأخيرة التي تم توقيعها فقط (3) .

طلب قائد القوة الجوية العراقية حردان التكريتي من الملحق العسكري البريطاني في التاسع من تموز 1963 توفير صواريخ لطائرات (هوكر هنتر) و (فينمونت) البريطانية ، فعلى الرغم من ارسال الجانب البريطاني (500) صاروخاً نوع (هنتر) أبلغهم التكريتي أن تلك الكمية تكفي لشهر واحد فقط في ظروف الاستهلاك الاعتيادية معرباً عن أمه بوصول دفعة أخرى من تلك الصواريخ قبل وصول الطائرات الـ (16) الجديدة المتفق عليها في نهاية عام 1963 مشيراً إلى أن تلك الطائرات ستكون عديمة الفائدة للقوة الجوية العراقية ما لم تُرود بتلك الصواريخ ، وفي الشأن نفسه طلب حردان التكريتي المساعدة العاجلة بتوفير (500,000) إطلاقاً عيار (303) مع (500) صمام تأخير زمني لقتابل وزنها (500) رطلاً فضلاً عن (1000) فتيلاً لقتابل الإوبالم (Opalm) ، ومن جانب آخر

(1) F.O. , 371-170490, Confidential From Foreign Office To Baghdad, (Eq.1224/21), 29 June, 1963.

(2) F.O. , 371-170490, Confidential Foreign Office, S.W.I., No.1224/21B, 5 July, 1963.

(3) F.O. , 371-170490, Supply of Aircraft To Iraq, (Eq.1224/22C), 17 July, 1963.

سجلت مديرية الحسابات العسكرية البريطانية وصول مبلغ (350,000) جنيه إسترليني كدفعة عن صفقة الطائرات تلك (1) ، وفي الاطار نفسه أعرب حردان التكريتي عن أمله بزيارة لندن في أواخر شهر تموز ، إذ شدد الملحق الجوي البريطاني على اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستقبال التكريتي (2) .

أثار حديث حردان التكريتي مع مندوبي شركة (هوكرز) اهتمام الجانب البريطاني ، إذ أبدى وزير الطيران البريطاني تساؤله عن عدم منح العراقيين ما يريدون من الأسلحة من القواعد العسكرية في البحرين أو عدن وبذلك الصدد تحدث بما نصه : ((... إنهم اطاحوا بالشيوعية ، وهم حريصون على عدم فسح المجال لهم مرة أخرى ، وهم يقاومون الضغوط من حلفائهم المصريين لمواصلة استخدام الطائرات الروسية... يبدو أن كل هذه العوامل تصب في مصلحة المملكة المتحدة ولا يمكنهم [العراقيين] فهم إحجام حكومة صاحب الجلالة عن ذلك خاصة وإن هذا يتعارض مع موقف السفير البريطاني لدى النظام الجديد...)) (3) ، وفي الثالث عشر من تموز 1963 أشارت إحدى وثائق الخارجية البريطانية إلى أن حردان التكريتي مهووس بإمدادات الأسلحة وليس هناك شك في أنه سيستخدم مسألة منحه (500) صاروخاً فقط كوسيلة للحصول على ما يريد من مصادر أخرى ، ونتيجة لذلك أوعزت وزارة الحرب البريطانية إلى الملحق العسكري البريطاني ببغداد بتوفير (1000) صاروخاً آخر في الأول من أيلول 1963 فضلاً عن (500) صاروخاً آخر في تشرين الأول من العام نفسه (4) كما ذكرت وثيقة أخرى بأن التكريتي قد يكون راضياً إذا ما بُذلت الجهود لتسليمه دفعة صواريخ أخرى بشكل مبكر فضلاً عن (200,000) اطلاقاً بندقية و (500,000) قطعة ذخيرة من عيار (303) (5) .

(1) F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.765, 9 July, 1963.

(2) F.O. , 371-170490, Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.741, (Eq.1224/21A), 3 July, 1963.

(3) F.O. , 371-170490, Interview with Iraqi Military Attaché and An Attaché H.M.G.'s evasive attitude over supply of ammunition Hunter Aircraft rocket, (Eq.1224/27), 5 July, 1963.

(4) F.O. , 371-170490, Letter From N.U. Moreland, Esq, War Office To D.L.N. Goodchild , No.1224/24C, 15 July, 1963.

(5) F.O. , 371-170490, Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.1224/25, 15 July, 1963 ؛ F.O. , 371-170490, From Baghdad To Foreign Office , No.1224/21C, 15 July, 1963.

أخبر قائد القوة الجوية حردان التكريتي الملحق الجوي البريطاني في الثامن عشر من تموز 1963 أنه مخول بتوقيع عقد لتوريد مزيداً من طائرات (هوكر هنتر) أثناء وجوده في لندن ، لكنه طلب تمديد مدة التسديد لخمس سنوات نتيجة لعدم وجود أموال جاهزة لذلك العام (1) ، وأخبرهم بإمكانية عدّ الدفعة التي تم تسديدها مؤخراً بمثابة الدفعة الأولى لصفقة الطائرات المزمع توريدها وفي السياق نفسه أشارت إحدى الوثائق إلى أن حردان التكريتي كان مهتماً بشراء ثلاث طائرات أخرى من نوع (Vampire) ، وطلب تفاصيل دقيقة عن أسعارها وتوفير قطع الغيار لها كما كشفت الوثيقة أن حردان التكريتي قد أبلغ الملحق العسكري البريطاني أن موقفهم صعب وذلك لأن السوفييت أوقفوا تسليم جميع قطع الغيار واسلحة الطائرات السوفيتية كما رفض الفنيون السوفييت ومدربو الطائرات الوفاء بعقودهم ؛ لأن الطائرة التي كانوا يعملون عليها كانت تشارك في العمليات القتالية ضد الكُرد كما اعرب حردان التكريتي عن أمله بعدم خذلانه في تسليم صواريخ الطائرات التي طلبها مسبقاً (2) ، ومن جانب آخر صرح مدير العمليات العسكرية في الجيش العراقي أن الحكومة تعتزم إرسال عشرة طلاب من القوات البحرية العراقية إلى بريطانيا للتدريب في الأكاديميات البحرية هناك (3) ، وهكذا نجد إن رغبة العراق في تعزيز قدراته الجوية بشراء طائرات جديدة واجهت صعوبات مالية علاوة على تزايد الحاجة إلى قطع غيار وذخائر للطائرات السوفيتية .

وافقت اللجنة الوزارية للصادرات الاستراتيجية البريطانية على طلبات الحكومة العراقية آنفة الذكر في التاسع عشر من تموز 1963 إذ اشارت مذكرة قدمها السكرتير الأول لوزارة الخزانة إلى رئيس الوزراء البريطاني في الثاني والعشرين من الشهر نفسه أن تلك الأسلحة مطلوبة بشكل عاجل من قبل العراقيين لعملياتهم ضد الكُرد ، وترى اللجنة بالإجماع أن مصلحة بريطانيا تكمن في التوريد التدريجي للأسلحة لتلبية احتياجات الجيش العراقي لمدة من الزمن كما بيّنت المذكرة أن كثيراً من تلك المعدات ليست متاحة في الوقت الحالي لكن من الممكن توريد ذخائر الأسلحة الصغيرة فقط

(1) قدرت إحدى الوثائق البريطانية أن ما تنفقه الحكومة العراقية في الحرب ضد الكُرد في الشمال من أسلحة وذخيرة يقدر بـ (150,000) دينار يومياً ، وهو ما يعني أن الحكومة العراقية قد خصصت نصف الإيراد السنوي من النفط لدعم الحرب ضد الكُرد في الشمال وفقاً للتقديرات التي جاءت في الوثيقة . ينظر :

F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, (News Letter No.36), Eq. 1201/25, 24 August, 1963.

(2) F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.795, 18 July, 1963 ؛ F.O. , 371-170490, Confidential From Baghdad To Foreign Office, (EQ.1224/28C) , 19 July, 1963 .

(3) F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, Eq. 1201/23, 27 July, 1963.

بينما تتطلب المعدات الأخرى مدة (6-12) شهراً بحسب نوعها (1) ، ويُلاحظ من خلال ما تقدم أن السياسة البريطانية كانت تواجه صعوبات بتحقيق التوازن بين دعمها للعراق وحماية حقوق الكُرد ، إذ إن تدفق مبيعات الأسلحة قد يؤدي إلى تفاقم الصراع في شمال العراق ؛ لذا كانت بريطانيا ترى أن من مصلحتها التوريد التدريجي للأسلحة لتحقيق التوازن بين دعم العراق والحفاظ على علاقاتها مع الدول الأخرى .

وافقت وزارة الطيران البريطانية في الخامس والعشرين من تموز 1963 على بيع (15) طائرة نوع (Jet Provost) (2) مسلحة برشاشتين (براوننغ) (Browning) عيار (303 بوصة) و ستة صواريخ تزن (20) رطلاً فضلاً عن (5) طائرات أخرى غير مُسلحة من النوع نفسه و تم الاتفاق على تصنيع تلك الطائرات في غضون (8-9) أشهر على أن يتم تسليم الدفعة الأولى منها بحلول نهاية نيسان 1964 وبمعدل طائرتين شهرياً (3) ، ويبدو أن الجانب البريطاني كان متعمداً بعدم منح الحكومة العراقية ما طلبته من الصواريخ إذ كانت بريطانيا متخوفة من أن توجه لها أصابع الاتهام في الاشتراك بالصراع الداخلي بين الحكومة العراقية والكُرد ، وهو ما أشارت إليه بوضوح إحدى وثائق الخارجية البريطانية بالقول : (( إن تلك الصواريخ لها صلة مباشرة بالمعارك القائمة بين الحكومة العراقية والكُرد وإن من خلال توريدنا لتلك الصواريخ قد نتعرض لانتقادات برلمانية وانتقادات عامة كبيرة ، خاصة على توريد قتال الأوبالم ومكوناتها... )) (4) ، ومما تجدر الإشارة إليه أن حكومة حزب البعث (المحظور) أنكرت استخدام مادة النابالم في حربها ضد الكُرد ، وجاء ذلك بعد أن اتهمت الحركة الكردية الحكومة العراقية بقصف المناطق الكردية بمادة النابالم الحارقة وتسبب ذلك القصف بعمليات إبادة جماعية في بعض القرى الكردية (5) ، وفي ذلك الوقت كان

(1) F.O. , PREM 11- 4319 , Memorandum submitted to the Prime Minister : Supply of Arms to Iraq, (Iraq-PT-7), 22 July, 1963.

(2) الطائرة (Jet Provost) : هي طائرة هجومية خفيفة ذات مقعدين متجاورين تمتلك محركاً واحداً نوع (رولزرويس) بقوة دفع (1546 كغم) ، ويبلغ طول الطائرة (10 متر) بوزن (5215 كغم) ، وتبلغ سرعتها (760 كم/ساعة) بمدى (1166 كم) ، يتم تسليح الطائرة برشاشة (7,62 ملم) و(1360 كغم) من القنابل والصواريخ المختلفة تحمل في نقاط تعليق تحت الاجنحة ، فضلاً عن جهاز تصوير لأغراض الاستطلاع ، ومما تجدر الإشارة له أن الطائرة مصممة في الأساس لأغراض التدريب وتم تحويلها إلى طائرة هجومية . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 88.

(3) F.O. , 371-170490, Jet Provost for Iraq , (Eq.1224/23B), 25 July, 1963.

(4) F.O. , 371-170490, Brigadier Tikriti on the aircraft weapons supply requests, (EQ.1224/26), 27 July, 1963.

(5) Hamza Jassim Hamza Al-Ajmi, The International History Of The Gulf 1958-1979, Doctoral Thesis, Department Of Modern History , University Of Glasgow, 1988, P.185.

البريطانيون يخشون إثارة الرأي العالمي بشأن مساعدتهم للحكومة العراقية بتلك القنابل ؛ لذا كانوا ينفون تقديم هكذا نوع من القنابل إلى العراق (1) ومن الواضح أن بريطانيا كانت تحاول أن تتجنب أي انتقادات دولية أو توترات مع الاتحاد السوفيتي بهذا الجانب .

التقى وزير الدفاع العراقي وقائد القوة الجوية العميد الطيار حردان التكريتي مع الملحق الجوي البريطاني في لندن في أوائل شهر آب 1963 ، وأبدى حردان التكريتي سروره لوصول (500) صاروخ لطائرات (هنتر) إلا أنه أبلغهم بعدم كفايتها وان الجيش العراقي بحاجة إلى مزيد من الصواريخ والذخيرة ، ووافق الجانب البريطاني على توفير (1000) صاروخ (جو-أرض) يتم تسليمها في الأول من أيلول 1963 فضلاً عن شحنة من (500) صاروخاً يتم تسليمها في تشرين الأول من العام نفسه ، كما تم الاتفاق على توريد (18,000) صاروخ (ارض - ارض) في وقت لاحق لم يتم تحديده (2) .

وجدت بريطانيا في تردي العلاقات العراقية - السوفيتية فرصة سانحة لتمتين علاقتها بالحكومة العراقية الجديدة لاسيما في مجال التسليح من خلال إبرام صفقة بيع سرب من طائرات (هوكر هنتر) ذات التأثير الكبير في قصف المناطق الجبلية لدقتها في ضرب الأهداف ، وفي الاطار نفسه قدمت بريطانيا في أواخر شهر آب 1963 تزامناً مع العمليات القتالية في الشمال (500) صاروخاً مخصص لطائرات (هوكر هنتر) على أن يتم تسليم ضعف ذلك العدد في الأول من أيلول من العام نفسه ، و (500) صاروخاً آخر في الأول من تشرين الأول (3) ، ومن جانب آخر لم يقتصر دور بريطانيا على تزويد الحكومة العراقية بالسلاح فحسب ؛ بل عملت على التوصل إلى اتفاق بين العراق وايران و تركيا لمنع وصول الدعم المقدم للحركة الكردية عن طريق أراضيهم (4) ومن خلال ذلك نرى أن بريطانيا حاولت تقليل إمدادات الاتحاد السوفيتي للكرد التي كانت تصل عن طريق تلك الدول فضلاً عن تحقيق عوائد مالية من توريدها للحكومة العراقية .

(1) Hawraman Ali, Britain, Iraq, and the Politics of Genocide : The 1963 Ba'ath Government Campaign Against the Kurds, Journal of Genocide Research, September 2023 , P. 7.

(2) F.O. , 371-170490, Memorandum D.Goodchild, Foreign Office To H.Moreland , No.1224/25(EQ) , 28 August, 1963 .

(3) F.O. , 371-170487, From Assistant Military Attaché To War Office, Eq. 1201/37, 28 August, 1963.

(4) عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص 287.

طلبت الحكومة العراقية في الثالث من أيلول 1963 ثلاث طائرات تدريب نوع (هوكر هنتر) من طراز (T.66) ، وأرسلت الشركة المصنعة بعد أخذ الموافقات من الجانب البريطاني طائرة تدريب واحدة على سبيل الإعارة لمدة ثلاثة أشهر ، وفي الشأن نفسه تم الاتفاق على توريد (22) طائرة (هنتر) طراز (Mark-IX) كما أشارت إحدى الوثائق إلى أن من المتوقع أن يتقدم العراق بطلب شراء (12) طائرة أخرى من النوع نفسه فضلاً عن إبداء الجانب العراقي اهتمامه بشراء (10-15) طائرة نوع (Dart Heralds) (1) .

وجهت شركة (Westland Aircraft) البريطانية المتخصصة بصناعة الطائرات المروحية الدعوة لوزير الدفاع العراقي حردان التكريتي عند زيارته إلى لندن ، وذلك لإتمام متطلبات عقد شراء عدد من الطائرات المروحية بقيمة ثلاثة ملايين جنيه إسترليني (2) ، وأوعزت الخارجية البريطانية إلى الجهات المختصة بضرورة تهيئة مراسم استقبال وزير الدفاع حردان التكريتي في الثالث والعشرين من أيلول 1963 مع التأكيد على منحه الاهتمام المناسب وعلى مستوى عالٍ (3) ، وأشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى أن حردان التكريتي يعتزم زيارة إسبانيا بعد انتهاء زيارته إلى لندن ، وقد دعا الملحق الجوي البريطاني إلى مرافقته الأمر الذي أثار مخاوف بريطانيا من احتمالية تفاوض وزير الدفاع العراقي لشراء طائرات (Hispano Aviación) الإسبانية الصنع ؛ لان ذلك من شأنه أن يعرض عقد شراء طائرات (Jet Provost) البريطانية للإلغاء من قبل الجانب العراقي (4) ، ومن جانب آخر اتهم جلال الطالباني (5) مبعوث الحركة الكردية في مؤتمر صحفي

(1) F.O. , 371-170492, Air Ministry (Sub: 3 Hunter T-66 aircraft for Iraq), (EQ1224/61), 10 September, 1963 ؛ F.O. , 371-170492, Extract From The Minutes Of A The Arms Working Party Held On Meeting Caved In 3 September, (EQ1224/61A), 10 September, 1963 .

(2) F.O. , 371-170492, Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.968 , 17 September, 1963 .

(3) F.O. , 371-170492, Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.1464 , 20 September, 1963 .

(4) F.O. , 371-170492, Confidential From Baghdad To Foreign Office, (EQ.1224(44) , 20 September, 1963 .

(5) جلال الطالباني (1933-2017) : ولد جلال حسام الدين الطالباني عام 1933 في اربيل من اسرة كردية دينية مشهورة ، ومارس نشاطه السياسي منذ سن مبكرة فأصبح عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1954 ، تخرج من كلية الحقوق ببغداد عام 1959 وقد تأثر بالأفكار الماركسية ، انشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1964 ، ليؤسس حزباً جديداً عرف بـ (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) عام 1975 ، وقد أنتخب رئيساً للعراق عام 2005 حتى عام 2014 ، توفي عام 2017 ودفن في مدينة السليمانية . ينظر : كيوان جهبار عميدوللا ، جهلال تالهباني ؛ رؤى سياسي و پهموندييه نيوخوي و دهرمكيهكاني 1975-1991 ، تيزي دكتورا ، فاكهنتي پهمردهي ، زانكوي كوييه ، 2024 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 171 - 172 .

في باريس ، بريطانيا بتزويد الحكومة العراقية بالأسلحة والمعدات لاستخدامها ضد الكرد ، وردت الحكومة البريطانية على ذلك بإنها تعد المصدر التقليدي للسلاح في العراق وأنها كانت تزود العراق ببعض الطلبات من أسلحة معينة فقط كما أنها تعد المعارك في الشمال مسألة داخلية خاصة بالحكومة العراقية وانها تأمل التوصل إلى تسوية سلمية (1) ، ومن خلال ما تقدم يتضح جلياً حرص بريطانيا على إظهار أهمية علاقاتها مع العراق من خلال استعدادها لاستقبال وزير الدفاع العراقي على مستوى عالٍ من الاهتمام محاولة استعادة بعض نفوذها المفقود في العراق بعد القضاء على الحكم الملكي ، وهو ما أتاحتها لها حكومة انقلابي الثامن من شباط بكل يسر .

استدعى وزير الدفاع العراقي في الثالث والعشرين من أيلول 1963 الملحق الجوي البريطاني ببغداد بعد تأجيل زيارته إلى لندن ، وطلب تزويده بشكل عاجل بـ (50,000) صاروخ عيار (30 ملم) فضلاً عن ذخائر شديدة الانفجار إذ أبلغ الملحق الجوي بشكل سري أن معنويات عائلة البارزاني أصيبت بالإحباط التام بسبب النكسات التي تعرضت لها ، ويمكن القضاء عليها في غضون أسبوعين ، ومن شأن الهجوم الشامل الأخير على معقل الملا مصطفى البارزاني أن يضمن إنهاء التمرد الكردي بحسب وصفه ، كما أبلغه أن جميع مخزونات صواريخ هنتر (30 ملم) استنفدت وأثبتت فاعليتها من حيث شدة الانفجار ، وأبلغه أنه سيقبل عن طيب خاطر أي رقم يمكن توفيره من تلك الصواريخ وعلى وجه السرعة (2) ، ونتيجة لذلك أوعزت الخارجية البريطانية إلى شركة تصنيع تلك الذخيرة بتهيئة الطلب العراقي ، وردت الشركة بأن أول (50,000) صاروخ ستكون مخصصة للجيش العراقي وستكون جاهزة خلال ثلاثة أيام ، و تم الاتفاق على إرسال تلك الكمية من الذخيرة جواً ، فيما أبلغت الخارجية البريطانية الملحق العسكري العراقي عن توفر (50,000) قنبلة يدوية في قبرص في حال رغبتهم بالحصول عليها فسيتم شحنها مع شحنة الذخيرة (30 ملم) (3).

تقدمت الحكومة العراقية في الخامس والعشرين من أيلول 1963 بطلبات أخرى من الاسلحة إلى الجانب البريطاني فضلاً عن التفاوض مع شركتين لتصنيع الطائرات لشراء مزيد من الطائرات

(1) F.O. , 371-170492, Confidential : Arms For Iraq, (EQ.1224\64E) , 30 September, 1963.

(2) F.O. , 371-170492, Confidential From Baghdad To Foreign Office, (Eq.1224/67) , 23 September, 1963.

(3) F.O. , 371-170492, Confidential From Foreign Office To Baghdad, (Eq.1224/67) , 27 September, 1963 ؛ F.O. , 371-170492, Confidential From Baghdad To Foreign Office, (Eq.1224/67) , 28 September, 1963.

العسكرية ، واستجابة لطلباتهم الأخيرة اقترح الملحق العسكري البريطاني السماح بتوريد (1000) صاروخاً إضافياً للطائرات خلال شهري (تشرين الثاني و كانون الأول) ليرتفع بذلك إجمالي عدد الصواريخ إلى (3000) صاروخ فضلاً عن توفير (20,000) قطعة ذخيرة عيار (30 ملم) لمركبات (ساراسين) شهرياً وبعدها اقصى (280,000) قطعة ذخيرة ، وتلبية للجزء الأكبر من طلب الجانب العراقي المتضمن تزويد الجيش العراقي بـ (65,000) قذيفة هاون ، وبما أن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً لتصنيعها ، وافق الجانب البريطاني على تزويدهم بـ (8000) قذيفة هاون من مخزون القوات البريطانية والسماح للشركات المصنعة لطائرات بيبع (15-20) طائرة تدريب من طراز (Jet Provost) فضلاً عن طائرات مسلحة من النوع نفسه تحمل أسلحة رشاشة نوع (براوننغ) ، و (16) طائرة هليكوبتر مسلحة نوع (Wessex) طراز (Mark II) <sup>(1)</sup> على أن يتم تسليم ثلاث طائرات منها في كانون الثاني 1964 وبمعدل طائرتين شهرياً <sup>(2)</sup> ، وفي الشأن ذاته أشارت إحدى الوثائق إلى أن الحكومة العراقية على وشك أن تطلب (30-40) دبابة من طراز (Centurion) غير انها لم ترد في طلبها أنف الذكر <sup>(3)</sup> وربما يرجع التريث بطلبها إلى عدم الحاجة إليها في الوقت الحالي لعدم قدرتها على المشاركة في المعارك الجبلية مع الكرد ، فاستغلت الحكومة العراقية أموال تلك الدبابات بتوفير الطائرات المروحية والأسلحة والذخيرة .

حققت الحكومة العراقية خطوات إيجابية متقدمة في مفاوضاتها التسليحية مع الجانب البريطاني ، إذ تضمنت شراء (12) طائرة هليكوبتر أخرى من طراز (Mark II) بقيمة (3) مليون جنيه إسترليني فضلاً عن قاذفات هاون ، وبعض المعدات العسكرية و (20,000) ألف اطلاقاً ذخيرة لمركبات الجنود المدرعة (Saracen) تصل كل شهر علاوة على ذلك توريد (1000) صاروخاً لطائرات (هوكر هنتر) و ذخيرة عيار (303 ملم) ، غير أن بريطانيا اعتذرت عن توفير صواريخ

(1) الطائرة (Wessex Mark II) : هي طائرة سمتية متعددة الأغراض من إنتاج شركة (ويستلاند) البريطانية ، تمتلك محركاً واحداً بقوة دافعة (1350 حصان) ، يبلغ طولها (20 متر) ، وسرعتها القصوى (212 كم/ساعة) بمدى اقصى يصل إلى (770 كم) ، والطائرة غير مسلحة لكونها مصممة لأغراض النقل بشكل أساسي ولكنها مهيئة لحمل أسلحة مسيرة لمقاتلة الدروع واسلحة جو - ارض . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 236.

(2) F.O. , PREM 11- 4319 , Memorandum submitted to the Prime Minister : Supplies of Arms for Iraq, (PM/63/130), 25 September, 1963.

(3) F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, (News Letter No.37), Eq. 1201/26, 14 September, 1963.



نوع (Nord-SS.11) إذ أبلغت الطرف العراقي بطلب هذا النوع من الصواريخ من فرنسا (1) ، ومن جانب آخر أشارت إحدى الوثائق إلى أن الخارجية البريطانية على استعداد أن تتواصل مع الجانب الفرنسي لتزويده بتلك الصواريخ إذ أنه ليس لديهم مانع من تركيب الصواريخ الفرنسية تلك على طائرات هليكوبتر البريطانية غير أن البريطانيين كانوا غير متأكدين من موافقة فرنسا نظراً لاستخدام تلك الأسلحة ضد الكُرد (2) ، ولكن تم إلغاء فكرة استيراد تلك الصواريخ من فرنسا نتيجة لارتفاع أثمانها مقارنة بصواريخ الطائرات إذ أن تكلفة الصاروخ (Nord-SS.11) تبلغ (600) جنيه إسترليني على حين أن صواريخ الطائرات تقدر تكلفتها بـ (40) جنيه إسترليني فضلاً عن القدرة التدميرية المتقاربة للصاروخين ، ومن جانب آخر أكدت الخارجية البريطانية أن تلك الأسلحة لا تشكل تهديداً على الكويت ، وإنه من الأفضل ابداء بعض المرونة في كميات الأسلحة التي يتم توريدها إلى العراق كما أشارت إلى أن الإدارة الأمريكية تدعم العراقيين بكل ما يحتاجونه من الأسلحة بشكل مباشر ومن دون تأخير ، ونتيجة لذلك حصلت الموافقة على تحويل ثلاث طائرات (ويسكس) من برنامج التسليم الخاص بسلاح الجو البريطاني في كانون الأول 1963 ليصير العدد (6) طائرات بحلول كانون الثاني 1964 ؛ نظراً لأهميتها القصوى للعراق (3) ، ومن الملاحظ أن توريد تلك الطائرات المروحية هو لاستخدامها ضد الكُرد ، إذ أن لها القدرة على تدمير معازل الكُرد التي يتحصنون بها في الأراضي الجبلية .

كشفت إحدى الوثائق البريطانية أن الحكومة العراقية حتى الثلاثين من أيلول 1963 قامت بالفعل بشراء (12) طائرة (هوكر هنتر) بقيمة (2,000,000) جنيه إسترليني مع كوادرها التدريبية كما أبدت اهتماماً كبيراً بالحصول على مزيد من تلك المقاتلات فضلاً عن طائرات تدريب نفائفة وطائرات هليكوبتر ومركبات نقل عسكرية بقيمة إجمالية تبلغ حوالي (15,000,000) جنيه إسترليني ، إذ ذكرت الوثيقة ما نصه : ((سوف يُقدّر جميع المعنيين بسهولة أهمية هذه التطورات في الجانب السياسي ومجال الصادرات إذ كانت آفاق التصدير التي أكد عليها رئيس الوزراء وأصدر توجيهات عامة بشأنها مهمة بشكل خاص ، ويجب أن نتذكر أن قيمة إجمالي صادراتنا من الطائرات

(1) F.O. , 371-170492, Supply of Wessex Mark II Helicopters To Iraq, (EQ.1224\66) , 19 September, 1963 ؛ F.O. , 371-170492, Confidential : Weapon Requirements Of The Requires For Tikriti, (EQ.1224\65), 23 September, 1963.

(2) F.O. , 371-170492, French Wire-guided missiles for Iraq, (EQ.1224\66A) , 19 September, 1963.

(3) F.O. , 371-170492, Weapons Backing for Wessex Mark II Helicopters for Iraq, (EQ.1224\66) , 19 September, 1963 ؛ F.O. , 371-170492, Supplies for the Iraq Air Force, (EQ.1224\68) , 24 September, 1963.

العسكرية لم تتجاوز (3.5) مليون جنيه إسترليني في عام 1961 ، و (4.2) مليون جنيه إسترليني في عام 1962))<sup>(1)</sup> ، ومن جانب آخر وافق الجانب البريطاني في أوائل تشرين الأول 1963 على تجهيز العراق بـ (280,000) ألف إطلاقة ذخيرة فضلاً عن (250) قاذفة هاون وعدد من الأسلحة الرشاشة الصغيرة ومعدات أخرى كبنادق و مسدسات ، علاوة على (20,000) لوح هدم (TNT) (أصابع ديناميت)<sup>(2)</sup> .

### ثانياً : التسليح من بريطانيا 18 تشرين الثاني 1963 – 14 نيسان 1966 .

لم تُسَعَفنا الوثائق أو المصادر التي امكنا الاطلاع عليها بوجود أي صفقات للتسليح مع بريطانيا من بعد الثامن من تشرين الثاني 1963 وحتى كانون الثاني 1965 ، إذ أشار أحد تقارير السفارة البريطانية ببغداد في السابع والعشرين من كانون الثاني 1965 إلى رغبة العراقيين لشراء طائرات (بوكانير) (buccaneer)<sup>(3)</sup> البريطانية ، إذ كانت الحكومة العراقية تدرس شراء سربين من الطائرة أنفة الذكر كما ذكر التقرير أن العراقيين يشعرون بخيبة الأمل بطائرات (MiG) السوفيتية<sup>(4)</sup> غير أن الجانب البريطاني لم يرحب بتلك الرغبة ، إذ جاء رد الخارجية البريطانية بذلك الخصوص ما نصه: (( يجب أن لا نتخذ أي خطوات لتحفيز الاهتمام العراقي بحيازة هذه الطائرات ، ومن المؤكد تقريباً أن هناك اعتراضات سياسية على ذلك))<sup>(5)</sup> ، ويبدو أن رفض الجانب البريطاني لشراء ذلك النوع من الطائرات يعكس رغبة بريطانيا في الحفاظ على توازن القوى لصالح الكيان الصهيوني في المنطقة .

(1) F.O. , 371-170492, Minutes of a meeting held at Ministry of Aviation to discuss supply of Wessex mark II Helicopters to Iraq, (Eq.1224/69) , 30 September, 1963.

(2) F.O. , 371-170482, Memorandum W.Morris, Foreign Office To Minute , No.1192/93 , 9 October, 1963.

(3) الطائرة (buccaneer) : هي طائرة هجومية بمقعدين متتاليين مصممة للعمل على حاملات الطائرات و القواعد الجوية الأرضية ، وتمتلك محركين نفائين ، قوة دفع كل منهما (5035 كغم) ، ويبلغ طول الطائرة (19 متر) بوزن (28123 كغم) ، وتبلغ سرعتها (1038 كم/ساعة) بمدى قتالي (3700 كم) ، يتم تسليحها بـ (2000 كغم) من القنابل و أربع نقاط تعليق تحت كل جناح لحمل القنابل والصواريخ غير المسيرة والمقذوفات المسيرة لمعالجة الأهداف الأرضية والبحرية إذ تستطيع حمل (7257 كغم) من الذخائر المذكورة آنفاً بما فيها ذات الرؤوس النووية ، و شكلت تلك الطائرة الأساس للقوة الضاربة في طيران البحرية البريطانية خلال الستينات والنصف الأول من سبعينات القرن الماضي . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 56.

(4) F.O. , 371-180832, From Foreign Office To Baghdad, (Eq.1224/4) , 27 January, 1965.

(5) F.O. , 371-180832, From Baghdad To Foreign Office, (Eq.1224/4) , 6 February, 1965.

تقدمت الحكومة العراقية في الثاني والعشرين من شباط 1965 بطلب شراء ثمان طائرات نوع (هوكر هنتر) من طراز (Mk.59) ؛ وذلك لإكمال تسليح السرب الثاني للقوة الجوية العراقية فضلاً عن أربع طائرات (هوكر هنتر) أخرى من طراز (Mark-10) ، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية طلبت (24) طائرة من نوع (هوكر هنتر) في عام 1963 ، وكان من المقرر أن يتم تسليمها جميعاً بحلول نهاية عام 1964 ، لكن في الواقع تم تسليم (15) طائرة فقط من صفقة الطائرات الأولى ، وخطط البريطانيون أن يسلموا الطائرات المتبقية في نهاية شهر حزيران 1965 واشتكى الجانب العراقي بشدة في مناسبات عدة من التعثر بتسليم تلك الطائرات ، وعللت إحدى الوثائق البريطانية الطلب العراقي الجديد لتلك الطائرات بأنه نتيجة لسياسة شركة (هوكرز) التي عملت على تهدئة العراقيين من خلال تقديم تفسير معقول لذلك التأخير فضلاً عن أن الحكومة العراقية كانت راضية عن أداء تلك الطائرات على الرغم من تأخر تسليمها كما انه ليس لديها خيار آخر سوى استكمال تعزيز أسطول طائرات (هوكر هنتر) من سرب إلى سربين ، ومن جانب آخر أبدت الخارجية البريطانية عدم اعتراضها على الطلب العراقي الجديد ، وبهذا الشأن ذكرت الوثيقة ما نصه : (( لا نرى أي اعتراض على تلبية الطلب الجديد ... وأنه لن يؤثر بشكل كبير على توازن القوة الجوية بين دول الشرق الأوسط أو التهديد العراقي للكويت ، إن استئناف الحرب الكردية يشكل ، كما هو الحال دائماً ، مصدراً محتملاً للإحراج ، وعلى افتراض أن هذا قد يحدث في الربيع فهناك سبب وجيه لتوقيع العقد في أقرب وقت ممكن ، كما أنه سيساعد على منع العراقيين من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي))<sup>(1)</sup> ؛ لذا أوعزت الخارجية البريطانية إلى ممثل شركة (هوكر) بالسفر إلى بغداد لتوقيع العقد بعد الموافقة على شروط الجانب العراقي المتمثلة بتخفيض السعر و التسليم المبكر<sup>(2)</sup> ، ومن الواضح أن طلبات الحكومة العراقية لشراء طائرات (هوكر هنتر) عكست حاجتها لتعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، ومن جانب آخر قابلت ذلك رغبة بريطانيا في منع العراق من الاعتماد مجدداً على الاتحاد السوفيتي بتزويده بالأسلحة ، إذ أن ذلك قد يؤدي إلى إعادة تقارب الأخير مع العراق ، الامر الذي يهدد المصالح البريطانية في المنطقة .

أبرمت الحكومة العراقية عقداً جديداً في شباط 1965 مع شركة (هوكرز) البريطانية تضمن تزويد الجيش العراقي بالدفعة الثانية من طائرات (هوكر هنتر) وعددها (6) طائرات بدلاً من (16)

(1) F.O. , 371-180832, Iraqi order of Hunter aircraft, (Eq.1224/6) , 24 February, 1965 .

(2) F.O. , 371-180832, Hunters For Iraq, (Eq.1224/7) , 24 February, 1965.

طائرة كما تم تسليم (11) طائرة أخرى من اصل (24) طائرة كما جاء في العقد تزويد العراق بـ (9) طائرات أخرى كدفعة أولى خلال تسعة أشهر (1).

زار قائد القوة الجوية العراقية عارف عبد الرزاق بريطانيا في حزيران 1965 ، وطلب من الملحق الجوي البريطاني في بغداد (4) رادارات من طراز (ARI) و (Decca) و (Plessey) وهي رادارات للمراقبة الأرضية فضلاً عن (4) رادارات أخرى من طراز (P.A.R) و (S.T.C) وهي رادارات صغيرة مقارنة مع منظومة رادار الدفاع الجوي العراقي الذي حصل التباحث بشأنه الذي سيكلف مبلغ مقداره (5,000,000) جنيه إسترليني ، غير أن الجانب البريطاني أخذ يُماطل في تزويد العراق بتلك المنظومة المتطورة بهدف عدم تمكين سلاح الجو العراقي من الوصول إلى معيار النجاح في الدفاع الجوي لحماية قواعده العسكرية ومنشآته بشكل كامل كما أراد إبقاء القوة الجوية العراقية ضعيفة من دون تطويرها (2) ، وربما جاء الرفض نتيجة لضغوطات الكيان الصهيوني التي تهدف إلى عدم تطوير القوة الجوية العراقية ؛ لكونها تشكل مصدر خطر على حدوده .

أبدى عارف عبد الرزاق اهتمامه بطائرات (لايتنينغ) (Lightning) (3) البريطانية منذ مدة زمنية معينة غير أن شركة (British Aircraft Corporation) المصنعة لتلك الطائرة كانت منشغلة بمفاوضاتها مع المملكة العربية السعودية لشراء عدد من طائراتها ، وبذلك كانت لها رغبة ضئيلة في متابعة الاستفسارات التي تطرح على طائرات (لايتنينغ) من قبل الجانب العراقي ، إذ كانت الشركة ترى أن العرض السعودي أكثر ربحاً لها ، إلا أن تعثر المفاوضات مع الجانب السعودي جعلها تعيد النظر بسياسة الترويج عن طائراتها لدى الجانب العراقي فضلاً عن تحذير الملحق الجوي البريطاني في بغداد للشركة بأن الأمريكيين كانوا نشطين للغاية في الترويج لطائرة (F.5) المقاتلة التي تفوق سرعة الصوت ، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في سياسة الشركة والترويج لطائراتها لدى قائد القوة الجوية العراقية ، واستغلت الشركة زيارة قائد القوة الجوية إلى لندن ، فتداولت معه تفاصيل طائراتهم ومميزاتها (4) ، و تزامنت تلك الاحداث مع تأليف السرب الرابع في بغداد من خلال تجهيزه

(1) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 244 .

(2) المصدر نفسه ، ص 246.

(3) الطائرة (Lightning) : هي طائرة مقاتلة بريطانية ذات مقعد واحد من انتاج اتحاد الشركات الجوية البريطانية (B.A.C) ، مزودة بمحركين نفاثين نوع (رولزرويس) ذات قوة دفع (7393 كغم) مع الحارق الخلفي لكل منهما ، ويبلغ طول الطائرة 17 متر تقريباً بوزن (21770 كغم) ، وتعد تلك الطائرة من أولى الطائرات التي اخترقت حاجز الصوت اثناء التسلق عمودياً بسرعة (2124 كم/ساعة) ، ويتم تسليح الطائرة بمدفعين (30 ملم) ومقذوفتين جو – جو (مسيرة) فضلاً عن (44) صاروخ (جو – أرض) وقنابل عدد (2) بوزن (1000 رطل) . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 168 .

(4) F.O. , 371-180832, Iraqi Interest In Lightings, (Eq.1224/35) , 29 June, 1965.

بطائرات سميتية (1) من نوع (ويسكس) البريطانية ، فكان ذلك أول سرب في القوة الجوية العراقية من سرب السميتيات (2) .

زار مندوب عن شركة (British Aircraft Corporation) البريطانية بغداد ؛ لتقديم عرضٍ إلى عارف عبد الرزاق بخصوص طائرات من نوع (لايتنغ) من طراز (MK.2) و (MK.3) ، وحضر تقديم العرض أربعون ضابطاً من القوة الجوية العراقية بما فيهم طيارو (MiG-21) السوفيتية ، وطلب عارف عبد الرزاق عروضاً تفصيلية لتلك الطائرات كما أشار إلى أنه على استعداد لإرسال ضابطين عراقيين يدرسان في كلية أركان سلاح الجو الملكي البريطاني لغرض تقييم تلك الطائرات في بريطانيا ، وذكرت إحدى الوثائق البريطانية أن اهتمام عارف عبد الرزاق بذلك النوع من الطائرات كان صادقاً وحقيقياً ، كما أشارت إلى أن اعتبارات أسعار تلك الطائرات قد تجبره على مراجعة عدد الطائرات التي كان يفكر فيها سابقاً (3) .

عارضت وزارة الدفاع البريطانية تصدير طائرات (لايتنغ) إلى العراق ، فعلى الرغم من امتلاك العراق عدداً من طائرات (هوكر هنتر) إلا أن طائرات (لايتنغ) كانت هي الأحدث والأكثر تطوراً آنذاك ، ووجد البريطانيون أن ذلك من شأنه أن يحسن بشكل ملموس من قدرة الجيش العراقي على ضرب الكويت جواً ، وبذلك الصدد جاء في إحدى وثائق وزارة الدفاع البريطانية ما نصه : (( ليس من المنطقي أن نضع أسلحة إضافية في أيدي الأعداء الرئيسيين لدولة الكويت التي ننفق للدفاع عنها مبالغ طائلة في كل عام ، وحتى لو قللنا من قوة الضربة الإضافية التي ستمنحها هذه الطائرات للعراقيين فمن المؤكد أن الكويتيين سيقدرّون أن التهديد الذي يواجههم قد زاد بشكل كبير وسيردون وفقاً لذلك ... ومن المتوقع أيضاً أن يُظهر الكويتيين أقصى درجات الاستياء تجاهنا ويعدوننا صفقة تجارية ساخرة تتعارض مع مصالح الكويت والمملكة المتحدة... لذا فإننا إذا قررنا المضي قدماً في هذا الأمر فعلياً أن نشرح الموقف مسبقاً للكويتيين ؛ انها حقاً مهمة صعبة ! )) (4) ، ويُلاحظ مما تقدم أن بريطانيا سعت إلى الحفاظ على مصالحها في المنطقة بما

(1) تُشكل الطائرات السميتية وسيلة ممتازة للقتال لمميزاتها في الحركة والسرعة وقدرتها على البقاء ثابتة في الجو فضلاً عن قدرتها على رفع الحمولات الكبيرة وسعتها من الداخل ، ويمكن تسليح الطائرات السميتية بالأسلحة الرشاشة والقاذفات ذات المدى القريب والمتوسط . ينظر : المجلة العسكرية ، (بغداد) ، العدد 2 ، نيسان 1970 ، ص 118 .

(2) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 140 .  
(3) F.O. , 371-180832, Telegram From Baghdad To Foreign Office, (Eq.1224/33) , 5 August, 1965.

(4) F.O. , 371-180832, Minutes Lightnings For Iraq (Baghdad Telegram No. STOW 25 of 2 July), (Eq.1224/35A) , 5 July, 1965. (See Appendix No. 8).

في ذلك أمن الكويت كما رغبت بتعزيز العلاقات مع العراق لكن من دون الإضرار بمصالحها في الكويت ، وبذلك اتبعت سياسة الحفاظ على توازن القوى في المنطقة ومنع أية دولة من الهيمنة على دولة أخرى .

أجرت لجنة مبيعات الأسلحة مناقشات عديدة حول تزويد العراق بطائرات (لايتنغ) ، وأوصت هيئة الأركان البحرية برفض أي طلب تقدمه الحكومة العراقية للحصول على ذلك النوع من الطائرات غير أن وزارة الطيران أوصت بأن يُعاد النظر بتلك الممانعة والسماح بإتمام الصفقة مع فرض قيود على نوع التسليح الذي يمكن تركيبه على الطائرات ، إذ أبدت اعتراضها على تسليحها بصواريخ (Red Top Missile) <sup>(1)</sup> ، واقترحت تسليحها بصواريخ (Fire Streak) ، وأفاد ممثل وزارة الطيران أن الحكومة العراقية طلبت من الشركة المصنعة إرسال ممثلين عنها إلى بغداد للتفاوض بذلك الشأن <sup>(2)</sup> ، ومن جانب آخر أوصى رئيس مجلس التجارة البريطاني بضرورة أن تُناقش مسألة تزويد طائرات (Lightning) إلى العراق بما يحقق مصلحة بريطانيا سياسياً واقتصادياً بحسب ما أشارت إليه إحدى وثائق الخارجية البريطانية التي أكدت أنه في حال تأمين تلك الصفقة فمن المحتمل أن تتجاوز قيمتها (40) مليون جنيه إسترليني ، وقد يرتفع المبلغ إلى (60) مليون جنيه إسترليني إذا ما تم تجهيزها بقطع الغيار والأسلحة وهو مبلغ كبير ، فضلاً عن احتمالية ارتباط تلك الصفقة بشراء عدد من أجهزة الرادار الاستطلاعية بقيمة (5) مليون جنيه إسترليني من قبل الجانب العراقي ؛ لذا أوصى بدراسة الأمر من المجلس الاقتصادي ولجنة الشؤون الخارجية قبل اتخاذ أي قرار نهائي بذلك الخصوص <sup>(3)</sup> ، وتزامن ذلك مع إنشاء السرب الثالث والعشرين للقوة الجوية

(1) الصاروخ (Red Top Missile) : هو من الصواريخ البريطانية الموجهة (جو - جو) ، من إنتاج شركة (هوكر سيدلي) ويتميز بقدرته على الاشتباك مع الطائرات المعادية على مدى متوسط ، ويعتمد على نظام توجيه بالأشعة تحت الحمراء ، ويعد جزءاً من مجموعة الأسلحة المستخدمة في أنظمة الدفاع الجوي وتم استخدامه في العديد من الطائرات المقاتلة مثل الطائرة المقاتلة (لايتنغ) ، ويعد نسخة مطورة من الصاروخ (Fire Streak) بمدى أكبر وقدرة توجيه محسنة ورأس حربي أكبر . ينظر : موقع (The Royal Air Force Museum) (متحف القوات الجوية الملكية البريطانية) على الانترنت ، تاريخ الدخول : 2023/2/18.

<https://www.rafmuseum.org.uk/research/collections/hawker-siddeley-red-top-air-to-air-missile>.

(2) أشارت الوثيقة أيضاً أن لجنة مبيعات الأسلحة أوصت أن يكون تسليح الطائرة التي يتم تصديرها إلى العراق بمستوى أدنى من تسليح مثيلاتها في سلاح الجو الملكي ، وذلك من حيث نوعية الصواريخ التي تحملها ونوعية الرادار المستخدم فيها أيضاً . ينظر :

F.O. , 371-180832, Supply of Lightning Aircraft to Iraq, (Eq.1224/35B) , 14 July, 1965.  
(See Appendix No. 9).

(3) F.O. , 371-180832, Confidential President Of The Board Of Trade, (Eq.1224/35C) , 27 July, 1965.

العراقية وهو سرب من الطائرات الناقلة (1) ، ومما سبق يبدو أن البريطانيين واجهوا صعوبات في تحقيق التوازن بين مصالحهم الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة ، إذ أن قرار بيع تلك الطائرات قد يؤدي إلى تغيير في موازين القوى في المنطقة بشكل كبير مما يعني زعزعة الاستقرار فيها ؛ لذا عمدت إلى تخفيض القدرات القتالية لتلك الطائرات فضلاً عن مخاوف الجانب البريطاني من ردة فعل الكويت على قرارها ببيع تلك الطائرات .

جاءت توصيات المجلس الاقتصادي البريطاني بقبول الصفقة لما فيها من فوائد اقتصادية كبيرة لبريطانيا فضلاً عن تعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين ، وفي السادس من تموز 1965 أبلغ الملحق الجوي البريطاني ببغداد وزارة الخارجية البريطانية بأن الحكومة العراقية ترغب بالحصول على سرب إضافي يتألف من (16) طائرة (Hunter) من طراز (MK.9) وذلك لاستكمال أسطول طائرات (هوكر هنتر) ، وعلى الرغم من مخاوف الخارجية البريطانية من تعزيز القوة الجوية العراقية بسرب طائرات من ذلك النوع ، وما يشكله ذلك من تهديد للكويت لاسيما إذا ما علمنا قدرتها على الهجوم الأرضي إلا أنها وافقت على الطلب العراقي (2) ، وجاءت تلك الموافقة للحفاظ على العلاقات السياسية والتجارية بين العراق وبريطانيا فضلاً عن أن إمداد الجيش العراقي بالأسلحة البريطانية يسهم في تقليل اعتماده على إمدادات الأسلحة السوفيتية ، أما بشأن الكويت فإن هيئة الأركان الجوية البريطانية وجدت أن الحصول على سرب إضافي لن يزيد بشكل كبير من التهديد العراقي للكويت غير أن الأمر الذي ينبغي أن يؤخذ بنظر الاعتبار هو استخدام تلك الطائرات ضد الكرد ، وبذلك الخصوص أشارت إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية إلى وجود اعتراضات من مجلس العموم البريطاني ضد توريد الأسلحة إلى العراق ، إذ جاء في الوثيقة بذلك الصدد ما نصه : (( إننا نتعرض لبعض الضغوط في البرلمان ضد تزويد العراقيين بالأسلحة التي يمكن استخدامها ضد الكرد ، على الرغم من أن رئيس الوزراء أوضح أننا لسنا مستعدين لقطع إمدادات الأسلحة أثناء القتال الكردي)) (3) غير أن توريد تلك الطائرات آنذاك كان يتعلق بتوقيينات شركة (هوكرز) ، إذ

(1) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 187 .

(2) F.O. , 371-180832, Requests A.W.P. approval for supply of Hunter (MK. 9) to Iraq, (Eq.1224/20) , 6 July, 1965.

(3) F.O. , 371-180832, Confidential Foreign Office Sub: Hunters For Iraq, (Eq.1224/20) , 23 July, 1965.

كانت تمتلك في ذلك الوقت (7) طائرات جاهزة فقط ، ونتيجة لذلك أعربت الشركة عن أملها في تصنيع ذلك العدد خلال تسعة أشهر (1) .

ناقشت اللجنة الوزارية للصادرات الاستراتيجية البريطانية مع ممثلي وزارات الحرب والطيران والدفاع في الرابع من آب 1965 إمكانية تزويد العراق بطائرات (Lightning) ، وبعد مناقشات طويلة حصلت الموافقة على تزويده بتلك الطائرات ، أما فيما يخص مخاوف تهديد الكويت فقد ذكرت إحدى الوثائق البريطانية بذلك الشأن أن فرق التدريب والصيانة البريطانية المتواجدة في العراق تعد مصدراً استخبارياً إضافياً سيزيد من معرفتهم بالقدرة العسكرية العراقية ونواياها فيما يتعلق بالكويت (2) .

أكدت إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية أن العراق يمتلك بالفعل (16) طائرة نوع (MiG-21) متوقفة عن العمل ، وهي تضاهي طائرات (Lightning) فضلاً عن (18) طائرة أخرى من طراز نفسه قيد الطلب من الاتحاد السوفيتي ، كما يمتلك (16) طائرة (MiG-17) ، علاوة على (123) طائرة (هوكر هنتر) ، و (6) طائرات من النوع نفسه تم طلبها مؤخراً فضلاً عن (20) طائرة (بروفوست جت) ؛ ونتيجة لتلك القدرة التسليحية الكبيرة للقوة الجوية العراقية تم الطلب من الشركة المصنعة تقديم مقترحاتها إلى عارف عبد الرزاق لتوريد (40) طائرة (لايتنغ) طراز (MK.III) وهي من الطائرات الاعتراضية فضلاً عن (4) طائرات تدريبية من طراز (MKK.5) على أن يتم تسليمها بدءاً من أواخر عام 1967 حتى منتصف عام 1969 مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم وجود التأثير الخطير لتلك الطائرات على الكيان الصهيوني والكويت و إيران (3) .

وبشأن توازن القوى في المنطقة أو الخوف من أن يخل العراق بهذا التوازن بعد امتلاكه طائرات (لايتنغ) عبر تهديد حلفاء بريطانيا في المنطقة ، فقد أكدت إحدى وثائق الخارجية البريطانية أن ذلك الأمر ممكن السيطرة عليه ؛ لذا أوصت لجنة الصادرات الاستراتيجية البريطانية بتزويد

(1) F.O. , 371-180832, Extract From Minutes Of Arms Working Party Meeting Of 13/7/65 (Supply Of Hunter Aircraft To Iraq), (Eq.1224/20B) , 24 July, 1965.

(2) F.O. , 371-180832, Copy Of A Brief For The Parliamentary Under-Secretary Of State For Defense For The Royal Air Force, (Eq.1224/37C) , 3 August, 1965.

(3) أشارت الوثيقة إلى امتلاك الكيان الصهيوني آنذاك (68) طائرة نوع (ميراج 3) فضلاً عن امتلاك إيران عدد من طائرات (نورثروب) ، وبعض الطائرات الأمريكية المتطورة كما أن الجمهورية العربية تمتلك (50) طائرة نوع (ميغ-21) فضلاً عن (60) طائرة أخرى من النوع نفسه في المخزون الاحتياطي علاوة على سورية التي تمتلك (36) طائرة نوع (ميغ-21). ينظر :

F.O. , 371-180832, Supply Of Lightning Aircraft To Iraq, (Eq.1224/37A) , 3 August, 1965.



العراق بتلك الطائرات لتحقيق مكاسب اقتصادية لاسيما وأنه قد يتمكن من الاستعاضة عنها بطائرات سوفيتية أو فرنسية أو أمريكية في ظل وجود منافسة قوية بين تلك الدول على السوق العراقية ، إذ جاء في الوثيقة بذلك الصدد ما نصه : (( إذا لم تقم المملكة المتحدة بتزويد العراق بتلك الطائرات ، فيمكن للعراقيين الحصول على طائرات مماثلة من فرنسا والولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي ، إذ أن كل من الفرنسيين والامريكيين مهتمون بهذا السوق ... على الرغم من أن إمداد العراقيين بتلك الطائرات قد يؤدي إلى ضغوط إسرائيلية من أجل زيادة مماثلة في قواتهم الجوية ، وهو أمر ربما يكون له ما يبرره بالفعل ، وعلى الرغم من كونهم حلفاءنا قد يشعر الكويتيون والإيرانيون بأننا وضعناهم في وضع غير موات من خلال تزويد العراق بتلك الطائرات فينبغي علينا شرح بعض الأسباب التي دفعتنا إلى تقديم العرض... إن المملكة المتحدة ملزمة بالتدخل إذا هاجم العراق الكويت ، ففي هذه الحالة ستواجه طائرات لايتنغ قواتنا الخاصة ، ومن غير المرجح أن تكون تلك الطائرات جاهزة للعمل حتى عامي 1969-1970 وهو الوقت الذي سيتم فيه تجهيز سلاح الجو الملكي بطائرات فانتوم المتفوقة ... وتتمثل المزايا الإيجابية في تلك الصفقة هو أننا نحتفظ بالسيطرة على تصدير تلك الطائرات طوال عامي 1969-1970 ، ففي حالة حدوث مشكلة فمن الممكن إحباط الصفقة بأكملها مما يؤدي إلى تأخير العراقيين في الحصول على بدائل من مصادر أخرى فضلاً عن احتفاظنا بالإمداد اللاحق بقطع الغيار والتسليح طوال عمر الطائرة إذ سيعتمد العراقيون على الشركات البريطانية للحصول على المشورة الفنية والتدريب ؛ لذا نرى أن توفير طائرات لايتنغ من المملكة المتحدة بدلاً من السماح للعراقيين بالحصول على إمداداتهم من مصادر أخرى لا سيطرة لنا عليها...)) (1) ، وبذلك وافق الجانب البريطاني على بيع (40) طائرة مقاتلة نوع (لايتنغ Lightning) إلى الحكومة العراقية (2) ، ومن خلال ما تقدم فإن قرار موافقة الجانب البريطاني على توريد تلك الطائرات كان مصحوباً بمخاوفها الأمنية ومصالحها الاقتصادية والسياسية من حيث ردود الأفعال الإقليمية والدولية غير أنه في النهاية سيحقق فوائد اقتصادية لبريطانيا فضلاً عن ذلك نرى بوضوح أهمية سيطرة الجانب البريطاني على عملية توريد الطائرات والتحكم في الوضع بما في ذلك تأجيل الصفقة أو إلغاؤها بحسب الوضع في وقت توريد تلك الطائرات .

(1) F.O. , 371-180832, Cabinet Ministerial Committee On Strategic Exports Supply Of Lightning Aircraft To Iraq (Memorandum By The Chairman Of The Official Committee), 5 August, 1965. (See Appendix No. 10).

(2) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 244 .

اشارت مذكرة موجهة إلى أحد الدبلوماسيين البريطانيين الذين كانوا يعتزمون زيارة ايران مفادها توجيه الخارجية البريطانية بشرح أسباب الموافقة على الطلب العراقي بخصوص توريد (40) طائرة نوع (لايتنغ) ، إذ اكدت المذكرة أن تلك الموافقة جاءت بعد دراسة متأنية للغاية ، وأن تسليم تلك الطائرات إلى العراق لن يكون في وقت قريب ، وجاء في المذكرة ما نصه : ((ليس هناك أي ضمان فعلي في إبرام العقد ، ولن يبدأ التوريد إلا بعد حوالي عامين من تاريخ العقد... نريد أن يحصل حليفنا الشاه في أقرب وقت ممكن على هذا الإشعار والأسباب الكامنة وراءه ، إننا بالطبع نفضل أن لا يحصل العراق على مساعدات من الطائرات المتطورة حتى لو كانت أسلحة دفاعية بشكل أساسي مثل طائرات لايتنغ ، ولكن علينا أن نأخذ في نظر الاعتبار الاحتمال القوي بأنه إذا لم نطبق ذلك ، فإن العراقيين سيحصلون على طائرات مماثلة من الاتحاد السوفيتي أو من أي مكان آخر... إن ذلك القرار جاء لمنع العراقيين من أن يصبحوا معتمدين بشكل خطير على السوفييت كمصدرين للأسلحة ، كما أنه يحافظ على الطابع المستقل للجيش العراقي ضمن السياق العربي وتضع عائقاً أمام توحيد أسلحة الجيش على النمط السوفيتي ، كما أن هذا القرار يسمح لنا بالحفاظ على بعض الاتصالات مع القوات العراقية المسلحة وخاصة عن طريق التدريب مما يمنحنا بعض النفوذ السياسي البسيط)) (1) ، ومن خلال ذلك نرى جلياً أن سياسة بريطانيا في مجال التسليح آنذاك قد انطلقت من اعتبارات سياسية واستراتيجية مع التركيز على الحفاظ على النفوذ السياسي ، وإبعاد الجيش العراقي قدر المستطاع عن الاعتماد بشكل أساسي على التسليح السوفيتي .

وقع قائد القوة الجوية العراقية عارف عبد الرزاق في الرابع من آب 1965 عقد شراء خمس طائرات (هوكر هنتر) بقيمة (521,000) جنيه إسترليني مع شركة (هوكرز) ، وعلى الرغم من أن طلبه تضمن شراء (16) طائرة من النوع نفسه فقد ابلغته شركة (هوكرز) بانها غير قادرة على توريد هذا العدد قبل الحادي والثلاثين من آب ؛ وذلك لإلتزامها بعقود تسليم طائرات مع لبنان والهند ، وجرى توقيع العقد في منزل الملحق الجوي في بغداد كما أعرب عارف عبد الرزاق عن اهتمامه بشراء سفينة الشحن العسكرية (آندوفر) (Andover) فضلاً عن شراء عشر سفن عسكرية اخرى

(1) F.O. , 371-180832, Lightnings For Iraq (Mr. Thomson's Visit To Tehran, 5-8 September, 1965), (Eq.1224/38) , 8 August, 1965.

نوع (بوفالو) (Buffalo) التي تصنعها إحدى فروع شركة (هوكرز) في كندا ، وذلك بقيمة إجمالية مقدارها (5,000,000) جنيه إسترليني (1).

أعرب قائد الجوية العراقية عارف عبد الرزاق عن اهتمام الحكومة العراقية بالحصول على طائرات مقاتلة طراز (20-mark-III) المعروفة باسم (الصاعقة) ، وقد تم تسجيل الطلب لدى وزارة الدفاع البريطانية بحسب ما جاء في أحد تقارير وزارة الخارجية البريطانية إذ جاء في التقرير بهذا الشأن ما نصه : (( إنه في حال قيام العراقيين بشراء طائرات وأتقنوا التعامل معها فمن المحتمل أن أية عمليات ضد العراق مستقبلاً قد تسبب أضراراً خطيرة ، فضلاً عن ذلك سيكون بمقدور العراقيين أن يقوموا بواجبات هجومية واضحة ... )) (2) ، ومن خلال ما تقدم يتضح أن بريطانيا لم تكن جادة أو متحمسة لرؤية مستوى النجاح الحقيقي للقوة الجوية العراقية في حماية أرض العراق وسمائه فضلاً عن تخوفها بأن تلك الأسلحة والمعدات لاسيما الطائرات من الممكن أن تنقلب ضدها في حال حصول أي اختلاف بينها وبين الحكومة العراقية ، خصوصاً وأن المنطقة العربية كانت تشهد توتراً مع الكيان الصهيوني .

تقدمت الحكومة العراقية بطلب شراء (40) طائرة نوع (SIC) مع ذخيرتها (قذائف جو - جو) و (صواريخ جو - أرض) بتكلفة (20) مليون جنيه إسترليني غير أن الملحق الجوي البريطاني عمل على تأجيل الموافقة على الصفقة بحجة أنه من المبكر تزويد العراق بهذا النوع من الطائرات فضلاً عن أن إتمام تلك الصفقة كان بحاجة لموافقة وزارة الطيران البريطانية وهي عادة ما تتأخر في البت بهكذا طلبات (3) ، وتزامن ذلك مع إنشاء السرب التاسع والعشرين للقوة الجوية العراقية في الثامن عشر من تشرين الثاني 1965 إذ تم تسليحه بطائرات (هوكر هنتر) (4) .

حاولت بريطانيا كسب ود الحكومة العراقية من خلال تزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية غير أن مسألة عدم تسليم الأسلحة في موعدها المحدد أوقع الجانب البريطاني في حرج في أحيان كثيرة ؛ وذلك لأن بريطانيا أخذت تعقد الصفقات قبل أخذ مواعيد ثابتة من شركاتها المصنعة للأسلحة على الرغم من ذلك فإن دعم الحكومة العراقية للميزان التجاري البريطاني ازداد بالضعف وذلك بدفع

(1) F.O. , 371-180832, Restricted From Baghdad To Foreign Office (Sub: Razzaq Signed For 5 Hunters On 4. August And He Expressed Renewed Interest In Andover Freighter And Hawker Siddeley Buffalo), (Eq.1224/32) , 5 August, 1965

(2) مقتبس من : احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص 246 - 247.

(3) المصدر نفسه ، ص 247.

(4) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 191 .

مبالغ ضخمة بالجنيه الإسترليني من الجانب العراقي (1) وهذا ما أشار إليه الملحق البريطاني في بغداد في إحدى الوثائق البريطانية بقوله : (( إن أداء مُصنعيها للأسلحة كان بانسأ ومخيّباً للآمال ... إذ كانت مواعيد التسليم التي تم الاتفاق عليها خلال مدة المفاوضات بشأن العقود لم يتم الإيفاء بها على الاغلب ... وكان قائد القوة الجوية العراقية قد شدد في مناسبات عدة على أن نيته تكمن في عزمه على الشراء من أي مصدر آخر قد يعرض معدات وأسلحة أفضل وأسعاراً أرخص أكثر مع ضمان مواعيد وصول أقرب من دون مراعاة للعوامل الأخرى ، وبهذا سنكون قد عرضنا أنفسنا للخسارة بسبب الإهمال... )) (2) .

يمكن القول من خلال ما تقدم : أن تجهيز العراق بالسلح كان يُعد جزءاً من سياسة بريطانيا في المنطقة ، وشمل ذلك نقاط عديدة أهمها تحجيم النفوذ السوفيتي في العراق ، وتعزيز التجارة العسكرية لبريطانيا ، وحماية استقلال الكويت ، وعدم تهديد الكيان الصهيوني ، ومن الملاحظ خلال تلك المدة أن اغلب صفقات الأسلحة قد اقتصر على الطائرات المقاتلة و المروحية ومركبات نقل الجنود ، ويرجع ذلك إلى أهمية تلك الأسلحة في المعارك بين الجيش العراقي والحركة الكردية في المنطقة الجبلية في شمال العراق كما يمكن ملاحظة ارتفاع أثمان الطائرات البريطانية بعكس الطائرات السوفيتية التي كانت أرخص ثمناً فضلاً عن عدم التزام الجانب البريطاني بالإيفاء بالتزاماته بتوريد الأسلحة إلى العراق في الموعد المحدد مسبقاً علاوة على أن بعض الذخيرة البريطانية قد ثبت فشلها في العمليات القتالية في شمال العراق إذ كانت بعضها فاسدة ، ومهما يكن من امر يمكن القول : أن الحكومة العراقية خلال المدة 1963-1966 اعتمدت في تسليحها على بريطانيا بشكل أكبر من الاتحاد السوفيتي ، والجدول التالي يوضح تفاصيل الأسلحة البريطانية واعدادها .

(1) تيموثي ميتشل ، ديموقراطية الكربون : السلطة السياسية في عصر النفط ، ترجمة بشير السباعي و شريف يونس ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014 ، ص 242 .  
(2) مقتبس من : احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 249.

### جدول رقم (9)

الأسلحة والمعدات العسكرية البريطانية التي وردت إلى العراق (8 شباط 1963 - 14 نيسان 1966) (1)

| العدد  | الفئة               | الاسم           | ت  |
|--------|---------------------|-----------------|----|
| 250    | مركبة نقل جنود      | Saracen         | 1  |
| 129    | طائرة مقاتلة        | Hawker Hunter   | 2  |
| 15     | طائرة مقاتلة        | Jet Provost     | 3  |
| 5      | غير مسلحة (تدريبية) | Jet Provost     | 4  |
| 6      | طائرة مقاتلة        | Vampire         | 5  |
| 40     | طائرة مقاتلة        | Lightning       | 6  |
| 28     | طائرة مروحية        | Wessex Mark II  | 7  |
| 99,000 | ذخائر               | صاروخ جو - ارض  | 8  |
| 65,000 | ذخائر               | قذيفة هاون      | 9  |
| 1      | معدات عسكرية        | رادار (ARI)     | 10 |
| 1      | معدات عسكرية        | رادار (Decca)   | 11 |
| 2      | معدات عسكرية        | رادار (Plessey) | 12 |

(1) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : قاعدة بيانات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (SIPRI) عبر الموقع الالكتروني : <https://armstransfers.sipri.org/ArmsTransfe> ، تاريخ الدخول للموقع ؛ 2024/2/13

F.O. , PREM 11- 4319 , Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.355, 2 April, 1963 ؛ F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.521, 15 May, 1963 ؛ The New York Times , (New York ) , 25 May , 1963 ؛ F.O. , 371-170490, Confidential From Foreign Office To Baghdad, (Eq.1224/21), 29 June, 1963 ؛ F.O. , 371-170490, Confidential Foreign Office, S.W.I., No.1224/21B, 5 July, 1963 ؛ .O. , 371-170490, Jet Provost for Iraq , (Eq.1224/23B), 25 July, 1963 .

|   |              |               |    |
|---|--------------|---------------|----|
| 2 | معدات عسكرية | رادار (P.A.R) | 13 |
| 2 | معدات عسكرية | رادار (S.T.C) | 14 |

### ثالثاً : التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في الميزانية العامة للدولة (1963-1965)

لم تشذ حكومات العراق ما بعد الثامن من شباط 1963 عن الحكومات التي سبقتها من ناحية الاهتمام بتسليح الجيش العراقي ، ونلمس ذلك واضحاً من خلال تخصيصات وزارة الدفاع في الميزانيات العامة للدولة العراقية خلال الأعوام (1963-1965) ، ففي عام 1963 بلغت التخصيصات المالية لوزارة الدفاع (39) مليون دينار عراقي ، وهو مبلغ مطابق لتخصيصات وزارة الدفاع لعام 1962 ، وقد مثّل ذلك المبلغ نسبة أكثر من (28.9%) من مجموع ميزانية عام 1963 البالغ (134,906,860) مليون دينار عراقي (1) غير أن الحكومة العراقية زادت من تخصيصات وزارة الدفاع من خلال دعمها بمبلغ إضافي مقداره (14,081,000) دينار (2) ليكون مجموع ما تم إنفاقه على وزارة الدفاع خلال عام 1963 مبلغ (53,081,000) دينار من مجموع الميزانية العامة ، وجاءت تلك الزيادة وفقاً للخطة الحكومية المرسومة لتعزيز قدرات الجيش العراقي العسكرية من خلال شراء الأسلحة الجديدة والمتطورة وبناء الجيش وإعداده وفقاً للأسس الحديثة مع الالتفات إلى أن الجيش كان يخوض حرباً مع الحركة الكردية المسلحة خلال العام المذكور (3) ، وساعد في زيادة التمويل للجيش الزيادة الحاصلة في إنتاج النفط إذ بلغت قيمة إنتاج شركات النفط العاملة في العراق خلال عام 1963 مبلغ (206,325,270) دينار عراقي (4) .

رفعت الحكومة العراقية من تخصيصات وزارة الدفاع في الميزانية العامة لسنة 1964 إلى مبلغ مقداره (45,925,800) دينار عراقي وبنسبة أكثر من (31.7%) من مجموع ميزانية العام

(1) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفه مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1963 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 316 ، ص 1 .

(2) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة 1963 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1963 ، ص 38 .

(3) وزارة المالية ، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1963 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1963 ، ص 19 .

(4) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 166 .

المذكور البالغة (144,719,520) دينار عراقي<sup>(1)</sup> ، وبفارق مقداره (6,925,800) دينار عراقي عن السنة السابقة كما أضافت مبلغ (8,000,000) مليون دينار لدعم تخصيصات وزارة الدفاع لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية لاسيما مع اتساع رقعة الحرب مع الكُرد في الشمال ، وساعد في ارتفاع مبالغ تمويل ميزانية وزارة الدفاع ازدياد عمليات تصدير النفط ليكون مجموع ما أنفق على وزارة الدفاع خلال العام 1964 (53,925,800) دينار<sup>(2)</sup> .

مثلت مخصصات وزارة الدفاع في ميزانية عام 1965 المالية اعلى مخصصات للوزارة خلال ميزانية الأعوام (1963-1965) وانعكس ذلك على نسبة مخصصات الوزارة من مجموع الميزانية ، إذ بلغت نسبة ميزانية وزارة الدفاع من إجمالي الموازنة العامة لعام 1965 (37%) وبمبلغاً مقداره (70,522,000) دينار عراقي من إجمالي الميزانية العامة لسنة 1965 والبالغة (190,450,700) دينار عراقي<sup>(3)</sup> ، وبفارق مقداره (24,596,200) دينار عن السنة التي سبقتها ، وتعود تلك الزيادة لزيادة عمليات تصدير النفط الخام و استلام المبالغ المستحقة على شركات النفط إذ ذكرت وسائل الإعلام العراقية أن الحكومة تسلمت مبلغ (33) مليون دولار من شركات النفط العاملة في العراق عن حساب نصيبها من عائدات النفط خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الحالية تلاها مبلغ (95) مليون جنيه إسترليني عائدات الأشهر التسعة الأخرى من تلك السنة<sup>(4)</sup> وبذلك الشأن أشار أحد الضباط في السفارة الامريكية رداً على أحد الطلبات العراقية للحصول على الأسلحة بما نصه : (( لقد تم تبديد الكثير من ثروة العراق في الماضي القريب على صيانة المؤسسة العسكرية الضخمة إذ كان يمكن تحويل تلك الأموال لبناء المدارس والمستشفيات وتحسين الوضع الاقتصادي الذي بدا ثابتاً ومتراجحاً بسرعة ))<sup>(5)</sup> ، ورافق ذلك انعدام التصنيع العسكري لتلك المدة 1966-1963 ؛ وذلك نتيجة للظروف السياسية التي شهدتها تلك المدة التي اتسمت بعدم وجود التخطيط لتطوير أو بناء صناعة حربية<sup>(6)</sup> ، والجدول التالي يعطي فكرة عن حجم تخصيصات وزارة الدفاع من الميزانية العامة للأعوام (1963-1965) .

(1) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفة مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1964 المالية ، الملفة المرقمة 32112 ، التسلسل 317 ، ص 73 .  
 (2) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة 1964 المالية، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1964 ، ص 23 .  
 (3) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفة مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1965 المالية ، الملفة المرقمة 32112 ، التسلسل 319 ، ص 81 .  
 (4) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 203 .

(5) Brandon Wolfe Hunnicutt, Op.Cit, P.119.

(6) عبد الرحيم طه الأحمد ، المصدر السابق ، ص 80.

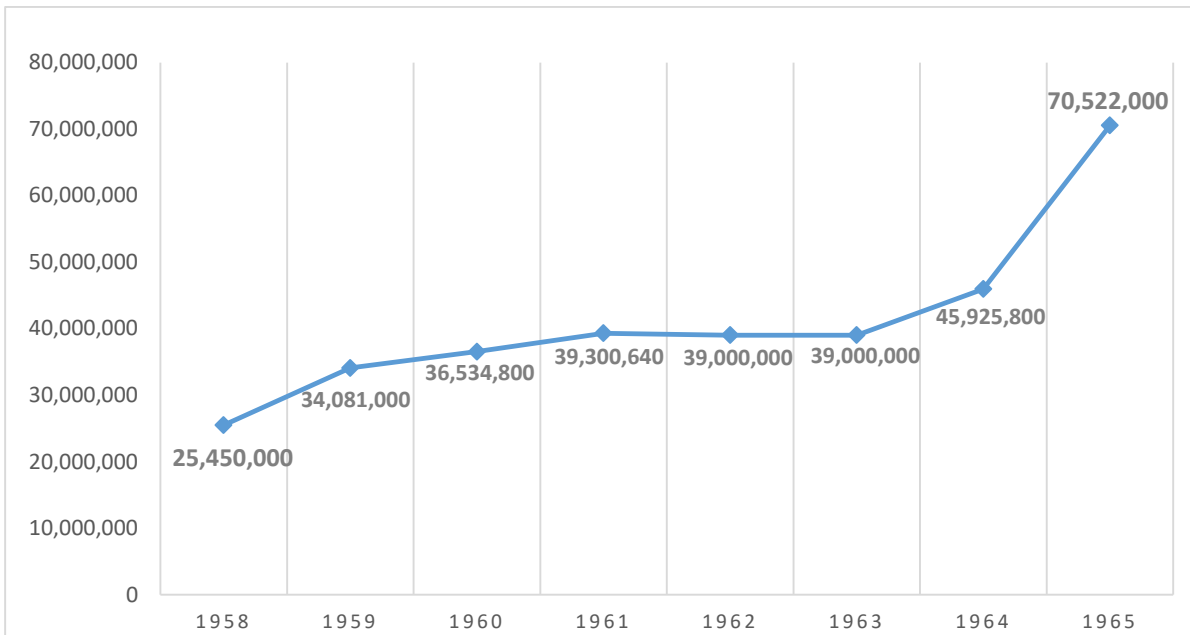
### جدول رقم (10)

ميزانيات الدولة العراقية للسنوات 1963-1965 ونسبة وزارة الدفاع منها. (1)

| السنة المالية | المبلغ الكلي | العملة          | ميزانية وزارة الدفاع | النسبة من الموازنة العامة |
|---------------|--------------|-----------------|----------------------|---------------------------|
| 1963          | 134906860    | الدينار العراقي | 39000000             | ٪ 28.9                    |
| 1964          | 144719520    | الدينار العراقي | 45925800             | ٪ 31.8                    |
| 1965          | 190450700    | الدينار العراقي | 70522000             | ٪ 37                      |

### مخطط رقم (4)

مخطط توضيحي لتصاعد نسب ميزانية وزارة الدفاع وانخفاضها خلال الأعوام 1958 - 1965 (2)



(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفه مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1963 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 316 ، ص 1 ؛ د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفه مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1964 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 317 ، ص 73 ؛ د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفه مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1965 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 319 ، ص 81 .  
(2) المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول رقم (2) و (10) .



من خلال الجدول والمخطط السابقين تتضح جلياً الزيادة المضطردة في مخصصات وزارة الدفاع في الميزانية العامة للدولة ، وهو ما عكس مدى اهتمام الحكومة العراقية بالجيش العراقي من خلال رصدتها للتخصيصات المالية في الميزانيات العامة للأعوام (1963-1965) التي تلاءمت مع توجهات الحكومة الرامية إلى تقوية الجيش وتسليحه بأحدث الأسلحة ، إذ نرى أن مجموع ما تم إنفاقه على وزارة الدفاع خلال الأعوام (1963-1965) بلغ (177,528,800) دينار مع إضافة الزيادة في تخصيصات وزارة الدفاع في ميزانيات الأعوام 1963 و 1964 ، وذلك المبلغ تجاوز ما تم تخصيصه من مبالغ لوزارة الدفاع خلال العهد الجمهوري الأول (1958-1962) بنسبة (22.92٪) وبفارق مبلغ مقداره (42,463,000) مليون دينار ، وبعبارة أخرى فإن تخصيصات وزارة الدفاع لثلاثة أعوام فقط (1963-1965) فاقت تخصيصات الوزارة للأعوام الأربعة الأولى من العهد الجمهوري الأول من عام 1958 حتى عام 1962 ، وذلك يعكس مدى اهتمام الحكومة العراقية بوزارة الدفاع ، وتسليح صنوفها العسكرية بالأسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة .

# الفصل الرابع

## تسليح الجيش العراقي 1966 - 1968

- ◆ المبحث الأول : تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي 1966 – 1968
- ◆ المبحث الثاني : تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا 1966 - 1968
- ◆ المبحث الثالث : تسليح الجيش العراقي من فرنسا 1966 – 1968

## المبحث الأول

### تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي

1968-1966

أولاً : تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي (14 نيسان 1966 – 6 حزيران 1967)

تُوفّيَ الرئيس عبد السلام عارف في الثالث عشر من نيسان 1966 إثر حادثه تحطم طائرته المروحية من طراز (Wessex) البريطانية الصنع بالقرب من مدينة البصرة (1) ، وصدر البيان الرسمي في الثامن عشر من نيسان بتعيين أخيه عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية (2) ، وذلك بعد أن قطع زيارته إلى موسكو إذ أُنتخب من قبل مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني (3) .

كان عبد الرحمن عارف يسير على نهج أخيه عبد السلام عارف ، إذ استمر بسياسة أخيه في الاعتماد على الحرس الجمهوري الذي كان يتألف غالباً من أبناء عشيرته (الجميلات) ، فيما كان يسعى إلى الحفاظ على توازن القوى العسكرية في سياسته الخارجية ، وقد حدد سياسته بمجموعة من النقاط الأساسية ، وأهمها تعزيز الوحدة الوطنية ، وحل القضية الكردية ، والانفتاح على القوى السياسية القومية والتقدمية (4) .

(1) صحيفة الجمهورية ، العدد 814 ، 15 نيسان 1966.

(2) ظهرت اتجاهات متباينة في اختيار رئيس الجمهورية ، كان الاتجاه الأول يرى أن مصلحة العراق و استقراره السياسي تتطلب انتخاب رئيس الجمهورية من بين العسكريين ، ومثله كل من ناجي طالب ، و طاهر يحيى ، وصبحي عبد الحميد ، واحمد حسن البكر ، وسعيد صليبي ، فيما كان الاتجاه الآخر يعتقد أن رئيس الجمهورية ينبغي أن يتم اختياره من بين المدنيين . لمزيد من التفاصيل ينظر : علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق 1958 – 1968 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 1998 ، ص ص 222-233 .

(3) كان مجلس الدفاع الوطني يتألف من عضوية كل من رئيس أركان الجيش ومعاونيه ، وقائد القوة الجوية ، وقائد القوة البحرية ، وقائد حامية بغداد ، وقادة فرق الجيش العراقي الخمس فضلاً عن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والاقتصاد والمواصلات والتخطيط والإرشاد . ينظر : حنا بطاطو ، العراق : الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز ، دار الحياة للنشر والتوزيع ، بيروت ، د.ت ، ص 377.

(4) المصدر نفسه ، ص 378.

أعلن عبد الرحمن عارف عن تعيين عبد الرحمن البزاز (1) رئيساً للوزراء ، وذلك لتفادي حصول أي إرباك أو عدم استقرار في حكومته ، و لقي التعيين استحسان قطاع واسع من المجتمع العراقي الذي كان محبطاً من تدخلات ضباط الجيش في السياسة والاقتصاد ، إذ كان هناك شعور متزايد بأن وجود رئيس وزراء مدني سيعزز من الاستقرار السياسي ويعيد التوازن إلى العملية السياسية ، و مثلت تلك الخطوة مؤشراً على رغبة الحكومة في الابتعاد عن التأثيرات العسكرية والعودة إلى الحكم المدني الذي يضع مصالح الشعب في المقام الأول (2) .

كان تسنم عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية في العراق شكّل بداية جديدة في مسار العلاقات العراقية - السوفيتية ، إذ شهدت العلاقات السياسية والعسكرية بين البلدين تحولاً كبيراً تجسد بعقد صفقات تسليح جديدة مع الاتحاد السوفيتي مما انعكس إيجاباً على تطور تسليح الجيش العراقي (3) ، و تزامن ذلك مع إعلان رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز برنامجاً الحكومي في حكومته الثانية إذ أكد فيه اعتماد العراق سياسة الحياد الإيجابي في علاقاته الدولية ومعارضته للأحلاف العسكرية الأجنبية فضلاً عن تشجيعه سياسة السلم العالمي ووقوفه بوجه التكتلات الدولية كما ركز برنامجاً على إصلاح الأوضاع الداخلية لاسيما السعي لحل المشاكل العالقة بين قادة الحركة الكردية والحكومة العراقية (4) ، و لقيت تصريحات عبد الرحمن البزاز وبخاصة ما تعلق منها بالقضية الكردية ارتياحاً من قبل موسكو ، وهو ما شجعها للاستمرار في التعاون مع العراق في المجالات

(1) عبد الرحمن البزاز (1912-1971) : ولد في عنه عام 1912 ، تخرج في كلية الحقوق ببغداد عام 1934 ، أكمل دراسته للكتور في بريطانيا بجامعة لندن ، وعاد إلى بغداد عام 1939 وانضم آنذاك إلى الأوساط المدنية ، وعُين عميداً لكلية الحقوق عام 1958 ، ثم سفيراً للعراق في الجمهورية العربية المتحدة عام 1963 ، عينه عبد السلام عارف نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للنفط في أيلول 1964 ، أسند له عبد السلام عارف رئاسة الوزراء في أيلول 1965 فكان أول رئيس وزراء مدني يتولى ذلك المنصب منذ عام 1958 ، أعلن ترشيحه خلفاً لرئيس الجمهورية عبد السلام عارف لكنه أعلن انسحابه من الترشيح وأعطى اصواته إلى عبد الرحمن عارف للفوز برئاسة الجمهورية الذي كلفه بتشكيل وزارته الثانية في نيسان 1966 ، قدم استقالته في 7 آب 1966 اثر خلافه مع عبد الرحمن عارف وبعض الضباط العسكريين ، وأتهم بالعمالة للكيان الصهيوني وأودع السجن في تشرين الأول 1969 ، أطلق سراحه عام 1970 لأسباب صحية ، غادر بعد ذلك إلى لندن وبقي فيها حتى وفاته عام 1971 . ينظر : محمد كريم مهدي المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 2001 ؛ سيف الدين الدوري ، عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2006 ، ص ص 45-51 .

(2) عديد دويشا ، عراق الحقبة الجمهورية : تاريخ سياسي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، 2012 ، ص 38 .

(3) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 135 .

(4) صحيفة العرب ، (بغداد) ، العدد 557 ، 25 نيسان 1966 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 222 .

المختلفة ، ومن جانبها سعت الحكومة العراقية إلى استثمار علاقتها مع الاتحاد السوفيتي واستثمار المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية لتعزيز التعاون بين البلدين (1) .

تقدمت الحكومة العراقية في أواخر نيسان 1966 بطلب إلى نظيرتها في الاتحاد السوفيتي لتسليح القوة البحرية العراقية (2) بـ (12) زورقاً من زوارق الطوربيدات مزودة بأجهزة الاتصال الخاصة بها مع أجهزة رادارات مسلحة بالمدفعية فضلاً عن عدد من صواريخ الطوربيد ، واستجابة لذلك الطلب وافق الجانب السوفيتي على تقديم الدعم الكامل للقوة البحرية العراقية متعهداً بتجهيزها بسفينتين مقاومة للغواصات مزودة بصواريخ أعماق بحرية مع كاسحتنا ألغام بحرية من طراز (T43-class) (3) فضلاً عن توريد (500) لغم بحري مع مدفعية ساحلية ، ومحطة اتصالات بحرية (مخابرة) و برج رادار ، ومحطة رصد جوي (4) ، وقد مثل ذلك الدعم جزءاً من استراتيجية موسكو لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط من خلال دعم حلفائها لمواجهة تأثيرات الدول الغربية .

صرح رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف في الخامس من أيار 1966 أن زيارته الأخيرة إلى موسكو التي اقتطعها بسبب مصرع أخيه عبد السلام عارف حققت نتائج مهمة على صعيد العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي لاسيما في الجانب العسكري ، إذ أسفرت المباحثات عن رغبة الجانب السوفيتي بزيادة مساعداته العسكرية إلى العراق (5) ، وتزامن ذلك مع زيارة السفير السوفيتي (فاسيلي نيكولايف) لوزير الصناعة العراقي (صادق عبد الهادي جلال) إذ بحث الجانبان

(1) ثامر محمد حميد حسين ، العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي 1968-1969 ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الأنبار ، 2020 ، ص 13 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 136 .  
(2) القوة البحرية العراقية : هي إحدى تشكيلات القوات المسلحة العراقية وتأسست عام 1937 بعد امتلاكها أربعة زوارق نهريية ، وتطورت تلك القوة بوصول عدد من زوارق الطوربيد من الاتحاد السوفيتي في ستينات القرن الماضي وبلغت القوة البحرية ذروتها خلال الحرب العراقية - الإيرانية إذ بلغ مجموع أفرادها (5000) فرداً وصار مقر قيادتهم في البصرة كما تشكل أسطول القوة البحرية في قاعدة ام قصر البحرية من (8) زوارق صواريخ نوع (اوسا) سوفيتية الصنع ، وكانت مهمتها حماية السواحل العراقية . ينظر : قحطان حسين التميمي ، القوات المسلحة سيقان بلا اقدام ، دار الآداب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2017 ، ص ص 149-150 ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 22 ، ص 17 .

(3) كاسحة الألغام (T43-class) : هي سفينة كاسحة ألغام بحرية وهي من الأسلحة المهمة في البحرية السوفيتية ، تم انتاجها عام 1957 ، ومن مهماتها تأمين الممرات المائية من الألغام البحرية ، ويبلغ طولها حوالي 60 متر ، وعادة ما تحتوي على معدات متخصصة للكشف عن الألغام وازالتها مثل أنظمة السونار . ينظر :

Norman Polmar, Guide To The Soviet Navy, Naval Institute Press, Maryland, 1984, P.P.213-214.

(4) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 21 و 22 ، ص 95 .

(5) صحيفة البلد ، (بغداد) ، العدد 575 ، 6 أيار 1966 .

تطور العلاقات بين البلدين كما ناقشا موضوع الزيارة المرتقبة لرئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز إلى موسكو (1) .

ذكرت إحدى وثائق وكالة المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A.) أن اتفاقية التسليح التي حصل التفاوض عليها مسبقاً مع عبد الرحمن عارف في موسكو كانت تمثل اكبر اتفاقية تسليح فردية في تاريخ العراق الجمهوري الممتد لتسع سنوات ، إذ شملت شراء أسلحة سوفيتية جديدة لم يتم بيعها إلى العراق من قبل مما عكس حجم الصفقة وأهميتها ، ووفقاً لما جاء في الوثيقة ، فإن الحكومة العراقية ستدفع للاتحاد السوفيتي قرابة الـ (31) مليون دولار خلال عام 1966 ، كجزء من شروطها (2).

عقد العراق مع الاتحاد السوفيتي في الخامس من أيار 1966 صفقة أسلحة جديدة بقيمة (178) مليون دولار ، وبموجبها تم الاتفاق على تزويد العراق بأسلحة ومعدات عسكرية خلال الأعوام (1966-1970) ، إذ أشارت إحدى وثائق وكالة المخابرات المركزية الامريكية إلى أن الحكومة العراقية ستدفع مبلغ (14) مليون دولار كدفعة أولى خلال عام 1966 ، فيما رشحت الوثيقة أن تبلغ قيمة الأقساط المتبقية على مدى الأعوام (1967-1969) بنحو (50) مليون دولار سنوياً ، مع بقاء مبلغ (14) مليون دولار يُسدد خلال عامي (1969-1970) كما تطرقت الوثيقة إلى تخفيض الخصم على السعر الأساسي لتلك الأسلحة من ثلثي القيمة إلى الثلث مع تمديد مدة السداد من سبع سنوات إلى عشر سنوات (3) ، كما شملت الصفقة شراء (50) طائرة من طراز (MiG-21) مع (50) دبابة متوسطة نوع (T-34) سوفيتية الصنع ، فضلاً عن (100) مدفع ميداني نوع (M-46) (4) وعدد من الصواريخ والمعدات أخرى (5) ، وفيما يخص القوة البحرية تضمنت الصفقة التعاقد على شراء ثمانية زوارق صواريخ طراز (183) مع كاسحات ألغام فضلاً عن تجهيز معدات

(1) صحيفة الثورة العربية ، (بغداد) ، العدد 554 ، 6 أيار 1966 .

(2) C.I.A. , Soviet Aid to Presence in Iraq , No.1613/66 , 25 October 1966 .

(3) Ibid.

(4) مدفع (M-46) : هو مدفع ميداني مجرور عيار (130 ملم) ، تم انتاجه عام 1954 في الاتحاد السوفيتي ، ويعد واحداً من أطول قطع المدفعية مدئاً على الاطلاق في ذلك الوقت ، إذ بلغ مداه اكثر من (27 كم) . ينظر :

Chris Bellamy, Red God of War: Soviet Artillery and Rocket Forces, Brassey's Defense Publishers, London, 1986, P.187

(5) SIPRI, Arms Trade Registers : The Arms Trade With The Third World , MIT Press , London, 1975 , P.52.

معمل صيانة القوة البحرية مع سفينة تدريب كبيرة (فرقاطة) <sup>(1)</sup> إلى جانب عدد من كاسحات الألغام مع توريد (500) لغم بحري <sup>(2)</sup>.

كما أشارت الوثيقة الامريكية أنفة الذكر إلى أنه على الرغم من زيادة عائدات النفط العراقي التي تجاوزت مبلغ (385) مليون دولار خلال عام 1966 إلا أن الحكومة العراقية كانت تعاني نقص في السيولة المالية ، مما ولد صعوبة وعبئاً كبيراً في تسديد مبالغ صفقات الأسلحة ، وهو ما اضطرها إلى سحب ودائع مصرفية بقيمة (15) مليون دولار من البنك المركزي للاتحاد السوفيتي في منتصف أيلول 1966 ، وذلك لتسديد التزاماتها المالية للدول الغربية التي كانت مستحقة قبل استلام دفعة إيرادات النفط الفصلية التي كان من المتوقع وصولها في أوائل تشرين الأول 1966 <sup>(3)</sup>.

عدت اتفاقية الخامس من ايار 1966 مرحلة مهمة في تطور العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي ، إذ بدا واضحاً أن تدفق الأسلحة والمعدات إلى العراق صار أكثر مرونة مقارنة بالاتفاقيات السابقة ، ويعزى ذلك التحول إلى تداعيات الحرب العربية مع الكيان الصهيوني ورغبة الحكومة العراقية في تجهيز الجيش العراقي بأحدث الأسلحة السوفيتية <sup>(4)</sup> ، وفي ذلك السياق رصدت الحكومة العراقية مبلغاً مقداره (60,213,200) دينار لوزارة الدفاع ، وذلك بهدف شراء الأسلحة والمعدات اللازمة لتعزيز القدرات العسكرية للعراق <sup>(5)</sup>.

شملت صفقة الخامس من ايار 1966 مجموعة من الأسلحة السوفيتية الجديدة التي لم يكن الجيش العراقي قد استخدمها من قبل ، إذ رُفِدَت القوة الجوية العراقية بـ (32) طائرة مقاتلة نوع (سوخوي) (Sukhoi) من طراز (Su-7) <sup>(6)</sup> مع طائرتين تدريبيه من النوع نفسه فضلاً عن (16)

(1) الفرقاطة : هي سفينة حربية كبيرة الحجم تتميز بتكلفتها المنخفضة نسبياً مقارنة بأنواع السفن الحربية الأخرى وتستخدم بشكل رئيس لحرب الغواصات يتم تسليحها بصواريخ (أرض-أرض) ، وتعتمد على شبكة من أجهزة سونار متطورة لتمكينها من اكتشاف الغواصات المعادية وتحديد مداها بدقة كما تعمل على دعم القوات البرية المهاجمة ، إذ تُجهز لهذا الغرض بالمدافع المختلفة كما يتم تجهيزها بنظام دفاع جوي لحمايتها من هجمات الطائرات المعادية . ينظر: حازم حسن العلي ، المصدر السابق ، ص ص 77 - 78 .

(2) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 22 ، ص 33.

(3) C.I.A. , Soviet Aid to Presence in Iraq , No.1613/66 , 25 October 1966 .

(4) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 269 .

(5) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفه مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1967 المالية ، الملفه المرقمة 32112 ، تسلسل 323 ، ص 5 .

(6) الطائرة (SU-7) : طائرة سوفيتية مقاتلة وهجومية بمقعد واحد من انتاج مصانع سوخوي السوفيتية ، وتمتلك محركاً نفثاً واحداً بقوة دافعة (10000) كغم باستخدام الحارق الخلفي ، ويبلغ عرض الطائرة (8,93) متر ، وطولها (17,37) متر ، وسرعتها الافقية (1700) كم/ساعة بمدى قتالي (330-480) كم ، وتتسلح الطائرة بمدفعين رشاش عيار (30) ملم ، وقنبلتين (750) كغم ، مع قنبلتين أخرى (500) كغم ، ويمكن أن تكون ذات رؤوس نووية كما يمكنها حمل اوعية صواريخ غير مسيرة بدلاً من القنابل المذكورة آنفاً . ينظر : مجلة الدفاع العربي ، (الرياض) ، العدد 6 ، السنة 1990 ، ص 34 ؛ صبحي ناظم توفيق ، الطائرات الحربية المستخدمة في العالم ، ص 118 .

طائرة مقاتلة نوع (MiG-21) مع طائرتي نقل نوع (Antonov) من طراز (AN-12B) ، وفي مجال دعم القوة البحرية تضمنت الصفقة تزويد العراق بثمانية قوارب دورية مزودة بالصواريخ من فئة (Komar missile) طراز (183R) إلى جانب طراد غواصات من فئة (Petya) (1) فضلاً عن ثمان كاسحات ألغام كما شملت الصفقة شراء (105) دبابة متوسطة سوفيتية الصنع نوع (T-55) (2) ، و (20) مدفعاً مضاداً للطائرات موجه عن طريق الرادار ، إضافة إلى رادارات متنوعة وفي السياق نفسه استقدمت الحكومة العراقية (65) خبيراً عسكرياً سوفيتياً إلى العراق لتوظيفهم في المنشآت العسكرية العراقية المختلفة لأغراض التدريب والصيانة مع امكانية زيادة عدد هؤلاء الفنيين عند وصول الأسلحة السوفيتية الجديدة (3) ، ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الاتفاقية التسليحية آتفة الذكر شكلت أهمية كبيرة في تسليح الجيش العراقي إذ زودته بالأسلحة السوفيتية الحديثة والمتطورة لتطوير قدراته الدفاعية والقتالية فضلاً عن انها حظيت باهتمام كلا الجانبين العراقي والسوفيتي ؛ لكونها الأكبر والاضخم في صفقات الأسلحة بين البلدين منذ عام 1958.

وجه رئيس الوزراء السوفيتي (ألكسي كوسيجين) (Aleksey Kosygin) (4) الدعوة إلى نظيره العراقي عبد الرحمن البزاز في التاسع من حزيران 1966 لزيارة الاتحاد السوفيتي ، وقد

(1) طراد (Petya) : ويعد من الطرادات السوفيتية المضادة للغواصات التي تم تطويرها في أوائل ستينيات القرن الماضي ، ويعمل على زيت الديزل والكهرباء ، وهو مصمم لمهام مكافحة الغواصات والقيام بعمليات استطلاع ، ويتميز بهيكله القوي وقدرته على حمل مجموعة من الأسلحة مثل الطوربيدات وصواريخ كروز . ينظر :

Edward Hampshire, Soviet Cruise Missile Submarines Of The Cold War, Osprey Publishing, Oxford, 2010.

(2) الدبابة (T-55) : هي دبابة سوفيتية الصنع بدأ انتاجها في أوائل ستينيات القرن الماضي ، ويتكون طاقمها من 4 أفراد ، ووزنها الإجمالي 36 طن ، ويبلغ طول مدفعها 9 امتار ، وطول هيكلها (6,45) متر ، وعرضها (3,27) متر ، وتبلغ سرعتها القصوى 48 كم/ساعة بمدى قتالي 400 كم ، وتكون الدبابة مزودة بمحرك من 12 أسطوانة مبردة يعمل بالماء والديزل ، وتتسلح الدبابة بمدفع رئيس عيار (100 ملم) مع مدفع متحد المحور ومدفع خلفي عيار (7,62 ملم) فضلاً عن مدفع مضاد للطائرات عيار (12,7 ملم) . ينظر : موسوعة عالم الأسلحة المصورة ، السلاح الثقيل : الدبابات والمدركات والمجنزرات ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 2006 ، ص 44.

(3) C.I.A. , Soviet Aid to Presence in Iraq , No.1613/66 , 25 October 1966 .

(4) ألكسي كوسيجين (1904-1980) : هو أحد أبرز السياسيين السوفييت ، وُلِدَ في سان بطرسبورغ عام 1904 لعائلة عمالية ، وخدم في الجيش الأحمر في سن الخامسة عشر ، ثم التحق بالمدرسة الفنية في لينينغراد ، ثم عاد إلى مسقط رأسه لدراسة النسيج في معهد النسيج ، انضم إلى الحزب الشيوعي السوفيتي عام 1927 ، وتدرج في المناصب حتى صار وزيراً للصناعات النسيجية ، و في عام 1940 انتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ثم في المكتب السياسي ، وعُيِّن نائباً لرئيس الحكومة السوفيتية عام 1960 ، ثم صار رئيساً للحكومة عام 1964 ، وبقي في المنصب حتى استقالته لأسباب صحية عام 1980 ، ثم توفي بعد استقالته بأسابيع . ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج 5 ، ط 4 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1999 ، ص ص 234 - 235.



أولت الحكومة السوفيتية لتلك الزيارة أهمية كبيرة وعلى المستويات المختلفة إذ عدتها فرصة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ، وفي خطوة موازية صادق مجلس الوزراء العراقي في الخامس عشر من حزيران 1966 على مجموعة من الاتفاقيات المشتركة مع الاتحاد السوفيتي التي حصل التفاوض عليها وتوقيعها خلال زيارة الوفد العسكري العراقي إلى موسكو التي جاءت ضمن جهود البلدين لتعميق التعاون في المجالات العسكرية والتقنية (1) .

أسفرت المفاوضات بين الحكومة العراقية وممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني عن صدور بيان التاسع والعشرين من حزيران 1966 الذي كان يهدف إلى حل القضية الكردية في العراق (2) ، وبمناسبة صدور ذلك البيان أرسل رئيس مجلس السوفييت الأعلى (نيكولاي بودغورني) (Nikolai Podgorny) (3) تهنئته وترحيبه إلى الحكومة العراقية معبراً عن تقديره لجهودها في حل القضية الكردية كما سارعت صحيفة (البرافدا) الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي إلى نشر خبرٍ عن عودة الحياة الطبيعية إلى شمال العراق مما عكس مدى تطور العلاقات بين الجانبين (4) علاوة على ذلك أصدر الاتحاد السوفيتي بياناً في الثلاثين من حزيران 1966 أعلن فيه وقوفه إلى جانب الحكومة العراقية ومباركته للرئيس عبد الرحمن عارف لنجاحه في القضاء على المحاولة الانقلابية الثانية لعارف عبد الرزاق (5) ، وقد عبر البيان عن مدى اهتمام الاتحاد السوفيتي

(1) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 137 .

(2) تضمن البيان 15 بنداً رئيساً ، كان من أبرزها الإقرار بحقوق القومية الكردية ، وإصدار عفو عن المشاركين في حوادث الشمال من المدنيين والعسكريين ، ومشاركة الكرد في الوزارة فضلاً عن جعل اللغة الكردية لغة رسمية في دوائر الدولة ، وإجراء انتخابات عامة في عموم البلاد ، والإقرار بمبدأ التعددية الحزبية . ينظر : وميض جمال عمر نظمي وآخرون ، التطور السياسي المعاصر في العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، د.ت ، ص 366 ؛ عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص 318 .

(3) نيكولاي بودغورني (1903-1983) : سياسي سوفيتي بارز ، ولد في أوكرانيا عام 1903 ، بدأ حياته عاملاً ثم ألتحق بجامعة كليف العمالية ، فتخرج فيها مهندساً زراعياً ، انضم إلى الحزب الشيوعي عام 1930 ، وعُين خلال الحرب العالمية الثانية مديراً لمعمل موسكو التكنولوجي للصناعات الغذائية ، صار في عام 1957 الأمين العام للحزب الشيوعي الأوكراني ، غادر أوكرانيا عام 1963 ليكوّن مع (برجينيف) سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، وأُنتخب رئيساً لمجلس السوفييت الأعلى في كانون الأول 1965 ، وبقي في المنصب حتى إقالته عام 1977 ، توفي عام 1983 . ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 591 .

(4) واجهت سياسة عبد الرحمن البزاز تجاه الحركة الكردية معارضة من جانب العناصر العسكرية التي عارضت بشدة اتفاقه مع الكرد ، ورأت فيه إهانة بالغة لهم ، إذ عدّ بعضهم برنامجهم الحكومي برنامجاً يمينياً صرفاً ، كما أعلن الحزب الشيوعي العراقي أن بيان الحكومة العراقية يعدّ بياناً مائعاً ومراغاً تضمن بعض الوعود المطاوعة والإجراءات الهزيلة على حد تعبيره . ينظر : هادي حسن عليوي ، الأحزاب السياسية في العراق : السرية والعلنية ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، 2001 ، ص 207 ؛ صحيفة الجمهورية ، العدد 918 ، 31 تموز 1966 .

(5) C.I.A. , Intelligence Memorandum (Iraqi Situation Report), 30 June 1966.

بقضايا العراق الداخلية ، وإدراكه لأهمية العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع العراق (1) غير أن الوضع الداخلي في العراق قد بقي قلقاً وغير مستقر لاسيما في شمال العراق والراجح أن ذلك كان مرتبطاً بمصالح خارجية سعت إلى عرقلة التوصل إلى حل نهائي للقضية الكردية (2) .

زار رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز موسكو في السادس والعشرين من تموز 1966 تلبيةً لدعوة من نظيره السوفيتي ، ورافقه عدد من الوزراء و العسكريين وشكلت تلك الزيارة حدثاً بارزاً في تاريخ العلاقات العراقية - السوفيتية بوصفها أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء عراقي إلى الاتحاد السوفيتي مما أضفى طابعاً تاريخياً عليها (3) ، إلى جانب أهمية المواضيع التي نُوقِشت في تلك الزيارة لاسيما المواضيع العسكرية ، إذ عكست تطور العلاقات السياسية بين العراق والاتحاد السوفيتي بعد أن شهدت تذبذباً خلال مدة حكم عبد السلام عارف ، خاصة بسبب سياسة الأخير المتعلقة بالقضية الكردية والحزب الشيوعي العراقي كما اسفرت عن تعزيز إمكانات العراق الدفاعية حيث تعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم الأسلحة التي يحتاجها العراق لتمكينه من الدفاع عن نفسه ضد أي خطر يهدده (4) ، ولعل ذلك الدعم لم يكن تعبيراً عن التضامن السوفيتي ؛ بل كان أيضاً تجسيداً لاستراتيجية موسكو في دعم حلفائها في المنطقة وتعزيز موقفهم الأمني والعسكري .

أجرى الوفد العراقي برئاسة رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز جولات عديدة من المباحثات مع كبار المسؤولين السوفيت ، وأبرزهم رئيس مجلس السوفييت الأعلى نيكولاي بودغورني ورئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجين إذ تناولت المباحثات مجموعة من القضايا الهامة في المجالات السياسية والعسكرية مما عكس عمق التبادل والتعاون بين البلدين ، كما صرح رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز بأن الاتحاد السوفيتي تعهد بتقديم الدعم العسكري للجيش العراقي وهو ما مثل دعماً كبيراً للعراق في تعزيز قدراته الدفاعية (5) ، ومما تقدم يمكن القول إن زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى الاتحاد السوفيتي قد مثلت مرحلة جديدة في العلاقات بين العراق والاتحاد

(1) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 138 .

(2) عكاب يوسف الركابي ، العامل الدولي واثره على القضية الكردية في العراق 1958 - 1991 ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، مج 1 ، العدد 27 ، السنة 2017 ، ص 228 ؛ جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1968 ، ط 2 ، دار عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، 2015 ، ص 315 .

(3) أهتمت الصحف السوفيتية والعربية بتلك الزيارة وأفردت لها صفحات ومقالات متعددة إذ نشرت الصحف السوفيتية عن تلك الزيارة بأنها تطور مهم في العلاقات بين البلدين لاسيما العلاقات الاقتصادية والعسكرية . ينظر : ياسر عبد الحسين ، المصدر السابق ، ص 343 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 139 .

(4) مهيفان محمد حسين رشيد البرماني ، المصدر السابق ، ص 279 .

(5) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 139 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 226 .

السوفيتي بعد فترة من الجمود وعدم الثقة حيث اظهرت رغبة العراق بتحسين علاقته مع الاتحاد السوفيتي على الرغم من معارضة رئيس الوزراء الشديدة للحزب الشيوعي العراقي .

صرح رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز في ختام زيارته إلى موسكو أن العراق سيتلقى كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة من الاتحاد السوفيتي لدعم الجيش العراقي (1) ، وجاء في تصريح البزاز بذلك الصدد ما نصه : ((إن موسكو وعدت بتزويدنا بالأسلحة التي نحتاجها للدفاع عن أنفسنا ضد قوى الامبريالية ...)) (2) ، ويبدو أن سياسة رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز قد أغاضت بعض ضباط الجيش المقربين من عبد الرحمن عارف إذ كانوا يشعرون بالقلق من سياسة البزاز الرامية إلى الحد من نفوذهم وإعادة البلاد إلى الحكم المدني ، ونتيجة لذلك بدأ هؤلاء الضباط بالضغط على عبد الرحمن عارف لإسقاط حكومة البزاز ، وفي السادس من آب 1966 استجاب عبد الرحمن عارف لتلك الضغوطات وطلب من رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز تقديم استقالته من منصب رئيس الوزراء ليؤدي ذلك إلى تغيير سياسي كبير في العراق (3) .

وفي ظل الصراعات السياسية وسباق الحرب الباردة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية جاءت حادثة هروب الطيار العراقي منير جميل روبا (4) في السادس عشر من آب 1966 الذي فر بطائراته الـ (MiG-21) من

(1) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 9 ، ص 130 .

(2) The Christian Science Monitor , (Boston) , 8 August, 1966 .

(3) عدنان الباجه جي ، في عين الاعصار ، دار الساقى ، بيروت ، 2013 ، ص 134 ؛ مجيد خوري ، المصدر السابق ، ص 372 .

(4) منير جميل روبا (1934-1998) : ولد في بغداد عام 1934 ، وينحدر من اسرة ارثوذكسية كانت تسكن قرية (تلكيف) بالقرب من الموصل ، ونزحت أسرته مع الأسر المسيحية من جنوب شرق الاناضول إبان الحرب العالمية الثانية ، وأكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في بغداد ، وسنحت له الفرصة لدخول كلية الطيران في بريطانيا ، وشارك في كثير من الدورات التدريبية هناك للتدريب على الطائرات الإنكليزية قبل أن يتحول إلى طيار مقاتل على طائرات (الميج) السوفيتية ، إذ كان من أوائل المتدربين في الاتحاد السوفيتي على تلك الطائرة ، جُنِدَ جهاز الموساد الإسرائيلي لسرقة طائرة (MiG-21) في عملية استخباراتية معقدة عرفت بالمهمة رقم (007) مستلهمة من أفلام جيمس بوند ، وتنطوي العملية على سرقة طائرة (MiG-21) حيث رتب له جهاز الموساد علاقة مشبوهة مع فتاة تدعى (باربرا) وهي زوجة مدير شركة النفط العراقية في كركوك التي أفتعته بالعملية بعد أن ضمنت له تحقيق كل طلباته بما في ذلك سفر عائلته إلى إيطاليا ، وفي 16 آب 1966 نفذ عملية سرقة الطائرة من قاعدة الرشيد الجوية ، و كان قائد سلاح الجو (الإسرائيلي) الجنرال (مردخاي هود) يوجه خط سيره الملاحي حتى هبوطه في مطار (عتليت) العسكري ، وقد حاول عدد من الطيارين العراقيين اللحاق به واسقاط طائرته لكنهم لم ينجحوا في ذلك إذ كان الهروب ناجحاً بفضل سرعة الطائرة التي بلغت ضعف سرعة الصوت فضلاً عن تأخر اكتشاف رادارات الدفاع الجوي لعملية الهروب ، توفي في كندا عام 1998 إثر نوبة قلبية . ينظر : حميد حمد السعدون ، المصدر السابق ، ص 139 - 143 .

العراق إلى تل أبيب بالتعاون مع جهاز المخابرات الصهيوني (الموساد) (1) ، حيث حصل على اللجوء السياسي هناك ، وقد شرعت اللجان الصهيونية و الامريكية بدراسة مميزات تلك الطائرة وكشف اسرارها العسكرية (2) ، وكان رد فعل الحكومة العراقية على تلك الحادثة بتقديم طلب رسمي إلى الأمم المتحدة لاستعادة الطائرة وقائدها إلى العراق (3) ، وتزامنت تلك الحادثة مع تصاعد التوترات الداخلية في العراق بسبب الخلافات المتزايدة بين الحكومة العراقية والكرد في شمال العراق (4) ، ومن خلال ما تقدم يبدو أن الدوائر الصهيونية والأمريكية كانت تأمل في الإفادة من حادثة سرقة الطائرة للتعرف على ذلك السلاح المتفوق الجديد الذي يمكن أن يشكل تهديداً كبيراً خاصة في ظل التحضيرات لحرب حزيران 1967 ، إذ كانت تل أبيب تسعى لاكتساب المعرفة حول تلك الطائرة المتقدمة لردعها بشكل فعال بينما كانت تعد العدة لشن حرب خاطفة ومباغتة على الجبهة المصرية ، ومهما يكن من امر فقد ادت حادثة هروب الطيار منير جميل روبا إلى زعزعة الثقة بين العراق والاتحاد السوفيتي ، ودفعت السوفييت إلى التشكيك في قدرة العراق على تأمين الأسلحة المتطورة التي زودوه بها مما وضع العراق في موقف محرج ، ومع ذلك تجاوز السوفييت عن تلك الحادثة واستعاد الثقة من جديد مع العراق بوصف أن العملية كانت خارجة عن إرادته .

جرت مباحثات في الثامن عشر من آب 1966 بين الجانبين العراقي والسوفيتي حول تطوير القوة البحرية العراقية من خلال الإفادة من الخبراء السوفييت في ذلك المجال ، إذ طلب العراق من الاتحاد السوفيتي تأمين عدد من الخبراء والفنيين العسكريين السوفييت لإنشاء معمل لتصليح السفن وإدامتها فضلاً عن إرسال عدد من الضباط العراقيين للتدريب على عمليات إصلاح محركات السفن نوع (6-EH) و (4-EH) في الاتحاد السوفيتي ، وفي الإطار نفسه طلب الجانب العراقي تجهيز

(1) يرجح البعض أن عملية سرقة الطائرة التي نفذها منير روبا كانت بتدبير من وكالة المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A.) وليس الموساد ، وذلك في إطار محاولة لإبراز دور الموساد في العمليات الاستخباراتية ؛ وذلك لمعالجة أزمة سمعة الموساد بعد سلسلة من الانتكاسات ، إذ كان الموساد قد تعرض في أوائل ستينات القرن الماضي إلى انتكاسات عديدة أبرزها اكتشاف عدد من شبكات التجسس في الجمهورية العربية المتحدة مما ألحق ضرراً بسمعته وأظهر إخفاقات كبيرة في حماية مصادره ؛ لذا عمدت وكالة المخابرات المركزية الامريكية إلى تحويل الانتباه عن تلك الإخفاقات ، وتعزيز صورة جهاز الموساد كمركز رئيس للعمليات التجسسية في المنطقة ، وذلك جزءاً من استراتيجية أوسع لتأكيد التفوق الصهيوني ، وتعزيز دوره في الشرق الأوسط . للمزيد من التفاصيل ينظر : حميد عبد الله ، برنامج (تلك الأيام) عبر (يوتيوب) ، عنوان الحلقة : القصة الحقيقية لهروب الطيار العراقي منير روبا إلى إسرائيل ، تاريخ النشر : 16 شباط 2021 ، تاريخ المشاهدة : 4 حزيران 2024 .

(2) جونانان راندل ، امة في شقاق ، ترجمة فادي حمود ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1997 ، ص 257.

(3) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 230 .

(4) SIPRI, The Arms Trade With The Third World, Humanities Press, new York, 1971, P.557.

المعدات الخاصة بإصلاح الآليات والسفن العسكرية البحرية العراقية فضلاً عن أجهزة الملاحة والرادار والأجهزة اللاسلكية والالكترونية الدقيقة الأخرى مع توفير أجهزة الإدامة الخاصة بالطوربيدات والألغام وأسلحة الأعماق البحرية (1).

قام نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي (فلاديمير سيمينوف) بزيارة إلى العراق مطلع تشرين الأول 1966 ، والتقى خلال تلك الزيارة بالرئيس عبد الرحمن عارف ورئيس وزرائه ناجي طالب (2) حيث أعرب الرئيس عبد الرحمن عارف عن ترحيب العراق بزيارة زعماء الاتحاد السوفيتي كما تقدم بالشكر للاتحاد السوفيتي على دعمه المتواصل للقضايا العربية مؤكداً إيمانه الراسخ بأن الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي تسعى جاهدة لنصرة الدول النامية ، وتقديم المساعدات للشعوب التي تناضل من أجل استقلالها (3).

التقى الملحق العسكري العراقي في موسكو في الثلاثين من تشرين الأول 1966 بممثل مدرسة التدريب في وزارة الدفاع السوفيتية ، وجرى خلال اللقاء طرح موضوع انشاء معمل خاص بالقوة البحرية العراقية مع وضع التصميم اللازم للمعمل وتوفير الخبراء والفنيين السوفيت لذلك الغرض ، وفي مقابل ذلك أعرب ممثل وزارة الدفاع السوفيتية عن عدم ممانعة حكومته في ارسال المتدربين العراقيين إلى موسكو لغرض إدخالهم في دورات تدريبية على الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة (4).

توجه رئيس اركان الجيش العراقي اللواء حمودي مهدي في التاسع عشر من تشرين الثاني 1966 إلى تشيكوسلوفاكيا في زيارة رسمية استغرقت اسبوعاً واحداً على رأس وفد عسكري لزيارة معامل الأسلحة والمؤسسات العسكرية التشيكوسلوفاكية (5).

(1) وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 21 و 22 ، ص 95 .

(2) كلف رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف في 7 آب 1966 اللواء ناجي طالب بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة عبد الرحمن البزاز ، وتألقت الوزارة من 18 وزيراً من بينهم شاكر محمود شكري وزيراً للدفاع ، وعدنان الباجه جي وزيراً للخارجية ، ورجب عبد المجيد وزيراً للداخلية . ينظر : مختار الاسدي ، موجز تاريخ العراق السياسي الحديث ، دار الكتب العراقية للطباعة والنشر ، دمشق ، 2001 ، ص 92 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 227 .

(3) صدام يوسف عبد الجعفي ، سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف 17 نيسان 1966 - 17 تموز 1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2012 ، ص 107 .

(4) قيس جعيول مسافر الشحمان ، المصدر السابق ، ص 101 .

(5) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 234 .

أبلغ الملحق العسكري السوفيتي في السفارة السوفيتية ببغداد قيادة القوة البحرية العراقية في التاسع من كانون الأول 1966 عن وصول (100) مدافع ساحلية نوع (Mortar) (130 ملم) إلى ميناء البصرة ، وذلك ضمن تعزيز قدراتها العسكرية والدفاعية (1) ، وفي أواخر كانون الأول 1966 تم إنشاء معمل لتصليح الطائرات وإصلاحها في قاعدة الرشيد الجوية ، وذلك بناءً على توجيهات قائد القوة الجوية جسام محمد الشاهر (2) وبمساعدة الخبراء والفنيين السوفييت ، وغد ذلك المعمل من أكبر معامل صيانة وإصلاح الطائرات في الشرق الأوسط ، واحتوى على اقسام عدة كالحام و تحليل المعادن و النجارة و الحدادة وحضائر كبيرة تتسع لطائرات (هوكر هنتر) ، وذلك للأغراض الفنية كالتفكيك والتجميع والصيانة (3) .

استلمت الحكومة العراقية مطلع عام 1967 عشر طائرات من نوع (MiG-21) حصل التعاقد عليها مسبقاً مع الاتحاد السوفيتي فضلاً عن طائرتين من النوع نفسه مصممتين لأغراض التدريب وفي التاسع من آذار 1967 استقبل وزير الدفاع العراقي شاكراً محمود شكري وفداً سوفيتياً وصل إلى بغداد ؛ لغرض لتقييم احتياجات الجيش العراقي من الأسلحة والمعدات (4) .

اتسمت العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي بتبادل مستمر للزيارات والوفود بهدف تعزيز التعاون بين البلدين ، ففي الثامن عشر من نيسان 1967 زار وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي (5) الاتحاد السوفيتي تلبية لدعوة نظيره السوفيتي اندريه غروميكو ، و زار الباجه جي مدينتي موسكو ولينينغراد ، إذ التقى برئيس مجلس السوفييت الاعلى نيكولاي بودغورني

(1) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 22 ، ص 86.

(2) جسام محمد الشاهر (1914- د.ت) : ولد في بغداد عام 1914 ، وتطوع في الدورة الأولى للعمال الفنيين عام 1928 ووصل إلى رتبة عريف ، دخل مدرسة الطيران السادسة في انكلترا وتخرج فيها برتبة ملازم أول طيار عام 1938 ، تخرج في كلية هندسة الطيران في إنكلترا وبعدها اكمل دراسته في كلية اركان الطيران هناك ، ومن أهم المناصب التي شغلها أمر الرف الملكي ، وأمر الجحفل الجوي التعبوي ، ومدير الخطوط الجوية العراقية ، وتم تعيينه قائداً للقوة الجوية في 22 أيلول 1966 ، وبقي في المنصب حتى 17 تموز 1968 حيث أُحيل على التقاعد برتبة لواء ركن . ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 96.

(3) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 183.

(4) قيس جعيول مسافر الشحمان ، المصدر السابق ، ص 103.

(5) عدنان الباجه جي (1922-2019) : ولد في بغداد عام 1922 من عائلة سياسية إذ كان ابوه مزاحم الباجه جي السياسي البارز في العهد الملكي ، ودرس في كلية فكتوريا ببريطانيا ، وتخرج فيها عام 1940 ، وأكمل دراسته في الجامعة الامريكية ببيروت ، وتخرج فيها عام 1943 ، ثم أكمل دراسته العليا في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الامريكية ، وعُين عام 1950 مساعداً لمدير الدائرة السياسية في وزارة الخارجية ، وتدرج في المناصب =

وبرئيس الوزراء السوفيتي أليكسي كوسيجين ، ونائب رئيس مجلس الوزراء السوفيتي (كيربك مازوروف) (Kirbek Mazurov) ، وقد أجرى الباجه جي سلسلة من المباحثات مع المسؤولين السوفييت تناولت الأوضاع العالمية ، وأعقب المباحثات صدور بيان مشترك دعا إلى ضرورة المحافظة على التعايش السلمي بين الدول واحترام استقلالها ، ووقف التدخل الاستعماري في الشؤون الداخلية للدول كما عبر الاتحاد السوفيتي عن تقديره لسياسة العراق الخارجية القائمة على الحياد ، وأشاد بدور الحكومة العراقية في مناصرة الكفاح العربي ضد الاستعمار كما أكد السوفييت تأييدهم الكامل للقضية الفلسطينية واستنكارهم لاعتداءات الكيان الصهيوني ضد الدول العربية وسياسة الإرهاب التي يمارسها ، وفيما يتعلق بالأمن والسلام العالميين أكد البيان المشترك أهمية دعم السلم العالمي من خلال نزع السلاح تحت إشراف دولي ومنع انتشار الأسلحة النووية ، ومن جانبه عبر وزير الخارجية عدنان الباجه جي عن تقديره للاتحاد السوفيتي على دعمه الاقتصادي والعسكري للعراق (1) كما أجرى مباحثات مع القيادات السوفيتية تناولت سبل تعزيز الدعم العسكري السوفيتي للعراق لاسيما فيما يتعلق بنزويد العراق بالأسلحة السوفيتية الحديثة ، وفي هذا السياق أعلن الجانب السوفيتي استعداداته لتسليح الجيش العراقي بما يحتاجه من الأسلحة والمعدات العسكرية (2) .

أعلنت الحكومة العراقية في الحادي والثلاثين من أيار 1967 ، وفي ظل تصاعد التوترات الإقليمية في المنطقة ، استعدادها لإرسال قوات برية مدرعة مع تشكيل أسراب من الطائرات المقاتلة لإسناد الجبهة المصرية (3) ، وفي إطار تلك الاستعدادات أوعزت الحكومة العراقية بإرسال ست فرق عسكرية إلى المنطقة ، إذ شملت تلك القوات أربع فرق من صنف المشاة إضافة إلى فرقتين مدرعتين

=الدبلوماسية حتى عام 1965 حينما عين وزيراً للدولة للشؤون الخارجية ، عُين في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف وزيراً لخارجية العراق في 18 نيسان 1966 وبقي في المنصب حتى تموز 1967 ، وبعد انقلاب عام 1968 غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقل للعيش في الإمارات العربية المتحدة ، وفي آذار 2003 أسس (تجمع الديمقراطيين المستقلين) وصار عضواً في المجلس الوطني العراقي المؤقت في حزيران 2004 ، حصل على مقعد في البرلمان العراقي بعد انتخابات عام 2005 ، وأنتخب رئيساً للبرلمان لمدة وجيزة ؛ لكونه أكبر الأعضاء سناً ، توفي عام 2019 في دولة الإمارات العربية المتحدة . ينظر : سامي حسين حمود جاسم الطائي ، عدنان الباجه جي ودوره الدبلوماسي والسياسي في العراق حتى عام 1969 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ديالى ، 2012 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 411.

(1) صحيفة الثورة العربية ، (بغداد) ، العدد 868 ، 6 نيسان 1967 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 149 - 152.

(2) عدنان الباجه جي ، صوت العراق في الأمم المتحدة 1959 - 1969 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2002 ، ص 83 .

(3) C.I.A. , Intelligence Memorandum, (Arab-Israeli Situation Report) , 31 May 1967 , P.2.

وذلك لتعزيز القدرة القتالية على الأرض كما قرر العراق نشر فرقة مدرعة واحدة وثلاثة أسراب من الطائرات المقاتلة بشكل فوري إلى الأراضي الأردنية لتعزيز الدفاعات الأردنية (1) ، وكانت تلك الخطوات تهدف إلى تقديم دعم فعال للجهود العسكرية العربية في مواجهة التصعيد العسكري الصهيوني والاستعداد لمواجهة أي تهديدات محتملة على الجبهتين المصرية والأردنية .

### ثانياً : اثر حرب حزيران 1967 على تسليح الجيش العراقي من الاتحاد السوفيتي

اندلعت الحرب العربية مع الكيان الصهيوني في الخامس من حزيران 1967 عندما شنت قواته (2) هجمات جوية مباغته على المطارات المصرية ودمرت عدداً من الطائرات فيها كما قامت بالتوغل في صحراء سيناء المصرية معلنة بذلك بداية حرب شاملة ضد الدول العربية (3) ، واستجابة لتلك الأحداث أعلنت الحكومة العراقية انضمامها إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسورية والأردن كما قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نظراً لثبوت اشتراكهما في الحرب ضد الدول العربية ودعمهما للكيان الصهيوني بما في ذلك استخدام حاملات الطائرات في البحر المتوسط لدعم العمليات العسكرية الصهيونية ، وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن خيبة أملها جراء الموقف العراقي الذي وصفته بـ ((المُتصلب)) على الصعيدين الرسمي والداخلي (4).

أعلن الرئيس عبد الرحمن عارف من دار الإذاعة العراقية عن تحريك القوات المسلحة العراقية إلى ساحة المعركة ضد الكيان الصهيوني ، وكان ذلك الإعلان قد نبه الكيان الصهيوني عن نية الحكومة العراقية تلك ؛ فأخذت طائرات الكيان الصهيوني بمهاجمة القوات العراقية وهي في طريقها

(1) فؤاد عارف ، مذكرات فؤاد عارف ، ج 1 ، ط 2 ، مطبعة خه بات ، دهوك ، 2002 ، ص 275.

(2) شكلت قوات الكيان الصهيوني في حرب حزيران 1967 نسبة أكبر من القوات العربية من حيث عدد الأفراد والأسلحة المستخدمة إذ تألفت من (300) ألف جندي مع (1000) دبابة و (270) طائرة حربية فضلاً عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إقامة جسور جوية ، إذ كانت تزود الصهاينة بـ (7-8) طن من أحدث أنواع العتاد الحربي طيلة أيام الحرب ، ووصلت قيمت تلك الأسلحة مبلغ (825) مليون دولار . ينظر : كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر : دراسة تحليلية ، منشورات مكتبة البديسي ، بغداد ، 1987 ، ص 174 ؛ يوسف عكوش ، الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية 1947 - 1986 ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، 1987 ، ص 44 .

(3) صحيفة الجمهورية ، العدد 1217 ، 6 حزيران 1967 ؛ رفائيل إيتان ، مذكرات الجنرال رفائيل إيتان ، ترجمة غازي السعدي ، ط 3 ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ، 2015 ، ص 39.

(4) ممدوح محمود منصور ، الصراع الأمريكي - السوفيتي في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995 ، ص 343 ؛ صحيفة الجمهورية ، العدد 1218 ، 7 حزيران 1967 .



عبر الصحراء لتتنزل بها خسائر كبيرة (1) إذ أدى الهجوم الصهيوني إلى سقوط (13) طائرة نوع (MiG-21) من الأسراب العراقية الثلاث أنفة الذكر التي كانت متوجهة في طريقها لدعم الجبهة الأردنية، ولتعزيز الدفاعات العربية ضد الهجوم الصهيوني غير أن موسكو سرعان ما أوعزت إلى وزارة الدفاع السوفيتية بنقل (12) طائرة جواً من الطراز نفسه وقدمتها إلى القوة الجوية العراقية؛ وذلك لتعويض النقص الحاصل في طائرات القوة الجوية العراقية (2)، ومن خلال تلك الأحداث يتسلط الضوء على المفارقة بين الهجوم الصهيوني المباغت ورد فعل الرئيس عبد الرحمن عارف مما كشف عن ضعف التخطيط العسكري والتنسيق، إذ أدى الإعلان المبكر عن التحركات العسكرية من دون تأمين تحرك القوات بشكل محكم أو اتخاذ احتياطات كافية إلى استغلال الكيان الصهيوني لتلك الثغرة مما أدى إلى تعرض القوات العراقية إلى خسائر كبيرة.

أعلن الاتحاد السوفيتي في السادس من حزيران 1967 رسمياً إدانته للعدوان الصهيوني واصفاً إياه بالعمل الهمجي الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وأعلن عن دعمه الكبير للدول العربية المشاركة في الحرب ومطالبها المشروعة في الدفاع عن أراضيها وسيادتها (3) وطالب الكيان الصهيوني بوقف فوري وغير مشروط للعمليات العسكرية، وعلى الرغم من تلك الدعوات استمرت قوات الكيان الصهيوني في عدوانها مما دفع الاتحاد السوفيتي إلى اتخاذ خطوة حازمة بقطع علاقاته الدبلوماسية مع (إسرائيل) في العاشر من حزيران 1967 احتجاجاً على استمرار العدوان وتضامناً مع الدول العربية (4).

(1) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث: من ثورة 14 تموز حتى حرب الخليج الثانية 1958-1996، دار فيشونمديا كرونوبيري للطباعة والنشر، استوكهولم، 2010، ص 171.

(2) SIPRI, Arms Trade Registers : The Arms Trade With The Third World , MIT Press , London, 1975 , P.51.

(3) طارق عبد المجيد زيدان، عدوان 5 حزيران، المجلة العسكرية، (بغداد)، مديرية التدريب العسكري، العدد 2، نيسان 1970، ص 43؛ ريسان عامر عبد الله، المصدر السابق، ص 153.

(4) V.andashev, P. Ogloblin, Soviet – Arab Friendship : What it Means in Practice , Novosti Press , Moscow, 1972 , P.30 ؛ 13 حزيران 1967، العدد 1944، ص 30.

أعلنت الولايات المتحدة الامريكية وقوفها إلى جانب الكيان الصهيوني في حربه ضد الدول العربية ، و قدمت له الأسلحة والمعدات الحربية اللازمة لمواصلة القتال (1) ، وفي حقيقة الأمر فإن تلك الحرب مثّلت مواجهة غير مباشرة بين القوتين الكبيرتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ، إذ اعتمد كل من الطرفين المتحاربين على الدعم العسكري والسياسي من هاتين القوتين مما جعل الحرب تتجاوز حدود الصراع الإقليمي إلى أن تكون جزءاً من الصراع الأوسع بين المعسكرين الشرقي والغربي في ذروة الحرب الباردة .

على الرغم من الدعم العسكري والسياسي الذي قدمه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لطرفي النزاع في حرب حزيران 1967 ، فإن كلتا الدولتين كانتا حريصتين على تجنب تصعيد ذلك الصراع إلى حرب شاملة وطويلة الأمد ، إذ كانت هناك رغبة مشتركة في الحفاظ على نوع من التوازن حيث اتفق الطرفان على استخدام نفوذهما للتأثير على حلفائهما بهدف تهدئة الوضع ومنع الأمور من الانفلات إلى صراع دائم (2) ، ولعل ذلك التوجه عكس تفهم كل من موسكو وواشنطن لخطورة انجرار العالم إلى مواجهة مباشرة قد تتسبب في كارثة عالمية في ظل الأجواء المتوترة للحرب الباردة .

طلبت الحكومة العراقية بعد الخامس من حزيران 1967 من الاتحاد السوفيتي إجراء تعديلات على صفقة الأسلحة المعقودة بينهما في ايار 1966 ، إذ طلبت الحكومة العراقية من الجانب السوفيتي تغيير بعض بنود العقد التسليحي ؛ وذلك باستبدال بعض الأسلحة والقطع البحرية بالطائرات ودرع الدبابات ؛ نظراً لعدم ملاءمتها للمستلزمات الفعلية للمعركة ضد الكيان الصهيوني ، وفي ظل الموقف المالي الحرج للعراق آنذاك ؛ ونتيجة لذلك حصل الاتفاق على إلغاء شراء أربعة زوارق صواريخ طراز (183) مع كاسحتي ألغام متوسطة مع أربع كاسحات ألغام خفيفة (ساحلية) ، وتم تحويل ثمنها

(1) كانت إدارة الرئيس الأمريكي (ليندون جونسون) ترى في الكيان الصهيوني ذخيرة استراتيجية مهمة للولايات المتحدة الامريكية لاسيما في ظل تأييد الكيان الصهيوني لسياستها ضد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث إذ كانت الولايات المتحدة تخشى انتقال الحرب الشعبية إلى الشرق الأوسط ؛ لذا عدت الكيان الصهيوني حليفاً أساسياً لها نظراً لأهمية موقعه الاستراتيجي ومساهمته في دعم المصالح الامريكية في المنطقة . ينظر : احمد سليم البرصان ، إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وحرب حزيران / يونيو 1967 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2000 ، ص 41.

(2) موسى محمد آل طويرش ، العالم المعاصر بين حربين : من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة 1914-1991 ، ط 2 ، دار اينانا للدراسات والطباعة والنشر ، بيروت ، 2013 ، ص 165 ؛ يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص 142 .

لشراء طائرات (MiG) و (Sukhoi) <sup>(1)</sup> ، وفي أعقاب سقوط (13) طائرة سوفيتية الصنع خلال حرب حزيران 1967 <sup>(2)</sup> ، وأشارت إحدى وثائق وكالة المخابرات المركزية الامريكية إلى أن الاتحاد السوفيتي قام في تموز 1967 بتعزيز القدرات العسكرية العراقية من خلال تزويدها بدفعة جديدة من الطائرات والمعدات الحربية ، وجاء ذلك الدعم في اطار تعويض الخسائر التي تكبدها العراق خلال الحرب ، ولتعزيز قدراته الجوية للتعامل مع التحديات المستمرة ، إذ شمل ذلك الدعم تسليم (12) طائرة طراز (MiG-21) و (16) طائرة من طراز (MiG-17) و (MiG-15) فضلاً عن (20) طائرة نوع (Sukhoi) ، إضافة إلى (34) طائرة مقاتلة من طراز (Su-7BMK) كما تم طلب (20) طائرة أخرى من النوع نفسه ايضاً ، وبلغت قيمة المساعدات العسكرية ما يقارب (80) مليون دولار <sup>(3)</sup> ، ومهما يكن من امر فقد أُعيد تسليح السرب الأول للقوة الجوية العراقية بطائرات (سوخوي) بعد قرار وقف طائرات (فنوم) عن الطيران لانتهاء أعمارها الافتراضية وعدم صلاحيتها للطيران <sup>(4)</sup> ، ومما سبق يتضح جلياً دعم الاتحاد السوفيتي للقوة الجوية العراقية من خلال تسليم طائرات جديدة ومتطورة بهدف إعادة مكانة سمعة الصناعات الحربية السوفيتية اولاً وإعادة بناء الأسراب الجوية العراقية المتضررة ثانياً ، وهو ما يعكس التزام الاتحاد السوفيتي بمساندة حليفه في المنطقة في ظل الأوضاع المتوترة التي كانت تسود الشرق الأوسط آنذاك .

وصل بغداد في الثالث من تموز 1967 الرئيس السوفيتي نيكولاي بودغورني تلبية لدعوة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف ، وقد اكتسبت تلك الزيارة أهمية كبيرة للعراق وعلى مختلف الصُّعد إذ منحت العراق مكانة سياسية بارزة في المنطقة ؛ لأنها أول زيارة يقوم بها رئيس دولة عظمى إلى العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ، وقد استقبل الرئيس السوفيتي رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف إلى جانب عدد من الشخصيات البارزة منهم طاهر يحيى ، وعبد

(1) وزارة الدفاع العراقية ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 22 ، ص 38.

(2) أعلن الكيان الصهيوني في ذلك الوقت انه أسقط (28) طائرة عراقية خلال حرب حزيران 1967 ، وهي (3) طائرات من نوع (هنتر) كانت قد أقرضت إلى الأردن ، و (9) طائرات نوع (هنتر) فضلاً عن (13) طائرة نوع (MiG-21) وطائرة واحدة من طراز (توبوليف-16) أسقطت جميعاً خلال المعارك الجوية. ينظر :

SIPRI, The Arms Trade With The Third World, Humanities Press, new York, 1971, P.558.

(3) C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in communist Economic and military Aid to Iraq , ER IM 72-31 , March 1972 , P. 10 .

(4) علوان حسون العبوسي ، المصدر السابق ، ص 59 ؛ وزارة الدفاع العراقية ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 119.

الغني الراوي<sup>(1)</sup> وشاكر محمود شكري فضلاً عن عدد من أعضاء مجلس الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة العراقية ، وجرت بين الطرفين مباحثات عديدة تناولت الأوضاع الحرجة التي كانت تمر بها المنطقة العربية آنذاك مع التركيز على كيفية العمل على إزالة آثار العدوان الصهيوني<sup>(2)</sup> .

تركزت المباحثات بين الجانبين حول الأوضاع المتوترة في الشرق الأوسط التي لم تؤثر سلباً على الدول العربية فقط ، بل طالت آثارها السلبية الاتحاد السوفيتي أيضاً ، إذ أدت الهزيمة العسكرية للعرب آنذاك إلى إضعاف مكانة الاتحاد السوفيتي لدى الدول العربية ، لاسيما وأن السلاح السوفيتي كان جزءاً من تلك الهزيمة ؛ لذا بذل السوفييت جهوداً حثيثة لمحو آثار تلك الانتكاسة ، وتعزيز نفوذهم في المنطقة ، وفي الجانب نفسه طلب الرئيس عبد الرحمن عارف تقديم مساعدات عسكرية للعراق ، وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن تلك الزيارة أسهمت بتوطيد العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي<sup>(3)</sup> ، وفي الرابع من تموز 1967 صدر بيان مشترك عن زيارة الرئيس السوفيتي إلى بغداد أكد فيه الطرفان على أهمية إزالة آثار العدوان الصهيوني<sup>(4)</sup> وإعادة تسليح الجيوش العربية بالأسلحة السوفيتية المتطورة<sup>(5)</sup> ، وفي ذلك السياق أشارت إحدى وثائق الخارجية الأمريكية إلى أن الاتحاد السوفيتي قام بتجديد إمداداته العسكرية للدول العربية من حيث الكمية والنوعية والقدرة القتالية ، إذ أوضحت الوثيقة أن القوة الجوية لكل من الجمهورية العربية المتحدة

(1) عبد الغني الراوي (1922-2011) : ولد عام 1922 في مدينة راه ، دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها عام 1941 ، تدرج بالرتب حتى صار عقيداً ، عُرف عنه تدينه ، وكان ميالاً لجماعة الإخوان المسلمين ، شارك بانقلاب 8 شباط 1963 ، وفي مدة حكم عبد الرحمن عارف عُين نائباً لرئيس الوزراء ، حاول إسقاط حكومة البعث عام 1970 من خلال محاولته الانقلابية إلا أنه لم ينجح في ذلك ، فالتجأ إلى المملكة العربية السعودية ، وبقي فيها حتى وفاته عام 2011. ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 390-391 .

(2) ببداء محمود احمد ، العلاقات العراقية الروسية وضرورات المصلحة العراقية : دراسة تاريخية سياسية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2012 ، 253 ؛ صحيفة الاهرام ، (القاهرة) ، العدد 29449 ، 25 تموز 1967.

(3) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ج 10 ، ص 68 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص ص 154 - 159 .

(4) كان من نتائج حرب حزيران 1967 أن تمكن الكيان الصهيوني من احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية بعد أن كانت تحت إدارة الأردن قبل الحرب كما احتل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء التي كانت تحت الإدارة المصرية فضلاً عن مرتفعات الجولان السورية . ينظر : منشورات فلسطين المحتلة ، استراتيجية الاقتصاد الديموغرافي - العسكري لمجتمع الحرب الإسرائيلي ، مطابع الكرمل الحديثة ، بيروت ، 1982 ، ص 43 ؛ سيد غنيم ، الأصابع على الزناد - استراتيجيات الامن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط ، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، الجزيرة ، 2021 ، ص 119.

(5) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 249.

وسورية والعراق صارت تمتلك (550) طائرة مقاتلة مقارنة بـ (155) طائرة فقط للكيان الصهيوني (1).

زار الرئيس عبد الرحمن عارف موسكو في السابع عشر من تموز 1967 إثر ترشيحه من لدن عدد من الرؤساء العرب في اجتماع القاهرة ؛ وذلك للبحث عن مخرج للأزمة العربية وإزالة آثار العدوان ، وقد استقبله الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ليونيد بريجنيف ورئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسيجين ، وأجرى عبد الرحمن عارف مباحثات عدة مع المسؤولين السوفييت لحل الأزمة العربية ، ودعم قدرات الجيوش العربية بالأسلحة السوفيتية (2) ، وبذلك الشأن صرح الرئيس عبد الرحمن عارف لصحيفة الأهرام المصرية قبيل عودته إلى العراق بما نصه : (( إن موسكو تعهدت بزيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية للعرب بشكل عام والعمل لمحو آثار العدوان ... )) (3).

بعد زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى موسكو قام وزير الدفاع اللواء شاكركر محمود شكري بزيارة مهمة إلى الاتحاد السوفيتي في الحادي والعشرين من تموز 1967 بدعوة من وزير الدفاع السوفيتي اندريه غريتشكو ، وعُدَّت تلك الزيارة إحدى أهم الزيارات في الجانب العسكري ليس فقط لطول مدتها التي استمرت لثمانية عشر يوماً ، بل لتزامنها مع الأحداث المهمة التي كانت تمر بالعراق والمنطقة (4) ، وبدأت المباحثات العسكرية بين الطرفين في اليوم الثاني من الزيارة وكانت قضية تسليح الجيش العراقي من أهم المحاور التي تم التطرق لها حيث التقى وزير الدفاع العراقي بعدد من المسؤولين السوفييت وبحث معهم استمرار تدفق الأسلحة السوفيتية إلى العراق ، إذ التقى بالرئيس السوفيتي بودغورني وسلمه رسالة من الرئيس عبد الرحمن عارف (5) ، وفي ختام زيارته إلى الاتحاد السوفيتي صرح وزير الدفاع شاكركر محمود شكري بأن الزيارة كانت ناجحة ، وأن السوفييت أبدوا استعدادهم الكامل لتزويد العراق والدول العربية بما يحتاجونه من الأسلحة

(1) F. R. U. S. , 1967-1968, Vol.XX, Arab-Israeli Dispute , Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, No.11, 9 December, 1967 , Washington , P. 121 .

(2) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص ص 161-162 .

(3) صحيفة الأهرام ، (القاهرة) ، العدد 29444 ، 20 تموز 1967 .

(4) بشار فتحي جاسم العكيدي ، الاتفاقيات العسكرية العراقية - السوفيتية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2008 ، ص 5 ؛ سارة محمود عبد الحليم محمود الشيخ ، المصدر السابق ، ص 188.

(5) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ج 10 ، ص 43 ؛ صدام يوسف عبد الجغيفي ، المصدر السابق ، ص

والمعدات العسكرية فضلاً عن الدورات التدريبية ، وجاءت تلك التطورات في ظل تراجع ملحوظ للعلاقات العسكرية بين العراق و الولايات المتحدة الامريكية نتيجة دعمها للكيان الصهيوني ومواقفها العدائية تجاه العرب (1) ، ومما سبق يمكن القول : إن ظروف حرب حزيران 1967 ، وما تبعها من استياء في البلدان العربية من الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في المنطقة مثلت نقطة تحول مهمة لصالح الاتحاد السوفيتي ، إذ استفاد الاتحاد السوفيتي بشكل كبير من تلك الفرصة لتعزيز نفوذه والفوز بتأييد كبير له في المنطقة حيث برز بمثابة الحامي لمصالح الدول العربية و بمظهر الحليف المخلص الذي يمكن الاعتماد عليه لدعم العرب في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية المنحازة للكيان الصهيوني التي عدت خائنة للدول العربية ، ومما سبق يبدو أن الاتحاد السوفيتي نجح في تلك الحملة الدبلوماسية بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً في ظل حاجة الدول العربية الماسة إلى الدعم والمساعدة .

أزدادت مشتريات العراق من الأسلحة السوفيتية تزامناً مع تداعيات الحرب العربية مع الكيان الصهيوني ، إذ انعكست تلك الأوضاع على تقارب أكبر بين الجانب العراقي والسوفيتي كان من ثماره توريد (325) طائرة مقاتلة اخرى ، و (300) دبابة ومدفعية من الاتحاد السوفيتي إلى العراق ومصر وسورية (2) ، أما العراق فقد تلقى (60) طائرة نوع (MiG-21) مما جعل القوة الجوية العراقية في المركز الثاني من حيث عدد الطائرات بعد مصر (3) .

كانت الحكومة العراقية تدرك تماماً أن توجهها نحو الاتحاد السوفيتي للحصول على الأسلحة سيؤدي إلى استياء الدول الغربية ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، إذ كانت تلك الدول على وعي تام بأن بيع السوفييت للأسلحة الحديثة والمتطورة للعراق من شأنه أن يزيد التوتر في المنطقة كما أنه سيحفز الكيان الصهيوني للضغط على الإدارة الامريكية للحصول على أسلحة مماثلة أو أكثر تطوراً مما يعمق التحديات الاقليمية (4) .

(1) صحيفة الجمهورية ، العدد 1999 ، 7 آب 1967 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص ص 163 - 165 .

(2) Scott Lee, From Beijing To Baghdad ; Stability And Decision-Making In Sino-Iraqi Relations 1958-2012, Bachelor's thesis, University of Pennsylvania , 2013, P.31.

(3) William F. Hickman , Military Capabilities And Power Politics In The Persian Gulf, Master Thesis, Faculty of the Graduate School , University of Texas at Austin , 1977, P.17.

(4) محمد هاشم خويطر الربيعي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف 1966 - 1968 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2013 ، ص 157 .

تسلم العراق مطلع تشرين الأول 1967 (18) طائرة نوع (Sukhoi) و تم ادخالها الخدمة في السرب الأول في قاعدة كركوك الجوية (1)، و تزامن ذلك مع تقديم الاتحاد السوفيتي (5) طائرات نقل عسكرية نوع (Ilyushin) من طراز (II-14) (2) ؛ لتعويض الخسائر التي لحقت بالقوة الجوية العراقية التي شملت (5) طائرات من نفس الطراز أُسقطت خلال معارك حرب حزيران 1967 (3).

عرضت موسكو في أوائل تشرين الثاني 1967 على الحكومة العراقية المشاركة في استثمار النفط العراقي ، إذ قدم الاتحاد السوفيتي عرضاً إلى شركة النفط الوطنية العراقية بذلك الشأن ، و تزامن ذلك مع زيارة وفد من الخبراء السوفييت إلى بغداد برئاسة رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي (سيككوف) (Skachov) لبحث إمكانية مساهمة بلاده في صناعة النفط العراقي وعدد من المشروعات الأخرى (4) ، ومن خلال ما تقدم يتضح أن الاتحاد السوفيتي نجح في منافسة الغرب على النفط العراقي ، وهو ما مثل خطراً بالغاً على المصالح الغربية القائمة على استغلال النفط العراقي والسيطرة عليه منذ زمن بعيد ، وبذلك يمكن القول إن الاتحاد السوفيتي حقق نصراً واضحاً على الولايات المتحدة الأمريكية في حربهما الباردة في العراق .

سعى الاتحاد السوفيتي إلى تعزيز علاقاته مع العراق على الصعد السياسية والاقتصادية (5) والعسكرية كافة كما سعى للقضاء على النفوذ الغربي في العراق ليحل محله مستغلاً بذلك المشاعر

(1) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 269 .

(2) الطائرة (II-14) : طائرة نقل سوفيتية نفثة ذات محركين تم انتاجها في خمسينيات القرن الماضي ، وتعد نسخة مطورة من الطائرة (II-12) ، ويتكون طاقمها من شخصين أو ثلاثة ، ويمكنها حمل بين (28 - 40) راكباً أو حوالي (5) أطنان من الشحن ، وتبلغ سرعتها القصوى حوالي 400 كم/ساعة بمدى عملياتي حوالي 1500 كم . ينظر :

Bill Sweetman, Op.Cit, P.52.

(3) SIPRI, Arms Trade Registers : The Arms Trade With The Third World , MIT Press , London, 1975 , P.P. 50-51.

(4) كان من نتائج تلك الزيارة توقيع اتفاقية بين العراق والاتحاد السوفيتي في 17 كانون الأول 1967 للتعاون الاقتصادي بمساعدة الخبراء السوفييت والمساعدات المالية السوفيتية. ينظر : عبد العظيم حسن مرسي عرفة ، العلاقات العربية السوفيتية : دراسة حالة عن السياسية السوفيتية تجاه العراق 1958 - 1968 ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1983 ، ص 273 .

(5) وصل إلى بغداد في تشرين الأول 1967 وفد اقتصادي سوفيتي لإجراء مباحثات تستهدف تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين في الجانب التجاري والصناعي. ينظر : سارة محمود عبد الحليم محمود الشيخ ، المصدر السابق ، ص 188.

المعادية للغرب في العراق (1) ، وفي ذلك السياق تعاقد العراق مع السوفييت في تشرين الثاني 1967 على شراء (36) طائرة نوع (MiG-21F) بمبلغ مقداره (20) مليون دولار على أن تُجهَّز خلال المدة (1968-1971) (2) .

وقعت الحكومة العراقية في الحادي عشر من تشرين الثاني 1967 اتفاقية تسليح مع تشيكوسلوفاكيا تضمنت شراء (20) طائرة تدريب نفاثة نوع (Delfin) من طراز (L-29) كما شملت الاتفاقية شراء (100) ناقلة جنود مدرعة نوع (TOPAS) من طراز (OT-62) (3) ، فضلاً عن مدافع مضادة للطائرات بقيمة (65) مليون دولار ، وذلك ضمن جهود الحكومة العراقية لتعزيز قواتها العسكرية وتوسيع نطاق تعاونها مع دول الكتلة الشرقية آنذاك (4) .

أبرمت الحكومة العراقية في الثاني من كانون الأول 1967 اتفاقية في المجال النفطي مع الحكومة السوفيتية حيث تعهد السوفييت بتقديم المساعدة الفنية والتقنية لتطوير حقل الرميلة الشمالي كما وقع الجانبان في السابع والعشرين من الشهر نفسه اتفاقية أخرى شملت إقامة مشاريع تنمية عديدة ، وكان أبرزها إقامة مصنع للمعدات العسكرية ، إذ كان ذلك المشروع يهدف إلى تعزيز القدرات العسكرية العراقية وجعلها أكثر استقلالية في إنتاج المعدات العسكرية (5) ، وفي الجانب التنظيمي للقوة الجوية العراقية تم تعزيز السرب الأول للقوة الجوية العراقية في الثالث من كانون الأول 1967 بطائرات جديدة من طراز (Su-7) وتمركزت في قاعدة الرشيد الجوية (6) .

(1) جوزيف س. برليز ، المساعدة السوفياتية الاقتصادية ، ترجمة فوزي قبلاوي ، المؤسسة الاهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1978 ، ص 67.

(2) Phebe Marr, The Modern History Of Iraq, Westview Press, Colorado, 2012, P.132.  
(3) ناقلة الجنود (OT-62) : مركبة مشاة مدرعة ، تم انتاجها في تشيكوسلوفاكيا في ستينيات القرن الماضي ، وهي قادرة على العمل في البيئات القتالية المختلفة ، ويبلغ وزنها حوالي (12) طناً ، ويتكون طاقمها عادة من ثلاثة افراد ولها القدرة على حمل 8 جنود إضافيين ، ويمكن تزويد المركبة بمدفع عيار (7.62) ملم أو مدفع رشاش ، فضلاً عن الأسلحة الخفيفة . ينظر : مجلة (global security - الامن العالمي) على الانترنت ، تاريخ الدخول : 2024\3\21  
<https://www.globalsecurity.org/military/world/europe/ot-62.htm>

(4) C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in communist Economic and military Aid to Iraq , ER IM 72-31 , March 1972 , P. 19 .

(5) ساعد فريدة ، العلاقات العراقية السوفيتية 1958 - 1968 م ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016 ، ص 61 ؛ نهاد طالب عويد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص 30.

(6) احمد علي سبع الربيعي ، المصدر السابق ، ص 270 .



انفرد الاتحاد السوفيتي بتوريد الأسلحة والمعدات إلى العراق بعد عام 1967 مما عكس العلاقة القوية بين البلدين في ذلك الوقت الحرج ، ففي أواخر كانون الأول 1967 تم التوقيع على اتفاقية تعاون عسكري مشترك بين العراق والاتحاد السوفيتي ، وتضمنت الاتفاقية على توريد (15) طائرة (MiG-21) ، و (20) طائرة مقاتلة نوع (سوخوي) (Sukhoi) فضلاً عن (150) دبابة نوع (T-55) (1) .

افتتح رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف في السادس من كانون الثاني 1968 المفاعل النووي العراقي في منطقة التويثة بالقرب من بغداد الذي شُيد بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي حيث تم الاتفاق على أن يقدم السوفييت الاستشارات الفنية وتدريب المتخصصين العراقيين لإدارته وتشغيله (2) ، وفي سياق تعزيز التعاون العسكري طلبت الحكومة العراقية من الاتحاد السوفيتي توريد (30) طائرة نوع (سوخوي) من طراز (Su-7) فضلاً عن (36) طائرة نوع (MiG-21) ، و (216) صاروخ (جو - جو) نوع (K-13 Atool) المخصص لتسليح طائرات (MiG-21) (3) وهو نسخة من صاروخ (Sidewinder) الأمريكي ووفقاً لإحدى المصادر الأمريكية فإن السوفييت تمكنوا من الحصول على نموذج من الصاروخ الأمريكي أنف الذكر في عملية سرية حيث تم تحليله ودراسته والإفادة منه من قبل المهندسين السوفييت (4) ، وهو ما مثل جزءاً من الحرب التكنولوجية بين المعسكرين الشرقي والغربي إذ سعى كل طرف لاكتشاف الأسرار العسكرية والتصاميم السرية والتقنيات المتقدمة للطرف الآخر .

أفادت إحدى نشرات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في التاسع عشر من شباط 1968 بأن الاتحاد السوفيتي قدم المساعدة للعراق في مجال التدريب على الحرب الكيماوية ، إذ أشارت النشرة إلى أن الاتحاد السوفيتي زود العراق بكميات من المواد السامة بما فيها غاز الأعصاب

(1) Yaacov Ro'i , Boris Morozov, The Soviet Union And The June 1967 Six Day War, Woodrow Wilson center press , Washington, 2008 , p. 30 .

(2) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 263.

(3) SIPRI, Arms Trade Registers : The Arms Trade With The Third World , MIT Press , London, 1975 , P.51.

(4) Chris Chant, The World's Air Forces, Chartwell Books, New Jersey, 1979 , P.168.

(VX) <sup>(1)</sup> ، وذلك من خلال ضباط كيميائيين سوفيت لتدريبهم في إقامة دورة تدريبية لعدد من الضباط العراقيين كما ذكرت أن عدداً من العسكريين العراقيين سافروا إلى الاتحاد السوفيتي لتلقي التدريب على استخدام الأسلحة الكيميائية <sup>(2)</sup> .

ادت حرب حزيران 1967 مع الكيان الصهيوني دوراً كبيراً في تعزيز التقارب العراقي السوفيتي على جميع الأصعدة لاسيما في المجال العسكري ، وضمن ذلك الاطار قام وزير الدفاع السوفيتي اندريه غريتشكو بزيارة العراق في العشرين من آذار 1968 بدعوة من وزير الدفاع العراقي شاكور محمود شكري الذي استقبله مع عدد من كبار ضباط الجيش العراقي ، وخلال زيارته قام بجولة في عدد من القواعد العسكرية العراقية ، وأعرّب غريتشكو عن دعم حكومة بلاده السياسي والعسكري للدول العربية مؤكداً أن زيارته ستعزز العلاقات العسكرية بين العراق والاتحاد السوفيتي وأكد أنه لا يزال متحمساً للتعاون العسكري بين البلدين منذ عام 1958 ، ومن جانبه أكد وزير الدفاع العراقي أن الاتحاد السوفيتي كان أول من قدم الأسلحة والخبرة العسكرية إلى العراق ، وما زال يواصل تلك السياسة من دون فرض أي شروط <sup>(3)</sup> ، كما التقى وزير الدفاع السوفيتي برئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف في الثالث والعشرين من آذار 1968 حيث بحثا تطور العلاقات الثنائية بين بغداد وموسكو ، وخلال اللقاء أثنى عبد الرحمن عارف على الدعم العسكري الذي يقدمه الاتحاد السوفيتي للعراق والدول العربية مشدداً على أهمية تطوير تلك العلاقات <sup>(4)</sup> .

(1) غاز الأعصاب : هو مادة كيميائية تستخدم غالباً كأسلحة كيميائية إذ تؤثر بشكل خطير على الجهاز العصبي ، وتؤدي تلك الغازات إلى تأثيرات سريعة تشمل شلل العضلات وفقدان الوعي ، وفي حالات الجرعات العالية قد تؤدي إلى الوفاة ، ومن بين الأنواع المعروفة لغازات الأعصاب غاز السارين ، وغاز تابون ، وغاز (VX) الذي طور لأغراض عسكرية إذ أن استخدام تلك المواد محظور بموجب اتفاقيات دولية مثل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية . ينظر : سلسلة الثقافة العسكرية رقم (105) ، كراسة الحرب البيئية ، ترجمة حارث لطفي الوفي ، مديرية التطوير القتالي ، بغداد ، 1986 ، ص 39 .

(2) C.I.A. , Central Intelligence Bulletin, (Iraq-USSR : Chemical warfare training), 19 February, 1968, P.4.

(3) رهدف الطير ، العلاقات السوفيتية - العراقية بين عامي 1945 - 1991 ، مجلة الدراسات التاريخية ، مج 37 ، العدد 144 ، السنة 2021 ، ص 201 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 168 - 169 .

(4) ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 168 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 265 .

عقدت الحكومة العراقية مع الجانب السوفيتي في أواخر آذار 1968 صفقة تسليحية لشراء (10) طائرات نقل من طراز (An-24) <sup>(1)</sup> بقيمة (10) مليون دولار <sup>(2)</sup> فضلاً عن (45) دبابة خفيفة نوع (PT-76) <sup>(3)</sup> ، و (50) دبابة نوع (T-54) <sup>(4)</sup> ، وخصّصت الطائرات المذكورة لتسليح السرب الثالث في القوة الجوية العراقية ، واستبعد طائرات (Cessna) واستبدالها بطائرات (TU-124) وطائرات (Hurt) و (Dove) إضافة إلى طائرات (AN-24) ، وقد تمركز السرب الثالث في قاعدة مطار المثنى ببغداد <sup>(5)</sup> .

أبرم العراق في نيسان 1968 صفقة أسلحة مع بلغاريا لتوريد ذخائر مدفعية بقيمة (2) مليون دولار كما اشترى عدد من طائرات (MiG-15) من بولندا بقيمة (10) مليون دولار ، وفي مطلع أيار 1968 قام العراق بشراء (20) طائرة تدريب طراز (L-29) مع مدافع مضادة للطائرات من تشيكوسلوفاكيا بقيمة (30) مليون دولار <sup>(6)</sup> .

وصلت إلى ميناء البصرة في الحادي عشر من أيار 1968 عدد من الطرادات السوفيتية ومقاومة الغواصات وذلك لتعزيز القوة البحرية العراقية <sup>(7)</sup> ، كما وصلت (250) مركبة مدرعة نوع

(1) الطائرة (An-24) : طائرة نقل نفائثة سوفيتية الصنع من تصميم شركة (انتونوف) (Antonov) ، دخلت الخدمة لأول مرة عام 1959 وتعد واحدة من أشهر طائرات النقل ، ويتكون طاقمها من ثلاثة أفراد ويمكنها حمل (40-60) راكباً ، وتبلغ سرعتها حوالي 450 كم/ساعة ، وتتميز بتصميمها الكلاسيكي مع جناحين منخفضين ومحركين على الأجنحة مما يمنحها الهبوط والاقلاع بسلاسة ، واستخدمت في نقل الركاب والبضائع سواء في الاستخدامات المدنية ام العسكرية . ينظر : Bill Sweetman, Op.Cit, P.44.

(2) C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in communist Economic and military Aid to Iraq , ER IM 72-31 , March 1972 , P. 19.

(3) الدبابة (PT-76) : هي دبابة خفيفة تم تصنيعها في الاتحاد السوفيتي في خمسينيات القرن الماضي ، وتعد واحدة من الدبابات المدرعة القادرة على عبور القنوات المائية والعمليات القتالية في المناطق الحضرية ، ويبلغ وزنها حوالي 14 طناً ، وطولها حوالي (7.8) متر (مع المدفع) ، وتصل سرعتها القصوى إلى 44 كم/ساعة ، ويتم تسليحها بمدفع رئيس عيار (76.2 ملم) ، فضلاً عن المدافع الرشاشة والأسلحة الخفيفة ، ينظر :

Steven J. Zaloga, Modern Soviet Armor : Combat Vehicles Of The Ussr And Warsaw Pact Today, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1979, P.26.

(4) SIPRI, Arms Trade Registers : The Arms Trade With The Third World , MIT Press , London, 1975 , P.52.

(5) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 132.

(6) C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in communist Economic and military Aid to Iraq , ER IM 72-31 , March 1972 , P. 10 .

(7) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 267.

(BTR-50) <sup>(1)</sup> ، و (250) مركبة استطلاعية مدرعة من طراز (BRDM-2) <sup>(2)</sup> ، وتزامن ذلك مع وصول (5) طائرات (Delfin) من طراز (L-29) التي حصل الاتفاق عليها مسبقاً مع الحكومة التشيكوسلوفاكية ، وتأكيداً لاستمرار وديمومة العلاقات المتينة بين العراق والاتحاد السوفيتي أو عز مجلس الوزراء العراقي بإرسال وفد عراقي كبير برئاسة وزير الصناعة خليل إبراهيم إلى موسكو في الثلاثين من أيار 1968 وقد أجرى الوفد خلال الزيارة مباحثات مع المسؤولين السوفييت حول القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وفي ذلك السياق افادت بعض تقارير وكالة الاستخبارات الامريكية إلى أن النفوذ السوفيتي في العراق قد ازداد بشكل كبير خلال عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ، مما أتاح لموسكو فرصة أكبر للتدخل في صنع القرار السياسي في العراق <sup>(3)</sup> ، وعلى أي حال يمكن تفسير ذلك على أنه إشارة واضحة إلى عدم رضا القوى الغربية عن الرئيس عبد الرحمن عارف وسعيها للإطاحة به في محاولة لوقف التأثير السوفيتي وتعزيز نفوذها في المنطقة .

وصلت إلى ميناء البصرة في السادس عشر من حزيران 1968 سفينتان حربيتان تابعتان للأسطول السوفيتي في المحيط الهندي تحت قيادة الادميرال (نيكولاي خوفرين) (Nikolai Khovrin) ، وكانت السفينتان هما قانصة الغواصات (ستيريفوستي) (Stereophosity) و المدمرة الحربية <sup>(4)</sup> (ديميتري بوزارسكي) (Dmitry Pozharsky) ، وخلال

(1) المدرعة (BTR-50) : هي ناقلة جنود مدرعة برمائية ، تم انتاجها في أوائل خمسينيات القرن الماضي في الاتحاد السوفيتي ، ودخلت الخدمة عام 1954 ، يبلغ وزنها 14 طن ، وطولها 7.5 متر ، وتصل سرعتها القصوى إلى 60 كم/ساعة بمدى يصل إلى 500 كم ، وتتسع عادة لـ 10 جنود فضلاً عن الطاقم ، ويتم تسليحها بمدفع رشاش عيار (7.62 ملم) أو (12.7 ملم) ، ولا تزال بعض الدول تعتمد عليها على الرغم من قدمها . ينظر :

Steven J. Zaloga, Op.Cit,P.40.

(2) المركبة (BRDM-2) : هي مركبة استطلاع مدرعة برمائية ، تم تصميمها وتطويرها في الاتحاد السوفيتي عام 1963 ، ويبلغ وزنها 7.5 طن ، وطولها 4.8 متر ، وتصل سرعتها إلى 100 كم/ساعة على الطرق المعبدة ، وبمدى عمليتي يبلغ حوالي 600 كم ، ويتكون طاقمها من أربعة افراد ويمكنها حمل 4 جنود آخرين ، يتم تسليحها برشاش عيار (7.62 ملم) أو (14.5 ملم) ، وتستخدم بشكل رئيس في عمليات الاستطلاع إذ تتميز بالمنورة العالية والدعم المباشر للقوات ، وتتميز بتصميمها الذي يتكون من هيكل مدرع وعجلات قادرة على عبور التضاريس الصعبة ، وعلى الرغم من قدمها ما تزال بعض الدول تستخدمها . ينظر :

Leonid Tarassuk And Claude Blair, The Complete Encyclopedia Of Arms And Weapons, Simon And Schuster , New York , 1982 , P.413.

(3) بيشوى عادل فؤاد يعقوب ، الولايات المتحدة الامريكية وانقلابات العراق في العهد العارفي 1963 - 1966 ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، مج 75 ، العدد 75 ، السنة 2024 ، ص ص 34 - 35 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 168 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 265.

(4) المدمرة : هي سفينة حربية متعددة الواجبات وهي اصغر من الطراد ، وتستخدم كستارة واقية امام اسطول القتال ضد هجمات الطوربيد التي يشنها العدو ، وتكون حمولتها (2000-3000) طن ، ويتكون تسليحها من خمسة مدافع عيار (5) عقدة أو اكثر ، وتحمل (16) انبواباً من انابيب الطوربيد ، فضلاً عن قاذفات قنابل الأعماق ، وهي سريعة=

لقائه الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف ، أكد الاميرال السوفيتي أهمية التعاون بين البلدين ، ومن جانبه رحب عبد الرحمن عارف بوجوده في الأراضي العراقية ، كما التقى (خوفرين) برئيس اركان الجيش العراقي إبراهيم الانصاري ، ووزير الدولة حمودي مهدي وتباحثا في سبل تعزيز التعاون العسكري بين البلدين (1) ، وأثار وصول هاتين السفينتين قلق الولايات المتحدة الامريكية التي أبدت انزعاجها من التطلعات السوفيتية المتزايدة في منطقة الخليج العربي بشكل عام ، وفي العراق بشكل خاص (2) .

تضاعف حجم الإمدادات العسكرية المقدمة للعراق في النصف الثاني من ستينات القرن الماضي بمقدار ثلاثة أضعاف عما كانت عليه في بداية العقد (3) ، ووفقاً للمصادر التاريخية ، فقد بلغت قيمة المساعدات العسكرية السوفيتية للعراق في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ما يقارب (664) مليون دولار (4) ، فيما قدم الاتحاد السوفيتي دعماً عسكرياً إضافياً من حرب حزيران 1967 حتى انقلاب السابع عشر من تموز 1968 بمبلغ مقداره (440) مليون دولار (5) ، ومن خلال ما تقدم يُلاحظ أن هذا التوسع الكبير في المساعدات يعكس تعزيز العلاقة بين العراق والاتحاد السوفيتي خلال تلك المدة ، ويبرز الأهمية الاستراتيجية التي كانت توليها موسكو للعراق بوصفه حليفاً رئيساً في منطقة الخليج العربي ، والجدول الآتي يبين الأسلحة التي تم توريدها من الاتحاد السوفيتي من الرابع عشر نيسان 1966 حتى السابع عشر من تموز 1968 .

=وخفيفة الحركة في البحار . ينظر : حازم حسن العلي ، الأسلحة البحرية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987 ، ص ص 70-71 .

(1) كاظم هاشم نعمة ، الاستراتيجية السوفيتية في الحرب الباردة ، مجلة آداب الرافدين ، العدد 4 ، السنة 1972 ، ص 166 ؛ قيس جعيول مسافر الشحمان ، المصدر السابق ، ص ص 105-106 .

(2) F. R. U. S. , 1964-1968, Vol.XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Memorandum From the Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Warnke) to Secretary of Defense McNamara, No.146, 17 June , 1968 , Washington , P. 383 .

(3) SIPRI, The Arms Trade With The Third World, Humanities Press, new York, 1971, P.553.

(4) كما قدرت المساعدات الاقتصادية السوفيتية خلال مدة حكم عبد الرحمن عارف بـ (190) مليون دولار . ينظر : عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص 24.

(5) C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in communist Economic and military Aid to Iraq , ER IM 72-31 , March 1972 , P. 10.

### جدول رقم (11)

الأسلحة التي وُردت إلى العراق من الاتحاد السوفيتي (14 نيسان 1966 - 17 تموز 1968) (1)

| العدد | الفئة         | الاسم  | ت  |
|-------|---------------|--------|----|
| 119   | طائرة مقاتلة  | MiG-21 | 1  |
| 88    | طائرة مقاتلة  | Su-7   | 2  |
| 2     | طائرة نقل     | An-12B | 3  |
| 16    | طائرة مقاتلة  | MiG-15 | 4  |
|       | طائرة مقاتلة  | MiG-17 | 5  |
| 40    | طائرة تدريبية | L-29   | 6  |
| 10    | طائرة نقل     | An-24  | 7  |
| 50    | دبابة         | T-54   | 8  |
| 255   | دبابة         | T-55   | 9  |
| 50    | دبابة متوسطة  | T-34   | 10 |

(1) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : قاعدة بيانات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (SIPRI) عبر الموقع الالكتروني : <https://armstransfers.sipri.org/ArmsTransfe> ، تاريخ الدخول للموقع 2024/2/26 ؛ بيشوى عادل فؤاد يعقوب ، المصدر السابق ، ص 34 - 35 ؛ ريسان عامر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 168 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 265 ؛ وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 132 ؛ علوان حسون العبوسي ، المصدر السابق ، ص 59 ؛ وزارة الدفاع العراقية ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 17 ، ص 119.

C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in communist Economic and military Aid to Iraq , ER IM 72-31 , March 1972 , P. 10 ؛ SIPRI, Arms Trade Registers : The Arms Trade With The Third World , MIT Press , London, 1975 , P.51 ؛ Yaacov Ro'i , Boris Morozov, Op.Cit , P.30 ؛ C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in communist Economic and military Aid to Iraq , ER IM 72-31 , March 1972 , P. 19 ؛ SIPRI, The Arms Trade With The Third World, Humanities Press, new York, 1971, P.558.

| العدد | الفئة              | الاسم               | ت  |
|-------|--------------------|---------------------|----|
| 45    | دبابة خفيفة        | PT-6                | 11 |
| 100   | ناقلة جنود         | OT-62 TOPAS         | 12 |
| 250   | ناقلة جنود         | BTR-50              | 13 |
| 250   | مركبة استطلاعية    | BRDM-2              | 14 |
| 16    | معدات عسكرية بحرية | زورق طوربيد         | 15 |
| 2     | معدات عسكرية بحرية | سفينة مقاومة غواصات | 16 |
| 2     | كاسحة الغام بحرية  | T43-class           | 17 |
| 500   | ذخائر              | لغم بحري            | 18 |
| 20    | المدفعية           | مدفع مضاد للطائرات  | 19 |
| 100   | المدفعية           | مدفع Mortar         | 20 |
| 100   | المدفعية           | مدفع M-46           | 21 |
| 216   | صاروخ جو - جو      | K-13 Atool          | 22 |

## المبحث الثاني

### تسليح الجيش العراقي من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا

1966 - 1968

اولاً : صفقات الأسلحة الامريكية والبريطانية (14 نيسان 1966 - 6 حزيران 1967)

أبدت الدوائر الامريكية اهتماماً كبيراً بتصريحات الرئيس عبد الرحمن عارف إذ نقلت الصحافة الامريكية في السابع عشر من نيسان 1966 ما أدلى به أمام مجموعة من ضباط الجيش العراقي من أنه سيتمسك بسياسة شقيقه الراحل عبد السلام عارف وأعرب عن رغبته في اقامة علاقات خارجية طيبة فضلاً عن استعداده لحل القضية الكردية ، وهو ما لاقى ارتياحاً في الولايات المتحدة الامريكية (1) ، ومع ذلك أشارت إحدى وثائق وكالة المخابرات المركزية الامريكية إلى أن احتمالية استقرار النظام الجديد أمرٌ مشكوك فيه ، وان الإبقاء على عبد الرحمن البزاز في منصب رئيس الوزراء يوحي بأن سياسات النظام السابق ستستمر على الأرجح بما في ذلك الحفاظ على العلاقات الوثيقة مع الجمهورية العربية المتحدة (2) لاسيما مع دعم الرئيس جمال عبد الناصر ترشيح عبد الرحمن عارف (3) ، و يبدو أن الولايات المتحدة الامريكية لم ترغب في خسارة الحكومة العراقية الجديدة ، بل سعت إلى تعزيز الثقة في سياستها تجاه الرئيس العراقي الجديد كما عكست تلك السياسة الحذر والاهتمام الأمريكي بالتغيرات السياسية في العراق بعد تولي عبد الرحمن عارف الرئاسة ، فعلى الرغم من الشكوك حول استقرار النظام الجديد واستمرار سياساته خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة إلا أن الولايات المتحدة الامريكية فضلت انتهاج سياسة تحفظية تهدف إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الحكومة العراقية الجديدة ، وهو تعبيرٌ واضح عن رغبة الولايات

(1) The Washington Post , (Washington) , 18 April, 1966.

(2) C.I.A. , Central Intelligence Bulletin , (Iraq: Succession of late president's brother averts showdown), 18 April 1966 , P.5.

(3) أيدت الجمهورية العربية المتحدة آنذاك فكرة تنصيب عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية ، وظهر ذلك خلال الاتصالات واللقاءات الشخصية التي عقدها رئيس الوفد المصري أثناء حضوره للمشاركة في مراسم تشييع جثمان عبد السلام عارف حيث قدم إشارات مفادها أن الرئيس جمال عبد الناصر يرغب في أن يتولى اللواء عبد الرحمن عارف منصب رئيس الجمهورية . ينظر : علي حمزة سلمان الحسناوي ، دور القوى العسكرية والمصرية في اختيار وتنصيب عبد الرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية عام 1966 ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج 7 ، العدد 2 ، السنة 2009 ، ص 320.



المتحدة الأمريكية في المحافظة على نفوذها في المنطقة والحرص على عدم ترك المجال مفتوحاً أمام الاتحاد السوفيتي أو أية قوة أخرى لتعزيز وجودها في العراق .

كان الموقف البريطاني متحفظاً من تولي عبد الرحمن عارف منصب رئيس الجمهورية ، لكنه لم يتسم بالمعارضة الصريحة حيث كانت بريطانيا آنذاك تراقب الوضع السياسي في العراق عن كثب وتقيم تأثيره على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة<sup>(1)</sup> ، ومن خلال ذلك يبدو أن بريطانيا لم تكن تدعم حكومة عبد الرحمن عارف بشكل كبير إلا أنها حرصت على الحفاظ على استقرار العلاقات الدبلوماسية بينها وبين العراق ، وعكس هذا التحفظ رغبة بريطانيا في التوازن بين التعبير عن عدم رضاها عن بعض السياسات العراقية من جهة ، والحفاظ على علاقات مستقرة مع العراق من جهة أخرى .

استجابت الإدارة الأمريكية<sup>(2)</sup> لطلبات الكيان الصهيوني بتزويده بطائرات حربية مقاتلة ، وهو ما أثار استياء الحكومة العراقية ، إذ أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية أن تزويد الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني بطائرات مقاتلة حديثة يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ويزيد من عدوانية الكيان ضد الدول العربية ، و أوضح المتحدث أن ذلك الإجراء يعكس دور واشنطن بوصفها مورداً رئيساً للأسلحة المدمرة في الكيان الصهيوني في الوقت الذي تفتقر فيه الدول العربية إلى الأسلحة الدفاعية ، وأضاف أن بيع تلك الأسلحة المتطورة سيؤثر سلباً على العلاقات بين بغداد وواشنطن ويقوض حقوق الشعب الفلسطيني في السعي لتحقيق حقوقه المشروعة<sup>(3)</sup> ، ومن جانبه رفض الاتحاد السوفيتي المساعدات العسكرية الأمريكية للكيان الصهيوني ، وعدّها بمثابة سياسة قمعية ضد نضال شعوب المنطقة الساعية إلى التحرر والتقدم<sup>(4)</sup> .

(1) سارة محمود عبد الحليم محمود الشيخ ، المصدر السابق ، ص 181.

(2) كان الرئيس (ليندون جونسون) ميالاً للكيان الصهيوني بشكل كبير فضلاً عن معاداته للعرب ولأي تقارب عربي بين الدول العربية . ينظر : صبحي عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص 32 .

(3) صحيفة الجمهورية ، العدد 847 ، 21 ايار 1966 ؛ صحيفة الجمهورية ، العدد 851 ، 25 ايار 1966 .

(4) صحيفة الجمهورية ، العدد 854 ، 28 أيار 1966 .

لم تترك الإدارة الأمريكية الفرصة للاتحاد السوفيتي للاستئثار باهتمام الرئيس عبد الرحمن عارف وتوجيهه وفقاً لإرادتها إذ أصدرت الخارجية الأمريكية تعليماتها إلى سفيرها في بغداد روبرت سترونغ عبر برقية أرسلت في الرابع عشر من أيار 1966 بتهنئة الرئيس عبد الرحمن عارف بمناسبة تولي منصب رئيس الجمهورية ، وبذلك الصدد اتصل السفير الأمريكي بالرئيس عبد الرحمن عارف ونقل إليه تهاني الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (Lyndon B. Johnson) <sup>(1)</sup> بمناسبة توليه المنصب ، وفي السابع عشر من أيار 1966 اجتمع السفير الأمريكي سترونغ مع الرئيس عبد الرحمن عارف في بغداد ، وجدد الطرفان رغبة بلديهما في مواصلة تطوير العلاقات الثنائية ، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز الاستقرار والتنمية السياسية والاقتصادية ، وأشارت إحدى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن السفير الأمريكي لمس من عبد الرحمن عارف ميلاً نحو الولايات المتحدة الأمريكية إذ ورد في الوثيقة ما نصه: (( اعتقد أن عارف ميلاً نحونا ، رغم أنه لا يمكننا توقع أن يأخذ موقفاً عاماً وودياً ومن المحتمل أن تكون هناك تطورات سياسية ستطور علاقتنا إلى حد ما... )) ، وفي المقابل أعرب الرئيس عبد الرحمن عارف عن تقديره العميق وتحياته للرئيس الأمريكي جونسون <sup>(2)</sup> ، و بناءً على تلك المعطيات يمكن القول إن ذلك التواصل بين الجانبين قد مثل اعتراف الإدارة الأمريكية بالحكومة العراقية الجديدة .

تبلورت حالة الاستياء وعدم الرضا بين بعض الضباط العسكريين الساخطين على سياسة رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز إلى القيام بمحاولة انقلابية للاستحواذ على السلطة في العراق ، ففي الثلاثين من حزيران 1966 قاد عارف عبد الرزاق محاولة انقلابية ثانية باءت بالفشل <sup>(3)</sup> ، وقد

(1) ليندون جونسون (1903 - 1973) : ولد عام 1908 في ولاية تكساس ، درس في كلية المعلمين بولاية تكساس وتخرج فيها عام 1930 ، خدم في الحرب العالمية الثانية في الجبهة اليابانية ، وحصل على وسام النجمة الفضية ، بدأ مسيرته السياسية عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي إذ أُنْتُخِبَ لأول مرة عام 1948 كما أعيد انتخابه عام 1954 ، وتولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد اغتيال الرئيس جون كينيدي في تشرين الثاني 1963 ليكون الرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية ، وبقي في المنصب حتى عام 1969 ، وكان جونسون معروفاً بسياسته المحافظة والمعادية للتححر ، توفي عام 1973 إثر أزمة قلبية . ينظر : سرى اسعد عبد الكريم الجبوي ، ليندون جونسون ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية (1937-1969) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، 2015 ؛ عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 120 - 121 .

(2) F. R. U. S. , 1964-1968, Vol.XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.180, 17May, 1966 , Baghdad, P. 461. (See Appendix No. 11)

(3) أديث و ائي ، أيف ، بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975 ، ج 2 ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989 ، ص 73.

باركت الدبلوماسية الامريكية جهود الحكومة العراقية في إحباطها (1) ، وبذلك الصدد أرسلت وزارة الخارجية الامريكية برقية إلى سفارتها في بغداد حثت فيها السفير الأمريكي روبرت سترونغ على تقديم التهنة للرئيس عبد الرحمن عارف ورئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز على نجاحهما في إحباط المحاولة الانقلابية (2) ، كما أبدت الخارجية الامريكية تأييدها للبرنامج السياسي للحكومة العراقية لاسيما في ما يتعلق بحل القضية الكردية (3) .

أرسلت وزارة الخارجية الامريكية في الأول من تموز 1966 برقية إلى السفارة الامريكية في بغداد تناولت سياسة الولايات المتحدة الامريكية بشأن توريد الأسلحة إلى العراق ، وبذلك الصدد أشارت إحدى الوثائق إلى أن التعليمات الواردة في تلك البرقية ستشكل الإطار الأساسي لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في بيع الأسلحة إلى الحكومة العراقية كما أجرت الوزارة بعض التعديلات على سياساتها في ذلك المجال ، ووجهت سفيرها روبرت سترونغ إلى إبلاغ الحكومة العراقية بتلك السياسة التي كانت اهم مبادئها ما يلي :

- 1- تجنب الولايات المتحدة الامريكية بيع أي معدات عسكرية ثقيلة أو أسلحة متطورة إلى العراق بما في ذلك مادة (الناالم) والمواد الكيميائية الأخرى فضلاً عن الدبابات والطائرات العسكرية (باستثناء الطائرات المروحية غير المسلحة) ، و السفن البحرية .
- 2- الموافقة على طلبات الكميات المحدودة من الأسلحة الصغيرة بما في ذلك البنادق الآلية مع إمكانية النظر في طلبات أعداد محدودة من المدافع الخفيفة والمتوسطة شريطة أن لا يزيد عيار المدافع عن (105 ملم) .

(1) كانت الحكومة العراقية على علم بالمحاولة الانقلابية الثانية لعارف عبد الرزاق عن طريق القائم بالأعمال البريطاني في بغداد الذي أبلغ رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز الذي أخبر بدوره عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية مما تسبب بفشل المحاولة الانقلابية. ينظر : عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، الدور السياسي للنخبة العسكرية في لواء الرمادي 1958 - 1968 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الأنبار ، 2014 ، ص 249 .

(2) أعطت المحاولة الانقلابية الفاشلة الفرصة لبعض الضباط بالإطاحة بحكومة عبد الرحمن البزاز لإظهار مركزهم ؛ لكونهم دعامة أساسية لحماية النظام لا يمكن الاستغناء عنها ، وبعد شهر تقريباً اضطر عبد الرحمن عارف تحت ضغط الضباط العسكريين إلى أن يطلب من رئيس وزرائه عبد الرحمن البزاز تقديم استقالته في آب 1966 . ينظر : سعد مهدي شلاش ، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958 - 1966 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 198 .

(3) F. R. U. S. , 1964-1968, Vol.XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.182, 2 July , 1966 , Washington , P. 462 .

- 3- عدم الممانعة في بيع اعداد من مركبات النقل ومعدات الاتصال والمعدات الهندسية وغيرها من المواد غير القتالية .
- 4- مواصلة تنفيذ البرنامج الحالي للمساعدات غير العسكرية (التدريب) مع دراسة طلبات التدريب الإضافي على أساس استرداد التكاليف ، و عدم استبعاد تقديم مساعدات تدريبية إضافية إذا كانت تخدم المصالح الامريكية .
- 5- عدم الاعتراض على قيام البريطانيين ببيع معدات عسكرية تتماشى مع سياسة مبيعات الأسلحة الامريكية ، وفي حال طلبت الحكومة العراقية ذلك ، فإن الامريكيين سيقدمون ايضاً عروضاً لتلك المعدات ، وإذا دخل العراقيون في مفاوضات مع البريطانيين بشأن صفقة مبيعات عسكرية ، فإن الولايات المتحدة الامريكية ستكون مستعدة للتعاون مع الجانب البريطاني وتزويدهم بالمعدات العسكرية التي تتوافق مع سياستها الخاصة بالأسلحة .
- 6- الموافقة على الاستمرار في بيع العراق قطع الغيار والذخيرة للمعدات العسكرية الامريكية التي لا يزال يستخدمها الجيش العراقي .
- 7- تكون عمليات البيع نقداً نظراً للوضع المالي الجيد للعراق .
- 8- عدم بيع أي معدات مصنفة على أنها سرية للعراق .
- 9- التشاور مع الحكومتين الإيرانية والتركية قبل إبرام أية اتفاقية لشراء أسلحة ثقيلة من قبل الحكومة العراقية .
- 10- إبلاغ الحكومتين البريطانية والفرنسية بما سبق ، وتعريف الحكومة العراقية بشكل غير رسمي في المستقبل القريب بهذه السياسة الخاصة (1) .

ومما سبق يتضح أن هناك عوامل عسكرية وسياسية متعددة كانت تؤثر في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق التوازن في منطقة الشرق الأوسط مع المحافظة على تفوق الكيان الصهيوني في التسليح ، وبناءً على تلك العوامل اتخذت وزارة الخارجية الأمريكية قرارات محدودة بشأن تجهيز وبيع الأسلحة للحكومة العراقية ، وارتكزت تلك القرارات على مخاوف عديدة ، منها القلق من أن تزويد العراق بأسلحة متطورة قد يؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة ، وهو ما يتعارض مع هدف الولايات المتحدة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ، إلى جانب ذلك كانت هناك أسباب أخرى وراء ذلك الاعتراض تتعلق بالتزاماتها السياسية تجاه حلفائها التقليديين مثل بريطانيا وفرنسا

(1) F. R. U. S. , 1964–1968, Vol.XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Circular Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No.181, 1 July , 1966 , Washington , P. 461 . (See Appendix No. 12)

فالولايات المتحدة الامريكية كانت ملتزمة باتفاقيات متبادلة مع هذين البلدين مما أثر على قراراتها بشأن مبيعات الأسلحة ، علاوة على ذلك فإنها كانت تأخذ في الحسبان احتياجات دول أخرى في المنطقة مثل إيران وتركيا اللتين تعتمدان بشكل كبير على الأسلحة الأمريكية لضمان أمنهما ، بالتالي فإن الولايات المتحدة الامريكية سعت من خلال تلك السياسة إلى تحقيق توازن دقيق بين مصالحها الاستراتيجية والحفاظ على الاستقرار في المنطقة مع احترام التزاماتها تجاه حلفائها ومراعاة احتياجاتهم الأمنية.

رحبت الولايات المتحدة الامريكية في الثاني من تموز 1966 بتوصل الحكومة العراقية إلى تسوية مع الكُرد للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة عبر برقية ارسلت إلى سفارتها في بغداد كما أعربت عن ترحيبها بالبرنامج الحكومي العراقي وإشراك الكُرد فيه (1) ، ومن جانب آخر أعلن وزير الخارجية الأمريكي (دين راسك) في مطلع تشرين الثاني 1966 أن بلاده ملزمة بالمحافظة على التوازن العسكري في الشرق الأوسط ، وعقب ذلك التصريح مباشرة قامت الولايات المتحدة الامريكية بتزويد الكيان الصهيوني بطائرات مقاتلة متطورة من طراز (Skyhawk) كما أكدت الإدارة الامريكية التزامها بالدفاع عن الكيان الصهيوني وأمنه (2) ، ورداً على تلك التطورات قدم وزير الخارجية عدنان الباجه جي شكوى ضد الولايات المتحدة الامريكية وسياستها تجاه الصراع (العربي - الصهيوني) خلال اجتماع جمعية الأمم المتحدة المنعقد في نيويورك في الخامس من تشرين الثاني 1966 إذ أشار في مذكرة الشكوى إلى أن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن مجرد مصدر لتجهيز الأسلحة إلى الكيان الصهيوني ، بل كانت تشجعه على معاداة الدول العربية ، وفي مقابل ذلك رد وزير الخارجية الأمريكي بأن تلك السياسة جاءت كرد فعل على دعم الاتحاد السوفيتي للعرب بالأسلحة ، كما أوضح أن تزويد الشرق الأوسط بالسلاح باتّ متعدد الاتجاهات مشيراً إلى أن المساعدات العسكرية السوفيتية للعرب وعلى وجه الخصوص لمصر صارت كبيرة جداً ، وهو ما أثار قلق الكيان الصهيوني ، وأضاف أن الولايات المتحدة الامريكية ترغب في الحوار مع القيادات العربية العليا ، إلا أن المقترح قوبل بالرفض من قبل مصر والاتحاد السوفيتي ، ومن جانبه أعرب

(1) F. R. U. S. , 1964-1968, Vol.XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.182, 2 July , 1966 , Washington , P. 462 .

(2) سالم إسماعيل مصطفى العاني ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في العهد العارفي 1963 - 1968 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ، 2012 ، ص 196 .

الباجه جي عن عدم رضا الحكومة العراقية عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية لاسيما فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية الامريكية للكيان الصهيوني (1).

زار وفد من الكونغرس الأمريكي بغداد في الرابع والعشرين من تشرين الثاني 1966 ، وضم عدداً من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب فضلاً عن مسؤولين أمريكيين آخرين من بينهم الكولونيل (B. Red) من سلاح الجو الأمريكي ، وقد اتخذت وزارة الخارجية العراقية التدابير اللازمة لضمان نجاح زيارة الوفد الأمريكي ، وأجرى الوفد مباحثات رسمية مع المسؤولين العراقيين تناولت المجالات المختلفة وسبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين (2) ، ومع ذلك لم تكشف لنا المصادر أو الوثائق الدبلوماسية الامريكية عن تفاصيل تلك المباحثات .

سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى اعتماد آلية جديدة لتعزيز دعمها العسكري والاقتصادي للعراق بهدف التصدي للمد الشيوعي والاتحاد السوفيتي الذي يقف وراءه فضلاً عن الحفاظ على مصالحها المهمة في العراق لاسيما مصالحها النفطية ، إذ شكلت وزارة الخارجية الامريكية في الأول من تشرين الثاني 1966 لجنة لدراسة تصاعد النشاط الشيوعي في العراق وزيادة تأثيره على المصالح الامريكية ، وعلت اللجنة المذكورة ذلك بسبب قبول الحكومة العراقية للمساعدات الاقتصادية والعسكرية من الاتحاد السوفيتي مما منح السوفييت نفوذاً كبيراً على الحكومة العراقية فضلاً عن اعتماد الجيش العراقي على إمداداتهم العسكرية سواء من الأسلحة ام المعدات ام قطع الغيار ، وبناءً على ذلك أوصت اللجنة بإقامة برامج تدريب عسكرية ودورات متخصصة للقوات المسلحة العراقية في الولايات المتحدة الامريكية ، مع الاستمرار بتدريب الشرطة العراقية ، وإقامة برامج تثقيفية واسعة ومشاركة بين البلدين كما أوصت باستمرار دعم الحكومة العراقية بتطوير المنطقة الكردية في شمال العراق بهدف تقليص النفوذ السوفيتي فيها وتعزيز العلاقات مع المسؤولين الكرد ؛ لأنهم يشكلون نسبة مهمة في العراق ودعت إلى تشجيع ايران على انتهاج سياسة مرنة تجاه العراق (3) .

(1) عدنان الباجه جي ، صوت العراق في الأمم المتحدة 1959 - 1969 ، ص ص 71 - 72 .

(2) صحيفة الجمهورية ، العدد 1034 ، 25 تشرين الثاني 1966 ؛ صحيفة الجمهورية ، العدد 1035 ، 26 تشرين الثاني 1966 .

(3) F. R. U. S. , 1964-1968, Vol.XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Memorandum From the Country Director for Israel and Arab-Israel Affairs (Atherton) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Hare) , No.185, 1 November, 1966 , Washington , P. 467 .

أعلنت الحكومة العراقية في التاسع والعشرين من كانون الأول 1966 عن استلامها مبلغاً مقداره (33,306,000) جنيه إسترليني من شركة نفط العراق (I.P.C.) وهي حصة من عائدات النفط خلال الربع الأخير من ذلك العام (1) ، وفي الوقت الذي واجهت فيه حكومة ناجي طالب أزمة أدت إلى الإطاحة بها تمثلت في الخلاف بين شركة نفط العراق والحكومة السورية حول رسوم نقل النفط عبر الأراضي السورية (2) مما تسبب بانخفاض عائدات العراق النفطية بنسبة الثلثين بعدما كانت تمثل نسبة (70٪) من إيرادات الحكومة العراقية (3) ، ووفقاً لإحدى وثائق وزارة الخارجية الامريكية فقد بلغت خسائر العراق جراء تلك الأزمة مبلغاً مقداره (630,000) دولار يومياً (4) بينما قدرت وثيقة أخرى صادرة عن وكالة المخابرات المركزية الامريكية الخسائر بمبلغ مقداره (750,000) دولار يومياً ، ومهما كانت قيمة الخسائر فقد أثار ذلك الوضع قلق الرئيس عبد الرحمن عارف بشأن استقرار حكومته ، و سرت شائعات عن رغبته بإقالة رئيس وزرائه ناجي طالب (5) كما أشارت وثيقة أخرى إلى أن واردات النفط لعام 1967 قد انخفضت إلى (360) مليون دولار بعد أن كانت (400) مليون دولار في عام 1966 ، لكن الوثيقة رجحت أن تكون إيرادات النفط المستقبلية للعراق أكثر من (450) مليون دولار (6) .

وجهت الإدارة الامريكية في مطلع كانون الثاني 1967 الدعوة لوفد من وزارة الدفاع العراقية لزيارة المنشآت العسكرية والكليات والمدارس العسكرية في الولايات المتحدة الامريكية بهدف

- 
- (1) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 236.
- (2) كانت تلك الأزمة قد هددت المصالح الغربية داخل العراق إذ كانت شركة نفط العراق شركة غربية في المقام الأول ، وهو ما أشارت إليه إحدى وثائق الخارجية الامريكية. ينظر :
- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol.XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq, No.190, 5 April , 1967 , Washington, P. 475.
- (3) ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت ، من الثورة إلى الدكتاتورية : العراق منذ 1958 ، ترجمة مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، بغداد ، 2003 ، ص 141.
- (4) F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Paper Prepared in the Department of State, No.19, 8 February, 1967 , Washington, P. 80 :
- (5) C.I.A. , Central Intelligence Bulletin, (Iraq : Concern rising over loss of IPC revenue) , 19 December 1966 , P.3.
- (6) C.I.A. , Iraq : The Stagnant Revolution, (Special Memorandum) , No.11-68 , 22 May, 1968, P.10.

الاطلاع على النظم والأسلحة المتطورة في الجيش الأمريكي (1) ، وقد استجابت وزارة الدفاع لتلك الدعوة في الثالث والعشرين من الشهر نفسه بإرسالها وفداً عسكرياً برئاسة معاون رئيس أركان الجيش اللواء حسن صبري وعدد من قادة الفرق العسكرية في الجيش العراقي إذ كان الرئيس عبد الرحمن عارف يفكر جدياً في الحصول على مساعدات عسكرية أمريكية ، واستغرقت الزيارة ثلاثة أسابيع التقى فيها الوفد العراقي بالرئيس الأمريكي (جونسون) في البيت الأبيض ، وعبر الطرفان عن أهمية التعاون والصداقة بين البلدين (2) .

أكد الرئيس الأمريكي جونسون أثناء لقائه الوفد العسكري أن العراق يواجه خطراً كبيراً يتمثل بالنشاط الشيوعي ، وأشار إلى أن بلاده ستعمل على تقديم المساعدات في المجالات العسكرية والعلمية والتكنولوجية لاسيما بعد أن لمس من الرئيس عبد الرحمن عارف موقفه المعارض للنشاط الشيوعي في العراق (3) ، وعلى الرغم من أهمية تلك الزيارة ، فإن الوثائق الأمريكية المتوافرة لم تكشف عن أي تطورات ملموسة في موقف الإدارة الأمريكية بشأن تزويد العراق بالأسلحة بما في ذلك نتائج زيارة الوفد العسكري لواشنطن ، وعلى الرغم من ذلك لا يستبعد أن الوفد قد قدم طلباً رسمياً لتزويد العراق بالأسلحة والمعدات العسكرية ، وعلى أي حال يمكن القول إن الزيارة حققت نوعاً من التعاون أو التفاهم العسكري بين البلدين .

طلب العراق عبر معاون رئيس أركان الجيش العراقي اللواء حسن صبري في الحادي والثلاثين من كانون الثاني 1967 من الجانب البريطاني تزويد العراق برادارات نوع (Green Archer) ، وهو رادار متخصص بتحديد مواقع مدافع الهاون إلا أن وزارة الطيران البريطانية اعترضت على توريد تلك الرادارات إلى العراق ؛ نظراً للعلاقات الوثيقة بين الحكومة العراقية والاتحاد السوفيتي ، ووفقاً لإحدى الوثائق البريطانية المتعلقة بذلك الأمر فإن وزارة الطيران البريطانية كانت قلقة من أن توريد تلك الرادارات قد يعرض تقنياتها ومكوناتها للخطر ، إذ كانت

(1) F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Draft Message From President Johnson to President Aref, No.186, (Undate) , Washington , P. 469 .

(2) سالم إسماعيل مصطفى العاني ، المصدر السابق ، ص 189 ؛ صحيفة الجمهورية ، العدد 1083 ، 16 كانون الثاني 1967 .

(3) F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.191, 8 April , 1967 , Baghdad , P.P. 475.



المخاوف تتركز حول احتمال نقل تلك التكنولوجيا المتطورة إلى السوفييت مما يؤدي إلى تقويض التفوق التكنولوجي البريطاني في ذلك المجال (1) ، ويبدو أن التحفظ البريطاني عكس التوترات السائدة خلال الحرب الباردة حيث كان الحلفاء الغربيون حريصين على منع تسرب التكنولوجيا العسكرية الحساسة إلى الاتحاد السوفيتي أو حلفائه ، وفي حقيقة الأمر فإن تلك الحادثة عكست التحديات التي واجهتها الدول الغربية في موازنة علاقاتها مع دول الشرق الأوسط لاسيما تلك التي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي كما تلقي الضوء على القيود التي فرضتها الاعتبارات الجيوسياسية على تصدير التكنولوجيا العسكرية في تلك المدة .

التقى السفير الأمريكي في العراق روبرت سترونغ في السادس من نيسان 1967 برئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف ، وخلال اللقاء طلب الرئيس عارف من السفير الأمريكي نقل شكره وتحياته إلى نظيره الأمريكي الرئيس جونسون وإلى إدارته ووزير الدفاع الأمريكي معرباً عن تقديره الكبير لحسن استقبال الوفد العسكري العراقي واصفاً زيارته بالناجحة للغاية ، وأنها تركت انطباعاً إيجابياً وعميقاً لدى أعضاء الوفد كما أكد أنها ساهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين معرباً عن أمله في استمرار تبادل الزيارات بهدف تحقيق التعاون في المجالات العسكرية والتكنولوجية (2) .

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من نيسان 1967 بتزويد الجيش العراقي بمجموعة من المعدات العسكرية التي شملت سيارات رباعية الدفع من نوع (Jeep) طراز (Utility) فضلاً عن ناقلات جنود مدرعة من طراز (M-113) المصنعة من قبل شركة (FMC Corporation) الأمريكية ، إضافة إلى عدد من ناقلات الأشخاص ذات قدرات متوسطة مع دبابات خفيفة نوع (M24 Chaffee) أمريكية الصنع (3) ، ومن الملاحظ أن معظم تلك الأسلحة كانت ذات طابع دفاعي وليس هجومياً مما يعكس محدودية توريد المعدات العسكرية الموجهة

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply Of Green Archer To Iraq (Confidential), EQ 10\8, 23 February, 1967. (See Appendix No. 13)

(2) F. R. U. S. , 1964-1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.191, 8 April , 1967 , Baghdad , P.476 .

(3) جمال هاشم الذويب ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف 1966-1968 ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، جامعة الأنبار ، العدد 2 ، السنة 2010 ، ص 152 ؛ سالم إسماعيل مصطفى العاني ، المصدر السابق ، ص 191 .

للعراق (1) ، وفي المقابل كانت الولايات المتحدة الامريكية تزود الكيان الصهيوني بأحدث الطائرات المقاتلة والدبابات والأسلحة المتطورة (2) ، ومما سبق يتضح أن الإدارة الامريكية لم تكن جادة في تزويد العراق بما يحتاجه من الأسلحة والمعدات ذات الخصائص الهجومية ، في الوقت الذي كان العراق يعاني من نقص حاد في الصواريخ والطائرات المقاتلة لتعزيز قدراته الجوية والعسكرية كانت الولايات المتحدة الامريكية تقتصر على إرسال الأسلحة ذات الطابع الدفاعي فقط ، وكانت تهدف من ذلك التوجه إلى الحد من قدرة العراق العسكرية بشكل يمنع أي تأثير سلبي على مصالحها فضلاً عن مصالح الكيان الصهيوني .

وفي سياق التعاون العسكري بين العراق وبريطانيا استلمت الحكومة العراقية في أواسط نيسان 1966 أربع طائرات نوع (Hunter) من طراز (FGA.59) فضلاً عن (12) طائرة مروحية نوع (Wessex) (3) ، وفي السادس والعشرين من نيسان 1967 أبلغ الملحق العسكري البريطاني في السفارة البريطانية ببغداد وزارة الخارجية البريطانية بأن سفارة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد أعربت عن استعدادها لبيع العراق بعض أجهزة الرادار المتخصصة في تحديد مواقع مدافع الهاون ، وأشار الملحق العسكري البريطاني إلى أن ذلك الموقف من الولايات المتحدة الامريكية يعد أمراً مثيراً للسخرية ، ففي الوقت الذي ترفض به الحكومة البريطانية بيع تلك المعدات تقوم الولايات المتحدة ببيعها إلى العراق ، ودفع ذلك وزارة الخارجية البريطانية إلى إرسال مذكرة إلى سفارتها في واشنطن توضح فيها المسألة للجانب الأمريكي ، وردت الخارجية الامريكية على تلك المذكرة مؤكدةً فيها حرص الادارة الامريكية على التفاهم المشترك مع بريطانيا بشأن بيع الأسلحة والمعدات إلى العراق وجاء في المذكرة بذلك الشأن ما نصه : (( إن الولايات المتحدة حريصة كل الحرص على أن لا يكون هناك سوء فهم بشأن عملية البيع المقترحة هذه ، إذ لم تكن الولايات المتحدة على علم بأي نهج من جانب المملكة المتحدة يشير إلى أنه يجب أن يكون هناك اتفاق مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ... إن سياسة توريد مثل هذه المعدات أمر متروك بالكامل لحكومة صاحب الجلالة لتقرر ما الذي ينبغي أو لا ينبغي بيعه للعراق ، لكن الولايات المتحدة كانت حريصة على تجنب أي إشارة إلى أنها كانت تتصرف بسوء نية في الموافقة على المضي قدماً في هذا البيع ،

(1) مجموعة باحثين ، التسليح في الشرق الأوسط وحرب تشرين ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، 1974 ، ص 70 .

(2) مجموعة باحثين ، دور الجيش العراقي في حرب تشرين 1973 ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، 1965 ، ص 13 .

(3) SIPRI, Arms Trade Registers : The Arms Trade With The Third World , MIT Press , London, 1975 , P.51.

وكما رأَت الولايات المتحدة أن العراقيين كانوا حريصين على الشراء وكانت تلك المعدات دفاعية بالكامل ولم يكن هناك اعتراض سياسي تجاهها...<sup>(1)</sup> .

ومما سبق يبدو جلياً وجود خلافٍ في المواقف بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في كيفية التعامل مع العراق فيما يتعلق بتوريد المعدات العسكرية ، فعلى الرغم من كونهما حليفين إلا أن مواقفهما اختلفت بشكل واضح في ذلك الأمر ، وهو ما يدل على أن المصالح الاقتصادية قد تتفوق أحياناً على التحالفات السياسية التقليدية ، ومن خلال ذلك بدت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر براغماتية<sup>(2)</sup> في التعامل مع العراق ، وهو ما عكس حرصها على تلبية طلبات العراق العسكرية وربما كانت تهدف إلى الحفاظ على علاقات دبلوماسية واستراتيجية معه حتى لو كان ذلك يتعارض مع المواقف البريطانية ، وهو ما يظهر كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتبع سياسات مستقلة حتى تجاه حلفائها المقربين .

**ثانياً : استراتيجية الحكومة العراقية في تسليح الجيش العراقي بعد حرب حزيران 1967.**

اتخذت الحكومة العراقية في السادس من حزيران 1967 قراراً حاسماً باستدعاء القائم بالأعمال الأمريكي المدعو (دونكان ) (Duncan) من لندن وكيل وزير الخارجية العراقي (نوري جميل) وأبلغه بقرار العراق قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وقد جاء ذلك القرار على خلفية مواقف هاتين الدولتين المنحازة بشكل واضح إلى الكيان الصهيوني ونتيجة لذلك التطور اغلقت السفارة الأمريكية في بغداد أبوابها وجلت موظفيها عبر الأراضي الإيرانية<sup>(3)</sup> كما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من السفير البلجيكي في العراق (دوبريه)

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Mortar Location Radars for Iraq, EQ 10\8(2), 27 April, 1967. (See Appendix No. 14)

(2) البراغماتية : هي فلسفة عملية تركز على النتائج والفوائد العملية بدلاً من المبادئ النظرية ، وتُقيم الأفكار بناءً على آثارها العملية في الحياة اليومية معتبرة أن صحتها تعتمد على قدرتها على تحقيق أهداف مفيدة ، نشأت البراغماتية في أواخر القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية ، من أبرز فلاسفتها تشارلز ساندرز بيرس ، ووليام جيمس ، وجون ديوي ، وتهدف البراغماتية إلى استخدام الأفكار بطريقة تخدم الواقع العملي بدلاً من البحث عن الحقيقة المجردة . ينظر : صقر الجبالي وآخرون ، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية ، مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية (شمس) ، رام الله ، 2014 ، ص 38 .

(3) F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, No.194, 6 June , 1967 , Baghdad , P.483 .

(Dupreh) تولي تمثيل مصالحها في العراق ، ومع ذلك واجه السفير البلجيكي تحديات و صعوبات كبيرة ، لاسيما فيما يتعلق بالحفاظ على الممتلكات الامريكية في العراق (1) ، وعكست تلك الأحداث تصاعد التوترات السياسية في المنطقة خلال تلك المدة الحرجة ، فالقرار العراقي لم يكن مجرد رد فعل عابر ؛ بل كان تعبيراً عن استياء عميق تجاه السياسات الغربية المنحازة ضد القضايا العربية مما أدى إلى توتر شديد في العلاقات بين العراق والدول الغربية المعنية .

أدت الولايات المتحدة الامريكية من خلال وكالة المخابرات المركزية الامريكية دوراً محورياً في دعم الكيان الصهيوني عبر تزويده بمعلومات استخباراتية دقيقة خلال الحرب الصهيونية مع الدول العربية في الخامس من حزيران 1967 إذ حصلت على تلك المعلومات من خلال عمليات استطلاع الكترونية متقدمة باستخدام الطائرات والأقمار الصناعية (2) فضلاً عن ذلك شارك طيارون أمريكيون في الطلعات الجوية للكيان الصهيوني مما عزز من قدراته العسكرية في المواجهات (3) ورداً على ذلك الدعم المكثف للكيان الصهيوني اتخذت الحكومة العراقية في السادس من حزيران 1967 قراراً حازماً باستخدام النفط سلاحاً في المعركة ، وذلك بوقف عمليات تصدير النفط إلى كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا احتجاجاً على مواقفهما المنحازة التي عدتها الحكومة العراقية داعمة للاعتداءات الصهيونية ضد الدول العربية (4) كما أعلنت مقاطعتها التجارية للبضائع الامريكية والبريطانية (5) .

(1) F. R. U. S. , 1969 – 1976 , Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq, 1969–1972 , Memorandum From John M. Leddy of the Bureau of European Affairs to Secretary of State Rogers, No.250 , 7 February , 1969 , Washington .

(2) محمد حسين هيكل ، الانفجار 1967 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2004 ، ص 669 .

(3) بيشوى عادل فؤاد يعقوب ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه دول المشرق العربي في عهد الرئيس ليندون جونسون 1963 – 1969 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، 2024 ، ص 39 ؛ يفجيني بريماكوف ، المصدر السابق ، ص 130 .

(4) Mohammed Kamaran Abbas, Cold War Manifestation in Iraq from 1958 to 1975: Why Iraq was an important actor in the Cold War in this period , American university of Iraq ; Suleimani , 2020 , p.25 .

(5) كان مجموع قيمة ما تم إستيراده خلال عام 1967 من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا قد انخفضت بنسبة (25 %) عن السنة السابقة . ينظر : وزارة التخطيط ، تطور تجارة العراق الخارجية 1959 – 1969 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 1970 ، ص ص 49 – 52 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 248 .

أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في السابع من حزيران 1967 قراره المرقم (234) الذي دعا إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية في الشرق الأوسط بما في ذلك فرض حظر توريد الأسلحة إلى المنطقة ، وأعلنت الدول الأعضاء موافقتها على القرار بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي (1) لكن فقرة حظر توريد الأسلحة إلى الشرق الأوسط لم يتم الالتزام بها (2) .

اقترح الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في الحادي والعشرين من تموز 1967 ولأول مرة تسجيل شحنات الأسلحة المرسله إلى الشرق الأوسط لدى الأمم المتحدة كجزء من خطة سلام تهدف إلى حل الصراع (العربي - الصهيوني) ، إذ هدف ذلك الاجراء إلى الحد من سباق التسلح في المنطقة بصورة شفافة ، وذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) في الثاني والعشرين من تموز 1967 أن هناك احتمالاً لاستئناف شحنات الأسلحة الأمريكية إلى الكيان الصهيوني والدول العربية الموالية للغرب ، و أشارت إلى أن المسؤولين الأمريكيون كانوا قلقين من أن يؤدي إبلاغ الأمم المتحدة إلى زيادة طلبات الدول العربية للحصول على مزيد من الأسلحة من الاتحاد السوفيتي (3) ، ومما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحاول تحقيق توازن بين دعم حليفها الكيان الصهيوني وبين الحد من تصاعد التوترات في الشرق الأوسط عبر مبادرة دبلوماسية تسعى إلى الشفافية في توريد الأسلحة ، ومع ذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية قلقة من أن تؤدي تلك المبادرة إلى نتائج عكسية مثل تعزيز الطلب العربي على الأسلحة السوفيتية مما يعكس تعقيد المشهد آنذاك.

بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اعتمدت الحكومة العراقية على تجارة السلاح الدولية (4) لتوفير قطع الغيار والأسلحة الأمريكية والبريطانية التي كانت

(1) UN. Security Council (22nd year : 1967), Resolution 234 , on 7 June 1967.

(2) The Washington Post , (Washington) , 9 June , 1967 .

(3) أشارت الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم تزويد بعض الدول العربية مثل الأردن ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، والمغرب ، وتونس بالأسلحة الأمريكية . ينظر :

The New York Times , (New York) , 22 July, 1967.

(4) تجارة السلاح : تعني تجارة السلاح بأنها التجارة التي تقتصر على تجهيز القوات المسلحة لأية دولة بالأسلحة والمعدات الأخرى ذات الاستخدام العسكري عن طريق استيرادها من دولة ما عندما لا تمتلك الدولة المستوردة صناعة حربية متطورة ، وهي في العادة تجارة محدودة تحصل بين الدول المتقدمة فنياً وصناعياً والدول النامية ، فعلى المستوى الرسمي فإن الدول تتسلح عن طريق الاتفاقيات الدولية التي تبرم بين الحكومات ، وقد تجري أحياناً كصفقات سرية لا يظهر فيها الوجه الرسمي للدولة الموردة أو المستوردة أو كليهما ، وغالباً ما تحصل بين وسطاء من جنسيات مختلفة يعرفون بسماسرة السلاح . ينظر : مجلة مختارات سوقية ، مديرية التطوير القتالي ، بغداد ، العدد 1 ، السنة 1985 ، ص 106.

تحتاجها إذ كان يحصل التعامل تجارياً عبر وسطاء سواء أكانوا هؤلاء أفراداً أم شركات متخصصة في تجارة السلاح (1) حيث كان لبعض تلك الشركات أو الأفراد علاقات سرية مع ضباط عراقيين يعملون في ذلك المجال ، ففي الأول من أيلول 1967 قدمت الحكومة العراقية طلباً إلى شركة (دايمرل موتور) عبر وكيلها في بغداد (العميد حميد عبودي) لتوريد قطع الغيار لمركبات (Ferret Scout Cars) ، وأعلنت الشركة أنها أرسلت الطلب إلى وزارة الدفاع البريطانية للنظر فيه ، وأشارت إلى انها تمتلك مخزوناً كافياً من قطع الغيار تلك ، وأبدت استعدادها لتوريدها إلى العراق عن طريق الوكيل المذكور آنفاً (2) ، وفي سياق مشابه تقدمت الحكومة العراقية في العاشر من أيلول من العام نفسه بدعوة عدد من الشركات البريطانية لتقديم عروض لتوريد قطع غيار للمركبات العسكرية الأمريكية الأخرى ، و طلبت تلك الشركات استشارة المسؤولين البريطانيين حول إمكانية إتمام صفقات البيع من خلال وساطة السلطات السويدية ؛ نظراً لقطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وبريطانيا (3) ، وتظهر تلك التحركات أن العراق قد أجبر على البحث عن طرائق بديلة لتأمين احتياجاته العسكرية معتمداً على شبكة معقدة من العلاقات والوساطات الدولية لضمان استمرار جاهزية قواته المسلحة حيث التجأ إلى الاعتماد على تجارة السلاح الدولية غير الرسمية من خلال وسطاء وشركات خاصة لتأمين قطع الغيار والمعدات عبر شبكة دولية تعتمد على العلاقة السرية بين ضباط عراقيين وشركات أجنبية .

نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية في الثامن والعشرين من أيلول 1967 مقالاً بعنوان : ((الولايات المتحدة والروس يناقشان فرض قيود ضمنية على تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط)) إذ أشارت الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت في مناقشات مع الاتحاد السوفيتي حول إمكانية التوصل إلى اتفاق ضمني يهدف إلى الحد من شحنات الأسلحة إلى الكيان الصهيوني و الدول العربية ، وبذلك الصدد أجرى كبير المفاوضين الأمريكيين (ويليام سي . فوستر) مع وزير الخارجية السوفيتي (اندريه غروميكو) مباحثات حول قضايا نزع السلاح في الشرق الأوسط والحد من تدفق الأسلحة إلى المنطقة ، إذ كانت تلك المباحثات جزءاً من جهود أكبر تهدف إلى تقليل

(1) عبد الرزاق الفهد ، المال والسلاح في السياسة الأمريكية المعاصرة ، دار الجواهري ، بغداد ، 2010 ، ص 31.

(2) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply of army equipment - Iraq, EQ 10\14B, 7 September, 1967.

(3) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply of army equipment - Iraq, EQ 10\14, 13 September, 1967.

التوترات الإقليمية ومنع تصاعد النزاعات العسكرية في منطقة كانت تشهد توتراً متزايداً بسبب الصراعات المستمرة (1).

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في الرابع والعشرين من تشرين الأول 1967 عن رفع جزئي لحظر الأسلحة المفروض على الشرق الأوسط، وصرحت بأنها ستسمح بشحن الطائرات إلى كل من الكيان الصهيوني، وليبيا، والمغرب فضلاً عن تزويد المملكة العربية السعودية وتونس بالمعدات العسكرية الأرضية، وقد بررت الخارجية الأمريكية ذلك القرار بالقول إن الدول المعنية إذا لم تتمكن من الحصول على تلك المعدات من الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ إلى مصادر أخرى للإمداد، وهو ما يعني بشكل أساسي اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي (2)، ومن الملاحظ على ما تقدم هو استبعاد العراق من أي تعاون عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ نظراً لقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مما دفع العراق إلى تعزيز علاقاته مع الاتحاد السوفيتي للحصول على الدعم العسكري في ظل احتدام التنافس بين القوى الكبرى في المنطقة.

تقدمت الحكومة العراقية في الحادي والثلاثين من تشرين الأول 1967 عبر شركة (Midland Mercantile Export) التجارية البريطانية بطلب شراء (10,000) خوذة فولاذية من طراز (Mk4) البريطانية الصنع وذلك لتزويد الجيش العراقي، وكان هذا الطراز أحدث نموذج مستخدم من الجيش البريطاني آنذاك، وقد أرسلت الشركة البريطانية أنفة الذكر بمذكرة إلى رئيس مكتب إمدادات وزارة الدفاع البريطانية تُبلغهم فيها بالطلب العراقي، وفي الوقت نفسه أوضحت الشركة بأنها غير قادرة على توفير العدد المطلوب من ذلك النموذج من الخوذ العسكرية لكنها أشارت إلى أنها تمتلك بديلاً تجارياً عنها كما طلبت الشركة من وزارة الدفاع البريطانية إبداء الرأي بذلك الموضوع (3).

(1) أشارت الصحيفة إلى أن الاتحاد السوفيتي زود المصريين بحوالي 150 طائرة مقاتلة، و 250 دبابة لتعويض خسائرهم في حرب حزيران، وفي الوقت نفسه أشارت الصحيفة إلى أنه من المحتمل أن يتسلم الكيان الصهيوني سربين من طائرات (SkyHawk A-4) التي وعدت بها قبل الحرب فضلاً عن تأجيل تسليم الأردن سربين من طائرات (F-104)؛ بسبب عدم وجود طيارين متدربين لهذا النوع. ينظر:

The New York Times, (New York), 28 September, 1967.

(2) The Washington Post, (Washington), 25 October, 1967.

(3) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply of army equipment - Iraq (A/10/clearances/1778), EQ 10\14, 31 October, 1967.

أرسل مدير المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية في الأول من كانون الأول 1967 برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية يستفسر فيها عن امكانية بيع (20,000) بزة عسكرية نوع (كاكي) للجيش العراقي بقيمة (25,000) جنيه إسترليني ، و أشارت البرقية إلى أن تلك الصفقة حصلت بوساطة رجل الأعمال الأردني (توفيق الطباع) ، وقد ردت الخارجية البريطانية بالموافقة على إتمام الصفقة وأكدت عدم الحاجة إلى ترخيص لتصدير مثل تلك العناصر <sup>(1)</sup> ، ومما سبق نرى أن هناك تفاعلات معقدة بين العراق وبريطانيا فيما يتعلق بتأمين المعدات العسكرية البسيطة في ظروف حساسة ، وعكس الجانب البريطاني مرونة في التعامل مع الطلبات العراقية على الرغم من أن تلك الطلبات كانت بصفة غير رسمية .

أشارت إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية في الثاني عشر من كانون الأول 1967 إلى أن مكتب التخطيط الخارجي في الحكومة البريطانية منح إدارة قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السلطة التقديرية للموافقة على تصدير الأسلحة و المواد العسكرية إلى العراق التي لم تكن ضمن العقود التي سبقت حرب حزيران 1967 ، وشملت المواد المسموح بتصديرها ما يلي :

أ- السلع غير القتالية كالخيام العسكرية ، والخوذ الفولاذية ، واقنعة الغاز ، وقنابل الدخان ، وخرطيش مقاعد القذف .

ب- قطع الغيار للسلع التي جرى توريدها إلى العراق قبل حرب حزيران 1967 ، وتشمل قطع غيار الطائرات والأسلحة باستثناء الذخيرة الحية .

ج - قطع غيار الشاحنات العسكرية ومركبات (لاند روفر) .

وأشارت الوثيقة أيضاً إلى أن عدم وجود صلاحية للموافقة على مثل تلك المواد قد يضطر إدارة قسم الشرق الأوسط إلى تقديم الطلب بشكل متكرر إذا استمر العراق في الاستفسار عن شراء الإمدادات العسكرية من الحكومة البريطانية بالمعدل الذي كانوا عليه خلال الأشهر القليلة الماضية ، كما أظهرت الوثيقة أن الجانب البريطاني بدأ بتلقي طلبات للحصول على رخص تصدير للطائرات ومكونات محركات الطائرات ، و قطع غيار الطائرات المدنية والعسكرية ، وفي ذلك السياق وافق الجانب البريطاني على بيع العراق عدداً من قطع الغيار الخاصة بالأسلحة البريطانية المستخدمة في الجيش العراقي والتي شملت :

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Military Supplies for Jordan/Iraq, EQ 10\14, 4 December, 1967.



- 1- توريد قطع غيار خاصة بطائرات (هنتر) بقيمة تتراوح ما بين (15,000) إلى (50,000) جنيه إسترليني .
- 2- توريد قطع غيار لمحركات طائرات (دوف) بقيمة (4,545) جنيه إسترليني .
- 3- توريد قطع غيار لمحركات طائرات (ويسترلاند ، ويسكس ، وفمباير ، وفينوم) بقيمة (50,000) جنيه إسترليني .
- 4- بيع (8) قطع غيار للمعدات الالكترونية الملاحية ، ومعدات الهياكل الجوية لطائرات (هنتر) بأسعار تتراوح بين (43,000) جنيه إسترليني إلى (145,000) جنيه إسترليني (1) .

كما أشارت وثيقة اخرى إلى أن هناك أكثر من (25) طلباً آخر قيد الإجراء سيصل من وزارة التجارة البريطانية عبر قسم الإمداد الدفاعي فضلاً عن أربعة طلبات أخرى للحصول على رخصة تصدير جاهزة تشمل قطع غيار للتحكم في نيران المدفعية ، وخزانات وقود طائرات (هنتر) ، وأجزاء تحديد المدفعية ، وأجزاء مقاعد القذف للطائرات بقيمة اجمالية تبلغ (18,000) جنيه إسترليني (2) ومن خلال ما سبق يتضح أن الحكومة البريطانية أظهرت شيئاً من المرونة في التعامل مع طلبات العراق المتعلقة بالأسلحة على الرغم من استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وتلك المرونة قد تكون ناتجة عن مخاوف بريطانية من أن يتحول العراق بشكل كامل إلى الاعتماد على الأسلحة السوفيتية ، وهو ما كان سيعزز النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط ، ويقلل من التأثير البريطاني ، فمن خلال استجابتها لتلك الطلبات كانت الحكومة البريطانية تسعى على الأرجح للحفاظ على بعض النفوذ الاستراتيجي والتجاري في المنطقة ، وضمن استمرار وجودها كطرف فاعل في سوق السلاح الإقليمي كما تعكس تلك الخطوة أيضاً رغبة بريطانية في تعزيز العلاقات العسكرية مع العراق لتفادي تعزيز النفوذ السوفيتي وتداعياته السلبية على مصالحها في العراق .

تلقت وزارة الدفاع البريطانية استفساراً من شركة (Clement Show) البريطانية بشأن طلب من المسؤولين العراقيين لتوريد تسعة أصناف من قطع الغيار لجهاز تحكم المدفعية ، إذ طلب أحد المسؤولين العراقيين الحصول على (100-200) قطعة غيار من كل صنف ، ولكن الشركة أبلغت وزارة الدفاع البريطانية بإمكانية توفير (27) قطعة غيار من الأصناف التسعة من المخزون

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Military Supplies for Iraq (Confidential), EQ 10\10, 16 January 1968. (See Appendix No. 15)

(2) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, R. F. D. equipment : Iraq, EQ 10\10, 9 February 1968 .

ولكن لا يمكنها توفير مزيد من الأصناف الأخرى بتلك الاعداد ، وبذلك الشأن استفسرت الشركة من وزارة الدفاع حول ما إذا كان هناك أي اعتراض على توريد قطع الغيار المتوفرة التي تقدر قيمتها بمبلغ (10,000) جنيه إسترليني ، وردت وزارة الدفاع بالموافقة على توريد قطع الغيار المتوفرة من دون أي اعتراض (1) .

منحت الحكومة البريطانية في الأول من كانون الثاني 1968 صلاحيات لإدارة قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية فيما يخص إمدادات الأسلحة إلى العراق ، وأوصت بأن يتم تحديد التفويض بحد أقصى مقداره (100,000) جنيه إسترليني لكل طلب يتعلق بصنف معين ، وفي ذلك السياق أشار أحد تقارير وزارة الخارجية البريطانية إلى وجود (40) طلباً للحصول على تراخيص تشمل شحنات تبلغ قيمتها الاجمالية (370,000) جنيه إسترليني ، وتتألف تلك الشحنات من مكونات و قطع غيار للطائرات فضلاً عن محركات للطائرات المدنية والعسكرية التي حصل توريدها مسبقاً إلى العراق ، كما أشار التقرير إلى أنه بناءً على توصيات مكتب التخطيط الخارجي أضيف العراق إلى قائمة الدول المستبعدة من نظام الرخصة الفردية المفتوحة في وزارة التجارة البريطانية ، إذ يتيح ذلك النظام تصدير السلع إلى بلد معين من دون الحاجة إلى ترخيص تصدير لكل شحنة فردية عندما يتم منح الطلبات المعتادة ، الأمر الذي يوفر كثيراً من الوقت والاجراءات ، ومع ذلك أشار التقرير إلى ضرورة استبعاد العراق من نظام الرخصة الفردية المفتوحة على الأقل لحين استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ؛ وذلك لتمكين إدارة الشرق الأوسط من مراقبة الإمدادات التي يتم توريدها (2) .

وافقت الحكومة البريطانية في الخامس من كانون الثاني 1968 على بعض طلبات الجانب العراقي بناءً على التوصيات الواردة في تقرير إدارة قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية والذي يغطي مجموعة متنوعة من البنود الخاصة بالعراق ، وفي مقدمتها الجانب التسليحي وبناءً على تلك التوصيات أوعزت وزارة الخارجية البريطانية إلى إدارة الإمدادات العسكرية في وزارة الدفاع البريطانية لتوريد (40,000) قنبلة دخان ، وبعض قطع الغيار الخاصة بسيارات (Ferret Scout) فضلاً عن قطع غيار أخرى لمدافع (عدن) (Aden) على أن لا تتجاوز قيمتها

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply of army equipment – Iraq (A/10/clearances/1783), EQ 10\14, 4 December, 1967.

(2) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Military Supplies for Iraq (Confidential), EQ 10\14, 23 January 1968.

(100,000) جنيه إسترليني غير أن الخارجية البريطانية رفضت توريد بعض الطلبات الأخرى حيث شمل الرفض بيع (80) خرطوشاً لإطلاق القنابل من الطائرات كما رفضت توريد مدفعين عيار (5,5) بوصة مع قطع غيارها فضلاً عن ممانعتها ببيع (5000) طلقة ذخيرة عيار (5,5) بوصة و (6000) خرطوشة (باليستيت) ، أما فيما يخص توريد (900,000) طلقة من ذخيرة مدافع (Aden) التي تقرر في وقت سابق أن لا ينبغي توريدها للعراق ، فقد قررت وزارة الخارجية البريطانية أن يتم التعامل مع تلك القضية بشكل منفصل مع شركة (B.M.A.R.C) المصنعة لتلك الذخيرة (1) . وافقت إدارة الإمدادات العسكرية في وزارة الدفاع البريطانية في الثامن من كانون الثاني 1968 على توريد (10,000) خوزة فولاذية من طراز (MK4) بريطانية الصنع إلى العراق (2) ، فضلاً عن توريد طائرة واحدة نوع (Hawker) من طراز (HS-748) التي تنتج في مصانع شركة (هوكر سيدلي) في الهند (3) .

أعلن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عن موقف إدارته المتعاطف مع طلبات الأسلحة المقدمة من الكيان الصهيوني ، إذ أكد جونسون أنه سيتم فحص تلك الطلبات بعناية مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المساعدات العسكرية السوفيتية للدول العربية ، كما أشار جونسون إلى أن استمرار سياسية بيع الأسلحة للكيان الصهيوني ستستمر بهدف الحفاظ على قدراته الدفاعية (4) ، ومن خلال ما تقدم توضح القرارات التي اتخذتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية استجابة الدولتين للتحديات العسكرية في الشرق الأوسط في سياق الحرب الباردة ، إذ أظهرت بريطانيا مرونتها في تلبية بعض احتياجات العراق العسكرية مما يعكس رغبتها في الإبقاء على علاقاتها مع العراق أو الحفاظ على نفوذها في المنطقة في ظل التوترات الدولية ، ومن جهة أخرى عكس موقف الرئيس جونسون دعماً قوياً للكيان الصهيوني في مواجهة المساعدات العسكرية السوفيتية للدول العربية وهو ما يشير إلى استمرار السياسة الأمريكية في تعزيز قدرة الكيان الصهيوني الدفاعية كجزء من استراتيجية الأوسع لمواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة .

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Military Supplies for Iraq (Defense Supply Department), EQ 10\1, 5 January 1968.

(2) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Steel Helmets – Iraq , EQ 10\14, 8 January 1968.

(3) SIPRI, Arms Trade Registers : The Arms Trade With The Third World , MIT Press , London, 1975 , P.51.

(4) طلب الكيان الصهيوني من الولايات المتحدة الأمريكية شراء (50) طائرة قاذفة نوع (فانتوم) من طراز (F-4) لتعويض خسائرها في الحرب . ينظر :

The New York Times , (New York ) , 9 January, 1968.

تلقت وزارة الدفاع البريطانية في الثاني من شباط 1968 طلبات من شركتي (بيكاديللي) و (ستراتون) ، وهما شركتان بريطانيتان للشحن الجوي والبحري ، بخصوص إمكانية تزويد العراق بعدد يتراوح بين (100-150) ناقلة جند مدرعة من طراز (ساراسن) (Saracen) مستعملة ، وأشارت إحدى وثائق وزارة الدفاع البريطانية إلى أن الطلب العراقي كان مخصصاً لناقلات الجند نوع (M113) الأمريكية الصنع والتي لم تكن متوفرة في بريطانيا في ذلك الوقت ؛ ونظراً لعدم توافر ناقلات الجند الأمريكية أرادت الشركتان المذكورتان جذب اهتمام العراق نحو ناقلات الجند العسكرية (ساراسن) البريطانية الصنع ، وبذلك الشأن ذكرت الوثيقة ما نصه : (( يتوفر حوالي 150 ناقلة جند مدرعة من طراز ساراسن مستعملة نعزم التخلص منها ، وتبلغ قيمتها الاجمالية حوالي 2.5 مليون جنيه إسترليني ، وبكل تأكيد هناك طلبات لاحقة للحصول على قطع غيرها ... )) و أجابت الأركان العامة في وزارة الدفاع البريطانية بأنه لا مانع من عملية البيع ، شريطة أن يكون تقديم الطلب من قبل الوكلاء المعنيين (1) ، ويبدو واضحاً من خلال تلك الوثيقة أن المسؤولين العراقيين كانوا يدركون عدم استعداد الجانب الأمريكي لتزويدهم بمركبات (M113) في حال قدموا طلباً لهم ؛ ولذلك اختاروا التوجه نحو الجانب البريطاني للحصول على تلك المركبات ، فبدت بريطانيا بذلك الجانب أكثر مرونة في الاستجابة للطلبات ، وأظهرت استعداداً لتلبية طلب العراق بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتسم بسياسة أكثر تشدداً في الجانب التسليحي وذلك الإجراء عكس الإدراك الاستراتيجي للعراق حول الخيارات المتاحة له في ظل عدم استجابة الجانب الأمريكي لمطالبه وسعيه نحو تأمين بدائل تفي باحتياجاته العسكرية من خلال الشركاء الأكثر استعداداً لتلبية الطلبات ، ومن خلال ما تقدم يظهر جلياً أن العراق كان حريصاً على تأمين المركبات المطلوبة بأية وسيلة ممكنة ، فاختر التفاوض مع الشركات البريطانية التي قدمت بديلاً مناسباً للمركبات الأمريكية التي لم تكن متوفرة ، وفي الوقت نفسه أبرز ذلك الموقف اختلافاً في سياسة الاستجابة بين الدول الكبرى إذ أثبتت بريطانيا أنها أكثر مرونة في التعامل مع طلبات العراق .

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply of army equipment - Iraq, (From:K.W. Nutting sales) (A/10/clearances/792), EQ 10\14, 2 February, 1968.

وافقت إدارة الإمدادات العسكرية في وزارة الدفاع البريطانية في السادس والعشرين من شباط 1968 على توريد مجموعة من قطع الغيار الخاصة بجهاز تحكم المدفعية (1) ، وفي اليوم نفسه أعربت الإدارة المذكورة عن عدم اعتراضها على تزويد العراق بقطع غيار لمركبة (Ferret) وأنها لا تمنع قبول العروض المقدمة سواءً كانت عبر العملاء البريطانيين ام وكلاء بغداد (2) .

كان من أبرز الأحداث التي أدت إلى توتر العلاقات بين العراق والدول الغربية بشكل عام ، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشكل خاص ، قرار حكومة طاهر يحيى بإعادة امتلاك حقل الرميلة النفطي وضمه إلى شركة النفط الوطنية العراقية ، وهو ما أثار استياء شركات النفط الأجنبية التي عدت ذلك تحدياً لمصالحها في العراق فضلاً عن ذلك فقد تضررت مصالح هذه الشركات بسبب الاتفاقية النفطية التي وقعها العراق مع الاتحاد السوفيتي في شباط 1968 ، ورأت تلك الشركات أن ذلك يمثل تدخلاً سوفيتياً في المنطقة الغنية بالنفط علاوة على ذلك أثار عقد الاتفاقية بين حكومة عبد الرحمن عارف وشركة (Eyrar) الفرنسية للتنقيب عن النفط في المنطقة الجنوبية غضب شركات النفط البريطانية والأمريكية التي كانت تسيطر على السوق في تلك المنطقة فضلاً عن ذلك دفع اكتشاف وجود الكبريت في العراق الشركات الأمريكية مثل (Pan American) لتقديم طلبات لاستخراج الكبريت ، ولكن حكومة عبد الرحمن عارف رفضت تلك الطلبات مما زاد من توتر العلاقات بين الحكومتين الأمريكية والعراقية ، وقد اجتمعت تلك الأسباب في تعميق الخلافات بين العراق والدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشكل خاص ، وفي نهاية المطاف بدأت تلك الدول تفكر جدياً في التخلص من حكومة عبد الرحمن عارف للوقوف بالضد من مصالحها (3) .

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Artillery Director Spares for Iraq, EQ 10\14, 26 February 1968 .

(2) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Ferret Spares – Iraq, EQ 10\14, 26 February 1968 .

(3) كمال ديب ، زلزال في ارض الشقاق : العراق 1915-2015 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2016 ، ص ص 111 – 112 ؛ علي صالح عباس منصور الحسنوي ، المصدر السابق ، ص 9 ؛ ويليام زيمان ، المصدر السابق ، ص 117 .

أرسلت السفارة البريطانية في بيروت في الرابع عشر من آذار 1968 مذكرة إلى وزارة خارجيتها بشأن رغبة وزارة الدفاع العراقية في إعادة تجهيز مركبات (غاز) (GAZ) السوفيتية بمحركات ديزل محورة بريطانية الصنع ، وبذلك الصدد أشارت المذكرة إلى أن هناك فرصة لشركة (بيركنز) البريطانية ، أو أية شركة أخرى مصنعة لمحركات الديزل لتحويل مركبة واحدة أو أكثر مجاناً كوسيلة لتحفيز الطلب المحتمل من الجانب العراقي ، كما ذكرت الوثيقة أن هناك تقارير تفيد بأن مهندسين من شركة (بيركنز) كانوا في العراق قبل شهرين لتحويل بعض المركبات على سبيل التجربة ، وأوضحت أنها قامت بالتواصل مع الشركة بشأن ذلك الموضوع إذ قد تكون تلك المعلومات مفيدة لهم (1) ، ولم يتمكن الباحث من تحديد الدوافع الحقيقية التي جعلت الجانب العراقي لا يشتري محركات تلك المركبات من الاتحاد السوفيتي على الرغم من أنه المصنع الأصلي لها ، ومع ذلك يمكن تحديد بعض الأسباب المحتملة لذلك إذ قد يكون الجانب العراقي وجد في المحركات البريطانية مثل التي تصنعها شركة (بيركنز) تحسينات في الأداء والكفاءة مقارنة بالمحركات السوفيتية ، لاسيما في ظل الظروف المحلية مثل ارتفاع درجات الحرارة في العراق التي قد تؤثر على تشغيل المركبات وأدائها كما أن الجانب العراقي قد يكون سعى إلى تنويع مصادره لتقليل الاعتماد الكامل على الاتحاد السوفيتي على الرغم من العلاقات الجيدة بين البلدين فضلاً عن احتمالية وجود اعتبارات سياسية تتعلق برغبة الجانب العراقي في تعزيز العلاقات مع بريطانيا.

ذكرت إحدى وثائق الخارجية البريطانية في الرابع عشر من آذار 1968 أن منير حلمي ، القائد السابق للقوة الجوية العراقية وشريك رجل الأعمال العراقي (خليل مفتي) كان يعتزم زيارة شركة (Hawker Siddeley) البريطانية المتخصصة في صناعة الطائرات بعد الحصول على التأشيرة اللازمة من السفارة البريطانية ببيروت ، وأوصت السفارة باتخاذ الإجراءات الحكومية المناسبة لتنظيم تلك الزيارة ، وتم الاتفاق على أن يتواصل منير حلمي مع قائد السرب الجوي الملكي (الكونونيل هاميلتون) في مكتب رئاسة الوزراء البريطانية لتنظيم اللقاءات والاتصالات اللازمة (2) ، وفي السياق نفسه أرسلت السفارة البريطانية في بيروت مذكرة أخرى إلى وزارة الخارجية البريطانية في الثلاثين من آذار 1968 أشارت فيها إلى أن شركة (ماركوني) كانت مهتمة

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Iraq Ministry of Defense requirements, EQ 10/1/IRQ, 14 March 1968.

(2) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply of army equipment - Iraq (Immediate Beirut ; telegram No.277 To Foreign Office) , EQ 22/1, 15 March 1968.

بإيجاد تمثيل جديد في العراق لمشروع الرادار والاتصالات الأرضية التابع للقوة الجوية العراقية ، وأوضحت المذكرة أن منير حلمي سيكون حلقة وصل ممتازة بين شركة (ماركوني) والجانب العراقي مما يعزز فرص التعاون في ذلك المجال (1) ، ومما سبق يتبين التوجه الاستراتيجي للسفارة البريطانية في بيروت لتعزيز العلاقات الدفاعية والتجارية مع العراق بعد غلق السفارة البريطانية في بغداد ، إذ عكست السياسة البريطانية تلك من خلال تنظيم زيارة منير حلمي وتسهيل التواصل مع الشركات البريطانية أن بريطانيا كانت تسعى لتوسيع نفوذها في السوق العراقية المتنامية وضمان شراكات استراتيجية في مجال التكنولوجيا العسكرية ، وهذا ما يعزز من موقعها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ويحقق أهدافها السياسية والاقتصادية .

أفادت إحدى وثائق الخارجية البريطانية في الحادي عشر من أيار 1968 بأن العراق يفكر بجدية بشراء منظومة دفاعي صاروخي من شركة (British Aircraft Corporation) بقيمة (100) مليون جنيه إسترليني ، مشابه للنموذج الذي تم توريده إلى ليبيا ، و ذكرت الوثيقة أن الجانب العراقي طلب من السيد (ديفيد لويلين) ، وهو مدير شركة لخدمات الاستيراد والتصدير عبر وكيله في بغداد إمكانية الحصول على تلك المعدات ، وقد تمكن وكيل بغداد من نقل انطباع بأن مصدر معلوماته في بغداد يتمثل بأعلى مستوى عسكري في الحكومة العراقية ، واحتمل أن يكون وزير الدفاع العراقي شاکر محمود شكري ، أو رئيس أركان الجيش اللواء الركن إبراهيم فيصل الانصاري ، وبذلك الشأن اشارت الوثيقة إلى أن (لويلين) يرغب بمعرفة موقف الحكومة البريطانية بشأن تلك الصفقة (2) .

أبلغ السير (مونتغمري) مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية في السادس عشر من أيار 1968 مدير الشركة (لويلين) بأن مبيعات الأسلحة للعراق غالباً ما كانت تثير مشاكل سياسية حتى ما قبل حرب حزيران 1967 ، وأشار (مونتغمري) إلى أن وزارة الخارجية البريطانية تتعامل مع كل حالة على حدة ، ولا يمكن حالياً تحديد كيف سيرد رئيس الوزراء أو وزير الخارجية على احتمال توريد نظام دفاع صاروخي إلى العراق ، وبذلك لم يقدم المسؤول البريطاني موقف

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply of army equipment – Iraq (Immediate Beirut ; telegram No.324 To Foreign Office) , EQ 22/1, 30 March 1968.

(2) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Defense Equipment for Iraq , EQ 10/14, 16 May 1968.

حكومة بلاده بشكل قاطع ، ولكنه افترض أن وكيل (لويلين) في بغداد قد يكون واجهة لشخصية عراقية بارزة ، وحددها بـ (عبد الرحمن عارف ، طاهر يحيى ، شاكر محمود شكري ، ابراهيم فيصل الأنصاري) (1) .

بدأت الحكومة العراقية في التاسع والعشرين من أيار 1968 بإعادة النظر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فأعربت للسفير البلجيكي في بغداد عن رغبتها في استئناف العلاقات مع واشنطن ، وطلبت منه استطلاع موقف الجانب الأمريكي في ذلك ، وقد أجاب السفير البلجيكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاستئناف العلاقات مع بغداد (2) ، ومع ذلك لم يتسع الوقت لإجراءات استئناف العلاقات الدبلوماسية ؛ بسبب ضعف نظام عبد الرحمن عارف الذي تزايدت معارضته الشعبية ومعارضة حكومة طاهر يحيى ، وكثرت الشائعات حول انتشار واسع للفساد الإداري والمالي حيث اتهم بعض التجار العراقيين عدداً من الضباط ببيعهم رخص الاستيراد ، وهدر الأموال العامة لمصالحهم الشخصية (3) ، وفي ظل تلك الظروف تابعت الولايات المتحدة الأمريكية عن كثب تفاقم الوضع الداخلي في العراق ، وتوقعت أن ينجح المعارضون في الإطاحة بنظام عبد الرحمن عارف مما يصب في مصلحتها ؛ نظراً لأن نظام عبد الرحمن عارف قد شكل ضرراً كبيراً للمصالح الأمريكية في العراق (4) ، وفي السياق نفسه قدم السفير البريطاني (تيرفور ايفانز) (Trefor Evans) أوراق اعتماده إلى الرئيس عبد الرحمن عارف في الثلاثين من أيار 1968 ، وقد أكد السفير البريطاني على بداية فصل جديد في العلاقات الثنائية بين البلدين (5) .

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Defense Equipment for Iraq , EQ 10/14, 21 May 1968.

(2) اشترطت الإدارة الأمريكية لاستئناف العلاقات بين البلدين تعويض واشنطن عن الأضرار التي لحقت بسفارتها في بغداد والقنصلية الأمريكية في البصرة ، وان توافق الحكومة العراقية على إلغاء المقاطعة للسلع والخدمات الأمريكية فضلاً عن إلغاء الحظر الجوي على الطائرات الأمريكية في الأجواء العراقية . ينظر:

F. R. U. S. , 1964-1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Belgium to the Department of State, No.198, 7 June , Brussels , P. 489.

(3) محمد محمد الحيدري ، تاريخ العراق السياسي المعاصر 1979-1968 : دراسة وتحليل ، ج 3 ، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، بيروت ، 2014 ، ص 13 .

(4) Phebe Marr, Op.Cit, P.201.

(5) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 267.



ذكرت إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية في الرابع من تموز 1968 أن مندوبي شركة (Ferranti Limited) ، وهي شركة تتمتع بخبرة كبيرة بتصميم وتصنيع أنظمة الدفاع الجوي ، كانوا يدرسون إمكانية تحويل العراق إلى سوق لمنتجاتهم بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي وأجهزة الكمبيوتر الرقمية ومعدات الاتصال ، وأشارت الوثيقة إلى رغبة الشركة بإرسال المدعو (ألسي كي) مندوباً عنها للقاء المهندس العقيد (عبد الأمير صالح) مدير الصيانة والإمداد في القوة الجوية العراقية للتفاهم بشكل مباشر بشأن تلك الفرصة (1) ، وبذلك الشأن حددت وزارة التكنولوجيا البريطانية يوم الحادي والعشرين من الشهر نفسه موعداً للقاء الذي تقرر أن يحصل عند شخص يدعى (إبراهيم سعد) في شارع السعدون ببغداد (2) .

وصل وفد بريطاني من شركة (ماركوني) (Marconi) المتخصصة بمجال الرادارات والاتصالات إلى بغداد في التاسع من تموز 1968 بدعوة من قائد القوة الجوية العراقية اللواء الركن جسام محمد الشاهر ؛ لإجراء مزيداً من المفاوضات حول توريد شبكة رادار للدفاع الجوي لتغطية المنطقة الوسطى من العراق ، وفي ذلك السياق ذكرت إحدى وثائق الخارجية البريطانية أن العقد الذي يجري التفاوض بشأنه تضمن توفير الدفاع الجوي للمنطقة الوسطى بقيمة إجمالية مقدارها (4) ملايين دينار عراقي ، وستتبعه لاحقاً تغطية رادارية للدفاع الجوي للقطاعين الجنوبي والشمالي ، وأشارت الوثيقة إلى أن المفاوضات تتعلق بتوريد معدات الرادار نفسها ونظام الاتصالات ، إذ أعرب الجانب العراقي عن اهتمامه البالغ بنظام الاتصالات ، وغادر فريق الرادار بقيادة السيد (بيكار) العراق ، وتوجه إلى الكويت ، ثم إلى بيروت قبل العودة إلى لندن ، كما تم تعزيز فريق الاتصالات بقيادة السيد (جون هاردينج) باثنين من المهندسين البريطانيين ، واستقبلهم قائد القوة الجوية ، وبحسب الوثيقة فإن العراق رغب في شراء شبكة اتصالات ثلاثية النظام تتكون من :

أ- نظام تشتت (Tropospheric Scatter) بتكلفة إجمالية تقدر بـ (2) مليون دينار عراقي .

ب- نظام تردد عالي (H.F.) بتكلفة تبلغ (600) ألف دينار عراقي .

ج - نظام كابل أرضي سيتم توفير كابلاته من قبل شركتي (AEC) و (BICC) (3) .

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Air Defense Systems , EQ 10/7, 4 July 1968.

(2) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Air Defense Systems (covering Restricted) , EQ 10/7, 8 July 1968 ; F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Air Defense Systems (Confidential) , EQ 10/7, 10 July 1968 .

(3) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Marconi negotiations for Radar contract , EQ 10/14, 15 July 1968.

ومن جانب آخر ذكرت الوثيقة أن المفاوضات قد تواجه بعض التعقيدات بسبب شرط اللواء الركن جسام محمد الشاهر بأن تحصل المفاوضات مباشرة بين الحكومة والشركة من دون تدخل أي وكلاء محليين ، وفي إطار الأمور المتعلقة بالرادار فإن الممثل غير الرسمي لشركة (ماركوني) في العراق هو (عبد الأمير غازي) الذي يدير مكتباً في مبنى (ستاركو) في بيروت ، كان موضع شكوك من قبل السيد (ر. دونرديل) ممثل الشركة في الشرق الأوسط وكذلك السيد (بيكارد) خلال تواجده في بغداد ، وكانت الشكوك حول فعالية (عبد الأمير غازي) تركزت على عدم تحقق وعده بتنظيم لقاء بين ممثلي الشركة ووزير الدفاع العراقي شاكور محمود شكري خلال زيارته إلى باريس خلال عام 1968 إلا أن ذلك اللقاء لم يحدث ، وقد أشارت الوثيقة إلى أن الشكوك التي أبدتها السيد (دونرديل) تتعلق بالعلاقة بين عبد الأمير غازي ووزير الدفاع وإمكانية تأثيره عليه كما يدعي ، وبذلك الصدد أشارت إلى أن (عبد الأمير غازي) قد يكون لديه نفوذ من خلال اللواء السابق (علي حسين) الذي زار عبد الأمير غازي في مناسبات عدة خلال العام المذكور ، ومهما كان الأمر أوضحت الوثيقة أن أي عقداً كبيراً من هذا النوع سيتطلب في النهاية موافقة الوزير نفسه وكما هو الحال في كثير من الأحيان هناك تعقيدات أخرى تتمثل في إمكانية استبدال الوزير الحالي بوزير سابق بسبب الأزمة الوزارية الجارية ، وعلى أي حال نصح كل من السيد (بيكارد) والسيد (هاردينغ) بالتشاور مع السيد (أرميتاج) في بيروت بشأن الجوانب السياسية لتلك القضية والشخصيات المعنية ، وتم إرسال نسخة من ذلك المحضر إلى السيد (أرميتاج) (1).

اختلفت رؤية عبد الرحمن عارف عن رؤية أخيه عبد السلام في قضية التسليح ، إذ كان حكمه ضعيفاً ، وصارت الحكومة في عهده خاضعة لتوجيه مجموعات الضباط وفقاً لمصالحهم الشخصية (2) و أثر ذلك الوضع سلباً على التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي على العراق مما جعل من الضروري بذل جهداً كبيراً لإقناع كل طرف بتوجيه العراق نحو الغرب أو الشرق ، ولعل ذلك ما أدركته الإدارة الامريكية منذ البداية ، فعلى الرغم من تفهم عبد الرحمن عارف وتأييده للسياسة الامريكية إلا أنه لم تكن لديه القدرة على توجيه الحكم والسياسة بما يخدم

(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Marconi negotiations for Radar contract , EQ 10/14, 15 July 1968.

(2) Ibrahim Al-Marashi and Sammy Salama, Iraq's Armed Forces An Analytical History, Routledge, 2008 , P. 101 .

المصالح الامريكية في المنطقة بسبب ضعفه ، وذلك ما أكدته إحدى وثائق وزارة الخارجية الامريكية (1) .

تصاعدت الخلافات بين القوميين والناصريين والأحزاب السياسية الأخرى فضلاً عن الصراع بين الجناحين المدني والعسكري داخل الحكومة العراقية مما وُلدَ مناخاً سياسياً وأمنياً ملائماً لتحركات أحمد حسن البكر ومجموعته المتألفة من بعض الضباط (2) ، في الوقت نفسه واجه نظام عبد الرحمن عارف تراجعاً ملحوظاً في القبول الشعبي نتيجة للأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد عام 1966 بسبب انخفاض عائدات النفط ، وللتعامل مع الأزمة لجأت الحكومة آنذاك إلى زيادة الضرائب المباشرة التي طالت ذوي الدخل المحدود ، فضلاً عن ذلك شهد النشاط اليساري نمواً ملحوظاً بقيادة الحزب الشيوعي العراقي ، إذ دعا الجناح المنشق عنه (القاعدة المركزية) إلى الكفاح المسلح للاستيلاء على السلطة ، الأمر الذي أثار مخاوف البريطانيين والامريكيين من احتمال نجاح الشيوعيين بالإطاحة بحكومة عبد الرحمن عارف والوصول إلى السلطة ، وذلك ما يتعارض مع مصالحهما في العراق ، وبالتالي كان من ضمن أهدافهم التخلص من عبد الرحمن عارف ، وهو ما تحقق في انقلاب السابع عشر من تموز 1968 بقيادة أحمد حسن البكر ومجموعته (3) .

كان انقلاب السابع عشر من تموز 1968 قد غير مسار المفاوضات بشكل كبير نتيجة لتغيير النظام السياسي في العراق ، وهو ما أدى إلى تأخير مفاوضات عقد توريد معدات الاتصالات ذات التردد العالي فضلاً عن تلبية طلب منظومة الدفاع الجوي الذي واجه صعوبات في التنفيذ الفوري بسبب نقص الأموال المتاحة (4) ، ومن خلال ذلك يمكن القول إن التطورات السياسية التي شهدتها العراق وتبدل نظام عبد الرحمن عارف بنظام أحمد حسن البكر كان ذو أثر مباشر على الإجراءات والمفاوضات التي جرت في مجال الدفاع والتكنولوجيا ليس مع بريطانيا فقط بل مع جميع الدول

(1) F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Circular Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No.181, 17May, 1966 , Baghdad, P. 461.

(2) كانت وكالة المخابرات المركزية الامريكية المحت في 11 أيار 1968 إلى احتمالية تغيير الحكومة العراقية عن طريق العنف ، وبذلك الصدد أوصت بضرورة اشتراك الجيش في مثل تلك المحاولة ، و رجحت أن يكون الانفلايون من حزب البعث (المحظور) أو حركة القوميين العرب . ينظر :

C.I.A. , Iraq : The Stagnant Revolution, (Special Memorandum) , No.11-68 , 22 May, 1968, P.7.

(3) Balsam Jalal Ismail and Adel Abdul Hamza Al-Badwi , Conflicts in Iraq and its Accumulated Disputes: (Coups and Wars), Migration Letters Journal , Vol.20 , No.4 , 2023 , P.1016.

(4) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply of army equipment – Iraq (Confidential) , EQ 22/14, 5 August 1968 .

الغربية ، إذ قامت حكومة حزب البعث (المحظور) بإعادة تقييم الاتفاقيات والأولويات والميزانيات مما أسهم في تأخير أو إلغاء تنفيذ الصفقات المتعلقة بتسليح الجيش العراقي ، والحال هذه فالجدول التالي يُبين الأسلحة الأمريكية والبريطانية التي وردت للعراق خلال مدة حكم الرئيس عبد الرحمن عارف (14 نيسان 1966-17 تموز 1968) .

### جدول رقم (12)

الأسلحة والمعدات الأمريكية والبريطانية التي وردت الى العراق (14 نيسان 1966-17 تموز 1968) (1)

| ت | الاسم         | الفئة              | العدد | المصدر                     |
|---|---------------|--------------------|-------|----------------------------|
| 1 | (Utility)     | مركبة رباعية الدفع | -     | الولايات المتحدة الأمريكية |
| 2 | M M24 Chaffe  | دبابة خفيفة        | -     | الولايات المتحدة الأمريكية |
| 3 | M-113         | ناقلة جنود         | -     | الولايات المتحدة الأمريكية |
| 4 | Saracen       | ناقلة جنود         | 150   | بريطانيا                   |
| 5 | Hawker Hunter | طائرة مقاتلة       | 6     | بريطانيا                   |
| 6 | Wessex        | طائرة مقاتلة       | 12    | بريطانيا                   |
| 7 | Mk4           | خوذة عسكرية        | 10000 | بريطانيا                   |
| 8 | بدلات (كاكي)  | بزات عسكرية        | 20000 | بريطانيا                   |
| 9 | قنبلة دخانية  | الذخائر المساعدة   | 40000 | بريطانيا                   |

(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply of army equipment – Iraq, (From:K.W. Nutting sales) (A/10/clearances/792), EQ 10\14, 2 February, 1968 ؛ SIPRI, Arms Trade Registers : The Arms Trade With The Third World , MIT Press , London, 1975 , P.51 ؛ F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Military Supplies for Iraq (Defense Supply Department), EQ 10\1, 5 January 1968 ؛ F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Military Supplies for Jordan/Iraq, EQ 10\14, 4 December, 1967 ؛ F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply of army equipment – Iraq (A/10/clearances/1778), EQ 10\14, 31 October, 1967 ؛ F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Mortar Location Radars for Iraq, EQ 10\8(2), 27 April, 1967.

### المبحث الثالث

## تسليح الجيش العراقي من فرنسا

1966 - 1968

أولاً : تطور العلاقات السياسية العراقية - الفرنسية

تطورت العلاقات بين العراق وفرنسا (1) بشكل ملحوظ في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف (2) ، ففي الثامن من تموز 1966 قام وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي بزيارة فرنسا حيث عقد لقاءات عدة مع المسؤولين الفرنسيين ، وفي مقدمتهم وزير الخارجية الفرنسي (كوف دي مورفيل) (Couve de Murville) ، وناقش معه التحديات التي أعاققت تطوير التعاون بين العراق وفرنسا ، كما استقبله الرئيس الفرنسي شارل ديغول (Charles de Gaulle) (3) في قصر الإليزيه وتناول معه الحديث حول الأوضاع في العراق والعلاقات السياسية بين البلدين ، وأعلن الباجه جي خلال الزيارة عن رغبة العراق بإقامة علاقات متينة مع فرنسا معرباً عن أمله في تحسن الوضع

(1) كانت الدول العربية وبضمنها العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا نتيجة وقوفها مع بريطانيا في دعم الحملة العسكرية (الصهيونية) على مصر عام 1956 فضلاً عن ذلك كانت فرنسا قد فرضت سيطرتها على الجزائر وقمعت الثوار الجزائريين ، وهو ما أدى إلى قطيعة في العلاقات العربية الفرنسية حتى استقلال الجزائر عام 1962. للمزيد من التفاصيل حول تاريخ العلاقات العراقية - الفرنسية ينظر : ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية 1921-1956 ، مطبعة البيئة ، بغداد ، 2009 .

(2) أعلن مجلس الوزراء العراقي في كانون الأول 1962 إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ، وفي 19 كانون الثاني 1963 صدر بيان مشترك بين الجانبين العراقي والفرنسي أعلن فيه عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين بشكل رسمي ؛ لزوال أسباب قطع العلاقات آنذاك ؛ نظراً لحصول الجزائر على استقلالها . ينظر : ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية - الفرنسية 1963 - 1968 ، مجلة دراسات دولية ، العدد 28 ، السنة 2005 ، ص 68 .

(3) شارل ديغول (1890-1970) : جنرال فرنسي ورجل دولة من أسرة كاثوليكية مثقفة درس التاريخ العسكري في مدرسة سان سير ، وعُين في هيئة أركان الجيش الفرنسي ، وشارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفيتية عام 1920 ، ثم لجأ إلى لندن عام 1940 حيث ألقى بيانه الشهير داعياً إلى مواصلة القتال ضد قوات المحور إلى جانب بريطانيا ، قاد القوات الفرنسية الحرة خلال الحرب العالمية الثانية ، اختارته الجمعية الوطنية التأسيسية رئيساً للحكومة المؤقتة للجمهورية عام 1945 وقدم مشروعاً لدستور جديد يهدف إلى ترقية السلطة التنفيذية ، لكن مشروعه واجه معارضة من أنصار السلطة التشريعية لاسيما الاشتراكيين والشيوعيين مما أدى إلى خلافات واستقالته من مناصبه في كانون الثاني 1946 ، أظهر معارضته القوية للجمهورية الرابعة وأنشأ (تجمع الشعب الفرنسي) عام 1947 ، وتولى رئاسة الحكومة في حزيران 1958 ثم صار رئيساً للجمهورية الخامسة في فرنسا من عام 1959 حتى عام 1969 . ينظر : حسين كاظم محسن العبادي ، شارل ديغول ودوره العسكري والسياسي لغاية عام 1946 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، 2021 ؛ فراس البيطار ، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج 2 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 ، ص ص 664 - 666 .

الراهن ، وبدء مرحلة جديدة من التعاون في مجالات متعددة مثل النفط والتسليح والتبادل الاقتصادي والثقافي ، كما أكد أن زيارته فتحت الأبواب أمام مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين (1) .

أعرب الرئيس الفرنسي شارل ديغول بعد العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران 1967 عن رفضه الشديد للعدوان الصهيوني على الدول العربية كما قام بفرض حظر على تصدير الأسلحة الفرنسية إلى الكيان الصهيوني مشدداً على استمرار الحظر حتى يتم جلاء قوات الكيان الصهيوني من الأراضي العربية (2) ، وبذلك الصدد أكد ديغول أن فرنسا لا تعترف بأي توسعات إقليمية تتحقق عبر أعمال العنف و أعرب عن ميل بلاده الكبير وصادقتها للشعوب العربية ، وفي ذلك السياق حذر ديغول بفرض أشد العقوبات على المصانع العسكرية الفرنسية في حال تقديمها المساعدة العسكرية للكيان الصهيوني ، وانتهاك قرار الحظر المفروض ، وجاء ذلك الموقف الفرنسي كجزء من سياسة دعمها للعالم العربي ، وتعزيز العلاقات مع الدول العربية (3) ، في الوقت الذي ازداد فيه اهتمام الفرنسيين بالنفط العراقي بينما أبدى الجانب العراقي اهتماماً بالطائرة الفرنسية (ميراج) (Mirag) وساعد ذلك التفاهم المتبادل على تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والعسكرية (4) .

أقدمت حكومة طاهر يحيى في السادس من آب 1967 على إصدار قانون رقم (97) الذي اقتضى بموجبه منح شركة النفط الوطنية العراقية الحق الحصري باستثمار حقول النفط والمواد الكيماوية في جميع الأراضي العراقية ، وأعربت شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق عن أسفها للإجراءات العراقية ، وطلبت التحكيم في ذلك الموضوع (5) .

(1) عدنان الباجه جي ، صوت العراق في الأمم المتحدة 1959 - 1969 ، ص 66 ؛ صدام يوسف عبد الجغيفي ، المصدر السابق ، ص 133 .

(2) Naseer H. Aruri and Natalie Hevener , France and The Middle East 1967-1968 , Middle East Journal , Vol.23 , No.4 , Washington , P.484.

(3) محمد عبد الله العزاوي ، العلاقات العراقية الفرنسية دراسة تاريخية سياسية (1968-2003) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2013 ، ص 32 .

(4) SIPRI, The Arms Trade With The Third World, Humanities Press, new York, 1971, P.558.

(5) طه خلف محمد الجبوري ، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951-1968 (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2005 ، ص 122 ؛ مجلة البترول والغاز العربي ، (بيروت) ، العدد 6 ، السنة الثالثة ، آذار 1968.

صارت شركة النفط الوطنية العراقية بعد صدور القانون رقم (97) تتمتع بالحرية في عقد الاتفاقيات مع الشركات النفطية التي ترغب فيها ، وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني 1967 وقع رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف مع شركة النفط الفرنسية (ايراب) (ERAB) بروتوكول اتفاق أولي لعقد المشاركة ، وبموجبه منحت شركة (ايراب) حق تطوير وإنتاج النفط في حقل الرميلة النفطي في جنوب العراق (1) ، كما صارت شركة (ايراب) مقاولاً لشركة النفط الوطنية وملزمة بالعمل لصالحها في مجالات البحث ، والتنقيب ، والحفر ، والإنتاج ، والنقل ، والتصدير ، وتكون الحقوق ومنشأتها والنفط المستخرج فضلاً عن المنشآت الأخرى ملكاً لشركة النفط الوطنية التي ستتحمل المسؤولية الكاملة عن مساحة مقدارها (10,800) كيلومتراً مربعاً منها (2,240) كيلومتراً مربعاً في المناطق المغمورة بينما تشمل المساحة المتبقية مناطق مختلفة في جنوب العراق (2) ، ووصف الرئيس عبد الرحمن عارف ذلك الاتفاق بأنه انفتاح في السياسة النفطية للعراق مشيراً إلى أن العراق سيكون المتحكم في ثرواته بدلاً من الشركات الأجنبية ، وصرح قائلاً : (( كانت سياسة العراق تتأثر دوماً بالشركات الأجنبية ، فهي تتحكم في زيادة الإنتاج ونقصانه وفقاً لمآربها ... وبعد صدور القانون رقم 97 قررنا أن تكون علاقتنا النفطية قائمة على أساس المقابولة وليس الامتياز وسيكون العراق هو المتحكم في ثرواته لا الشركات ، وفي هذا المجال سيكون العراق مستعداً للتعاون مع أقطار العالم كافة ... )) (3) ، كما أثنى رئيس الوزراء طاهر يحيى على الاتفاقية آفة الذكر قائلاً : (( إنها ثمرة من ثمرات قانون رقم 97 لسنة 1967 إذ إنها تعتبر مقابولة وان جميع الناتج من النفط يعود للعراق مقابل بيع الشركة نسبة معينة من الناتج إلى الشركة الفرنسية... )) (4) ، وبذلك مثّل الاتفاق نموذجاً جديداً للتعامل مع الشركات النفطية ، إذ لم يعد بإمكان الشركات الاحتكارية إنتاج النفط من المناطق التي استُعيدت منها ، وبدلاً من ذلك صارت شركة (ايراب) تعمل كمقاول نيابة عن شركة النفط الوطنية العراقية مما شكل خطوة مهمة نحو تحرير النفط العراقي من هيمنة الشركات الاحتكارية وظلمها وإقامة صناعة نفطية مستقلة (5) .

(1) صحيفة الوقائع العراقية ، العدد 1532 ، 13 شباط 1968 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 258.

(2) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 258.

(3) صحيفة الجمهورية ، العدد 1413 20 كانون الأول 1967.

(4) صحيفة الجمهورية ، العدد 1391 ، 29 تشرين الثاني 1967.

(5) طه خلف محمد الجبوري ، المصدر السابق ، ص 123.

تلقت الحكومة الفرنسية احتجاجاً رسمياً من واشنطن بسبب قرار التعاقد النفطي مع الحكومة العراقية محذرة إياها من المضي قدماً في ذلك الاتفاق كما أعلنت بريطانيا وهولندا استعدادهما لإرسال قوات مظلية لحماية المناطق النفطية ومنع أي تنازلات للشركة الفرنسية (1) ، ومهما يكن من امر فقد صرح وزير النفط عبد الستار علي الحسين حول عقد الاتفاقية بما نصه : (( إن الاتفاقية خطوة لتدعيم العلاقات العراقية الفرنسية وإن خطوات أخرى ستعقبها في كافة المجالات ، وهي دليل على الروح الطيبة التي تسود العلاقات بين البلدين... )) (2) ، وقد شهدت بغداد مظاهرات تأييد للحكومة العراقية في مباحثاتها مع الشركات النفطية الفرنسية (3) .

أثارت اتفاقية الحكومة العراقية مع شركة (ايراب) الفرنسية الموقعة في الرابع والعشرين من تشرين الثاني 1967 جدلاً واسعاً في السياسة الدولية ، إذ عُدت نقطة تحول مهمة لكل من فرنسا والعراق على حد سواء ، إذ وصفت الاتفاقية بأنها خطوة عملية تعكس تعزيز نفوذ فرنسا وتقليص النفوذ الأمريكي والبريطاني في المنطقة أما بالنسبة للجانب العراقي فقد مثلت أول اتفاقية منفردة تبرمها شركة النفط الوطنية العراقية مع شركة أجنبية ، وعُدت خطوة نحو تعزيز السيطرة والملكية الوطنية للنفط العراقي غير أن تلك الاتفاقية تحولت إلى مصدر جدل واسع وأثارت صراعات داخلية حادة في العراق ، إذ وصف عدد من السياسيين العراقيين المتخصصين في المجال النفطي الذين كانوا يتفاوضون مع شركة نفط العراق (IPC) (4) حتى عام 1965 أن شروط الاتفاق مع شركة (ايراب) تضر بمصالح العراق (5) .

(1) تيموثي ميتشل ، المصدر السابق ، ص 237 ؛ محمد عبد الله العزاوي ، المصدر السابق ، ص 33 .

(2) صحيفة العرب ، (بغداد) ، العدد 996 ، 25 تشرين الثاني 1967 .

(3) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 258 .

(4) شركة نفط العراق (IPC) : تألفت الشركة من مجموعة من الشركات الأجنبية الكبرى ، وهي شركة النفط البريطانية ، وشركة النفط الفرنسية ، وشركة نفط رويال دوتش شل ، وشركة النفط الأمريكية ، وكانت تلك الشركات تمتلك نسبة (23,75٪) لكل منها فضلاً عن (5٪) من أسهم الشركة كانت مملوكة لـ (كولبنكيان) ، وفي البداية كانت شركة نفط العراق تُعرف سابقاً بشركة النفط التركية قبل أن تغير اسمها إلى شركة نفط العراق (IPC) في عام 1929 وقد نشبت صراعات وتنافس شديدة بين تلك الشركات على الموارد النفطية مما أدى إلى تعسفاً في استخدام حقوقها في التنقيب ، وفرض نظام داخلي يحرم العراق من الحصول على حق المشاركة في امتيازات تلك الشركات ، وبسبب تعنت تلك الشركات ، وضعف الحكومات المتعاقبة في العراق حُرِمَ البلد من كثير من الحقوق والامتيازات ، ومع ذلك تمكن العراق من استعادة حقوقه بعد عملية التأميم التي حدثت في 1 حزيران 1972 . ينظر : شركة النفط الوطنية العراقية ، وثائق النفط في العراق ، ج 1 ، ترجمة قاسم احمد العباس ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1975 ، ص ص 7-8 ؛ وزارة الاعلام ، من مطالبنا لدى شركات النفط ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1972 ، ص 119 .

(5) David A. Styan, Op.Cit, P.123 .



كان لدى فرنسا أهداف عديدة دفعتها لإعادة تقييم علاقتها مع الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص ، ومن أبرزها موقع العراق الاستراتيجي ، وثروته النفطية التي جعلته من أهم مناطق الشرق الأوسط من حيث القوة الدولية والوزن السياسي ، كما أن قدرة الدول العربية على استيعاب الدور الفرنسي بوصفه طرفاً جديداً في الشرق الأوسط كانت مرتبطة بتوجهات فرنسا في عهد شارل ديغول الذي سعى لتكون بلاده طرفاً ثالثاً بين القوتين العظميين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية) ، ومن ثَمَّ كانت الدول العربية بحاجة إلى شريك دولي يوفر لها تعاوناً متبادلاً بدلاً من السيطرة سواء على الصعيد السياسي ام الاقتصادي ام العسكري ، ولما كان العراق بحاجة إلى الأسلحة لم يكن لدى الحكومة الفرنسية ما يمنعها من تزويده بالأسلحة الفرنسية (1) .

كانت مساعي الحكومة العراقية لشراء الأسلحة من فرنسا تعكس رغبتها في تنويع مصادر تسليحها سواء لأسباب أمنية ام اقتصادية من خلال الحصول على أسلحة فعالة بتكلفة مناسبة مما سيوفر لها مرونة في تلبية احتياجاتها الدفاعية ، ام لأسباب عسكرية تنظيمية تتطلب استيراد معدات إضافية لتعزيز وتنويع نظام الأسلحة القائم ، ومع ذلك لم يكن الهدف الوحيد تنويع مصادر الأسلحة إذ كانت الحكومة ايضاً تسعى لتجنب العقبات والمشاكل الناتجة عن الاعتماد على مورد أساسي واحد فتتويع مصادر التسليح يساعد بتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكامل على جهة واحدة مما يوفر للعراق استقرار واستقلالية أكبر في مجال التسليح والدفاع (2) .

أجبرت الحكومة العراقية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن ، ولندن على التحول بجديّة نحو الاتحاد السوفيتي وفرنسا لتسليح جيشها ، إذ سعى الرئيس عبد الرحمن عارف إلى تعزيز العلاقات مع باريس مما شكل نقطة تحول رئيسية في مسار السياسة العراقية ، وتابعت الدوائر الامريكية تلك السياسة عن كثب في واشنطن ، وباريس لاسيما فيما يتعلق بتوجهات الحكومة العراقية نحو فرنسا للتزود بالأسلحة ، ومهما يكن من أمر فقد بقيت قضية تسليح الجيش العراقي وتطوير قدراته القتالية تحتل أولوية مهمة لدى الرئيس عبد الرحمن عارف الذي حاول طرق ابواباً جديدة بعد أن أغلقت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الطريق أمامه ، ووجد الفرنسيين شركاء محتملين جدد إذ كانوا يراقبون عن كثب التوجهات الجديدة للحكومة العراقية ، وكان النفط العراقي بصفته

(1) كريمة بوعافية ، سياسة ديغول تجاه بلدان المشرق العربي : سوريا والعراق انموذجاً (1962-1969) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، 2016 ، ص 25 ؛ ميلود بلعالية ، قراءة تاريخية في القضايا الكبرى من سياسة الرئيس شارل ديغول (1958-1967) ، دورية كان التاريخية ، العدد 63 ، السنة 2024 ، ص 165.

(2) طارق احمد بكر ، المصدر السابق ، ص 384.

نقطة جذب أساسية للفرنسيين وغيرهم هو العامل المحفز الذي دفع الفرنسيين إلى ربط استثمار النفط بتوريد الأسلحة إلى العراق ، مستفيدين من تراجع العلاقات الثنائية بين العراق والدول الغربية الأخرى (1) .

أعلنت الحكومة العراقية في الخامس والعشرين من حزيران 1967 عن استئناف ضخ النفط لشركة النفط الفرنسية (2) على حين أوقفت صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية نتيجة لموقف تلك الدول المساند للعدوان الصهيوني في حرب حزيران 1967 ، وشهدت تلك المدة وصول كميات كبيرة من شحنات النفط العراقي إلى فرنسا مما ساهم بتعزيز العلاقات بين البلدين ، ومما يلفت النظر أن القوة الضاربة للكيان الصهيوني المتمثلة بسلاح القوة الجوية التي شكلت تهديداً رئيساً كانت تعتمد بشكل كبير على الطائرات والمعدات الفرنسية ، وفي ضوء ذلك اختار العراق قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (3) ، وعلى جانب آخر وافق مجلس الوزراء العراقي في الحادي والثلاثين من تشرين الأول 1967 على الاتفاقية التجارية مع فرنسا التي منحت بموجبها العراق قرصاً بقيمة (225) مليون فرنك (4) .

### ثانياً : صفقات تسليح الجيش العراقي من فرنسا (1966 – 1968)

توجه العراق نحو فرنسا للمرة الأولى في تسليح جيشه ، إذ أفادت إحدى الصحف الأمريكية أن الحكومتين العراقية والفرنسية وقعتا في تشرين الثاني 1967 على صفقة لتوريد (220) مركبة عسكرية مدرعة ، وأكدت الصحيفة أن الحكومة الفرنسية كانت لا تهتم بمبيعات الأسلحة إلى العراق فقط ، بل اهتمت أكثر باستغلال حقول النفط الغنية في شمال الرميطة ، وفي السياق ذاته ذكر أحد الدبلوماسيين الفرنسيين أن باريس ترى في إقدام العراق على شراء الأسلحة من فرنسا بدلاً من اعتماده بشكل شبه كامل على الاتحاد السوفيتي خطوة نحو تعزيز استقلاله من القوى العظمى ، وهو

(1) SIPRI, Oil and Security, Humanities Press, New York, 1974, P. 109.

(2) أوقفت الحكومة العراقية في 7 حزيران 1967 عمليات تصدير النفط العراقي إلى أية دولة تشترك بالعدوان على الدول العربية . ينظر : احمد ساجر جاسم الدليمي ، سياسة العراق النفطية 1963 – 1968 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، دت ، 210 ؛ صحيفة الجمهورية ، العدد 1217 ، 7 حزيران 1967 .

(3) وصلت إلى ميناء العميق (خور العمية) في 7 تموز 1967 أول ناقلة فرنسية منذ توقف تصدير النفط العراقي في حزيران من العام نفسه ، وتم تحميلها بكمية تبلغ 93,600 طن من النفط الخام . ينظر : جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص 311 ؛ ستار جابر الجابري ، العلاقات العراقية – الفرنسية 1963 – 1968 ، ص 77 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 248 .

(4) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 257.

ما يتماشى مع سياسة الرئيس الفرنسي ديغول الرامية إلى تجنب الهيمنة السياسية العالمية كما أضاف أحد المراقبين الغربيين في باريس أن دعم دولة غربية مثل فرنسا لدولة عربية في الشرق الأوسط مثل العراق يعد خطوة إيجابية ؛ لأن ذلك يسهم بتقليص النفوذ السوفيتي في المنطقة (1) .

كانت الدول التي تعقد صفقات الأسلحة تدرك تماماً أن الدول الموردة لتلك الأسلحة قد تفرض شروطاً تبعية مقابل الموافقة على تلك الصفقات ، لذا كانت الدول المستوردة تسعى إلى تنويع مصادر مشترياتها من السلاح لتفادي الضغوط والظروف الخارجية التي قد تمنعها من الحصول على الأسلحة التي تحتاجها من مصدر محدد ، وفي ذلك السياق كان المفهوم الفرنسي للتعاون العسكري مع أية دولة مختلفاً ويتضمن ميزات هامة عديدة ، إذ كان يضمن حرية الجانب العسكري واستقلاله لتلك الدولة فضلاً عن عدم فرض شروط قاسية على بيع المعدات والطائرات ، بل قدمت فرنسا عروضاً تشمل الطائرات مع أنظمة الدفاع الخاصة بها ، وهو ما يميزها عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين كانتا تبيعان الطائرات فقط من دون توفير أنظمة الدفاع المصاحبة ، وبناءً على تلك المزايا توجه العراق بطلب الأسلحة من فرنسا (2) .

سعت الحكومة العراقية إلى تطوير علاقاتها مع نظيرتها الفرنسية لاسيما في الجانب العسكري والتسليحي ، ففي الخامس من كانون الأول 1967 قامت بعثة عسكرية عراقية تتألف من ستة ضباط برئاسة معاون رئيس أركان الجيش العراقي اللواء حسن صبري بزيارة إلى فرنسا ، واستغرقت عشرة أيام جرت خلالها مباحثات مع رئيس أركان الجيش الفرنسي الجنرال (إميل كانتاريل) (Émile Cantarel) (3) ، وبعثت ذلك زيارة بعثة عسكرية فرنسية بغداد بدعوة من وزارة الدفاع العراقية تمخض عنها شراء عدد من الأسلحة الفرنسية شملت الدبابات الخفيفة وطائرات (ميراج) (Mirage) بقيمة بلغت (30) مليون دولار ، وجاءت تلك الخطوات نتيجة لموقف فرنسا الداعم

(1) The Christian Science Monitor , (Boston) , 28 February 1968 .

(2) سندس إسماعيل السامرائي ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق للفترة 1967 - 1988 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1988 ، ص ص 328 - 330 .

(3) C.I.A. , Central Intelligence Bulletin, (France-Iraq : The two countries are working on closer military ties and on oil exploration agreements) , 7 December , 1967 , P.4 ؛ جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 10 ، ص ص 314 - 316 .

للغرب ضد العدوان الصهيوني في حزيران 1967 ، إذ فرضت فرنسا حظراً على تصدير الأسلحة إلى الكيان الصهيوني (1) .

كثفت فرنسا علاقاتها مع العراق بشكل ملحوظ في أواخر عام 1967 لاسيما فيما يتعلق بمفاوضات النفط مع شركة (ايراب) الفرنسية ، كما أثارت زيارة الوفد العسكري العراقي إلى باريس التكهّنات الأولية حول احتمال تفاوض الحكومة العراقية لشراء طائرات (Mirag III) من شركة (داسو) الفرنسية ، وتعززت تلك التكهّنات بعد زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى باريس بعد شهرين (2) ، وفي الشأن نفسه واجهت مبيعات الأسلحة المحتملة إلى العراق انتقادات من الصحافة الفرنسية وبعض الأوساط الشعبية ، إذ كان هناك قلقٌ من التناقض بين حظر ديغول تصدير الأسلحة الفرنسية إلى الكيان الصهيوني في الوقت الذي يعتزم توريد طائرات (ميراج) إلى العراق وهو ما دفع الحكومة الفرنسية إلى التخفيف من حدة النقاشات لتجنب الدعاية السلبية ، وفي السياق نفسه أعلنت الحكومة الفرنسية عن عزمها على تنويع سياسة مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط ، كما عدلت الحظر المفروض على الأسلحة واستبعدت فيه الأسلحة ((ذات الخصائص الهجومية الواضحة)) وهي ما فسرت بالطائرات الهجومية ، كما عبرت فرنسا عن رغبتها في الابتعاد عما اسمته بـ ((التحالف الحصري مع إسرائيل)) مما يعني ضمناً تفضيل تجهيز العراق بطائرات (Mirag) بدلاً من طائرات (MiG) وتحت شعار ((الفرنسية أفضل من الحمراء)) ، ومن جانب آخر أثارت زيارة اللواء حسن صبري وإمكانية بيع الأسلحة للعراق احتجاجات من الكرد والإيرانيين خوفاً من استخدام تلك الطائرات ضدهم (3) .

نشرت صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية في الثامن من كانون الأول 1967 مقالاً بعنوان : ((فرنسا تتهيأ حظر الأسلحة عن العراق)) ، وكشفت الصحيفة عن تحول مفاجئ في سياسة فرنسا بشأن حظر الأسلحة في الشرق الأوسط إذ قررت السماح ببيع الطائرات إلى العراق على حين

(1) كان الكيان الصهيوني يعتمد بشكل كبير على الأسلحة الفرنسية لاسيما وان سلاح الجو الإسرائيلي كان مؤلفاً من طائرات (ميسيتير) ، وطائرات (ميراج) الفرنسية فضلاً عن دبابات (A.M.X.) ، وصواريخ (ماترا) الفرنسية الصنع . ينظر : يشعياهو بن فورت وآخرون ، إنشاء وتطوير سلاح الطيران الإسرائيلي ، ترجمة رشاد الشامي ، دار العودة ، بيروت ، 1972 ، ص 136 ؛ ستار جابر الجابري ، العلاقات العراقية - الفرنسية 1963 - 1968 ، ص 79 .

(2) C.I.A. , The President's Daily Brief, (Top Secret) , 8 December 1967.

(3) David A. Styan , Franco-Iraqi relations and Fifth Republic foreign policy, 1958-1990, Doctoral Thesis , Department of International Relations, London School of Economics, 1990 , P.P 117-118.

امتعت عن بيعها إلى الكيان الصهيوني ، وتزامنت تلك الخطوة الجديدة مع حملة فرنسية كبرى للحلول محل المصالح النفطية الامريكية والبريطانية في العراق فضلاً عن حملة دبلوماسية وتجارية فرنسية متسارعة في جميع بلدان الوطن العربي ، وبذلك الصدد أكد المسؤولون الفرنسيون أن حظر الأسلحة سيبقى مفروضاً فقط على الكيان الصهيوني والدول المجاورة لها باستثناء العراق ، كما كشفت الصحيفة أن بعثة عسكرية عراقية يقودها نائب رئيس أركان الجيش حسن صبري وصلت إلى باريس لشراء معدات عسكرية تتضمن (50) طائرة من طراز (Mirag V) ، و (15) مقاتلة أخرى من طراز (Mirag E-3) ، و (8) ناقلات جنود نوع (Nord Atlas) ، و (4) طائرات تدريب فضلاً عن (150) سيارة مصفحة ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الكيان الصهيوني كان قد طلب مقاتلات مماثلة قبل ستة أشهر من حرب حزيران 1967 ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تسلمها على الرغم من احتجاجات الكيان الصهيوني ، ويبدو أن التحول الفرنسي كان مدفوعاً بالأسباب التجارية ، إذ نقلت وكالة (فرانس برس) شبه الرسمية عن مصدر فرنسي موثوق قوله : ((أن مبيعات الأسلحة إلى العراق أمرٌ مرغوب فيه)) ، وأشارت الوكالة إلى أنه قد يكون من الأفضل للعراقيين شراء طائرات (Mirag) فرنسية بدلاً من طائرات (MiG) السوفيتية ، ويبدو أن السياسة الجديدة هي توافق موجه بشكل خاص لإرضاء العراقيين ، ومن جانبهم اقترح مصنعو الأسلحة الفرنسيون ، الذين كان (الكيان الصهيوني) عميلاً دائماً وموثوقاً لهم ، صيغاً تتيح لهم بيع الأسلحة للعرب وللكيان الصهيوني على حد سواء كما اقترحوا صيغاً من شأنها السماح بتسليم الـ (50) طائرة التي اشتراها الكيان الصهيوني قبل حرب حزيران 1967 مقابل بيع الدبابات الفرنسية للمملكة العربية السعودية وعشر طائرات مقاتلة إلى لبنان ، وحصل بالفعل إتمام صفقة الدبابات إلى المملكة العربية السعودية لكن صفقة الطائرات الفرنسية إلى لبنان تم إيقافها بوصفها دولة مشمولة بالحظر مع مصر ، والأردن ، وسورية إلى جانب (الكيان الصهيوني) ، وفيما يتعلق بسورية فأنها كانت تسعى للحصول على الأسلحة الفرنسية لتعزيز معداتها العسكرية لكن المسؤولين الفرنسيون أشاروا إلى أن ذلك غير ممكن في الوقت الحالي (1) .

أشارت صحيفة (نيويورك تايمز) الامريكية في الحادي عشر من كانون الأول 1967 إلى أن العراق يسعى لشراء أسلحة فرنسية بهدف تقليل اعتماده على الأسلحة السوفيتية ، وذكرت الصحيفة أن بعض القادة العرب يعتقدون أن الاتحاد السوفيتي قد يتوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق مع

(1) The Washington Post , (Washington) , 8 December, 1967 ; Chicago Tribune , (Chicago) , 8 December, 1967 .

الولايات المتحدة الامريكية بشأن تقليص أو حجب إمدادات الأسلحة عن الشرق الأوسط ، إلا أن فرنسا ستكون في موقع يسمح لها بتجنب ذلك الاتفاق مما يجعلها خياراً جاذباً للعراق والدول العربية الأخرى التي تبحث عن بدائل للأسلحة السوفيتية (1).

استقبل الرئيس عبد الرحمن عارف في الثامن عشر من كانون الثاني 1968 عدداً من أعضاء الوفد العام للتسليح الفرنسي في بغداد برئاسة رئيس اركان الجيش الفرنسي الجنرال (إميل كانتاريل) وأتى عبد الرحمن عارف على موقف الجنرال ديغول تجاه القضايا العربية واحترامه لسيادة الشعوب وإرادتها لإزاحة الهيمنة الأجنبية ، كما قادت تلك الزيارة إلى طلب السلاح الفرنسي لتسليح الجيش العراقي ، إذ جرت المفاوضات على مبيعات سلاح المدفعية والمركبات المسلحة (2).

وصل رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف مع وفد من (30) شخصاً إلى مدينة (نيس) الفرنسية في السادس من شباط 1968 ، واستقبله الرئيس الفرنسي شارل ديغول في قصر الاليزيه برفقة رئيس الوزراء (جورج بومبيدو) (Georges Pompidou) ، ووزير الدفاع (بيير ميسمر) (Pierre Messmer) ، وخلال الزيارة عقدت ثلاثة اجتماعات رسمية بين الرئيسين العراقي والفرنسي ، إذ تم التركيز على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في المجال النفطي والعسكري ، وخلال حديثه للصحفيين أكد عبد الرحمن عارف رغبته في تمتين العلاقات التعاونية مع الحكومة الفرنسية قائلاً : (( ليس لفرنسا أي طموحات استعمارية أو هيمنة اقتصادية وهذا هو السبب الرئيسي في اهتمام العراق المتزايد بتعاون واسع معها... )) (3) ، وأضاف أن صفقات النفط والأسلحة ليست مرتبطة مع بعضها بأي شكل من الأشكال (4).

أعلن الرئيس الفرنسي شارل ديغول خلال لقائه بالرئيس عبد الرحمن عارف عن دعمه الكامل للقضية الفلسطينية ولحقوق العرب بشكل عام ، وفي بيان مشترك شدد الرئيس الفرنسي على ضرورة انسحاب قوات الكيان الصهيوني من الأراضي العربية كما ألمح الرئيسان إلى أن المشكلة الأساسية التي يواجهها العراق في المجال العسكري تتمثل بتأمين استقلاله وضمان عملية السلام في الشرق الأوسط أما بشأن التعاون في المجال العسكري والنفطي فإن البيان شابه بعض الغموض ، ويبدو أنه

(1) The New York Times , (New York ) , 11 December, 1967.

(2) زينب عبد الحسن محمود الزهيري ، المصدر السابق ، ص 252.

(3) Quoted in : David A. Styan, Op.Cit, P.121.

(4) Ibid, P.121.

كان مقصوداً لتهدئة موجة الاحتجاج التي كانت تتصاعد في فرنسا ضد شحنات الأسلحة المحتملة إلى العراق مقابل منح من النفط (1).

أسفرت الزيارة عن تحقيق نتائج مثمرة كان أبرزها توقيع عقد شراء أسلحة وطائرات (Mirag) الفرنسية على الرغم من الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط (2)، كما اطلع الوفد العراقي على دبابات (M.X13) الفرنسية التي يستخدمها الكيان الصهيوني فضلاً عن طائرة الهليكوبتر ناقلة الجنود من طراز (ألويت) (Alouette)، ومدافع (مورتر) (Mortar) فرنسية الصنع (3)، وتزامن ذلك مع موافقة مجلس الوزراء العراقي على منح شركة (ايراب) الفرنسية عقد المقاوله الخاص بالتنقيب عن النفط وإنتاجه وتسويقه (4).

أثارت زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى باريس اهتمام دوائر المخابرات الامريكية في واشنطن، إذ كانت تحت متابعة دقيقة ومتواصلة من مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية (ريتشارد هيلمز) الذي أرسل مذكرة إلى وزير خارجية بلاده بعنوان: (( هل أن زيارة عارف إلى باريس مقدمة لاتفاقية النفط مقابل الأسلحة ؟ )) أشار فيها إلى استعداد فرنسا لتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى العراق مقابل النفط، وفي ذلك الصدد أكد (هيلمز) في مذكرته أن فرنسا تركز اهتمامها على حقل الرميلة الشمالي، وهي مستعدة لدعم العراق عسكرياً مقابل ذلك إذ اشار بذلك الشأن إلى ما نصه: (( ما دامت عين فرنسا على حقل الرميلة الشمالي فإنها ستكون مستعدة تماماً لوضع الطائرات والسلاح والأموال كطعم في السنارة للحكومة العراقية... )) (5)، وكشفت إحدى وثائق وكالة المخابرات المركزية الامريكية بذلك الخصوص ايضاً أن الحكومة الفرنسية وافقت على صفقات مقترحة شملت بيع (72) طائرة مقاتلة وقاذفة، وطائرات نقل (6) كما بيّن (هيلمز) أنه بموجب معلومات قد وصلته من الملحق العسكري الأمريكي في السفارة الامريكية في باريس فإن

(1) Chicago Tribune , (Chicago) , 11 February 1968 .

(2) عباس فرحان ظاهر الموسوي و قيس جعيول مسافر الشحمانى ، تنويع مصادر السلاح في المؤسسة العسكرية العراقية بين عامي 1968-1979 ، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط ، العدد 32 ، السنة 2019 ، ص 102 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 264.

(3) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية ، زيارة وفد عسكري عراقي لفرنسا ، اعداد جبران شامية ، دار الأبحاث والنشر ، بيروت ، 1970 ، ص ص 500 - 503 .

(4) صحيفة الوقائع العراقية ، العدد 1532 ، 4 شباط 1968 .

(5) مقتبس من : محمد هاشم خويطر الربيعي ، المصدر السابق ، ص 163 .

(6) C.I.A. , France's Policy Toward The Middle East , 7 March , 1969 , P.7.

الوفد العراقي قدم طلباً لشراء مجموعة من الأسلحة والمعدات بما في ذلك المدافع الرشاشة ، وهاونات عيار (120 ملم) ، وطائرات مروحية (هليكوبتر) ، وسيارات مدرعة مزودة بمدافع (90 ملم) فضلاً عن قوارب بحرية صغيرة بقيمة (7) مليون دولار ، وتوقع هيلمز أن إتمام تلك الصفقة مرهون بنتائج المباحثات التي ستجري بين الشركات الفرنسية والحكومة العراقية بشأن استثمار حقل الرميلة الشمالي النفطي (1) .

كانت الدبلوماسية الأمريكية في فرنسا تتابع بحذر وترقب توجهات الرئيس ديغول نحو الشرق الأوسط وبشكل خاص نحو العراق ، وفي ذلك السياق أبلغ نائب مدير دائرة الشرق في وزارة الخارجية الفرنسية أحد موظفي السفارة الأمريكية في باريس (ناتويل) بأن ((الزيارة كانت جيدة كما كان يتوقع منها)) غير أنه لم يتطرق إلى موضوع النفط والطائرات الفرنسية ، على الرغم من تأكيده أن صناعة طائرتين نوع (Mirag) تحتاج إلى شهرين ، وبذلك فإن تسليم الطائرات الفرنسية إلى العراق سيحتاج إلى سنوات (2) .

أثارت زيارة عبد الرحمن عارف اهتمام الصحافة الفرنسية التي ركزت بشكل أساسي على احتمالات مبيعات الأسلحة ، وتعزيز التعاون في قطاع النفط ، وإمكانية الحصول على عقد كبير لإنتاج الكبريت في منطقة المشراق جنوب الموصل ، وبذلك الصدد أشارت إحدى مذكرات المساعد الخاص للرئيس الأمريكي جونسون إلى ضرورة إشراك الشركات الأمريكية في استثمار ما وصف بـ ((أكبر رواسب للكبريت في العالم)) (3) ، أما فيما يتعلق بالأسلحة ، فقد كانت الصورة أكثر تعقيداً إذ جرت اتصالات سابقة عديدة بين الوفود العسكرية الفرنسية والعراقية خلال زيارة عبد الرحمن عارف إلى باريس حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن تسليم (72) مدفعاً كما جرت مناقشات حول بيع ما يصل إلى (54) طائرة نوع (ميراج) مع توقيع اتفاقية بقيمة (620) مليون فرنك فرنسي (4) ، ومن خلال ما تقدم يبقى السؤال هل تابع الفرنسيون مفاوضات الأسلحة جزئياً ؛ لانهم شعروا انها ستعزز احتمال حصول شركة فرنسية على امتياز حقل الرميلة النفطي ، أم على العكس من ذلك ؟ ، وهل أن توقيت صفقة الأسلحة الفرنسية مع قرار شركة النفط الوطنية بتطوير حقل

(1) محمد هاشم خويطر الربيعي ، المصدر السابق ، ص 163 .

(2) المصدر نفسه ، ص 165 .

(3) F. R. U. S. , 1967–1968, Vol. XX, Arab-Israeli Dispute , Information Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, No.4, 28 November , 1967 , Washington , P. 104 .

(4) David A. Styan, Op.Cit, P.122.



الرميلة كانت مجرد صدفة؟ ويرى المُتتبع أن من الراجح وجود ترابطٍ وثيق بين صفقات الأسلحة ومصالح فرنسا النفطية، إذ سعت فرنسا للإفادة من كلا الجانبين لتوسيع نفوذها في العراق أما فيما يخص التوقيت فيبدو أنه لم يكن مجرد صدفة بل كان جزءاً من استراتيجية شاملة لتعزيز العلاقات الثنائية.

قوبلت رغبة الرئيس الفرنسي ديغول في بيع الأسلحة الفرنسية إلى الدول العربية برفض ومعارضة من أهم مصانع الاسلحة في فرنسا، وهو مصنع (مارسيل بلو داسو) الذي ينتج الطائرات المقاتلة والقاذفة نوع (Mirag) و (Mystère)، تلك الطائرات التي استخدمها الكيان الصهيوني بنجاح في حرب حزيران 1967، وبذلك الصدد أرسلت شركة (داسو) رسالة مهذبة إلى رئيس الوزراء الفرنسي (جورج بومبيدو) بعد مغادرة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في العاشر من شباط 1968 ذكرت فيها أن الشركة ستفرض تسليم أية طائرة من إنتاجها إلى أية دولة عربية سواء كانت متورطة بشكل مباشر في القتال ضد (إسرائيل) أم لا حتى ترفع الحكومة الفرنسية الحظر الذي فرضته على تسلم الطائرات إلى (إسرائيل)، وبحسب ما اشارت إليه صحيفة (واشنطن بوست) الامريكية فإن مصنع (داسو) كان يحتفظ بـ (50) طائرة نوع (Mirag) المتعاقد عليها الكيان الصهيوني قبل أشهر عدة من حرب حزيران 1967، غير أن الحكومة الفرنسية احتجزت تلك الطائرات منذ تشرين الأول 1966، وباعت جهود الكيان الصهيوني لتسليمها بالفشل<sup>(1)</sup>، وفي السياق نفسه فسرت الصحيفة أن خطاب شركة (داسو) يشير إلى أن الشركة لن تبيع منتجاتها إلى العراق إلا بموجب أوامر صارمة من الحكومة الفرنسية، وإذا ما حصلت الصفقات فإنها ستكون باسم الحكومة الفرنسية وليس باسم شركة (داسو)<sup>(2)</sup>، فيما أشارت إحدى وثائق الخارجية الامريكية

(1) كان لرفض فرنسا تسليم الطائرات الـ (50) إلى الكيان الصهيوني دفع الأخير إلى دعم مجالي الإنتاج والتطوير في ترسانته العسكرية المحلية، إذ قامت وزارة الدفاع في الكيان الصهيوني بتطوير صناعتها الالكترونية في صناعة الصواريخ والطائرات، وكان من أهم نتائج ذلك التوجه الجديد تدشين العمل لصنع الطائرة المقاتلة (كفير)، وتدشين الدبابة (مركفا) كما قام الكيان الصهيوني بإجراءات تنظيمية وتطويرية للانتقال من الاستخدام الرئيس للأسلحة الفرنسية إلى الأسلحة الامريكية، وقد ساعد الكيان الصهيوني على تطور صناعته العسكرية أسباب عدة يأتي في مقدمتها الانتصار في حرب حزيران 1967، والتحسين الملحوظ في الروابط الدفاعية مع الولايات المتحدة الامريكية وتوطيد العلاقة معها إذ جلب ذلك مبالغ كبرى على شكل مساعدات فضلاً عن النمو في القوى العاملة بعد احتلال الضفة الغربية، وقطاع غزة بسبب دخول السكان الفلسطينيين إلى سوق العمل وقد تزامن ذلك مع الازدهار الاقتصادي العالمي. ينظر: إبراهيم عبد الكريم، الصناعات العسكرية الإسرائيلية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص ص 17-20.

(2) تزامن ذلك مع زيارة وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز إلى فرنسا لزيارة مصانع الأسلحة والمنشآت العسكرية الفرنسية بهدف شراء الأسلحة مثل حاملات الأسلحة الرشاشة وطائرات هليكوبتر. ينظر:

The Washington Post, (Washington), 23 February, 1968.

بذلك الصدد إلى قلق الإدارة الأمريكية من احتمال حصول العراق على الطائرات التي تعاقدها عليها الكيان الصهيوني ، وهو ما أثار حفيظة الدوائر الأمريكية وحثهم على تقديم المزيد من الدعم العسكري للكيان الصهيوني (1) .

تابعت السفارة الأمريكية في باريس انعكاس تأثير زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف على الصحافة الفرنسية ، إذ أعربت الصحف الفرنسية عن قلقها من إمكانية استخدام العراق لطائرات (ميراج) ، والأسلحة الفرنسية الأخرى ضد الكُرد ، وفي المقابل انتقدت الصحف الأمريكية توريد فرنسا للأسلحة إلى العراق معتبرةً أن ذلك يمثل ((خيانة لإسرائيل)) ، وبذلك ستقدم الحكومة الفرنسية ((المنافع للسوفييت)) على حد تعبيرها ، وفي السياق ذاته نهبت السفارة وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن بعض موظفي الحكومة الفرنسية في وزارة الخارجية والدفاع اتخذوا مساراً مفاده أن السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط تعمل لصالح العرب كما أشارت السفارة إلى أن لقاء الرئيس عبد الرحمن عارف مع الرئيس الفرنسي ديغول في باريس تناول موضوع المساعدات العسكرية ، إذ اتفق الطرفان على استقلال العراق ومشاركته الفعالة في حفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط (2) .

أعلنت البحرية العراقية في الأول من آذار 1968 عن زيارة سفينة حربية فرنسية إلى ميناء البصرة ، وكان في استقبالها قائد القوات البحرية العراقية والسفير الفرنسي في العراق إلا أن البيان الرسمي لم يشر إلى وصول شحنة من الأسلحة (3) غير أن إحدى المصادر المتخصصة بتجارة السلاح الدولية كشفت عن تفاصيل إضافية لتلك الزيارة ، ووفقاً لذلك المصدر فقد وصلت في مطلع آذار 1968 (12) طائرة هليكوبتر من طراز (ألوايت) (Alouette III) فرنسية الصنع ، مع (8) طائرات نقل عسكرية من نوع (Atlas) كانت فائضة عن حاجة الجيش الفرنسي فضلاً عن (70) عجلة

(1) F. R. U. S. , 1967-1968, Vol. XX, Arab-Israeli Dispute , Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, No.11, 9 December, 1967 , Washington , P. 122.

(2) أحمد صالح عبوش ، موقف فرنسا من الصراع العربي - الإسرائيلي 1948 - 1973 م ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2006 ، ص 76 ؛ محمد هاشم خويطر الربيعي ، المصدر السابق ، ص 164 .

(3) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 265.

عسكرية مدرعة نوع (Panhard AML-90) <sup>(1)</sup> ، وقدرت قيمة تلك الصفقة بـ (160) مليون دولار وهو ما عكس حجم التعاون العسكري المتزايد بين العراق وفرنسا خلال تلك المدة <sup>(2)</sup> .

أبرمت الحكومة العراقية مع الجانب الفرنسي في السادس من نيسان 1968 عقداً لشراء عدد من طائرات (Mirag) بقيمة (260) مليون فرنك فرنسي فضلاً عن عدد من المدافع فرنسية الصنع <sup>(3)</sup> ، إذ شمل العقد شراء (32) طائرة مقاتلة فرنسية الصنع من طراز (Mirag V) <sup>(4)</sup> كما تم الاتفاق على إعاره العراق (12) طائرة من الطراز نفسه ريثما يتم تصنيع الطائرات المطلوبة فضلاً عن شراء (16) طائرة مقاتلة من طراز (Mirag IIIIE) <sup>(5)</sup> ، وطائرتي استطلاع طراز (Mirag IIIR) ، مع طائرتين للتدريب من طراز (Mirag IIID) ، إلى جانب ذلك تم التعاقد على شراء (70) دبابة فرنسية الصنع من نوع (AMX-30) ، وشراء (100) صاروخ (جو - جو)

(1) المركبة المدرعة (Panhard) : هي مركبة عسكرية مدرعة فرنسية الصنع ذات 4 مقاعد للأفراد ، وتتسلح بمدفع عيار (25 ملم) مع مدفع رشاش آخر ، دخلت الخدمة عام 1935 واستخدمها الفرنسيون في الحرب ضد الالمان ، أُعيد إنتاجها من قِبَل شركة بنهارد الفرنسية مرة أخرى مع إدخال بعض التحسينات . ينظر : عامر احمد بكر الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 38.

(2) معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (سيبري) ، التسليح العالمي ونزع السلاح 1968-1969 ، مركز البحوث والمعلومات ، ستوكهولم ، 1973 ، ص 314 .

(3) عباس فرحان ظاهر الموسوي و قيس جعيول مسافر الشحماني ، المصدر السابق ، ص 102 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 266.

(4) الطائرة (Mirag V) : هي طائرة مقاتلة هجومية وطائرة استطلاع ذات مقعد واحد من إنتاج شركة داسو الفرنسية وتتكون قوتها الدفاعية من محرك نفاث واحد بقوة دفع (6200) كغم ، ويبلغ عرض الطائرة (8,22) متر وطولها (15,55) متر ، وسرعتها الأفقية (2350) كم/ساعة بمدى قتالي (1300) كم ، وبسقف ارتفاع (17000) متر ، ويتم تسليح الطائرة بمدفعين رشاش عيار (30 ملم) ، وقنبلتين وزن كل واحدة (500) كغم ، ومقذوفة مسيرة واحدة (جو- ارض) تحت البدن مع (4) نقاط تعليق تحت الأجنحة لحمل قنابل متعددة الأوزان ، أو أوعية صواريخ ، أو مقذوفات مسيرة (جو - جو) . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، احدث الطائرات الحربية المستخدمة في العالم ، مطبعة اوفسيت الانتصار ، بغداد ، 1985 ، ص 136.

(5) الطائرة (Mirag IIIIE) : هي طائرة مقاتلة هجومية وطائرة استطلاع ذات مقعد واحد من إنتاج شركة داسو الفرنسية مزودة بمحرك نفاث واحد بقوة دفع (6200) كغم مع الحارق الخلفي ، ويبلغ طولها (15) متر ، وعرضها (8,22) متر ، وتقدر سرعتها الأفقية بـ (2350) كم/ساعة بمدى قتالي (1200) كم ، ويتم تسليحها بـ (2) مدفع رشاش عيار (30 ملم) وقنبلتين تبلغ كل واحدة منها (500) كغم ، كما يتم تسليحها بمقذوفة واحدة (جو-أرض) ، فضلاً عن وجود (4) نقاط تعليق تحت الاجنحة لحمل القنابل وأوعية الصواريخ غير المسيرة أو المقذوفات المسيرة وتعد من أولى الطائرات الفرنسية ذات الاجنحة المثلثة (دلتا) في العالم ، ومن اكثر الطائرات الفرنسية مبيعاً ، وقد أدت دوراً كبيراً أثناء العدوان الصهيوني على الدول العربية خلال حرب حزيران 1967 . ينظر : صبحي ناظم توفيق ، احدث الطائرات الحربية المستخدمة في العالم ، ص 132.

نوع (ماترا) (Matra Missile) <sup>(1)</sup> ، علاوة على (70) صاروخ (جو - ارض) نوع (نورد) (Nord AS-30 Missile) <sup>(2)</sup> .

أبدت فرنسا رغبتها في مساعدة العراق في دعم برنامجها النووي ، إذ بدأت بتدريب الكوادر العراقية المختصة في ذلك المجال ، وفي إطار تلك المساعدة سافر إلى فرنسا (570) شخصاً لتلقي التدريب ريثما يحصل التعاقد مع الحكومة العراقية على إنشاء مفاعل نووي فرنسي <sup>(3)</sup> غير أن سياسة فرنسا في تدعيم وترسيخ التعاون العسكري الفرنسي مع العراق قد اصطدم بشدة بمعارضة اليسار الفرنسي الذي اتهم الحكومة الفرنسية بأنها تسهم بتصعيد التوتر في منطقة الشرق الأوسط ، ومع ذلك استمرت الحكومة الفرنسية بتقديم الدعم العسكري للعراق <sup>(4)</sup> ، والجدول التالي يوضح أنواع الأسلحة الفرنسية وكمياتها التي وردت إلى العراق خلال مدة حكم الرئيس عبد الرحمن عارف .

- 
- (1) صاروخ (ماترا) : هي صواريخ طورتها شركة (ماترا) ، و تشمل أنظمة (جو-جو) مثل صاروخ (MICA) وأنظمة (ارض-ارض) كصاروخ (R530) ، فضلاً عن صواريخ (جو - ارض) ، إذ تستخدم في القتال على المدى القصير والطويل ، وتشتهر صواريخ (ماترا) بتقنيات التوجيه المتقدمة وفعاليتها العالية . ينظر : حازم مصباح الأمين ، أسلحة مقاومة الدبابات وتطورها ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987 ، ص 92 .
- (2) معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (سيبري) ، التسليح العالمي ونزع السلاح 1968-1969 ، مركز البحوث والمعلومات ، ستوكهولم ، 1973 ، ص 314 .
- (3) حيدر عبد الجليل عبد الحسين الحربية ، الدور الفرنسي في تطوير برنامج العراق النووي 1967-1981 ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، العدد 13 ، السنة 2013 ، ص 389 .
- (4) سندس إسماعيل السامرائي ، المصدر السابق ، ص 334 .

### جدول رقم (13)

الأسلحة الفرنسية التي وردت إلى العراق (14 نيسان 1966 - 17 تموز 1968) (1)

| العدد | الفئة            | الاسم              | ت  |
|-------|------------------|--------------------|----|
| 82    | طائرة مقاتلة     | Mirag V            | 1  |
| 15    | طائرة مقاتلة     | Mirag E-3          | 2  |
| 12    | طائرة مروحية     | Alouette III       | 3  |
| 8     | طائرة نقل        | Atlas              | 4  |
| 16    | طائرة مقاتلة     | Mirag IIIE         | 5  |
| 2     | طائرة استطلاع    | Mirag IIIR         | 6  |
| 70    | مركبة مدرعة      | Panhard AML-90     | 7  |
| 220   | مركبات عسكرية    | مركبة عسكرية مدرعة | 8  |
| 28    | طائرة مروحية     | Wessex Mark II     | 9  |
| 6     | طائرة تدريب      | Mirag IIID         | 10 |
| 70    | دبابة            | AMX-30             | 11 |
| 8     | ناقلة جنود       | Nord Atlas         | 12 |
| 150   | مركبة عسكرية     | سيارة مصفحة        | 13 |
| 100   | صاروخ (ارض - جو) | Matra Missile      | 14 |
| 70    | صاروخ (جو - جو)  | Nord AS-30 Missile | 15 |
| -     | مدفعية           | Mortar             | 16 |

(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (سيبري) ، التسليح العالمي ونزع السلاح 1968-1969 ، مركز البحوث والمعلومات ، ستوكهولم ، 1973 ، ص 314 ؛ سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية ، زيارة وفد عسكري عراقي لفرنسا ، اعداد جبران شامية ، دار الأبحاث والنشر ، بيروت ، 1970 ، ص 500 - 503 .

David A. Styan, Op.Cit, P.122 ؛ The Washington Post , (Washington) , 8 December, 1967 ؛ Chicago Tribune , (Chicago) , 8 December, 1967 ؛ The Christian Science Monitor , (Boston) , 28 February 1968.

نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) في الثاني عشر من نيسان 1968 مقالاً بعنوان : ((خطّة تطوير الرميّة الشمالي تترك بعض الأسئلة دون إجابة)) تناول المقال تساؤلات رئيسة عدة ، منها من أين سيحصل العراق على الأموال اللازمة لتطوير حقل الرميّة ؟ ، ومن سيقدم المساعدة الفنية اللازمة لتطويره ؟ ، وماذا لو كانت الصفقة ستتضمن تبادل النفط مقابل الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي ؟ ، وبذلك الصدد كشف المقال إمكانية إبرام صفقة بين العراق والاتحاد السوفيتي تتضمن تزويد العراق بطائرات (MiG) مع مساعدة تقنية مقابل استثمار حقل شمال الرميّة ، وأشار المقال إلى أن ما يطلبه الاتحاد السوفيتي في صفقته مع العراق قد يؤثر على الأمان العسكري في المنطقة من منظور الغرب مما يسلط الضوء على الأبعاد الاستراتيجية والأمنية للتسليح والتعاون الدولي في مجال النفط كما ناقش المقال التأثير الاقتصادي والسياسي للصفقات العسكرية على السياسات النفطية للدول الأخرى ، وكيف يمكن أن تستخدم كوسيلة للضغط على شركات النفط الكبرى الغربية (1) مما عكس التفاعلات السياسية والاقتصادية المعقدة التي تحيط بالتسليح والتنمية النفطية فضلاً عن بيان أهمية استخدام النفط لتحقيق الأهداف العسكرية والأمنية .

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد إبرام العراق لصفقة الأسلحة مع فرنسا أن اتخاذ أي إجراءات ضد الحكومة العراقية ستؤدي إلى تفاقم التوتر بين البلدين ، وقد يثير استياء الدول العربية التي عدت توجه العراق نحو فرنسا كسراً لاحتكار الغرب لتزويد الكيان الصهيوني بالسلح كما أن احتمال تفاقم الأوضاع في المنطقة قد يهدد بحدوث مواجهة بين القوى العالمية ، ومهما يكن من أمر لم ترغب الولايات المتحدة الأمريكية بقطع جميع العلاقات مع العراق ؛ بل سعت إلى احتوائه خوفاً من انزلاقه بشكل كبير نحو الاتحاد السوفيتي (2) .

### ثالثاً : التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في الميزانية العامة للدولة (1966 - 1968)

تميزت ميزانية عام 1966 بتقليص مصروفاتها بما يتناسب مع الامكانيات المالية المتاحة للعراق ؛ وذلك نظراً للعجز في التمويل الناتج عن قلة الإيرادات المالية ، إذ خصص لها مبلغاً مقداره (180,304,174) دينار عراقي ، وذلك المبلغ اقل من ميزانية عام 1965 بفارق مقداره

(1) The New York Times , (New York) , 12 April, 1968.

(2) جي . سي . وايلي ، الاستراتيجية العسكرية : السوق العسكري ، ترجمة سليم شاكرا الامامي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1987 ، ص 74 ؛ محمد هاشم خويطر الربيعي ، المصدر السابق ، ص 165 .

(10,146,526) دينار عراقي ؛ ونتيجة لذلك خفضت تخصيصات وزارة الدفاع في ميزانية عام 1966 إلى مبلغ مقداره (60,000,000) ديناراً مما مثل انخفاضاً بنسبة (9,14 %) مقارنة بالسنة السابقة ، فيما شكلت نسبة (32,57 %) من إجمالي ميزانية ذلك العام (1) .

قدمت الحكومة العراقية لائحة قانون الميزانية الموحدة لعام 1967 في السادس من نيسان من العام نفسه ، إذ بلغ إجمالي ميزانية ذلك العام مبلغ (187,303,924) ديناراً ، وخصص مبلغ (60,213,200) ديناراً كمخصصات لوزارة الدفاع (2) مما شكل فارقاً طفيفاً عن تخصيصات عام 1966 ، وبلغت نسبة تخصيصات وزارة الدفاع من إجمالي الميزانية العامة لعام 1967 حوالي (32 %) .

زادت الحكومة العراقية من إيراداتها النقدية بشكل ملحوظ ، ففي الثاني من آذار 1967 أعلنت اقتراضها مبلغ مقداره (23) مليون دولار من البنك الدولي (3) ، وفي ظل ظروف الحرب مع الكيان الصهيوني أعلنت الحكومة العراقية في الحادي والعشرين من حزيران 1967 عن إصدار قانون ضريبة الدفاع الوطني الذي فَرَضَ نسب تصاعدية من مرتبات موظفي الدولة تتراوح بين (2% - 25%) (4) ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في إيرادات الدولة كما أصدرت الحكومة العراقية تعديلاً لقانون الميزانية العامة لسنة 1967 شمل زيادة بتخصيصات وزارة الدفاع ، وجاءت أسباب التعديل في نص القانون بما يلي : (( بعد نكسة الخامس من حزيران الماضي استوجب الأمر دعم القوات المسلحة مما تطلب زيادة في تخصيصاتها ... )) ؛ ونتيجة لذلك أضافت مبلغ مقداره (15,067,726) دينار عراقي إلى مجموع تخصيصات وزارة الدفاع للسنة المالية 1967 (5) ، ليكون إجمالي التخصيصات المالية لوزارة الدفاع (75,280,926) ديناراً ، وهو ما يقارب نسبة (35 %) من الميزانية العامة لسنة 1967 التي بلغت بعد إضافة الزيادة على عدد من الأبواب فيها مبلغ مقداره

(1) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفه مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1966 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 323 ، ص 75 .  
 (2) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفه مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1967 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 324 ، ص 125 .  
 (3) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 240 .  
 (4) صحيفة الوقائع العراقية ، العدد 1459 ، 26 آب 1967 ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 249 .  
 (5) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1967 ، القسم الأول ، ص ص 189-196 .

(218,288,666) ديناراً وبفارق مالي مقداره (15,280,926) ديناراً عن السنة السابقة و بزيادة نسبتها (25,47٪) .

قدمت الحكومة العراقية في الرابع من أيار 1968 قانون الميزانية العامة لسنة 1968 المالية وأعلن وزير المالية (عبد الرحمن الحبيب) عن وجود عجز في ميزانية عام 1968 بلغ (86) مليون دينار<sup>(1)</sup> ، وعلى الرغم من ذلك التحدي رصدت الحكومة العراقية ميزانية إجمالية مقدارها (218,775,048) دينار ، وقد شهدت تلك الميزانية زيادة مقدارها (31,471,124) دينار عن ميزانية عام 1967 ، وكانت حصة وزارة الدفاع منها بلغت (75,300,000) ديناراً<sup>(2)</sup> ، بفارق طفيف جداً عن ميزانية السنة السابقة ، وبنسبة (34,4٪) من إجمالي الميزانية العامة .

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الحكومة العراقية حافظت على نسب تخصيصات وزارة الدفاع خلال الاعوام (1968-1966) على الرغم من انخفاض الإيرادات المالية للقطاع النفطي بسبب توقف تدفق النفط العراقي عبر الأراضي السورية فضلاً عن تأثيرات حرب حزيران 1967 ، وما لحقها من تراجع في إيرادات رسوم الكمارك والمكوس ، وعلى الرغم من تلك التحديات الاقتصادية سعت الحكومة العراقية للحفاظ على تمويل وزارة الدفاع بنسب ثابتة ، وهو ما عكس التركيز على أهمية الاستقرار العسكري بالنسبة للحكومة العراقية حتى في ظل الازمات المالية الكبيرة ، فقد تمكنت من إبقاء التخصيصات الدفاعية مستقرة نسبياً لضمان استمرارية قدرتها العسكرية في مواجهة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد .

ولإعطاء نظرة مقارنة عن حجم الإنفاق العسكري خلال مدة حكم الرئيس عبد الرحمن عارف نجد أن مجموع التخصيصات لوزارة الدفاع في ميزانيات الأعوام الثلاثة (1966 و 1967 و 1968) قد بلغ (210,580,926) ديناراً ، وهو يمثل زيادة مقدارها (33,052,126) ديناراً عن مجموع تخصيصات وزارة الدفاع خلال مدة حكم أخيه عبد السلام عارف ، إذ شكّل الإنفاق العسكري زيادة بنسبة (18,6٪) ، وإذا ما قارنا بين تخصيصات وزارة الدفاع في العهد الجمهوري الأول (1958-1962) ، ومخصصات وزارة الدفاع خلال الأعوام (1966 و 1967 و 1968) ، فأنا نجد فجوة

(1) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 267.

(2) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفة مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1968 المالية ، الملفة المرقمة 32112 ، التسلسل 327 ، ص 129.



كبيرة في التخصيصات المالية التي تصل إلى مبلغ مقداره (75,515,126) ديناراً ، وهو ما يعادل زيادة بنسبة (55,9٪) .

وإذا ما قارنا بين حجم الإنفاق العسكري بين النظام الملكي (1922-1957) والنظام الجمهوري (1958-1968) ، نجد أن مجموع التخصيصات المالية لوزارة الدفاع خلال العهد الملكي قد بلغت (151,100,020) ديناراً ، وفي المقابل بلغت تخصيصات وزارة الدفاع خلال العهد الجمهوري (1968-1958) مبلغ (540,395,166) ديناراً ، وبذلك تكون الزيادة حاصلة في تخصيصات العهد الجمهوري بمبلغ مقداره (389,295,146) دينار ، وبعبارة أخرى فإن حجم التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في العهد الجمهوري كان أكثر من ضعف حجم التخصيصات لوزارة الدفاع في العهد الملكي ، وبلغت الأرقام فإن النسبة المئوية لحجم الإنفاق العسكري في العهد الجمهوري يعادل نسبة (257,98٪) من حجم الإنفاق في العهد الملكي الذي شكل نسبة (27,95٪) من إنفاق العهد الجمهوري ، وفي ما يأتي جدولاً يُبين الموازنات المالية للسنوات 1966-1968 .

#### جدول رقم (14)

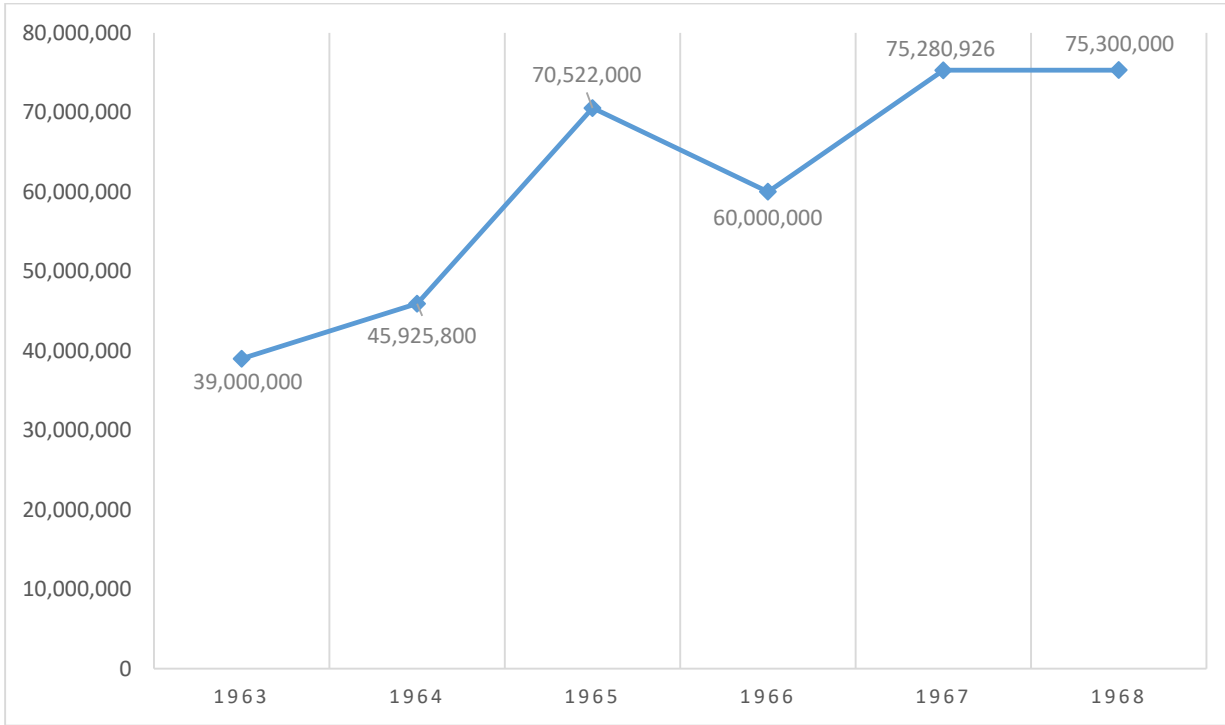
ميزانيات الدولة العراقية للسنوات 1966-1968 ونسبة وزارة الدفاع منها. (1)

| السنة المالية | المبلغ الكلي | العملة          | ميزانية وزارة الدفاع | النسبة من الميزانية العامة |
|---------------|--------------|-----------------|----------------------|----------------------------|
| 1966          | 180,304,174  | الدينار العراقي | 60,000,000           | ٪ 33.3                     |
| 1967          | 218,288,666  | الدينار العراقي | 75,280,926           | ٪ 34.5                     |
| 1968          | 218,775,048  | الدينار العراقي | 75,300,000           | ٪ 34.5                     |

(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملف مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1966 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 323 ، ص 75 ؛ د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملف مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1967 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 324 ، ص 125 ؛ د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1967 ، القسم الأول ، ص ص 189-196 ؛ د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملف مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1968 المالية ، الملف المرقمة 32112 ، التسلسل 327 ، ص 129 .

### مخطط رقم (5)

مخطط توضيحي لتساعد نسب ميزانية وزارة الدفاع وانخفاضها خلال الأعوام 1963 - 1968 (1)



بناءً على ما تقدم يمكن القول أن زيادة التخصيصات المالية لوزارة الدفاع العراقية من عام إلى آخر تعكس تزايد الطلب على الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة التي تتميز بكلف عالية سواء على مستوى الوحدة الفردية ام من حيث تكاليف التدريب والصيانة المرتبطة بها ، وتعود تلك الزيادة إلى عوامل عديدة لعل أهمها :

أولاً - القضية الكردية : كانت أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى زيادة الإنفاق العسكري ، إذ أن النزاع مع الكرد تطلب تجهيزات كبيرة في الأسلحة والمعدات العسكرية لمواجهة الاضطرابات وتثبيت السيطرة في شمال العراق ، وذلك النزاع كان يتطلب استمرارية في تعزيز قدرات الجيش لمواجهة التهديدات المستمرة وتأمين الاستقرار الداخلي .

(1) المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (14) وجدول رقم (10) .

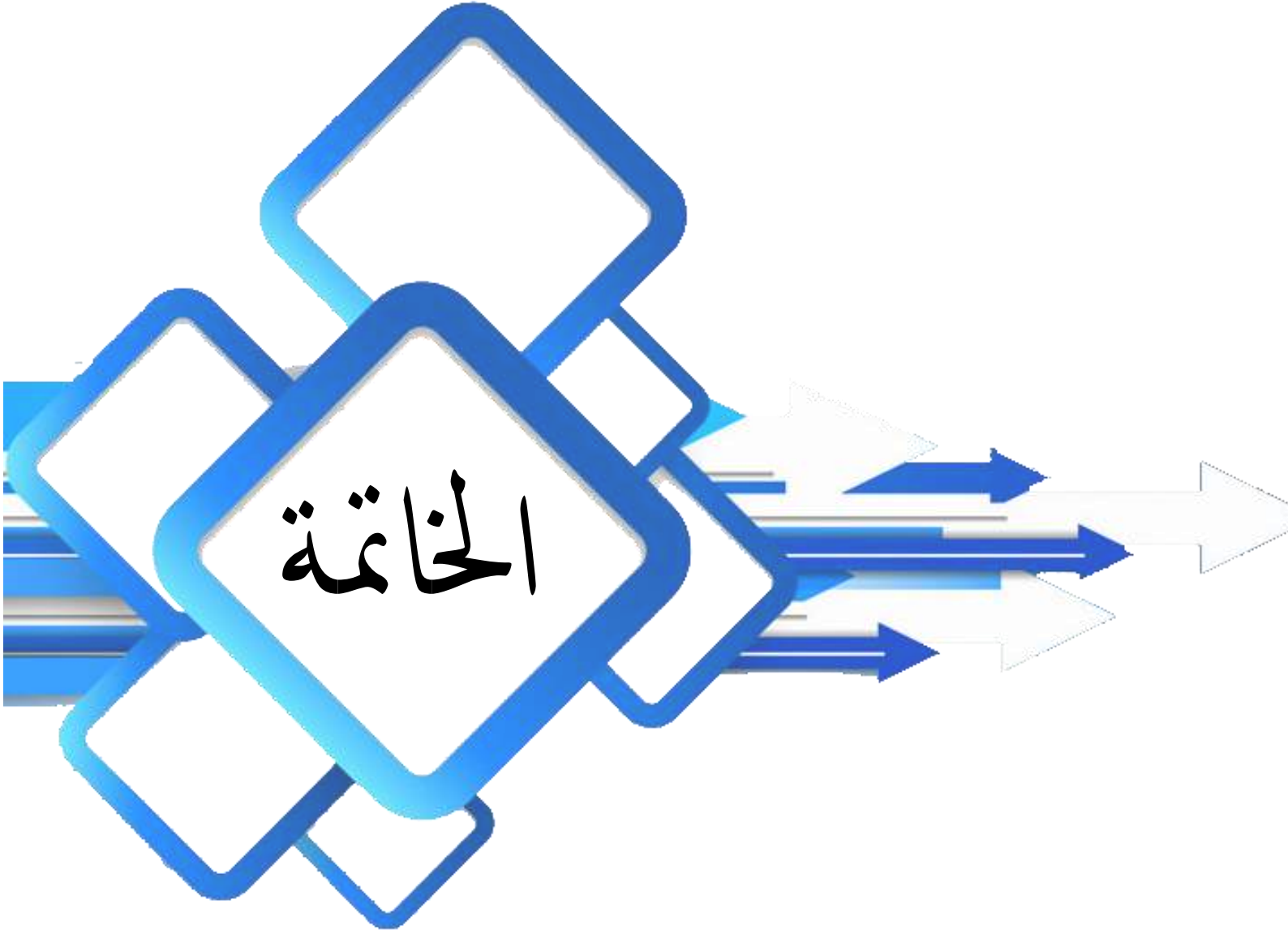
ثانياً - مصالح العراق في منطقة الخليج العربي : أدت دوراً هاماً في زيادة الإنفاق العسكري ، إذ كان العراق يسعى لتعزيز نفوذه في تلك المنطقة الاستراتيجية التي تتمتع بموارد نفطية هائلة مما جعل من الضروري تعزيز قدراته العسكرية لتأمين مصالحه وحماية المنطقة من التهديدات الإقليمية والدولية.

ثالثاً - مطالبات العراق بضم الكويت : كانت أحد الأسباب الجوهرية التي أدت إلى رفع التخصيصات الدفاعية النزاع الإقليمي على الكويت ، واحتدام الصراع حول الحدود مما تطلب قدرة عسكرية قوية وقوات مسلحة مجهزة تجهيزاً جيداً لدعم المطالبات الإقليمية ، ولضمان تحقيق الأهداف السياسية .

رابعاً - قضية النفط : كانت لها أهمية كبيرة في سياق إمدادات الأسلحة للعراق ، إذ كان النفط مصدراً رئيساً للإيرادات التي سمحت للعراق بتمويل شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية كما أن زيادة الإيرادات من النفط وفرت الموارد المالية اللازمة لشراء معدات متطورة وتعزيز القدرات العسكرية.

وفي الختام يمكن القول : أن زيادة التخصيصات المالية لوزارة الدفاع العراقية قد عكست تأثير مجموعة من العوامل الاستراتيجية والسياسية والأمنية التي دفعت إلى استثمار مبالغ كبيرة في التسليح والتجهيزات العسكرية لتلبية متطلبات الأوضاع الإقليمية والمحلية المعقدة التي واجهها العراق .

الثالثة



## الخاتمة

عُدَّت قضية تسليح الجيش العراقي من القضايا البارزة في تاريخ العراق المعاصر ؛ لما كان لها من تأثير عميق على الوضع السياسي والعسكري في البلاد ، ومع انتهاء هذه الدراسة يمكن إيجاز الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها الباحث بالنقاط التالية :

**أولاً :** لم تكن سياسة بريطانيا في تسليح الجيش العراقي خلال العهد الملكي عشوائية ، بل كانت سياسة مدروسة بوضوح إذ سعت بريطانيا إلى إبقاء العراق في حالة من الضعف العسكري ؛ لمنعها من تشكيل أي تهديد لمصالحها الإقليمية ، وكانت تلك السياسة جزءاً من استراتيجيتها الأوسع في الشرق الأوسط ، إذ حرصت على ترسيخ نفوذها العسكري والسياسي في منطقة غنية بالموارد الطبيعية وبخاصة النفط ، وفي المقابل بذلت الحكومة العراقية جهوداً حثيثة لتقليل اعتمادها على بريطانيا ، وتعزيز استقلاليتها في مجال التسليح ، وعلى الرغم من النجاح الجزئي الذي حققته في هذا الاتجاه إلا أن فك الارتباط الكامل عن بريطانيا بقي صعباً ؛ بسبب الضغوط السياسية والدبلوماسية التي مارستها لندن وهكذا بقيت المؤسسة العسكرية العراقية ضعيفة طيلة العهد الملكي .

**ثانياً :** ركز النظام الجمهوري في العراق بعد الرابع عشر من تموز 1958 على تحديث الجيش وتطويره ؛ وذلك استجابةً لطبيعة التحديات التي واجهتها الحكومة بعد الإطاحة بالنظام الملكي ، فكان ذلك التوجه ضرورياً لتأكيد الشرعية الجديدة ، وإظهار قدرة الحكومة على حماية البلاد من أي تهديدات داخلية أو خارجية كما كان ذلك التوجه مدفوعاً برغبة قوية في التحرر من الهيمنة الغربية لاسيما بريطانيا التي كانت تسيطر على عملية التسليح خلال العهد الملكي ؛ لذا كان اختيار الاتحاد السوفيتي شريكاً استراتيجياً في التسليح جزءاً من التوجه العام للنظام الجمهوري الجديد ، و لم يكن ذلك التوجه مجرد خطوة عسكرية ، بل كان يحمل أبعاداً سياسية أيضاً ، إذ أرادت الحكومة الجديدة أن تنأى بنفسها عن النفوذ الغربي ، وتعيد تموضعها في الساحة الدولية بوصفها دولة مستقلة تتمتع بعلاقات متنوعة بعيدة عن سياسة المحاور أو القطبية الدولية أو التبعية لأي قطب دولي .

**ثالثاً :** كان لتولي ضباط الجيش قيادة الحكومات العراقية المتعاقبة بين عامي (1958 – 1968) أثر بارز على توجه العراق نحو تعزيز قدرات جيشه وتسليحه ، إذ اكتسب الجيش خلال تلك المدة أهمية كبيرة بوصفه حجر الزاوية للنظام السياسي الجديد كما كان لهؤلاء الضباط رؤية واضحة لأهمية بناء

قوة عسكرية قوية ومستقلة لاسيما بعد فقدان الثقة ببريطانيا التي كانت شريكاً رئيساً في تسليح الجيش العراقي إلا أنها خذلت العراق بفرضها سياسات تحد من تطور قوته العسكرية .

**رابعاً :** كان للتنافس السوفيتي – الغربي في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة العراق ، تأثير كبير على تسليح الجيش العراقي ، إذ سعت كل من القوتين الكبيرتين الاتحاد السوفيتي من جهة ، والدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من جهة أخرى إلى جذب العراق إلى معسكرها عبر تقديم الدعم العسكري ، وتزويده بالأسلحة والمعدات الحديثة ، وبذلك أفاد العراق من ذلك التنافس لتعزيز قدرات جيشه ، والحصول على أسلحة متقدمة من كلا المعسكرين .

**خامساً :** كان للقادة العسكريين الذين تولوا المناصب العسكرية العليا بعد عام 1958 دور محوري في تشكيل السياسة التسليحية للجيش العراقي ، وتأثرت رؤاهم بخبراتهم وميولهم السياسية ، إذ أن نشأة هؤلاء القادة في بيئة عسكرية زادت من إدراكهم لأهمية تحديث الجيش ، وزيادة قدراته القتالية وعلى الرغم من كفاءتهم العسكرية إلا أن ميول بعضهم نحو أحد المعسكرين سواء الغربي أم الشرقي كان له تأثير كبير على توجهات العراق في مجال التسليح واستراتيجيته العسكرية.

**سادساً :** عُدَّت الحرب ضد الكُرد عام 1961 نقطة تحول رئيسية في سياسة تسليح الجيش العراقي ، إذ كان لها آثار بعيدة المدى على الاستراتيجيات العسكرية للبلاد حيث أسفرت الحرب عن زيادة كبيرة في صفقات الأسلحة وتنوع مصادرها مع التركيز على تطوير القدرات العسكرية لمواجهة التحديات التي فرضها النزاع مما تطلب تحسين التدريب والجاهزية القتالية للجيش فضلاً عن ذلك برزت الحاجة الملحة للتركيز على الأسلحة التخصصية المناسبة للاستخدام في المناطق الجبلية الوعرة مما ساعد على تعزيز فعالية الجيش في تلك البيئات القاسية .

**سابعاً :** تميزت صفقات التسليح التي أبرمها العراق مع الاتحاد السوفيتي بتقديم تسهيلات مالية مغرية مما جعلها خياراً مفضلاً للعراق ، إذ شملت تلك التسهيلات شروط دفع مرنة وقروض ميسرة أحياناً مما أتاح للحكومة العراقية توسيع قدراتها العسكرية من دون أن تشكل عبئاً مالياً كبيراً علاوة على ذلك كانت جودة الأسلحة السوفيتية وحدثتها تحظى بسمعة طيبة في المجالات العسكرية ، وتميزت بانخفاض أسعارها مقارنة بنظيراتها الغربية مما جعلها خياراً اقتصادياً للدول النامية بما في ذلك العراق ، وبناءً على تلك العوامل كانت صفقات الأسلحة مع المعسكر الشرقي تفوق بشكل كبير تلك

الصفقات المبرمة مع المعسكر الغربي لاسيما بعد انسحاب العراق من ميثاق بغداد الذي مثل زواياً للخطر الغربي الذي كان يهدد المصالح السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط .

**ثامناً :** أدت قضية النفط دوراً حيوياً في تسليح الجيش العراقي ، إذ كان لعائدات النفط تأثير كبير على القدرات العسكرية للبلاد ، إذ أدى ارتفاع أسعار النفط في تلك المرحلة إلى زيادة ملحوظة في إيرادات الحكومة من ذلك القطاع مما سمح لها بتخصيص موارد أكبر للإنفاق العسكري وزيادة مخصصات وزارة الدفاع كما اتسمت العلاقات التسليحية [ أن صح التعبير ] بأنها كانت مدفوعة بمصالح متبادلة إذ كانت الدول الغربية ، بما في ذلك فرنسا ، تبحث عن فرص لتعزيز نفوذها في المنطقة بينما كان العراق يسعى جاهداً لتطوير قدراته العسكرية لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة ؛ لذا صار النفط عنصراً حاسماً ودافعاً لتعزيز العلاقات الدولية ، وخلق تحالفات استراتيجية ضمن سياق المنافسات الجيوسياسية في المنطقة.

**تاسعاً :** لم تقتصر الاتفاقيات العسكرية التي أبرمها العراق على توريد الأسلحة فحسب ، بل شملت أيضاً تقديم القروض المالية لشراء الأسلحة فضلاً عن برامج تدريب شاملة للجيش العراقي ، إذ كانت تلك البرامج تهدف إلى تعزيز كفاءة القوات المسلحة وتطوير مهاراتها القتالية ، وكان الاتحاد السوفيتي من بين الدول التي أدت دوراً بارزاً في الجانب التدريبي إذ قدم دعماً فنياً وتدريبياً كبيراً من دون فرض شروط صارمة على برامج التدريب ، وقد تجاوزت فوائد تلك البرامج الجانب التدريبي ، بل أسهمت أيضاً في بناء شراكات قوية بين العراق والدول المصدرة للأسلحة مما ساعد العراق على تكيف أسلحته مع ظروف المعارك الفعلية ، وكانت تلك العلاقات نابعة من الاحتياجات الأمنية والاستراتيجية للعراق مما عزز من قدرات الجيش وجعله أكثر استعداداً لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

**عاشراً :** كان لمحاولة ضم الكويت إلى الأراضي العراقية عام 1961 أثر بارز على سياسة التسليح في العراق ، إذ بدأت الحكومة العراقية في تجهيز جيشها بالأسلحة الحديثة والمتطورة استعداداً لأي تطورات محتملة ، وقد واجهت تلك الجهود مخاوف من الدول الغربية التي اعترضت على طلبات العراق من الأسلحة متذرة بأن ذلك قد يشكل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي إذ أدت تلك المعارضة إلى تقليص الخيارات المتاحة أمام العراق في الحصول على الأسلحة والذخائر الحربية ؛ ونتيجة لذلك انفتح العراق على خيارات تسليحية من دول أخرى ، وبخاصة من المعسكر الشرقي مما ساهم في تعزيز علاقاته مع تلك الدول ، وأدى إلى تنويع مصادر تسليحه .

**حادي عشر :** تصدر العراق قائمة الدول المُستوردة للأسلحة من الاتحاد السوفيتي خلال المدة (1958 – 1968) مما عكس التوجه الاستراتيجي الذي اتخذته الحكومة العراقية في تلك المرحلة ، إذ أدت العلاقات الوثيقة بين العراق والاتحاد السوفيتي إلى إبرام صفقات تسليح عديدة ، وبفضل ذلك التعاون تمكن العراق من بناء قوة عسكرية ساهمت بتعزيز مكانته في المنطقة ، وتحقيق استقرار أكبر في سياسته الدفاعية .

**ثاني عشر :** نجحت الحكومة العراقية في تنويع مصادر تسليحها ، وعدم الاعتماد على مصدر تسليحي واحد ، إذ عقدت صفقات تسليح متعددة مع دول مختلفة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي وكانت تلك الاستراتيجية مدروسة ، وتهدف إلى تحقيق توازن في علاقات العراق الدولية مما حال دون تهميشه من قبل أي من القوى الكبرى كما سمح ذلك التنويع للعراق بالإفادة من التكنولوجيا والمعدات العسكرية المتقدمة من مختلف الدول مما عزز جاهزية القوات المسلحة ، وفي الوقت نفسه ساهمت تلك السياسة بتكوين علاقات متوازنة مع القوى الدولية المختلفة مما وفر للعراق مجالاً أكبر للمناورة في سياسته الخارجية .

**ثالث عشر :** سعت الولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفيتي بعد قطع مساعداته العسكرية للعراق نتيجة خلافات حول اضطهاد الحكومة العراقية للشبيوعيين العراقيين بعد الثامن من شباط 1963 ، وجاء ذلك التوجه الأمريكي استجابة لفهم عميق لأهمية العراق في السياق الإقليمي والدولي لاسيما في زمن الحرب الباردة إذ كان الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي مستمراً ، وفي ذلك الإطار عمدت الولايات المتحدة الامريكية إلى تعزيز موقف الحكومة العراقية من خلال تقديم الدعم العسكري مما ساعد العراق بإعادة بناء قدراته العسكرية وتعزيز استقراره الداخلي ، وكانت المساعدة الأمريكية تهدف إلى تقوية العراق بوصفه حليفاً استراتيجياً في مواجهة المد الشيوعي مما أسهم بتحقيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة.

**رابع عشر :** لم تقتصر صفقات الأسلحة التي أبرمها العراق على الصفقات العلنية ، بل شملت أيضاً صفقات سرية عقدتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مع الحكومة العراقية ، إذ تضمنت تلك الصفقات مواد وأسلحة محظورة دولياً أُستُخدمت ضد الكُرد مما عكس تعقيد العلاقات العسكرية والسياسية في تلك المرحلة إذ سعت الولايات المتحدة الامريكية لتعزيز موقف الحكومة العراقية في مواجهة التحديات الداخلية لاسيما النزاع مع الكُرد متجاوزة بذلك القوانين الدولية والأخلاقيات العسكرية.



**خامس عشر :** اتبعت الدول الغربية أسلوباً خاصاً في بيع بعض الأسلحة للعراق ودول المنطقة في أوقات مختلفة بما يضمن استمرار الهيمنة العسكرية للكيان الصهيوني ، إذ قامت الدول الغربية بتقليص مواصفات تلك الأسلحة القتالية ، وتقليل جودتها مقارنة بالأسلحة التي كانت تبيعها لحلفائها الرئيسيين ، إذ كان ذلك التوجه جزءاً من استراتيجية مدروسة تهدف إلى الحفاظ على التفوق العسكري للكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط ، وضمان عدم تهديده من أية قوة إقليمية بما في ذلك العراق.

**سادس عشر :** لم تكن الدول الغربية جادة أو متحمسة لرؤية تطور حقيقي في مستوى القوة الجوية العراقية ؛ وذلك لأسباب تتعلق بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة إذ كانت تلك الدول تخشى أن يؤدي تعزيز القوة الجوية العراقية إلى اختلال ميزان القوى الإقليمي مما قد يؤثر سلباً على التفوق العسكري للكيان الصهيوني الذي يعد من أهم حلفائها علاوة على ذلك كانت هناك مخاوف جدية من أن تُستخدم تلك الطائرات والمعدات المتقدمة ضد المصالح الغربية في حال نشوب أي خلاف سياسي أو دبلوماسي مع الحكومة العراقية ؛ لذا اتبعت الدول الغربية سياسة مدروسة تجاه تسليح القوة الجوية العراقية ، إذ قدمت طائرات بمواصفات أقل تطوراً من تلك التي تمنح لحلفائها الرئيسيين فضلاً عن فرضها قيوداً على استخدام تلك المعدات ، و كانت تلك السياسة تهدف إلى منع العراق من تحقيق تفوق في قدراته الجوية ، وضمان عدم تجاوز تلك القدرات لحدود معينة مما يُبقي العراق في حالة من التبعية العسكرية لتلك الدول .

**سابع عشر :** اتبعت بريطانيا سياسة توازن دقيقة بين دعم القدرات الدفاعية للعراق وحماية مصالحها وحلفائها في المنطقة ، إذ شكلت سياستها في تسليح العراق جزءاً من استراتيجيتها الأوسع في الشرق الأوسط والتي هدفت إلى الحد من النفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة ، وتعزيز تجارتها العسكرية فضلاً عن حماية إمدادات النفط الحيوية في منطقة الخليج العربي لاسيما من الكويت كما حرصت بريطانيا على منع العراق من امتلاك قدرات عسكرية قد تهدد أمن الكيان الصهيوني .

**ثامن عشر :** على الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها الحكومات العراقية المتعاقبة لتأسيس صناعة عسكرية محلية إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل إذ واجهت تلك المساعي عقبات عديدة أبرزها القيود التكنولوجية ، وافتقار العراق للبنية التحتية الضرورية لدعم صناعة عسكرية متقدمة

فضلاً عن ذلك أسهمت التطورات الداخلية والتوترات الإقليمية والتحديات الاقتصادية في عرقلة تحقيق هذا الهدف .

**تاسع عشر :** صار العراق واحداً من أبرز القوى العسكرية في المنطقة العربية ، بل وتبوأ مكانة متقدمة بوصفه أحد أهم القوى العسكرية في دول العالم الثالث كما اكتسبت البلاد خبرة واسعة في إبرام صفقات التسليح مع دول المعسكرين الشرقي والغربي مما أتاح له تنويع مصادر تسليحه فضلاً عن ذلك تمكن العراق من امتلاك أحدث الأسلحة والتقنيات العسكرية المتطورة مما عزز من قدراته الدفاعية والهجومية ، وجعله مؤثراً في توازن القوى الإقليمية .

**عشرون :** شهدت المدة موضوع الدراسة تنافساً حاداً بين الدول الغربية ، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على وجه الخصوص تتسابقان لتسليح الجيش العراقي إذ سعت كل منهما إلى تعزيز نفوذها في العراق عبر إبرام صفقات الأسلحة والدعم العسكري بهدف كسب ولاء الحكومة العراقية ، وضمان انحيازها إلى معسكرها السياسي ، و لم يكن ذلك التنافس يقتصر على تزويد العراق بالأسلحة فحسب ؛ بل كان جزءاً من صراع أوسع للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية التي كانت تمثل بوابة مهمة للنفط فضلاً عن موقعها الجغرافي الحساس ، وبذلك كانت كل دولة تأمل جعل العراق ركيزة لسياستها الإقليمية ، وتحصين مصالحها ضد التهديدات المنافسة سواء من الاتحاد السوفيتي أم من القوى الإقليمية .

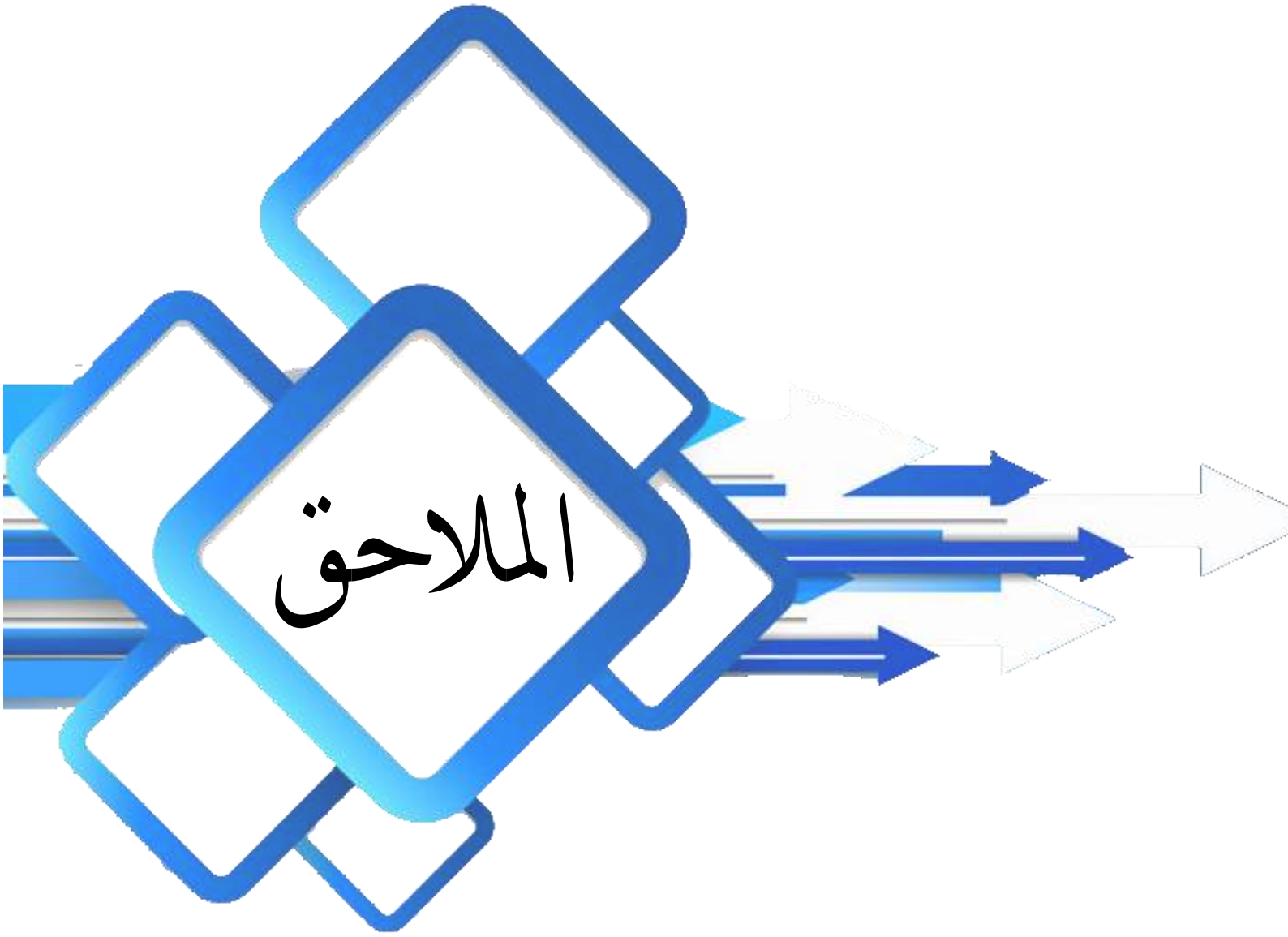
**حادي وعشرون :** اتسمت قضية التسليح من الاتحاد السوفيتي بعلاقة معقدة بين الحكومة العراقية والشيوعيين العراقيين والحركة الكردية ، وتميزت تلك العلاقة بالتذبذب والتوتر أحياناً إذ كان دعم الاتحاد السوفيتي للحركة الكردية قد شكل مصدر قلق للحكومة العراقية مما جعلها تتعامل بحذر مع ذلك التعاون كما أثر الدعم السوفيتي للكرد بشكل ملحوظ على خيارات الحكومة العراقية في توريد الأسلحة ، ونتيجة لذلك وجدت الحكومة العراقية نفسها في موقف صعب يتطلب تحقيق توازن بين تعزيز قدراتها العسكرية ومواجهة التحديات الداخلية الناجمة عن ذلك الدعم الخارجي .

**ثاني وعشرون :** واجه العراق كثيراً من العقبات في تسليح جيشه لاسيما بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عام 1967 ، إذ أدى ذلك إلى فقدان العراق للمصادر التقليدية للأسلحة مما دفعه للبحث عن بدائل لتلبية احتياجاته العسكرية المتزايدة ، إذ لجأ العراق إلى فرنسا بوصفها خياراً بديلاً فضلاً عن الإفادة من تجارة السلاح الدولية حيث استخدم

العراق وسطاء وتجاراً لتسهيل تلك العمليات مما سمح له بتأمين المعدات والذخائر وقطع الغيار اللازمة لتعزيز قدراته العسكرية .

**ثالث وعشرون :** كان لضعف نظام عبد الرحمن عارف تأثير كبير على عملية التسليح في العراق ، إذ اتسم حكمه بضعف القيادة وعدم الاستقرار السياسي وصارت الحكومة في عهده خاضعة لتوجيهات مجموعة من الضباط الذين كانوا يعملون وفقاً لمصالحهم الشخصية بدلاً من المصالح الوطنية ؛ ونتيجة لذلك تحول بعض هؤلاء الضباط إلى وسطاء وسماسرة في عمليات شراء الأسلحة بين الحكومة العراقية وشركات الأسلحة الغربية علاوة على ذلك ساهمت تلك الوساطة بتعزيز دورهم في اتخاذ القرار إذ كان لديهم القدرة على التأثير في العقود والصفقات وتوجيه الموارد مما فتح المجال للفساد وسوء الإدارة في أركان الحكومة العراقية ، وهو ما أثر سلباً على فعالية الجيش العراقي وقدرته على التسليح بشكل سليم و وبالتالي ساهم ضعف القيادة والفساد في تقويض جهود بناء قوة عسكرية قوية وفعالة في تلك المرحلة .

الملاحق



ملحق رقم (1)  
(وثائق وزارة الخارجية الامريكية : برقية مرسله من السفارة الامريكية في العراق الى وزارة الخارجية الامريكية بتاريخ 19 تموز 1958 يحذر فيها السفير الأمريكي من أن قطع المساعدات العسكرية قد يؤثر سلباً على العلاقات مع العراق ويدفعه للتوجه نحو الاتحاد السوفيتي)<sup>(1)</sup>

Iraq, January–July 1958 327

124. Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State

Baghdad, July 19, 1958, 5 p.m.

251. Department might find helpful brief summary existing conditions and some tentative analysis character new regime:

(1) Certainly in Baghdad takeover has been remarkably rapid and successful. After first day no serious incidents involving foreign persons or property which discouraged by repeated radio injunctions including one put out today against painting slogans on buildings or stringing incendiary banners. ([less than 1 line of source text not declassified] believes latter may be directed at bringing Baathists and Communists under control.) While our communications from rest Iraq largely cut off we know revolution equally successfully Mosul, Kirkuk. Limited reports from Basra indicate no opposition there. New regime, dominated by military figures, has thus successfully seized army, police and is now trying encourage normal functioning civilian departments. These will not be fully normal, of course, until removal various restrictions aimed controlling commercial transactions and travel.

(2) It is too early determine reach character popular reaction in spite exuberance witnessed Baghdad streets first few days. Minority groups scared. Mobs in Baghdad made up largely riff raff adolescents who always easily stimulated. Still new regime has, we believe, successfully capitalized dislike for Nuri–Abdulillah regime which closely intermingled anti-western grievances and antipathies. With Cairo's widespread use of radio whip emotions ever higher on these issues preoccupation with them at all levels society has constantly increased pro-Nasser character regime reflected by immediate widespread appearance his picture with those of rebel government leaders. Any possible substitute government imposed from outside would not have possession these emotional assets and would be severely handicapped.

(3) Since coup was carried out by army military has upper hand though some signs civilian ministries influence gradually moving to fore. Minister Foreign Affairs during my talk with him yesterday indicated he giving serious thought formulation policy towards outside world particularly with western countries. During both my interviews with Foreign Minister, Minister Guidance Shanshai present and entered conversation freely. His primary concern seems retain western technical aid. His forceful action in having banner removed from in front Em-

Source: Department of State, Central Files, 787.00/7–1958. Secret; Priority. Repeated to Cairo, Beirut, Ankara, London, Tehran, Amman, Damascus, and Tel Aviv. Received at 8:32 p.m.

(1) F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No. 124 , Baghdad , 19 July, 1958 , P.327 .

## ملحق رقم (2)

وثائق وزارة الخارجية الامريكية : مذكرة من مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية الى وزير الخارجية الامريكي بتاريخ 22 آب 1958 حول رغبة النظام الجديد في العراق في التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية على اساس مستقل مع الحفاظ على الالتزامات السابقة<sup>(1)</sup>

### 133. Memorandum From the Director of Intelligence and Research (Cumming) to Secretary of State Dulles

Washington, August 22, 1958.

#### SUBJECT

Intelligence Note: *Attitude of New Iraqi Leaders, Press and Radio toward the US and pro-Western Arab Regimes*

Assurances of the Iraqi regime's friendly feelings toward the West, desire to cooperate on an independent basis, and intention to honor prior commitments and contracts are reiterated daily by Prime Minister Qasim in his contacts with US representatives and in press statements. Nevertheless, a steady anti-American trend is gathering momentum. It has thus far included minor acts of harassment and non-cooperation, a growing atmosphere of public hostility, and a spate of external and internal propaganda that is increasingly directed specifically against the US, as well as against the openly Western-aligned Arab governments of Lebanon and Jordan. There is no evidence that Qasim has taken any action to prevent or mitigate this trend, or even that he sincerely wishes to do so. In view of the growing split within his own government, however, Qasim is probably no longer in a position to make a strong defense either of US interests or of Iraqi independence of action vis-à-vis Egypt, whatever his personal preferences may be.

In the field of propaganda, the press of the new order has been somewhat more moderate than the radio, although never free from

Source: Department of State, Central Files, 786.00/8-2258. Secret.

### Iraq, August 1958–April 1959 337

anti-imperialist bias with certain anti-US overtones. The first newspaper to appear after the revolution was *al-Yaqdha*, long suspended under the former regime, which was formerly published by Siddiq Shanshal (Minister of Guidance in the new Iraqi Cabinet) under aegis of the Istiqlal Party. Always fanatically nationalist, anti-Jewish (as distinct from anti-Zionist), and highly critical of the US, the paper in its reincarnation has followed these lines as well as eulogizing Nasir and the Egyptian and Iraqi revolutions. Shortly afterward *al-Jumhuriya* made its first appearance, in obvious imitation of the Egyptian government's press vehicle, and immediately became the quasi-official mouthpiece of the new government. It has printed all official statements, including those of reassurance to the West, but the tone and content of the news are very close to that of its Cairo counterpart.

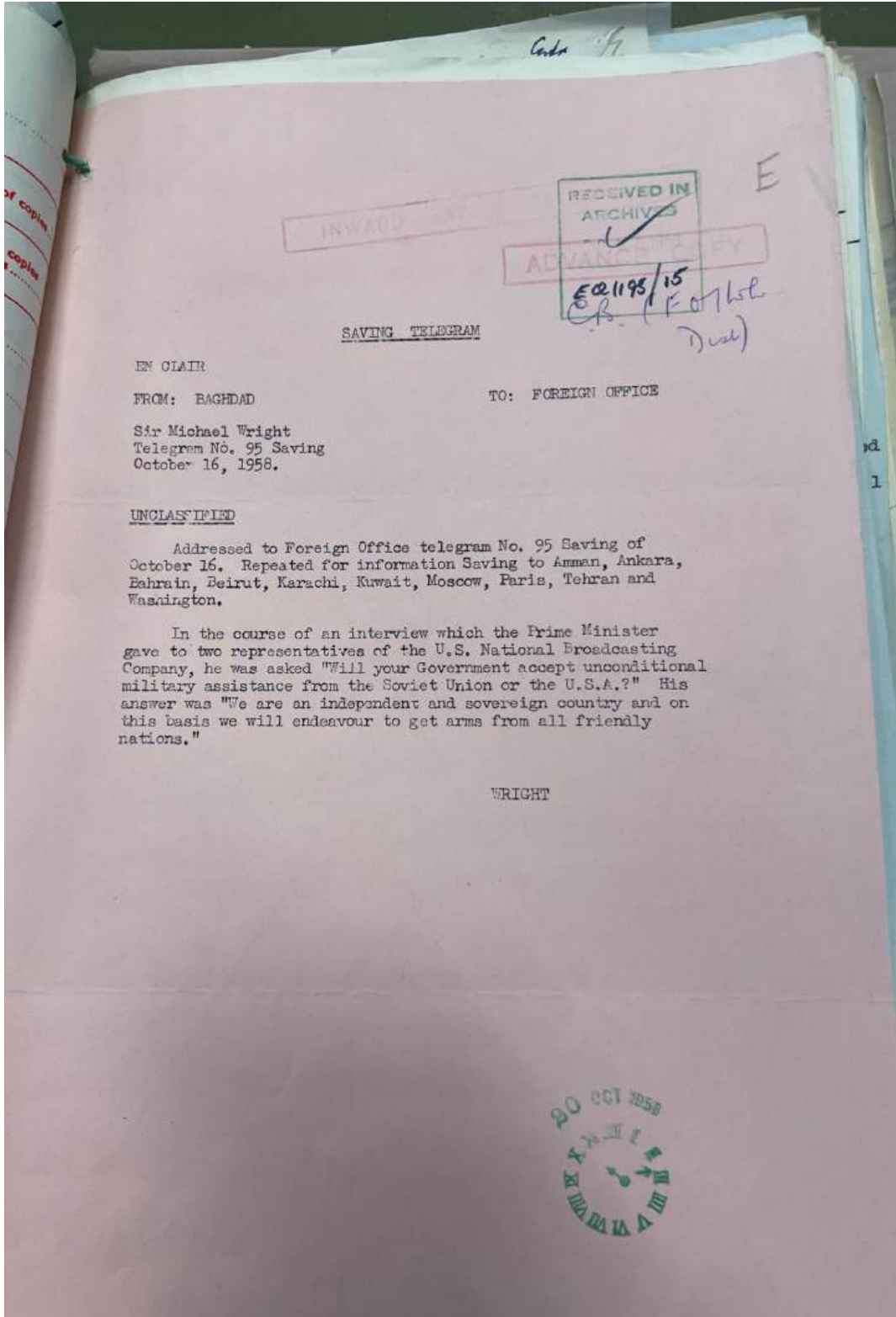
Baghdad radio has been oriented to the UAR line since an August 4 broadcast attacking the government of Jordan. Beginning about two weeks after the revolt, FBIS monitors identified two voices announcing on the station as an Egyptian and a Syrian. Condemnations of the Nuri regime have gradually identified it more and more with the US, as well as "imperialism" generally. A scare-line of impending plots against the new Republic is also being developed: an accidental petroleum tank fire and the show-trial of ex-Chief of Staff Daghestani are being so played as to enhance this line. Rabble-rousing speeches of Deputy Prime Minister Abd al-Salam Arif also have been featured. Representative excerpts are attached as an annex.<sup>1</sup>

A similar memorandum has been addressed to the Under Secretary

(1) F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, Memorandum From the Director of Intelligence and Research (Gumming) to Secretary of State Dulles , No. 133 , 22 August , 1959 , P.P. 336 - 337

ملحق رقم (3)

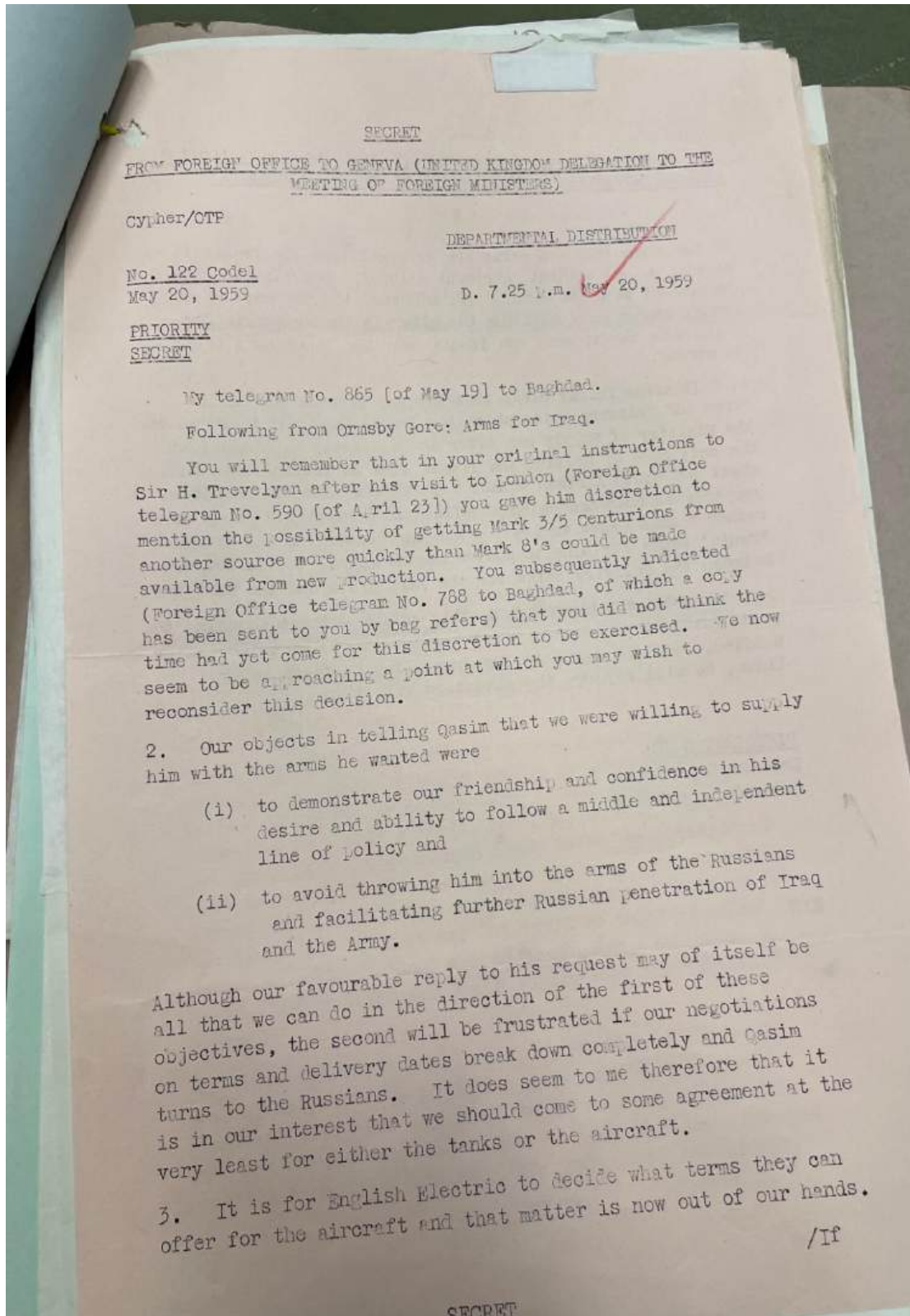
(وثائق وزارة الخارجية البريطانية : برفقية مرسله من السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 16 تشرين الأول 1958 تتضمن تأكيد عبد الكريم قاسم استقلال العراق واستعداده لتسليح الجيش العراقي من جميع الدول) (1)



(1) F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From Baghdad to Foreign Office, Sir Michael Wright, Telegram No.95 , EQ1195/15 , 16 October , 1958 .

**ملحق رقم (4)**

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية : وثيقة موجهة من وزارة الخارجية البريطانية الى اجتماع وزراء خارجية الدول الغربية في جنيف بتاريخ 20 ايار 1959 تشير الى ضرورة كسب نظام عبد الكريم قاسم عبر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية الى العراق لضمان عدم تحوله بالكامل إلى الاعتماد على السوفييت) (1)



(1) F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963 , From Foreign Office To Geneva (United Kingdom Delegation To The Meeting Of Foreign Ministers , 20 may , 1959 .



## ملحق رقم (5)

(وثائق وزارة الخارجية الأمريكية : مذكرة من وزير الخارجية الأمريكية الى الرئيس كينيدي في التاسع من شباط 1963 تتضمن اقتراحاً بتوجيه القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد بالاعتراف بالنظام العراقي الجديد بعد انقلاب 8 شباط 1963)<sup>(1)</sup>

### 154. Memorandum From Secretary of State Rusk to President Kennedy

Washington, February 9, 1963.

#### SUBJECT

Request for Contingency Authority to Recognize the New Iraqi Regime

A coup d'état reportedly led by Colonel Abdul Karim Mustafa was mounted in Baghdad in the early morning of February 8, 1963. Former Prime Minister Qasim is reported dead. Affirmations of support for the new regime have come from military and civil leaders in all parts of Iraq. Barring the unforeseen, the new regime seems likely promptly to establish itself in full authority in the country.

The leaders of the Iraqi Revolutionary Command and the members of the Cabinet have a nationalist orientation with a strong Pan-Arab bent. They appear to be anti-Communist. We have neither evidence nor reason to believe that the United Arab Republic will wield any undue influence in Baghdad. In our opinion the new regime is likely to be an improvement over that of former Prime Minister Qasim, which had few friends either internally or externally.

Our Chargé d'Affaires at Baghdad is under instructions to convey informally to the leader or leaders of the Revolutionary Command friendly overtures from the United States Government after he has first satisfied himself the Command is in firm control of the country.<sup>1</sup> He will explain United States criteria for recognition of a new Government and will indicate that the United States would welcome public affirmation that the new Iraqi regime intends to carry out Iraq's international obligations. He will also ask for assurance that the new regime will safeguard American citizens and interests in Iraq.<sup>2</sup>

The desired public Iraqi affirmation may be forthcoming soon. It would appear to be in our interest to grant early recognition to the regime

---

Source: Department of State, Central Files, POL 16 IRAQ. Confidential. Drafted by Killgore (NEA/NE) and cleared by Talbot, Knox (EUR/BNA) (in draft), and Bracken (NEA/GTI) (in substance). Attached to the source text is a "Proposed Statement on Recognition of New Iraqi Republic Regime," drafted on February 9 by Davies (NEA/NE). Talbot forwarded this memorandum to Rusk on February 9 with a recommendation that he sign it. (Memorandum from Talbot to Rusk; *ibid.*)

<sup>1</sup> Telegram 220 to Baghdad, February 9, conveyed criteria for recognition of the new regime. (*Ibid.*) The criteria are taken from a memorandum from Lawrence Hargrove (L/NEA) to Killgore, February 8. (*Ibid.*, L/NEA Files: Let 70 D 165, Iraq)

<sup>2</sup> Melbourne executed these instructions on February 10 during a conversation with Foreign Minister Talib Husain Al-Shabib, who assured Melbourne that U.S. citizens and interests would be protected and that Iraq would honor its international obligations and follow a nonaligned foreign policy. (Telegram 409 from Baghdad, February 10; *ibid.*, Central Files, POL 16 IRAQ)

---

(1) F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From Secretary of State Rusk to President Kennedy , SUB: Request for Contingency Authority to Recognize the New Iraqi Regime , No.154 , Washington, 9 February , 1963, P.344.

ملحق رقم (6)

( أوراق الرئيس الأمريكي جون كينيدي : مذكرة من الرئيس الأمريكي جون كينيدي الى وزير خارجيته دين راسك في 18 من شباط 1963 يطلب فيها بيان رأيه عن الخطط التي يجب وضعها في حال قيام الاتحاد السوفيتي بقطع مساعداته العسكرية عن العراق )<sup>(1)</sup>

To Charles Johnson 39

THE WHITE HOUSE  
WASHINGTON

February 18, 1963 - rec'd by me 2/20/63

MEMORANDUM TO THE SECRETARY OF STATE

What are we planning to do re Iraq? If the Russians cut off their aid, are we planning to make any offers to them?

The Kennedy

Classification ?  
NSAM ?

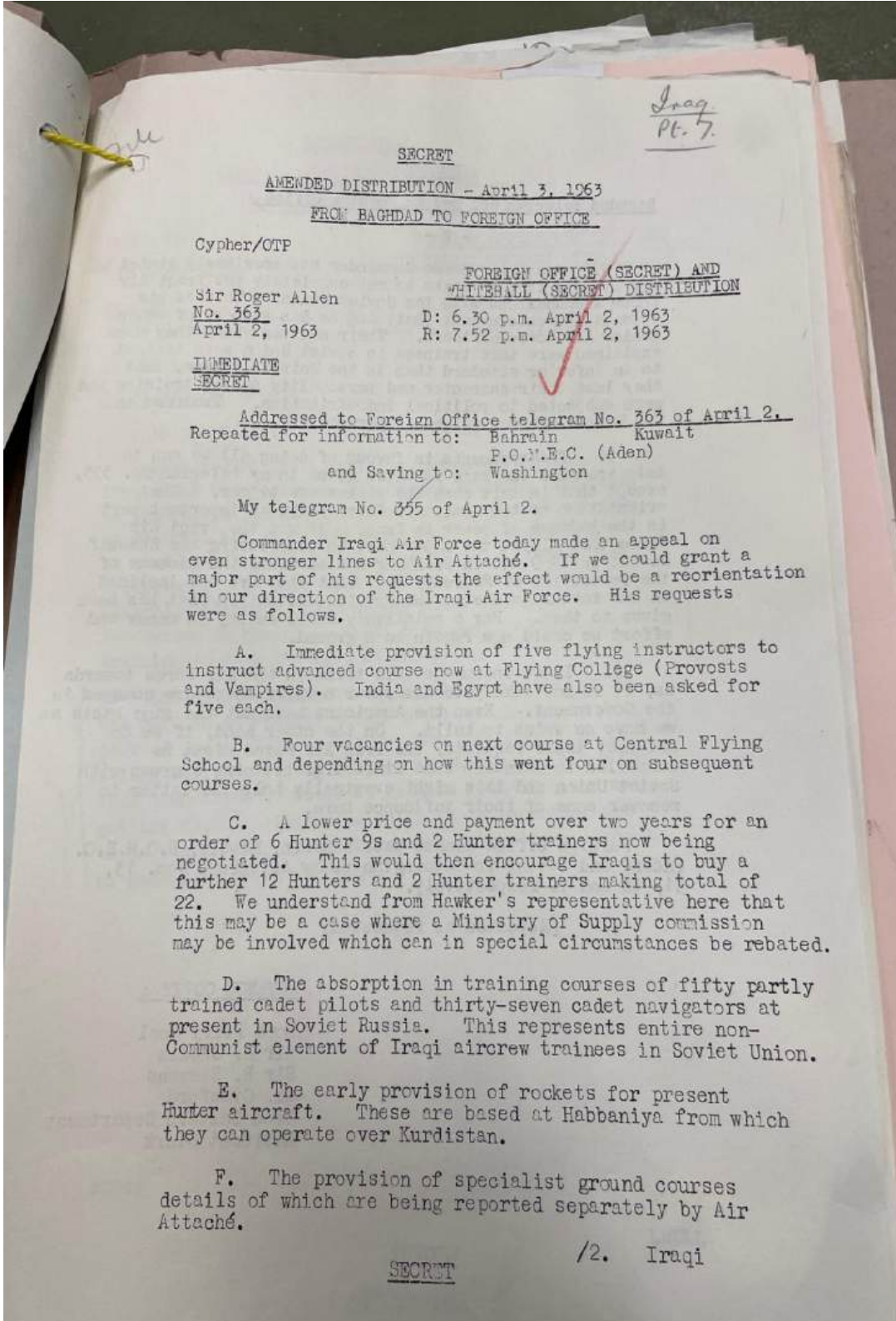
FEB 20 1963

32

(1) Papers of John F. Kennedy, Memorandum To The Secretary Of State, Presidential Papers, National Security Files, Iraq, 1961-1963, National Security Files. Robert W. Komer Files. Iraq, 1961-1963, box 117A, JFKNSF-426-004, 18 February.

(A-7) ملحق رقم

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية : برفقية مرسله من السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 2 نيسان 1963 تتضمن توصية الملحق العسكري البريطاني في بغداد بضرورة تحويل الجيش العراقي من الاعتماد على الأسلحة والمعدات والتدريب السوفيتي إلى الغرب لتعزيز الاتجاه المناهض للشيوعية مع توريد الأسلحة البريطانية المناسبة لذلك التحول)<sup>(1)</sup>



(1) F.O. , PREM 11- 4319 , Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.355, 2 April, 1963.

SECRET

Baghdad telegram No. 363 to Foreign Office

- 2 -

2. Iraqi Air Force Commander has previously stated to Air Attaché that he wants to cut completely the Iraqi Air Force's connexions with the Soviet Union. This is his attempt to achieve just that, and he has support of other senior Air Force officers. Their motives which they have explained were that trainees in Soviet Union were trained to an inferior standard than in the United Kingdom, that they lost their character and personality during training and were subjected to political indoctrination. Trainees in the United Kingdom gained in personality.

3. The arguments in favour of doing all we can to help are much the same as those given in my telegram No. 355, except that in this case the stakes are bigger. The orientation of the Iraqi Air Force plays an important part in the balance of power in Iraq. It was the Iraqi Air Force that played the major part in suppressing the Shawwaf revolt in 1959 and in planning and ensuring the success of the revolution of February 8. That they are now inclined in our favour is due to the previous attention that has been given to them. For a relatively small outlay in money and effort we could now regain much ground.

4. If we encourage this trend in the Air Force towards us, it is not likely to disappear even if there are changes in the Government. Even the Americans have not the same basis as we have on which to build. On the other hand, if we do not meet these requests, the Iraq Air Force might be compelled to maintain some links e.g. training courses with Soviet Union and this might eventually help the latter to recover some of their influence here.

Foreign Office please pass Bahrain, Kuwait, P.O.M.E.C. (Aden) and Savig to Washington as my telegrams Nos. 13, 31, 16 and 14 respectively.

[Repeated as requested]

ADVANCE COPIES:

Lord Privy Seal  
Sir H. Caccia  
Sir R. Stevens  
Mr. Crawford  
Head Eastern Department  
Resident Clerk

JJJJJ

ملحق رقم (8)

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية : وثيقة بتاريخ 5 تموز 1945 تتضمن معارضة وزارة الدفاع البريطانية  
توريد طائرات (لايتنغ) إلى العراق خوفاً من تعزيز قدرات القوة الجوية العراقية على ضرب الكويت جواً مما  
يؤثر سلباً على علاقات ومصالح بريطانيا مع الكويت) (1)

CONFIDENTIAL

Minutes

LIGHTNINGS FOR IRAQ (BAGHDAD TELEGRAM

No. STOW 25 of 2 July) - *later*

RECEIVED IN  
ARCHIVES No 15  
10 AUG 1965

EQ 1224/35(A)

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN

Eastern Department are consulting the Ministry of Defence and preparing a submission in which they will wish to include this Department's views.

2. I think we shall have to oppose the provision of these aircraft to Iraq for the following reasons:-

- (a) Although the Iraqis evidently regularly fly their Hunters into the ground and Lightnings are a very much more sophisticated aircraft, there seems little doubt that Iraqi possession of Lightnings would materially improve their ability to strike at Kuwait from the air. It makes no sense for us to put extra arms in the hands of the main enemies of a state (Kuwait) for the defence of which we spend such large sums of money every year.
  - (b) Even if we play down the additional striking power which these aircraft would give to the Iraqis, the Kuwaitis would certainly estimate that the threat to them had been considerably increased and would react accordingly.
  - (c) The Kuwaitis could be expected to show the utmost dismay towards us. At best they would consider this a cynical commercial deal and an illogical one which was against both Kuwait's and the U.K.'s interests; at the worst they might even conclude that we were unlikely to stand by the Exchange of Notes in that we were improving the position of the most likely aggressors against Kuwait.
3. The attitude of the Kuwaitis in public would, of course, be different now that they profess such friendship <sup>for</sup> the Iraqis. We know, however, that they in fact remain as mistrustful of them as ever.

4. If we should by any chance decide to go through with this, we would have to explain the position in advance to the Kuwaitis; a difficult task.

*M. S. Bertheud*

(M. S. Bertheud)

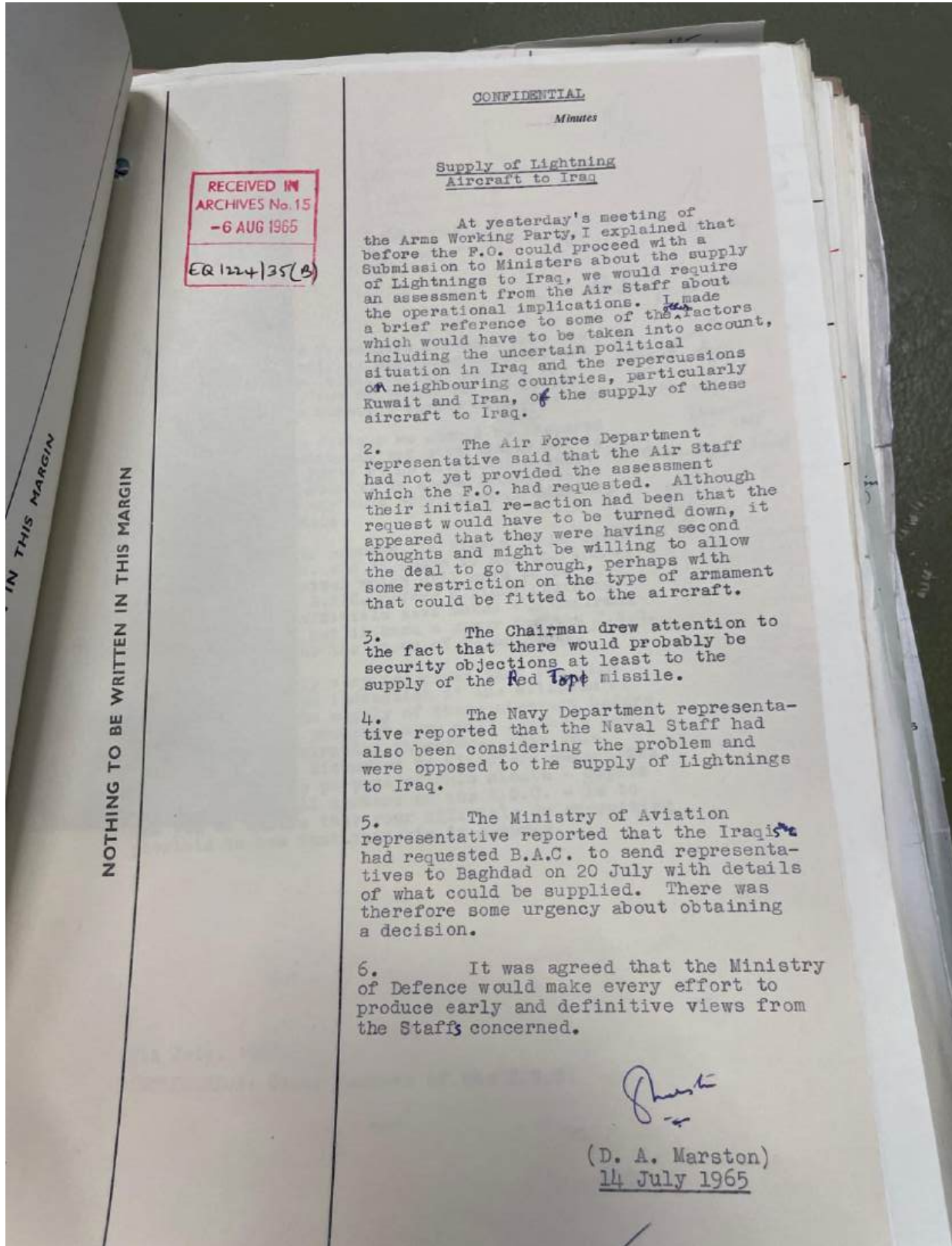
5 July, 1965

*I agree. We have of course agreed that the Lightning is a purely defensive weapon (in the Saudi context), but it*

(1) F.O. , 371-180832, Minutes Lightnings For Iraq (Baghdad Telegram No. STOW 25 of 2 July), (Eq.1224/35A) , 5 July, 1965.

ملحق رقم (9)

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية : وثيقة بتاريخ 14 تموز 1965 تتضمن توصيات لجنة مبيعات الأسلحة البريطانية في وزارة الدفاع بأن تكون طائرات (لايتنينغ) التي سيتم توريدها الى العراق بمواصفات ادنى من مثيلاتها في سلاح الجو الملكي البريطاني من حيث تسليحها ومواصفاتها الفنية الاخرى) (1)



(1) F.O. , 371-180832, Supply of Lightning Aircraft to Iraq, (Eq.1224/35B) , 14 July, 1965.

ملحق رقم (10)

وثائق وزارة الخارجية البريطانية : وثيقة بتاريخ 5 آب 1965 أوصت فيها لجنة الصادرات الاستراتيجية البريطانية بالموافقة على تزويد العراق بطائرات (لايتنغ) لضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية وتفادي حصول العراق على طائرات من مصادر أخرى (1)

SECRET

ANNEX A TO COS 2146/6/8/65

CABINET

MINISTERIAL COMMITTEE ON STRATEGIC EXPORTS

SUPPLY OF LIGHTNING AIRCRAFT TO IRAQ

Memorandum by the Chairman of the Official Committee

1. The British Aircraft Corporation has been asked to submit to the Commander of the Iraqi Air Force proposals for the supply of 40 Lightning Mk III interceptors and 4 Mk 5 trainers. The value of the order is in excess of £40m, which might rise to £60m when follow-on orders for spares, armament etc are taken into account. The supply of the Lightnings might also clinch a deal for £5m of surveillance radar which the Iraqis have been considering for some time.
2. Delivery of the aircraft from new production would commence about two years from date of order. Thirty aircraft would be in the ensuing six months. It is probably, therefore, that the first aircraft would be delivered at the end of 1967 and the order would be completed about mid-1969. Some months would have to be allowed in addition before the force became effective.
3. The Iraqis already have 16 MIG 21s (as yet non-operational) which are comparable in performance to the Lightning III, and have another 18 on order from the USSR. They also have 16 MIG 17s, all-weather fighters, and 32 Hunters; we have recently agreed to the supply of a further 9 Hunters. They also have 20 Jet Provosts, which can be armed. All these aircraft may be employed in the ground-attack role. If the UK does not supply Lightnings, the Iraqis could obtain equivalent aircraft from France, the USA or the USSR. Both the French and the Americans are interested in the market.
4. Besides Iraq, the UAR and Syria are also equipped with MIG 21s. Israel has 68 Mirage IIIs, and Iran has American F 5s. Saudi-Arabia is negotiating for up to 40 Lightnings, or comparable aircraft from the USA. The Jordanians are seeking similar aircraft, and the Lebanon is arranging the purchase of Mirag IIIs. The UK could not therefore be accused of introducing a significantly more advanced weapons system into the Middle East, though the supply to the Iraqis might give rise to Israeli pressure for a corresponding increase in their air strength - though on pure numbers this is probably justified already. Among our allies, the Kuwaites and the Iranians might feel that we had placed them at a disadvantage by supplying the Lightnings, though effectively their interests would not be seriously affected.
5. The UK has a commitment to intervene if Iraq should attack Kuwait. In this event the Lightnings would be opposed to our own forces. The aircraft are not likely to be operational until 1969/1970 and this makes it difficult

A - 1

(1) F.O. , 371-180832, Cabinet Ministerial Committee On Strategic Exports Supply Of Lightning Aircraft To Iraq (Memorandum By The Chairman Of The Official Committee), 5 August, 1965.

## ملحق رقم (11)

(وثائق وزارة الخارجية الامريكية : برقية مرسله من السفارة الامريكية في العراق الى وزارة الخارجية في 17 ايار 1966 تتضمن تجديد السفير الأمريكي في بغداد مع الرئيس عبد الرحمن عارف رغبة بلديهما في تعزيز العلاقات الثنائية ، مع ملاحظة السفير الامريكي ميل عبد الرحمن عارف نحو الولايات المتحدة الامريكية) (1)

Iraq 359

### 180. Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State<sup>1</sup>

Baghdad, May 17, 1966, 1240Z.

688. Subject: Call on President Aref.<sup>2</sup> Ref: Embtel 677,<sup>3</sup> Deptel 538.<sup>4</sup>

1. Had 35 minute talk with President Aref noon May 17. After my delivery of President Johnson's personal best wishes to Aref and for well being of Iraq, Aref expressed sincere appreciation and asked that his personal best regards and best wishes be transmitted to President Johnson. He then recalled our frequent friendly contacts before he became President and said he wished our relationship to continue on same basis.

2. Briefly described main feature of my mission as further development of US-Iraqi relations and US cooperation in promoting stability and political, economic and social development of Iraq to extent desired by Iraq and within means available. Aref expressed understanding and appreciation and turned conversation to Iranian aid to Kurds.

3. I explained in detail USG position on Kurdish problem, outlined Iranian concerns, recounted our efforts to encourage Iran and Iraq to find way to settle differences peacefully and said I thought only Iran and Iraq could settle their mutual problems. Aref said Iran had nothing to fear from Iraq or from UAR-Iraqi relations, but if Shah, who alone responsible for Iranian hostility to Iraq, for whatever reason persists in helping Kurds, then Iraq will be obliged make as much trouble for Iran as possible (airgram being submitted with more detailed account).<sup>5</sup>

Aref expressed gratitude for frank discussion which he said he would hold in confidence. Said he wished our talks to be as friend to friend rather than President to Ambassador. I said I looked forward to quiet, friendly talks from time to time.

5. *Comment:* Aref was friendly, relaxed and mild throughout. He showed good sense of humor several times. In no way did he place blame on US for Iranian actions and he acknowledged USG not helping

Kurds. When I referred to great principles for which US fighting in Vietnam he expressed understanding and agreement. Interpreter was used throughout except for several brief exchanges of personal nature at beginning and end of talk. His English is adequate for ordinary conversation.

6. Consider talk to have confirmed earlier belief that Aref well disposed toward US, although we cannot expect him to take cordial public posture and there inevitably will be events which will embarrass our relations somewhat.

**Strong**

(1) F. R. U. S. , 1964-1968, Vol.XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.180, 17May, 1966 , Baghdad, P. 359.



## ملحق رقم (12)

(وثائق وزارة الخارجية الامريكية : برقية مرسله من وزارة الخارجية الامريكية الى السفارة الامريكية في العراق

في 1 تموز 1966 بشأن سياسة الولايات المتحدة الامريكية الجديدة في توريد الأسلحة إلى العراق) (1)

### 181. Circular Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq<sup>1</sup>

CA-39

Washington, July 1, 1966, 7:42 p.m.

#### SUBJECT

U.S. Arms Policy for Iraq

#### REF

CA 11684, Apr 18, 1963<sup>2</sup>

The instruction contained in the airgram under reference continues to constitute the basic U.S. policy guidance on the sale of arms to the Government of Iraq. However, recent developments in the arms build-up in the Near East warrant certain minor revisions of that instruction. Accordingly, the specific provisos on page 3 of the instruction are modified and restated herewith as follows:

The U.S. should:

1. Avoid sale to Iraq of any heavy military equipment or sophisticated weapons, including napalm and other chemicals, tanks, military aircraft (except unarmed helicopters), and naval vessels classified as anything higher than a "craft".

2. Agree to requests for reasonable quantities of small arms up to and including machine guns, but not preclude consideration on a case by case basis of requests for small numbers of light and medium artillery guns provided the latter are no heavier than 105 MM.

3. Be willing to sell quantities of transport vehicles, communications equipment, engineering equipment, and other "non-shooting" material.

4. Continue the present program of grant aid non-combat training, consider requests for additional training on a reimbursable basis, but not preclude additional grant aid training if U.S. interests would be served.

5. Interpose no objection if the British sell Iraq military equipment of a type which does not violate USG arms policy, though we would also bid on these items ourselves if asked to do so by the Iraqis. If the Iraqis should seek to negotiate a military sales package with the British, the U.S. would be willing to cooperate with the British and furnish those items of military hardware not precluded by our arms policy.

6. Agree to continue to sell Iraq spare parts and ammunition for equipment of U.S. origin still employed by the Iraqi Army.

7. Given Iraq's relatively favorable foreign exchange position, undertake only cash sales to Iraq.

8. Sell nothing classified to Iraq.

9. Consult with the Iranian and Turkish Governments before concluding agreements for major arms purchases by Iraq.

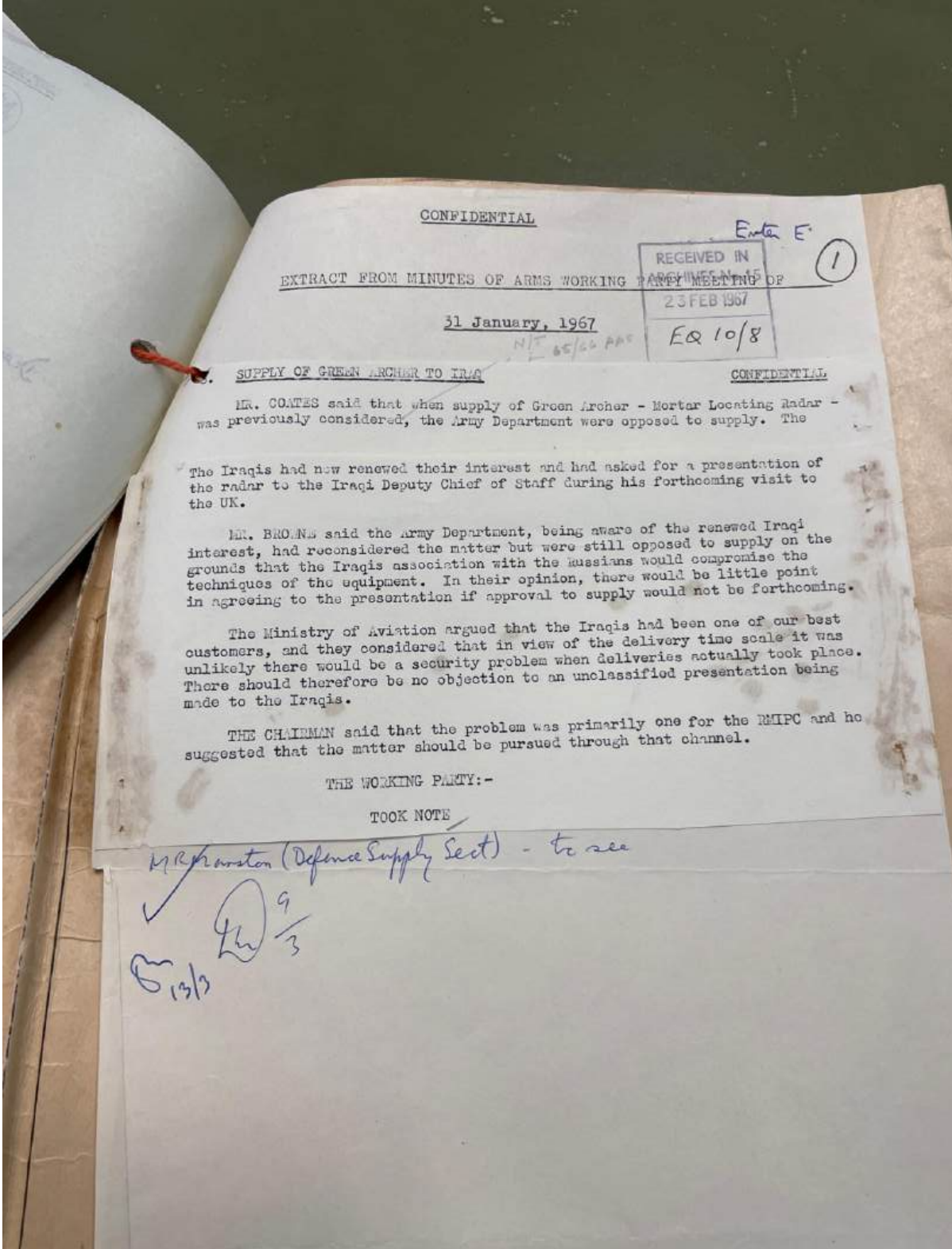
10. After informing the UK and French Governments of the foregoing, acquaint the Iraqi Government informally in the near future of the essentials of this policy as restated above.

**Ball**

(1) F. R. U. S. , 1964-1968, Vol.XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Circular Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No.181, 1 July , 1966 , Washington , P. 461 .

### ملحق رقم (13)

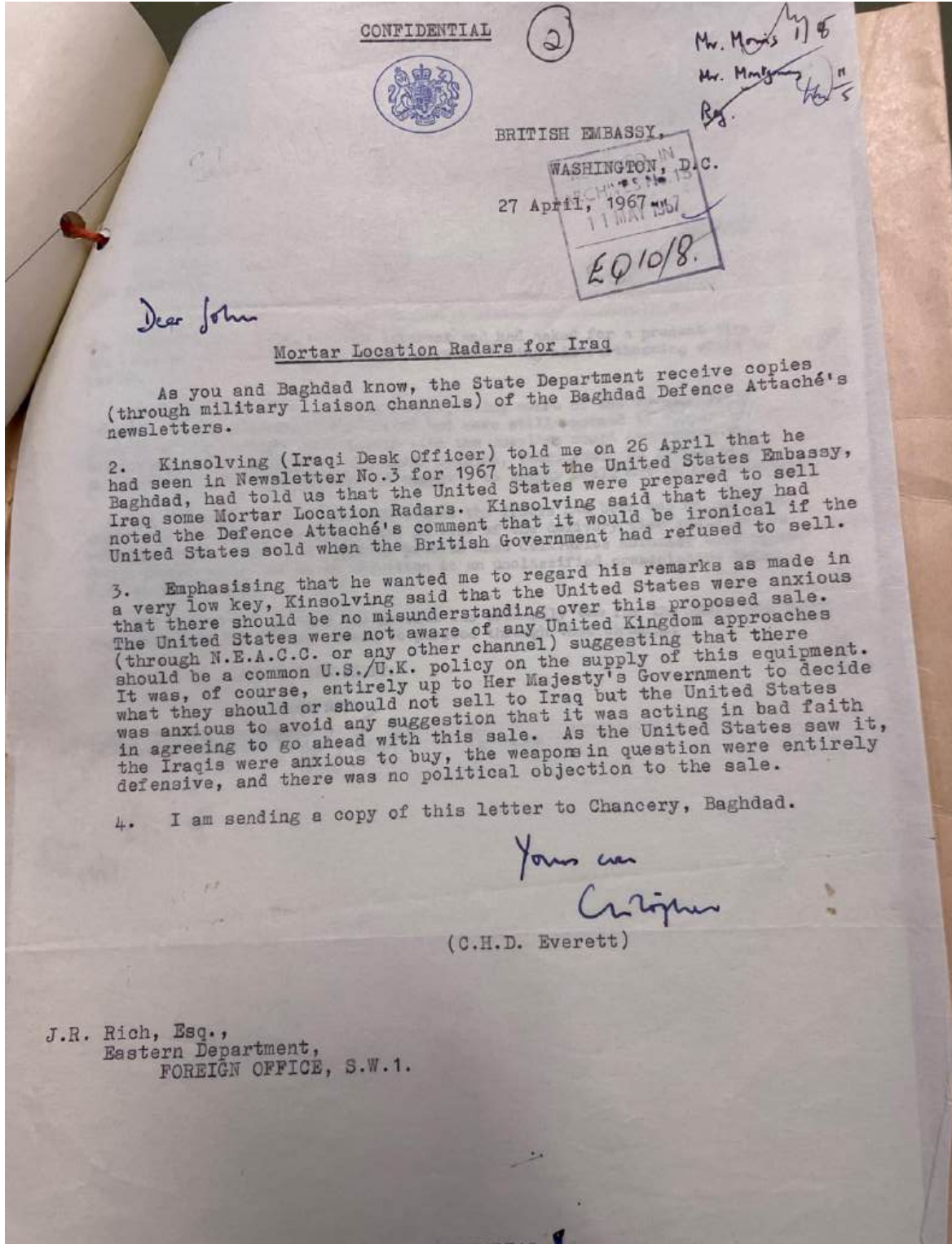
(وثائق وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث : وثيقة بتاريخ 23 شباط 1967 تتضمن اعتراض وزارة الطيران البريطانية على توريد الرادارات إلى العراق بسبب علاقاته الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي وخوفاً من نقل تلك التكنولوجيا المتطورة إلى السوفييت) (1)



(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Supply Of Green Archer To Iraq (Confidential), EQ 10/8, 23 February, 1967.

## ملحق رقم (14)

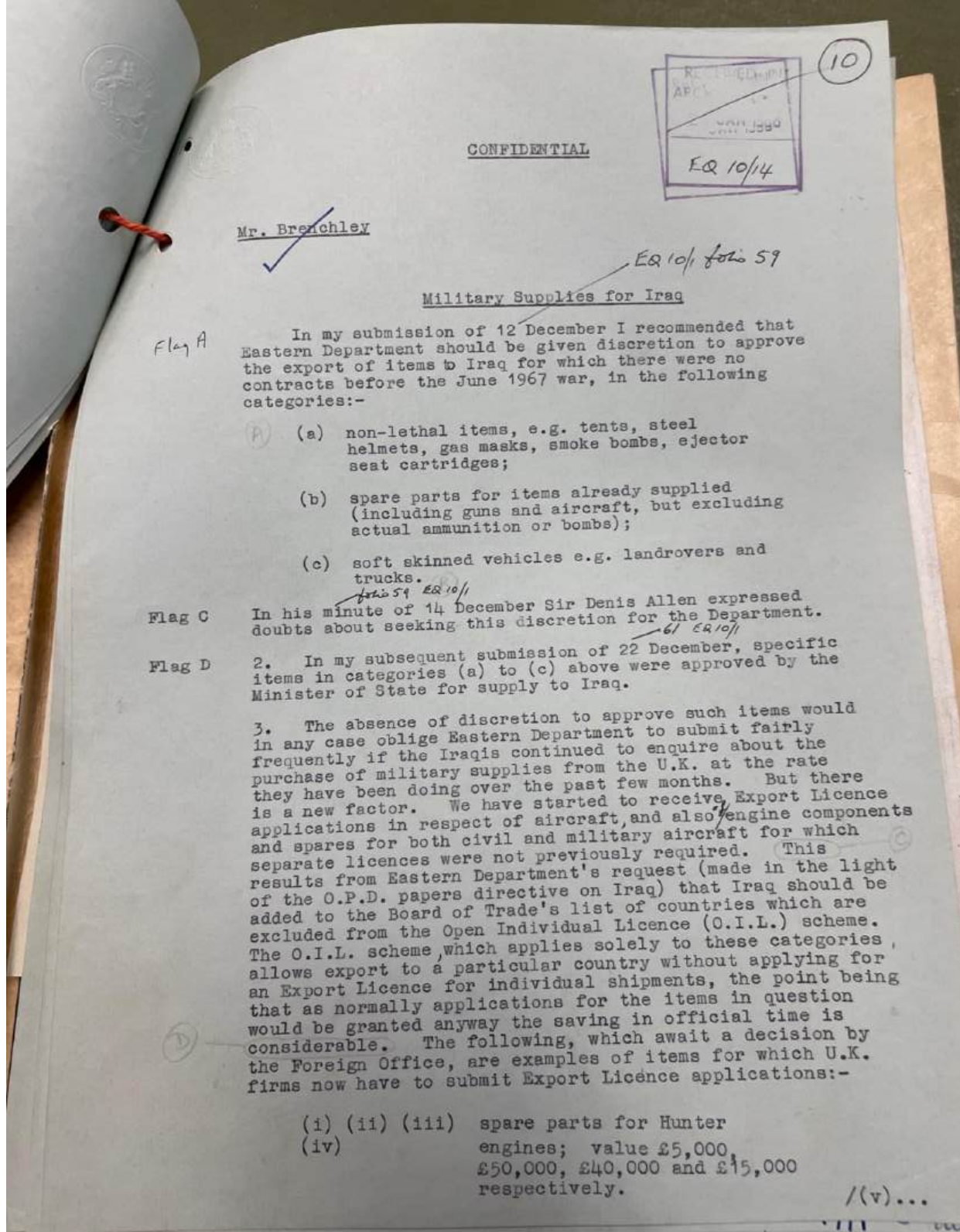
(وثائق وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث : وثيقة بتاريخ 27 نيسان 1967 من الملحق العسكري البريطاني في العراق الى وزارة الخارجية يبلغهم فيها برغبة السفارة الأمريكية لبيع العراق أجهزة رادار لتحديد مواقع مدافع الهاون وهو ما عدته بريطانيا تصرف خاطئ ، ورداً على ذلك أرسلت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة إلى واشنطن أكدت فيها حرصها على التفاهم المشترك بشأن بيع الأسلحة للعراق) (1)



(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Mortar Location Radars for Iraq, EQ 10/8(2), 27 April, 1967.

(A) (15) ملحق رقم

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية والكونغولت : وثيقة بتاريخ 12 كانون الثاني 1967 صادرة من مكتب التخطيط الخارجي في الحكومة البريطانية تمنح فيها إدارة قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية السلطة التقديرية للموافقة على تصدير الأسلحة والمواد العسكرية إلى العراق التي لم تكن ضمن العقود التي سبقت حرب حزيران 1967) (1)



(1) F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968, Military Supplies for Iraq (Confidential), EQ 10/10, 16 January 1968.

CONFIDENTIAL

- (v) aero-engine spares for Dove aircraft; value £4,545. 2. Od.
- (vi) aero-engine spares for Westland Wessex helicopters and Vampire, Venom and Dove aircraft; value £50,000.
- (vii) (viii) spares for electronic/navigational/air-frame equipment for Hunters; value £145.18. Od., £972, £5,416, £4,395.15. 8d. and £1,437.17. 2d. respectively.

4. The total value of these eleven items is just under £174,000. There are at least another 25 applications, which will reach us from the Board of Trade via Defence Supply Department, in the pipeline.

5. We have four other Export Licence applications on hand covering artillery fire-control spares; fuel tanks for Hunters; artillery sighting parts and aircraft ejector seat parts. The total value of these items, which fall into category (b) in paragraph 1 above, is about £18,000. They would not have been within the scope of the O.I.L. scheme.

6. The greatly increased flow of Export Licence applications which we have started to receive as a result of Iraq's exclusion from the O.I.L. scheme leads me to suggest that reconsideration should be given to the proposal for giving discretion to Eastern Department to approve the export to Iraq of items of military supplies and equipment, as and when they arise, in the categories referred to in paragraph 2 above, up to a limit of £100,000. This would cover such items as those detailed under (i) to (xi) in paragraph 3. Otherwise we shall be obliged to present a stream of submissions to Under Secretaries ~~and Ministers~~ which do not intrinsically merit such high-level consideration.

*A.R. Moore*

(A.R. Moore)  
16 January, 1968.

Copy to:

Mr. Crosthwait (Defence Supply Dept.)

Sir D. Allen

*This is a new factor in the situation and, I think, strengthens the case for this limited discretion. We presumably revert to O.I.L. when relations are resumed.*

CONFIDENTIAL

*T.F. Brumby*  
17/1 all



المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

أ : وثائق دار الكتب والوثائق الوطنية :

- 1- د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة المرقمة 1632/311 ، الأسلحة والتجهيزات ، وثيقة رقم 5.
- 2- د.ك.و. ، الملفة المرقمة 1631/311 ، تجهيزات الجيش العراقي ومعمل العتاد ، الوثيقة المرقمة 102/84.
- 3- د.ك.و. ، الملفة المرقمة 311/1630 ، أيفاد العقيد حميد نصره إلى جيكوسلوفاكيايه لأتمام فحص الأسلحة والعتاد ، وثيقة رقم 136.
- 4- د.ك.و. ، الملفة المرقمة 311/1630 ، ايفاد طيارين إلى إيطاليا وثيقة رقم 27 .
- 5- د.ك.و. ، ملفات وزارة الدفاع ، الملفة المرقمة 311/4320 ، كلفة طلبات الجيش 1952 ، وثيقة رقم د/297/3/26.
- 6- د.ك.و. ، ملفة رقم 1630 ، وثيقة رقم 89.
- 7- د.ك.و. ، الملفة 32110/72 ، العتاد للجيش العراقي ، الوثيقة رقم 3 و 4 و 5 .
- 8- د.ك.و. ، الملفة المرقمة 1569/311 ، ايفاد ضباط طيارين 1939 ، وثيقة رقم 287 .
- 9- د.ك.و. ، ملفة رقم 311/1613 ، وثيقة رقم 49 .
- 10- د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة المرقمة 1431\311 ، آذار 1923 ، الموظفون الأجانب ، وثيقة رقم 12.
- 11- د.ك.و. ، ملفات وزارة الدفاع ، الملفة المرقمة 4320/311 ، جهاز اشعة اكس 1950 ، وثيقة رقم 166/658.
- 12- د.ك.و. ، مجلس السيادة ، الملفة المرقمة 411\325 ، الاتفاقيات بين العراق ودول العالم.

ب - وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) :

1- F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , Memorandum Of Understanding Concerning The Provision Of Military Aid To Iraq By The Government Of The United States.

2- F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , telegram To Washington No. 248 , January 16, 1958.

- 3-** F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 103 , January 16, 1958 .
- 4-** F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , telegram To Washington No. 248 , January 16, 1958.
- 5-** F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 102 of January 22 , 1958.
- 6-** F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 118 , January 17, 1958.
- 7-** F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , letter From Mr. Unwin To F.J Stephens Esq Of Defense , No. V1195/7/0 , January 17, 1958.
- 8-** F.O. 371-133860 , Military aid for Iraq , 1958 , V1195/14 , U.S./U.K. Arms Supplies For Iraq , January 21, 1958.
- 9-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No: 1271 of 30 August , 1958 .
- 10-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 69 Saving, Repeated Saving to Beirut, Moscow and POMEF , 9 September , 1958.
- 11-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , EQ11959/10 , SUB. Iraqi military , From D.L. Haviland To G. Wheeler , Esq. C.H. , Ministry of Defiance, 10 October , 1958 .
- 12-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 2633 of 27 September , 1958.
- 13-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From Miss Hutchinson Washington To Mr. Davies B.O.T , 22 August , 1958.
- 14-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From P.Brightling To D.F. Ballantyne , Esq. , Foreign Office , EQ1195/5 , 10 September ,1958.
- 15-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Addressed to Foreign Office telegram No. 2536 of 18 September , 1958.



- 16-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From Baghdad to Foreign Office, Sir Michael Wright, Telegram No.95 , EQ1195/15 , 16 October , 1958.
- 17-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Request from Iraqi Military Attaché : Bern Machine guns , EQ1195/13 , 27 October , 1958 .
- 18-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , R.A.F. Reserve Holding Detachment at Habbaniya To Offer Iraqi Government Surplus Bofors Guns , EQ1195/16 , 20 October , 1958.
- 19-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From W.I. Combs To Foreign Office , Arms For Iraq , EQ1195/16(B) , 25 November, 1958 .
- 20-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Eastern Department letter EQ 1195/13 [of October 27: Arms for Iraq , 5 December, 1958 .
- 21-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , Arms For Iraq , EQ1195/13(B) , 28 December , 1958.
- 22-** F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, Addressed to Foreign Office telegram No.545 of 12 May, 13 May, 1959 .
- 23-** F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, Addressed to Foreign Office telegram No. 556 of 13 May, 13 May , 1959.
- 24-** F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, Outward Telegram from Commonwealth Relations Office No. 645, 14 May, 1959.
- 25-** F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, From Geneva (United Kingdom Delegation To Meeting Of Foreign Ministers) To Foreign Office , No. 27 Codel , 13 May , 1959 .

- 26-** F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963 , From Foreign Office To Geneva (United Kingdom Delegation To The Meeting Of Foreign Ministers , 20 may , 1959.
- 27-** F.O. , PREM 11- 4319 , Supply of arms and military equipment to Iraq , 1959-1963, Supply Of Armoured Cars To Iraq , 6 July , 1959.
- 28-** F.O. 371-133107, Supplies of arms and military equipment to Iraq , 1958 , From Brightling Air Ministry To D.H. Ballentyne , Esq , Foreign Office , EQ1195/16(A) , 5 November , 1959.
- 29-** F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, Eq. 1201/23, 27 July, 1963.
- 30-** F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, Eq. 1201/21, 13 July, 1963.
- 31-** F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, Eq. 1201/24, 10 August, 1963.
- 32-** F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, (News Letter No.37), Eq. 1201/26, 14 September, 1963.
- 33-** F.O. , 371-170487, Confidential Foreign Office,S.W.I., (Eq. 1201/26), 27 September, 1963.
- 34-** F.O. , 371-170490, From Baghdad To Foreign Office , No.1224/21C, 15 July, 1963.
- 35-** F.O. , 371-170490, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, (EQ1224/22), 19 June, 1963 .
- 36-** F.O. , 371-180832, supply of F5A aircrafts to Iraq, (Eq.1224/9) , 18 March, 1965.
- 37-** F.O. , PREM 11- 4319 , Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.355, 2 April, 1963.
- 38-** F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.356, 2 April, 1963.
- 39-** F.O. , PREM 11- 4319 , Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.363, 2 April, 1963.

- 40-** F.O. , 371-170479, Telegram From Foreign Office To Embassy Amman , No.1192/21(EQ) , 10 April , 1963.
- 41-** F.O. , PREM 11- 4319 , Memorandum submitted to the Prime Minister, No.374, 10 April, 1963.
- 42-** F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential Amended Distribution From Baghdad To Foreign Office, No.521, 15 May, 1963.
- 43-** F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.552, 21 May, 1963.
- 44-** F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.552, 21 May, 1963.
- 45-** F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential Foreign Office, PT-7/ Iraq, 23 May, 1963.
- 46-** F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential Foreign Office,S.W.I., PT-7/ Iraq, 30 May, 1963.
- 47-** F.O. , 371-170490, Telegram No.1038: Arms for Iraqi Air Force, (Eq.1224/19), 21 June, 1963.
- 48-** F.O. , 371-170490, Transport of Aircraft Rockets to Iraq , (Eq.1224/28), 23 June, 1963.
- 49-** F.O. , 371-170490, Supply of Jet Provost Trainers to Iraq, (Eq.1224/23), 11 June, 1963.
- 50-** F.O. , 371-170490, Aircraft Rocket for Iraq, (Eq.1224/24), 28 June, 1963.
- 51-** F.O. , 371-170490, Confidential From Foreign Office To Baghdad, (Eq.1224/21), 29 June, 1963.
- 52-** F.O. , 371-170490, Confidential Foreign Office, S.W.I., No.1224/21B, 5 July, 1963.
- 53-** F.O. , 371-170490, Supply of Aircraft To Iraq, (Eq.1224/22C), 17 July, 1963.
- 54-** F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.765, 9 July, 1963.

- 55-** F.O. , 371-170490, Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.741, (Eq.1224/21A), 3 July, 1963.
- 56-** F.O. , 371-170490, Interview with Iraqi Military Attaché and An Attaché H.M.G.'s evasive attitude over supply of ammunition Hunter Aircraft rocket, (Eq.1224/27), 5 July, 1963.
- 57-** F.O. , 371-170490, Letter From N.U. Moreland, Esq, War Office To D.L.N. Goodchild , No.1224/24C, 15 July, 1963.
- 58-** F.O. , 371-170490, Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.1224/25, 15 July, 1963.
- 59-** F.O. , 371-170490, From Baghdad To Foreign Office , No.1224/21C, 15 July, 1963.
- 60-** F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, (News Letter No.36), Eq. 1201/25, 24 August, 1963.
- 61-** F.O. , PREM 11- 4319 , Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.795, 18 July, 1963.
- 62-** F.O. , 371-170490, Confidential From Baghdad To Foreign Office, (EQ.1224/28C) , 19 July, 1963.
- 63-** F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, Eq. 1201/23, 27 July, 1963.
- 64-** F.O. , PREM 11- 4319 , Memorandum submitted to the Prime Minister : Supply of Arms to Iraq, (Iraq-PT-7), 22 July, 1963.
- 65-** F.O. , 371-170490, Jet Provost for Iraq , (Eq.1224/23B), 25 July, 1963.
- 66-** F.O. , 371-170490, Brigadier Tikriti on the aircraft weapons supply requests, (EQ.1224/26), 27 July, 1963.
- 67-** F.O. , 371-170490, Memorandum D.Goodchild, Foreign Office To H.Moreland , No.1224/25(EQ) , 28 August, 1963.
- 68-** F.O. , 371-170487, From Assistant Military Attaché To War Office, Eq. 1201/37, 28 August, 1963.
- 69-** F.O. , 371-170492, Air Ministry (Sub: 3 Hunter T-66 aircraft for Iraq), (EQ1224/61), 10 September, 1963.

- 70-** F.O. , 371-170492, Extract From The Minutes Of A The Arms Working Party Held On Meeting Caved In 3 September, (EQ1224/61A), 10 September, 1963.
- 71-** F.O. , 371-170492, Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.968 , 17 September, 1963.
- 72-** F.O. , 371-170492, Confidential From Baghdad To Foreign Office, No.1464 , 20 September, 1963.
- 73-** F.O. , 371-170492, Confidential From Baghdad To Foreign Office, (EQ.1224\44) , 20 September, 1963.
- 74-** F.O. , 371-170492, Confidential : Arms For Iraq, (EQ.1224\64E) , 30 September, 1963.
- 75-** F.O. , 371-170492, Confidential From Baghdad To Foreign Office, (Eq.1224/67) , 23 September, 1963.
- 76-** F.O. , 371-170492, Confidential From Foreign Office To Baghdad, (Eq.1224/67) , 27 September, 1963.
- 77-** F.O. , 371-170492, Confidential From Baghdad To Foreign Office, (Eq.1224/67) , 28 September, 1963.
- 78-** F.O. , PREM 11- 4319 , Memorandum submitted to the Prime Minister : Supplies of Arms for Iraq, (PM/63/130), 25 September, 1963.
- 79-** F.O. , 371-170487, Telegram From Military attaché in British Embassy in Baghdad, (News Letter No.37), Eq. 1201/26, 14 September, 1963.
- 80-** F.O. , 371-170492, Supply of Wessex Mark II Helicopters To Iraq, (EQ.1224\66) , 19 September, 1963.
- 81-** F.O. , 371-170492, Confidential : Weapon Requirements Of The Requires For Tikriti, (EQ.1224\65), 23 September, 1963.
- 82-** F.O. , 371-170492, French Wire-guided missiles for Iraq, (EQ.1224\66A) , 19 September, 1963.
- 83-** F.O. , 371-170492, Weapons Backing for Wessex Mark II Helicopters for Iraq, (EQ.1224\66) , 19 September, 1963.

- 84-** F.O. , 371-170492, Supplies for the Iraq Air Force, (Eq.1224\68) , 24 September, 1963.
- 85-** F.O. , 371-170492, Minutes of a meeting held at Ministry of Aviation to discuss supply of Wessex mark II Helicopters to Iraq, (Eq.1224/69) , 30 September, 1963.
- 86-** F.O. , 371-170482, Memorandum W.Morris, Foreign Office To Minute , No.1192/93 , 9 October, 1963.
- 87-** F.O. , 371-180832, From Foreign Office To Baghdad, (Eq.1224/4) , 27 January, 1965.
- 88-** F.O. , 371-180832, From Baghdad To Foreign Office, (Eq.1224/4) , 6 February, 1965.
- 89-** F.O. , 371-180832, Iraqi order of Hunter aircraft, (Eq.1224/6) , 24 February, 1965.
- 90-** F.O. , 371-180832, Hunters For Iraq, (Eq.1224/7) , 24 February, 1965.
- 91-** F.O. , 371-180832, Iraqi Interest In Lightnings, (Eq.1224/35) , 29 June, 1965.
- 92-** F.O. , 371-180832, Minutes Lightnings For Iraq (Baghdad Telegram No. STOW 25 of 2 July), (Eq.1224/35A) , 5 July, 1965.
- 93-** F.O. , 371-180832, Supply of Lightning Aircraft to Iraq, (Eq.1224/35B) , 14 July, 1965.
- 94-** F.O. , 371-180832, Confidential President Of The Board Of Trade, (Eq.1224/35C) , 27 July, 1965.
- 95-** F.O. , 371-180832, Requests A.W.P. approval for supply of Hunter (MK. 9) to Iraq, (Eq.1224/20) , 6 July, 1965.
- 96-** F.O. , 371-180832, Confidential Foreign Office Sub: Hunters For Iraq, (Eq.1224/20) , 23 July, 1965.
- 97-** F.O. , 371-180832, Extract From Minutes Of Arms Working Party Meeting Of 13/7/65 (Supply Of Hunter Aircraft To Iraq), (Eq.1224/20B) , 24 July, 1965.

- 98-** F.O. , 371-180832, Copy Of A Brief For The Parliamentary Under-Secretary Of State For Defense For The Royal Air Force, (Eq.1224/37C) , 3 August, 1965.
- 99-** F.O. , 371-180832, Supply Of Lightning Aircraft To Iraq, (Eq.1224/37A) , 3 August, 1965.
- 100-** F.O. , 371-180832, Cabinet Ministerial Committee On Strategic Exports Supply Of Lightning Aircraft To Iraq (Memorandum By The Chairman Of The Official Committee), 5 August, 1965.
- 101-** F.O. , 371-180832, Restricted From Baghdad To Foreign Office (Sub: Razzaq Signed For 5 Hunters On 4. August And He Expressed Renewed Interest In Andover Freighter And Hawker Siddeley Buffalo), (Eq.1224/32) , 5 August, 1965.
- 102-** F.O. , 371-180832, Telegram From Baghdad To Foreign Office, (Eq.1224/33) , 5 August, 1965.
- 103-** F.O. , 371-180832, Lightnings For Iraq (Mr. Thomson's Visit To Tehran, 5-8 September, 1965), (Eq.1224/38) , 8 August, 1965.

**ج - وثائق وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث (Foreign and Commonwealth Office)**

- 1-** F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Supply Of Green Archer To Iraq (Confidential), EQ 10\8, 23 February, 1967.
- 2-** F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Mortar Location Radars for Iraq, EQ 10\8(2), 27 April, 1967.
- 3-** F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Mortar Location Radar for Iraq (Confidential), EQ 10\14, 10 July, 1967.
- 4-** F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Supply of army equipment - Iraq, EQ 10\14B, 7 September, 1967.
- 5-** F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Supply of army equipment - Iraq, EQ 10\14, 13 September, 1967.

- 6- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Supply of army equipment – Iraq (A/10/clearances/1778), EQ 10\14, 31 October, 1967.
- 7- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Military Supplies for Jordan/Iraq, EQ 10\14, 4 December, 1967.
- 8- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Military Supplies for Iraq (Confidential), EQ 10\10, 16 January 1968.
- 9- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , R. F. D. equipment : Iraq, EQ 10\10, 9 February 1968.
- 10- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Supply of army equipment – Iraq (A/10/clearances/1783), EQ 10\14, 4 December, 1967.
- 11- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Military Supplies for Iraq (Confidential), EQ 10\14, 23 January 1968.
- 12- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Military Supplies for Iraq (Defense Supply Department), EQ 10\1, 5 January 1968.
- 13- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Steel Helmets – Iraq , EQ 10\14, 8 January 1968.
- 14- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Supply of army equipment – Iraq, (From:K.W. Nutting sales) (A/10/clearances/792), EQ 10\14, 2 February, 1968.
- 15- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Artillery Director Spares for Iraq, EQ 10\14, 26 February 1968.
- 16- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Ferret Spares – Iraq, EQ 10\14, 26 February 1968 .
- 17- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Iraq Ministry of Defense requirements, EQ 10/1/IRQ, 14 March 1968.
- 18- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Supply of army equipment – Iraq (Immediate Beirut ; telegram No.277 To Foreign Office) , EQ 22/1, 15 March 1968.



- 19- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Supply of army equipment – Iraq (Immediate Beirut ; telegram No.324 To Foreign Office) , EQ 22/1, 30 March 1968.
- 20- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Defense Equipment for Iraq , EQ 10/14, 16 May 1968.
- 21- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Defense Equipment for Iraq , EQ 10/14, 21 May 1968.
- 22- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Air Defense Systems , EQ 10/7, 4 July 1968.
- 23- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Air Defense Systems (covering Restricted) , EQ 10/7, 8 July 1968.
- 24- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Air Defense Systems (Confidential) , EQ 10/7, 10 July 1968.
- 25- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Marconi negotiations for Radar contract , EQ 10/14, 15 July 1968.
- 26- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Marconi negotiations for Radar contract , EQ 10/14, 15 July 1968.
- 27- F.C.O. 17-454, Supply of army equipment - Iraq, 1967-1968 , Supply of army equipment – Iraq (Confidential) , EQ 22/14, 5 August 1968.

**د - وثائق وزارة الخارجية الامريكية (Foreign Relations of the United States) :**

- 1- F. R. U. S , 1952–1954, The Near and Middle East, Vol. IX, Part 2 , No. 1404 Editorial Note .
- 2- F. R. U. S , 1952–1954, The Near and Middle East, Vol. IX, Part 2 , No. 1381 Memorandum of Conversation, by the Ambassador in Iraq (Berry) .
- 3- F. R. U. S , 1952–1954, The Near and Middle East, Vol. IX, Part 2 , No. 1382 The Secretary of Defense (Lovett) to the Secretary of State.

- 4- F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No. 124 , Baghdad , 19 July, 1958 .
- 5- F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII , Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Rountree) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Murphy) , No. 141 , Washington, 16 October , 1958.
- 6- F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, Memorandum From the Director of Intelligence and Research (Gumming) to Secretary of State Dulles , No. 133 , 22 August , 1959.
- 7- F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No 135 , Washington, 10 September , 1958.
- 8- F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII , 141. Memorandum From The Assistant Secretary Of State For Near Eastern And South Asian Affairs (Rountree) To The Deputy Under Secretary Of State For Political Affairs (Murphy) , Washington, 16 October , 1958.
- 9- F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, Editorial Note , No. 140.
- 10- F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, telegram from Baghdad , 21 October , 1958 , Washington.
- 11- F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, Memorandum From the Director of Intelligence and Research (Cumming) to Secretary of State Dulles , No.142 , 5 November ,1958 Washington.
- 12- F. R. U. S. , 1958–1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, “NSC Consideration of United States Policy Toward Iraq”, Mem. From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South

Asian Affairs (Rountree) to Acting Secretary of State Dillon, Washington, 22 December , 1958.

- 13- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVII, Near East, 1961–1962 , No. 303 , Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President’s Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , Washington , 20 June , 1962.
- 14- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVII, Near East, 1961–1962 , No. 156 , Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to the President’s Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , Washington, 29 December , 1961.
- 15- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From Secretary of State Rusk to President Kennedy , SUB: Request for Contingency Authority to Recognize the New Iraqi Regime , No.154 , Washington, 9 February , 1963.
- 16- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President’s Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , No.157 , Washington, 13 February , 1963.
- 17- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara, No.184 , Washington, 9 March, 1963.
- 18- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Kennedy , No.159 , Washington, 20 February , 1963.
- 19- . R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From Secretary of State Rusk to President Kennedy, No.161 , Washington, 22 February , 1963.
- 20- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Editorial Note, No.176 , Washington, 4 March , 1963.

- 21- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 ,  
Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense  
McNamara, No.184, Washington, 9 March, 1963.
- 22- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 ,  
Memorandum From Harold H. Saunders of the National Security  
Council Staff to the President’s Special Assistant for National Security  
Affairs (Bundy), No.204 , Washington, 2 April, 1963.
- 23- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Telegram  
From the Department of State to the Embassy in Iraq, No.208 ,  
Washington, 5 April, 1963.
- 24- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Circular  
Telegram From the Department of State to Certain Posts , No.217 ,  
Washington, 19 April, 1963.
- 25- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Circular  
Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No.216  
, Washington, 18 April, 1963.
- 26- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 ,  
Memorandum From the Department of State Executive Secretary  
(Brubeck) to the President’s Special Assistant for National Security  
Affairs (Bundy) , No.276 , Washington, 19 June, 1963.
- 27- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Circular  
Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No.216  
, Washington, 18 April, 1963.
- 28- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 ,  
Memorandum From the Board of National Estimates, Central  
Intelligence Agency, to Director of Central Intelligence McCone, No.179  
, Washington, 28 April, 1963.
- 29- F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 ,  
Memorandum for the Record, No.251 , Washington, 16 May, 1963.

- 30-** F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President’s Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , No.276 , Washington, 19 June, 1963.
- 31-** F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Circular Airgram From the Department of State to Certain Posts, No.174 , Washington, 2 March, 1963.
- 32-** F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963 , Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara, No.311 , Washington, 15 August, 1963.
- 33-** F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963, Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Kennedy, No.293 , Washington, 10 July, 1963.
- 34-** . R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963, Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara , No.383 , Washington, 7 November, 1963.
- 35-** F. R. U. S. , 1961–1963, Vol. XVIII, Near East, 1962–1963, Memorandum From the Deputy Director of the Defense Intelligence Agency (Quinn) to Secretary of Defense McNamara , No.363 , Washington, 18 November, 1963.
- 36-** F. R. U. S. , 1967–1968, Vol. XX, Arab-Israeli Dispute , Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, No.11, 9 December, 1967 , Washington.
- 37-** F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Memorandum From the Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Warnke) to Secretary of Defense McNamara, No.146, 17 June , 1968 , Washington.
- 38-** F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Circular Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No.181, 17May, 1966 , Baghdad.

- 39- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.182, 2 July , 1966 , Washington.
- 40- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Circular Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No.181, 1 July , 1966 , Washington.
- 41- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.182, 2 July , 1966 , Washington.
- 42- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Memorandum From the Country Director for Israel and Arab-Israel Affairs (Atherton) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Hare) , No.185, 1 November, 1966 , Washington.
- 43- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq, No.190, 5 April , 1967 , Washington.
- 44- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Paper Prepared in the Department of State, No.19, 8 February, 1967 , Washington.
- 45- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Draft Message From President Johnson to President Aref, No.186, (Undate) , Washington.
- 46- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.191, 8 April , 1967 , Baghdad.
- 47- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.191, 8 April , 1967 , Baghdad.

- 48- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, No.194, 6 June , 1967 , Baghdad.
- 49- F. R. U. S. , 1969 – 1976 , Vol. E–4, Documents on Iran and Iraq, 1969–1972 , Memorandum From John M. Leddy of the Bureau of European Affairs to Secretary of State Rogers, No.250 , 7 February , 1969 , Washington.
- 50- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Belgium to the Department of State, No.198, 7 June , Brussels.
- 51- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol. XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Circular Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq , No.181, 17May, 1966 , Baghdad.
- 52- F. R. U. S. , 1967–1968, Vol. XX, Arab-Israeli Dispute , Information Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, No.4, 28 November , 1967 , Washington.
- 53- F. R. U. S. , 1967–1968, Vol. XX, Arab-Israeli Dispute , Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, No.11, 9 December, 1967 , Washington.
- 54- F. R. U. S. , 1964–1968, Vol.XXI, Near East Region; Arabian Peninsula , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , No.180, 17May, 1966 , Baghdad.

هـ - وثائق وكالة المخابرات المركزية الامريكية (The Central Intelligence Agency) :

- 1- C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in Communist Economic and Military Aid to Iraq (Secret) , march 1972.
- 2- C.I.A. , Periodic Requirements List (PrI) Ussr (1 January- 30 April 1959) , Guide No. 164 , 1959.

- 3- CIA , Central Intelligence Bulletin (4. December 1958) , Guide No. C 60 , 1958.
- 4- C.I.A. , The Soviet Role In The Arab World, (National Intelligence Estimate, No. 11-6-63) , 24 April, 1963.
- 5- C.I.A. , The President's Intelligence Checklist, (7 May 1963), (Release : 16 September, 2015).
- 6- C.I.A. , Subject: Soviet Missiles For Iraq, Central Intelligence Agency Office Of Current Intelligence, No.3244/62b, 13 December 1965.
- 7- C.I.A. , Soviet Aid to Presence in Iraq , No.1613/66 , 25 October 1966.
- 8- C.I.A. , Intelligence Memorandum (Iraqi Situation Report), 30 June 1966.
- 9- C.I.A. , Intelligence Memorandum, (Arab-Israeli Situation Report) , 31 May 1967.
- 10- C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in communist Economic and military Aid to Iraq , ER IM 72-31 , March 1972.
- 11- C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in communist Economic and military Aid to Iraq , ER IM 72-31 , March 1972.
- 12- C.I.A. , Central Intelligence Bulletin, (Iraq-USSR : Chemical warfare training), 19 February, 1968.
- 13- C.I.A. , Intelligence Memorandum : Recent Trends in communist Economic and military Aid to Iraq , ER IM 72-31 , March 1972.
- 14- C.I.A. , Central Intelligence Bulletin , (Iraq: Succession of late president's brother averts showdown), 18 April 1966.
- 15- C.I.A. , Central Intelligence Bulletin, (Iraq : Concern rising over loss of IPC revenue) , 19 December 1966.
- 16- C.I.A. , Iraq : The Stagnant Revolution, (Special Memorandum) , No.11-68 , 22 May, 1968.
- 17- C.I.A. , Iraq : The Stagnant Revolution, (Special Memorandum) , No.11-68 , 22 May, 1968.



- 18- C.I.A. , Central Intelligence Bulletin, (France-Iraq : The two countries are working on closer military ties and on oil exploration agreements) , 7 December , 1967.
- 19- C.I.A. , The President's Daily Brief, (Top Secret) , 8 December 1967.
- 20- C.I.A. , France's Policy Toward The Middle East , 7 March , 1969.

و - وثائق المكتبة الالكترونية للوثائق التاريخية السوفيتية :

**(ЛЕКТРОННАЯ БИБЛИОТЕКА ИСТОРИЧЕСКИХ ДОКУМЕНТОВ) :**

- 1- Установление дипломатических отношений между Советским Союзом и Ираком «Правда», 13 сентября 1944 г, Международные документы периода Великой Отечественной войны. Вып. IV. 1944 г. Ч. 2 (июль-декабрь). — М., 1945.
- 2- Протокольная запись беседы. Прием Н.С. Хрущевым правительственной делегации Иракской Республики. 26 февраля 1959 г, Президиум ЦК КПСС. 1954-1964. Черновые протокольные записи заседаний. Стенограммы. Постановления. В 3 т. Т. 3. Постановления. 1959-1964.
- 3- Запись беседы Н.С. Хрущева с иракской военной делегацией. 11 июня 1964 г, Президиум ЦК КПСС. 1954-1964. Черновые протокольные записи заседаний. Стенограммы. Постановления. В 3 т. Т. 3. Постановления. 1959-1964.

ز - وثائق متفرقة :

- 1- Papers of John F. Kennedy, Memorandum To The Secretary Of State, Presidential Papers, National Security Files, Iraq, 1961-1963, National Security Files. Robert W. Komer Files. Iraq, 1961-1963, box 117A, JFKNSF-426-004, 18 February.
- 2- UN. Security Council (22nd year : 1967), Resolution 234 , on 7 June 1967.

## ثانياً : الوثائق المنشورة :

### أ – المطبوعات والإصدارات الحكومية :

- 1- الجمهورية العراقية ، ثورة 14 تموز في عامها الأول ، مطابع دار الاخبار ، بغداد ، 1959.
- 2- الجمهورية العراقية ، مبادئ ثورة 14 تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1959.
- 3- الجمهورية العراقية ، مبادئ ثورة 14 تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم ، ج2 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1960.
- 4- شركة النفط الوطنية العراقية ، وثائق النفط في العراق ، ج 1 ، ترجمة قاسم احمد العباس ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1975.
- 5- وزارة الاعلام ، من مطالبنا لدى شركات النفط ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1972.
- 6- وزارة التخطيط ، تطور تجارة العراق الخارجية 1959 – 1969 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد ، 1970.
- 7- وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، ج 2 ، مطبعة الرواد ، بغداد ، 1961.
- 8- وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية ، ج5 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1964.
- 9- وزارة الدفاع ، الجيش العراقي الذكرى الستون 6 كانون الثاني 1921 – 1981 ، ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1981.
- 10- وزارة الدفاع ، تأريخ القوات العراقية المسلحة ، ج 1 ، ج 2 ، ج 3 ، ج 4 ، ج 17 ، ج 21 ، ج 22 ، مديرية المطابع العسكرية ، بغداد ، 1985.
- 11- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة 1924 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1924.
- 12- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة 1925 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1925.
- 13- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة 1928 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1928.
- 14- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة 1929 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1929.
- 15- وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1930 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1931.
- 16- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1932 ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، 1932.
- 17- وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1935 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1937.

- 18- وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1937 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1939.
- 19- وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1939 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1941.
- 20- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1941 ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، 1941.
- 21- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1942 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1942.
- 22- وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1943 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1945.
- 23- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1944 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1944.
- 24- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1945 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1945.
- 25- وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1946 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1947.
- 26- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1952 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1952.
- 27- وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1953 المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1955.
- 28- وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1958 ، القسم الأول ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1959.
- 29- وزارة المالية ، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1963 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1963.
- 30- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، ملفه مديريةية الميزانية العامة ، قانون الميزانية الدولة العراقية للسنة 1958 المالية ، الملفه المرقمة 32112 ، التسلسل 76 .
- 31- د.ك.و.، ملفه مديريةية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1959 المالية ، الملفه المرقمة 32112 ، التسلسل 72 .
- 32- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، ملفه مديريةية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1960 المالية ؛ الملفه المرقمة 32112 ، التسلسل 71 .
- 33- د.ك.و. ، ملفه مديريةية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة 1960 المالية ، الملفه المرقمة 32112 ، التسلسل 73 .
- 34- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، مديريةية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1961 المالية ، الملفه المرقمة 32112 ، التسلسل 311.

- 35- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1962 المالية، الملف المرقمة 32112، التسلسل 314.
- 36- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملف مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1963 المالية، الملف المرقمة 32112، التسلسل 316.
- 37- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة 1963 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1963.
- 38- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملف مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1964 المالية، الملف المرقمة 32112، التسلسل 317.
- 39- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة 1964 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1964.
- 40- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملف مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1965 المالية، الملف المرقمة 32112، التسلسل 319.
- 41- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملف مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1966 المالية، الملف المرقمة 32112، التسلسل 323.
- 42- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملف مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1967 المالية، الملف المرقمة 32112، تسلسل 323.
- 43- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1967، القسم الأول.
- 44- د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملف مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1968 المالية، الملف المرقمة 32112، التسلسل 327.

ب - وثائق معهد (استوكهولم) الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) :

(Stockholm International Peace Research Institute) :

- 1- SIPRI, Arms Trade Registers : The Arms Trade With The Third World , MIT Press , London, 1975.
- 2- SIPRI, The Arms Trade With The Third World, Humanities Press, new York, 1971.
- 3- SIPRI, Oil and Security, Humanities Press, New York, 1974.

4- معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (سيبري) ، التسليح العالمي ونزع السلاح 1968-1969  
، مركز البحوث والمعلومات ، ستوكهولم ، 1973

### ج - وثائق منشورة متفرقة :

- 1- سلسلة وثائق وكر الجاسوسية (47-49) ، الاتحاد السوفيتي (1-3) الشرق العدائي ، منشورات الوكالة العالمية ، بيروت ، 1991.
- 2- سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية ، زيارة وفد عسكري عراقي لفرنسا ، إعداد جبران شامية ، دار الأبحاث والنشر ، بيروت 1970.

### ثالثاً : الأطروحات والرسائل :

#### أ- الرسائل والأطاريح العربية :

- 1- إبراهيم رسول حسين العامري ، تسليح الجيش العراقي 1968-1988 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2022.
- 2- إبراهيم هاشم معضد ، وزارة الخارجية العراقية 1958 - 1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2011.
- 3- احمد سلطان عطية الخفاجي ، المؤسسة العسكرية في برامج الوزارات العراقية في العهد الملكي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2019 .
- 4- أحمد صالح عبوش ، موقف فرنسا من الصراع العربي - الإسرائيلي 1948 - 1973 م ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2006 .
- 5- احمد علي سبع الربيعي ، القوة الجوية ودورها في الاحداث العراقية والعربية 1958-1968 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2021.
- 6- احمد كامل منصور ، الدعاية الالمانية في العراق دراسة تحليلية للأخبار والمقالات في صحف العقاب والبلاد والاستقلال للمدة من (1 - 4 - 1940 إلى 1 - 7 - 1941) ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة بغداد ، 2012.
- 7- احمد هادي حسين الجبوري ، التعاون العسكري العراقي - الأمريكي وانعكاساته على الشؤون السياسية 1955-1967 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة سامراء ، 2022.
- 8- أسامة كاظم مغتاض الغراوي ، المؤسسة العسكرية والأمنية في مناقشات مجلس النواب 1925 - 1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2013 .

- 9- امير كريم عبد العالي الربيعي ، طالب شبيب ودوره السياسي في العراق 1934 – 1963 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، 2017.
- 10- امينة داخل شلش التميمي ، جون كيندي وسياسته تجاه قضايا المشرق العربي 1961-1963 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2008.
- 11- بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي ، جمال عبد الناصر دراسة تاريخية نشأة وتطور الفكر الناصري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1998.
- 12- بسام شبيب محمد ، العلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية 1945 – 1958 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2015.
- 13- بيشوى عادل فؤاد يعقوب ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه دول المشرق العربي في عهد الرئيس ليندون جونسون 1963 – 1969 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، 2024.
- 14- ثامر برد مهدي الحديثي ، الأوضاع الداخلية في العراق 1958 – 1963 وموقف الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا منها ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2000.
- 15- ثامر محمد حميد حسين ، العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي 1968-1969 ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، 2020.
- 16- جمال صبحي طالب ، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر 1914 – 1968 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة تكريت ، 2015.
- 17- جهاد مجيد محيي الدين ، حلف بغداد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1970.
- 18- جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي ، التنافس البريطاني – الألماني في العراق 1933 – 1945 ، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، 2004.
- 19- \_\_\_\_\_ ، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في العراق 1958 – 1968 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2012.
- 20- حسن غانم عبد ردن الحسناوي ، الميزانية العامة في مناقشات مجلس النواب العراقي 1933 – 1939 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2018.
- 21- حسين طعمه الشذر ، العلاقات العراقية الألمانية 1932 – 1941 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 1988.
- 22- حسين كاظم محسن العبادي ، شارل ديغول ودوره العسكري والسياسي لغاية عام 1946 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، 2021 .
- 23- حيدر غانم عبد الحسن ، موقف المجلس النيابي العراقي من السياسة العسكرية العراقية 1925 – 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2015.

- 24- رائد راشد محمد الحياني ، رشيد طه الخوجة ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق المعاصر حتى عام 1941 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، 2004 .
- 25- رحيم عبد الحسين عباس ، محمود سلمان ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام 1941 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1999 .
- 26- رنا عبد حماد حمادي الجنابي ، تطور المؤسسة العسكرية العراقية خلال العهد الجمهوري الأول 1958 – 1963 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة تكريت ، 2021 .
- 27- ريسان عامر عبد الله ، العلاقات العراقية – السوفيتية 1958 – 1963 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2010 .
- 28- زينب عبد الحسن محمود الزهيري ، عبد الرحمن عارف ( حياته ودوره السياسي في العراق للفترة 1916 – 2007 ) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 2010 .
- 29- سارة محمود عبد الحلیم محمود الشيخ ، التنافس الأمريكي – السوفيتي على العراق 1958 – 1990 ، أطروحة دكتوراه ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس ، 2011 .
- 30- ساعد فريدة ، العلاقات العراقية السوفيتية 1958 – 1968 م ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2016 .
- 31- سالم إسماعيل مصطفى العاني ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في العهد العارفي 1963 – 1968 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الأنبار ، 2012 .
- 32- سامي حسين حمود جاسم الطائي ، عدنان الباجه جي ودوره الدبلوماسي والسياسي في العراق حتى عام 1969 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ديالى ، 2012 .
- 33- سرى اسعد عبد الكريم الجباوي ، ليندون جونسون ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية (1937-1969) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، 2015 .
- 34- سعد كاظم حسن ، تاريخ النقود العراقية 1921 – 1958 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 1998 .
- 35- سمير عبد الرسول عبد الله العبيدي ، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1959 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1997 .
- 36- سندس إسماعيل السامرائي ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق للفترة 1967 – 1988 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1988 .
- 37- سيف عدنان أرحيم القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية 1949 – 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2010 .
- 38- شيماء ياس خضير خلف العامري ، سلام عادل ودوره السياسي في العراق 1922-1963 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، 2012 .

- 39- صدام يوسف عبد الجغيفي ، سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف 17 نيسان 1966 – 17 تموز 1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2012.
- 40- صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب سنة 1936 وحادثه ونتائجه ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1973.
- 41- طارق احمد بكر ، العلاقة بين الدفاع الوطني والتنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة عن العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1977.
- 42- طارق مجيد نقي ، السياسة البريطانية تجاه العراق 1963 – 1966 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2008.
- 43- طه خلف محمد الجبوري ، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951-1968 (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2005.
- 44- عبد الحميد كاظم حمادي الشكري ، العلاقات العراقية – البريطانية 1958 – 1963 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2000.
- 45- عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، الدور السياسي للنبذة العسكرية في لواء الرمادي 1958 – 1968 ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ، 2014.
- 46- عبد العظيم حسن مرسي عرفة ، العلاقات العربية السوفيتية : دراسة حالة عن السياسة السوفيتية تجاه العراق 1958 – 1968 ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1983.
- 47- عبد الله شاتي عبهول ، تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1995.
- 48- عبد الناصر ناصر حميدي ، المؤسسة العسكرية في الجمهورية العربية المتحدة 1958 – 1961 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2020.
- 49- عصام خليل محمد إبراهيم الصالحي ، العلاقات العراقية الإيطالية 1921 – 1943 ، أطروحة دكتوراه ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2008.
- 50- علاء علي جبارة المالكي ، النظام الإداري في العراق 1939 – 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2016 .
- 51- علي حمزة سلمان الحسنوي ، النظام السياسي في العراق 1958 – 1968 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 1998.
- 52- علي صالح عباس الحسنوي ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1973 – 1979 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، 2017.



- 53- علي كريم عباس سلمان العبيدي ، صبحي عبد الحميد ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1966 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2012.
- 54- عمار فاضل حمزة ، العلاقات العراقية – السوفيتية 1968-1972 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1998.
- 55- عمر عادل طه لطيف الحياي ، القوة الجوية العراقية 1931-1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، جامعة ديالى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، 2014.
- 56- فائق عبد الهادي صالح ، عبد الكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري في العراق 1958-1963 ، أطروحة دكتوراه ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، جامعة بغداد ، 2003.
- 57- فهد أمسلم زغير ، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1934 – 1968 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 2012 .
- 58- قيس جعيول مسافر الشحمانى ، التعاون العسكري بين العراق والاتحاد السوفيتي 1958 – 1979 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2019.
- 59- قيس جواد علي الغريزي ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1941 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1989 .
- 60- كرار حسين علي العكيلي ، جون فوستر دالاس ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 1953 – 1959 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2023.
- 61- كريم مراد عاتي ، نجيب الربيعي ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى قيام ثورة 8 شباط 1963 ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2001.
- 62- كريمة بو عافية ، سياسة ديغول تجاه بلدان المشرق العربي : سوريا والعراق انموذجاً (1962-1969) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، 2016.
- 63- ماريان حسن مغناط ، التجنيد في العراق 1869 – 1935 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2005.
- 64- محسن حسن خصباك البديري ، احمد صالح العبيدي ونشاطه العسكري والسياسي في العراق 1912 – 1968 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2013 .
- 65- محمد جميل إبراهيم الشخلي ، العلاقات العراقية – الروسية في عقد التسعينات ، أطروحة دكتوراه ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، 2002.
- 66- محمد هاشم خويطر الربيعي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف 1966 – 1968 ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2013.

- 67- محمد يوسف إبراهيم القرشي ، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2005 .
- 68- منتهى عذاب نويب ، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1864 – 1923 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1995 .
- 69- مهند كاظم رشيد البديري ، الجيش العراقي تطوره واثره السياسي (1941-1958 م) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2011 .
- 70- ميثاق حبيب حسين علي المحمدي ، عارف عبد الرزاق ودوره العسكري والسياسي في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ، 2012 .
- 71- ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966 ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 .
- 72- نهاد طالب عويد جبير الحميداوي ، العلاقات العراقية – السوفيتية 1972 – 1980 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2014 .
- 73- هناء سامي طالب محمد ، دين راسك ودوره في السياسة الخارجية الامريكية (1961-1969) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، 2021 .
- 74- وئام شاكر غني عطره ، موقف الأقطار العربية من ميثاق بغداد 1955 – 1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2002 .
- 75- يحيى كاظم حمود المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1989 .

#### ب - الرسائل والأطاريح الأجنبية :

- 1- Ali Tauqeer Sheikh, Persian Gulf In The Soviet Perceptions : A Case Study Of The Ba'thist Iraq Esbachiserceptions: (1968-1975) , Doctoral Thesis, Department Of International Relations, Australian National University, 1987.
- 2- Brandon Wolfe Hunnicutt, The End Of The Concessionary Regime: Oil And American Power In Iraq 1958-1972, Doctoral Thesis, Department Of History, Stanford University, 2011.

- 3- David A. Styan , Franco-Iraqi relations and Fifth Republic foreign policy, 1958-1990, Doctoral Thesis , Department of International Relations, London School of Economics, 1990.
- 4- Hamza Jassim Hamza Al-Ajmi, The International History Of The Gulf 1958-1979, Doctoral Thesis, Department Of Modern History , University Of Glasgow, 1988.
- 5- Kaveh Moravej, The Savak And The Cold War: Counter-Intelligence And Foreign Intelligence (1957-1968), Doctoral Thesis, School Of Languages, Linguistics And Cultures/Middle Eastern Studies, University Of Manchester, 2011.
- 6- Mike D. Goodwin , The Iraq – Kuwait Crisis of 1961 : A Lesson in Interregional politics and Economics, Master thesis, University of Washington , 1991.
- 7- Sait Ertürk, Reintegration Of The Iraqi Military In Post Conflict era, Master Thesis, Naval Postgraduate School, 2005.
- 8- Scott Lee, From Beijing To Baghdad ; Stability And Decision-Making In Sino-Iraqi Relations 1958-2012, Bachelor's thesis, University of Pennsylvania , 2013.
- 9- William F. Hickman , Military Capabilities And Power Politics In The Persian Gulf, Master Thesis, Faculty of the Graduate School , University of Texas at Austin , 1977.

10 - كيان جبار عهبدوللا ، جهلال تالهبانی ؛ رۆلى سياسى و پهيوهندييه نيوخوى و دهرهكيبهكانى 1991-1975 ، تيزى دكتورا ، فاكهلتى پهروهدهى ، زانكوى كويه ، 2024 .

#### رابعاً : كتب المذكرات :

- 1- امين هويدي ، كنت سفيراً في العراق 1963-1965 : الفرص الضائعة للوحدة العربية ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2017.
- 2- ايزنهاور ، مذكرات ايزنهاور ، ترجمة هيوبرت يونغمان ، دار احياء التراث ، بيروت ، 1969.

- 3- حردان التكريتي ، مذكرات سياسي عراقي كنا عصابة من اللصوص والقتلة خلف مليشيات صدام للإعدام ، دراسة احمد رائف ، مطابع الزهراء للأعلام العربي ، القاهرة ، د.ت.
- 4- حسين مكي خماس ، من أيام العراق الملكي - مذكرات اللواء الركن حسين مكي خماس ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017.
- 5- خروشوف ، خروشوف يتذكر ، دار النهار ، بيروت ، 1971.
- 6- رفائيل إيتان ، مذكرات الجنرال رفائيل إيتان ، ترجمة غازي السعدي ، ط 3 ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ، 2015.
- 7- صالح صائب الجبوري ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر 1914 – 1958 : مذكرات الفريق اول ركن صالح صائب الجبوري ، منتدى المعارف ، بيروت ، 2012.
- 8- صبحي عبد الحميد ، العراق في سنوات الستينات 1960 – 1968 ، مكتبة الدار العربية للعلوم ، بغداد ، 2010.
- 9- عدنان الباجه جي ، صوت العراق في الأمم المتحدة 1959 – 1969 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2002.
- 10- عدنان الباجه جي ، في عين الاعصار ، دار الساقى ، بيروت ، 2013.
- 11- فؤاد عارف ، مذكرات فؤاد عارف ، ج 1 ، ط 2 ، مطبعة خه بات ، دهوك ، 2002.
- 12- هاني الفكيكي ، اوكار الهزيمة – تجربتي في حزب البعث العربي الاشتراكي ، ط 2 ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، 1997.
- 13- همفري تريفليان و سام فول ، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين ، ترجمة خليل إبراهيم حسين الزوبعي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2003.

### خامساً : المصادر العربية والمُعَرَّبَة :

- 1- أ. اداميشين وآخرون ، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي 1945-1976 ، ج 2 ، دار التّقدم ، موسكو ، 1980.
- 2- إبراهيم خليل احمد و جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، المؤسسة اللبنانية للكتاب الاكاديمي ، بيروت ، 2014.
- 3- إبراهيم خليل احمد وآخرون ، تاريخ العراق المعاصر ، دار اقرأ للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2014 .
- 4- إبراهيم عبد الكريم ، الصناعات العسكرية الإسرائيلية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2004.

- 5- احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922 – 1932 ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980.
- 6- احمد ساجر جاسم الدليمي ، سياسة العراق النفطية 1963 – 1968 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، د.ت.
- 7- احمد سليم البرصان ، إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وحرب حزيران / يونيو 1967 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2000.
- 8- احمد عبد الكريم ، أضواء على تجربة الوحدة ، مطبعة الأهالي ، دمشق ، 1991.
- 9- احمد فوزي ، عبد السلام محمد عارف – سيرته محاكمته مصرعه ، الدار العربية ، بغداد ، 1989.
- 10- \_\_\_\_\_ ، عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة ، مكتبة التراث والمعاصرة ، بغداد ، 1988 .
- 11- احمد مريح المنصراوي ، إبراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق 1919-2004 ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، 2014.
- 12- أديث و ائي ، أيف ، بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975 ، ج 2 ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989.
- 13- أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري ، العلاقات العراقية – الامريكية 1939 – 1945 ، مطبعة الرفاه ، بغداد ، 2006 .
- 14- إل . دبليو . مكنوث ، الأسلحة النووية وتأثيراتها ، ترجمة سعد فرج عبد المسيح ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1988.
- 15- أليكسي فاسلبيف ، روسيا في الشرقين الأدنى والاوسط من الرسولية إلى البرجماتية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1997.
- 16- امين سامي الغمراوي ، قصة الاكراد في شمال العراق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1967.
- 17- امين سعيد ، الثورة العربية الكبرى تاريخ مفصل للقضية العربية في ربع قرن ، مج1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2015.
- 18- اياد طارق خضير العلواني ، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية 1956 – 1964 ، دار سردم للنشر ، السليمانية ، 2016.
- 19- اميري هيوز ، ماكملان شخصية سياسية ، ترجمة حسين الحوت ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1963.
- 20- ايناس سعدي عبد الله ، الحرب الباردة : دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية ، آشوربانيبال للكتاب ، بغداد ، 2015.
- 21- بسام العسلي ، خروتشوف : نيكيثا سرغيفيتش ، دار طلاس ، دمشق ، 1985.

- 22- بشار فتحي جاسم العكيدي ، صراع النفوذ البريطاني والامريكي في العراق 1939 – 1958 دراسة تاريخية سياسية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.
- 23- بيتر ستالنهيام وآخرون ، الانفاق العسكري : التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، ترجمة عمر أيوب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008.
- 24- توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، بلا. مط ، لندن ، 1987.
- 25- تيموثي ميتشل ، ديموقراطية الكربون : السلطة السياسية في عصر النفط ، ترجمة بشير السباعي و شريف يونس ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014.
- 26- جاسم محمد حسن الدوري ، دراسة توثيقية عن وزارة الخارجية العراقية ، بلا. مط ، بغداد ، 2001.
- 27- جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية : العراق 1958 – 2002 ، ط 2 ، الرسم للصحافة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2015.
- 28- جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر 1914 – 1968 ، ط 2 ، دار عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، 2015.
- 29- \_\_\_\_\_ ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج 6 ، ج 9 ، ج 10 ، ط 2 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005.
- 30- جمال مصطفى مردان ، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، المكتبة الشرقية ، بغداد ، 1989 .
- 31- \_\_\_\_\_ ، عبد الناصر والعراق ، المكتبة الشرقية ، القاهرة ، 1990.
- 32- \_\_\_\_\_ ، ملوك العراق ، المكتبة الشرقية ، بغداد ، د.ت.
- 33- جوزيف س. برليز ، المساعدة السوفياتية الاقتصادية ، ترجمة فوزي قبلاوي ، المؤسسة الاهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1978.
- 34- جوناثان راندل ، امة في شقاق ، ترجمة فادي حمود ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1997.
- 35- جي . سي . وايلي ، الاستراتيجية العسكرية : السوق العسكري ، ترجمة سليم شاكرا الامامي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1987.
- 36- حارث لطفي الوفي ، الحرب البرية الجوية عام 2000 ، سلسلة بحوث عسكرية (38) ، مديرية التطوير القتالي ، المطابع العسكرية ، بغداد ، 1989.
- 37- حازم حسن العلي ، الأسلحة البحرية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987.
- 38- حازم صاغية ، بعث العراق : سلطة صدام قياماً وحطاماً ، دار الساقى ، بيروت ، 2003.
- 39- حازم مصباح الأمين ، أسلحة مقاومة الدبابات وتطورها ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987.
- 40- حامد الحمداني ، صفحات من تاريخ العراق الحديث : من ثورة 14 تموز حتى حرب الخليج الثانية 1958-1996 ، دار فيشونمديا كرونوبيري للطباعة والنشر ، استوكهولم ، 2010.

- 41- حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالأسلحة في منطقتي الخليج (الفارسي) والبحر الأحمر في الماضي والحاضر والمستقبل ، مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطن ، 1977.
- 42- الحزب الشيوعي العراقي ، الانهيار ، الشركة الوطنية للطباعة والنشر ، نيقوسيا ، 1985.
- 43- حسن السعيد ، نواطير الغرب – صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948 – 1968 ، ط2 ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2015.
- 44- حسن العلوي ، اسوار الطين في عقدة الكويت وايدلوجية الضم ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1990.
- 45- حسن ظاظا ، العراق – دراسة في تاريخه السياسي 1908 – 2005 ، دار الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2007.
- 46- حسن نوري حسين ، أزمة الكويت واشكالية العلاقة مع العراق ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2016.
- 47- حسين علي سمير الدليمي ، دور أسلحة م/ط في الدفاع الجوي ، سلسلة بحوث عسكرية رقم (73) ، مديرية التطوير القتالي ، بغداد ، 1987.
- 48- حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، دار الرشيد ، بغداد ، 1979.
- 49- حميد حمد السعدون ، عناقيد النار ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، 2011.
- 50- حميد نفل النداوي ، استراتيجيات التصنيع العسكري العربي وأفاق تطورها ، دار الحكمة ، بغداد ، 1988.
- 51- حنا بطاطو ، العراق : الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز ، دار الحياة للنشر والتوزيع ، بيروت ، د.ت.
- 52- حيدر حنون علي العتايي ، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1968 ، دار الثقافة والنشر الكردية ، بغداد ، 2012.
- 53- خليل إبراهيم حسين ، ثورة الشواف في الموصل 1959 ، ج1 ، منشورات مكتبة بشار ، دم ، د.ت.
- 54- خليل إبراهيم حسين الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية 1958 – 1959 ، ج3 ، دار الحكمة ، بغداد ، 2000.
- 55- خير الدين حسيب ، العراق من الاحتلال إلى التحرير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006.
- 56- رجاء حسين الخطاب ، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وآراءه السياسية ، المكتبة العالمية ، بغداد ، 1984.

- 57- رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 – 1941 ، ط2 ، دار واسط للنشر ، بغداد ، 1982.
- 58- رحيم كاظم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام 1958 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2012.
- 59- روبرت جيه ماكمان ، الحرب الباردة : مقدمة قصيرة جداً ، ترجمة محمد فتحي خضر ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، 2014 .
- 60- سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي واثره في تاريخ العراق المعاصر 1922 – 1936 ، دار دجلة ، عمان ، 2012.
- 61- ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية 1921-1956 ، مطبعة البينة ، بغداد ، 2009.
- 62- سعد مهدي شلاش ، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958 – 1966 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.
- 63- سلسلة الثقافة العسكرية رقم (105) ، كراسة الحرب البيئية ، ترجمة حارث لطفي الوفي ، مديرية التطوير القتالي ، بغداد ، 1986.
- 64- سلمان التكريتي ، الوصي عبد الاله بن علي يبحث عن عرش 1939-1953 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989.
- 65- سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج 5 ، دار المرصاد ، بيروت ، د.ت.
- 66- سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبد السلام عارف شباط 1963 – نيسان 1966 ، مكتبة مصر ، بغداد ، 2009.
- 67- \_\_\_\_\_ ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم 1958 – 1963 ، دار المرتضى للنشر ، بغداد ، 2013.
- 68- سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945 – 1958 ، بلا. مط ، بغداد ، 2009.
- 69- سيد غنيم ، الأصابع على الزناد – استراتيجيات الامن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط ، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، الجيزة ، 2021.
- 70- سيف الدين الدوري ، عبد الرحمن البزاز اول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2006.
- 71- سيف عدنان ارحيم القيسي ، قراءات في ذاكرة عزيز محمد السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي مسيرة ونضال ، مكتبة الوان ، بغداد ، 2015.



- 72- شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ودول الجوار ، ترجمة بدر عقيلي ، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ، 1997.
- 73- صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق – البداية التنظيم الاشراف ، ط 2 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1994.
- 74- صبحي ناظم توفيق ، احدث الطائرات الحربية المستخدمة في العالم ، مطبعة اوفسيت الانتصار ، بغداد ، 1985.
- 75- \_\_\_\_\_ ، الطائرات الحربية المستخدمة في العالم ، سلسلة الثقافة العسكرية رقم 64 ، مديرية التطوير القتالي ، بغداد ، 1984.
- 76- صبري فالح الحمدي ، العلاقات الامريكية – العراقية في ضوء مناقشات مجلس النواب 1945 – 1958 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011.
- 77- صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، دار الفرات ، بيروت ، 1993.
- 78- طالب الحسن ، حكومة القرية ، ج1 ، دار اور للطباعة والنشر ، بيروت ، 2002 .
- 79- عامر احمد بكر الهاشمي ، كراسة تطور ناقلات الأشخاص المدرعة وعجلات قتال المشاة ، سلسلة الثقافة العسكرية العامة رقم (128) ، مطبعة مديرية التطوير القتالي ، بغداد ، 1988.
- 80- عبد الحميد عبد الجليل احمد شلبي ، العلاقات السياسية بين مصر والعراق 1951 – 1963 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2000.
- 81- عبد الرحمن الجليلي ، النظام النقدي في العراق ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، 1946.
- 82- عبد الرحيم طه الأحمد ، التصنيع العسكري ودوره في بلورة القرار السياسي المستقل ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1987.
- 83- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ، ج4 ، ط 7 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988.
- 84- عبد الرزاق الفهد ، المال والسلاح في السياسة الامريكية المعاصرة ، دار الجواهري ، بغداد ، 2010.
- 85- عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958 ، بغداد ، 1989.
- 86- عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1958-1963 ، مطبعة خاني ، دهوك ، 2007.
- 87- عبد المناف شكر النداوي ، صالح مهدي عماش صفحات من سيرته السياسية والعسكرية والدبلوماسية ، مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2020.

- 88- عبد المناف شكر جاسم ، العلاقات العراقية السوفيتية 1944 – 8 شباط 1963 ، مديرية مطبعة الحكم المحلي ، بغداد ، 1980.
- 89- عدنان الباجه جي ، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية ، مركز الوثائق والدراسات التاريخية ، لندن ، 1989 .
- 90- عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي ، شركة المعرفة ، بغداد ، 1991 .
- 91- عديد دويشا ، عراق الحقبة الجمهورية : تاريخ سياسي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، 2012.
- 92- عصام شريف التكريتي ، العراق في الوثائق الامريكية من 1952 – 1954 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995 .
- 93- عقيل الناصري ، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921 – 1958 : دفاعاً عن ثورة 14 تموز ، ط 2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2005.
- 94- \_\_\_\_\_ ، عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة الذاتية ، ج3 ، ط 2 ، دار الحصاد للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2015.
- 95- علاء جاسم الحربي ، العلاقات العراقية – البريطانية 1945 – 1958 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.
- 96- \_\_\_\_\_ ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام 1936 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1987.
- 97- \_\_\_\_\_ ، فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق 1883 – 1933 ، مطبعة الخلود ، بغداد ، 1990.
- 98- علاء محمود التميمي ، الاثير النووي قصة القنبلة النووية العراقية ، أي – كتب للنشر ، لندن ، 2019.
- 99- علوان حسون العبوسي ، القدرات والادوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترة 1931 – 2003 ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 .
- 100- علي بن محمد بن ناصر الريامي ، حرب الجبل الأخضر (1957-1959م) ، ط 4 ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، الشارقة ، 2018 .
- 101- علي كريم سعيد ، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1999.
- 102- علي محسن مهدي ، الوثائق التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي النضالية ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، 2015.

- 103- عمار علي السمر ، شمال العراق 1958-1975 دراسة سياسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012.
- 104- غزوان محمود غناوي الزهيري ، الأمير عبد الاله بن علي الهاشمي الوصي على عرش العراق حياته ودوره السياسي ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017.
- 105- فاضل البراك ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941 ، الدار العربية للطباعة ، بغداد ، 1979.
- 106- فاضل حسين ، الفكر السياسي في العراق 1914 – 1958 ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، الكويت ، 1984.
- 107- فايز الخفاجي ، الحرس القومي ودوره الدموي في العراق ، دار سطور ، بغداد ، 2016.
- 108- فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 – 1958 ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981.
- 109- فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، المكتبة العصرية ، بغداد ، 2006.
- 110- قحطان احمد سلمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2008 .
- 111- قحطان حسين التميمي ، القوات المسلحة سيقان بلا اقدام ، دار الآداب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2017.
- 112- قحطان حميد كاظم العنبيكي ، القوة الجوية العراقية 1931 – 1958 دراسة في نشأتها وتطور تشكيلاتها ومهامها التعبوية ، المطبعة المركزية لجامعة ديالى ، ديالى ، 2013.
- 113- كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب السادس ، دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل ، 2013.
- 114- كمال ديب ، زلزال في ارض الشقاق : العراق 1915-2015 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2016.
- 115- كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر : دراسة تحليلية ، منشورات مكتبة البديسي ، بغداد ، 1987.
- 116- لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939 ، دار اليقظة العربية ، بغداد ، 1987.
- 117- لطفي حمدي الدباع ، الدفاع الجوي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987.
- 118- ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1979.
- 119- ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت ، من الثورة إلى الدكتاتورية : العراق منذ 1958 ، ترجمة مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، بغداد ، 2003.

- 120- مجموعة باحثين ، التسليح في الشرق الأوسط وحرب تشرين ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، 1974.
- 121- مجموعة باحثين ، العراق وقائع واحداث : عرض زمني لأبرز الوقائع والاحداث التاريخية 1958-1968 ، الكتاب الثاني ، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، بغداد ، 2009.
- 122- مجموعة باحثين ، دور الجيش العراقي في حرب تشرين 1973 ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، 1965.
- 123- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، مطبعة امير ، قم ، 1997.
- 124- محمد حسين هيكل ، الانفجار 1967 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2004.
- 125- محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000.
- 126- محمد عبد الله العزاوي ، العلاقات العراقية الفرنسية دراسة تاريخية سياسية (1968-2003) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2013.
- 127- محمد كريم مهدي المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 2001.
- 128- محمد محمد الحيدري ، تاريخ العراق السياسي المعاصر 1968-1979 : دراسة وتحليل ، ج 3 ، المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، بيروت ، 2014.
- 129- محمد مظفر الادهمي ، الملك فيصل الأول حياته السياسية وظروف مماته الغامضة - دراسة وثائقية ، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2019.
- 130- محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط 2 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1966.
- 131- محمود جوار العكلي ، 14 تموز ثورة وانحراف ، دار الجواهري ، بغداد ، 2013.
- 132- محمود رزوق احمد ، الحركة الكردية في العراق : دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918-1968 ، دار المعنز للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014.
- 133- مختار الاسدي ، موجز تاريخ العراق السياسي الحديث ، دار الكتب العراقية للطباعة والنشر ، دمشق ، 2001.
- 134- مديرية التطوير القتالي ، مكافحة المراقبة في الميدان بمستوى الوحدة ، سلسلة الثقافة العسكرية العامة (116) ، المطابع العسكرية ، بغداد ، 1987.
- 135- مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية (ثورة أيلول 1961-1975) ، ج 3 ، مطبعة وزارة التربية ، أربيل ، 2002.
- 136- مظفر نذير الطالب و علي حسين علي ، استراتيجيات القوى العظمى في الخليج العربي 1940 – 1980 – دراسة في الاطار النظري والتطبيقي ، مطبعة الزمان ، بغداد ، 1988.

- 137- معن فيصل القيسي ، وزارة الدفاع العراقية 1920 – 1958 دراسة تاريخية ، دار البيارق ، بغداد ، 2020 .
- 138- ممدوح محمود منصور ، الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995.
- 139- منشورات فلسطين المحتلة ، استراتيجية الاقتصاد الديموغرافي – العسكري لمجتمع الحرب الإسرائيلي ، مطابع الكرمل الحديثة ، بيروت ، 1982.
- 140- مهيفان محمد حسين رشيد البامرني ، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكوردية التحريرية في كردستان الجنوبية 1945-1968 دراسة تاريخية تحليلية ، مطبعة خاني ، دهوك ، 2008.
- 141- موسى محمد آل طويرش ، العالم المعاصر بين حربيين : من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة 1914-1991 ، ط 2 ، دار اينانا للدراسات والطباعة والنشر ، بيروت ، 2013.
- 142- مؤيد شاکر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي 1935 – 1949 ( دراسة تاريخية ) ، تموز للطباعة والنشر ، دمشق ، 2013.
- 143- نصير محمود شكر الجبوري ، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء 1958 - 1963 ، دار ضفاف للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2012.
- 144- نوري عبد الحميد العاني و علاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968 ، ج 1 ، ط 2 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005.
- 145- نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 – 1952 ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1980 .
- 146- هاتف الثلج ، حردان التكريتي قائد اغتيال غدراً ، دار سطور للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2016.
- 147- هادي حسن ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام 1958 ، ط 2 ، مطبعة معهد الثقافة العمالية ، بغداد ، 1984.
- 148- هادي حسن عليوي ، الأحزاب السياسية في العراق : السرية والعلنية ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، 2001.
- 149- همام عبد الخالق عبد الغفور و عبد الحلیم إبراهيم الحجاج ، استراتيجية البرنامج النووي في العراق في اطار سياسات العلم والتكنولوجيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009.
- 150- هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج 2 ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، بغداد ، 1989.
- 151- هيلين كارير دانكوس ، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط 1955 – 1975 ، ط 2 ، ترجمة عبد الله إسكندر ، دار الكلمة العربية ، بيروت ، 1983.

- 152- وليد محمد سعيد الاعظمي ، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية 1941م ، دار واسط للدراسات والنشر ، بغداد ، 1986.
- 153- وليم زيمان ، التدخل السري للولايات المتحدة في العراق خلال الفترة 1958-1963 ، ترجمة عبد الجليل البدري ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2015.
- 154- وميض جمال عمر نظمي وآخرون ، التطور السياسي المعاصر في العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، د.ت.
- 155- ياسر عبد الحسين ، مئة عام من السياسة الخارجية للعراق 1921-2021 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2021.
- 156- يشعياهو بن فورت وآخرون ، انشاء وتطوير سلاح الطيران الإسرائيلي ، ترجمة رشاد الشامي ، دار العودة ، بيروت ، 1972.
- 157- يفجيني بريماكوف ، الكواليس السرية للشرق الأوسط ، ترجمة نبيل رشوان ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2016.
- 158- يوسف عكوش ، الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية 1947 – 1986 ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، 1987.

#### سادساً : المصادر والمراجع الأجنبية :

- 1- Aslihan Anlar , Russian Foreign Policy Towards Iraq In The Post-Cold War Era , The Graduate School Of Social Sciences Of Middle East , Technical University , 2006.
- 2- Avery Goldstein , Advisor , From Beijing To Baghdad Stability And Decision-Making In Sino-Iraqi Relations 1958-2012 , University of Pennsylvania , 2013.
- 3- Ayana Lindsey , Soft Weapon: Cold War-Era American Propaganda In The Middle East (1947-1979) , Spelman College , Georgia , 2016.
- 4- Bill Gunston, The Encyclopedia Of World Air Power, The Hamlyn Publishing Group Limited, New York, 1981.
- 5- Bill Munro, The Centurion Tank, The Crowood Press, Hampshire, 2005.
- 6- Bill Sweetman, Concise Guide To Soviet Military Aircraft, Temple Press, London, 1984 .

- 7- Bryan Robert Gibson , U.S. Foreign Policy , Iraq , and the Cold War 1958 – 1975 , The London School Of Economics and Political Science , London , 2013.
- 8- Charles W. Domville-Fife , Submarines , Mines and Torpedoes in the War , Hodder and Stoughton , Toronto , 2016.
- 9- Charles W. Domville-Fife , Submarines , Mines And Torpedoes In The War , Hodder And Stoughton , Toronto , 2016.
- 10- Chris Bellamy, Red God Of War: Soviet Artillery And Rocket Forces, Brassey's Defense Publishers, London, 1986.
- 11- Chris Bishop, The Encyclopedia Of Weapons Of World War Ii, Sterling Publishing Company, New York, 2002.
- 12- Chris Chant, The World's Air Forces, Chartwell Books, New Jersey, 1979.
- 13- Christopher F. Foss, World War Ii Tanks And Fighting Vehicles, Salamander Books Ltd, London, 1981 .
- 14- Chuck Wills, The Illustrated History Of Guns From First Firearms To Semiautomatic Weapons , Jupiterimages Corporation , Alabama, 2006.
- 15- Con Coughlin, Saddam: His Rise and Fall, HarperCollins, new York, 2005.
- 16- David Donald, The Complete Encyclopedia Of World Aircraft, Barnes & Noble Books, New York, 1997.
- 17- E.G.B. Reynolds, The Lee- Enfield Rifle, Herbert Jenkins, London, 1960 .
- 18- Edith and E.F. Penrose, Iraq International relationship and national development , A.Benn study, London , 1978.
- 19- Edward C. Ezell, Small Arms Of The World, Stackpole Books, Pennsylvania, 1983.
- 20- Edward Hampshire, Soviet Cruise Missile Submarines Of The Cold War, Osprey Publishing, Oxford, 2010.
- 21- Francis Fukuyama , The Soviet Union And Iraq Since 1968 , The Rand Corporation , California , 1980.
- 22- G. A. do Espirito Santo , Soviet Action In The Third World , National Defense University , Washington , 1987.

- 23- Gary M. Boutz , Kenneth H. Williams , U.S. Relations With Iraq From The Mandate To Operation Iraqi Freedom , Air Force History And Museums Program , Washington.
- 24- Geoffrey Lamb , valeriana Kallab , Military Expenditure and Economic Development , world bank discussion , Washington.
- 25- Ian Baxter, Images Of War German Guns Of The Third Reich 1939-1945, Pen & Sword Military, South Yorkshire, 1988.
- 26- Ibrahim Al-Marashi and Sammy Salama, Iraq's Armed Forces An Analytical History, Routledge, 2008.
- 27- Jeffrey S. Milstein , Soviet And American Influences On The Arab – Israeli Arms Race : A Quantitative Analysis , The Conference On The Middle East Conflict Of The Peace Research Society , Massachusetts, 1970.
- 28- Joann P. Krieg , Dwight D. Eisenhower, Soldier, President, States Man, Greenwood Press , New York , 1987.
- 29- Johan Franzen, Red Star Over Iraq : Iraqi Communism Before Saddam, Columbia University press, New York , 2011.
- 30- John Milsom, Russian Tanks 1900-1970 : The Complete Illustrated History Of Soviet Armored Theory And Design, Galahad Books, New York, 1971.
- 31- John Robertson, Iraq : A History, Oneworld Publications, London, 2015.
- 32- John Walter, Kalashnikov: Machine Pistols, Assault Rifles And Machine-Guns, 1945 To The Present, Greenhill Books, London, 1999.
- 33- Jürg Meister, Soviet Warships Of The Second World War, Macdonald And Jane's, London, 1993.
- 34- K.R Singh , The Persian Gulf : Arms and Arms Control , The Strategic and Defence Center , Canberra, 1981.
- 35- Karol R. Sorby, Iraq 1963: The Short Rule Of The Ba'th, Asian And African Studies, Institute Of Oriental Studies, Slovak Academy Of Sciences , 2009.
- 36- Karol R. Sorby, The 14th Ramadan Coup In Iraq, Asian And African Studies, Institute Of Oriental Studies, Slovak Academy Of Sciences , 2008.



- 37- Kenneth M. Pollack , Arabs at War : Military Effectiveness , 1948–1991 , University of Nebraska Press , 2002.
- 38- Kenneth R. Whiting, Soviet Air Power, 1917-1976, Documentary Research Study, Air University, Alabama, 1976.
- 39- Leonid Tarassuk And Claude Blair, The Complete Encyclopedia Of Arms And Weapons, Simon And Schuster , New York , 1982 .
- 40- Major E. G. B. Reynolds , The Lee-Enfield Rifle, Herbert Jenkins Ltd , London , 1990
- 41- Major Michael Norman, The Saladin Armoured Car, American Afvs Of World War Iii, Vol. 4 , Profile Publication Ltd. , 1982.
- 42- Martin Pegler, The Thompson Submachine Gun, Osprey Publishing Ltd, Oxford, 2010.
- 43- Mohammed Kamaran Abbas, Cold War Manifestation in Iraq from 1958 to 1975:
- 44- Neil Grant, The Bren Gun, Osprey Publishing, Oxford, 2013.
- 45- Norman Polmar, Guide To The Soviet Navy, Naval Institute Press, Maryland, 1984.
- 46- Oles M. Smolansky , the soviet Union and the Arab East under Khrushchev , Associated University Presses , 1974.
- 47- Oles smolasky, Bettie M. swolasky, The USSR and Iraq , the soviet quest for in influence, Duke university press, London, 1991.
- 48- Pat Ware, Images Of War British Tanks 1945 To The Present Day, Pen & Sword Books Ltd, South Yorkshire, 2012 .
- 49- Phebe Marr, The Modern History Of Iraq, Westview Press, Colorado, 2012.
- 50- Rachel Schmidt , Global Arms Exports To Iraq 1960-1990, Rand's National Defense Research Institute, Santa Monica, 1991.
- 51- S. A. Tyushkevich, The Soviet Armed Forces: A History Of Their Organizational Development, (Translated By The Cis Multilingual Section), Moscow, 1978.

- 52- Steven J. Rosen , On Weaning Iraq Away From Moscow , The Rand Corporation , California , 1980.
- 53- Steven J. Zaloga, Modern Soviet Armor : Combat Vehicles Of The Ussr And Warsaw Pact Today, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1979.
- 54- V.andashev, P. Ogloblin, Soviet – Arab Friendship : What it Means in Practice , Novosti Press , Moscow, 1972.
- 55- Why Iraq was an important actor in the Cold War in this period , American university of Iraq ; Suleimani , 2020.
- 56- Yaacov Ro'i , Boris Morozov, The Soviet Union And The June 1967 Six Day War, Woodrow Wilson center press , Washington, 2008.

#### سابعاً : كتب الموسوعات :

- 1- احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط 3 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968.
- 2- باقر امين الورد ، اعلام العراق الحديث 1869 – 1969 ، بلا. مط ، بغداد ، 1978.
- 3- بونوماريوف ، القاموس السياسي ، ط 3 ، ترجمة عبد الرزاق الصافي ، دار الفارابي ، بغداد ، 1976.
- 4- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط 2 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2013.
- 5- حميد المطيعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج 1 ، ج 2 ، ج 3 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995.
- 6- خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي 1921 – 1958 ، ج 1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2012.
- 7- سامي عوض ، معجم المصطلحات العسكرية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
- 8- صقر الجبالي وآخرون ، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية ، مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية (شمس) ، رام الله ، 2014.
- 9- عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج 1 ، ج 2 ، ج 4 ، ج 5 ، ط 4 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1999.

- 10- فراس البيطار ، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج 2 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 .
- 11- مجموعة باحثين ، موسوعة المصطلحات الفنية العسكرية ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، د.ت
- 12- محمد فتحي امين ، قاموس المصطلحات العسكرية ، ط 2 ، بلا. مط ، بغداد ، 1982 .
- 13- الموسوعة الاشتراكية ، دار الكتب ، بيروت ، 1973.
- 14- موسوعة عالم الأسلحة المصورة ، السلاح الثقيل : الدبابات والمدركات والمجنزرات ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 2006.
- 15- موسوعة عالم الأسلحة المصورة ، السلاح الخفيف : المسدسات والبنادق والرشاشات ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 2006.
- 16- هيثم الايوبي وآخرون ، الموسوعة العسكرية ، ج3 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1980.

#### ثامناً : البحوث والمقالات المنشورة :

##### أ – البحوث والمقالات العربية :

- 1- اميرة قادر سمو وسعيد خديده علو ، موقف جمهورية الصين الشعبية من التطورات الداخلية في العراق 1958-1968 ، المجلة الاكاديمية ، جامعة نوروز ، المجلد 12 ، العدد 1 ، السنة 2023.
- 2- بشار فتحي جاسم العكيدي ، الاتفاقيات العسكرية العراقية – السوفيتية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2008.
- 3- بشرى عاشور الخزرجي ، الاقتصاد العراقي بين ازمة الكساد 1929 – 1932 والازمة المالية العالمية 2008 (الأثار والمعالجات) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 22 ، السنة 2009.
- 4- بيداء محمود احمد ، العلاقات العراقية الروسية وضرورات المصلحة العراقية : دراسة تاريخية سياسية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2012.
- 5- بيشوى عادل فؤاد يعقوب ، الولايات المتحدة الامريكية وانشابات العراق في العهد العارفي 1963 – 1966 ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، مج 75 ، العدد 75 ، السنة 2024.
- 6- جمال هاشم الذويب ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف 1966-1968 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ، العدد 2 ، السنة 2010.
- 7- حيدر عبد الجليل عبد الحسين الحربية ، الدور الفرنسي في تطوير برنامج العراق النووي 1967-1981 ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، العدد 13 ، السنة 2013.

- 8- رحيم عبد الحسين عباس ، الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (1968-1972) الحزب الشيوعي وحزب البعث انموذجاً ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج 12 ، العدد 2 ، السنة 2014.
- 9- رعد الحمداني ، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 356 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008.
- 10- رهن الطير ، العلاقات السوفيتية – العراقية بين عامي 1945 – 1991 ، مجلة الدراسات التاريخية ، مج 37 ، العدد 144 ، السنة 2021.
- 11- ستار جابر الجابري ، العلاقات العراقية – الفرنسية 1963 – 1968 ، مجلة دراسات دولية ، العدد 28 ، السنة 2005.
- 12- \_\_\_\_\_ ، العلاقات العراقية – الألمانية بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 70 ، السنة 2017.
- 13- شكري محمود نديم ، عرض تاريخي للسياسة البريطانية تجاه العراق (1914-1959) ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 2 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000.
- 14- صالح عباس ناصر الطائي ، انسحاب العراق من حلف بغداد عام 1959 دراسة تحليلية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، المجلد 27 ، العدد 6 ، السنة 2019.
- 15- صفاء عبد الوهاب المبارك ، العلاقات العراقية الامريكية 1930 – 1962 ، مجلة كلية التربية ، جامعة البصرة ، العدد 7 ، السنة 1982.
- 16- طارق عبد المجيد زيدان ، عدوان 5 حزيران ، المجلة العسكرية ، (بغداد) ، مديرية التدريب العسكري ، العدد 2 ، نيسان 1970.
- 17- عامر احمد بكر ، قتال المشاة ، مجلة مختارات عسكرية ، (بغداد) ، العدد 3 ، السنة 1980.
- 18- عباس فرحان ظاهر الموسوي و قيس جعيول مسافر الشحمانى ، تنوع مصادر السلاح في المؤسسة العسكرية العراقية بين عامي 1968-1979 ، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط ، العدد 32 ، السنة 2019.
- 19- عبد الله شاتي عيهول ، موقف الولايات المتحدة الامريكية المباشر من ثورة 14 تموز 1958 في العراق "دراسة وثائقية" ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 2 ، السنة 2007.
- 20- عكاب يوسف الركابي ، العامل الدولي واثره على القضية الكردية في العراق 1958 – 1991 ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، مج 1 ، العدد 27 ، السنة 2017.
- 21- علي حمزة سلمان الحسناوي ، دور القوى العسكرية والمصرية في اختيار وتنصيب عبد الرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية عام 1966 ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج 7 ، العدد 2 ، السنة 2009.

- 22- فحطان حميد كاظم العنبي ، القوة الجوية العراقية مرحلة التأسيس واستحداث التشكيلات ومهام العمل التعرضي 22 نيسان 1931-1939 ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، المجلد 2 ، العدد 102 ، السنة 2012 .
- 23- كاظم هاشم نعمة ، الاستراتيجية السوفيتية في الحرب الباردة ، مجلة آداب الرافدين ، العدد 4 ، السنة 1972 .
- 24- محمد مجيد الدليمي ، وزير الدفاع شاعر محمود شكري دروس ومواقف ، مجلة أوراق من ذاكرة العراق ، بغداد ، العدد 82 ، السنة 2019 .
- 25- محمود علي الداود ، تقويم العلاقات الامريكية مع الوطن العربي 1952-1958 دراسة تاريخية ، مجلة دراسات تاريخية ، بغداد ، العدد 15 ، السنة 2002 .
- 26- مقدم عبد الحسن الفياض و مروة عبد الجبار مطلق ، الانزال البريطاني في الكويت عام 1961 م وتداعياته ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، المجلد 23 ، العدد 2 ، السنة 2023 .
- 27- مهدي عبد الله ، التصنيع الحربي العربي ، (سري) ، كلية الحرب ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا .
- 28- ميلود بلعالية ، قراءة تاريخية في القضايا الكبرى من سياسة الرئيس شارل ديغول (1958-1967) ، دورية كان التاريخية ، العدد 63 ، السنة 2024 .
- 29- هاني محمود شهاب ، قيمة الطائرات السمتية في الحرب الحديثة ، المجلة العسكرية ، (بغداد) ، العدد الأول ، كانون الثاني 1980 .
- 30- هلال عبد الرحيم ، القذائف الموجهة في الحرب الحديثة ، مجلة القوة الجوية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، العدد 4 ، السنة 1972 .

#### ب – البحوث والمقالات الأجنبية :

- 1- Balsam Jalal Ismail and Adel Abdul Hamza Al-Badwi , Conflicts in Iraq and its Accumulated Disputes: (Coups and Wars), Migration Letters Journal , Vol.20 , No.4 , 2023.
- 2- Hawraman Ali, Britain, Iraq, and the Politics of Genocide : The 1963 Ba'ath Government Campaign Against the Kurds, Journal of Genocide Research, September 2023.
- 3- Naseer H. Aruri and Natalie Hevener , France and The Middle East 1967-1968 , Middle East Journal , Vol.23 , No.4 , Washington.

- 4- Weldon C. Matthews, The Kennedy Administration and Arms Transfers to Ba'athist Iraq, Journal Of Diplomatic History, Vol. 43, Issue 3, June 2019.

تاسعاً : الصحف والمجلات :

أ – الصحف العربية :

- 1- صحيفة اتحاد الشعب ، (بغداد) ، العدد 109 ، 3 حزيران 1959.
- 2- صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، العدد 33 ، 1 آذار 1923.
- 3- \_\_\_\_\_ ، العدد 445 ، 17 حزيران 1926.
- 4- \_\_\_\_\_ ، 549 ، 31 أيار 1927.
- 5- \_\_\_\_\_ ، العدد 963 ، 31 آذار 1931.
- 6- \_\_\_\_\_ ، العدد 1267 ، 1 تموز 1933.
- 7- \_\_\_\_\_ ، العدد 1353 ، 3 أيار 1934.
- 8- \_\_\_\_\_ ، العدد 1501 ، 1 نيسان 1936.
- 9- \_\_\_\_\_ ، العدد 1632 ، 4 أيار 1938.
- 10- \_\_\_\_\_ ، العدد 1793 ، 29 نيسان 1940.
- 11- \_\_\_\_\_ ، العدد 2268 ، 28 آذار 1945 .
- 12- \_\_\_\_\_ ، العدد 2285 ، 31 حزيران 1945 .
- 13- \_\_\_\_\_ ، العدد 2491 ، 13 تموز 1947 .
- 14- \_\_\_\_\_ ، العدد 2716 ، 28 آذار 1949 .
- 15- \_\_\_\_\_ ، العدد 2743 ، 1 حزيران 1949 .
- 16- \_\_\_\_\_ ، العدد 2839 ، 31 أيار 1950 .
- 17- \_\_\_\_\_ ، العدد 2979 ، 31 أيار 1951 .
- 18- \_\_\_\_\_ ، العدد 3356 ، 27 آذار 1952.
- 19- \_\_\_\_\_ ، العدد 3560 ، 7 شباط 1955 .
- 20- \_\_\_\_\_ ، العدد 3553 ، 29 شباط 1955 .
- 21- \_\_\_\_\_ ، العدد 3775 ، 12 آذار 1956 .
- 22- \_\_\_\_\_ ، العدد 3965 ، 30 آذار 1957.
- 23- \_\_\_\_\_ ، العدد 110 ، 15 كانون الثاني 1959.
- 24- \_\_\_\_\_ ، العدد 147 ، 29 آذار 1959 .
- 25- \_\_\_\_\_ ، العدد 278 ، 27 كانون الأول 1959 .

- 26- \_\_\_\_\_ ، العدد 771 ، 18 شباط 1963.
- 27- \_\_\_\_\_ ، العدد 1459 ، 26 آب 1967.
- 28- \_\_\_\_\_ ، العدد 1532 ، 4 شباط 1968.
- 29- \_\_\_\_\_ ، العدد 1532 ، 13 شباط 1968.
- 30- صحيفة العرب ، (بغداد) ، العدد 557 ، 25 نيسان 1966.
- 31- \_\_\_\_\_ ، العدد 996 ، 25 تشرين الثاني 1967.
- 32- صحيفة الطليعة ، (بغداد) ، العدد 1817 ، 30 أيلول 1963.
- 33- صحيفة الزمان ، العدد 485 ، (بغداد) ، 20 تموز 1958.
- 34- صحيفة الحرية ، (بغداد) ، العدد 1692 ، 20 شباط 1963.
- 35- \_\_\_\_\_ ، العدد 1713 ، 18 آذار 1963.
- 36- صحيفة الجمهورية ، (بغداد) ، العدد 2 ، 18 تموز 1958 .
- 37- \_\_\_\_\_ ، العدد 13 ، 27 تموز 1958 .
- 38- \_\_\_\_\_ ، العدد 17 ، 3 اب 1958 .
- 39- \_\_\_\_\_ ، العدد 1 ، 12 شباط 1963 .
- 40- \_\_\_\_\_ ، العدد 548 ، 23 تموز 1963 .
- 41- \_\_\_\_\_ ، العدد 126 ، 7 تموز 1964 .
- 42- \_\_\_\_\_ ، العدد 128 ، 9 تموز 1964 .
- 43- \_\_\_\_\_ ، العدد 814 ، 15 نيسان 1966 .
- 44- \_\_\_\_\_ ، العدد 847 ، 21 ايار 1966 .
- 45- \_\_\_\_\_ ، العدد 851 ، 25 ايار 1966 .
- 46- \_\_\_\_\_ ، العدد 854 ، 28 أيار 1966 .
- 47- \_\_\_\_\_ ، العدد 918 ، 31 تموز 1966 .
- 48- \_\_\_\_\_ ، العدد 1034 ، 25 تشرين الثاني 1966 .
- 49- \_\_\_\_\_ ، العدد 1035 ، 26 تشرين الثاني 1966 .
- 50- \_\_\_\_\_ ، العدد 1083 ، 16 كانون الثاني 1967 .
- 51- \_\_\_\_\_ ، العدد 1217 ، 6 حزيران 1967 .
- 52- \_\_\_\_\_ ، العدد 1218 ، 7 حزيران 1967 .
- 53- \_\_\_\_\_ ، العدد 1224 ، 13 حزيران 1967 .
- 54- \_\_\_\_\_ ، العدد 1999 ، 7 آب 1967 .
- 55- \_\_\_\_\_ ، العدد 1391 ، 29 تشرين الثاني 1967 .

- 56- \_\_\_\_\_ ، العدد 1413 20 كانون الأول 1967.
- 57- صحيفة الجماهير ، (بغداد) ، العدد 3 ، 12 شباط 1963.
- 58- \_\_\_\_\_ ، العدد 5 ، 14 شباط 1963 .
- 59- \_\_\_\_\_ ، العدد 6 ، 15 شباط 1963.
- 60- \_\_\_\_\_ ، العدد 37 ، 18 آذار 1963.
- 61- صحيفة الثورة ، (بغداد) ، العدد 127 ، 25 آذار 1959.
- 62- \_\_\_\_\_ ، العدد 132 ، 31 آذار 1959 .
- 63- صحيفة الثورة العربية ، (بغداد) ، العدد 554 ، 6 أيار 1966.
- 64- \_\_\_\_\_ ، العدد 868 ، 6 نيسان 1967.
- 65- صحيفة البلد ، (بغداد) ، العدد 575 ، 6 أيار 1966.
- 66- صحيفة الاهرام ، (القاهرة) ، العدد 26309 ، 15 أيار 1959.
- 67- \_\_\_\_\_ ، العدد 29444 ، 20 تموز 1967.
- 68- \_\_\_\_\_ ، العدد 29449 ، 25 تموز 1967.

ب - الصحف الأجنبية :

- 1- Chicago Tribune , (Chicago) , 3 August , 1958.
- 2- \_\_\_\_\_ , 29 March , 1959.
- 3- \_\_\_\_\_ , 12 May , 1959 .
- 4- \_\_\_\_\_ , May 15 , 1959.
- 5- \_\_\_\_\_ , 26 June, 1959.
- 6- \_\_\_\_\_ , 15 July , 1962.
- 7- \_\_\_\_\_ , February 13 , 1963.
- 8- \_\_\_\_\_ , 8 December, 1967.
- 9- \_\_\_\_\_ , 11 February 1968.
- 10- Los Angeles Times , (Los Angeles) , 30 July , 1958.
- 11- \_\_\_\_\_ , 29 March , 1959.
- 12- \_\_\_\_\_ , (Los Angeles) , 9 May , 1959.
- 13- The Christian Science Monitor , (Boston) , 30 July, 1958.
- 14- \_\_\_\_\_ , 12 November, 1958.
- 15- \_\_\_\_\_ , 4 December , 1958.



- 16- \_\_\_\_\_ , 12 May, 1959.
- 17- \_\_\_\_\_ , 7 March , 1961
- 18- \_\_\_\_\_ , 11 June , 1963.
- 19- \_\_\_\_\_ , 3 July , 1963.
- 20- \_\_\_\_\_ , 8 August, 1966 .
- 21- \_\_\_\_\_ , 28 February 1968.
- 22- The New York Times , (New York) , 3 August , 1958.
- 23- \_\_\_\_\_ , 21 August , 1958.
- 24- \_\_\_\_\_ , 30 August, 1958.
- 25- \_\_\_\_\_ , 23 September , 1958.
- 26- \_\_\_\_\_ , 4 December , 1958.
- 27- \_\_\_\_\_ , 13 February, 1959.
- 28- \_\_\_\_\_ , 20 February , 1959.
- 29- \_\_\_\_\_ , 29 April, 1959.
- 30- \_\_\_\_\_ , 12 May , 1959.
- 31- \_\_\_\_\_ , 17 May, 1959.
- 32- \_\_\_\_\_ , 26 June, 1959 .
- 33- \_\_\_\_\_ , 10 November , 1959.
- 34- \_\_\_\_\_ , 13 February, 1963.
- 35- \_\_\_\_\_ , 25 May , 1963.
- 36- \_\_\_\_\_ , 27 June, 1963.
- 37- \_\_\_\_\_ , 6 January, 1966.
- 38- \_\_\_\_\_ , 7 January, 1966.
- 39- \_\_\_\_\_ , 22 July, 1967.
- 40- \_\_\_\_\_ , 28 September, 1967.
- 41- \_\_\_\_\_ , 11 December, 1967.
- 42- \_\_\_\_\_ , 9 January, 1968.
- 43- \_\_\_\_\_ , 12 April, 1968.
- 44- The Washington Post , (Washington) , 29 January , 1959.
- 45- \_\_\_\_\_ , 4 February , 1959.

- 46- \_\_\_\_\_ , 20 February , 1959.  
 47- \_\_\_\_\_ , 26 March , 1959.  
 48- \_\_\_\_\_ , 29 March, 1959.  
 49- \_\_\_\_\_ ,29 March, 1959.  
 50- \_\_\_\_\_ , 12 May , 1959.  
 51- \_\_\_\_\_ , 13 May, 1959.  
 52- \_\_\_\_\_ , 14 May, 1959.  
 53- \_\_\_\_\_ , 2 June, 1959.  
 54- \_\_\_\_\_ , 3 December , 1959.  
 55- \_\_\_\_\_ , 8 January , 1962 .  
 56- \_\_\_\_\_ , 15 July, 1962.  
 57- \_\_\_\_\_ , 25 May, 1963.  
 58- \_\_\_\_\_ , 15 April, 1966.  
 59- \_\_\_\_\_ , 18 April, 1966.  
 60- \_\_\_\_\_ , 9 June , 1967.  
 61- \_\_\_\_\_ , 25 October , 1967.  
 62- \_\_\_\_\_ , 8 December, 1967.  
 63- \_\_\_\_\_ , 23 February , 1968.  
 64- \_\_\_\_\_ , 24 July , 1968.

#### ج - المجلات :

- 1- مجلة أفاق عربية ، (بغداد) ، العدد 3 ، السنة 1998.
- 2- مجلة اسرار ، (بغداد) ، العدد 11 ، السنة 2017.
- 3- مجلة اسرار ، (بغداد) ، العدد 5 ، السنة 2017.
- 4- مجلة البترول والغاز العربي ، (بيروت) ، العدد 6 ، السنة الثالثة ، آذار 1968.
- 5- مجلة الجديد في العلم العسكري وفن الحرب ، بغداد ، العدد 2 ، كانون الأول 1986.
- 6- مجلة الحرس الوطني ، (الرياض) ، العدد 79 ، السنة 1989.
- 7- مجلة الدفاع العربي ، (الرياض) ، العدد 6 ، السنة 1990.
- 8- المجلة العسكرية ، (بغداد) ، العدد 2 ، نيسان 1970.

- 9- مجلة ألف باء ، (بغداد) ، العدد 1085 ، تموز 1989.
- 10- مجلة القوة الجوية ، (بغداد) ، العدد 4 ، تموز 1972.
- 11- مجلة المالية ، (بغداد) ، العدد 3 ، السنة 1976.
- 12- مجلة مختارات سوقية ، مديرية التطوير القتالي ، (بغداد) ، العدد 1 ، السنة 1985.

### عاشراً : شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) .

1- موقع الموسوعة البريطانية (بريتانیکا) على الإنترنت ، تاريخ الدخول للموقع 2023/5/13  
<https://www.britannica.com/biography/Rodion-Yakovlevich-Malinovsky>

2- قاعدة بيانات الإنفاق العسكري لدول العالم التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، تاريخ الدخول 4 تموز 2024 .

<https://milex.sipri.org/sipri>

3- موقع وزارة الخارجية الامريكية على الانترنت ، تاريخ الدخول 2023\4\18.  
<https://history.state.gov/departmenthistory/people/gallman-waldemar-john>.

4- موقع وزارة الخارجية الامريكية على الانترنت ، تاريخ الدخول 2023\5\9.  
<https://history.state.gov/departmenthistory/people/herter-christian-archibald>.

5- حميد عبد الله ، برنامج (تلك الأيام) عبر (يوتيوب) ، عنوان الحلقة : القصة الحقيقية لهروب الطيار العراقي منير روبا إلى إسرائيل ، بتاريخ 16 شباط 2021 ، تاريخ المشاهدة : 4 حزيران 2024 .

6- موقع (The Royal Air Force Museum) (متحف القوات الجوية الملكية البريطانية) على الانترنت ، تاريخ الدخول : 2023/2/18.

<https://www.rafmuseum.org.uk/research/collections/hawker-siddeley-red-top-air-to-air-missile>.

7- (Oxford Dictionary of National Biography) (موقع قاموس أكسفورد للسيرة الوطنية) ، تاريخ الدخول : 2023/1/16.

<https://www.oxforddnb.com>

8- موقع وزارة الخارجية الامريكية على الانترنت ، تاريخ الدخول 2023\5\9.

<https://history.state.gov/departmenthistory/people/herter-christian-archibald>.

9- قاعدة بيانات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (SIPRI) عبر الموقع الالكتروني

: تاريخ الدخول للموقع 2024/6/22

<https://armstransfers.sipri.org/ArmsTransfe>

10- الموقع الرسمي للشركة المصنعة لطائرة (L-29) على الانترنت ، تاريخ الدخول للموقع

: 2024/7/22

<https://www.aero.cz>

11- مجلة (global security - الأمن العالمي) على الانترنت ، تاريخ الدخول : 2024\3\22.

<https://www.globalsecurity.org/wmd/world/russia/r-1.htm>

## **Abstract :**

The military has played a crucial and historical role in achieving the goals of the Iraqi government by protecting the state's supreme interests and preserving its national independence. To ensure the effectiveness of the military in performing its tasks, it is essential for the armed forces to be equipped with the latest weapons and advanced technologies. This requires the continuous modernization of military equipment and the provision of adequate training to the Iraqi army. Such efforts would enhance its capabilities to face various threats and ensure the security and stability of the country.

The title of this thesis, "**Arming the Iraqi Army 1958-1968: A Historical Study**" was chosen due to the significance of the topic and the lack of academic studies addressing the history of Iraq's military institution and its armament resources. The researcher found that the available sources did not cover the topic in sufficient detail and lacked the necessary research and analysis to meet its actual importance, especially given that the period under study represents one of the most significant historical phases that saw major changes in the Iraqi army's armament doctrine.

The thesis aims to shed light on the role of the Iraqi governments in developing the military institution, particularly its armament, by analyzing military deals between Iraq and other countries, focusing on the modernization, development, and effectiveness of the weapons. It also discusses the reasons that led to these deals and studies the armament expenditures in the Iraqi Ministry of Defense's budgets. The study's significance lies in providing a detailed analysis of the Iraqi government's capabilities in negotiating armament agreements, highlighting its ability to navigate available options and choose the sources of its army's armament in line with its strategic and tactical needs. Moreover, the study examines Iraq's independence in making its armament decisions, free from external influences or pressures from certain powers, while attempting to assess the capabilities of the Iraqi army during the period under study based on the evaluation of weapon types, equipment, and their development. The study also covers negotiation processes and cooperation with various countries for weapon supply and evaluates the Iraqi government's ability to conclude new armament agreements. Furthermore, the study highlights the challenges faced by the Iraqi government in diversifying its armament sources and ensuring its ability to choose freely, while examining the political and economic impacts on armament decisions.



The thesis is divided into four chapters, preceded by an introduction and followed by a conclusion, a list of sources, appendices, and an English abstract. Chapter one serves as an introduction and necessary preface to the study, titled "Arming the Iraqi Army 1921-1958." It consists of three sections that reflect the roots of arming the Iraqi army over different phases. The first section, "Arming the Iraqi Army 1921-1941," reviews the establishment of the Iraqi army and its early sources of armament. The second section, titled "Arming the Iraqi Army 1941-1958," examines the impact of the war against Britain in 1941 on the army's equipment and the changes in its armament, as well as the effect of Iraq's joining the Baghdad Pact in 1955 and how it shaped armament policies in the following years. The third section, "Military Spending in Iraq 1921-1958," covers the development of the Iraqi Ministry of Defense's budget from its establishment in 1921 until the end of the monarchy in 1958.

The second chapter of the study, titled "Arming the Iraqi Army 1958-1963," focuses on the armament of the Iraqi army during the first republican era. The chapter is divided into three main sections. The first section discusses the Iraqi army's armament from the Soviet Union, marking a major shift in its doctrine from the Western bloc to the Eastern bloc for the first time. It explores the details of military deals with the Soviet Union and the impact of this shift on the Iraqi army's strategy. The second section focuses on the armament of the Iraqi army from Western countries in light of the political changes following the July 14, 1958 revolution. It discusses how Britain and the United States continued their military relations with Iraq as secondary sources of armament. The third section examines Iraq's armament from other countries, discussing the diversification of sources used by Iraq to arm its military. It also covers military manufacturing in Iraq, highlighting the Iraqi government's efforts to develop its military industry and its impact on the Ministry of Defense's budget.

Chapter three is dedicated to studying the armament of the Iraqi army from 1963 to 1966, consisting of three sections. The first section explores Iraq's armament from the Soviet Union, focusing on the continued reliance on Soviet weapons to equip the military and how increasing armament deals helped meet the needs of the Iraqi army during the unrest in northern Iraq. The second section discusses the armament of the Iraqi army from the United States, studying American strategies to maintain its interests in Iraq by concluding armament agreements with the Iraqi government to compete with Soviet support for Iraq. The third section addresses Iraq's armament from Britain, examining Britain's continued supply of weapons to Iraq, given its role as a principal supplier to the Iraqi army in earlier periods.



Chapter four of the study, titled "Arming the Iraqi Army 1966-1968," consists of three main sections discussing the strategic changes in armament policies. The first section highlights the increasing military cooperation with Eastern bloc countries and its effect on enhancing the Iraqi army's capabilities. The second section examines Iraq's armament from Western countries, while the third section focuses on military cooperation with France, explaining how this new relationship influenced Iraq's armament policies. The section provides details on the military deals made with France and how they contributed to strengthening Iraq's military capabilities.

The republican regime in Iraq after July 14, 1958, focused on modernizing and developing the military in response to the challenges faced by the government following the overthrow of the monarchy. This direction was essential to affirm the new legitimacy and demonstrate the government's ability to protect the country from internal or external threats. Additionally, it was driven by a strong desire to free Iraq from Western domination, especially from Britain, which had controlled the armament process during the monarchy. Therefore, choosing the Soviet Union as a strategic partner in armament was part of the general direction of the new republican regime. This move was not just a military step but also carried political dimensions, as the new government wanted to distance itself from Western influence and reposition itself in the international arena as an independent state with diverse relationships, avoiding alignment with any global power bloc.

Iraq became one of the top countries importing arms from the Soviet Union between 1958 and 1968, reflecting the strategic direction taken by the Iraqi government at that time. The close ties between Iraq and the Soviet Union led to numerous armament deals, and this cooperation enabled Iraq to build a military force that contributed to strengthening its regional position and achieving greater stability in its defense policies.

The Iraqi government succeeded in diversifying its armament sources and not relying on a single supplier. It concluded various armament deals with countries from both the Eastern and Western blocs. This strategy was well thought out and aimed at achieving a balance in Iraq's international relations, preventing it from being sidelined by any major power. This diversification allowed Iraq to benefit from advanced military technology and equipment from different countries, enhancing the readiness of its armed forces. At the same time, this policy contributed to the formation of balanced relations with different international powers, providing Iraq with greater flexibility in its foreign policy.



Iraq became one of the leading military powers in the Arab region and achieved a prominent position as one of the most important military forces in the Third World. It gained extensive experience in negotiating armament deals with both Eastern and Western blocs, enabling it to diversify its armament sources. Additionally, Iraq was able to acquire the latest weapons and advanced military technologies, which strengthened its defensive and offensive capabilities and made it a key player in the regional balance of power.





**Republic of Iraq**  
**Ministry of Higher Education and Scientific Research**  
**University of Karbala**  
**College of Education for Human Sciences**  
**Department of History**



# **Iraqi Army Arms Deals 1958 - 1968**

## **A Historical Study**

A thesis Submitted by:

**Ali Salih Abbas Mansour Al-Hasnawi**

To the Council of the College of Education for Human  
Sciences at the University of Karbala  
It is part of the requirements for obtaining the degree of  
Doctor of Philosophy in :  
Modern and contemporary history

Supervised By

**Prof.Dr. Raheem Abdul-Hussein Abbas**

**A.D. 2024**

**A.H. 1446**